

۲۴۲۲

قال محمد بن الحسن قدس سره في
الصلوة حتى ينهض في الصلاة
قد رتبه من الاوقات فانه
جديد به

مفتي الديار
الفقهاء
بالتدريس
محمد علي
مفتي

ما تبارك عبد الله ابن
عيسى عن الكه

فروغ في ملاح العقول
بما وصفه في محله
من حكاية
الشيخ الأول في...

ملكه العبد الفقير الى مولاه
يحيى بن عبد الرحمن
الشيخ عبد الله

و لد بفضل الله ولدنا
مصلية في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٩٩

انتهى
الفرق بين
الفرق بين

معه من المله

والله اعلم
بما كنا نعني

يحيى بن يحيى
عن أبيه عن
عبد الوهاب
عن ابن جابر
عن عبد الله بن
الحسين عن
أبي بصير

الركوع والاقامة
الاخمين والشافعية
المذكية والشافعية

في عين القبايل

(Faint handwritten notes in Arabic script)

فما أخذ من قوله يا خبيث من السرور الى الكعبة

شها الاول في تعيين قراءة الفاتحة
كتابه وشئ اخر من القواعد في الرعيتين
ولين والثاني قعدة الاولى والثالث قعدة
مده في القعدة الاخير والرابع جهد القراء

في البوت والسابع تعديل الأركان من عركه شيئا
الشيعة لئلا يكون ينظر ان كان سائحا بالجمعة سبعة السهم
أما البوت والسابع تعديل الأركان من عركه شيئا

سنة الصاعقة وهي أربعة عشر الاربعة مع التكميل في يوم اربعاء عاشر
والثاني وهو يوم الاثنين العاشر من الشهر الثالث الثاء لله تعالى والرابع الثاء

والسادس التمجيد ثمينة المدفعي والعاية للامامه التمجيد والمؤتم التمجيد
نحاة السجود والعاشر قراءة التشهد في القعد الثاني والحادي عشر قراءة فاتحة
عشر التكميل غير الافتيح والاربع عشر صلاة لفظ السلام ومن ترك شيئا

شعشعہ کا نیا بھی اور چھٹا و گیارہواں عامہ۔ یا کوں عسکری اسم سہلی



في الذي يتطابق
في الذي يتطابق
في الذي يتطابق

سبعين له الدنيا
ان من الدنيا
سبعين سوا

كتاب في أوله
من علمه المست

من علی



بالله اختلجوا اهل المذمومة الصانع ام من غير وهذا ليس بتقدير لازم حتى لو اسبغ الوضوء والغسل بدون
 ذكر جاز ولو اغتسل اكثر منه لم يسرق فهو المكروه قال ولا يجوز للمحدث والمجنب من المصحح
 الا يغلقه الغير المشرك لقوله لا يمسه الا المطهرون ولا بأس ان يمسه بكمه وكراهه بعضهم
 ولا يجوز للجانب قراءة القرآن لقوله لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن وعن الطحاوي انه
 يجوز له بعض اياته والحديث لا يفصل ولا بأس بان يقرأ شيئا منه لا يريد به القرآن كالبسملة والمحمد
 ويجوز له الذكر والتسبيح والادعاء لان المنع ورد عن القرآن خاصة ولا يدخل المسجد الا الصلوة
 لقوله لا احد المسجد جنب ولا حائض فان احتاج الى ذكر يتيم ودخل لانه طهارة عند عدم الماء وان
 نام في المسجد فجنب قيل يباح له الخروج حتى تتم وقيل يباح والحائض والتفصيص كالجنب في
 جميع ذلك **يجوز الطهارة بالماء الطاهر** في نفسه المطهر لغيره كالمطر وماء العيون
 والابار وان تغير بطول الملك والاصل فيه قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا وتوضاء عم
 من ابار المدينة وقال الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طهره اولونه او رجه وطول الملك لا
 ينجسه فبقى طاهر قال ويجوز بما خالطه شيء طاهر فغير احد او صافه ولم ينزل رقة كالزنجار
 والاشنان كاللبن وماء الكلب في اللبن روايان ولا يجوز بما غلب عليه غيره فان لم يندفع الماء كالاشربة
 والخل وماء الورد وطبع الماء كونه سائلا ام طريا مسكنا للعطش والمعتبر الغلبة بالاجزاء والاصل
 فيه ان الماء الذي خالطه شيء من الطين يجوز الوضوء به اجماعا لبقاء اسماء الماء عليه ولا يجوز بالخل
 اجماعا لاسمائه فكل ما غلب عليه الماء واخرجه عن طبعه للحقن بالخل وما غلب عليه الماء وطهره باق
 للحقن بالاقول لانه على حكم الاطلاق وافاقتة اليه كما وافقتة الى العين والبروان تغتفر بالطبخ يجوز
 كالمرق الا ما قصد به التطيق كالسدر والخرف والصابون ما لم ينجس فانه يجوز لورود
 السنة بغسل الميت بذلك واما الماء الداكد اذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به لقوله
 لا يبول احدكم في الماء الدائم ثم يتوضاء منه او يشرب قال الا ان يكون عشرة اذرع في عشرة وعظمه
 والاصل ان الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه والكثير لا لقوله عم في البحر هو الطهور ماؤه
 واعتبرناه فوجدناه لا ينجس بعضه البعض فتقول كالماء لا ينجس بعضه البعض لا ينجس
 بوقوع النجاسة فيه وهذا مع قولهم لا ينجس احد طرفيه بخرير الطريق الاخر وامتنع المشايخ
 للصوص بالمساحة فوجدوا عشرة وعشرين فودروه بذلك تبسرا وقال ابو مطيع البلخي اذا كان
 خمسة عشر في خمسة عشر لا ينجس افعاشين في عشرة من الاربع في نفسي شيئا وان كان له طول ولا
 عرضة قالوا لا ينجس ان كان محال لوضعه طول الى عرضه يصير عسرا في عشرة فوكثير والمختار في الحق ما لا
 ينجس اسفل بالعرف ثم ان كانت النجاسة مرسية لا يتوضاء من موضع الوقوع للثبوت بالنجاسة بروية عنها
 الارض

هو
 الماء اذا اراد
 فقير بالراب

وان كانت غير مرسية فلو توضاء منه حيان لعدم التعيين بالنجاسة لاحتمال انتقالها ومزج
 من يقول لا يجوز ايضا ان الطاهر بقاء في الحال قال والماء الجارح اذا وقعت فيه نجاسة
 ولم يزلها اثنان جاز الوضوء منه مزجي موضع شاة والارض طعم اولون او ريج لانها لا يبقى مع الجريان والحاج
 بعد الناس جارا هو الاصح ولو وقعت جيفة في نهر كبير لا يتوضاء من اسفل الجانب الذي فيه الجيفة
 ويتوضاء من اسفل الجانب الاخر وان كان النهر صغيرا ان كان يجري اكثر الماء عليه لا يجوز ان كان اقله يجوز وان كان
 نصفه يجوز ولا حوط الترك وعمره درهم في ماء المطر اذا من النجاسة ولا يوجد اثره فيوضاء من الله
 كالجارية قاله كان مائي المولد الحيوان مونة في الماء لا يفسده كالتسكك الضفدع والسرطان لقوله عم الطهور ماؤه
 الحليمية فاستعد نابه عدم نجاسة بالموت واذا لم يكن نجسا لا ينجس ما جاوره ولانه لا دم في هذه الاشياء
 لا ينجس اذا دموي لاهو الدية الماء وكذا لومات خارج الماء ثم وقع فيه لما يتناول لومات في غير الماء كالخل واللبن
 روي عن محمد بن ابي ابي الله لا يفسده وسواء فيه المنافع وغيره وعنه انه سوي بين الضفدع البرق والجر
 وقيل ان كان للبرق دم سائل افسده وهو الصحيح قال وكذا ما ليس له دم سائل كالذباب والبعوض
 والبق اذا مات في المايح لا يفسده لقوله عم اذا وقع الذباب في اناء واحدكم فامقلوه ثم انقلوه الحديث وانه
 يموت بالخل في الطعام سمي الجار منه ولو كان مونة ينجس الطعام لما مونة قال وما عدا هذين النوعين فمونة
 يفسد المايح لانه دموي ينجس بالموت فينجس ما يجاوره الادبي الميت اذا وقع في الماء ينجسه لانه ينجس
 بالموت وان وقع بعد الغسل فكذلك ان كان كافا وان كان مسما لا ينجسه لانه لما حكم بجواز الصلوة على
 المسلم حكم بطهارة ولا كذلك الكافر فاقتضا قال والماء المستعمل لا يطهر الاحداث وهو ما نزل به حديث
 او استعمل في البدن على وجه القدبة كالوضوء على الوضوء بنية العبادة ويصير مستوعلا اذا انفصل
 عن العضو وروي النسفي انه لا يصير مستوعلا متى يستقر في مكان والا قول المختار وقال محمد لا يصير
 مستوعلا الا باقامة القدبة لا غير وافاقتة بالنية ويظهر ثمرته في جنب المنجس في البير لطلب الله
 فعند ما طهره ان عدم الثبوت والماء كالحال لعدم ثبوت النية عنده شرط في صيرورة الماء مستوعلا وليست
 بشرط ان لا ينجس به وعند ابو يوسف رحمه الله الرجل يحال له عدم الثبوت في الماء كالحال لعدم ان النية الحداث وعند
 ابي حنيفة ردها نجسان لان النية الحداث عن البعض والرجل لبقاء الحداث في باقي الاعضاء وقيل
 يطهر من النجاسة ثم ينجس نجاسة الماء المستعمل حتى يجوز له قراءة القرآن ونحوه وقيل هو طاهر لان الماء لا ينجس ولا
 الا بعد الانفصال عما هذا الوضوء حدث للبرق ويصير الماء مستوعلا خلافا لمحمد بن ابي الله ثم ان الماء المستعمل طاهر
 غير طهور عند محمد بن وهب وهو رواية عن ابي حنيفة وهو اختيار اكثر المشايخ لان الصلابة كانتا يتبدرون في وضوء رولانية
 فيسحق وجوههم ولم ينعهم ولو كان نجسا لمنعهم كما منع لتمام من شرب دمه وروي الحسن عن ابي حنيفة ان النجس
 نجاسة مغلظة لانه ازال النجاسة الحاكمة فصار كالحال الحقيقية وقيل اولى لان نجاسة الحاكمة اغلظ حتى لا يبقى

هاج

وعمد ربه الله الشكر في ظهوره لانه لا ينام في غسل الاعضاء اذا نوضا به بعد ما وجد الماء وعمق كل مثل سورا
النسيم وروية الغلة مطلق القصد ولا ادرى اذا ايمت
ارضا اريد الخبز بها يلبس في الشرح قصد الصعيد الطاهر والستوال بصفة مخصوصة لا قامة القرينة وسبب
وجوبه ما هو سبب وجوب الوضوء وشروطه العجز عن استعمال الماء لانه خلق الوضوء فلا يشترط فيه وجوبه
في جواز التيمم قوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
تجد الماء قال من لم يجد الماء لم يجد الماء او لم يجد او لم يجد او لم يجد او لم يجد او لم يجد او لم يجد او لم يجد
ما كان من اجزاء الارض في الماء ولقوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
يد بابه اليد واياله والميل ثلث قرسخ واما المرض فلا يبيد وسواء خاف ازدياد المرض او طول او خاف من مرض الماء
او من التبريد الاستعمال لان الآلة لا يفصل وكذلك الصحيح اذا خاف المرض عن استعمال الماء البارد
لا فيه من الحرج ويستوفى فيه المص وخارجة وقال لا يجوز التيمم في المص لان الغالب قدرته على الماء
التيمم قلنا لان ذلك حق العيب الفقير على ان الكلام عند عدم القدرة فيكون عاجزا فتيتم
بالنصر وكذلك لو حال بينه وبين الماء عدو او سمع لانه عادم حقيقة وكذلك ان كان معه ماء ويخاف
العدو لو استعمله فانه يتيتم لانه عادم حكما اذ الخوف الهلاك ولانه مشغول بالام وضاب
عادم وكذلك اذا كان على يمينه ليس معه ما يسقى به لانه عادم ايضا ويتم بما كان من اجزاء الارض
لقوله عاقله صعبا طيبا والصعيد ما يصعد على وجه الارض لغة والطيب الطاهر وحله في ذلك
او ما من حله على التيمم لان المراد من الآية التطهير لقوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
التيمم وهو حجة على ان يكون حرمه الله في التخصيص بالتراب والرمل وعلى الشافعي في التخصيص بالتراب
لا غير بناء على ان المراد بالطيب لان الطيب لم يشترك بين طاهر والمنبت والحلال والارادة ما ذكرنا
اولي ما يبيته ثم كل ما لا يلبس ولا ينطبع بالنار فهو من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا تلبس
بالنار ولا بد فيه من الطهارة لما قد منا ولا بد من النية وهي ان ينوي رفع الحدث والستوال الصلوة
وقال زفر لا يشترط كالوضوء ولنا انه ما مور بالتيمم وهو القصد والقصد النية فلا بد منها
خلافا للوضوء فانه ما مور بغسل الاعضاء وقد وجد تراب ملوث ومغيب وانما يصير مطهرا
ضرورة اذ الصلوة وذلك بالنية بخلاف الوضوء لان الماء مطهر في نفسه فاستغنى في وقوع طهارة
عن النية لكن يحتاج الماه في وقوعه عبادا قال ويستوفى فيه الجنب والمحدث للآية ولقوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
اجنب فتعك بالتراب يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين والحايض
والنفث كالجنب وصفة التيمم ان يضرب بيديه على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
فيضربهما كذلك ويمسح بكل كف من الزرع الاخرى وباطنها مع المرفق الحديث على ربه ولقوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم

ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين قال الاستغناء بشرط حتى تخلل اصابعه ذكر
محمد في الاصل وهو ظاهر الرواية اعسار بالوضوء وروى الحسن في المخرج من حرج عالم اذا نسيت الاكثر
بجاز لما فيه من الحرج والا لا يصح ويجوز قبل الوقت تمكينا لانه اذا اول الوقت كما في الوضوء
لانه خلفه ويجوز قبل طلب الماء لانه عادم حقيقة وانما ظاهر العدم في المغازاة الا اذا غلب على ظنه انه كثره
فلا يجوز ما لم يطلب لانه واجد نظرا الى الدليل والدليل اخبار وعلاقة يستدل بها على الماء ويطلب
مقدار غلوة وهي مئة بصره ولا يبلغ ميلا وقيل مقدار ما لا ينقطع عن نقائه ولو صلح بالسم ثم وجد الماء
لم يجد لانه انما امر به وهو الصلوة بالسم فخرج من العدم وان وجد الماء في خلاص الصلوة فيوضا واستقبل
لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف ولان التيمم بنية فاستغنى طهارة فيضرب ماء
ويستقبل ويصلح بالسم الواحد ما شاء من الصلوات فوضا ونفلا لنفوة التراب طهورا لم يجرى الماء
او محدث ولان طهارة ضرورية عدم الماء وهي قاعدة وليست تأخير الصلوة لم يطع وجود الماء لم يغيرها
ياكمل الطهارة من ويجوز الصلوة على الجواز بالسم اذا خاف فوترها الوضوء لا لا يتقادم على ما ياتي ان شاء
الله فيضرب وكذلك صلوة العبد لانها لا تعاد ولا يقضى وهو في طهارة لا يمكن ادائها بالوضوء في كل مرة
ولا يجوز الجمعة وان خاف الفتنة لانه لا تعاد الى الخلف وهو الظاهر قد مضى الوقت على ما بينه ولا يجوز
الفرق اذا خاف فتنة الوقت لانها يفتت الحلف وهو القضاء قال وينقض التيمم نواقض الوضوء
لانه خلق وما ينقض الاصل او ان ينقض الخلف لانه الاصل اقوى وينقض القدرة على اداء وضوءه
لقوله عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
بالسم ونسي الماء في حله لم يجد وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد لانه سم قبل الطلب مع الدليل
فان الرجل لا يخلو من الماء عادة وصار كما اذا طلع عمر يانا ونسي الثوب او كثر بالصوم ونسي الماء
ولما انه عاجز عن استعمال الماء لانه لا قدرت عليه مع النسيان وعجزه بامر ساقط وهو انسان
وقال عاقله بحدوا ماء فتيتم اصعبا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو اخرج من حرج عالم
في اسقاط حق الشرع فلا يجوز له التيمم واما المسئلة الثوب فممنوعة على الصحيح ولين سلت
فالفرق ان الوضوء فاق الى خلق وسق العورة فاق لا الى خلق واما مسئلة الكفارة فالفرق وليشترط
جواز الصوم عدم كون المال في ملكه ولم يوجد بشرط جواز التيمم عن استعمال الماء وقد وجد
والرجل لا يخلو عادة عن ماء الشرب اما ماء الوضوء فالغالب العدم فيه ولو طعن ان ماء قد فغ
ولم يظن لم يجز تيممه لان البقيين لا يبرون بالظن ويطلب الماء من غير خيفة لاحتمال ان يعطيه فان منع
تيم لان منع ماء عادما الماء وان تيم قبله الطلب جاز عند ارجح ربه لانه عاجز ولا يجب عليه الطلب عند ارجح ربه
لا يجوز لان الماء مبدول عادة فصار كالموجود وعاد فيقول محمد رحمه الله ان غلب على ظنه انه يعطيه لا يجوز وبشرط

الماء بمنزلة المثل اذا كان قادراً عليه لان القدرة على البذل قدرة على البذل ولا يجب عليه ان يشترط اكثر لانه ضررته
وروي الحسن من ارجح اذا قدر ان يشترط ما سواهما بدرهما ونصف لا يشترط وقيل يعتبر الفقير الفاحش
ولا يدخل تحت تقديم المتفقين قال ولا يجمع بين الوضوء والسم فذكر ان به جرحه بضر الماء وجب عليه
الغسل غسل يديه الامور كلها ولا سم وكذلك ان كانت الجراحة في شيء من اعضاء الوضوء غسل الباقي لا يوجب
ولا سم وان كان الجرح او الجذبة في اكثر جسده فانه سم ولا يغسل بقية جسده لان الجمع بينهما جمع
بين البذل والمبذل ولا نظير له في الشرع بخلاف الجمع بين السم وسور الجرح لان الضرر يتأدى باحدهما
لا بهما فجمعنا بينهما المكان المشترك وان كان النصف جرحاً والنصف سم صحيحاً لارواية فيه واختلف
فيه المشايخ فمنهم من اوجب السم لانه طهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الصحيح ومسح
الجرح اذا لم يضره المسح لانه طهارة حقيقية وحكيمة فكان اوله والاخر احسن
المسح على الخفين الاصل في جواز السنة وروى ما روي عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
مسح المسافر ثلثة ايام ولياليها والمقيم يوماً وليلة وقال الحسن البصري حدثني سبعون
سبعون رجلاً انهم اجمعوا بانهم اروه بمسح علي الخفين وقال ابو جرحه من انكر المسح تخاف
عليه الكفر فانه ورد فيه من الاخبار ما يشبه التواتر وقال القوي رحمه الله يجوز نسخ القرآن بمثل ذلك
قال ابو جرحه لولا ان المسح لا يختلف فيه لما مسحنا قال ويجوز لمن وجب عليه الوضوء لا الغسل
الحديث صفوان قال اصحاب رسول الله اذا كانت سفلاً فلا تنزع خفافاً ثلثة ايام ولياليها لا عن جنابة لكن
عن بول او غائط او نزع وليست شرط لبسها كاملة سواء حكمت قبل اللبس او بعلمه حتى لو غسل
رجليه ثم لبس خفيه ثم تكلم الطهارة جاز المسح فكما ان الطهارة بشرط عند الحدث لان الخلق يمنع سرية
الحدث الى الرجل لا يرفع فيظهر حركته عند الحدث فيعتبر الشرط عنده قال عيسى المقيم يوماً
وليلة والمسافر ايام ولياليها اقلها عقيب الحدث بعد اللبس لان قبل ذلك في طهارة الغسل
لا المسح لان الخلق جعل ما نزع من سرية الحدث وذكر عند الحدث لا قبله قال والمسح على
ظاهره مباح لو مسح باطنه او عقبه او ساقه لا يجوز لقوله تعالى لو كان الذين بالظن
الحق اولي بالمسح لكفى راي رسول الله عيسى ظاهرهما خطوطاً بالاصابع قال فرضه مقدار
ثلثة اصابع من اليد ذكره محمد رحمه الله وهو الاصح لانها آلة المسح وقال الكرخي من اصابع الرجل
ولما صاب موضع المسح ما قدر ثلثة اصابع جاز وان الوضوء في حشيش مبتل بالمطر ولو كان
مبتلاً بالطل قبل يجوز لانه ماء وقيل لانه نفس دابة من البحر تجذب المهرول الى الارض
والسنة ان يبذل من اصابع الرجل الى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولو بدلا من الساق
الى الاصابع جاز لحصول المقصود الا انه خلاف السنة قال ولا يجوز عما خفيه في خرق يبين منه

على الطهارة

ثلثة

مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل الصغير فان كان اقل من ذلك يجوز لان خفاف الناس
لا يخلو عن القليل فلو اعتبرناه لجواز لا كذلك الكبير ولان الكثير يمنع المشي المعتاد فلا يجوز المسح عليه كالفاحش
ولا كذلك القليل والحرق المانع ان يكون منفرداً يظهر ما تحته من لو كان طويلاً او كان الخفق قوتاً لا يبين ما تحته لا يمنع
لان المعتبر الظهور حتى يجب الغسل فاذا لم يظهر لا يوشى ولو كان تحت القدم فان كان اكثر القدم منع
وان كان فوق الكعبين لم يمنع وان اكثر واعتبر ثلثة اصابع لانها اكثر الرجل والاصابع هي الاصل في
القدم واعتبر بالصفار احتياطاً وجمع خروق كل خرق على حدة ولا يجمع خروق الخفين ولو كانت الخفا
في خذ المصاع او ثوبه ويديه يجمع لانه الخفا ممانعة من الصلوة لعينها وخروق الخفين ليس مانعاً لعينه بالكونه
مانعاً من تتابع المشي وذكره في الواحد لانه للخفين قال ويجوز للمسح على الجرح فوق الخفق لما روي
انه علم مسح على الجرح فوق ولا نهان في ذي طاقين ومعناه اذا لبسهما على الخفين قبل الحدث حتى لو لبسها بعد الحدث
او بعد ما مسح على الخفق لا يمسح عليهما لانه الحدث حل الخفق ويجوز للمسح على المكعب اذا ستر الكعبين وكذا
اذا كانت مقدمة مشقوقه لانها مشدودة او مشرورة لانها بمنزلة المحرورة ويجوز على الجوربين
اذا كانا خفيين او مجلدين او متولين لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجوربين وروى ذلك عشرة من الصحابة
وكان ابو جرحه اولاً يقول لا يجوز الا ان يكونا متولين لانه لا يقطع فيما المسافة ثم رجع الى ما ذكرنا وعليه الفتوى
قال وينقصه ما ينقص الوضوء لانه ينقص الغسل فلان ينقض المسح اولى قال ونزع الخفق لانه
المانع من سريته الحدث الى الرجل فاذا نزع زوال المانع ولان الجواز دفعه المخرج الشرع ولم يبق في غسلها كما قبل
اللبس وكذلك نزع احد خفيه لانه يجب غسلها فيجب غسل الاخر ليليجع بين الاصل والبذل قال ومضى الملة لانه
رخصة ثبتت موقته فيزول بمضي الوقت كالمنجاسة قال فاذا مضت نزعها وغسل رجليه ما
يحتاج خروج القدم الى الساق نزع لانه لا يمكنه المشي فيه كذلك ولو خرج بعضه قال ابو جرحه ان خرج عقيب
الى الساق بطل مسح لا تقدم وقال ابو جرحه الم يخرج اكثر القدم الى الساق لا يبطل لان اكثر حكم الكلي
الخفق وقال محمد رحمه الله ان بقي من القدم مقدار ثلثة اصابع لم يبطل لبقاء محل المسح قال المسح مساح
ثم اقام بعد يوم وليلة نزع لانه مدة السفر لا سفر لا يجوز قبل ذلك فمضى يوماً وليلة لانه مقيم فيه تكمل
مدة الاقامة ولو مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة تم مدة السفر لانه مسافر فان الحكم يتعلق بالوقت
لكانه المسألة المتقدمة بخلاف ما اذا سافر بعد يوم وليلة لان الحدث سوى الى الرجل فلا بد من الغسل
قال ولا يجوز المسح على العمامة والعنقوس والبرقع والقفازين والقفاز لانه المسح ثبت في الخفين للمخرج والخرج
في نوع هذه الاشياء قال يجوز المسح على الجباين واليشقض عند الخرج وهو الصحيح حتى لو تركه من غير ضرورة
جاز وقال لا يجوز له ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم ان احد بالمسح عليها وقيا ساعاً على الخفق
وله ان المسح بدل من الغسل ولا يجب غسل ما يجلي الجيرة لو طس بخلاف ما تحت الخفق وحديث ربه لا يوجب الغسل

ر

المدة

على جميع المصائب مع غضب
انتهى وعقب

لانه خبر احاد قال ويجوز وان شدة ما يحيط بوضوءه لان اعتباره حرجا ولا غسل ما تحتها سقط بخلاف
ما تحت الخفين فان سقطت لا غنى عن العذر باق وان كانت للجبيرة زائلة عما راس الحرج فان كان محل الخرقه غسل
ما تحتها بوضوء مستحب على الكل وان كان لا يضره ذكر غسل ما حول الحرج مع غيرها لا على الخرقه وان كان يضره
المسح دون الخلق مسح على الخرقه التي على الحرج وغسل حولها وما تحت الخرقه الزائلة لان جواز المسح
للضرورة فيتعذر بقدره وهذا الفصيل من الحسن بن زياد رحمه الله وهكذا الكلام وعصاينة العصاد والفرج
والجراحات وما هذا الوضوء شقاق جليل ولا يصل الماء الى تحتها بجر الماء على ظاهر الداء لما ذكرنا والدم
الحبيص في اللثة السيلان يقال احضت الارنب اذا سالا
منه الدم وحاض السمن اذا سالا منها الصمغ وفي الشرح سيلان دم مخصوص من موضع مخصوص في
وقت معلوم والدماء ثلث حيض وهو الذي يصير المرأة بالغة بابتدائه الممتد الى وقت معلوم قاله
الكشي قاله لا صلوة للحايض الا بخار بالغة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري الحيض هو الدم
الذي ينفض رحم المرأة السليمة عن الصغر والدماء واستحاضة وهو الدم الخارج من القرح دون الرحم والنفا
وهو ما يخرج مع الولد وعقبه قال واقل الحيض ثلثة ايام وليا لهما واكثره عشرون بليا لهما القول عام اقل الحيض
للمجربة البكر والشيث ثلثة ايام بليا لهما واكثره عشرة ايام وعن ابى يوسف رحمه الله اقله يومان واكثره ثلثة ايام
للاكثر مقام الكل ولا اعتبار به لانه تنقير عن تقدير الشرع قال وما ينقص عن اقله او زاد على اكثره استحاضة
لانه زائد على تقدير الشرع فلا يكون حيضا وليس بنفاس فيكون استحاضة لان الدماء الخارجة
من الرحم مخصوصة في هذه الثلثة قال وما نراه الحامل استحاضة لانه لا يتخلص لانه بالحيض يستدغم الرحم
ويصير دم الحيض غذاء للجنين فلا يكون حيضا قال وهو لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطى لقوله المسح
توضاي وصل وان قطر الدم على الحصى قطرا وحديث آخر انما هو دم عرق انفجر فلا يمنع كلاهما
قال وما نراه المرأة من الالوان في وقت حيضها حيض حتى تزي البياض الخالص لما روي ان النساء كن
يعرضن الكراشف على عايشته وكانت اذا رأت الكثرة قالت لا ترين العققة البيضاء ام البياض الخالص
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون الكثرة حيضا الا بعد الدم لان الكثرة ما يتكدر واول شيء لا يتكدر ونسأرونا
عن عايشته ومنه من غير فضل ولا زنا من الالوان الدم فسواء كانت اولا او آخر كغيرها من الالوان وقول
الشي لا يتكدر فلنا قلنا ان هذا اوله وهذا انما يكون في اناء يسيل من اعلاه وهذا يسيل من اسفله
فيجب ان يكون الكثرة اولا كجرت ينشعب من اسفلها فانه يسيل الكثرة اولا كذا هذا وحكم الحيض والاستحاضة
والنفاس انما يثبت بخروج الدم الى الفرج الخارج لانه ما لم يظهر فهو في معدته قال والظاهر المختار في المدة
حيض لان المدة لا تستوعب بالدم فاعتبر اولها وآخرها قال وهو ليس سقط عن الحايض الصلوة
اصلا ويجرم عليها الصوم فتعقيد لقوله عايشته روى كذا النساء على عمد ولا دم يقصين الصوم ولا
يقصين الصلوة ولا الصلوة تتكرر في كل شهر وكل يوم فتخرج في القضاء والصوم في السنة مرة

وهكذا الجرح
والفرج

تلا حرج ويجرم وطها لقوله لا ولا تقر بوضوء حتى يظهرن والمزني المحرم وان وطها في الحيض
طامعن انما ويكفيهما الاستغفار والتوبة لقوله الصديق رحمه الله عز ذكره لا تغفرا الله ولا تغفر الله وان كان
احدهما طامعا والاخر مكرا انما طامع وحله قال في الفتاوى وهذا في الحكم وليس تحت ان يتصدق
بدينار ونصف دينار قيل معناه ان كان في اول الحيض فدينار وفي آخره نصفه وقيل ان كانت
الدم اسود فدينار وان كان اصفر فنصفه وبجميع ذلك ورد الحديث ويكره استحاله لان حرمته
ثبت بالكتاب والاجماع قال ويستمتع بها فوق الازار لقول ابن عوف سمعت رسول الله ما يجل للرجل
من امراته الحايض قال ما فوق الازار وعن عايشة انها قالت كان رسول الله عام يامرني فاقتر في بيها شرفي وان
حايضه وقال محمد رحمه الله يجتنب شعار الدم ولما سواه لقوله عام يصنع الرجل بامرأته الحايض كل شيء
الا للجماع ولهما ما رويما وقوله عام ما فوق الازار وليس له ما روتها ان يمتنع ما فوق السرة
لا بما تحتها وعما قال محمد رحمه الله يقع حول الحيض فمتنع منه حذاء من الوقوع فيه وان قطع دمه لا يقل
من عشرة ايام لم يجز وطها حتى تقتل او يحضر عليها وقت صلوة وان انقطع لعشرون جان قبل الغسل
لقوله حتى يظهرن بالتخفيف والتشديد فعن الحسن بن محبوب حتى ينقطع حيضها فحلت له مجامعها على العشرة
ومع التشديد حتى يغتسلن فحلت له على ما روي عن ابي الغزائين لانه ما قبل العشرة لا يحكم بانقطاع الحيض
لاحتال يعود الدم فيكون حيضا فاذا اغتسل او وضع عليها وقت صلوة رخصت في حكم الطاهرات وما بعد العشرة
حكما بانقطاع الحيض لانه لو رأت الدم لا يكون حيضا فلهذا احل وطها وقال زفر رحمه الله لا يجل وطها حتى تقتل
وان انقطع لعشرون ايام عملا بفقرة التشديد وجوابه ما مر قال واقل الطهر خمسة عشرة يوما هكذا
روي عن ابي هريرة النخعي ولا يوفى الا توفيقا ولا اكثره لانه يستمر مدة كثيرة فلا يتقدر
المستحاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن وانغلات البرج والرعاق والدم والمخرج الذي
لا يرقا ويتوضون لوقت كل صلوة ويصلون به ما شاءوا والرواية ابن عمر ان النبي قال يتوضأ المستحاضة
لوقت كل صلوة وقاله لقاطرة بنت ابي جبر قالته اني استحي اض فلا اظهر تتوضأ لوقت كل صلوة
وعليه يجل قوله المستحاضة تتوضأ كل صلوة لانه يراى بالصلوة الوقت قال عام ايما ادركتي الصلوة تمت
وصليت ويقال انك الطهر لوقتها قالوا اذا خرج الوقت بطل وضوءهم فيتوضون لصلوة اخرى لما
روينا وطها المستحاضة ينقض خروج الوقت عند الحج ولحمد لله الله وعذر من يارخوله وعند
ابو يوسف ما روي كان وعنده الخلاف في مسئلتين اذا توضأ للصبح ثم طلعت الشمس فاذا توضأ بعد طلوع الشمس
للعيد او للمصنع ثم دخل وقت الظهر فعندهما سقط في الاولى الخروج والاستغفار في الثانية لعده وعند زفر رحمه الله انها
وعند ابو يوسف يستغفر فيها لانها طهارة مع المنا في فيتعذر بالعقوبة ولا يعتبر قبله ولا بعده ولا زفر رحمه الله انها
لولا تبطل بالدخول لانه في وقت صلوة وان خلاق النحر ولما انها ثبتت للحاجة وخروج الوقت دليل

والدخول دليل الوجود فتعلق الانتقام بالخروج اوله وقوله زفر رحمه الله يلزم عرفا اذا تضاف قبل طلوع الشمس وقوله
انتقض وضوءه بالخروج الوقت او عند ذلك ولكن بالحديث السابق فان الصلوة مع الدم رخصت للوضوء لا يرفع
حدثا وجعله قال والمعدوم الذي لا يفيض عليه وقت صلوة الا بالحدث الذي ابتلى به موجود حتى لا ينقطع
الدم وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحبه في وقت الانقطاع قال واذا زاد الدم على العشق ولها
عادة الى ايام الطهر بها قال في المستحاضة فالتزايد على عادتها استحاضة لان الزيادة على العشق علم كونها
مستحاضة فتتولد الى ايام اقربها قال في المستحاضة دعي الصلوة ايام اقلها يكتم ثمرتها في صليها قال واذا بلغت
مستحاضة فيضها عشرة من كل شهر لانها مدة صالحة للحيض فلا بالشك والباقي استحاضة لما تقدم
فصل النفاس الدم الخارج عقب الولادة لانه مشتق من نفس الرحم بالدم او من خروج النفس
وهو الولد او الدم والكل موجود قال ولا حد لاقله واكثره ارجو ان يكون ما في قوله عم تقعد
النساء ارجو ان يكون ما لا ان ترى طهر قبل ذكر قدر الاكثر ولم يحد لاقله ولو كان له حد لقدرة ولان
خروج الولد دليل لخروج الدم من الرحم فلا يستغنى عن التقدير ولادليل في الحيض فاحتجنا الى التقدیر
ليستدل برواها على انه من الرحم قال واذا جاوز الدم الاربعين ولها عادة فالزائد عليها استحاضة وان
لم يكن لها عادة فنفسها ارجو ان يكون قد بينا في الحيض قال والنفاس في التوهمين عقب الاول
وقال محمد بن زفر عقب الاخر فلو كانت بين الولادتين اقل من ستة اشهر فلا نفاس لها من الثانية
وعندهما ما بينهما استحاضة والنفاس من الثاني لانه ان النفاس والحيض سعة ومن حيث الخرج
واما نعيم الصوم والصلوة والوطي والحيض لا توجد من الحامل فكذلك النفاس ولها ما ذكرنا
من حد النفاس وقد وجد بخلاف الحيض لما ذكرنا انه ينشأ من الرحم بالول فلا الحيض والحالة
تنقض بالاجتماع لانها معلق بوضع الحمل فيتناول الجميع وهي حامل بعد الاول قال والسقط
الذي استبان البصير خلفه ولد فتصير به نفاء وينقض به العلة ونقص الامتد به ام ولد
وينزل الشرط المعلق بمجيء الولد اخذ بالاحتياط **باب النفاس**
النجاسة غليظة وخفيفة فالغليظة عند الحصة منه في نجاسة نص ولم يعارضه اخر ولا حرج
في اجتنابه وان اختلفوا فيه لان الاجتهاد لا يعارض النص والمخففة ما يعارض نصا في طهارته
ونجاسته وعندهما المثل ما اتفق على نجاسته ولا يلوي في اصابته والمخففة ما اختلف
في نجاسته لان الاجتهاد حجة شرعية كالنقص قال فالمانع من الغليظة ان تزيد على قدر الدرهم
وروان يكون مثل عرض الكلى لقوله عم اذا كانت النجاسة قدر طرفة هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون
اكثر منه وظفره كان قريبا من كفنا وعند محمد الدرهم الكبير المشقلا ما يكون وزنه مثقالا فيحمل الاول
على المساحة ان كان ما يبعث وقوله محمد بن علي الوزان ان كان مستحاضا قال النخعي ارادوا ان يصعدوا
قد لا تقعد فلعنا بقدر منه وانما قدره اصحابنا بالدرهم لان قليل النجاسة عفو بالاجماع كالتقيد بالدرهم

ودم البعوض والبراغيث والكثير معتبر بالاجماع فجعلنا الحد الفاصل قدر الدرهم اخذ من موضع
الاستنجاء فان بعد الاستنجاء بالحجر ان كان الخارج فلا صاب جميع الخرج يبقى الاثر في جميعه وذكر
تبليغ قدر الدرهم والصلوة جائز في موعده اجماعا فعلمنا ان قدر الدرهم عفو شرعا والمانع من
الخفيفة ان تبلغ ربع الثوب لان الربع حكم الكل في احكام الشرع كسحق الرأس وحلقه ثم قيل ربع جميع
الثوب وقيل ربع ما اصابه كالذي لا والكم والخرير وعند ابى بصير وشريفة بن عبد الحميد خراج
في خراج وعند موضع المقدام والمختار الربع وعن ابى ربيعة انه غير مقدور وهو مذكور الى راي
الميتلى لتفاوت الناس في الاستنجاء وكل ما خرج من بدن الانسان ان كان موجب للتطهير فنجاسته
غليظة كالخايط والبول والدم والصيد والقيء ولاختلاف فيه وكذلك الميتى لقوله عم لعائشة
ان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركه وقوله عم لعائشة انما يغسل الثوب من الخلع والبول
ولو اصاب البدن وجق روي الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لانه البولي فيه اعم والاكثف بالفرك لا يدل على طهارته فان الصحيح يخرج من حشفة انما تغسل بالفرك فيخرج
الصلوة فيه حتى لو اصابه الماء بعود نجسا خلا فاما ما ياكل ما يوجب الطهارة ثم ياكل ما
يوجب الطهارة كالخايط والدم والبول والحيض والنفاس نجسا فقلنا نجاسته انما
لانه توجب اكبر الطهارة وكونه اصل الادبي لا يوجب طهارته كالعلة قال وكذلك الروث والاشلاء
وبول الا يוכל من الدواب عند الحصة لانه نجاسته ثبت نصا لم يعارضه غيره وهو قوله
في الروث انه رخيص والاشلاء مثله وعند ما خففة لعموم البلوى به في النظرات وفي قوع الاختلاف
فيه فعندنا ان الروث كلها طاهرة وعندنا روث ما يוכל لحم طاهر ولا روث ما لا ياكل
الى نتن وفساد وهو منفصل عن حيوانه ان يمكن التفرقة عنه فصار كالاقي والاصرة في النعال
وقد قلنا ما تخفيف فيها حتى تطهر بالمسح وما ذكرنا من الحدث والمعقول فخرج الجواب عن
قوله عاكرون قال وكذلك بول الفان وخرؤا لما تقدم وللاطلاق عم استثنى هو البول والاشلاء
فكان الماء غير ممكن في الطعام والشراب فيبعث عنه فيها قال وكذلك بول الصغير والصغيرة اكل
اولا ما روي بينا من غير فصل وما روي من نضح بول الصبي اذا لم ياكل فالتضح يدركه بغير النفس
قال عم لما سئل عن المذي انضج فركب الماء اغسله فيحمل عليه توفيقا قال والميتى نجس
عسل رطبه ويجزى الفرك في يابسه وقد يبدو الوجه فيه في الفتاوى من ان كل شئ مكبول في الحكم
واذا اجترأ البعير فاصاب الحث نجاسته لها جرم كالروث والعدنة فنجسة فذلك بالارض
حكمه حكم بوله واذا اصاب الحث نجاسته لا يجزى فيه الا الغسل وقال ابو يوسف يحرم المسح
جاء والارطوب وما لا جرم له كالحجر والبول لا يجزى فيه الا الغسل وقال ابو يوسف يحرم المسح

فيما الا بول والخمر وقال محمد لا يجوز فيها الا الغسل كالشوب ولا يكون اطلاق قوله عم اذا اصاب
 خف احدكم او تعل اذ فليد كثرهما في الارض وليصل فيها فان ذكر طهر لهما من غير فصل بين
 اليابس والرطب والمستجسد وغيره والنسوة والعامة وعليه اكثر المشايخ قالا ورحم
 الحديث الا ان الرطب اذا نضح بالارض يتلطف به الحق اكثر مما كان فلا يظهر بخلاف اليابس
 لان الحق لا يتداخله الا شيء يسير وهو محفوف عنه ولا كذلك البول والخمر لانه ليس فيه ما يجذب
 مما على الحق فيبقى ما حاله حتى لو لصق عليه طين رطب نجف ثم ذلك جاز كالذي له جرم من ذلك
 عز اليك وبخلاف الشوب لانه متخال فيداخله اجزاء نجاسة فلا تزول بالمسح فيجب الغسل
 قالوا السيف والراية يكتفي بمسحهما فاما لانهما لاصلا بهما لا يتداخلهما شيء من النجاسة فيزول
 بالمسح قالوا اذا اصابنا الارض نجاسة فذهب اثرها جازت الصلوة عليها دون التيمم وقالوا زفر
 لا يجوز الصلوة كالتيتم ولنا ان الارض ينشف والهوى لا يجذب ما لم يمس منها فقلت والليل لا يمنع
 جواز الصلوة بمنع التيمم وروى بن كاسر عن ابي جابر ان التيمم ايضا لان النجاسة استحال الى اجزاء
 الارض لان من شأن الارض جذب الاشياء الى طبعها وبالاتحالة تطهر كالخمر فيجوز واذا اصابنا الارض
 نجاسة وكانت رخوة تصب عليها الماء ثم تكس الحفنة التي اجتمع فيها الغفلة قالوا وبول ما يوك
 لحمه وبول الفرس ودم السمك ولعاب البغل والحمار وخر ما لا يوك من الطيور نجاسة مخففة
 ما بول ما يوك لحمه فظاهر عند محمد الحديث العربيين ويدخل فيه بول الفرس عنه ايضا ولهم انه لا يتخال
 الى نفع وخبث فيكون نجسا كبول ما لا يوك الا اذا قلنا بتخفيفه للتعارض وحديث العربيين نسخ
 كالمثله ودم السمك ليس بدم حقيقة لانه بيض بالشمس وعزاي يوك انه نجس فقلنا مخففة كذلك
 ولعاب البغل والحمار لتعارض النقص وخر ما لا يوك لحمه من الطيور لعموم البولي فانه لا يمكن الاحتراز
 عنه لانها تدرك من الهواء وعند محمد نجاسته غليظة لانها لا يخاط الناس فلا يلوي وجوابه ما قلنا
 قالوا وخر ما يوك لحمه من الطيور طاهر لاجتماع المسلمين على ترك الحمامات في المساجد ولو كان نجسا لخر
 خصوصاً في المسجد الحرام قالوا الدجاج والبط فانه نجاستهما غليظة بالاجماع قالوا وان تصنع عليه
 البول مثل رؤس الاير فليس بشيء لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفيه حرج فسق وليس بول الخفاوش
 وخر ما ولا دم البق والبراغيث بشيء ما ذكرنا قالوا الكرخ وما يبقى من الدم في اللحم والعري في
 طاهر وعزاي يوك انه محفوف عنه في الاكل دون الشباب **فصل** ويجوز ازالة النجاسة بالماء والخل
 فيه قالوا غسليه بالماء قالوا بكل ما يع طاهر ينحصر بالعصر كالحل وماء الورد وما يعصر من
 الشجر والورق وقاد محمد وزفر لا يجوز الا بالماء وعزاي يوك في البدن روايتان لمحمد في قوله عم
 ثم اغسليه بالماء ولو جاز بغسل الماء لما كان في التعيين فايده وبالقياض على الحكاية ولهم قوله في ثيابك فطهر

حكمه

ويطهر الثوب ازالة النجاسة عنه وقد وجد في الحقيقة والمراد من الحديث ازالة مطلقاً حتى ان الماء بالقطع
 جاز والا زالة تتحقق مما ذكرنا كحما في الماء لا استواءهما في موجب المزج والتمزج النجاسة واختلاطها بالاب
 باللكر ويقاظرها بالعصر شيئاً فشيئاً الى ان يغيب بالكلية وذكر الماء في الحديث ورد على ما هو المعتاد غالباً
 لا للتقييد به لما ذكرنا والقياس على الحكاية لا يستقيم لانها عبادة لا تعقل معناها الا ان يثبت بانها غير موصوفة
 النجاسة فيقتصر على مورد الشرع وهو الماء اما الحقيقة فالمقصود ازالة النجاسة وقد ثبت ما بيننا
 قال فان كان لها عين مريّة فطهرها زهاز والماء الى الحكمة بالجملة نعمان عنها فنعدم بزواياها فلو زلت
 بالغسلة الواحدة طهرت عند بعضهم وهو مقتضى ما ذكره في الكتاب وعند بعضهم يشترط غسله بوجه
 ما مر بين اعمار بغير المريّة قال ولا يصح بقاؤه ان يشق زواله لقوله عم في دم الحيض غسليه ولا يصح
 اثره ودفع الحرج وما ليست بمريّة فطهرتها ان يغسله حتى يغلب عاظمه طهارته لان غلبة الطهارة دليل
 في استرعيات الاستيما عند تعذر اليقين قالوا ويقتدر بالثلاث او بالسبع قطعاً للموسوعة ولا بد من
 العصر كمرّة وكذلك بقدر الاستنجاء وذكره المبسوط لا يحكم بزواياها قبل الثلاث لحديث المستيقظ
 وفي المنتقى عزاي يوك اذا غسل ما يطهر وما لا ينحصر بالعصر كالحرف والاجر والخطبة اذا نشرت
 فيها النجاسة والجلد اذا دغ بالدهن النجس والتسكين اذا موى بالماء النجس والحم اذا طبخ بالماء النجس
 قال محمد لا يطهر ابدل لعدم العصر قالوا يوك فطهرتها ان تغسل ثلاثاً وتحوه تسكين بالماء الطاهر
 ثلاثاً ويطبخ الحنطة واللحم بالماء الطاهر ثلاثاً ويخف في كل مرّة **فصل** الاستنجاء سنة من كل الحج
 السيلين الا التيمم اعلم ان الاستنجاء على خمسة اوجه واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل
 عن الجنابة والحيض والتغاسر كبل لا يمشي في بدنه والثاني اذا تجاوز ما يجبه عن طهره رحمه الله
 او كثر وهو الاحوط لانه يزير عما قدر الدرهم وعند ما يجبه اذا تجاوز قدر الدرهم لانه ما على المخرج سقط
 اعتبار لجواز الاستنجاء فيه فيبقى المعبر ما وراءه والثالث سنة وهو ان يمسح بالتراب اذا لم يطهر الحديث من السبيلين قال
 فغسلها سنة والخامس بدعة وهو الاستنجاء من التيمم اذا لم يطهر الحديث من السبيلين قال
 يجوز بالحجر ويقوم مقامه مسح حتى ينفية لان المقصود الانتقاء فباقي شيء حصل جاز والغسل
 بالماء افضل لانه ابلغ في الانتقاء والنظافة قالوا اذا تعدت النجاسة المخرج لم يجز الا الغسل
 وقد يشاء قالوا لا يستنجي يمينه ولا يعظم ولا يبروث لانه عم عزه ولا يطعم لما فيه من اذاعة المال وقد ثبت
 فانه استنجي يمينه الاشياء جاز وبكره لانه يمنع من غير فلا يمنع حصول الطهارة كالا استنجاء بشوب
 الغيرة وماء قالوا بكرة مستقبلاً القليلة والمستدبار في الاذواء في البيوت والصورات لقوله عم لا تستقبلوا
 القبلة ولا تستدبروها ولكن شقوا وغزوا وعن ابي حنيفة الاستدبار لا بأس به لانه غير مقابل
 للقبلة وما يخط يخط نحو الارض ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلثة اصابع ويستنجي بعرضه لا بظهرها

وكن كذا
 في الاستنجاء

والاصح

ايضا والصحيح انه يكره بفصل بين الاذان والاقامة والصلوة وان اذن واقام على غير ذلك
ويستحب اعادة اذان الجنب والصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران والمرأة التي
الوجه المسنون ولا يعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع ويكره الاذان قاعداً لانه خلاف التواتر
وكذا ابو حنيفة ان يكون المؤذن فاجراً ويستحب ان يكون صالحاً عاماً بالسنن والوقا
الصلوة مواظباً عما ذكره **باب ما يفعل في الصلاة**
ست فيها نص طهارة البدن من النجاسة وطهارة الثوب وطهارة المكان وسترة العورة
واستقبال القبلة والنية أما طهارة البدن فلقوله لا يقبل الله تعالى صلوة امرئ حتى يغسل
الطهور وما صنع الحديث وانه يوجب الطهارة من النجاسة الحكيمة وقوله عم الغسل
الدم وصلح يوجب الطهارة من النجاسة الحقيقية وأما طهارة الثوب فلقوله تعالى
ثيابك فطهر وأما المكان فلقوله تعالى وطهر بيوتك للطائفين والعالقين والركع السجود
واقاسن العورة فلقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
والعورة والمسح ان يصلى في ثلثة اثواب فيص وزار وعمامة ولو صلى في ثوب واحد
يتوشح به جاز قال عم او كلتم تجد ثوبين حين سئل عن الصلوة في ثوب واحد قال ابو الورد
صلح بنا رسول الله في ثوب واحد متوشحاً به قد خالف بين طرفيه ولا يجوز للمرأة الا ان تستر
بالثوب الواحد راسها وجميع بدنها ويكره ان يصلى في السراويل وحده لما روي انه نهي ان يصلى
الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء قال ابو حنيفة الصلوة في السراويل يكره فعله الملائكة
وفي الثوب يتشع به بعد من الجفاف فيصير عادة الناس قال وعورة الرجل ما تحت
سرتة الى تحت ركبته لقوله عم عورة الرجل ما دون سرتة حتى تجاوز ركبته وقوله عم الركبة من
العورة ولان الركبة من عظم الساق والتخذ فقلنا يكونها عورة احتياطاً قال وكذلك الامامة والاول
وبطنها وظاهر عورة لانها موضع مشترك فاشبه ما بين السرة والركبة والمكانة واهم الولد
والمدبرة كالأمة قال وجميع بدن المرأة عورة قال عم الحرة عورة مستورة قال الا وجهها وكفيها لقوله
ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس رضى الله عنهما من ضرورة ابلاذ الزينة البلاء
موضعها والكحل زينة الوجه والخاتم زينة الكف ولائها يحتاج الى كشف ذلك في المعاملات
فكان فيه ضرورة وفي قدسها روايتان الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة وعورة
خارج الصلوة ولما كشف ذراعها حازت صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السوار ويحتاج
الى كشفه في الخدمة كالطبخ والخبز وسنن افضل والعورة عورة تأملية وهي السوءتان
وخفيفة من السوءات والمانع من الغليظة ما تبدو زياره على قدر الدرهم وفي الخفيفة ربع العفو
كمارة النجاسات والذكر عضو بانقارده وكذلك الانثيان قال ومن لم يجد ما يزيله النجاسة صلى معها ولو بعد

لان التكليف بقدر الوسع فان كان الظاهر ربع الثوب او اكثر صلى فيه ولا يصح عرباً الا ان الربع قائم مقام
الكل بشرط ما عرف وان كان دون الربع فلذلك عند محمد لانه ترك فرضاً واحداً والعربان يترك فرضاً
وقال لا يتخير والصلوة فيه افضل لان كل واحد من الصلوة عرباناً ومع النجاسة مانع عند الاختيار
الا انه اذا صلى في ثوب النجس ليستزعه وانه واجب في الصلوة وخارجها فكان اولى قال ومن
لم يجد ثوباً صلى عربياً قاعداً مومناً او هو افضل والقيام لانه ابتلى بيلتين فيختار بينهما شياء
الا ان القعود اولى لان الايمان خلق من الاركان ولا خلق من ستر العورة وقد روي ان الصحابة
رضي الله عنهم صلبوا واما استقبال القبلة لفقوله تعالى فاولوا وجوهكم شطره فكل من كان يحضن بحضرة الكعبة
يتوجه الى غيرها فان كان نائياً يتوجه الى جهتها القيام للجهة عند العجز مقام غيرها لان التكليف
بقدر الطاقة قال وان كان خائفاً يصلى الى اي جهة قدر لقوله تعالى فابنوا ثوباً فثم وجه الله و
يستوفى فيه التوفيق من الهدى والسبع او ان يكون على خشبة في البحر يخاف ان توجه الى القبلة غرق
لتحقق العجز بالغدير والقبلة موضع الكعبة والهواء من هناك الى عنان السماء ولا اعتبار بالبناء لانه
سفل ولا يجوز الصلوة الى حجارة ولو صلى على جبل اعلى من الكعبة جاز فدل الله لا اعتبار بالبناء فان
اشتهرت عليه القبلة وليس له من يسأله اجتهاد وصلح ولا يعيد وان اخطأ لما روي ان جماعة من الصحابة
شبهت عليهم القبلة وليس له من يسأله اجتهاد وصلح ولا يعيد وان اخطأ لما روي ان جماعة من الصحابة
وجدوا الخطوط الى غير القبلة فاخبروا بذلك رسول الله فقال غمتم صلواتكم وفي رواية لا اعاد
عليكم ولان الراجح عليهم التوجه الى جهة الخي ان التكليف بقدر الوسع قال فان علم نوموه في الصلوة
استدار وبنى لما روي ان اهل قباء بلغهم نسخ في صلوة الجفر فاستداروا اليها وهذا لانه لا علم بالقبلة صار
فرضه التوجه اليها فيستدير لان النبي لم يخش في صلوة الجفر فاستداروا اليها وهذا لانه لا علم بالقبلة صار
اجتهاد فاخطأ اعاد وكذا كان عند من يسأله فلم يسأله لانه ترك واجب الاستدلال بالخبر والسؤال
وان علم انه اصاب فلا اعاد عليه لوجود التوجه الى القبلة ولو شغل بالآخرى ثم علم في الصلوة انه اصاب
يستأنف التسمية وقال ابو يوسف بعضه فيها لانه لو قطعها يستأنف الى هذه الجهة فلا فائدة فيه ولهما
ان حاله بعد العلم اقوى لتيقنه لجهة القبلة وبناء القوى على الضعيف لا يجوز لهذا قلنا المومي اذا
قدر على الركوع والسجود لا ينبغي لانه بناء القوي على الضعيف كذا هنا ومن اداه اجتهاده الى جهة فعلى
الى غير ما فسدت فان علم انه اصاب القبلة وقال ابو يوسف هي جائزة لحصول المقصود وهو اصاب
القبلة ولم يأت به ترك فرضاً لزمه عند الافتتاح وهو الصلوة الى جهة الخي وصار كما اذا ترك النية
وخوة لقوله عم الاعمال بالنيات ولانه لا اخلاص الا بالنية وقد اصاب بالاخلاص قالوا وما امرنا الا بالعبادة
الله فخير له ان يقول الصلوة التي يدخل فيها بنية متصلة بالخرعة وهو ان يعلم بقلبه اي صلوة هو ولا يعتبر
باللسان

وصلح
بأخطاء

لأن النية عمل القلب قال محمد بن الحسن النعماني في ذكره باللسان ستة وللمح بينهما افضل والايجود
ان ينوب مكانه للشرع والحق لا يتغير كما قال الطحاوي في شرحه في جملته فلما انتهى الى الامام
كبر ولم يحضره النبي يجوز لانه باق على نيته بالاقبال على تحقيق ما نوى ثم ان كان يريد التطوع بنية اصل
الصلوة وفي القضاء بغيره في الوقتية ينوب فرض الوقت او طهر الوقت وان كان مأمورا بغيره
فرض الوقت والمتابعة او ينوب الشروع في صلوة الامام او ينوب الاقتداء بالامام في صلوة
الاصح قال بنو الصلوة ان يختم في صلوة لقوله كما قد اخرج في المتن الذين هم في صلواتهم خاشعون وكان علم اذا كان في خوف
او كان في حرج او يكون نظرا الى موضع سجوده لما روي عن ابي بصير كان لا يجاوز غيره في صلوة من سجود شخص الله تعالى وقرب
الى التقليم الطهور واضحه يستقبل القبلة ويقرأ الله اكبر وانا افتح بلفظ آخر يشتمل على البناء والتعظيم كالتهليل والتسبيح
بالحمد اخر قول الرجل اكبر اجزاء وقال ابو يوسف لا يجوز الا بلفظ التكبير وهو قوله الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لان المتواتر الله اكبر وافضل وفيه سواد في صفاته ولم يوافق له في ذكر اسم ربه وقصا نزلت في تكبير الافتتاح فقد
اعتبر مطلق الذكر ونقد الكتاب في الخبر الواحد لا يجوز ولو اقلته بقوله الله والرحمن جاز عندنا في جرحه لو جرد الذكر
وقال محمد لا يجوز الا ان يسم الله الصلوة كقولنا اجل او اعظم او قال اللهم الاصح انه يجوز ومعه الله والجميع المشقة
خلف من النداء ولو قال اللهم اغفر لي لا يجوز لانه ليس بتعظيم خالص ولو اقلته في الخشوع والاقبال بالنية جاز ولا
فصل ان يتكبر علم مقار بالتكبير الامام وعندهما بعد وفي السلام بعد بالاتفاق والفرق لا يوجب منه ان التكبير مشروع
في العبادة فالساعة اليه فضل والسلام خروج منها فالابطاء افضل ويحذف التكبير هو النية ولان المدح او له كبر لانه
استفهام ما وراء آخر الحق من حيث الحرمة قال ويرفع يديه ليحاذي ايهما شاء سبحان اذنيه لقوله لم يزل بين جبهتي
انذرت الصلوة فارفع يديك هذا اذ يتكبر ويؤان يرفعهما منصوبين حتى يكون الاصابع مع الكف نحو القبلة
ولا يفرج بين الاصابع ويؤان تلتزم القنوت وصلوة العبد ولا يرفعهما في تكبيره سواء كبر له لا ترفع الا يرفع الا في سجود
مواطن وذكر هذه الثلاثة واربعة الى ذكره ان شاء الله تعالى ثم يعتقد بيمينه على راسه يسار يده تحت مشتمة لقوله
ثلاث من اخلاق الانبياء تعجيل الاقطار وتأخير السجود ووضع اليدين على الشلاخ تحت السرة والملا يرفع يدهما على صدره
لانه استعملها ويحفظ كيف يصح راسه اليسر كما فرغ من التكبير فهو بالبح في التعظيم وهكذا في تكبير القنوت ولان
لانه قيام متمم كالقراءة وروي الحسن عن ابي ربه الارسل فيها وهو يقول الحمد لله وهو اختيار شيئا لانه قد ربه
لا قد ربه فيها كما بين الركوع والسجود وبين تكبير تكبيرات العبدين يرسلهما الى الارض لا يبعد لتتابع التكبيرات
قال ويختم سبحانك اللهم الى اخره وزاد محمد وحل شاذل ولا يزيد عليه وقال ابو يوسف في سجود يديه ويختم قوله
كان اذا كبر الافتتاح للصلوة في سبحانك اللهم الى اخره وهكذا روي عن ابي بكر وعمر وعنه روي عن رسول الله انه
التوجه كان في ابتداء السلام فلما فرغ التسبيح كما روي انه كان يقول في الركوع ركع كذا ثم سجد وسجد كذا

وجري فلما نزل في تسبيح كما بينه العظم جعلوا في الركوع ونزل في تسبيح اسم ربك الاعلى جعلوه في السجود ونزل في تسبيح
يقولون بقلبك وكذا كذا فها نحن فيه توصفان بين الحسين بن الحسين قال ويختمون كان اماما او متفردا فاذا قرأت
القرآن فاستشهد بالقد من الشيطان الرجيم اما اذا اردت قراءة القرآن قال لانه مأمورا لا يتعبد وقال ابو يوسف
يتعبد لان التعبد مع البناء وهو للصلوة عنده فان التعبد ورد به التقرص صانته للعبادة عن الخلل
الواقع فيها سبب وسوسة الشيطان والصلوة يستعمل على القراءة والاذكار والافعال وكانت اوله وعندنا
الافتتاح القراءة بالنظر ولا قراءة على المأموم وعلى هذا اذا قام المسبوق للقضاء يتعبد عنده الى اخره
الى القراءة وعنده لانه تعبد بعد الشاء في صلوة العبد يتعبد في الامام عنده قبل التكبير وعندنا كما يرد
ويختم التعبد الحديث بن سعد بن مسعود بن الحسن بن الحسين بن الامام النعمان والتسمية وامين وربنا كبر الحمد والتعبد
قال ويقدر البسم الله الرحمن الرحيم لانه لم يكن يقرأ ما كان يقرأ ما قال ويختمه ليدرك الله ان قال صليت خلق النبي صلى
وهذا في تكبيره وعمره في تكبيره فكانوا يفتتحون القلب بالحمد لله رب العالمين وفي رواية كانوا يفتتحون
ببسم الله الرحمن الرحيم وعمره بن عبد الله بن المهدي لانه سمع ابنه يحيى بن هاشم يقول يا بني اياك والحديث في الامام صليت
خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف اليك وعمره فكانوا لا يجهرون بالتسمية فاذا اردت القراءة فقل الحمد لله رب العالمين
قال ثم ان كانت اماما جهر بالقراءة في الفجر والاثنين من المغرب والحشا والجمعة والعيد من هذا هو المأثور
عنه النبي صلى الله عليه وسلم والمتواتر من لدن الصدر الاول الى يومنا هذا ويختم في المظهر والعصر لقوله صلوة النهار
تجاء ولان المأثور المتواتر وان كان متفردا ان شاء جهر لانه امام نفسه وان شذخا فالت لا يسمع عليه ان
يسمع غيره ولجهر افضل لقوله من صلح وحده على هيئة الجماعة صلح خلفه صفوف من الخلافة وان
كان مأمورا لا يقرأ لقوله كما وان قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابن عبيد بن جابر في رواية
من المفسرين نزلت للصلوة خاصة حين كانوا يقرؤون وعمره بن عبد الله بن هاشم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام
ليؤتيكم فيه واذا قرأ فاستمعوا له من كما مأمورا فقرأ الامام له قراءة وروي الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام واذا
قال الامام ولا الضالين قال الامين ويقولها المأموم ويختمها قال عمر اذا قال الامام ولا الضالين فقل الامين فان
الامام يقولها وروي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ولا الضالين فقل الامين فان
كبر عنده كخضرو رفع قال وركع لقوله لا اعرأ حين علة الصلوة ثم اقله ما يتيسر من القرآن ثم اركع والركوع
يتحقق بما سئل عليه الاسم لانه عبارة عن الانحاء وقيل ان كان في حال القيام اقرب لا يجوز وان كان في حال الركوع
اقرب جاز قال ويرفع يديه على ركبتيه ويخرج اصابعه لقوله من لا سركعت فضع يديك على ركبتيك
وفرق بين اصابعه ولا ان كان في حال الركبة وبسط يديه لانه كان اذا ركع لو وضع على ظهره فخرج
ماء الاستقراء لا يرفع راسه ولا يتكلم كما فعله من الزهري عن زيد بن كزاد عن ابي سحان روي
العظيم ثلاث اقواله اذا ركع احدكم وقال سبحان الله العظيم ثلاث فقد ترك ركوعه وذكر ان زاه فان زاد
فهو افضل الا انه يكره للامام التطويل لما فيه من تغير الجماعة ثم يرفع يديه ويقول سبحان الله من حمده ويقول الحمد لله رب العالمين

او اللهم ربنا لك الحمد ولهم ورد الاثر ولا يجمع الامام بينهما وقال لا يجمع وهو رواية الحسن عنه لئلا يكون تاركاً ما حقه
عليه غيره وليس قلنا ذكرنا في حقهما ولا يجمع الامام بينهما في حقهما فقلنا انما كانا في حقهما
فسمي الذكر بينهما في الشكر ولان الامام لو اتى بالتوحيد يتاخر عن قول الاموم فيصير الامام سعاداً لا يجوز
والمنفرد يجمع بينهما في رواية الحسن وفي رواية ياتي السمع لا غير وفي رواية ابو يوسف بالتوحيد لا غير
وعليه اكثر المشايخ ثم ذكر لما تقدم وسجد على انفه وجهته لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك فان اقتصر
على الانف جاز وقد ساء وقال لا يجوز الا من عذوب وان اقتصر على الجبهة جاز بالاجماع والاشارة والاصل فيه
قد علم امرنا ان السجود على سبعة اعظم الوجه والكفين والركبتين والتقدمين لهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم مكى جبهتك
وانك من الارض وله ان الانف محل السجود بدليل جواز السجود عليه عند ائمة ولو لم يكن محلاً لما جاز كما
لقد والذقن فاذا سجد على الانف يكون ساجداً فيخرج عن عمدة السجود في قوله صلى الله عليه وآله وسلم والسجود اولاً للجبهة
والانف عضو واحد ثم السجود على احد طرفيه يجوز فكذلك الاخر قال ويضع ركبتيه قبل يديه ويضع يديه هذا
اذنيه هكذا نقل قول الامام صلى الله عليه وآله وسلم ويضع ركبتيه ويضع يديه في سجود
حتى ان يهتدوا لاداء ان يتركت ولا يفرض ذلك عليه لانه من اجزاء الشغل فيقول سبحان ربى الاعلى ثلثاً
لانه غائر في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يركب الا على ما قالوا في سجودكم ولو سجد على كور عمامته او فاضل ثوبه جاز
قال ابن عسكرون في رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد على كور عمامته قالوا ايضاً انه صلى في قبة واحدة على بعض اركانها
وبركة ما ولو سجد على السرير والحرث جاز ولو سجد على الحشيش والعطن ان وجد حجه لجهته كالطغفسي والتبد
والخضر جاز ثم يكبر فاسأله يرفع راسه ويجلس والواجب من الدفع ما بيت اوله الاسم لان الواجب الفصل
بين السجدة تين وانما يتحقق بما ذكرنا وقيل ان كان اقرب الى السجود جاز والا فلا فاجلس في سجودك
ثم اسجد حتى تطهر ساعداً ثم اجلس حتى تستوي جالساً ثم يكبر وينهض قائماً الحديث ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
ينهض على صدور قدميه قال ويفعل كذلك في الركعة الثانية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لو قاعة ثم افعل ذلك في ركعة قال الا
ستفتاح لانهم ابدء الصلوة والسجود لا يبدء القراءة ولم يشعروا ان من واحدة ثم تعدي الاركان ليس بضرراً قال
ابن عسكرون في رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الركوع والسجود واتمام القيام والركوع والقعود من السجود ينقله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عرابي اخذ
صاولة اعدا صلاتك فانك لم تصل ولما انه انما ساطق عليه الركوع والسجود وهو تحت الظهور ووضع الجبهة
فدخل تحت قوله ارعوا اول سجوداً والطمانينة دوام عليه والامر بالفصل لا يقتضي الدوام عليه ولا يجوز
الزيادة على الكتاب بخلاف الواحد وما رواه يقتضي الوجوب وهي واجبة عند ما حجب سجود السهو وتركها ساهياً
وقيل هي سنة قال فاذا رفع راسه في الركعة الثانية من السجدة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها
ونصب اليمن نصيباً ووجه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذييه وبسط اصابعه ويشهد هكذا
حكى وابل بن حجر وعائشة فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد والتشهد الخيانت لله والصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد اسم الصلوات بين تشهدنا ان لا اله الا الله واشهد ان

محمد اعبده وسوله وهو تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انما اخذ سدا الى حمزة وعلمه التشهد
وقال اخذ ابراهيم النخعي بيدي وعائني واخذ علقمة بيد ابراهيم وعلمه وعلمه واخذ عبد الله بن مسعود
بيده وعلمه واخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد عبد الله بن مسعود وعلمه التشهد فقال له قل التحية
لله الى آخره ما ذكرنا والاخذ به اولى من رواية لان اخذه بيده وامس يدك على زيادة التأكيد
واتفق ائمة الحديث انه لم ينقل في التشهد احسن من اسناد عبد الله بن مسعود ولان فيه زيادة
واو العطف وانتهى بوجبه فعد الشاء لان العطف غير المعطوف عليه وتشهد ابن مسعود
سأه واحد بعضه لبعض وهذه القولة سنة عند الطحاوي والكرخي وقيل هي واجبة
حتى يجب تركها ساهياً سجود السهو قوله التشهد فيها سنة وقيل واجبة وهو الاصح لان محمد اوجب
سجود السهو بتركها ساهياً والواجب الا يترك الواجب قال ولا يزيد على التشهد في القعدة الاولى
لما روي عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يزيد على التشهد في الركعتين ثم ينهض مكبراً لا اله الا الله ثم الشفع الاول في التشهد
الشفع الثاني في تشهد اليه ويقراء فيها فاتحة الكتاب وهي سنة به ورد الاثر وان شاء سبح لا اله الا الله
ليست بواجبة وروي الحسن عن ابي جرح ان القراءة في الاخرين واجبة ولو تركها ساهياً يلزم منه سجود
السهو وفي ظاهر الرواية لو سكت فيها عامداً مكسباً وان كان ساهياً لا سهو عليه ويجلس في آخر الصلوة
كما بينا في الاولى لما روينا وتشهد كما قلنا ويصلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو سنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بين مسعود ربه حين علم
التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك على الامام باخذ الامرين فيتم عند وجود احدهما
فدل على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست بعوضه وهي واجبة عندنا خارج الصلوة على الا بالامر بالاركان في التشهد
ولا يلزمنا العمل به في الصلوة قال ويدعو بما شاء من الفاظ القرآن والادعية الماثورة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اختار من الدعاء
اطيبه والقعدة الاخيرة فرض والتشهد فيها واجب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الاعرابي اذا رفعت راسك من
آخر سجدة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك على التمام بالقعدة دون التشهد ومقدار الفرض
القول في مقدار التشهد قال في السلام عن عبيد السلام عليك ورحمة الله وعزيسار كذا كذا لرواية ابن مسعود
انه كان كان يسلم عن عبينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن شماله حتى يرى بياض خده الايسر وينوي
بالاولى عن عبينه من الملائكة والناس وبالاخرى كذا كذا لانه خطاب الحاضرين وينوي الامام في الجبهة التي هو فيها
وان كان حذاء يمينه فيها وقيل في اليمين والمنفرد ينوي الحفظة لا غير والخروج باعظ السلام ليس
يفرض لما رويناه من حديث ابن مسعود انه بينا في الفريضة واما قوله صلى الله عليه وآله وسلم تحليكم بها التسليم يدل على الوجوب او
السنة ونحن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد واجبة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى زادكم صلوات الى صلواتكم الا وهي
الماتر في افعالها والزيارات يكون من جنس المزيدي عليه وقصيته الفريضة الا انه ليس معطوفاً به فقلنا بالوجوب
وقال ابو بكر بن محمد في سنة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد واجبة لرواية في كل سنة الوتر والضحى

والفرائد ما خلت من ستاد دخل وقت السابعة وقلنا نحن اذا دخل وقت السابعة سقط الترتيب لان الجنس كثير
وجعل الصلوات خمس وهذا الفرائد الحديث اما القديمة الصحيحة انها لا تقسم اليها لما فيه من الجمع وقيل لا تقسم
له وان سقط الترتيب بالاشرة هل يعود اذا قلت المختار لانه لا يعود لانه لا سقط باعتبار فلا بد من سقط في نفسه او في
وصورته لو فاته صلوة شهر فقهه ثلثين في ثلثين ظهرا وهكذا صحيح الجميع ولا يعود الترتيب لان الساقط
لا يحتمل الوجود وكذا الوقض جميع الشهر الاصلوة يوم ثم صلوة الوقتية وهو ذكر الحجاز لا يستأجل ولا تعذر الوقتية
لانها ليست من الفرائد ولانها لو عدت ناهضت السنة ولا يدخل في هذا التكرار وهو ما اورد في الكثرة ويقضي الصلوة
للمفسر ما روي في الوقتية ما يستأجل وجوبها وقاله من مزاج عز وتراوشبه قلبه اذ ذكره او استيقظ وفي رواية من
نام عز وتراوشبه قلبه اذ اصبح وكل ذكر له على الوجوب وسنة الفرائد فانت حريه لانه لم يقض ما معها ليلة التقرب
وعنه في هذه انه يقضيها وان فاته وحده لانه لم يقض ما روي عن من السنه فدل على اختصاصها بذلك والاربع
قبل الظهر يقضيها بعد ما قالت عائشة رضي الله عنها في رواية من اذ فاته الاربع قبل الظهر قضاها بالاولان الوقت وقت الظهر
ويبقى منه الظاهر عند ابو يوسف يقضيها قبل الركعة لانها شرعت قبلها وروى عن محمد بن زيد في الروايات فانت عز محلها
ولا تغتفر الثانية عز محلها ايضا وهذا بخلاف سنة العصر لانها ليست منها في التأكيد ولنهية الصلوة بعد العصر
التواضع عن ام حبيب وعائشة وابي هريرة وابي موسى
وابن عمر رضي الله عنهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثابر على شئ من ركعة في اليوم والليله ياتي الله به في الجنة
ركعة قبل الفجر واربعة قبل الظهر وركعة بعد المغرب وركعة بعد العشاء فممنه مؤكداً ولا ينبغي
تركها وقد قاله من ركعتي الفجر صلواتها ولو ادرت في الخيل وقال ما خيرا من الدنيا وما فيها روية عائشة رضي الله عنها
يصلها قاعداً بغير عذر وقاله من ترك اربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعتي ويستحب ان يصل بعد الظهر اربعاً فانت
ام حبيب رضي الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعد العشاء لله على النار وقيل
العشر اربعاً واربعة ركعة وكذا جاء عنه من بعد المغرب ستان ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن يسوء عدل له بعبادة ثلثي عشرة سنة وقد ورد
في القيام بعد المغرب فضل كثير وقيل هي ناشئة الليل ويسمى صلوة الاقاربين وروى عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد المغرب عشرين ركعة بين الله لي في الجنة وقبل العشاء اربعاً قبل ركعة وبعد العشاء اربعاً قبل ركعة
وعنه عائشة رضي الله عنها كان يصل قبل العشاء اربعاً ثم يصل بعد العشاء اربعاً ثم يصلي قبل الفجر اربعاً ويصلي قبل الفجر اربعاً
وقيل بعد ما يستلم يمينه من ربه عن علي وهو مذهب ابو يوسف رحمه الله وكل صلوة بعد العشاء يكره التقعود بعد
بل يستغل بالسنة لئلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعد مقدار ما يقول في الدعاء
انت السلام ومنك السلام وانيك بعدد السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقول في الدعاء يا ذا الجلال والاكرام
البحر احده اذا فرغ من صلواته ان يتقدم او يتأخر يستحب الجواز في سنة وكذا يستحب الجواز في سنة وكذا يستحب الجواز في سنة
قاله من السطوع بالشرع مضياً وقضاء كقولهم ولا يتطلوا اعمالكم ويا صاعاً الصدقة فيجب المضي في الصلاة لئلا
الصلوة وجوبها بالوقت وانما تحقق التكرار بدخول وقت السابعة وهذا هو قولنا ان من لم يركع في سنة رأت

واما الكلام فلعله من ان صلواته لا يصلح فيها بشئ من كلام الناس واما المقدرة من المصحف فمذهب ابي
ومنه ما لا يفسد لان النظر في المصحف عبادة فلا يفسد الا انه يكره لانه يشبه اهل الكتاب ولان كانت
تكره في موضع كثير لان حملها على الاوراق وان كانت على الارض فانه تعلم انه لا يفسد على كثير فيفسد ما كان تعلم
من غيره قالوا كذا اذا ان او تارة او يكره بصوت لانه من كلام الناس الا ان يكون من ذكر الجنة او النار لانه
من زيادة للشروع وان سبق الحدث فوضاوي لعله من ماء او روى في صلوة فليصرف في
ليتوضا وليس على صلواته حاله تكلم فان كان مفرداً ان شاء عاد الى مكانه وان شاء اتمها في منزله والمقتضى
والامام دعوى ان الامام كونه الامام قد اتم الصلوة في حيزان والاستيناف افضل من وجوبه عن الحيزان والامام
يفصل من افعال الصلوة بافعال ليست منها وقيل ان كان اماماً او مقدياً بالبناء او الحراز الفصل للجماعة
وان كان اماماً استخلف لعله من ايام امام سبقة الحدث في الصلوة فليصرف في منزله او يسبح في بيته فليقده
ليصل بالناس وانما يجوز البناء اذا فعل بالابد منه كالمشي والاعتراف حتى لو استغنى او حرر ذكره او وصل الى منبر
في اخره الى غير ذلك صلواته قاله من جنة او نام فاحتمل او اغشى عليه لتقبل لان وجود هذه الاشياء نادر فلا يقال
على مورد الشرع ولان التقدير في الصلوة ولان التقدير في الرضوء والغسل اكثر منه فلا يقاس
عليه وكذلك يحتاج الى كسرة العدة وهو قاطع للصلوة وكذا اذا نظر في ان قاله وان سبق للحدث بعد الفجر
وقد اورد في سنة لانه لم يبق عليه سوى السلام وان تقدم الحدث غت صلواته لانه لم يبق عليه من اركان الصلوة وقد اورد في
البناء مكان التقدير واذ لم يبق عليه شئ من اركان الصلوة غت صلواته وقد تقدم ولو اصابته نجاسة من خارج
او شئ من راسه يكره قال ابو يوسف روي عن كذا اذا سبق الحدث قلنا هذا ينصرف مع قيام الرضوء فلم يكن في معنى
ما ورد به التقدير في افعال الصلوة ويقضي الغاية اذا ذكر في اوقات سفر او حضر القوله من مزاج
عز صلواته او غيرها فليعلم ما اذا ذكره لا وقت لها غيره وقوله كذا فانت لا تأخذ في كذا الاداء قاله ويكرهها
على الغاية الوقتية لان يخاف فوتها ويرتب الفرائد في القضاء والاصل ان الترتيب شرط بين الغاية والوقتية
وبين الفرائد ما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في صلواته فلم يذكرنا الا بوضع الامم فليصل مع الامم ثم يصل الذي يشي
بعد التي صلاها مع الامم فلم يكن الترتيب شرطاً لما اورد به الا إعادة وما روي عنه من فاته اربع صلوات يوم لم يتركها ففقد
حق على الترتيب وقال صلواتكم اريدوا صلوا قالوا بسقط الترتيب بالنسيان وخوف فوت الوقتية وبالزيادة على خمس
اما النسيان فلو لم يرفع عزاء مع الخطا والنسيان لم يضر وجهه ان وقت الغاية وقت التذكر فاذا لم يذكرها
فقط صلواته لم يضره ما وقت واحد فلا يوجب الترتيب واما خوف فوت الوقتية فلا تأمل لانه لا يقضي احداً من الموحدة
في طلب التقدير ولان وجوب الوقتية ثبت بالكتاب والترتيب ثبت بخبر الاحاديث فان اتسع الوقت عمل بها
وان ضيق فالجمل بالكتاب اولاً واما كثر الفرائد فله دخول وقت السابعة لانه اكثر من التكرار والتكرار يوجب
السابعة وجوبها بالوقت وانما تحقق التكرار بدخول وقت السابعة وهذا هو قولنا ان من لم يركع في سنة رأت

الفصل في قولهم للصائم احب اكله و شربه و قالوا له اي شئ رضى و قد افطرنا في
التطوع افضيا يوما مائة ولا تعدوا بوجوه قاعد مع القدرة على القيام بقدر ما يشاء رضى كان عم يصلي قاعدا فاذا اراد ان يركع
قام فقام و ايات ركع وسجد ثم عاد الى القعود ولا يصلي الا في التطوع خيرا موضع قريب من شئ عليه القيام في ان لم يذكر احرازا
للخير وهذا ما لا يشك فيه خلاف قال فانما افترضه قاعدا فقد بقى عند حياز وقال لا يجوز ان يستلزم بالانذار
ولم يرد فوات القيام لا يبطل التطوع ابتداء فكذا بقاءه وهذا لان القيام صفة ثابتة فلا يلزمه الا بالترامه صيرها بالتابع
في الصوم و بهذا خالف النذر قال في صلوة الليل ركعتان بتسليمه او اربع او ثمان وكل ذلك نقل في التمهيد على
وكبره الزيادة على اربعة لا يشك في نقله ولا في كونه ركعتان او اربع او ثمان ولا في كونه ركعتان او اربع وقال لا
في الليل المشي اعتبارا بالترامه و قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ركعتين فسلم وله قول عايشة رضى كانت عام
يصلي بعد العشاء اربع ركعات منهن ركعتان في كل ركعة تسعة وتسعون سجدة و قد روى عن عائشة رضى كانت عام
الضحى اربع ركعات منهن ركعتان في كل ركعة تسعة وتسعون سجدة و قد روى عن عائشة رضى كانت عام
ان يشتد على ركعتين فسماه مشي يوقع الفصل بين كل ركعة فيشبهه ويؤدي ما روى ان الله كان يصلي اربع
قبل العصر بفصل بين ركعتي السلام على الاثنية المقر بين ركعتي المساء والمؤتمن فلا التزمه في معناه
الفصل بين ركعتي الشاهد ولا يرد في التمهيد على اربع بتسليمه لانهم نقل قال في طول القيام افضل من كثرة السجود
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اني انصلي افضل قال في طول السجود لان الله اشق ولان فيه قلة القرائن في
افضل من التسبيح قال في القراءة واجبة في جميع ركعات النفل لان كل شفع صلوة فانه لا يجب بالخيرية سوى تسبيح
واحد والقيام الى الثالثة كخيرية مستداه حتى قالوا يستحب الافتتاح في الثالثة ونحو ذلك لانه لا يشك في
دائبة الى ابي جهمه ترجمت يروي ايماء ان كان خارج المصر قال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خبر يروي ايماء عن ابي جهمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى مكة فيخرج من مكة فيخرج من مكة فيخرج من مكة
في مصر ايضا عن محمد بن عبد الله بن بكير و قال ابو جهمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى مكة فيخرج من مكة فيخرج من مكة
فيه اغلب فلا قياس عليه في مصر **فصل** في التراويح سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي وبين العشاء في
شركه المخاضية وهو خشية ان يكتب عليه وواظب عليها للقاء الراسدوت وجميع المسلمين من زمن عمر بن
الخطاب الى يومنا هذا قال ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى مكة فيخرج من مكة فيخرج من مكة
قارسات اياها رضى عن الفرائض وما فعله عمر رضى فقال التراويح سنة مؤكدة وله يخرجه عمر رضى من لقاء نفسه
وله يمكن فيه مبتداه له يا صديقه الا ان اصل روى عن محمد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم و قد روى عن عمر هذا وجميع الناس
على ان يكون في صلاة الجماعة والصحابة متوازون منهم عثمان وعيا و ابن مسعود والعباس وابنه وطلحة والزبير ومحمد
وابن جهمه من المهاجرين والانصار وما روى عليه واحد منهم بل ساعدوه ووافقوه وامروا بذلك السنة في
بجاعة لكن على الكفاية فلو تركها سجودا وان تخلق غير الجماعة افراد وصلوا في منازلهم لم يكرهوا مسيئين

قال وينبغي ان يجتمع الناس في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ركعات كل ركعة اربع
ركعات تسليطين جلس بين كل ركعة ركعة وكذا بعد الخامسة ثم يوترهم هكذا صلى ابي بصير رضى وروى
عامة من الحرمين ولا يصلي التوجعة الا في شهر رمضان عليه الجماعة قال ابو يوسف رضى اذا قنت الامام في الوتر
لا يجهر ويقتل المختل كما ايضا لانه دعاء هذا افضل فيه الاخفاء وقال محمد بن يحيى الامام رضى عن ابي بصير
ولا يقر بيشبهه بالقرآن واختلاف الصحابة هل هو منه ام لا والمتقدم ان شاء جهمه وان شاء حافق والمسبق
في الوتر اذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا فيما يقصر لانه مأمور به مع الامام متابعة له فصار موضعا فلو قنت ثانيا
يكون كركعة غير موضعه وهو غير مشروع ولا يرد الامام في التراويح على الشاهد وان علم انه لا يشك على الجماعة بزيد
ويأتي بالدعاء وياق بالشاء عقيب كبس الافتتاح وفيها ما بين العشاء الى طلوع الفجر هو الصحيح حتى لو صلا
قبل العشاء لا يجوز وبعد التراويح العشاء دون الوتر والا فضل استحباب اكثر الليل بالانها قيام الليلة وينوب
اوسنة الليل وقيام رمضان ويكره قاعدا مع القدرة على القيام للزيادة تاكيدا والسنة ختم القرآن مرة واحدة وعزاج رضى
يقعد في كل عشرينات ليقع في الختم والا فضل في السنن المنسوبة لقوله افضل صلوات الرجل في بيته الا بمكثوبة قال ابو جهمه
لانها شرعت في جماعة ورايتاه **فصل** في صلاة كسوف الشمس ركعتان كهيئة النافلة لما روى جماعة من الصحابة
منهم ابن مسعود وابن عمر وسعد والاشعرى ان النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس ركعتين كهيئة صلواته لم يجهر
فيها واعمالا لم يغيرها من الصلوة وقال ابن عمر في كسوف الشمس اذا رايت شيئا من هذه الاشياء فاقرأوا
اي الصلوة فينصرف الى الصلوة المعروفة وما ذكرنا قال فيصلي بهم امامهم الجماعة لانه اجتماع في شرطه نايب الامام
تحرزا عن الفتنة كاجمعة ولا يجهر لما يقدر ولا يخطب لانها لم ينقل ويطول به القراءة لما روى عنه وم
قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران فان لم يكن صلى الناس فرادى ركعتين او اربع ركعات
نافلة والاصل فيها فرادى وتحرزا عن الفتنة ويدعون بعدها حتى تتجلى الشمس هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
انما يتبرأ من هذه الافراغ فارغبوا الى الله بالدعاء والذكر والاستغفار في خسوف القمر يصلي كل رجل وحده
لانه يكون ليلا فسعدوا الاجتماع وكذا في الظلمة والروح وخوف العدو لما روى **فصل** في الاستسقاء
انما الدعاء والاستسقاء وان صلوا فرادى فمن قال تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا
قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا علق ارسلا المطر بالاستغفار والحديث
المشهور ان اعدائهم دخلوا مكة وقال يا رسول الله هلك الكراع واغواشي واجلبت الارض فادع الله ان يسقيهم فرفع
يديهم ودعا قال انس رضى والسماء كانهما حاجبة ليس بها فزعة فتشابه سحابة ومطرت حتى ان الرجل القوي
ليهمه نفسه حتى عاد الى بيته ومطرتا الى الجمعة القابلة ولانه صلاها مرة وتركها اخرى فلا يكون سنة وعمره
انه لم يبق بدعاء العباد وقال في الاستسقاء كما لم يجادع السماء التي يستنزل بها الغيث وقال ابو يوسف ومحمد رضى الله
عنه يصلي الامام ركعتين بلا اذان ولا اقامة يجهر فيها بالقراءة ثم يخطب مستكبرا قويا او متعذرا على سببه وروى ابن كاس

في صلاة العشاء لا يجوز وبعد التراويح العشاء دون الوتر والا فضل استحباب اكثر الليل بالانها قيام الليلة وينوب

بلا اذان ولا اقامة

بالسجود الصليبية لأنها مأخوذة من كل وجه وينوي أداء سجدة التلاوة ولو لم ينو ذلك في النواذر أنه لا يجوز وقيل يجوز لا فرق
 بين الوجهين ولو نوى أداء الركوع قبل سجدة التلاوة وقيل لا ينوي عنها السجدة التي عقب الركوع لأن المحاشية بينهما
 الهامزة وذكر من أخرج من كرامته سجدة واحدة مكاناً واحداً فله سجدة واحدة وقيل لا يخرج قائلها وجه واحد
 إلى التكرار للعالمين وفي تكرار الوجوب حرج مبرور وكان جبراً على عدم بقائه السجدة على النبي ثم واليتي يسجد بها
 أصحها ولا سجدة واحدة وإذا أراد السجود كثيراً وسجد ثم كثر ورفع رأسه اعتذاراً بالصلواتية وهو
 الحرجي عن ابن مسعود رحمه ولا تشهد عليه والسلام لأنها لا تخلل ولا تحرم هناك **باب ١٢**
 إذا عجز عن القيام أو خاف زيادة الموضع صاعداً أو ركعاً وسجداً وموصياً أن يجزئ عنها وإن عجز عن الخوض أو في مستلماً
 وقدماء نحو القبلة أو على جنبه لم يركع سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة
 فإن لم يستطع قائماً أو على جنبه لم يركع سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة
 جنباً ولا التكليف بقدر الوسع والافضل استلقاء يمينه إلى جهة القبلة ويجعل الأيدي بالسجود انخفاض
 من الركوع اعتباراً بما كان رفع رأسه شيئاً يسجد عليه أن خفض رأسه جاناً لحصوله ولا لا يجوز بعده
 قال فإن عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام أو في قاعداً في ركعتيه القيام لأجل الركوع والسجود لأن
 نهاية الخشوع والخضوع فيها وهذا شرع السجود بدون القيام كسجدة التلاوة والسجود ولم يشع القيام
 وجوز وإذا سقط ما هو الأصل في شرعية القيام ولو صاعداً أو موصياً جاز والأول أفضل لأنه أشبه بالسجود
 وإن عجز عن الأيدي برأسه آخر الصلوة لما روي أن مات على تلك الحالة لاشي عليه وإن برز والصحيح أنه يلزمه
 قضاء يوم وليلة لا غير فبالحرج كما في اليونون والأغراء بخلاف الصوم حيث يغضها وإن كثرت لأنه
 لا يمتد أكثر من يوم وليلة غالباً قال ولا يركع بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه لأن فرض السجود لا يتأخر بهذه الأشياء
 ولا يحزر لها إلا بما كملوا وهي بيده أو رجله بخلاف الرأس لأنه يتأخر به فرض السجود وقال زفر رحمه الله
 يركع بالقلب لأنه يتأخر به بعض الغرائض وهو النية والاختلاف فيشؤن في الباقي وجوابه أن الأيدي
 بالقلب النية ولا يقوم مقام فعل الجوارح كالحج قال ولو صاعداً بعض صلواته قائماً ثم عجز فهو كالجزء
 قبل الشروع معناه أن قدر على القعود أتمها قاعداً وإن عجز مستلقياً لأنه بناء الضعيف على القوي وإن
 شرع قاعداً ثم قدر على القيام بنى خلافاً لم يركع سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة ولا سجدة واحدة
 خلافاً له ولو شرع موصياً ثم قدر على الركوع والسجود استقبل لأنه بناء القوي على الضعيف ولا يجوز
 ما تقدم ومن عجز أو عجز عليه صلوات قضاها ولا يقض أكثر من ذلك فبالحرج وذلك عند أكثر
 بالتكرار وهو ما شور عليه من رواية والذري مريض جرح عجز ثياب نجسة وكلما بسط تحته شيء يتجسس
 من ساعته صاعداً مستلقياً وكذلك لا يتجسس كفته بزداد مرضه أو ملحقه مستلقياً يتجسس بركبان نزع
 الماء من عينيه دفعا لزيادة الجرح مريض ركب لا يقدر على عجز ينزل يصعد المذنب بركبانها ما وق
 كذلك إذا لم يقدر على النزول أو مطاوطين أو عذق لما روي أنه كان في مسير قائماً إلى مصيف فحضر
 الصلوة

عجز السجدة من فوقهم واليأس من أسفل منهم فإذا تم وهو على راحته وأقام فيقعد على راحته فصاعداً يركع
 أيما جعل انخفاض من الركوع فلا بد أن لا يقدر على النزول سقط عنه كحالة الخفق وإذا جاز له الصلوة وكبار
 فقد صرح الإمام لأن الركاب لا يقدر على الركوع والسجود ولما روي أن قدر على النزول ولم يقدر على الركوع
 والسجود لأجل الطين على قاعاً بأيامه لم يجز عن الركوع والسجود فإذا صاعداً يوفى الذبلة في السير
 أثناء الاختلاف لا يجوز في الصلوة وإن تعذر عليه ما يقاها جازاً لصلوة مع السير في حالة الخفق
 ومن كان في السفينة فإن قدر على الخروج إلى الشط يركع في الخارج ليعتد من القيام والركوع والسجود
 وإنه على السفينة اجزاء لوجوده سيطراً فإن كان موشقاً بالشط صاعداً وكذا كان كانت مستقرة على الأرض لأنه
 مستقر في أرض السفينة فإني يركع وإن كانت سائرة بها قائماً فإن صاعداً وهو يستطيع القيام اجزاء
 وقد ساء وقال يجوز لأن القيام ركن فلا يجوز تركه وصار كما إذا كانت موشقاً وله روي بن سيرين قال إذا
 استقر في أرض السفينة جالساً أو جالساً ولو كان في السفينة جالساً أو جالساً ولو كان في السفينة جالساً أو جالساً
 المشقة كان كالمحقق في حق الرخص كذا هنا بخلاف الرطوبة لأنها تأخذ حكم الأرض فإن استدارت
 السفينة وبها ما بين استدارتها إلى القبلة حيث كانت لأنه بقدر على الاستقبال من غير مشقة فلا يسقط بالمصل على الأرض
 لخلاف الركاب لأن الاستقبال يتغير إذا كان يقطعه عن طريقه فيسقط للعدس **باب ١٤**
 وفرض في كل ركعة ركعتان محدث عابثة ردت قالت فرضت الصلوة في الأرض ركعتين فزبدت في الحضر واقترنت في السفر
 ولا يلزم ذلك إلا توقيفاً وقالا عدم صلوة السفر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم عم وروين
 عن النبي أنه قال إن الله فرض عليكم الصلوة على لسان نبيكم في الحضر ركعتين ومثلها عن علي رضي الله
 الفجر والمغرب والوتر فلا قصر فيها بالإجماع ولو أتم الأربع فقد خالف السنة لأنه عام لما صاعداً باركاً بعد الحج
 صاعداً ركعتين ثم قال لهم أنما وصلوكم في ناقصه سجدتان فقلت لزيداً ما عجز عن الركوع وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لأنه
 لتأخير السلام عن موضعه وركعتان له ناقصة لزيداً ما عجز عن الركوع وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لأنه
 ترك ركعتين وهو النقص من الصلوة قال ويصير مسافراً إذا فرق بين مسافر مسير ثلاثة أيام ولياها لأنه
 لا يصير مسافراً إلا إذا خرج من الموضع وقد قالت الصحابة رضي الله عنهم هذا لفرضنا وأما التقديم فلفظ لم يمسح المسافر ثلاثة
 أيام ولياها والمراد بيان حكم جميع المسافرين لكونهم قائدين فيتناول كل مسافر سجدتين ثلاثة أيام ليستوعب الحكم بالحج
 ولو كان السفر الذي يتعلق به الأحكام أقل من ثلاث لبقى من المسافرين من لم يبيت حكمه ولأن الألف واللام للجنس
 فيبدل هذه الحكم كل مسافر ومن لم يثبت له هذا الحكم لا يكون مسافراً قال يسير الأبد ومشي الأقدام لأنه
 الوسط المعتاد فإن السيرة الماء في غاية السرعة وعلى العجل في غاية البطء فاعتبرنا الوسط لأنه الغالب قال
 ويعتبر في الجبل ما يليق به وفي البحر اعتدال الرياح لأنه هو الوسط وهو أن لا يكون الرياح غالبية ولا ساكنة فينظر في سيرة
 في مثله ثلاثة أيام فيجعل أصلاً قال ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل مصر أو ينوي إقامة خمسة عشر يوماً في مصر أو غيره

عجز عن الركوع
 عجز عن السجدة
 عجز عن القيام
 عجز عن الركوع
 عجز عن السجدة
 عجز عن القيام

لا يكون لهجرة الجمعة في المصرفة موضعين ولا يجوز أكثر من ذلك لانه المصرا اذا جرت اطرافه شق على المصطفى
من طرف الى طرف فيجوز دفع الحرج فانه يدفع بالثلاث فلا حرج بعد ما وهذا كان على ربيعة العبد للجمعة
ويستخاف من بهاء يضيئه الناس بالمدينة والجبانة من المدينة والحلاق في العيد والجمعة واحد وقال ابو
الاخير موضع واحد لانه المتوارث ولانه لو جاز في موضعين لكان في جميع المساجد لغيرهما من الصلوة وان
ممنوع وقال ابو يوسف لم يذكر الا ان يكون من الموضعين فهو اصل كعباد لانه يصير كغيره وكان ابو يوسف
يا من يقطع الجسر يوم الجمعة لينقطع الوصلة من الحجاب فان لم يكن بينهما من غير الجمعة لم يقطع
لعدم المزاح وقد وقعت في وقتها بشرائطها وتنفذ جمعة الاخرين ويقصدا الظاهر فان صلح اصل السجدة في وقتها
لو لا يدرى فصوله لكل فاسله لعدم الاولية فلا يخرج عن العادة بالشكر قال ومن لا يجيب عليه الجمعة اذا خلاها اجزائه من الظهور
الظهور وان اتم فمما جاز لانها وضعت عنهم تخفيفا وخفة مكان العذر فاذا حضر في العذر فيجوز صلواتهم كما سافر
قال في صفة الظهور اذا صام واذا حضر وصارت صلواتهم فرضا فيجوز امامهم كما في سائر الصلوات ولانه النية هي الجمعة
يمكث وهو مسافر قال ومن صلى الظهور يوم الجمعة بغير عذر جاز ويكره وقال في فرق لا يجوز واصله الاختلاف في وقت
الوقت قال ابو يوسف في وقتها هو الظاهر لكن العبد ما مري بالخطاة عنه باداء الجمعة وقال محمد بن وهب هو الجمعة
لانه ما مري بها والفرق هو المأمور به ولان يسقطه بالظهور خفة وعقبة ان العذر احد الابعية ويتيقن بآرائه
لان آرائها ان يسقط عنه العذر قد لا الواجب احدها وعند فرقة من هو الجمعة والظهور بدل عنها في حق الموقر ولانه
ما مري بالجمعة من غير الظاهر فاذا فاتت الجمعة امر بالظهور وهذا آية البدلية وثبات التكليف بحتم القدرة والوجد
انما يقدر على اداء الظهور بنفسه وانه يتوقف على شرايطه يتعلق باختيار الغير ولهذا لو فاتت الجمعة
امر ببقاء الظهور للجمعة ويجوز ان يكون العذر من الظهور ويؤثر بتقديم غيره كالجاء الغريق اخر الوقت
فيل الصلوة قال فان شاء ان يصلي الجمعة بعد ذلك جلست ظهره بالسعي وقال لا يبطل ما لم يدخل مع الامام لانه
السعي شرط كسر العورت والطمأنينة والبرائة سعي من فرايق الجماعة وخاصة بالامر والاشتغال بغير ايقن الجمعة
المختصة بها تبطل الظهور كالتحرمة قال ويكره لا صاحب العذر ان يصلي الظهور يوم الجمعة جماعة في المصرفة فيه
اخلا لا بالجمعة فمما يقدر به غيرهم بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم وقد حرم التوارث في جميع الامصار والامصار
يفلق المساجد وقت الجمعة مع انها لا تخلو عن اصحاب الاعذار ولولا الكراهة لما غفلوا قال واذا خرج الامام يوم
الجمعة استقبل الناس حرم التوارث واستمعوا وانصتوا لقوله فاسعوا له وانصتوا قالوا نزلت في الخطبة ومن
كان بعيدا لا يسمع قبل يره في نفسه والاصح انه يسكت الامر ويكون الصلوة والامام يتخطى لان الواجب الاستماع
لقوله ثم اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام ولو شيع في النفل قبل خروجه سكتا عن ركعتين فان كانت شريعة الشيع
الشافعية ولو كان شيع في الاربع قبل الجمعة اتقوا قالوا اذا كان الاذان الاول فوجهوا الى الجمعة بعد فاسعوا له كما لو كان
صعد الامام المنبر فجلس فاذا الموقرون بين يديه الاذان الثاني هو الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر رضي الله عنهما

من عمنه من الناس وكثر الناس وتباعدت المنازل زاد سودنا اخرون قبل جلوسه على المنبر فاذا اجلس اذن الثاني فاذا
نزل اقام والثاني هو المعتبر في وجوب السعي وترك السعي قبل الاصح ان الاول اذا دفع بعد الزوال لا طلاق قوله تعالى اذا
نزل الصلوة فاذا اتم الخطبة اقاموا **باب صلوة العيد** ونجى علي بن نجيب عليه صلوة الجمعة فلقوله تعالى وتكلموا
العيد وتكلموا والله على ما هديكم قالوا المراد صلوة العيد لما خطبه صلى الله عليه وسلم عليها ولتضاهي اياها وكل ذلك ليل الوجوه
وقبل انفا سنة والاول اصح وقوله في اجماع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فرضية معناه ونجى
بالسنة لان قوله ولا يترك واحد منهما دليل الوجوب وقوله علي بن نجيب عليه الجمعة لما يسيانها وشرايطها كشرائطها في
السلطان والجماعة والمعد الوقت وغير ذلك لما مر في الجمعة وقال صلى الله عليه وسلم لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا
اصحى الا في مصر جامع **قال** الا الخطبة فانه يخطب بعد الصلوة كذا المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها جاز
لانها سنة وليست بشرط وقد استألف الخلفاء السنة وكذلك اذا خطب قبل الصلوة يجوز حصول الفصحة وهي تعليم وتبني
اليوم ويكره لما يسيان ولا اذان لها ولا اقامة لانه لم ينقل **قال** ويستحب يوم الفطر لانسان ان يغسل لما تقدم في
الطهارة ويستاك لانه مندوب اليه في سائر الصلوة ويلبس احسن ثيابه لانه صلى الله عليه وسلم كان له جبة فخلعها
في الجمع والاعباد ويتطيب لانه صلى الله عليه وسلم كان يتطيب يوم العيد ولو من طيب اهله ثم يروح الى الصلوة ويأكل
شيئا حلوا ثم اوزن ثيابا او نحو هكذا نقل من فعله صلى الله عليه وسلم ولانه تحقق معنى الاسم ومباداة الى استئثار
الامر ويخرج صدقة الفطر فيقبضها في مرفعها هكذا فعل صلى الله عليه وسلم وفيه تفتيح قلب الفقير للصلوة قال صلى الله
عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة في هذا اليوم وان اخوها جاز والتجمل افضل ثم يتوجه الى المصلي ويستحب ان يغني
اجلا كذا روي عنه صلى الله عليه وسلم ولا يكبر جهرا عند اي حنيفة رحمه الله وقال لا يكبر اعتبارا بالافضح وله ما روي ان
ابن عباس رضي الله عنه سمع الناس يكبرون يوم الفطر فقال لقائده اكره الامام قال احسن الناس ولان الذكر مسناه على
الاضاء والا فورد في الاصح فيقتصر عليه ولا يتطوع قبل صلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل مع حرصه على الصلوة
وعلى رضي الله عنه انه خرج الى المصلي فتراى يوما يصلون فقال ما هذه الصلوة التي لم تعرفوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد وقت الصلوة من ارتفاع الشمس الى زوالها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر ربح او ربحين
ولما شرب عنه بالصلوة بعد الزوال صلى العيد في الغد ولو بقي وقتها لما اخرها **قال** ويصلي الامام بالناس ركعتين كبير
تكبير الاحرام وثلاث بعد هاتين فآخرة الكتاب وسورة مبرها ثم يكبر ويكبر ويبدأ في الثانية بالقرآن ثم يكبر ثلثا وان
للكوع وهذا قول عبد الله بن مسعود وبويده ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد اربعين اقبيل عليهم ثم
وقال اربع اربع الخبازة وأشار باصابعه وحنى ابعاده فنيه غل وقول فاشارة وتأكيده وعن ابي حنيفة انه يسكت بين كل
تكبيرتين قدر ثلث سبحات **قال** ويرفع يديه في الزوايد لما روينا ويخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها
صدقة الفطر لما روي بن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب بعد الصلوة خطبتين يجلس بينهما بالجمعة وكذلك ابن عمر
وعمر رضي الله عنهما وينبغي ان يستخلف من يصلي بالصلوة في المصرفة لما روينا عن علي رضي الله عنه انه لم يفعل جاز **قال** فان
شهد بروية الهلال بعد الزوال خطبوا من الغد لما تقدم ولا يصلوها بعد ذلك لانها صلوة الفطر تختص يوم وينبغي

اعلم ان صلوة العيد واجبة عند الجمهور وهذا
روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال سفيان
الرضي الله عنه وكذا من سأل عنه
قال صاحب الاسود اعانني الله
انما سألته في كل سنة ولان الله تعالى يعود
على عباده بالعتق فيه
ولا كان المصلي يخطب في العيد بهذا الوجه
فكان سائر صلوات الجمعة شرطية للعيد لعدم
القبال بالتفصيل
وهو حصة

29

لا يغسل عورته من تحت السر بعد ان يلف على يده خرقة لئلا يلصقها **قال** ويؤخذ للصلاة لانه سنة النبي وقال
صلى الله عليه وسلم لا يغسل ابنته ابدان بما منها **قال** الا المصنعة والاستنقاء لتعود اخراج الماء ولعدم تصور من
لميت **قال** ويغسل الماء بالسر او الجوى ان اوجد لانه يبلغ في الظاهر وهو المصنوع ولان الماء الخارج الى في ازالة القذر
ويغسل راسه ولحيته بخطي تطيبها لئلا يخرج من تحتها ما لا يحسنه الله في ذلك علام تصيبون بيتكم اي تستقون **قال** ويضع على شفة اليمين ويغسل
صبي يعلم وصدره الما تحت ثم يصحح على شفة اليمين فيغسل كذلك لان البداية بالمياه من السنة ثم يجلس ويصيح بطنه لعله في
شيء في بطنه فيخرج فيتلوث به الاكفان دروي ان عليا رضي الله عنه لما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم استند الى الصخرة
ويصيح بطنه فلم يخرج منه شيء فقال طيب حبا ومنايا رسول الله فان خرج منه شيء غسله لانه لا زالة النجاسة ولا يفسد غسل
لان الصبيل عرف بالنفس وقد حصل ثم يشقه خرقة لئلا يبتل كفانه فيصير مثله ويجعل المصنوع على راسه ولحيته لانه
طيب الموتي والكافر علي مساجده لان التطيب سنة وتخصيص مواضع الحج والشرفا لها **قال** ثم يكفنه في ثلثة
اثواب بيض خرقة ازار ويغسل ولقائه وهذا كفن السنة لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض سجدة
منها يغسل وردي ان الملكة كفت آدم عليه السلام في ثلثة اثواب وقالت هذه سنة من اكم يا بني ادم وصفتها ان يغسل
اللقافة ثم الازار فوقها ثم يقص ويوضع على الازار وهو من القرن الى القدم وتغطف عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين
اعتبارا بحالة الجوى ثم اللقافة كذلك وهو من القرن الى القدم فان اقتصر على ازار ولقافة جاز اعتبارا بحال الجوى
ويغسل ابي بكر غسلت في هذين وكفون فيهما وهذا كفن الكفانة **قال** ولا يقتصر على واحد والا عند الضرر لم يرد
انه استشهد بعصب بن عمر كفن في ثوب واحد **قال** ويعقد الكفن ان خاف انتشاره فخر اذن كفن العور
ولا يكفن الا فيما يجوز له اعتبارا بحال الجوى **قال** وكفن المرأة كذلك وتودع ارجلها وخرقة تربط فوق ثوبها تلبس القميص
ثم الحار فوقه ثم تربط الخرقة فوق القميص ثم الازار ثم اللقافة اعتبارا بلصقها بحال جسدها وهو كفن السنة لما روي
عطبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ناولها في كفن ابنته فناولها حتى ناولها خمسة اثواب وخرقة تربطها فوق
ثوبها فان اقتصر على ثوبين وخارجها وهو كفن الكفانية لانه ادنى ما سرب حال الجوى ويكره اقل من ذلك ومن
الي يرف يكفنها ازار ولقافة كصوله الحشر بها ويجعل شعرها ظفيريتهن على صدرها فوق القميص تحت اللقافة
من تخافين لانه في حال حيوتها يجعل رءسها للزينة وبعد الموت زجها بيشير الكفن يجعله على صدرها كذلك والمرأى
كالباقي غير المراهق في خرتين ازار ولقافة فاذا ماتت المرأة ولا كفن لها فكلها على زوجها عند ابي يوسف
اعتبارا بلصقها بحال جنتها وقال محمد لا يجب لانه الكسوف من مؤن النكاح وقد زال
الصلاة على الميت فرض كفانه قال صلى الله عليه وسلم الصلوة على كل ميت وقال صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر
قال واولى الناس بالامانة نجا السلطان لان في التقدم عليه انزلة ولما روي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما حين
توفي اخوه قتل عليه السلام قدم سعيد بن العاص وكان امير المؤمنين وقال لولا السنة لما قدمته ثم القاضي لانه في معناه
ثم امام الحق لانه رضي امامه حال حيوته ثم الاوليا الاقرب فالاقرب الاب فانه يقدم على الابن لانه له تفضله عليه فكان
اولي ومن ابي يوسف الاولي اولى بكل حال فان تساوى في القرب فأكبرهم سنا والاقرب يقدم من شاء لان الحق له
والولي ان يصلي ان صلى غير السلطان والقاضي لان الحق له فان صلى الولي فليس بغيره ان يصلي بعده لان فرض الصلوة
تأوي بالولي وان دق من غير صلوة صلى على قبره ما لم يغلب على الظن تفسيحه لاطلاق ما روي فاذا

Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10. The text is written in a cursive style and is somewhat difficult to read due to the handwriting and the angle of the page.

ووجب كنف المرأة على الزوج وان غلبه دالا
عندنا يوسف وصليها الفتوى بحسب
لكان او يوسف قال صدد الفتوى به والظاهر
جان والفتوى على قولنا اي يوسف كره

ففسخ لم يتأد النسي وادبره بعضهم ثلثة ايام والاول مع لان ذلك يختلف باختلاف الزمان والزمه **قال** ويقوم الامام هذا الصبر
للرجل والمرأة لما روي سمر بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة في فمها بحذاء صدرها ولان الصدر محل الايمان والحرم
ومعدن حكمه فيكون القيام بحذاءه اشارة الى الشفاعة ليعانه وعن ابي يوسف انه يقف للرجل حذاء الصدر والمرأة حذاء وسطها
لان انسا فعل كذلك وقال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والاول الصحيح **قال** والصلوة اربع تكبيرات لقوله صلى الله
عليه وسلم في صلوة العبد اربع تكبيرات ويرفع يديه في الاولى لا تكبير الا فتحة ولا يرفع بعد هذا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرفع الا يدي الا في
سبع مواطن ولم يكرها محمد الله تعالى بعد الاولى لان سنة البداهة الربا بعد الله وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه
الستفتح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية لان ذكره يلي ذكر ربه تعالى قال الله تعالى ورفعتك ذكرك قبل الا ذكر لا ذكر
يعني ويدعون لنفسه واليت والرفعت بعد الثالثة لان المقصود فيها الدعاء وقد قدم ذكر الله وذكر رسوله فبأنى المقصود
انوا قرب للاجابة وسلم بعد الرابعة لانه لم يقف عليه شيء فسلم عن تكبيرة وعن شماله كما في الصلوة هكذا اخر صلوة صلاتها
النبي صلى الله عليه وسلم وهو فعل السلف واختلف في زمانها قال ابو حنيفة رضي الله عنه انه يدعو بعض ما في ثوبه الخشن
وان دعاه بما يحضره الحسن ويقول في الصلوة بعد الثالثة اللهم اجعل لنا فرطاً ودخلاً شافعاً وشفيعاً اي مقبول الشفاعة لانه
مستغنى عن الاستغفار **قال** ولا قراه فيها ولا تشهد اما التشهد فلا تدخل القعود ولا تقعود فيها واما القراءة فتقول ان سجد
لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الجنازة قراءة ولا قول كبر ما كبر الامام واختر من اطيب الكلام ما شئت ولو
قراءة الفاتحة بنية الدعاء لا باس به اما بنية التلاوة فمكره **قال** ومن استقبل وهو يسمع له صوت سبي وغسل وصلى عليه والا
ادبر في خفة ولم يصلي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ان استقبل المولد غسل وصلى عليه وورث وان لم يستقبل لم يصلي عليه ولم يورث
رواه ابو هريرة **قال** واذا حملوه على سريره اهدوا بقواعم الاربع لقول ابن مسعود من السنة ان تحمل الجنازة من حوائرها الاربع
وهي تقطع الميت وصداً منه عن السقوط وتختلف عن الحملين **قال** واسرعوا به ودفعوا اليه لما روي عن ابن مسعود قال
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن سبوا الجنازة فقال دون احبب الجنازة متبوعة وليس بتابعة ليس بها من تقدمها **قال** واذا
وصلت الى ثمة كره لهم ان يقعدوا قبل ان يوضع على الارض لانه صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى يسوي عليه التراب وانما يقعد
ولانه ربما احتيج اليهم حتى لو علموا استغناهم عنهم ولا باس بذلك والمتى خلفها اوقف لما رونا ولان المتبع في الاتعاط والاخذ
في زمانها المتى امامها لما يتبعها من النساء **قال** ويحفر القبر والمجد لقوله صلى الله عليه وسلم اللؤلؤ والنشف لغزنا ولان منع
البهوه والسند مخالفتهم ويدخل الميت من حيث القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى مله رسول الله يوجه الى القبلة على شفة
اليمين لما روي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال ما قبر رجل من بني المطلب مشتمة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال يا علي استقبال به القبلة استقبالا وقولوا جميعا بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم وضعوه على
جنبه ولا تكبوه بوجهه ولا تلفوه وذو الرعم اولى بوضع المرأة في قبرها فان لم يكن فالاجانب ولا يدخل القبر امرأة **قال** ويسبح
النبي على الحد كما فعل لعن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمال التراب عليه والما نور والمغارة ويسم القبر مرتفعاً نذرا من اهلها
او يشير لما روي البخاري في صحيحه عن ابن عباس انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم سبخاً ولان التطيب صنع اهل الكتاب وكبر
سأله بالجص والاخر والخشب لانها للبقاء والزينة والقبر ليس بخلاص **قال** ويكره ان يدفن اثنان في قبر واحد الا الضرورة
ويجعل بينهما تراب بصير قبرين ويكره طي القبر والجلبوس عليه والنوم عليه والصلوة عنده لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وفيه
اهانة به **قال** واذا مات المسلم قريب كان غسله غسل الثوب النجس ويكفنه في ثوب ويرضه في حفرة لانه مأمور في صلته وملازمة
ولئلا يترك طعمة السباع ولا يصلي عليه لانها شفاعته وليس من أهلها وان شاء دفنهم الى اهلهم من دينة ليعملوا به ما يفعلوا
وهو من قلة المشركين او وجد في الحركة ذبحا او قتله المشركون ظلماً فانه لا يغسل ان كان عاقلاً بل
باب الشهد طاحراً ويصلي عليه والاصل في احكام الشهيد شهداء احد قال صلى الله عليه وسلم فيمن قتلهم بغيرهم وديارهم ولا تغسلوه
طاحراً

عليه السلام

محمد کمال
ابن ابراهیم

2.

2

قال الشيخ ابو الصيقل عليه السلام لان السيد حماد اللؤلؤي فاضل
عن المشايخ وقد اقصت انه صلي عليه السلام اهدى اهل زمان
الكلوب على الحبس لانهم اذ كرمه والشهيد اوفى بها
فوق صلاته

ويغسل الطفل الشريد والجنب وأمه تكون بالصحة والخشب

فانه يصفون يوم القيمة وادراجهم في الجنة وما اللون لون الدم والريح ريح المسك فكل من كان غسل حالهم او كان في مضامع بان يغسل
ظلم ولم يجب في قتل عوف سالي فله حكمهم وقوله او قتله المسلمون فلما يدخل فيه البغاء وقطاع الطريق لان عليا لم يغسل
اصحابه الذين قتلوا الصديق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وقيل هو شهيد في كل امره وقوله ان كان عاقلا بالغ اخصا من هذه الامور
بربه وبول واحد يصلي عليه فقل الراي ان الصلوة كانت على حرة في كل امره وقوله ان كان عاقلا بالغ اخصا من هذه الامور
لان عنده يغسل الصبي بالجنب الخافض والغضبا اذا استشهدوا وقال لا يغسل الصبي فاسا على البالغ ولا الحبس لان غيب
الجنابة سقط بالموت وما يجب بالجنب في حصة والاي حصة لانه صحيح ان حنظلة بن عامر قتل جينا فغسله المسلمون
نظما وهو مخصوص من الحديث بالعام والخاص والغضبا بقتله وما الصبي فلان الاجل في موت بني ادم الغسل الا ان تركناه شهيدا
بغير الذنب يعني ان شهاده على ما روينا وهذا المعنى يعود في الصبي ليس على الاصل ومن قتل با
ان يجب اليه غنمه وعذرها القتل ومن وجد في الحركة ميتا لاجرا حيا به غسل لوفوع المشك في شهاده **قال** ومن
في قتيابه لان حرة هي الله عنه لما استشهد كما عليه حرة ان غطي راسه برث فزماه وان غطي فزماه بداراسه فاس رسول
صلى الله عليه وسلم ان يغطي بها راسه وان يوضع على قدمه الاخر وانته زبادت نذل على جوارحها ويستريح عنه العز والصلوة
والغسل لانه انما الميت من اثار الكفن والبق على الله عليه وسلم او من عها من الشهيد **قال** فان اكل او شرب او قد اوى او اوى
من امور الدنيا او باع او اشترى او صلى او حمل من الحركة حيا او عاش اكثر اليوم وهو يحقل غسل لانه نال مرافق الجوارح
لحقه عند اثر الظلم فلم يبق في معنى شهاده احد فانهم ماتوا عطاشا وكاس نذر عليهم خرفان نقص الشهادة ولو
حمل بين الصديقين كيدا بظلمة الغسل لا للتوازي لا يغسل لانه لم ينل مرافق الجوارح وعن ابي يوسف اذا مضى عليه وقت
وقبل يغسل غسل لانه وجبت عليه صلاة ذلك الوقت وذلك من احكام الدنيا وان اوصى بامر ديني لم يغسل لما روي ان
ابن الربيع اصيب يوم احد فادعى الاضرار فقال العديكم ان قتل رسول الله وفككم عن طرف ومات ولم يغسل **قال**
والقول جدا او قصاصا بغسل ويصلي عليه لانه لم يغسل ظلم فلم يكن في معنى شهيدا **قال** والظلمة وقطاع الطريق
لا يغسل عليهم لانهم يسعون في الارض تسادا وقال الله تعالى في حشرهم لهم خزي في الدنيا والصلوة وشهادتهم لهم ظلم
يخففونها وعلى من الله عليه طميط على البغاء وهو القدوة في الساب وكان ذلك شهيد من الصحابة من غير تكليف
اجماع **كتاب الزكاة** وهي في اللغة الزيادة يقال اذا زكا المال اذا عا زاد ردي عمل عسى العباد رقة
لان زكا العرض اي طهره وفي الشرع عبارة عن ايجاب طائفة من المال على مال مخصوص لما كان مخصوصا وفيه ما معنى
لانها وجبة لحد من الانام قال تعالى اخذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكهم ولا انها انما تجب في المال الثاني ان
حصة او تقدير اسبب وجوبها ملك مال مقدر برصوف فانه يقال زكاة المال قال ابو بكر الرازي يجب على الزكاة
ولقد اوجب الغنم بالتأخير لو هلك وعن الكرخي على القور وعن محمد بن ابي راس عليه فانه قال لا تقبل شهادة من
بود زكوة وهو فريضة محكمة لا يبيع تركها وبكر جاحدتها ثبتت فيصيرها بالكتاب والسنة وهو قوله تعالى
توا الزكوة وبالسنة ما روينا بالحديث في الصلوة وعليها اجماع **قال** ولا تجب الا على الحر المسلم العاقل البالغ
العبد لا ملك له والمكاف غير مخاطب بالرفع لما عرف في الاصول والصبي والمجنون غير مخاطبين بالعبادات وهي
العبادات لانها احد مباني الاسلام واركانه ولقولنا صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يجنم وعن
المجنون حتى يفنى وعن السام حتى يستيقظ وقال علي بن ابي طالب لا تجب عليه الزكوة يعني يجب عليه الصلوة **قال**
ملك نصبا باختيار الدين فانه لا من الخارج الاصلية ملكا تاما في كل حال اما الملك فلاها لا يجب في ملك الملك
له كاللقطة واما النصاب فلانه صلى الله عليه وسلم قد ربه فقال ليس في اقل من مائتي درهم صدقة وكذا روي في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۱

ما يربى النصب واما خلوه من الدين فلان المشغول بالدين مشغول بالحاجة الاصلية لان فراق ذمته من الدين الخليل
منه وبين الجنة اهم الخواص نصار كاطعام الكسوف ولا الملك ناقص لان الحرزم اخذه منه بغير قضاء ولا رضا والركوة
جبت بشكر النعم الكاملة ولان الله تعالى جعله مصرفا للركوة لقوله والفارمين دين وجوبها عليه وجواز اخذها
ما في وصار كالمكاتب وان كان له نصاب فاضل عن الدين زكاه لعدم المانع والمراد دين له مطالب من جهة العباد
لان لمطالب له من جهة العباد لا يمنع كالكفارات والنذور وجوب الحج ونحوه والنفقة مالم يقص بها لا يمنع لانها
من جهة الدين فاذا قضيت بها صارت ديننا فصحت فاختلغوا في دين الركوة قال زفر لا يمنع في مال الباطنة
لان لمطالب له من جهة العباد لان الاداء للمالك وقال ابو يوسف ان كان الدين في الركوة مات استهلك مال
الركوة بعد الحول ويحجب ذمته ومالك ما لا يخرج فانه يجب عليه الركوة ولا يمنع ما في ذمته من الوضوب ولو كان الدين
غير الدين لم له نصاب فقص عليه سنون فانه يجب الركوة بجميع ما مضى من السنين خلافا للزفر وعندهما لا يجب الركوة
في الفضلين ومنع الدين سواء كان في الركوة او في العين لان الاخذ كان ادنى الى الاجار وعثمان رضي الله عنه فزعه الى
المالك وذلك لا يستلحق طلب الامام حتى لو علم ان اهل بلدة لا يؤذون زكواتهم طالبهم بها ولو مر بها على
الساعي كان له اخذها فكان له مطالب من جهة العباد فيمنع والدين المعترض في خلال الحول يمنع عند
محمد خلافا لابي يوسف والمهر منع مؤجلا كان او معجلا وقيل يمنع المجل دون المؤجل وقوله فاضل عن
الحج الاصلية لان قوله صلى الله عليه وسلم امر احمى بكسبه وقوله اربا بتفكك الحديث يدل على وجوب تقدم
حج الجاه الاسلاميه ووجوب دون السكنى وثياب البدن واثاث المنزل وسلاح الاستتار ودوايت الركوب
وكتب الفقه والاثا الحرمين وغير ذلك مما لا بد منه في معاشه واما الملك التام فاحسن ارضى مالك
المالك لان الركوة وجبت للنعمة الكاملة وانها فقه ناقصة ولما روي انه صلى الله عليه وسلم قال ليس
في مال المكاتب زكوة حتى يفيق وقوله في طرقي الحول لان الحول لا بد منه قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا زكوة في مال حتى يحول فليها الحول ولانه لا بد من التمكن مع الترف في النصاب مدة ليحصل منه النماء ونحو
بالحول لا ينقله على الفصول الاربعة التي يعبر فيها الاسعار غالباً ثم لا بد من اعتبار كمال النصاب في اول
الحول لا الاعتقاد وفي اخرة لوجوب الاداء وما بينهما حالة البقاء فلا اعتبار بها لان في اعتبارها حرجا عظيما
فان بالتصرفات في النفقات تتناقض ويرداد في كل وقت فسقط اعتباره دفعا لهذا الحرج **قال** ولا يجوز
اداءها الا بنية مقاربة لعزل الواجب او الاداء لان النية لا بد منها لاداء العبادات على ما مر في الصلوة
والركوة يودي متوقفا فيما يخرج في النية عند اداء كل دفعه فالتفتين بالنية عند العزل فسر بالاولى
قال ومن تصدق بجميع ماله سقطت ذمته لم يزها والقياس ان لا يستقط وهو قول زفر لعدم النية وجبه
الاستحسان وان الواجب جزء النصاب قال صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر وقال في عشرين مثقالا نصف
مثقال الى غيره من النصوص والركوة هو التملك على وجه المبرر وقد وجب حصول اداء الواجب قطعا
لانه لما ادب الكل نقدا دعي الجزا والنية شرطت في التبعين والواجب قد يتبعين باخراج الكل ولو تصدق
البعض سقطت زكوة ذلك البعض عند محمد خلافا لابي يوسف **قال** ولا زكوة في مال الغنم وهو المال
الصاير والساقط في البحر والمدفون في الثارة والعبد الابن والمفترق والدين المحجب اذا لم يكن عليها

وَأَمَّا كَافِرُهُ فَيُصَافَى وَأَمَّا مُلَاغِزُ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَعَذَابُ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَا يُجِيرُهُمْ
شَيْءٌ مِنْهُ وَهُمْ لَا يُدْعَوْنَ

at

بينه والمودع عنده من لا يعرفه وفي ذلك المدفون في البستان والارض فيه اختلاف الروايات والمدفون في
 البستان ليس بضار وقال في رجب الزكوة في الضار الاطلاق الفقهاء والسبب في ذلك وهو ان المال ولا يعرف زوال
 اليه كان السبل ولنا قول على بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 رد الاموال على اصحابها اطلاقا فلهذا لم ينفى قال لانها كانت ضما في العبادات لا تدخل في القاس والقدر
 في ايجابها واستقامتها فكان توفيقا وله مال غيرنا لان النما بالاسم غلب وبها عجز بخلاف ابي السبل
 لانه قال في الله **قال** ويجب في الاستفاد الجائز بركبة مع الاصل وهو ما يستفاد بالهبة او الارش
 او الهبة لقوله صلى الله عليه وسلم اعلو من السنة شهر ابودون فيه الزكوة فما حدث بعد ذلك فلا زكوة فيه هي
 في راس السنة وهذا يدل على ان وقت وجوبه الاصل والحادث سواء وهو في راس السنة وهذا راجع على
 ما يروي لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول لانه عام وما يرويه خاص في الاستفاد اذ يحول ما رواه علي بن ابي حمزة
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 استرا الحول وانما به لكل استفاد والحول للتبديل وهو الاول والا راجع اما الاستفاد المحلف لا يضمن بالاجماع
قال ويجب في النصاب دون العفو وقال محمد بن زفر فيهما وصورة لو كان له ثمانون من الغنم فترك منها
 اربعون فكفي شاة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فترك منها اربع فعليه شاة وعند محمد قصة اسباب شاة محمد بن زفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بسببه شكر الله له والمال الذي ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاة ولبني في الزيادة شي حتى يكون
 عشر وهذا راجع في نفي الوجوب في العفو ولانه يسع للنصاب فيتم صرف الهلاك اليه كالراجح في المضاربة **قال** ويستحق
 هلاك النصاب بعد الحول فان هلك بعضه سقطت حصته لان الواجب جزء النصاب لا مرفق فكان للزكوة والشي البقي
 بعد حله كالعبد الجاني اذا مات ولم يوجد المطلب لا يمسك لغيره حتى لو امتنع بعد طلب الساعي بعض على
 قوله الكوفي لانها امانة فيضمن بالهلاك بعد الطلب كالوديعة وقال عامة المشايخ لا يضمن لان المالك ان شاء دفع
 العين وان شاء دفع القيمة من التقديس والعروض وغير ذلك فكان له ان يوزع النفع يحصل العرفن واما الله سبحانه
 فقد نوري فيضمن عقوبة له **قال** ويجوز فيها دفع القيمة وكذا في المكفارات والنذور وصدقة الفطر والعشور
 لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وهذا نص على ان المراد بالخذ صدقة وكل جنس ياخذ من صدقة ويراي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة ناقة كوما تفضيب وقال الم انكم عن اخذ كوام على اموال الناس
 فقال الصدقة انما ارجعها لغيري فكنت وانه صرح برب الباب وقول معاذ الله ان يضمن حين بعث
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهم ابوي بنس وليس مكان الزرة والشهيد فانه ليس عليهم وانفع لمن المنة
 من المهاجرين والانصار وكان ياب به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكر عليه واما قوله صلى الله عليه وسلم
 اخذ من الابل الاصل الحديث فهو محمول على التبر لان اداء هذه الاجناس على اصحابها السرا والسرير غيرها
 من الاجناس بالفقهاء ان المقصود ابطال الزرع الموهوم الي الفقير وقد حصل قال صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى رخص على الانبياء العفل وسماه الزكوة وصار كالجزية بخلاف الهدايا والنفقات لان ادائه

زكوة

الدم غير معقولة المعنى فيها حذ المصدق وسط المال لقوله صلى الله عليه وسلم خذ من مواشي اموالهم اي الوسط لان
 اخذ الجيد اضرار برتب المال واخذ الردي اضرار بالفقرا فقلنا بالوسط تعدى لا ينجر ولا ياخذ الردي ولا الماخض
 ولا الخلل الغنم وله الاكولة لحا ذكرنا وقوله صلى الله عليه وسلم اياكم وكرايم اموال الناس وقال عمر رضي الله عنه لساعية
 عد عليهم السخلة ولو بها الراعي على يديه السنن تركنا لكم الردي والاكولة والماخض وخل الغنم **قال** ومن ملك
 نصابا جعل الزكوة قبل الحول سنة او اكثر او نصب جاز لما روي انه صلى الله عليه وسلم استسلف العباس
 بكوة عاميرة لانه ادى قبل السب فلا يجوز كفيتهما من العبادات ولان النصاب الاول سبب لوجوب الزكوة
 فيه وفي غيره من النصب الا انما فيها تضم اليه وكانت تبعاله وقال زفر ادى عن نصب لا يحجزه النصب
 الذي في ملكه لانه ادى قبل السب وهو الملك ولنا ما بيناه ولان المستفاد تبع للاصل في الوجوب فيكون
 تبع في حكم الحول ايضا فكان الحول حال على الجميع **فصل** ومن امتنع من اداء الزكوة اخذها الامام كرها
 ووضعها موضعها لقوله تعالى خذ من اموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم خذها من اغنيائهم وهذا لان حق الاخذ
 كان للامام في الاموال الظاهر والباطن لان من عتق هذه النصوص ففوضها من الاموال الباطنة الى اربابها
 مخافة تفتيش الظلمة اموال الناس فصا دارباب الاموال كالوكلاء عن الامام فان اعلم انهم لا يوردون طلبهم بها
 وما اخذ الخواص والبغاة من الزكوة لا يثني عليهم لانه عجز عن حيايتهم والحماسه بالحجابه وبقي اهلها با
 لاعاده فيما بينهم وبين الله تعالى لعلمنا انهم لم ياخذوها بطريق الصدقة ولا يصرفوها مصارفا واحتد
 المتأخرون فيما اخذوا الظلمة من السلاطين في زماننا قال الشيخ يفتون بالاعادة كالمسئلة الاولى وقال
 ابو بكر الاعرج يفتون باعادة الصدقة لا تخاف الفقراء ولا يصرفونها اليهم ولا يفتون في الخراج لانه لم يفت
 وهو منهم حتى لو ظهر على الاسلام عدو قاتلهم قال شمس الائمة السرخسي الاصح ان ارباب الاموال اذا نوا
 عند الدفع الصدق عليهم سقط عنهم جميع وكذا جميع ما يوزع من الرجل من الجنائيات والمصادرات لانها لا يضمن
 اموال المسلمين وما عليهم من الساعات فوق ما لهم من غزاة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن سلمه يجوز اخذ
 الصدقة لعلين عيسى بن ماهان والي خراسان ومن مات وعليه زكوة او صدقة فطلم توخذ من تركته وان شاع
 به الورثة جاز وان اوصي به يعين من قبله لانها عبادة ولا يتاوى الاله او ثابته حتما بمعنى العبادات لان العبادات
 شرعت لله تعالى ليعين الطابع من العاصي وذلك لا يفتى بغير رضاه وقصده ولا من عاصره بالاثبات ولا
 بتحقيق من غير الا ان يكون نائبا عنه لقيامه مقامه بخلاف الوارث لانه يخلو خيرا وفضيلة هذا ان لا يجوز
 اداء وارثه عنه الا انما جوزه انا استحسانا وقلنا بسقوطه عنه باداء الوارث لحديث الخشبة حيث قال صلى الله
 عليه وسلم قد بين الله اولى **باب زكوة السرايم** السرايم التي يكتسب بالرعي في الكروم لها فان علفها نصبت للحول
 او اكثر فليس بسرايم لان اربابها لا بد لهم من العلف ايام الفلج والشتاء فاعتبر الاكثر ليكون غالبا لا ايسر
 انما وجب الزكوة لحصول النما وحقة المونة وانه يتحقق اذا كانت بسايم اكثر المنة اما اذا علفت فالمونة تكثر
 وكثرها توثر في استقامت الزكوة فالمطوفة دائما فاعتبر الاكثر وهي التي تسام للذب والنسل والنما اما
 لو سبقت للخل والركوب فلا زكوة فيها لعدم النما والابل يتاكد البحت والحراب لان الاسم ينتظمها

والفقيه المصنف والكاتب
 قال الامام في ابل الصدقة
 ويجوز ولا يعاقب

والفقيه المصنف والكاتب
 قال الامام في ابل الصدقة
 ويجوز ولا يعاقب

الدم

هذا هو الصحيح
في قوله صلى الله عليه وسلم
في كل مائة درهم مائة مثقال

لغة والبقر يتناول الكوايس لا يتناول منها والغنم للضأن والماعز لأن السرة ذكر باسم الغنم فيها واللفظ ينظم لغته **فصل**
ليس لأقل من خمس من الأبل السابعة ركوة لقوله صلى الله عليه وسلم من الخمس من الأبل السابعة مائة مثقال **فصل**
أن الحاربه واحد والصفه اذا قربت باسم العلم صار كاملا **قال** وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر
ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي ست
وثلاثين بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي ست وأربعين بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي سبعين بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي ثمانين بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي تسعين بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي مائة بنت لبون وهي التي لم تلد في السنة الثانية **قال** ثم في الخمس شاة كالأول إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقان وست
حقان إلى مائة وخمس وفيها ثلاث حقان ثم في الخمس شاة كالأول إلى مائة وخمس وأربعين ففيها ثلاث حقان وست حقان
حقان وست حقان وفي مائة وست حقان ثلاث حقان بنت لبون وفي مائة وست حقان بنت لبون وفي مائة وست حقان بنت لبون
إلى مائة وست حقان بنت لبون وفي مائة وست حقان بنت لبون وفي مائة وست حقان بنت لبون وفي مائة وست حقان بنت لبون
رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه المرقاة لا يكره وقال صلى الله عليه وسلم في كتابه عمر في حرم فاذا أراد أن يابل
على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس ركوة شاة تزد
لما جمعوا عليه من الفريضة إلى مائة وعشرين فكان أولي من تعينه ويحالفه **فصل** ليس في أقل من
ثلاثين من البقر شي وفي ثلاثين تسع أو تسعة وهي التي لم تلد في السنة الثانية وفي الأربعين ستة وهي التي لم تلد في
الثالثة بذلك أمر صلى الله عليه وسلم بعد إذا رجع إلى مائة وعشرين **قال** وما زاد عما به إلى ستين عند أبي حنيفة
في رواية الأصل من الواحدة بجمع عشر مائة أو ثلث عشر مائة وفي الأربعين نصف عشر مائة أو ثلث عشر مائة
شيخ وعلى هذا لأنه لا شيء في ذلك ولا يجوز نصب النصب بالركوة فيجب تحسابه وروى ابن زياد عنه لا شيء
شيخ في الرواية حتى يبلغ خمسين ففيها مائة درهم مائة مثقال لان الأوقاص في البقر تسع
كما قيل الأربعين وبعد الستين وروى أسد بن عمر عن عطاء بن رباح عن الزيادة حتى يبلغ ستين وروى أبو بكر
ومحمد بن جرير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأوقاص سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الستين تسع
أو تسع مائة وفي سبعين مائة أو تسع مائة وفي ثمانين مائة أو تسع مائة وفي مائة مائة أو تسع مائة
من تسع إلى مائة عليه انفق الإجماع وبه ورر الأئمة **قال** ليس في أقل من أربعين شاة
مائة وفي أربعين شاة إلى مائة واحد وفي عشرين ففيها شاتان إلى مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة وفي مائة
ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة في ذلك توارثت الأخبار ولا خلاف
فيه هذا في الروايات في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه وعليه الإجماع **قال** وفي
ما يتعلق به الركوة وتؤخذ في الصدقة التي وهو ما عليه في السنة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجزئ
في الركوة إلا التي وعن علي رضي الله عنه وموقفا وموقفا لا يؤخذ في الركوة إلا التي فصاحدا وروى
أنه يؤخذ الجوز من الضأن وهو التي في عليه أكثر الجوز وهو قولهما وأما الماعز لا يؤخذ إلا التي استبا

هذا هو الصحيح
في قوله صلى الله عليه وسلم
في كل مائة درهم مائة مثقال

بالاستحبة والأول أظهر الرواية وهو الصحيح ولا يؤخذ من الأبل إلا الأناث ويؤخذ من البقر والغنم الذكور والأناث لأن
النقص ورد في الأبل بلفظ الأناث لقوله بنت مخاض بنت لبون حقة جوده وفي البقر والغنم بلفظ البقر والغنم
وأنه يعبر بها **قال** من كان له خيل سابعة ذكر أو أنثى فان شاء أعطي عن كل فرس دينار وإن شاء
فومها وأعطي عن كل ما يبيد درهم خمسة **قال** أبو يوسف ومحمد لا ركوة في الخيل لرواية أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس على المسلم وعبد ولا في فرسه صدقة ولا في حنيفة قوله تعالى حزن من أموال
وهذا من جملة الأموال وقال صلى الله عليه وسلم في كل فرس سابعة دينار فليس في الرواية شيء رواه جابر
وكتب عمر إلى عبيدة أن يؤخذ من كل فرس دينار أو عشرة دراهم وفيما سأل سائر السوائم زادوا
أبو هريرة قال زيد بن ثابت إنما أراد فرس الغازي وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في الأناث للخصم لعدم
الفاء والتولد والصحيح الوجوب لقدرته عليه باستعارة الفحل وعنه في الركوب روايات الأصح أنه لا يجب
لأنه لا يملك بالولادة ولا بالهبة لأن عنده لا يملك كلها ورواية الوجوب من ركوة السوم لا يختلف بالركوة
والأنثى كالأبل والبقر والفرق أن النما يحصل فيها زيادة اللحم وهو مقصور خلاف الحمل لما مر
قال ولا ركوة في البغال والمحبر لأن صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال لم ينزل علي منها شيء إلا
الأنثى الجامعة من يمول بشاة ذرية غيرها **قال** ولا في العوامل والعطوف لما تقدم من اشتراط السوا
وقال صلى الله عليه وسلم ليس في البقر العوامل صدقة رواه ابن عباس رضي الله عنه ولأن الغنم تدرج
لأن المنة تنقض بالعلم فيعدم النما معنى والسب المال الثاني **قال** ولا في الفصلات والحملات
والهائجيل لأن تكون معها كبار **قال** أبو يوسف ففيها واحدة **قال** وفي غيرها ما في الكبار لأن قوله
صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة وقوله في أربعين شاة اسم جنس يتناول الكبار والصغار
ولأن يوسف أن في إجماع السنة أصحها بالمالك وفي عدم الوجوب أصلا احتراز للفقر (واحد
مهما كانها ربل ولما حديث سويد بن غفلة أنه قال أنا أنصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة بقول في
عمر بن الخطاب أنه أخذ من راضع اللبن شاة ولأن النصب لا ينصب إلا بوقفا أو عتقا وقد عد ما في الضغار
ولأن الشروع واجب استعانة من يشبه في نصبه ولا يدخل للقياس في ذلك وليس في الصغار
تلك المستات **قال** إلا أن تكون معها كبار ولو كانت واحدة لأنها تستشع الصغار لما تقدم من
قول عمر رضي الله عنه عند عليهم السجدة ولو جابها الداعي على يده ثم عند أبي يوسف لا اشكال في الحملات
لهما جليل وفي أربعين حملا في مائة وعشرين اثنتان وفي مائة واحدة ثلاثة وفي أربعين
أربعة ثم في كل مائة أربعة كبار وفي كل ثلثين حملا في ثلثين وفي الثلثين واحد وفي الستين اثنين وفي
سبعين ثلاثة وفي مائة وعشرين أربعة أما الفصلات ففيه لا يجب شيء إلى خمس وعشرين فيجب واحدة
منها ثم لا يجب حتى يبلغ عدد لو كانت كبار أربع ثمانين وستين ويكون فيها فصلات ثم لا يجب
شي حتى يبلغ عدد لو كانت كبار أربع ثمانين وستين فيجب ثلاثة فصلات وهكذا
وعنه أن يجب في الخمس الأول من مائة شاة ومن الخمس فصيل وفي العشر الأول من ستين أو
خمس فصيل وعنه أيضا أن يجب في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمسة فصيل وهكذا بصورة المسألة

هذا هو الصحيح
في قوله صلى الله عليه وسلم
في كل مائة درهم مائة مثقال

رجل له نصابان السابعة يعني عليها نصف السنة فلو كانت ثمانمائة درهم فكل واحد من النصابين
 حكم المولى والركوة وعندنا في بعض النسخ لا ينقطع **قال** ولا في السابعة المشتركة الا ان تبلغ نصاب كل شريك
 نصابا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا انقص شريك من الرجل من الاربعين ولا شيء فيها ولا انما يجب باعتبار النقص
 ولا يعني الا بالملك فانه لا يعد عتبا ملك شريكه ويستوي في ذلك شركة الاملاك والعقود فلو كان بينه وبين اخر
 خمس من الابل واربعين شاة فلا شيء على واحد منهما ولو كانت بينهما عشرة من الابل وثمانون شاة فعلى
 كل واحد منهما شاة ولو كانت بين صبي وبائع فعلى البائع شاة **قال** ومن وجب عليه شيء فلم يوجد عند
 احد المصدق اعلى منه درة الفضل او ادى منه واحد الفضل وهذا ينبغي على جواز دفع القيمة وان شاء ادى
 الناقص وفضل القيمة والزائد واحد الفضل وليس للساعي ان يأتي شيئا من ذلك اذا اداء الملك
 لان التيسير على ارباب الاموال مراعى **باب زكوة الذهب والفضة** ويجب في بعض نصابها ونسبها
 وحليها وانما بينهما نوى التجارة ولم يتوكل اذا كان نصابا قال الله تعالى والزكوة بكنز من الذهب والفضة
 على الوجوب باسم الذهب والفضة وان لم يوجد في جميع ما ذكرنا لان المراد بالكنز عدم اخراج الزكوة
 لحديث جابر وان عمر كل مال لم يورث زكوة فهو كنز وان كان ظاهرا او باطنا زكوة فليس بكنز وان كان
 مدفونا وعمره اثم سنة فالت كنز ليس نصابا من ذهب فقلت يا رسول الله ان زكوة في فقال ان ادبت
 زكوة فليس بكنز فيصير تقدير الاية والذين لا يؤمن الزكوة الذهب والفضة فيسرقهم بعزاب اليم
 وراى صلى الله عليه وسلم امر اثنين عليهما سواران من ذهب فقال احبان ان يسويكما الله
 سوارين من نار قال لا قال فادبا زكوةكما الحق الوعيد الشديد بترك اداء الزكوة وانه
 دليل الوجوب **قال** وبضم احدها الى الآخر لانها متحدان في معنى المالية والتمنية والزكوة تعلقت
 بها باعتبار المالية والتمنية فجمع نظر الفقر اختلاف السوايح لآب الزكوة تعلقت باعتبار العين والصورة
 وهما اجناس مختلفة ثم عند ان يصفى بضم احدها الى الآخر القيمة وعندها بالاجزاء وصورة من له حرفة
 متماثل ذهب وانا فاضل من مائة درهم بعملة عشرة مثاقيل بحسب الزكوة عنده خلافا لما لان المختبر
 بينهما القدر لانه المنصوص عليه لان الضم باعتبار الجانبة والجانبة بالقيمة واذا كانت القيمة نصابا من
 احدها او بالحب **قال** ونصاب الذهب عشرون مثقالا وفضة نصف مثقالا لقوله عليه السلام
 الصلوة والسلام باعلى ليس عليك في الذهب شيء حتى تبلغ عشرون مثقالا واذا بلغ فيها نصف مثقال ثم في
 كل اربعة مثاقيل فرائط ونصاب الفضة مائة درهم وربعها خمس دراهم لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر بن
 حزم ليس في الفضة صدقة حتى تبلغ مائة درهم فاذا بلغت ففيها خمس دراهم **قال** ثم في كل اربعين
 درهما درهم وهذا عند أبي حنيفة هو الله عنه وقال ما زاد على النصاب فلهما فالزكوة بحسابه حتى يجب عندها
 في الدرهم الزايد على المائتين جزء من اربعين جزءا من درهم وكذلك القيراط الزايد على العشرين مثقالا لقوله صلى
 الله عليه وسلم في حديث عمر بن حزم وفي مائة درهم خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم ولم يرد به

الا لا يستأفكون المراد بعد المائتين ولانه نصاب عشرون الا اذا ذكر في الامم كالمساجيد ولانه يعفى الخراج بحساب
 عشر الزرع والحبة والذائق والدرهم وغير ذلك والخرج ورفع **قال** ويعتبر فيهما الغلبة فان كانت للفرد في عرض
 وان كانت للفرد في قسمة وكذلك الذهب لان ذلك لا ينطبق الا بقليل الغش فلا يتناول منه ويحول من كذا فجعلت
 الفاضل الغلبة وذلك بالزيادة على النصاب فيجب في الزبوف والنهرجة لان الغلب عليها الفضة ولا يجب السرقه
 لان الغالب عليها الغش الا ان تبلغ ما فيها من الفضة نصابا او يكون للتجارة ويبلغ قيمتها مائتي درهم
 فيجب حينئذ فان ساء وبالا يجب لان الاصل عدم الوجوب وقد وقع الشك في السبب وهو النصاب
 فلا يجب بخلاف البيع على ما يأتي في الصرف ونظر المالك كحاشي السوم وسعى الارض سيجاً وداية على ما يأتي
 والمعتبر في الدراهم كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والا اصل في ذلك ما روي ان الدراهم كانت مختلفة على عهد عمر
 رضي الله عنه بعضها اثني عشر قيراطا وبعضها عشرة قيراطا وبعضها عشرون قيراطا وكان الناس يختلفون في معاملتهم
 فشا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث فقال بعضهم خذ من كل فرع واحد من كل درهم ثلثه فبلغ اربع عشرة مثاقيل
 فخله درهما فجاءت العشرة مائة واربعين قيراطا وذلك سبعة مثاقيل لان المثال عشرون قيراطا
قال ولا زكوة في القروض الا ان تكون للتجارة ويبلغ فيها نصابا من احد النقيدين ويقع قيمتها
 اليها لان الزكوة انما تجب في مال ناجي زائد على احوال الاصلية والنما يكون اما باعدا والله تعالى
 كالذهب والفضة فانه تعالى اعدتها للتجارية حيث خلقها من الاشياء في الاصل ولا يحتاج في الصرف
 فيها والمعاملة بها الى التفريق والاستبدال وتتعلق الزكوة بعينه كيف كان او يكون فعلا
 باعداد العبد وهو اما الاساس او نسبة التجارة فيحقق النماء ظاهرا وغالبا وليس في القروض
 نصاب مقدر لانه لم يرد الشرع بذلك فيرجع الى القيمة فاذا اقرمت باحد النقيدين صا والمعتبر
 القيمة فيضم الى النقيدين طامع ويقوم باي النقيدين شاة لان الوجوب باعتبار المالية والتقوم
 يعرفه المالية والنقدان في ذلك سواء فحتم وعن أبي حنيفة يقر بها بما هو نفع للمقرا وهو ان
 يبلغ نصابا نظرا لهم وعن محمد بن غالب نقد البلد لانه اسهل **باب زكوة الزرع**
والناب ما سقى السماء او سقى سحبا ففيه العشر قل او كثر ويسوي فيه ما يسقى
 وما لا يسقى وقال لا يجب العشر الا فيما بقي اذا بلغ خمسة او وسق والوسق سون صاعا وكذا
 يجب في البقول والربا حين لها قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة
 وقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخبز واكثر من عشرة ولا صدقة فيشرط له نصاب ليحقق المعناه
 كسائر الصدقات وله قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخزناكم من الارض ولا
 واجب فيه الا العشر والفضة فيكون المراد العشر ولم يوصل بين القليل والكثير وما بيني وما لا بيني
 فيتداول الكل وقوله صلى الله عليه وسلم ما سقى السماء ففيه العشر ولان العشر مائة الارض

الاصل في وجوب العشر قوله تعالى وانما حقه
 العشر من ثمره اذا سقى السماء او سقى سحبا
 العشر من ثمره اذا سقى السماء او سقى سحبا
 العشر من ثمره اذا سقى السماء او سقى سحبا
 العشر من ثمره اذا سقى السماء او سقى سحبا
 العشر من ثمره اذا سقى السماء او سقى سحبا

كالجراح والجراح بحسب مطلق الخارج فكذلك العشر والحديث الاول محمول على الزكاة فان الصدقة عند
 الاطلاق تصرف البها وكانوا يتعاملون بالادب وكان قيمة اربعين درهما فيكون قيمة خمسة ما لا
 درهم والمراد بالحديث الثاني صدقة يوزن اي باخذها العاشر وهو من ذهب ابي حنيفة يدفعها المالك
 الى الفقير وقوله بشرط النصاب للعداء قلنا لا اعتبار بالمالك حتى يجب في ارض الوقف والقبلي
 والمجوز فكيف يعتبر بصفة ذلك لا يعتبر المحول لانه لا يتحقق الثمن وكله نداء **قال** الا القصب
 الفارسي والقطب والحديث الثاني يفي من الارض حتى لو اخذ ارضه مغبضه او مشجرة للقطب فبني العشر
 والقصب كالخشب **قال** وما سقى بالذولاب والارابه فنصف العشر لقوله صلى الله عليه وسلم
 ما سقى السماء لغبة العشر بقر او دابة فعند نصف العشر ولان المؤنة تكثر وله اثر في التخفيف
 كالسائمة والمعلومة وان سقى سجها وبذاته يعذب اكثر السائمة فان استويا يجب نصف العشر
 نظرا للمالك كالسائمة **قال** ولا شيئا في التبن والسعف لانها لا يقصدان وكذا اذ ابرأ بطيخ والبقا
 ونحوها لان المقصود الثمر دون البذر **قال** ولا تحسب مؤنة والخرج عليه لانه صلى الله
 عليه وسلم اوجب فيه العشر في ثمانية عشر اجمع ولا نذر صلى الله عليه وسلم خفف الواجب
 مرة باعتبار المؤنة من العشر الى نصف فلا يخفف ثانيا **قال** ابو يوسف فيها لا يوسق كالزبيب ان
 والقطي يجب فيه العشر اذا بلغت فيه قيمة خمسة اوسق من ادي ما يدخل تحت الوسق كالزبيب
 والرخن لانه لا يفسد فيها ولا سبيل الى نصب النصاب بالراي فيعتبر فيه القيمة للمقصود دابة كما
 في عروص التجارة واعتبرنا الا في نظر الفقهاء **قال** محمد رحمه الله اذا بلغ الخارج خمسة اوسق
 اعلا ما يوزن به نوعه وجب العشر في القطر خمسة اجمال كل حمل ثمانية منا وبروي ثمانية عشر
 منا وفي الزعفران والسكر خمسة اماء كما اعتين في المصوم اعلا ما يوزن به وهو الوسق
 وكان معنا جامعا فنفع القياس وعند محمد اذا حصل في الخضرة وغرة الخلاف فيما اذا استهلكه بغيره
 اي يوسف عند الادراك وعند محمد اذا حصل في الخضرة وغرة الخلاف فيما اذا استهلكه بغيره
 الوجوب يضمن العشر قبله لا وعندها في هذا وفي تكميل النصاب **قال** وفي العسل
 العشر قل او كثر اذا اخذ من الارض العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن
 ان يؤخذ من العسل العشر وعن ابي يوسف العشر في العسل به مجمع عليه ليس فيه اختلاف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** ابو يوسف اذا بلغ عشرة اذلال فبني رطل وفي رواية كتاب
 كتاب الزكاة خمسة اوسق وفي القدر يري بقيمة خمسة اوسق لانه لا ينكال فاعتين القيمة على اصله
 ومنه ايضا عشرون كذا اخذ صلى الله عليه وسلم من بني سياره **قال** محمد خمسة قدس

وفي رواية خمسة اذلال لانه اعلى ما يوزن به نوعه كما مر من اصله والفرق ستة وثلاثون رطلا ولا شيء فيما يوزن
 من ارض الجراح كالا يجمع العشر والجراح في ارض واحدة **قال** والارض العشرية اذا استزها دميها
 صارت خراجية عند ابي حنيفة وزفر وعند ابي يوسف والحسن عليه عشرين **قال** محمد عشر واحد
 لانه وطيفة الارض فلا يتغير بتغير المالك كالجراح ثم في رواية ابن سماعه يوضع موضع الجراح وفي رواية
 كتاب السير موضع الصدقات ولا يي يوسف ان ما يجب اخذه من المسلم ايضا على الذي كما
 اذا مر على العاشر ويوضع موضع الجراح كالتعليق ولا يي حنيفة ان الارض النامية لا تخول من العشر
 او الجراح والذي ليس اهلا للعشر لانه عماده **قال** الله تعالى واتوا حقته يوم حساده والجراح البني به
 فيوضع عليه وان استزهاها تعلب عليه عشرين بالاجماع لا فم صولحو على ان ايضا عنوا عليهم جميع ما
 المسلمون فافهم قوم من البصريين ثمانية اوسق من بلاد الروم فآراد عمر رضي الله عنه ان يضع عليهم الجزية
 فابوا وقالوا ان وضعت علينا الجزية الحقنا باعداكم من الروم وان اخذت منا ما ياخذون بعضهم من
 بعض وانصفه علينا فافعل فتاوى عمر رضي الله عنه الصيام رضي الله عنهم فاجمعوا على ذلك **قال**
 عمر هذه حزية فسموها ما شئتم **قال** والخراجية لا تصير عشرين اصلا لانها وطيفة الارض والكل اهل
 للجراح المسلم والذي فلا حاجة الى التنبير **قال** ولا شيء فيما يخرج من البحر كاللؤلؤ والعنبر والرجا
 لانه لم يكن في ابي الكفار ليكون غنيمته ولهذا لو استخرج منه الذهب والفضة لاشي فيها **قال** ابو يوسف
 فيها الخس لان عمر رضي الله عنه كان ياخذ الخس من العنبر واللؤلؤ اشرف ما يوجد في البحر فيجوز ما شرف ما وجد
 في البر وهو الذهب والفضة ثم قيل اللؤلؤ بطر الوسق يقع في الصدق فيصير لؤلؤا وقيل الصدق حبيبات
 يخلق فيه اللؤلؤ واما العنبر قال محمد هو حشيش البحر تاكله السمكة وقيل شجرة تنكسر فتلقيها الموج
 في البحر وقيل خبي دابة في البحر وليس في الاشجار والاحشاش وسيل ابن عباس رضي الله عنه عن
 العنبر **قال** هو شئ دثره البحر فلا خمس فيه **قال** ولا فيما يوجد في الجبال كالحص والثراب والناقصة
 والبروزج والورد لانه من اجزاء الارض كالثراب والاحجار والقصص احجار حصه **قال**
المسلم وهو من نصب الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار مما يرون عليه
 عند استجتماع شرائط الوجوب وتامن التجار بمقامه من شر المصوم فيأخذ من المسلم ربع العشر
 ومن الذي نصف العشر ومن الذي العشر وان علمنا انهم ياخذون منا اقل او اكثر اخذنا منهم
 مثله والاصل فيه ما روي ان عمر رضي الله عنه لما نصب العشار قال لهم خذوا مما يجره المسلم
 ربع العشر وما يجره الذي نصف العشر قالوا في الجزية قال مثل ما ياخذون منا فان اغناكم
 فالعشر وذلك محض من الصحابة من غير تكليف وان لم ياخذوا منا لم ياخذ منهم لانا احق بالمسألة

يعني ان اصل اللؤلؤ ما لا يدرى
 فان طر الوسق يقع في الصدق فيصير
 لؤلؤا ولا شيء من الماء والصدق حيوان
 كالحص

والعنبر او ما يجره التجار من اللؤلؤ اذا
 تلاطفت فبها لها الزبد فلا راجع الزرع
 حتى غلقت ماضيا فيصير عشرين
 الما الى السائل ان يذهب ما لا يستحق
 من الزبد جفا فصار عشرين
 او اخذ الصدقات التي
 في بعض ما يجره

ونكاد ان اخلاقه وان اخذ الكل اخذ الا قدر ما يوجد له من ماله الى ما وطنه وقيل لا يوجد له من ماله
وان اخذ من القليل احد ما من كرك وعلى ما روي في سائر الروايات لا يوجد له من القليل عفو ولا يحتاج الى حمانه
قال في اكرام المولى او العوا من اولى اديب الى عاشر اخر اولى الفقراء في مصر وحلف
مصدق بعهده اذا كان عاشر اخر ما اذا لم يكن لم يصدق له من كركه وكذا في السواج الا في دفعه الى القرا
لاني عايدة حالفه الى الله تعالى وهو امين والقول قول الامين مع البهين وعن ابي يوسف لا يحلف
كاذبا قال صحت او صليت قلنا الساعي بيننا بكركه ولا يكرب وكذا اذا قال هذا المال ليس لي او ليس
لغيري وحلف صدق وبشرط اخراج البراه في روايه حسن لانها علامة لصدقه قلنا الخطيب لخطيب الخط
ولم يكن علامة وانما اختلف حكم السائمة في الاداء الى الفقراء لان ولاية الاخذ اما الامام فليس له
ان يخرجها بنفسه وسائر الاموال يخرجها بنفسه والمسلم والذي سواه لان الذي من اهل دارنا
وهو كالمسلم في المعاملات واحكامها **قال** والحرف لا يصدق الا في امهات الادلاء لانه يؤخذ
منه الحوائج وجميع ما يحتاج اليها وان لم يرد ليس بشرط في حقه حتى لا يمكنه من المقام في دارنا
سنة واما الدين فلا يطالب في دارنا وقوله ليس بالخارج بكربة الظاهر لان الظاهر انما دخل دارنا
بالمال للغيره وانما يصدق في امهات الاولاد والاعلام بقوله هو ولدي لانه ان كان صاها قالا
فقد نكح لانه حق للزوجه والولد حقيقة فيستقدم المالك في حرمها ولو عشر للزوجه ثم سبعة لغيره
لم يعثر قبل الجول خزانة الاستيصال الا ان يرجع الاداء للحرب ثم يخرج ولو خرج من يومه
لانه امان جديد وكذلك اذا حال الجول بنجد والاعاد طامس **قال** ويعثر نعمه الخ دون الخنزير قال
زفر بعثرها لاستقرارها في الماله عندهم وقال ابو يوسف كذلك ان تبصا جملة كانه جعل الخنزير بغير الخنزير
وان العود اعثر الخنزير دون الخنزير وجه الظاهر وهو الفرق ان الاحد بسبب الحاشية والمسلم له ان
يجي خمر للتخليل فيجوز خمر غيره ولا كذلك الخنزير لان الخنزير من ذوات
الغيب وحكمه بغير حكمة والخمر مشتهر فلا يكون حكم القيمة حكمها **قال** عن رضي الله عنه
ولو ضم بغيرها واخذوا المشركين اثمافا ولم يرد مشتهر في الخنزير **باب**

المعدن سلم اذني وجد معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض
عشر او خراج خمسة في الباقي **قال** صلى الله عليه وسلم وفي الركان الخس والركان يتناول
الكسرة المعدن لان الركان عبارة عما غيب في الارض واخفي فيها وانه يوجد في الكسرة والمعدن
ولانها كانت في ابي الكفار وقد غلبت عليها فنكون غيبه وفيها الخس والواجد
كالغاب في الاربعه للاخماس لعدم المستراح **قال** وان وجد في داره فلا
شيء فيه لانه ملكها جميع اجزائها والمعدن من اجزائها وكذلك لو وجد في ارضه
وذكر في الجامع الصغير يجب في الارض دون الدار والنفق ان الدار ملكها بلا مؤنة اصلا والارض يجب فيها
المعدن

والخراج قلتم غل عن الموق فيجب في المعدن ايضا وقال ابو يوسف وتجدد من يجب في الدار والارض لاطلاق الحديث
وجوابه ما قلنا وهو محمول على غير ملكه **قال** وجد حثري في دار الاسلام فهو في الدار لانه ليس من اهل الفايه **قال** ومزوجه
كنز امته علامة المسلمين فان كان فيه مصحف او كان عليه مكتوبا كلمة الشهادة او علم ملكه من ملوك الاسلام
فهو لقطه لعلمنا انه من قطع المسلمين فلا يكون غنيمة وان كان فيه علامة الشهادة كالمصلي في النصم ونحوها
فان كان المشركين فيكون غنيمة وفيه الخس والباقي للواجد وما لا علامة فيه فهو لقطه لصاحبه العهد فالظاهر
انه لا شيء تدارفنه الكفار وقيل حكم حكم اموال الجاهلية لان الكفار غالبيا من الكفرة وهذا كله اذا وجد
فلا يخرج مملوك فان وجد في دار رجل مالا مدفونا من اموال الجاهلية فهو لمن كانت الدار له وهو المختلط الذي له
نخطها الامام عند الفتح **قال** ابو يوسف هو للواجد وفيه الخس قياسا على الموجود في المفاة لانه هو الذي اظهر وجانه
ولم يملكه الامام لانه لو ملكه الكفر مع الارض لم يكن عدلا ولها ان المخطط له ملك الارض بالحيازة في ملكها فاهرها
وبالطهنا والمستوى بملكها بالعقد في ملك الظاهر دون الباطن فيبقى الكثر على صاحب المخططة واذا قوله لو ملكه الامام
لم يكن عدلا ولنا هو ما مر بالعدل بحسب الطهارة وما رآه وذكر غير داخل في وسعه وان لم يوجد المخطط
قلورثته وورثته هكذا فان لم يبق المخطط فلا قصا ما كره في ارباب **باب**
الزكاة وهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية الموقوفة عليهم **قال** الله
اعز الاسلام واعني بمنهم ومنهم عمر بن ابي بكر رضي الله عنه **قال** لا يعطى القديته في ديننا كشيء كان يعطى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لكم اما اليوم فقد اعز الله الذين وان ثبتتم على الاسلام والا فليسوا بدينكم المستيف
ووافقه على ذلك ابو بكر والصحابه فكان اجماعا **قال** الفقير وهو الذي له ادنى شيء والمساكين الذين لا شيء له
وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله الفقير الذي لا يسأل والمساكين الذين يسألون والذين ليس لهم من المال
عكس ذلك ان الفقير بالمسكة تظهر افتقاره وحاجته والمساكين زمانه لا يسأل في المال اصل ان المسكين اسوة
حالا من الفقير وقابله الاختلاف تظهر في الاوقاف عليهم والوصايا لهم دون الزكاة والعامل على الصدقة
يعطى بقدر علمه ما يسعه واعوانه زاد على الثمن او نقص لانه قد دفع نفسه للعمل الفقراء فيكون كفايته في حاله
كالقائمة والقاض ولينذكر باحانه لانه عمل غير معلوم ويجعل للفقير دون الهاشمية ما فيها من شبهه او يسخ
والهاشمية او لم يالكرامه والنفقة عن الوسخ فلا يقاس عليه الغني ولو هلك الزكاة في يد العامل سقط
اخره لان حقه فيها اخذ راجت من اخذ منه لانه نائب عن الامام والفقراء **قال** ومنقطع الغزاة والحاج
وهو امراد بقوله في سبيل الله **قال** ابو يوسف فقراء الغزاة لا غير لانه المفهوم عند اطلاق هذا اللفظ
ولمجرد ان رجلا جعل بغير الله في سبيل الله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولانه سبيل الله تعالى عليه
من امثاله وامره وطاعته وبجاءه النقص التي من عذوق الله تعالى **قال** والمكاتب يعان في فكر رقبة وهو
امراد بقوله وفي الرقاب هكذا ذكره المفسرون **قال** ابو يوسف في المفسر لان المكاتب يقع للمولى وتكون
ابو يوسف لا يدفع الى مكاتب غني واطلاق النقص يقتضي الكل وهو الصحيح **قال** والمساكين الفقراء والمراة

بقوله والغارمين اطلاق الآية تقتضي جواز الصرف الى مطلق الدين الآتية قام الدليل وهو قوله
لا تخذ الصدقة لغني على انه لا يجوز صرفها الى من ملكه نصا با فاضلا عما عليه قالوا وللمنقطع قالوا وهو ان السبل
لانه لا يتوصل الى الاستماع ماله فكان كالفقير فهو فقير حيث هو غني حيث ماله اذ كانت زوجته عنده فلمها
نفقة الفقير وان كانت جنت ماله لانه لا يتوصل الى الاستماع الا بغيره ولا خلاف فيه ولان نفقة صرنا احداهم لانه الزكاة حق الله
وهو الاخذ بها قالوا وبأخذ الصدقات وقالوا ان الصدقة يقع في يد الرحمن قبل ان يقع في يد السائل واصنافه اقسام
بحرف بالام بيان انهم مصارف للبيان انهم المستحقون لها وبذلك الفقر والفاقر صاروا مصارف والمقصود هو اغناء الفقير
وسرطنة المحتاج قالوا من اغنياءهم ورثا في فقرهم وهذا لا يجوز الصرف الى الاغنياء هذه الاصناف فاعلم ان المراد
دفع الحاجة وهو من ينفق الكفاية في دفع الحاجة لا بد له من الاخذ بصدقة بل هو من عفا عنه قالوا لا بد
فقرها الى ان ينفق امرئ ان اخذ من اغنياءكم وادفع فقرهم ويدفع اليه من الصدقات كما لا يجوز والكفارات وصدقة
المفقور وقال ابو يوسف لا يجوز كذا كذا ولان المذکور مطلق الفقر والاداء خسر في الزكاة في الحديث فبقى ما رواه عن الامام ابو الجوز
دفع من زكركم الى حره لانه انما ينفقكم عن الدين فادرككم في الدين الاية ولا يجوز دفعه من الصدقة الى الزكاة وعلية الاجماع
قالوا ولا ينفق من الصدقة لغيره قالوا ولا ولد لغيره صغير لانه ينفق عنه ابوه عرافته لا تجب نفقة الاعمال الاب
تختلف في الكبير فانه لا ينفق عنه ابوه غنيا بغيره غني بغيره قالوا لا يملك غني لانه لا يملك لولاه قالوا ولا الزكاة
قربة ولا بد اعلى او سفل كلاب والجد والام والجد من الحائرين والولد والولد وان سفل وهذا الاجماع لان الجزية ثابتة
عنها من الحائرين حتى لا يجوز شهادته احدهما والاخر ولا يتقطع سرفته ماله في يوم لا يتا والمشرقة في الزكاة لا با فخطا
منفعة المولى عما في المنافع بغيره من منفعة ولا الى منفعة لان المنافع بينهما متصلة ويعد غنيا بما في زوجته قالوا وحديث
عائلا فاعطه قالوا بما اخطبته ربه وكذا ذكر الزوجة تدفع الى زوجها لانها تعد نفقة باعتبار رها اعلى من نفقة والكسوة ولا تملك
اصل الولاد وسفر من هذا الاصل يمنع صرف الزكاة وكذا الاصل ولهذا يرث كل واحد منهما من الآخر من غير حجب كزانية الولاد قال ابو يوسف
ولا يدفع الى زوجها لانه لم ينفق من ثمنها ابن مسعود وقصة انه عن الصدقة على زوجها كزانية الصدقة واجرا فصله قلنا هو
محو على صدقة التعلق بما بين من اتصال المنافع بينهما وذكر جازين عنده قالوا ولا الى مكانه لانه ملكه زوجة فلم يتحقق الا بناء
المشرقة قالوا ولا الهاشي لقوله لم ينفق من ثمنها اسم الله حرم عليكم اوساخ الناس وعوضكم عنها فخرمهم الرعيان وهو قال على والاعيان
قالوا جعفر والجارث ابن عبد المطلب لانهم ينسبون الى اسم بن عبد مناف ولا اله الا الله المستحقون خسرهم هو سبهم ذوو القربى
دونه غيرهم من الاقارب فانه حرم الصدقة على فقراء من عوضهم فخرمهم الصدقة بغيرهم ويبقى من سواهم
من الاقارب كالاجاني فتجوز لهم الصدقة وكذلك الحكم فيما سوا الزكاة من الصدقات الواجبات كصدقة الفطر والكفارات و
العشور والذو وغير ذلك لانها مع الزكاة فانما ينفق نفسه بأدائها واجبا واستقاء الفرض فيمنع من المولى كماله المستعمل في ذلك
صدقة التعلق حيثما كان الهاشي لانها لا يتدفع كالفرض للمتردد قالوا ولا الى مولى الهاشي لقوله لم ينفق من ثمنها رافقه وقد سأل عن ذلك
ان الصدقة حرم من مولى المولى من ماله وذكر بعض اصحاب الجوز الهاشي ان يدفع زكاة ماله الى الهاشي عند حاجته فلا بد من دفعه

جاءهم

ان المراد بقوله اوساخ الناس غيرهم من المفلوجين من مثله فيقتض حرمه زكاة غيرهم ووجهه ان عومها هو خسر الخسر لم يصل
اليهم لانهما الناس من الغنياء وقسمتها وابعادها الى مستحقها واذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى العوض على الاطلاق لانه سألوا
عن معارضة اخذ العوض وكما في سائر المعارضة واذا لم يصل اليهم واحد من هاتين المعارضتين لم يذكر دفعها للفقير
عندهما علم ان التملك بشرط قالوا وآتوا الزكاة والاياء الاعطاء والاعطاء التملك فلا بد فيها من قبض الفقير او تاييه
كالوصي والا بد من كون الصغير في عياله قريبا كان او اجنبيا وكذلك للمتقسط المقيط لان التملك لا يتم بدون القبض ولا
يتم بها ما سجد ولا سقاية ولا قطع ولا رباط ولا يكتف بها ميت ولا يفتقر بها دين ميت ولا ينفق بها دين ميت ولا ينفق بها دين ميت
التملك ولو قضى بها دين فقير جاز ويكون القابض كالوكل عن الفقير قالوا وان اعطى فقيرا واحدا نصبا او اكثر جاز
ويكفره وقال ابو يوسف لا يجوز لمخارطة الاداء الغني فيمنع وقوة زكاة ولان الغناء سعت الاداء لخصومه بالقبض والقبض
بعد الاداء لانه قبيح منه فيكون مكن صلى ورامن الغنا من المساكين من قال ان كان عليه دين لوقفه بغيره اقل من نصيب
او كان له عيال لوفى عليهم اصاب كل واحد دون النصاب لا يكون لانه اعطاه سهمهم من زكاة ولا يجوز دفعها الى امرئ يملك
دون النصاب وان كان صحيحا مكنسها لقوله من من سأل عن ظهر غني فانه يستكسر من جرحهم قبل ان يرسوا به وما ظهر
غني قالوا ان يعلم ان عنده اهل ما يغذيهم ويعيشهم وغني يحرم عليه السؤال والاخذ ويوجب عليه صدقة العظمى
والاصحية وهو ان ملكه ما قيمته نصبا با فاضلا عن الحوائج الاصلية من عيال الزكاة كالنصاب والاثاث
والعقار والبغال والخيول ونحوه وقالوا لا تخذ الصدقة لغني قبل وما الفقه قالوا لم ياتلادهم وقته حرم عليه السؤال
والاخذ ويوجب عليه صدقة الفطر والاصحية ويوجب عليه اداء الزكاة وهو ملكه نصبا كامل فاعلم ما بيناه قالوا ولو فيها
الى من ظنه فقيرا وكان غنيا او لا شيئا او ذميا او دفعها في ظلمة فظن انه ابوه او ابنته اجزاء في ما قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
لانه تبين خطاه بيقين فصار كالماء اذا ظهر انه نجس بعد استعماله ولنا انه اتي بما وجب عليه الدفع الى من هو فقير
في اجتماعه لانه لا يمكن الوقوف على الحقيقة فيكون في يد الناس مال لغيره او مقصود او عليه دين فاذا اعطاه
يؤثر الاجتهاد اجزاء كما اذا اخطأ القبلة بعد الاجتهاد والحديث مع من يزيد قال دفع او صدقة الى رجل
ليقرضها على المساكين فاعطاه فلما علم ان ابوه اذ اخذ منه فلم اعطه فانه ينفقها فاختصمتا الى النبي عه فقاروا به
ما اخذت ويا يزيد بك ما نويت قالوا ان كان عبده او مكانه لم يجره لانه لم يخرج عن ملكه خروجا صحيحا وهذا الاجماع
قالوا ويكره نقلها الى بلد آخر بل ينفقها من حيث معاد ولا تخذ لغيره بل حكم القرب والجوار وقد اطلقوا القول
وتعلقت بها اطباعهم وكانت الصرف اليهم اولى قالوا الى قريته ما فيه من صلة الرحم مع سقوط الغرض ومن هو
اخرج من اهل بلده لحديث معاذ فانه كان ينقل الصدقة من اليمن الى المدينة لان فقر المدينة احوج
واسبق ولو نقل الى غيرها جاز لاطلاق النصوص **باب صدقة الفطر**
وهي واجبة على الحر المسلم املكه لخدان النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كحايته وشرط الحرية
لان العبد مملوك لا يملك ماله لانها عيالة وقادهم فيها انما طهر للصيام من الزكاة وانه ينفق بالمسلم والغني ليقوم لاهله

الأعز ظهر غنى ورواية انما صدقة عن ظهر غنى والاصل في وجوب الشهر لا ضافة اليه يقال صوم رمضان ونكثرت بتكرار
قالوا واذا كان كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من تمر او صاعا من شعير وعن عمر قال فمن لم يجد الا ربع صاع فليصوم
والاشقي والحر والعبد صاعا من تمر او صاعا من شعير وقاله ادم اذ اصدقته عن كل حر وعبد يهودي او نصراني
قال عن نفسه واولاده الصغار وعبيله للخدمة ومديته وامه وولده وان كانوا كفارا لا غير والاصل في ذلك ان
سبب جبرها ليس بموتها ويولي عليه لانه يصير بمنزلة راسه الذي والنصرة قاله ادم اذ اصدقته عن كل حر وعبد يهودي او نصراني
وما ليكم المسلمين والكفار والمدبرين وامه ولد بمنزلة العبد ولا يجب غزير بويه واولاده الكبار وزوجته ومكاتبه
لعدم الولاء ولو كان ابوهم محبونا فغير واجب عليه صدقة فطر لاجل وجود المؤنة والولاية ولا يجب غزيرته مع وجود
ابيه فانه عدم فعليه صدقاتهم وقيل لا يجب اصلا وعز ابو يوسف رحمه الله لو اخرج من زوجته اولاد الكبار وهم في عياله
بغير امرهم اجزاهم لانه مادون فيه عارة قاله ادم اذ اصدقته صاع من تمر او دقيقه او صاع من شعير او دقيقه او تمر او زبيب
آما البز والشعير والتمر فلما رويها وما الدقيق فلانه مثل الحب بالاجود وكذا سويقها واما الزبيب فقد روي في حديث
ع سعيد الخدري او صاعا من زبيب وعن ابو حرمه في الزبيب نصف صاع لانه موكل بحجبه فاشبهه الحنطة قال او قيمة ذلك
وقد مر في تلك الزكوة قال ابو يوسف الدقيق احب الي من الحنطة والدرهم احب الي من الدقيق لانه يسير على الفخ
وانفع للفقير والاحوط الحنطة يخرج من الخلاق ولا يجوز الخبز والاقيط الا باعتراف القيمة لعدم وجود النقص بها
قالوا والصاع ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف رحمه الله ثمانية ارطال وثلاث رطل وهو صاع اهل المدينة نقلوا ذلك
عن رسول الله عم خلف عن سلفه وقاله ادم صاعا اصفر الصغار ولنا ما روي الدارقطني في سنة عن ابي الحسن قال كان رسول الله
يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وعمره فذكر الصاع لاجل ان ثمانية ارطال يحضره الصحابة وانه
اصغر من الهاشي قال ويجب بطول الفجر يوم الفطر لانه يقال صدقة الفطر والفطر اعم من يومه ودون الليل
فان قد مر ما جاز لانه اذا ما بعد السبب هو راس يمينه ويولي عليه وقال الحسن لا يجوز وروي نوح بن ابي بصير انه يجوز ان يصنع
نصف رمضان من خبز ايووب يجوز في رمضان ولا يجوز قبله واد اخره فليخرجها لانه ما قد ربه مائة محقولة المعنى فلا
يسقط بالتأخير كالزكوة بخلافها في الاقامة غير محقولة المعنى وان كان للصغير مالا الذي عنه وليه وعمره
لانه مؤنة كالجارية ونفقة الزوجة وقال محمد رحمه الله لا يجب في ماله كالزكوة والمجنون كالصبي ويستحب اخراجها

يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى وقد بيناه في العيدين **باب الصوم**
الصوم في اللغة مطلق الامساك يقال صامت الشخص اذا وقفت في كبر اسماء وامسكت عن السير ساعة الزوال وقال النابغة
خيل صيام وخيل غير صائم امسكاة عن العلف وغير مسكاة وفي الشرع عبات عن امساك مخصوص وهو الامساك عن الفطر
الثلاث بصفة مخصوصة وهو قصد التقرب من شخص وهو المسلم بصفة مخصوصة وهو المسلم بصفة مخصوصة وهو المسلم بصفة مخصوصة
في نهار مخصوص وهو من بين نهار من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وهو فريضة محكمة لا يجوز جاحد ولا ينقص
تاركها ثبتت فريضته بالكتاب وقوله ان شهدتمكم الشهر فليصمه وهو قوله كتب عليكم الصيام وبالسنة وهو ما مر من الحديث

في كتب الصلوة وقوله صوموا شهركم وعليه اجماع الامم وسبب وجوب الشهر لا ضافة اليه يقال صوم رمضان ونكثرت بتكرار
الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه قال صوم رمضان فليصم على كل مسلم عاقل بالغ ادا وقضاء آقا الفريضة فلما ذكرنا واما الام
فلانه الكافر ليس له الاجادة والعقل والبلوغ ولان الصبي والمجنون غير مخاطبين واما اداء فلقوله كما فمن شهدتمكم
الشهر فليصمه واما قضاء فلقوله كما فعدة من ايام اخر فليصم عن ايام اخر قال وصوم النذر والكفاية واجب
اما النذر فلقوله كما وليوفوا نذورهم وقوله ان يذكر واما الكفارات فلما ياتي فيها ان شاء الله قال وما سواه
نقله لان النقل في اللغة مطلق الزيادة في الشرع الزيادة على الفريضة والواجبات قال وصوم العيدين واما
التشريق حرام لرواية عتبة بن عامر قال نهى رسول الله عن صوم يوم النحر واما التشريق وقاله ادم في ايام من
انها ايام اكل وشرب وبعالي يوم الفطر ما مور بافطاره وفي صوم فحالفه الامر ومخالفة الامر وعلى ذلك اجماع
قال وصوم رمضان والنذر المعين يجوز بنية من الليل الى النصف النهار وبمطلق النية وبنية النذر اعلم ان النية
شرط في صوم وهو ان يعلم بقلبه انه يصوم ولا يجوز اسلم عن هذا في لسان رمضان وليست النية باللسان شرط
ولا خلاف في قوله وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخرها ما بينه ان شاء الله كما وقال في النية في صوم رمضان
ليست بشرط للصحيح المقيم لان الزمان متغير لصوم الفرض في حقه لا يجوز غيره في حقه حصل فيه امساك
وقد مر في رمضان لعدم مزاحمة غيره وصار كاعطاء النصاب حسبه للفقير بعد الحول ولنا انه عباد
فلا يجوز الا بالنية كسائر العبادات ولقوله عم الاعمال بالنيات ولما مر في الصلوة ولان الامساك قد يكون
للعبادة او لعدم الاشتناء او للمرض او للريضة وقد يكون للعبادة فلا يتعين لها الا بالنية كالقيام الى الصلوة
واراد النية الى الفطر بخلاف نية النية فانه لا يشترط لان الصوم الشرع فيه لا يتنوع قوله الزمان
متغير لصوم الفرض فلما نعلم ان حصل الصوم فلم قلتم انه حصل غايته لا مرانه حصل الامساك
وقد خرج جوابه واما هبة النصاب قلنا وجد منه معنى النية وهو القبول لوصول الثواب به ولذا لا يكون صوما خارج
في الموصوب للفقر اخصوا الثواب اما هنا حصل مطلق الامساك ولا ثواب فيه ولذا لا يكون صوما خارج
رمضان وروي الغدري عن الكرخي انما نكر هذا القول عن زرارة عن زرارة عن زرارة عن زرارة عن زرارة عن زرارة
كذلك ما كرهوه ووجه ان صوم الشهر عبادة واحدة لان السبب واحد وهو شهر واحد وقال انا مذهبه انه يكفي فيه واحدة
شرط لكل يوم لان صوم كل يوم عبادة بمحلة الابد الله لو فسد صوم يوم لا يمنع صحة الباقي وكذا عدم الاهلية في بعضه لا يمنع تحقق
الاهلية في الباقي فيجب النية لكل عبادة ولا تنعكج صوم اليوم محيي الليل قاله ادم اذا قبل الليل من ههنا وغابت الشمس فقد افطر
الصائم وان اخرج جرح الى الزوال في اليوم الثاني فيحتاج الى النية كاول الشهر واما جواز الصوم بالنية الى نصف النهار كما
روي بن عبيد الله ان الناس اجمعين يوم الشك فقد اخرجوا في شهود برؤية الهلال وقاله ادم استشهد ان لا اله الا الله وان رسوله فقال
فقال له اليه اكبر يكفي للمسلمين اصداهم فصام وامر بالصيام وامر ان ياتوا خذوا من الامن اكر فلا ياكل بقية يومه وصم ياكل
فليصم امر بالصيام وانه يقتضي العذر في الصوم الشرعي انه عم بعث لبيان الاحكام الشرعية وامر بها ولو شرطت النية

قالوا ان كان صام شعبان او وفق صوما كان يصوم فصوره افضل وان لم يكن كذلك فالجوع افضل ببناء الحديث وقال نصير
الصوم افضل لما روينا عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصوم احدكم الا على وجه من الوجوه التي هي في الحديث
لاحتساب بثبوت شهر بعدة كذا الصوم وهو بمكة على وجه كره من كراهته ولا كذا كذا العامة **فصل** ومراجعة او حرم
في احد السبيلين مما اذا اكل وشرب عداه او دواه فعليه القضاء والكفارة مثل الظهار ولا خلاف في وجوب القضاء
وجوب الكفارة بالاجماع ولقولهم لا اعتراف في حين قالوا وقت اهلي في نهار رمضان متوقفاً على رقبته ولقولهم
من افطر في رمضان فعليه ما على الظاهر ولا يشترط الاثر الوجودي بل يردون الاثر الذي هو في الحديث من عدم وجوب
الكفارة في الايلاج في التبر اعتباراً بالحد والصحاح الاول لقضاء الشروع على الكمال اما المرأة فيجب عليها ما يجب عليه
كالخمس والحد وان كانت من هذه الكفارة عليها كما في النسيان لا استقامها في الحكم بالحديث ولو كرهت زوجها في امرها
عليها وعمره في الكفارة عليه الا كراهه ولو علمت بطلوع الفجر دون وكنته عند حجة جامعها فالكفارة عليها خاصة واما حجة
بالاكل والشرب بالعداء والدواء الحديث المتقدم وهذا قد افطر وروى ابو داود بن رجب جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
شرب في رمضان فقال من شرب في رمضان فليطعم عشرة مسكين وهذا نص في رقبته وعنه علي بن ابي حمزة قال انما الكفارة في الاكل والشرب
والجوع وان حاشا المرأة ومن روى عن رجب في الجوع لا يفتقر الكفارة لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر اليوم لم يكن مستحقاً عليه
صومه والكفارة انما تجب بافاد صوم مستحق عليه بخلاف السفرة لان الكفارة وجبت حقاً لله تعالى فلا يقدر على
ابطالها بخلاف الحيض والمرض لانه ليس فيه ولو سافر في مكة لا يسقط ايضاً قال زفر بن يسقط كالمريض والحائض وجوبه
انه حصل من غير جهة صاحب الحق فلا يجعل عذر بخلاف المرض والحائض قالوا وان جامع فمادون السبيلين او اربعة
او قبل او ليس فانزلاً واحتقن واستقط او اقطر في اذنه او دوى جايئة او امة فوصلوا ببلع الحديث في ملاقيه
او تنحى بظنه ليلاً والي طالع او افطر بظنه ليلاً والشمس طلعة فعليه القضاء والاخير اما الجوع فيمادون السبيلين او البهيمية
مع الاثر والاثار بالحق والقبلة فلقضاء احده الشهرين وانه يينا في الصوم ولا تجب الكفارة لثبوت التقاض في قضاء
الشهر والاحتياط في الصوم الا يجازي كونه عبادة والكفارات الدورات من الحدود واما الاحتقن والاستعاط والاقطار
في الاذن ودون الجايئة والامة فلوصلوا المظهر الداخل وهو ماقية مصلحة اليد من الغداء والدواء قالوا في الفطر ما دخل
ولو اقطر الماء في اذنه لا يفتقر لعدم الصورة والمعنى بخلاف الذهن لوجوده معنى وهو اصلاح الدماغ وقال ابو يونس
وحمد بن لا يفسد الصوم في الجايئة والامة لان الشرط عند رها الوصول من منفذ اصلي ولعدم التيقن بالوصول
للاجتماع فيق المنفذ واستداده بالدواء وصار كاليابس وله ان يطوبه الدواء اذا اجتمعت مع رطوبة الجراحة اذا د
سبيلنا الى الباطن فيصل بخلاف اليابس لانه يشف الرطوبة فينسد في الجراحة قال مشايخنا رحمهم الله المحتج
عند الوصول لوجه لو علم بوصول اليابس فسد ولو علم بعدم وصوله لم يفسد واما اذا ابتلع الحديد فله صفة لا فطر
ولا كفارة لانها موصوفة واما استقاء فلقوله من قال فلا قضاء ومن استقاء فعليه القضاء وروى في ذكره عزيمة
مرفوعة ومرفوعة عنه وهو زفر بن يفسد وان لم يملأ ولا يفصل بينهما فظاهر الرواية لا لطلاق الحديث والصحاح الفصل وهو
رواية الحسن عن روح لان مادون ملاء التي تبع للريق كالمجشأ ولا كذا كذا ملاء الفم واما اذا تنحى ليلاً والي طالع

سنة
انف
ابن رواه
ابن جراحته
او استيقن

او افطر

او افطر بظنه ليلاً والشمس طلعة فاما يفتقر لغوات الركن وهو الامساك ولا كفارة لقيام الحذر وهو عدم التعذر
الكفارة في الجاني ولو جمعت النية والمجنونة فسد صومه لوجود الغطر والكفارة لعدم التعذر ولو استيقن بكفة افطر لوجود
الجوع معنى ولا كفارة لعدم الصوت قالوا وان اكل وشرب او جامع ناسياً او نام فاحتلم او نظر الى امرأة فانزل
او ادهن او كحل او قبل او اعتاب او غلب القى ما وا قطر في احليله او دخل حلقه عتار او ذباب او اصبغ جنب الفطر
اما الاكل والشرب والجوع فالتقاسم ان يفتقر لوجود المتأني وجه الاستحسان قوله لم ياكل وشرب ناسياً وهو صائم
ثم على صومه انما اطعمه بكر وسفك ورواية امة ضيق الله فان ظن ان ذكره فطر فاكلاً منعوا فعليه القضاء
دون الكفارة لانه في موضع الظن وهو القيل كان شبهة وعنه حديث من اكل متعمداً فعليه الكفارة لانه
لا شبهة حيث امن عم بالانجام وروى الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل في الحديث انه لا يوجب العلم واما اذا نام فاحلم
لقوله ثم نكس لا يفتقر الصائم القى والحجامة والاحتلام ورواه عليه اتصاله لغيره واما الدهن فانه تستعمل في ظاهر
البدن كالاغسار واما الكحل فلما روى ابو داود عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
روى عائشة رضى الله عنه ان كان يقبل وهو صائم واما الغيبة فعدم وجود الغطر صوت ومعنى فان ظن ان ذكره فطر فاكلاً منعوا
فعليه القضاء والكفارة بلغة الحديث او لم تبلغ الحديث لان كونه الغيبة غير موطئة فلا يثبت عليه ما ذكره في الحديث
مقتضى القياس لان العلماء اجمعوا ان الغيبة لا يفتقر ولا اعتبار بالحديث في مقابلة الجوع واما غلبة القى فلما
تقدم من الحديث واما الاقطار في الاحليل فعندهما وقال ابو يونس رضى الله عنه يفتقر بقاء عينا ان بينه وبين الحيض
منفذ يدل خروج البول والاصح ان ليس بينهما منفذ بل البول يترشح الى المثانة ثم يخرج وما يخرج رشحاً
لا يعود رشحاً فلا يصل والخلاق اذا وصل الى المثانة املاً وقف في القصة لا يفتقر بالاجماع واما دخول الغبار والذباب
فلانه لا يمكن الاحتراز عنه وكذا كذا كذا بخلاف المطر والثلج حيث يمكن الاحتراز عنه واما اذا اصبغ جنباً
فلما روى عائشة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من غير احتلام وهو صائم ولا الله سبحانه اباح المباشرة في جميع الليل
يقوله فلا تباشروهن الاية ومن ضرورته وقوع الغسل بعد الصبح قالوا ان ابتلع طعاماً بين اسنانه
مثلاً الخبثه افطر ولا فلا لان ما بين الاسنان لا يستطاع الامتناع اذا كان قليلاً فانه تبع لريقه بخلاف الكبريت
قد لم يفتقر لانه لا يبقى مثلاً ذكره عدداً فلا تقم به البلوى فيمكن الاحتراز عنه قالوا ويكره وضع الفكر والذوق
والقبلة ان لم يامن على نفسه اما موضع الفكر فيمنع من تعريض الصوم للفساد وهذا في الفكر الملتصق بعينه
بعض ما اذا كان غير ملتصق فانه يفتقر لانه لا يلزم الا بالفضل اجزاء فيقطع منه وذكره فيفسد الصوم واما
الذوق لانه لا يامن ان يغتر في جوفه واما القبلة كما روى ان شاباً سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فنهى وسأله
شيخه فانزله فقال الشاب ان ديني ودينه واحد قالوا كنت الشيخ يملك نفسه ولانه اذا لم يامن على نفسه بما
يقع في الجوع فيفسد صومه وتجب الكفارة وذكره مكرهه والمباشرة كالبلية ويكره للقبلة موضع الطعام
لصبيها ما فيه من تعريض الصوم للفساد فانه لم يكن لها بد منه فلا ياسبه لانه لما جاز لها الا فطار اذا
خافت عليه ولان يجوز لها المضع كان اولي **فصل** ومن خاف المرض او زيادته افطر لقوله

للصائم

متى كان منكم من ربهنا او على سفر فعلة من ايام اخر معتاه فافطر فعلة من ايام اخر لان المرض والسفر
 يوجبان القضاء والمسافر صومه افضل لانه عزيمة والاخذ بالهن من افضل وقاله المسافر اذا فطر فعلة
 وان صام في رمضان فافطر فعلة لان السفر في رمضان جائز بالاجماع وان سافر بعد طلوع الفجر لا يفطر في ذلك
 اليوم لانه لم يرد صومه اذ هو مقيم فلا يبطله باختيائه فان افطر فعلة الخضاة والكفارة بخلاف ما اذا مرض
 لان العذر جائز قبل ما يجب الحق قال فان ما اذا حالها الاشياء عليها لانه يجب عليها صيام عدة من ايام
 اخر ولم يرد ما في المرض والسفر لان عذرها في استقاط الازداد فيها الحرج فلا يكون الموت عذرا في السقاط
 القضاء او في قال وان عجز واقام ثم ما لا يرد من القضاء بعد ذلك لانها يتركها لغيره اذ كان قد رادها عدة من ايام اخر قال في
 صيام الناطع ان يوم مسكنا الفطرة لانه وجب عليها صومه بادر كالعلة وان لم يوصى الا بوجوب الورثة
 الاطعام لانه عباد ولا يتركه الا بامر وان فعلوا اجاز ويكون له ثواب ذلك قال في المرض اذا خاف ان يعلو
 اذ يما او انفسها فافطرنا وقضنا الاخير قياسا على المريض والمجوع ورفع الحرج والقرب والشيخ لا يقرر
 على الصوم يفطر ويطم لانه عاجز ولا يرجح له القضاء فانتقل قضاؤه الى الاطعام كالميت وقد قيل في قوله تعالى ان
 يطعمونه ودية ان لا يطعمون قال ومن جاز الشهر كله فلا قضاء عليه لانه لم يشهد الشهر وهو السبب لانه غير محال
 ولهذا يصير موليا عليه فانه اذا فطر بعضه ففطر ما قاته لانه يشهد الشهر لان المراد من قوله تعالى في شهر منكم الشهر
 شهره بعضه لانه لو اراد شهره كله لوقع الصوم بعد الشهر وان خلاق الاجماع قال وان عجز عليه رمضان كله قضاه
 لانه مرض يضيق الخوف ولا ينزل العقل وهذا لا يصير موليا عليه فكان مخاطبا بقضائه ما لم يرض الا بامر الله
 كان معصوما من الجنون فلا يكاد وما انت يعجز عنك عجزون وقد عجز عليه في مرضه قال ويلزم صومه في الشروع
 اذ لا وقفا في ذلك من وجوبه في الصلوة قال واذا ظهرت الحاجة او قدم المسافر وبلغ الصبي او اسلم الكافر في
 بعض ايامه اسك بقية ولا يجب صوم ذكر اليوم على الصبي والكافر ولو صاموه لم يجزهم لان عدم الاهلية في اوقاف الاداء
 لا يجزى الا المسافر الا قدم قبل نصف الشهر ونحو جاز صومه لانه اهل في اوله واما امساك بقية يومه فلا يرد عليه
 والفقهاء عن مواضع التوكل واجبة قاله من كان مؤمنا بالله واليوم الآخر فلا يقصر حوائج التوكل قال وقضاء رمضان
 ان شاء تابع وان شاء فرق لانه قوله تعالى فعدة من ايام اخر لم يشترط فيه التتابع وهو افضل مسارعة الى استكمال
 الفرض فان جاء رمضان اخر صامه لانه وقت ثم قضاه الاول لان جميع السنة وقت القضاء الايام للزمنة ولا يجب عليه
 القضاء ولا النقص لوجب شيئا اخر قال ومن راد صوم يوم العيد واما يوم التشريق لانه لم يرد في يومه الصوم
 واصنافها الى وقت شروعه فيه ذلك القرينة ويلزم كالتدب بالصلوة في الوقت المكروه وليس فيه محبة اقامته في يوم
 الصوم فيها والدليل على المشقة قوله عم الا انصوحوا في هذه الايام من الصوم الشرعي والشرايئ تقضى الفرائض
 لان التوكل من غير التوكل في يومه لا يرد في الايام لا يرد في الايام لا يرد في الايام لا يرد في الايام لا يرد في الايام
 كان الصوم الشرعي مقدورا في هذه الايام فيصير النذر لانه منهي عنه فقلنا انه يبطل فما اخرجنا عن ان كتابه الرباني

حجة
 والحاصل

لا غير

وليقضى يخرج عما وجد عليه ونوصا من اجزاء لانه اذا كان له من اجزاء لانه اذا كان له من اجزاء لانه اذا كان له من اجزاء
 يخرج عن العدة وان كان اعتقها بالاجزاء عجز عن الواجبات ولوقال به على ان الصوم هذه السنة افطر العدين واما
 التشريق وقضاء ما لا يتاها لوزن سنة متتابعة ولو زكر سنة بغير عينا يلزم صوم اثني عشر شهرا مفترقة
 لان السنة المتكررة في الايام موزونة فلم يكن مضافا الى رمضان وفي الحسنة اضافة الى كثر شهرها فلم يصح
 الى رمضان فلا يجب قضاؤه **باب** **الاعتكاف** وهو لغة المقام والمجلس قاله
 سواء العاكف فيه والباري وفي الشرح عبادة عن المقام في مكان مخصوص وهو المسجد او صافي لخصوصه
 من النية والصوم وغيره على ما ياتي ان شاء الله تعالى الاعتكاف سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم والاباء عليه روى ابو هريرة
 وعائشة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان منذ قدم المدينة الى ثوقاه الله تعالى وعمر الزهراء
 ما ترك الاعتكاف حتى قبض وهو من اشرف الاعمال اذا كان عن خلاص قال عطاء مثل المعتكف كرجل لوجه الى العظم فيجلس
 على بابه ويقول لا ابرح حتى يفيض حاجته فكذلك المعتكف يجلس في بيته الله تعالى ويقول لا ابرح حتى يفيض حاجته قال
 ولا يجوز اقل من يوم وهذا الواجب وهو المنذور باتفاق اصحابنا لان الصوم في شهره ولا صوم اقل من يوم
 فلا اعتكاف اقل من يوم ضرورة وكذا عند ابي حنيفة لقوله لا اعتكاف الا بالصوم وروى عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول كثر النهار اعتبار الاكثر بالكل وعمر محمد ساعة لا تبيع الا على المسحاة الا برب انه يجوز التطوع قاعدا
 مع القدرة على القيام ولا كذا في الواجب قال وهو انك في مسجد جماعة مع الصوم والنية اما الله تعالى فانه يبيح
 واما كونه في مسجد جماعة لقوله تعالى واستمعوا لهذين في المسجد وقال حديثه رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له امام
 ومؤذن فانه معتكف فيه وقال حديثه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة ولان المعتكف ينتظر الصلوة فيخص بمكان
 يؤدى فيه الجماعة وكما كان المسجد اعظم فالاعتكاف فيه افضل واما قولنا تقدم ولا يرد من عدم ما اعتكف الا
 صايبا والله يكثره بقوله تعالى وانتم عاكفون في المسجد والربيع كيفية فكان فعل النبي صلى الله عليه وسلم بيانا لانه لو كان غير
 صوم لبيته لم قولنا وهذا لم يغلز على انه غير جائز واما النية فلان عبادة فلا بد من النية لما عظم قال المرأة
 تعتكف في مسجد بيتها او موضع الذي اعدته للصلوة ويشترط في حقها ما يشترط في حق الرجل في المسجد لان الرجل
 لما كان اعتكافا في موضع صلواته وكانت صلواتها في بيتها افضل كان اعتكافها فيه افضل قال عم صلوة المرأة في مسجد
 افضل من صلواتها في مسجد بيتها وصلواتها في مسجد بيتها افضل من صلواتها في دارها وصلواتها في صحن دارها افضل من
 في مسجد بيتها وبوتري خير لمن لو كانت تعلمت ولو اعتكف في المسجد كان لوجود شرايطه ويكون كالمؤدب قال
 ولا يخرج من معتكفه الحاجة الانسان والجمعة ما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج من معتكفه الحاجة
 الانسان والحاجة بول او غائط او غسل جارية ولا بد من وقوعها ولا يمكن قضاؤها في المسجد فكان مستثنى
 ضرورتها اما الجمعة فلا تمانع من الخروج ولا بد من وقوعها ولا الاعتكاف يقرب الى الله تعالى بترك المعاصي وترك
 الجمعة معصية فينافية يخرج قوله قدر على اداء السنة قبلها وقبلت ركعات يفي بحجة المسجد ايضا

أربعاً وستاً ولو طال الملك جاز لأن الأول العود إلى معتكفه لأنه عقلة فيه فلا يؤديه في موضعين قالوا فخرج
لغيره من ساجدة فسد لوجود المشافي وقال أبو يوسف وهو رحمه الله لا تصد حتى يكون أكثر النهار اعتباراً بالكثر ويكون
أكلمه وشربه وسقيه وشراءه ورواحه ورجعته بالمجد لأنه يحتاج إلى هذه الاشغال ويمكن قضاءه في المسجد لأنه
لم يكن له ما سوى ذلك المسجد وكان يأكل ويشرب ويتحدث والبيع والشراء حيث كان يمكن حضوره في المسجد
لأنه لم يكن له ما سوى ذلك المسجد قالوا فيكون له القصة لأنه من فعل الجسد قد نفي عن الصوم الصمت قال ولا يتكلم إلا بغير
لأنه ليس ذلك لغير المعتكف وإنما غير المساجد والمعتكف في المسجد أو في غيره عليه الوطى الله تعالى ولا يتكلم في
وإنه ما كثر في المساجد كانت المباشرة من مخططات الاعتكاف في غير الوطى وكذا في غيره وهو ليس بالقلة
وإنما يشترط كماله في الحج بخلاف الصوم لأن الأصاكر كونه فلا يتعدى إلى الدعاء قال فان جامع ليلاً ونهاراً أو ناسياً
بطل ما بينه من مخططاته فيفسد كالأحرام وكذا إذا نزل بقبلته أو ليس له وجوده على الجوارق وأما النسيان
فلا في الحائض منكرته فلا يعذر بالنسيان كالحج بخلاف الصوم قال ومن وجب على نفسه اعتكافاً في أيام من لم يملكها
متتابعة لأن ذكر جميع الأيام ينظم ما إذا مر بها من الليالي كماله قصة ذكرها فلا تلهيها ثلاثاً أياماً وقال ثلثة ليالٍ
والقصة واحدة ويقال ما رأيته من أيام يزيد الليالي أيضاً وأما التتابع فلا في الاعتكاف فيصبح ليلة
ونهاراً فكان الأصل فيه التتابع كما في الأيمان والأجارات بخلاف الصوم إذا التزم أياماً حيث لا يلزم التتابع
لأن الأصل فيه التفريق لأن الليل ليس محلاً للصوم فلا يلزم إلا أن يشترطه ولو نزل النهار فاختصة صدق
لأنه حقيقة كلامه لأن اليوم عبارة عن بياض النهار قال ويلزم بالشروع عند الإجماع ودخولها بالبناء
على أنه لا يجوز عنده إلا بالصوم فلا يجوز أقل من يوم وعندنا يجوز وقد بيناه كتاباً
وهو في اللغة القصص إلى شئ ما لا عظم قالوا ثم يحجبون سب الزمان فإن الزمان غير المقصود في عامته وفي
الشرح قصد موضع مخصوص وهو البيت بصفة مخصوصة وفي وقت مخصوص بشرائط مخصوصة على ما ياتي ذكره في شأنا الله
وهو في بيئته فحكمته يكفر جاحداً وهو واحد كان الإسلام ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج
البيت السنة وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا حج البيت حجة على كل ذي لب منكم وعليه فاعلموا أن البيت لا يضاف
إليه ولا يتركز له البيت لا يتركز عليه الفور قلنا من مكرراً لا يبلغ البيت الله تعالى ولا يحج فلا عليه أن يكون يومياً
ولا تصرفاً يخرج من البيت فإنه قال من كان عنده ما يحج به وينزل التزوج يبداه بالحج ولأن الموت في السنة غير نادر
بخلاف وقت الصلوة فالموت فيه نادر لهذا كان التحج أفضل قال وهو في بيئته العمر ولا يجب إلا مرة واحدة لا مرة
إنه أنزل قوله تعالى والله على الناس حج البيت لادخلوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل عام قال لا مرة واحدة ولأن السبب هو البيت ولا يتركز
وعلى ذكر الإجماع قالوا كماله حراً على بالغ صحيح قادر على الزاد والراحلة ونفقة ذهابه وإيابه فاضلاً عن غيرها
الأصلية ونفقة عياله إلى غير ذلك ويكون الطريق أمناً أما لا سلام فلا في الكفاة ليس أهلاً لإداء العبادات
وأما الحرية فلقوله تعالى ما عبد حج عشرين حجاً ثم اعتق فعليه حجة الإسلام وأما صحتي حج عشرين حجاً
ثم بلغ فعليه حجة الإسلام ولا منافع بدنه فلا يصير قادراً بالأعانة كالخفير لا يصير قادراً إذا أعان

الاعتكاف

غير الزاد والراحلة وأما العقل والبلوغ فلا شرط للصحة التكليف ولما من من الحديث أما الصحة لأن
لا قدرة دونها والخلاف لا يفي كما تقدم في الجملة وقيل عندنا لا يجب عليه الحج لأن البدل في الغنائه غالب في الجملة نادراً في الحج
أما القدرة على الزاد والراحلة ونفقة ذهابه وإيابه فلا شرط استطاعته ومنها وسئل عن الاستطاعة فقال الزاد والراحلة
هكذا وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون شق لحارة أو من امرأة دون عقبة الليل والنهار لأنه لا يكون قادراً إلا بالمشي
فلم قادراً على الراحلة وأما كونه فاضلاً عن حوائجه الأصلية فلا شرط ما تقدم على حقوق الله تعالى وكذا عن نفقة عياله لأنها
مستحقة لهم وحقوقهم مقدم على حقوق الله تعالى فقره وغناه وكذا فاضلاً عن قضاء ديونه لما بيننا وغناؤه لا يوجب له نفقة
لأنه بعد عود إلى وطنه وإن كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستغنى عنه بحج عليه أن يسير ما في الحج ولا بد من الطريق لأنه
لا يقدم على الوصول إلى المقصود وروى وأبطل مكة ومن حوله ما يجب عليه إذا قدر في غير رحلة لقدرتهم على الاداء بدو
المشقة قالوا ولا يحج المرأة الأبوج أو حرم إذا كان سفر القوله لا تخل مرة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلثة أيام
تأقربها إلى زوجها أو زوجها أو حرم حرم معها وقالوا لا يحج المرأة الأبوج أو حرم معها أو حرم معها أو حرم معها أو حرم معها
نكاحها على الفاسد لغرابه أو رضاع أو صهرية والعبد والحر المسلم والذي ليسوا بالآل الجوسقي الذي يعتق بالحنك نكاحها
والفاسق لأنه لا يحصل به المقصود ولا بد منه من العقل والبلوغ لغير الصبي والمجنون عن الحفظ قال ونفقة
الحرم عليها لأن الحج يحجب عن غيرها وذكر الطحاوي أنه لا يلزمها لأن الحريم شرطه ليس علمه بتحقيق الشرط فإن لم يكن لها حرم
لا يجب عليها ما بيننا قال في حج معه حجة الإسلام بغير إذن زوجها لا حق الزوج لا يظهر مع الغرابين كالصوم و
الصلوة قال وفي وقت شوال ومنه القعدة وعشر من ذي الحجة لقوله تعالى الحج أشهر معلومات ووقت الحج وفترته
كما ذكرنا ويكون تقديم الاحرام عليها أما الكرامة فلما فيه من تفرغ من الحرام للفساد بطول المدة وأما الجواز فلا شرط
المدخل في أفعال الحج عندنا وتقدم الشرط على الوقت يجوز كما في تكبير الاحرام إلا أنه لا يجوز تقديمها على أفعال الصلوة
لأنها القيام بها وأفعال الحج يتأخر عن الحرام ولا يفعل شيئاً من أفعال الحج بعد الاحرام قبل أشهر الحج ولو فعله لا يجزيه
لوقته قبل وقته حتى لو أحرم في رمضان فطاق وسقى لا يجزى به عن الطواف المنصوص بخلاف طواف القدوم ليس من أفعال
الحج لا يجب عليه ما كان في أوقات العزاقية ذات عرق وللشاميين الحجة والمدينة ذات عرق وللخيمية والنجدية ذات
عرق وللمدنيين ينام ويقال لا بأس لأنه عام وقت هذه المواقيت وقال هن لاهلهن ومن مرتين من غير أهل من أراد الحج
والعزاقية ابن مسعود رضي الله عنه فلما دخل المدينة من جهة العزاق سقته ذات عرق وكذا في سائر المواقيت ومن قصد
مكة من طريق غير مسلك حرم إذا حاذى الميقات وإن قدم الاحرام عليها فهو أفضل لقوله تعالى واتخذ الحج والعمرة لله قال علي
وابن مسعود في أتمامها أن حرم من ذوي أهله ولأنه اشق على نفسه فكان أفضل قالوا لا يجوز من الاحرام من مصر
أفضل إذا ملك نفسه في حرامه قال ولا يجوز إلا في أن يتجوز الأحرار إذا دخلوا مكة سواء دخلوا حاجاً أو معتمراً
أو تاجراً لأنه قابلة الباقية هذا لأنه يجوز تقديم الاحرام عليها بالاتفاق وقالوا لا يجوز لأحد الميقات الأحرار ومن كان
داخل الميقات فله أن يدخل مكة بغير حرام لحاجته لأنه يكسر دخول حوائجه فيخرج في مكة كالمكي إذا خرج ثم دخل بخلاف
ما إذا دخل الحج لأنه لا يشترط فانه لا يكون في السنة

الى مكة فطاف بالزيارة ثم عاد الى مكة فبقي بها النظر ووقت طواف الزيارة ايام النحر قالوا فكلوا منها واكفوا الباشل الفقير قال
و ليطوفوا البيت العتيق جعل وقتها واحدا فلو طافوا عن الزمعة شاة وكذا اذا طافوا عن الزمعة شاة وكذا اذا طافوا عن الزمعة شاة وكذا اذا طافوا عن الزمعة شاة
لا يلزمه لانه استندرك ما طافته ولم يجد يثابن مسعود عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طواف بالبيت العتيق
و لم يوافقهم عليه فخرجوا من مكة فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
فان تركوا ايام النحر فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
الكل فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
الى برهان هذا الطواف وقد بينا وقولنا ان النساء لقوله ان طافتم بالبيت حلالا لكم ولانه اني بما عليه من فرائض الحج التي عطفها
الاحرام ويطوف على زمزم حتى يطاف ركنها ويحيط به عذرا عاد بمكة فان خرج من غير اداء فليدوم وان كان بعد فلا
شيء عليه وما روي انه طاف ركنها فحجها لا على العزيم كذا التمام واجب وهو ان ياخذ في الطواف بمكة
من باب الكعبة حتى لو طاف من مكة او اكثر عاد عاد بمكة فان لم يجد فعليه دم فاذا طاف بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
لياليها والبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
لا يفرق بينه وبين غيره من الحج فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
مستقل الكعبة ورفع يديه عند منكبها بسطا يذكركم الله ويثبت عليه ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر
الله حاجته وعزاه يوسف ربه انه قد افهمه اجعل حجنا امرا ورا اودننا مغفورا اللهم اليك اذنت من عذابك
الشفقة والذكر عنت ومنك نصيب فاقبل عني واسجد عذوق واعطني سؤالي
فراحمك في فطرك فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
وكذا رويها في يوم النحر من ايام الحج فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
والوقوف والبقاء عن ربه حديث جابر عن رسول الله قال وان نزل في يوم النحر فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
عليه لقوله تعالى فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
الزوال اجازة فلا يجوز لان وقته بعد الزوال كما في اليوم من الاولين وهو يروي عن عمر بن الخطاب ولا بد من اجازة ترك الرمي
اصلا فلا يجوز تقديمه وهو في عمر بن الخطاب ربه قال وان نزل في يوم النحر فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
لانهم ترويه قصدا وهو نسك كذا روي عن عمر بن الخطاب ولا بد من اجازة ترك الرمي وهو في عمر بن الخطاب ربه قال وان نزل في يوم النحر فطافوا بالبيت العتيق
والصدقة والذلاوة وذكر الله تعالى والدعاء ويحتمل شاة الشعير وحديث الخضر ومالا يعنيه لان حديث الشؤي
ان الحسن بن فضال عن ابي مائة الف وكذا النسبة ولهذا كره ابو حنيفة المجاورة خوفا من الوقوع فيها لا يجوز
فيتضاعف عليه الخطاب يتضاعف النسيات حتى لو كان ثم يثب من نفسه ويحكمها عمالا ينبغي من الافعال
والاقوال فالمجاورة افضل بالحج قال فاذا اراد العود الى اهله طاف الصلوة ويسمي طواف الوداع
لانه يصدر عن البيت ويؤد دعه وهو كسيرة اشواط الارض فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق فطافوا بالبيت العتيق
من حج هذا البيت فليكن آخره طواف بالخلاق المكي لانه لا يصدر عنه ولا يودعه ثم ياتي زمزم فيسقي بنفسه ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر ويهتدي به ويكبر

انظر

ان قد رويها افضل لما روي عنه اني زمزم ونزع بنفسه ولوا فاشرب ثم افرغ ما في الدلو عليه ويسحب ان يتنفس
في الشرب ثلث مرات وينظر الى البيت في كل مرة ويقول بسم الله والحمد لله والصلوة على رسوله ويقول في المرة الاخيرة
الله ثم اتي اشكر رزقا واسقا وعلمنا نافعنا وشفاء من كل داء وسقم يا ارحم الراحمين ثم يسبح به وجهه ووجهه
ويصلي عليه ان تيسر له ثم ياتي باب الكعبة ويقبل الكعبة لما فيه من زيادة التضلع عن باقي الملزم وهو
بين الباب والحجر الاسود فليصق بطنه بالبيت ويضع خده الايمن عليه وينشئ بطنه الكعبة كما يخلق بطرف
نوب مولاه ويستعينه في امر عظيم ويحتمل في الدعاء فانه موضع اجابة الاثر ويسمى او ينيك فانه من علامات
القبول ويرجع القهقهري حتى يخرج من المسجد ليكون نظره الى الكعبة ويصلي ان يقول عند الوداع اللهم هدينا
الذي جعلته مباركا وهذه العالمين فبها يات بيئات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا ولا تجعله آخر العهد
من بيتك للحرام وان بقي العود اليه حتى ترض عنه برحمتك يا ارحم الراحمين قال فاذا لم يدخل الحرم مكة وتوجه
الى عرفه وقف بها على الوجه الذي بيناه وسقط عنه طواف القدوم لانه مشرع في افعال الحج فيبقي عليه الاتيان
افعاله على وجه الترتيب ولادم عليه لانه مشرع ولا يجب بركها شيء قال ومن اجتاز بعرفة نائما او مغنيا عليه ولا يعلم
بما اجتاز من الوقوف لوجود الزكوة وهو الوقوف فلا طلاق قوله من وقف بعرفة فقد حج قال والمراة كالرجل
لان التصديعها الاثرها تكشف وجهها دون راسها لقوله احرام المرأة في وجهها ولا ترفع صورتها بالنسبة
خوفا من الفتنة والامر له ولا تنسعي لان مبني امرها على السرورة وذكر احتمال الكشف وتقصيرها لا يخلق لانه
عدم نهي النساء عن الخلق وانهن بالتقصير والتبس الخيط لان تركه خوف كشف العورة ولا تستلج
ان كان رجال لانه ممنوعة عنهما مستحرم ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت واحرمت لما امرت الرجل الا ان
لا تطوف لان الطواف في المسجد ويمنوعه من دخول المسجد وان حاضت بعد الوقوف وطواف
الزيارة عادت ولا شيء عليها ترك طواف الصدر العزيم وينبغي ان ياتي بها عقيب الفرج من افعال الحج لقوله
تابعوا به الى والعزيم فانه يزيده في العزيم والزيق وينفيان الذنوب كما ينفي الكبر حيث الخليل وقال في الحج والعمرة
تطوع والله نفعه الباب والايه فحمله على وجوب الاقام وذكره يكون بعد الشروع ونحن نقول بوجوب الاقام بعد الشروع
ولا وجه فيها على الوجوب ابتداء قالوا هي الاحرام الطواف والسعي ثم تحق او يقصر التخلل هكذا فعلت في حجة الوداع
وهي جائزة في جميع النسبة لانهما من موقفة لوقت ويكون يوم عرفة والنحر وايام التشريق منقطع عن حاجته
رحم الله والظاهر انه سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولان عليه في هذه الايام افعال الحج ويقطع التلبية في اول الطواف لانه
فطرها لما استلم الحجر يا ابا سفيان وهو الجمع بين افعال العمرة والحج في الشهر الحج في سنة
واحدة باحرار من يتقدم افعال العمرة من غير ان يلبس ثوبا ما في حيا حتى لو احرم قبل الشهر الحج واتي افعال العمرة
في الشهر الحج كان متمتعا ولو طاف طواف العمرة قبل الشهر الحج او اكثر لم يكن متمتعا والامام الصحيح
ان يعود الى اهله بعد افعال العمرة حلالا وهو افضل من الاقران من الحج وانه لا يفرق بين الاقران افضل لان المفرد يقع
سفر الحج والمتمتع للعمرة وجه الظاهر ان الصغر الممنوع يقع للحج ايضا وتخلل العزيم سنه لا يمنع وقوع الحج في تخلل

وانما يجب الكرم واحدا لا يتعدى هذا الا في غير ما يجب بغيره كذا في الحديث
 دم واحد لا يحق فيه من العبادات فلا يتعدى الا عند الحاجة كسجدة التلاوة قال ولو طاف للقدم
 او للصدر جنباً او للزيارة لم يدرى انما يشاء لانه يدخل النقص في الركعتين وهو طواف الزيارت فيجب الشاة في الطواف ويجب
 الشاة في الجنبين الطواف للثقات وطواف القدم وان كان سنة فانه يصير بالشروع واجباً ولو طاف للعرض جنباً او للزيارة
 فعليه شاة لانه ركن فيها وانما لا يجب البعد لعدم الضرورية والظاهر انما يجب الاستسقاء في الحكم ولو اعاد هذه الاطراف
 على طوافين سقط الدم لانه انما هو الوجه المشروع فصارت جنباً متداصلة فسقط الدم قال واذا طاف من عرفته قبل الامام
 فعليه شاة اجالا امتداد الوقوف الى الغروب واجب لما تقدم اولاً متابعة الامام واجبة وقد تركها فيجب شاة اذا اصاب الى عرفته قبل
 الغروب واذا طاف الامام سقط عنه الدم لانه لم يترك ركعاً فانه وان عاد قبل الغروب بعد ما افاض الامام او بعد الغروب لم يسقط
 لانه لم يستدرك ما فاتته قال وان ترك طواف الزيارت ثلثة اشواط فادركها او طواف الصدر او اربعة منها والسعي والوقوف
 بالزلفه فعليه شاة اذا التفت من طواف الصدر فلانه قليل بالنسبة الى الباقي فصارت كالحديث بالنسبة الى الجنبين طواف
 الزيارت وعودته مكشوفة اذا عاد بمكة وان لم يعد فعليه دم قال لم لا يطوف بالبيت عريان وان كان عرياناً لم يجز له ان يمشي
 لاشي عليه ويترك طواف الصدر او اربعة منه فلا تركه الواجب والاكثر حكم الكل ويؤمر بالاعادة مادام بمكة ويسقط
 الدم وكذا السعي والوقوف بالزلفه لانها واجبان فلا ولو ترك ركعتي الحجارة كلها او يوم واحد وجمعت العظيمة يوم
 الفجر فعليه شاة معناه ان ترك حتى قربت الشمس من اخر ايام التشريق لانه ترك واجبا من جنس واحد وان لم تترك الشري من جنس واحد
 الترتيب لكن يجب الدم اذا خيرا خلا ما على ما ثبت وترك يوم واحد عبادة مقصودة وكذا اجماع العقبة يوم النحر فيجب شاة
 وان ترك اقلها يتصدق كالحصاة نصف صاع بتر الا ان يبلغ قيمته شاة فينقصه ما شاء قال او حلقها فاقم عضو من طواف الزيارت
 صاع بتر الا ان يبلغ قيمته شاة فينقصه ما شاء قال او حلقها فاقم عضو من طواف الزيارت وكذا ان ترك طواف الزيارت
 وكذا ان ترك اقل من خمسة افاضه لا يحصل بذكر الزينة بل يشيئ ويؤدى اذا حرك جسده وجب في كل طواف نصف صاع بتر الا
 ان يبلغ قيمته شاة فينقصه ما شاء وكذا ان ترك طواف الزيارت في كل طواف نصف صاع بتر الا ان يبلغ قيمته شاة فينقصه ما شاء
 ينكح من الاربعين الى اربعين وهذا الفقير يشيئ ويؤدى كما ثبت في الجنبات اذا نقصت ثياب الصدقة قال لو طاف
 للقدم او للصدر محدثاً فترك ركعاً طوافاً للثقات وطوافاً للركعتين فيجب شاة ولو طاف للركعتين فيجب شاة ولو طاف للركعتين فيجب شاة
 للصدر نقصاً فيكون جنباً على الكل فيجب صدقة قال ولو طاف للركعتين فيجب شاة ولو طاف للركعتين فيجب شاة
 صاع من بتر شاة وان طاف للركعتين فيجب شاة ولو طاف للركعتين فيجب شاة ولو طاف للركعتين فيجب شاة
 نقصان الجنبات بالبدن لا تراعى في قطع العقوبة وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ولو طاف الى ان يبلغه لياقي على الحمل او جوه
 فان اعاد السعي عليه لانه استدرك ما فاتته في وقته قال وان طاف الى ان يبلغه لياقي على الحمل او جوه
 بثلثة اصابع من طعام على خمسة مكيه وان شاء صام ثلثة ايام لم يترك ولا يجتهد ان يمسك حتى يبلغ الهدي محله فمن كان
 متمكراً من بعضا او بدناً من بعضا فغديه من صيام او هدية او نسك فغديه من ثلثة ايام لم يترك ولا يجتهد ان يمسك حتى يبلغ الهدي محله فمن كان
 والصحح يجوز في اي مكان شاء لانها قد تشرع جميع الاماكن على جميع الفقهاء والذبح لا يجوز الا بالهرم لانه لم يجر في حقه

طاف

صاع نصف صاع
 او حلقها فاقم
 وقد تشرع في

من طواف

الا ان زمانه مخصوصا ومكانه مخصوص وكذا كل دم وجب في الجنبات او شاة قال وصح جوامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة
 فسد حجه وعليه شاة ويضرب حجه ويقتضيه وكذلك المرأة ان كانت محرمه او فاسدة الحجة فلو جردت في الشاة قال الله تعالى وان رقت وبولوا
 وقال ابن عباس رضي الله عنهما انما جوامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وكذلك لا يعرف الا ان في حجة ولا ان الوطى صادقا حراما
 غير منقذ حتى يلحقه الغرر والما وجوب الشاة والنقص فلما تقدم حديث ابن عباس رضي الله عنهما وسئل عن جوامع
 امرأة ومهرمان قال ويرى ان دمان ويمضيان في حجتهم ما وجدان من قابل ولا يبارق امراته اذا قطع الحجة لانه لم يذكر المغارفة
 لما سئل عن اولي جليلكم ولو عبرتني على الحكم ولان النكاح قايما ولا موجب للمغارفة اما قبل الاحرام فلا نه يحل له جوامع فلا معنى للمغارفة
 واما بعده فلا يها اذا ذكر ما وجد من الشعب زيارت النخلة يجوز ان يكون عن ذكر اكثر من غيرهما وكذا في موضع الجوامع
 ولو خاف العود يستحب له المغارفة قال ومن جالس بعد الوقوف لم يقصد حجة لقوله في المعروفين وقف بعرفة فخير قال
 وعليه بدله منقول عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا نه لما لم يجب القضاء على من انشع في حجه في الحج والنقصان في الجماع فاحش وجنابته
 غليظة فتعطل الاعادة فيحجب بدله بخلاف ما قبل الوقوف لان الجنب ثمة هو القضاء ولا وجوب الشاة لرفضه الاحرام قبل وان فاقتر
 وان جامع ثانيا بعد الوقوف عليه شاة لانه الاول صادق احراما متاكدا حراما وانما الثاني صادق احراما متاكدا حراما متاكدا
 بالوطى من حيث الجنابة قال وان جامع بعد الخلق او قبل او لم ينس بشبهة فعليه شاة لبقاء الاحرام في النساء وسواء انزل او لم ينزل
 وكذا اذا جامع فيما دون الفرج وكذا اذا جامع بهيمة فانزلا وعيبت بذكر فانزلا لانه قضاء والشبهة بالمسح ولا شئ عليه
 بالظن ان انزل لا يفسد حجه قال ومن جامع في العورة قبل طواف اربعة طواف فسدت لوجوب الثاني ويضرب بها ويقضيها
 لوجود اكثر من علة لانه لا يكتفى فيكون الجنابة انتقض فيطهرها فتفاوت في الكفارة ولو جامع بعد طواف العورة او اكثر
 قبل الوقوف تمت حرمته وفسدت حجته لما ثبتا ولو جامع بعد الوقوف قبل الخلق فعليه بدله للحج والشاة للعرض
 كالحرفه قال والعامة الناس سواء لان حالات الاحرام مذكورة في حالات الصلوة ولا يقدر بالانسان وكذا اذا جامع
 انما يمتد والمكرهه لوجود الارتفاق بالجماع **فصل** اذا قتل المحرم صبي او دابة عليه من قتله فعليه الجرح والصل
 في ذكره في يامه الذين امنوا الا بصلو الصيد وانهم حرم الالبه وقر له بها وحرم عليه صيد البر ما دام حراً وما صيد الصيد
 المتوحشة اصل الخلق المتنع بحاجية وبغوايه الا الخمس الفواستق المستشاه بالحديث فانها تشبه بالانبياء فقد تقدم
 الكلام فيها وصيد البر ما كان متولدا في البراقا فخر على الغنات فلفق له فخر او مثل ما قتل من النخل وجب الجرح على
 القليل واما الدابة فلا نه فرت على الصيد الا ان كان بقائه حيوا الصيد يانه فانه استحق الامن بالاحرام بقوله
 وانتم حرم او بدخله الحرم بقوله كان اميناً فاذا دابة عليه فقد فرت الامن المستحق عليه في الجرح كالبشر وما روي
 من حديث ابو قتادة والدلالة ان لا يكون للدابة عالمية ونصه قد حجة لو كان عالمياً بذكره ودله آخر فصدقه فخر
 على الثاني ولو امارك سكتا ليقتل صبياً ان كان معه مسكين لا شئ عليه لانه يمكن من قبله بالاعادة وان لم يكن معه مسكين
 فيحجب الجرح لانه انما يمكن من قتله باعارة والمبتدك والعابدين والناسي والعامد سواء لوجوب الجنابة منهم وهو واجب
 ويجزأ ان يقدم الصيد عدلان في مكان الصيد في قرب مواضع منه فمات شاة اشق بالقيمة هداية حجة وان شاة طواها
 فتصدق به على كل مسكين نصف صاع بتر وان شاء صام كل نصف صاع يوماً فان فضل اقل من نصف صاع ان شاء تصدق بانه

كان من احرام
 بالاحرام
 كان من احرام
 بالاحرام

لا يستطيع

لا يستطيع ان يستمر على الراحة افيح. يعني ان احج عنه فقام ارباب لو كان عايبا دين فقصية اما كان تغفل منك فكانت شعرك
فقال فانه احق ان يغفل فدل ذلك على جواز الحج عند العجز وان يقع عجز الحج عنه قال ولا يجوز الاعمال الميتة والحج العاجز
بنفسه عجزا مستمرا الى الموت الحديث ولا يجوز عن القاصد لان الحج عبادات بدنية وجبت الابتلاء فلا يجوز فيها النيابة
لان الابتلاء ما تعاب البدن وتحمل المشقة فيقع الفعل عن الخالع الا انه عند العجز تسقط الحج عن الامر لانه سبب حصول الحج بالانفاق
فاقام الشرع السبب مقام المباشرة في حق المأوس نظرا له كالغديته في باب الصوم في حق الشيخ الغافق وتشتت طوالم
الحج الى الموت كالغديته ايضا لانه من قد وجب عليه بنفسه وعجز محمد بن عبد الله بن قيس عن الحج لانها عبادات بدنية وللامر ثواب النفقة
وقال في الحيط بسقط عجز الامر عنه ويقع عجز المأمور تطوعا وانما ذهب المعتمد عليه وقعود عن الحج عنه لا روي قال من حج
عز غير ينوي الحج لانه لا يعمل بالنيات والاصل ان كل عامل يعمل لنفسه فلا يدرك النية لامثال الامر ولانه عبادات تجوز
فيها النيابة وهي غير مؤقتة فجاز ان يقع عجز غير ما وجب عليه فينوي عنه ليقع عجز الامر ويقول ليس بحجة عجز فلان ولو لم ينوي
جاء لان الله تعالى لم يشر في قوله لا يجوز حج الصرورة والمرأة والعبد لوجود افعال الحج والنية عجز الامر كغيرهم والصرورة
الذي لم يحج عن نفسه النبي لم يجوز حج الخنعية عن ابيه لم يسلها ما هل حجت عن نفسها ام لا ولو كان سألها تعليم او بيان
والاولي ان يجتاز جلا حرا عاقلا بالغ اذ حج عا لم يطبق الحج وافعاله ليقع حجة عجزا اكل الوجوه ويخرج عن الخلاف قال ادم
المتعة والقران والحيات على المأمور اعدام المتعة والقران فلا بد وجب كذا حيث وفق لاداء التسكين وهو الذي حصلت
له هذه النعمة وآدم الجنات فلا بد هو لجا في ودم الاحصار على الامر لانه هو الذي ورطه فيه فيجب عليه خلاصه منه
وان حج عزمته في مال الميت ويعبر من جميع المال لانه يجلب عليه خلاصه فصار دين عليه وعجز او يوق به انه عا لم يحج لانه لا يتعد
فقتل عزمته امتداد الاحرام وجوابه ما مر انه هو الذي اوقعه فيه قال وان جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لانه ملو
بالحج الصحيح وهذا سدقة الفلامر عليه لانه لجا فعليه وان فاته الحج لم يرض وجسرا وهو بالحكم ايام ومات الدابة
قله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى اهله وعز محمد بن نويرة بن سماعة نفقة ذاب رونة اياه وفي قاض خان لوقوع الطريق على المأوس
وقد انفق بعد ان مال فخص في الحج وانفق من نفسه وقوع الحج عن نفسه فان بقي يد شيء من مال الميت فانفق منه وقوع الحج عن نفسه وان رجع
وانفق على نفسه من مال الميت لم يضمن اذا جمع الناس قالوا ما فضل من النفقة يرد الى الوصي او الورثة او الامر لانه لم يملك ذلك
وانما اعطاه ليقض الحج فافضل رده الى مالكه ولانه لم يحتاج عجزا ذلك لتلك الاجرة لانه لا تصح الاجارة عليه وسبب تلك الاجارة
ان شاء الله تعالى ومزاد ان الحج عنه فهو على الوسط ولو كسب الزمالة لانه اعد الامور ومزاد عليه حجة الاسلام فلم يؤخر للحج
على الوارث ان يحج عنه لان الحج عبادات ولا ينادى الا بنفسه حقيقة او حكما بالاستخلاف وقصية هذا انه لا يسقط عنه وجب عنه غير امره
انا انما قلنا لو حج الوارث عنه او حج عنه سقط عنه الحسن الحديث الخنعية ولما روي ان رجلا قال يا رسول الله اني ماتت
ولم تحج انا حج عنها قال نعم قال والحج عن الميت من منزله لانه المتعارف والمال كان حيا في ذلك اذا مات في طريق الحج
وقال الحج عنه من حيث مات وكذلك لو مات المأمور بالحج عنه من منزله وعند ما حيث بلغ لها ان خرج من بلده متوجرا مسافرا
الاعتبار قالوا ومن حج من حجته ما حرم الله ورسوله ثم يذكر الموت فقد وقع حرمه عا الله وقاله من مات في طريق الحج كبتله

هذا الحديث يدل على ان الحج عبادات بدنية ولا يجوز فيها النيابة

حج مبرور في كاسية ولا يوجر روقه دم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من عمل لله لثلاثة الخيرات لان الحج ما لم يتصل بالخرج لم يتصل اليه
فلما بعد له عجز حجة وان حصل الثواب بوعده الله ورسوله فان لم يتبع النفقة فن حيث بلغ استغنى الا ان قصده استقلال الخيرات
فان لم يكن عا الكمال فيقدر الامكان واذا بلغت الوصية ان يحج راكبا فليس له ان يحج ماشيا وان بلغ ماشيا من بلده و
راكبا من الطريق قال محمد بن محمد راكبا من حيث يبلغ لان الله تعالى اوجب الحج راكبا وسبب الحسن عجزا حرة
ماشيا فعل لان ذلك واحد من صور من وجه فيتحجر فان رجع المأمور قال منعت وقد انفق في رجوعه من مال الميت
وكذا الورثة والوصي ضمن الا ان يشهد له الظاهر بان يكون مشهورا وان ادعى الحج وكذا به الفوائد واذا اقاما البيعة انه كان يومئذ
بالكوفة لم يقبل وان قامت عا اقداره انه لم يحج فبطلت وان كان الميت عليه غير عزم في امر الحج عجزا الميت بالعليه فادعى الحج لم يقبل
الا بالنية والاعمال بما **الهدى** وهو اسم لما يهدي الى الحرم ويذكر فيه وهو من الابل والبقر والغنم
اعتبارك بالضم يا وسيل عزم عزم الهدى فقال اذا به شاة واهى عزم مائة بدنة كالبدينة ولا خلاف في ذلك قال ولا يجوز في ما ذكر
الثاني اللجذع من الضان لانه قربة يتعلق مارقة الدم فيعتبر بالضم يا قاله م ضحوا ما لثنا يا الا ان يقتصر على ما كان
نحو اللجذع من الضان قال ولا يذبح سدي التطوع والتمتع والقران الا يوم النحر وياكل منها لقوله فكلوا منها ثم قال
ليقتضوا تقربهم فكلوا منها في يوم النحر وقد مر انه ساق مائة بدنة في حجة الوداع ذبح منه ثلثا وسنين وذبح عا روي الباقي
ثم امرنا بوجوه من كبد بدنة فوضعت في قن من اكلها من لحمها وحسنوا من مرقها وروي انه كان قارنا قال ولا يذبح
بقية الهدى ما من شاة ولا ياكل منها لانه اجنات وكذا ان فلا يتوقف بوقت ومصرها الفقهاء والاولى تعليمها ليجوز ملخص
من النقص افعال قال ولا يذبح الجميع الا في الحرم قال الله تعالى في جزا والصيد فهدى بالبيع الكعبة وفي دم الاحقاد حتى
يبلى عزمه ولان الهدى ما عرف قربة الا في مكان معلوم وهو الحرم قاله من كل ما صحر وفيها مئة كلها صحر قاله الاول
ان يذبح بنفسه ان كان بحسن الذبح كمار وميان فعل بدني عزم ولا نهى قربة فالاولى ان يفعلها بنفسه الا ان لا يحسن فوليها
عزمه وينبغي ان يشهد كان لم يذبحها بنفسه قاله عزم با فاطمة قري فاشهدك اخيبتك فانه يعف كذا ياول قطرة تقطر
من دمها قال ويتصدق بجلالها وخطامها ولا يعطى اجرة القصاب منها يذكر امره عا عا قال ولا يجوز في الحول
ولا العرج او التي لا ينشئ الى المنكر والجفاء التي لا تنفق الا في الحرم وهو الحج قال ولا مقطوعة الاذن ولا العيا قاله
والعرج والابتن عرجها والمرحضة البتين مرضها والعجفاء التي لا تنفق الا في الحرم وهو الحج قال ولا مقطوعة الاذن ولا العيا قاله
مستشرف العين والاذن انما يملوا سلامتها ولا التي خلقت بغير اذن لغوات عجزا كامل ولا مقطوعة الذنب لما بينا وان ذهب
ان كان ثلثا فاذا لا يجوز وان نقص عن الثلث يجوز لان الثلث كثير بالنقص وفي رواية قال ولا يجوز في الجفاء والخصي
وقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي اقل من نصف يجوز لان النقص عن النصف عجزا عا روي ان رجلا قال ولا يجوز في الجفاء والخصي
والثلاثة والجفاء واما الجفاء فلان القرن لا يتعلق به مقصود واما الخصي فلانه دم حتى يكبشيين اعلمين مؤجورين
ولان الحج يكون الطيب واما الثلثة فالتلثة لا تتعلق بها ولا يجوز في الجفاء والخصي قال ولا يركب
فلان الجرب في الجلد اما اللحم فهو مقصود لا نقصان فيه حتى لو هزلت بان وصل الطيب الى اللحم لا يجوز وقال ولا يركب
الهدى الا عند الضرورة لان في ركوبها التهمة بها وتعظيمها واجب قاله ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب

اشهر من سنة
اقل من سنة

سدة مقام بقية القرآن وذكر الله تعالى والدعاء عند المنبر والقبلة من سائر جهات ويستحب ان يخرج بعد ذلك
 الى البقيع فياتي المشاهد المزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ويترجم في البقيع قبته لقياس ربه
 وفيها معه الحسن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين عثمان رضي وقبة
 ابراهيم بن النبي ثم جماعة من اهل البيت ثم وعنه صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي ويصل في مسجد فاطمة رضي
 ويستحب ان يزور شهداء اهل البيت فيقول عليهم السلام عليكم بما صبرتم فمحقني الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين
 واتان شاء الله بكم لاحقين وبقره اية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان ياتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد
 عنه ويذهبوا صريح المسترخين وياغيان المستغيثين يا مفرج الكروبين يا محيي المصطفىين عم والاه
 وكشف كونه وحزنه كما كشفت غريبه سوكر حزنه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف يا دائم
 الاحسان يا رحيم الرحمن **باب البيوع** البيوع في اللغة مطلق المبادلة
 وكذا ذكر الشراء سواء كانت في مال او غيره قال الله ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وقالوا للذين
 اشترى الاصلالة بالهدى والعتاب بالمغفرة وفي الشرع مبادلة المال المتقوم بثلثا فان وجد
 ثلثا للمالك بالمناخ فهو اجارة او نكاح وان وجد ثلثا فهو هبة وهو عقد شرعي ثبتت الشرعية بالكتاب والسنة والعقول
 اما الكتاب فيقول الله تعالى وان كان لا يكون ثلثا من ثلثه او ما السنت فلا تهم بعث وانما من ثلثه
 فان لم يرد عليه وقد باعهم واشترى ثلثا وتوكلوا على الله وحدهم ولا حاجة ما لله الى شريكه
 فان اتوا بخروجهم الى العراش والسلع والطعام والشراب الذي في ايديهم بعصمهم ولا يلزم لهم الا البيوع والشرافان ما
 خلعت عليهم الطابع من البيع والظن وقب المال ينعهم فيخرجون فاحتاجوا الى المعاضدة فوجدوا يشرع دفعها لهذا الحاجة
 وان كان البيوع والقبول لانها يدل على الرضا الذي تعلق به الحكم وكذا ما كان في معاملاهما وشروطه اربعة المتعا
 قدين هي لا ينعقد من غير اهل ولا محل للمال لا بد من ثلثه من ثلثه وشروط المالك للمشتري في البيوع والبيع
 في الثمن اذا كان تاما وعند الاجارة اذا هو قديرا قال البيوع ينعقد بالايجاب والقبول بلفظي ما فيه كفاية بعث واشترى
 لا بد من ثلثه والشرع قد اعتبر الاجارة ثلثا في جميع العقود فينعقد به ولا بد من ثلثه ايجاب فلفظ والمستقبل عدة او امر
 وتزكيل فلهذا انعقد بالماضي قال وكل لفظ يدل على معاملاهما كقولك اعطيتك بكرا ومكنتك بكرا فقال اخذت او قللت
 او عيت او امصيت لا بد على معن القبول والرضى والعبرة للمعاني وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكرا
 فقال اخذت او قبلت او رضيت او امصيت او اجرت لا بد من اقول وبالتيهالي في الاشياء الخمسة والنفس
 نقر عليه لانه يدل على الرضا المقصود من الايجاب والقبول وذكر كذا في انه ينعقد بالتعالي في الاشياء الخمسة
 فما جرت به العادة ولا ينعقد فيما لم يجز به العادة ولو قال بعث فقال بعث او قال اشترى مع فقال اشترى
 لا ينعقد في يقره اشترى او بعث لان قوله بيع مع واشترى ليس بايجاب وانما هو امر فاذا قال بعث او
 فقد بشر العقد فلا بد من وجود الاخر لئلا ينعقد الا ان نوى الايجاب في الحال انعقد البيوع والا فلا وعلى هذا البيوع

من اعضاء المبيع والتمن
 من الجاني بلا ايجاب
 وقبول في التنازل المصلحة
 والخاسر من نظام هذا

هذا الصريح او اعطيتك فبقوله الاخر اشترى وقوله او اخذته ان نوى بيع والا فلا قال واذا اوجب البيوع
 قال الاخر ان شاء قبل وان شاء رد ولا ينعقد غير خيار ايهما شاء وهذا خيار القبول ويمتد في المجلس
 الحاجة الى التفكير والتروي في المجلس جامع للمترقات ويبطل به خيار الهبة لانه يدل على الاعراض والوجوب
 الرجوع لعدم ابطال حق القبول ليس للمشتري القبول في المبيع لانه تعييف الصفقة وانما خيار البيوع
 فان من عادات التجار ضم الردي الى الجيد في البيع لترقيق الردي فلو صح التعييف ينزل الجيد عن مثله
 ويبقى الردي فيتضرر بذلك وكذلك المشتري يرغب في الجميع فاذا فرق البيوع الصفقة عليه ينضرر
 واما ما قام قبل القبول بطل الايجاب لانه يدل على الاعراض وعدم الرضا وله ذكر وشطر العقد لا يتوقف
 على قبول القاييب كما قال بعث من فلان القاييب فلهذه قبل لا ينعقد الا اذا كان بكاتبة او رسالة فيعتبر
 مجلس بلوغ الكتاب واذا الرسالة وعلى هذا الاجارة والهبة والكتاتبة والنكاح ولو تباعا ومما يشيان
 او يسيران لم يفسد لابين كلامهما بمسكنة انعقد البيوع وان فضلا لم ينعقد وقال بعضهم ينعقد ما لم
 يتفرقا بالابدان والاول الصريح فاذا وجد الايجاب والقبول لزمهما البيوع بالايجاب لان العقد يتم بالايجاب
 والقبول لو جرد ركنه وشروطه فخير احدى القسمة اضار بالاخر لما فيه من ابطال حقه وانقص
 ينفية ومما روي فيه من الحديث محمول على خيار القبول هكذا قال النخعي لان قوله المتبايعان يقتضي
 حالة المباينة وقوله ما لم يتفرقا ما بالاقوال لانه يحمله في كل ما عليه ترفيها قال ولا بد من معرفة
 المبيع معرفة تافية للجوهالة قطعاً للمارعة فان كان حاصراً فيكتفي بالاشارة لانها موجبة للتعييف
 قاطعة للمارعة وان كان غائبا فان كان ما يعرف بالانموذج يعرف بالانموذج كالكيل والوزن والعدد
 المتقارب فدوية الانموذج كدوية الجميع الا ان يختلف فيكون له خيار الرؤية ولا بد من معرفة مقدار
 كالثياب والحيوان فيذكر له جميع الاوصاف قطعاً للمارعة ويكون له خيار الرؤية ولا بد من معرفة مقدار
 الثمن وصدفته اذا كان في الذمة قطعاً للمارعة الا اذا لم يكن في البلد نقود معينة ومن اطلق الثمن
 فهو على غالب نقد البلد ولو قال اشتريت هذا الدار بعشرة او هذا الثوب بعشرة او هذا البطح
 بعشرة وهو في بلد يتعامل الناس بالدنانير والدرهم والفلوس انصرف في الدار الى الدنانير وفي
 الثوب الى الدرهم وفي البطح الى الفلوس بدلالة العرف وان لم يتعاملون بها ينصرف الى المعتاد عند من
 ويجوز بيع الكيل والوزن ككيلا ووزنا ويجوز في ماله عند العرف وان لم يتعاملون بها ينصرف الى المعتاد عند من
 فبيعه وكيف شئت ولانه لا ريب الا عند المقابلة بالجنس لانه لا يتحقق الزيادة الا فيه ومن باع طيرة طعام
 قفيز بهما جاز في قفيز واحد عند النج ربه الا ان يعرف جملة قفيزها اقا بالسحمة او بالكيل في المجلس
 وقالا يجوز في الكيل لان رطل الجوز لا يبيد رطلها ولا يفيض الى المارعة وله انه تعذر صرف الجميع للجوهالة
 في المبيع والتمن فينصر الى الاقل وهو الواحد لانه معلوم فاذا انزل الجوهالة جاز لزم المانع واذا جاز الجميع

احدهما

المتعارف

في الواحد يثبت المشتري الخيار لتفريق الصفقة قال ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لم يجز في
نسي منها والشباب والحدود المتفاوت كالغنم وعندها يجوز في الكل ما من ولدت قضية ما ذكر للجواز
في واحد غير ان الواحد هذه الاشياء يتفاوت في ثبوتها الى المنازعة فصار كالجوز ولا يجوز قال فان سمي حمله
القبضان والذبحان والغنم جائزة للجميع لانها غير متناهية وزوال المانع قال ومن باع رطل من خبزها
وبناؤها في بيع لان المانع يمنع البواب والابواب متصلة بالبناء والبقا والبناء متصلة بالحرمة
انصال قرار فصار له لجزء منها فيدخل في البيع ولان الدار اسم للعرضة والبناء فيدخل في بيع الدار
وكذلك الشجرة البيع الارض لان اتصاله بالبناء بخلاف الدرع والشم لان اتصالهما
ليس لقرار فصار كالمنازع ويقال للبايع اقطع الثمرة واقطع الزرع وسلم المبيع لانه يجب عليه تسليم
المبيع الى المشتري المستحق عملا بمقتضى البيع ولا يمكن ذكر من اشترى بخلاف او يخل فيه
ثم فثمرته للبايع الا ان يشتري المبتاع ولو اشترى دارا وذكر حدودها ودخل السفلى والعلو والكل
ستقبل وانكسفت الاشجار لانه الدار اسم لما اذير عليه الحدود وانه يدور على جميع ما ذكرنا في
البستان اذا كان خارج الدار كان انقص منها دخل لانه من توابع الدار ثم قال وان كان مثلها في
الكل لا يدخل في المشرط لخروجه عن الحدود وتدخل الظلة عندها اذا كان مفقودا اليها الا انها تعد
من الدار عرفا وعند ابي حنيفة لا تدخل لانه احد طرفيها على حائط الدار فيتبعضها والطرف الاخر على يد
اخرى او على ظهر الطريق وهو الشايط ويدخل الطريق في السكة لانه لا بد منه ولو اشترى
منزلا فوقه منزلا لا يدخل الا ان يذكر الحقوق او اكل قليل وكثير لان المنزلا اسم لما يشتمل عليه
مراقق السكة لانه من النزول وهو السكة والعلو مثل السفلى في السكة من وجه دون وجه فيكون
تبعها من وجه اصلا من وجه فاذا ذكر الحقوق دخل والا فلا ولو اشترى بيتا لا يدخل العلو
وان ذكر الحقوق حقه ينظر عليه لان البيت ما يبيت فيه وعلوه مثله في البيوت فلا يدخل
فيه الا بشرط قال ويجوز بيع الثمرة قبل صلاحها والمراد اذا كانت ينتفع بها للاكل او للعلف
لانه ما هو حق من منتفع به اما اذا لم يكن منتفعا بها لا يجوز لانه ليس بمال متقوم ويجب
قطعه بالحال ينتفع بالبايع وان شرط تركها على الشجر فسد البيع لانه اعادة او اجازة في البيع
فيكون صفقتين في صفقة واحدة منه في الغنم وكذا الزرع في الارض وان تركها من غير شرط جاز
وطاب الفضل وان كان بغير امره تصدق بالفضل لحصوله يامس خطوب وان استاجر
الشجر طاب له الفضل لوجود الاذن وبطلت الاجازة لانه غير معتاد وكذا ان اشتراها
بقدر ما تناله عظمها يجب القطع للحال لقلنا فان تركها طاب الفضل ولم يتصدق
بشيء ويكره حاله لانه لا زيادة وانما هو تقيس وصنف فان شرط بقاءها على الشجر جاز عند

استحسانا للعرف بخلاف ما اذا لم يتناه في العظم لانه يزاد بعد ذلك فقد شرط لخرجه المعلوم
فلا يجوز فان خرج بعض الثمرة او خرج الكل كن يهضم منتفعا به لا يجوز البيع للجمع بين الوجود
والمعدوم والمتقوم فتبقى حصته الموجود مجهولا وكان شمس لا يمتد لخلو ابي والامام ابو بكر محمد بن
البحاري حمة الله تعالى يفتيان بجواز في الثمر والباديجان ونحوهما جعلوا المعدوم تبعاً للموجود
لانه ما لم يدفع المخرج بالخرج عن العادة وعن محمد بن جواد في بيع الورد لانه متلاحق قال شمس لا يمتد
المسحوق والا لا يصح اذ لا ضرورة في ذلك لانه يمكن ان يشتري اصولها او يشتري الموجود
بجميع الثمن ويجوز له البايع ما يحدث ولو اشترىها مطلقا فامدت ثمرا آخر قيل القبض
فسد البيع لتعذر التمييز قبل التسليم وان اثمرت بعد القبض يشتركان والقول لا يشتري
في قدره لانه في يده وهو منكسر قال لا يجوز ان يبيع ثمره ويستثنى منها طالا معلومة
لجهالة الباقي وقيل يجوز لجواز بيعه ابتداء والاصل ان ما كان بيعه ابتداء استثنى كبيع صرة
الا قبض وقبض من صرة بخلاف المثل والاطراف الجوز حيث لا يجوز بيعه ابتداء قال لا يجوز بيع الحنطة
في سنبليها والباقي في قشور وكذا السمسم والارز والحبوب والوزن ما روي انه عام في جميع
السنبلي حقه بيض واما العامة ولانه مال منتفع به فيجوز بيعه وعلى البايع تخليصه بالديار
والتذرية وكذا قطن في فراشه على البايع فقه لان عليه تسليم ما جدد الثمرة وقطع الرطبة وقطع الجوز والبصل
وامثاله على المشتري لانه يعلم ملكه للعرف قال ويجوز الطريق وهبته ولا يجوز المسيل لان الطريق موضع
من الارض معلوم الطول والعرض فيجوز والمسيل موضع سيلا من الماء وهو مجهول لانه يقل ويكثر قال ومن باع
سلعة بثمن سلمه او لا تحقيقا للمساواة بين المتعاقدين لان المبيع ينتهي بالتعيين والتمن لا يتعين
الا بالقبض فلماذا اشترط تسليمه الا ان يكون موجلا لانه اسقط حقه بالتأجيل فلا يسقط حق الاخر
وان باع سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلمها معا سعيه بينهما قال ولا يجوز بيع المنقول قبل القبض لانه عام
نعم عزم بيعه فانه يقبض ولانه عساه يهلك فيفسخ البيع فيكون عكرا وكذا كل ما يفسخ العقد يهلكه
كبدل المصلحة والاجرة لما ذكرنا وما لا يفسخ العقد يهلكه تجوز التصرف فيه قبل القبض كالمهر وبدل المخل
والمخل عدم العقد لانه لا غرض فيه قال ويجوز بيع العقار قبل القبض قال محمد لا يجوز لاطلاق ما روي او قبلا
على المنقول ولما كان المبيع بالعرضة وهي ما مونة الملاك غالباً فلا يتعلق به غرض الانفساخ حتى لو كانت
على شرط الجواز كان المبيع علو لا يجوز بيعه قبل القبض والمراد بالحديث النقلي لان القبض الحقيقي
انما يتصور فيه وعمل لا بد لا يجوز ثمن كان نقد الثمن في البيع الاول والثاني نافذ الا في حق بيع المهرهون
والاجرة على هذا الاختلاف وقيل لا يجوز بالاتفاق لان المقصود على المنافع وهلاكه اعم
بهلاكه ابتداء قال ويجوز التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام الملاك ولا يتعين بالتعيين
فلا يكون فيه غرض الانفساخ قال ويجوز الزيادة في الثمن والسلعة والخط من الثمن ويلحق

بيع في

وببطل ما شرطه من الزيادة والنقصان والتأجيل والتغيير لان الاقالة رفع فيقتضى الموجد والزيادة
لم يكن فلا ترتفع الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باقل من الثمن الاول لان النقصان في مقابلة العيب
ولو حدثت الزيادة في المبيع كالولد ونحوه بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ بسبب الزيادة
وعند ابو يوسف الاقالة جائزة بما سمي كالبيع الجديد وحدثت الزيادة بعد القبض لا يمنع ذلك
وعنده ان سكت او سمي الثمن الاول او اقل او دخله عيب فموفسخ اذا سمي الاقل لانه سكت عن
البيع ولو سكت عن المالك كان فسخا فكذا عن البعض اذا ذكر الثمن الاول فظاهر وانما اذا دخل
عيب فلها من وان سمي اكثر او خلافا للجنس او حدثت الزيادة فهو بيع جديد لتعذر الفسخ
وجه قوله انه فسخ بضعفة لان الاقالة تنبئ عن الرفع ومنه اقلنى عشر فيرفع الرفع والازالة
فيه معنى المبيع كونه مبادلة المال فاذا امكن العمل بالصيغة بعملها ولا يعمل بها بالرفع فاذا
سكت او سمي الثمن الاول اقل منه او دخله عيب فقد اسكن العمل بالصيغة لما بيننا ولا يبيى
آته بيع لا مبادلة المال بالمال عن تراخي فيعمل به الا اذا تعذر فيعمل بالصيغة وانما يتعذر عند
والاقالة في المنقول قبل القبض كما تقدم ولا بدح ان الاقالة تنبئ عن الفسخ والازالة لما بيننا فلا يحقل
معنى اخر نهيها لا يشترك والاصل العمل بحقيقة اللفظ فاذا تعذر لا يجعل بيعا مبتدئا لانه ضد الرفع
فيبطل وانما كونه بيعا في حق ثالث وهو التخييع وصورة باع ذلك فسلم التخييع الشفعة ثم لا
يلا البايع والمشتري للشفعة خلافا لفرلان ما هو فسخ في حقها فهو فسخ في حق
غيرهما كالرذخيار الشرط وجوابه ان الاقالة نقل ملكا بايجاب قبول يعوندي مالي وجوب الشفعة
وهما عبر عنه بالاقالة لاسقاط حقه ولا يمكن ذلك وكذا الوهية شيئا وقبضه فباعه الموهوب
له ثم تغايل ليس للواهب الرجوع ويصير الموهوب له كالمشتري قال وهلاك المبيع يمنع صحة الاقالة
لان الفسخ يقتضى قيام البيع وهو بقاء المبيع وهلاك بعضه يمنع بقائه بقيام البيع في الباقي
وهلاك الثمن لا يمنع قيام البيع بدونه وان تغايل فهاك احدهما لا يمنع الاقالة لان كل واحد منهما مبيع
فيكون المبيع قائما ويد قيمة الهالك او مثله لانه اذا انفسخ في الباقي ينفسخ في الهالك منه وقد
عجز عن رده فيه وعوضه ولو هلك العوضان لا يصح الاقالة وتصح لو هلك البدلان في الصرف
والفرق ان العقد يتعلق بالعينة في العوض دون الاثمان فكذا الاقالة **باب ٢٩**
خيار الشرط جائز للمتايعين واحدهما ثلاثة ايام فمادونها والاصل فيه قوله عمر بن حنبلان بن منقل وكان جدي
في البياعات اذا ابتعت فقل لا خلاية ولي الخيار ثلاثة ايام ولا يجوز اكثر من ذلك وهو قول زفر قال
يجوز اذا ذكر مدة معلومة لانه خيار شرعي نظر المتعاقدين للاحتراز عن الغبن والظلمة
وقد لا يحصل ذلك في الثلاث فيكون مقوضا الى رايه ومذهبه ما منقول عن ابن ربه ولا وجه رده ان الاصل
ينفي جواز الشرط ما فيه من نفي ثبوت المالك الذي هو موجب العقد فلا يصح كسائر موجبات العقد

وكذا ان النقص ينفيه وما قوله لم يعتاين اسيد حين بعث الى مكة انهم عن بيع وشرط وبيع وسلف
وروي انه لم يري عمر بيع وشرط الا انما عدلنا عن هذه الاصول وقلنا يجوز ان ثلاثة ايام لما روي من حديث حبان
والحاجة الى دفع الغبن يندفع بالثلاث فبقي ما وراءه على الاصل والحاجة للمبايع والمشتري فيثبت في حقهما
ولو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام ولم يبيتن وقتا او ذكر وقتا فجوز لا فاجاز في الثلاث او لقطه
او سقط يموت او يموت العبد واعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد تنقلب جائز خلافا
لزفر لانه العقد فاسد فلا ينقلب جائزا ولا بدح ان المفيد لم يتصل بالعقد لان الفساد باليوم
الرابع حتى ان العقد انما يفسد بغيره من يومه الرابع فيكون العقد صحيحا قبله ولا تها مكة
فلم يفتد بالعقد ما نفعه من ان يراه في ان ينسب باستقاطه كالحيار الصحيح وشرط خيار لا بد بطل
بالاجماع قال من له الخيار لا يفسخ الا بحضرة صاحبه او بعلمه وله ان يجيز حضرته وعيخته وقالا ابو
يوسف يفسخ بغيره ايضا لان الخيار اشبه له حق الاجازة والفسخ فكما يجوز الاجازة مع غيبته
فكذا الفسخ ولما انة فسخ عقد فلا يصح احدهما كالاقالة بخلاف الاجازة لانها ابقا وحق الاخر يحتاج
الى علمه والفسخ بقطر حقه فاحتاج اليه فان فسخ بغيره فعلم به في المدة ثم الفسخ وان لم يعلم
حتى مضت المدة ثم العقد قال وخيار الشرط لا يورث لانه مشيئة وتروى وذلك لا ينشأ من فسخ
لانه لا يقبل الانتقال ما خيار العيب فلان المشتري اسحق المسع لهما فينتقل الى وارثه كذلك
واما خيار التعيين فانه ثبت له ابتداء الاختلاف ملك الموروث بملك الغبن قال ومن اشترى عبدا
على انه خبان فكان بخلافه فان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لان هذا وصف والاوصاف
لا يقابلها شيء من الثمن فياخذه الا انه فاته وصفه ثم غوب اسحق بالعقد فبقواته يثبت له لا يقبل
بها الخيار لانه ما رضى بدونه كوصف السلامة وعلى هذا اشترى سائر الخرف قال وخيار البايع لا يخرج
المبيع عن ملكه وخيار المشتري يخرج به ولا يدخله في ملكه ان علم ان البيع بشرط الخيار لا يتعقد
في حق حكمه وهو ثبوت المالك بل يتوقف ثبوت حكمه على سقوط الخيار لانه بالخيار لستغ بمباشرة
العقد في حق الحكم فامتنع حكمه الى ان يسقط الخيار ثم الخيار اما ان يكون للمبايع او للمشتري
اولها فان كل البايع فلا يخرج المبيع عن ملكه لانه انما يخرج بالمراضاة ولا رضاهم الخيار حتى نفذ
اعتاق البايع وليس للمشتري التصرف فيه ولو قبضه المشتري فهاك في يده في ملة الخيار فعليه
فيمنه لانه لم ينفذ البيع ولا تغايل للتصرف بدونه المالك فصار كالمقبوض على سؤم الشراء وفيه القيمة
ولو هلك في يد البايع لا شيء على المشتري كالحياح ويخرج الثمن من ملك المشتري بالاجماع ولا بدح
في ملك البايع عند ارجح رده خلافا له وان كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملك البايع لان البيع
لزم من جانب البايع ولا بدح في ملك المشتري عند ارجح رده وعند ما يدخل والثمن لا يخرج من ملك المشتري
بالاجماع ولا يملك البايع مطالبة بالثمن قبل الثلاث وجه قوله انه في الخلافات انه ما خرج المبيع

عن ملكه السباع وجب ان يدخل في ملكه المشتري لبلابية سارية بغير ملكه ولا نظيره في الشرع
ولا يوح ان الخيار شرع للتشوي فلو دخل في ملكه ربحا فأتى بغيره كان قد يباله فيقتطع عليه
لان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه اجتمع البذلان في ملكه واحد ولا نظيره في الشرع وقضية
المعاوضة المساواة ودخوله في ملكه فيغيرها وان هلك في يد المشتري هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب
لان بالغيب يمتنع الرد والهلاك لا يخلو عن مقدمة عيب فيه ملكه بعد ان يرام العقد فيلزمه الثمن
ويصرف من هذين الفصلين الحكم فيما اذا كان الخيار له ما لم يتامله ان شاء الله تعالى ثم الخلاف
ينظر في مسائل منها لو كان المشتري قريبا لم يعتق عنده ولو كانت زوجته لم يفد النكاح خلافا لما
فيها وان وطئها لا يبطل خياره لانه وطئها بحكم النكاح الا ان يكون بكرة او نقصها الوطئ وعندنا يبطل
النكاح لانه وطئها بملك الغير ولو كانت جارية قد ولدت منه لا تنصير له ولذا عندنا خلافا لما ولو
حاضت عنده في مدة الخيار ثم اجاز البيع لا يجزئ ببتلك الحيضة عن الاستبراء عنده ولو
ردت لا يجب على البايع استبراء عند خلافا لما فيها ويستثنى عن هذا اصل مسائل كثيرة يعرفها من
اتقن هذه الاصل قال ومن شرط الخيار لغيره جاز وثبت لهما والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر
لانه موجب العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كالثمن وجه الاستحسان انه ثبت له ابتداء ثم للغير
نيابة تصح بالتصرف وايضا جاز وانما قسح النسخ فان اجاز احدهما وفسح الآخر فالحكم
للاستيفي وان نكاحا فالحكم للنسخ لان الخيار شرع للنسخ فهو تصرف فيما شرع لاجله فكان أولى
وقيل تصرف المالك أولى كالموكل قال ويسقط الخيار بمضى المدة وبكامل ما يدل على الرضا كالركوب
والوطئ والعقد ونحوه اعلم ان الخيار يسقط بثلاثة اشياء احدهما الاستقاط صراحة كقولك يسقط
الخيار او بطلته او جزئ البيع او رضيت به وما شابهه لانه تصرف بالرضا فيبطل الخيار والثاني
الاستقاط دالة وهو كمال فعل يوجد من له الخيار لا يحل لغير المالك وكذلك مثل الوطئ والمسر والقبلة
والنظر في الفرج بمشهوة وان فعله بغير مشهوة لا يكون رضا وكذلك النظر الى سائر اعضائها لانه يحتاج
اليه للمعالجة وليعرف لينها وخشونها ولو فعل البايع ذلك فهو فسخ لانه يحتاج الى ذلك وكذلك الركوب لا يجوز
لغير المالك فان ركوبها لغيره او لسقيها او لغيره لما علفا فهو على خيار حاجته الى ذلك للاختيار ولو اعاد
ذلك بطل خياره لعدم حاجته اليه الا العبد اذا استخذه في حاجة اخرى لما ثبت وكذلك كل فعل لا يثبت حكمه
ما غير المالك كالعقد والتدبير والكتابة والبيع والاجارة والرهن والهبة مع القبض والعرض على البيع
منه هذا القبيل لان كل ذلك يدل على الرضا بالملك والثالث سقوط الخيار بطريق الضرب كضرب مئة الخيار
وموت من له الخيار وان كان الخيار له فاتا ثم العقد وان مات احدهما فالأخذ على خيار ولو اغنى عليه
او جن أو تام أو سكر حيث لا يعلم حتى مضت المدة القياسية انه يسقط الخيار ولو ذاب العبد او عالج الدابة

منه

او عجزه المساحة او رقة شعث الدار ولحق الخيل او حلب البقرة بطل لان هذه التصرفات من خصائص الملك
فصل ومن اشترى ماله من غيره جاز وله خيار الردية معناه ان شاء اخذه وان شاء رده وكذا ان كان الثمن
عين او له من البايع والاصل فيه قوله نعم من اشترى ماله من غيره فله الخيار اذا رآه ولانه احد العوضين فلا
يشترط رد يمينه لان العقد ولانه كالثمن ولانه لا يقضي الى المنفعة لانه اذا لم يرد يمينه عند الردية حتى لو اجاز
البيع قبلها لا يلزم ولا يسقط خياره بصريح اللفظ قبلها لانه خيار ثبت شرعا فلا يسقط باستقامتها
بخلاف خيار الشرط والعيب لانها يثبتان بقصدتها وشرطها ويمك فسخه قبل الردية لان الخيار له ولا يمنع
ثبوت الملك في البدلين لكن يمنع اللزوم حتى لو باعه مطلقا او بشرط الخيار للمشتري او اعتقه او ذبحه
او كاتبه او رهنه او وهبه وسلم قبل الردية لزم البيع وكوشر الخيار للبايع او عرضه على البيع لا يلزم قبل الردية
ويلزم بعد لانه لم يتعلق به حق الغير لكن رضاه والرضا قبل الردية لا يسقط الخيار قال ومن باع ماله من غيره
خيار له وذكر الطحاوي ان ابا جرح كان يقول اولاه الخيار لان اللزوم بالرضا والرضا بالعلم باوصاف المبيع
والعلم بالردية ثم رجع وقال لا خيار له لان الثمن انبث للمشتري خوفا من تغير المبيع عما يظنه ودفعه
للغير عنه فلو ثبت للمبايع انبث خوفا من الزيادة عما يظنه من الاوصاف وذكرنا لوجب الخيار لان الثمن ان
لو باع عبدا على انه مريض فاذا هو صحيح لزمه ولا خيار له وقد روي ان عثمان بن عفان باع ارضا بالكوفة
من طلحة بن عبيد الله فقبل لعثمان غيبات قال في الخيار فابى بيعت ماله ان وقيل لطلحة غيبات فقال في الخيار
لا في المشتري ماله اياه فاحتكا وفي جيبين مطعم فحكم بالخيار لطلحة وذكرنا محض الصحابة رضي الله عنهم
وجرحهم الى حكمه وعدم وجود التكرير من احد من الصحابة دل على انه اجماع منهم قال ويسقط بروية ما يوجب
العلم بالمقصود كوجه الادق ووجه الدابة وكهله وروية الثوب مطويا وخو لان الردية للجميع غير شرط لانه قد
يتغير فاكتمل بروية ما هو المقصود فالوجه الادق هو المقصود لا يرى ان الثمن يزداد وينقص بالوجه وكذلك الثوب
والكثرة الدابة واما الثوب فالمراد بالثوب لا يخالف بالهنا الظاهر اما اذا اختلف فلا بد من روية الباطن وكذلك
لا بد من روية العلم لانه مقصود في الدار لا يضر روية الابنية قائم يكن يكتفي بروية الظاهر ولا بد من روية
العلم من الحشوث والدر والنسل من النظر في الصنع مع جميع حشور فاعتبر هذا جميع المبيعات قال فان تصرف
فيه تصرفا لا يما او تعيب في يده او عذب رده بعضه او مات بطل الخيار وقد بيناه ولانه اذا تعدد ردة
البعض فتر الباقي اضار بالبايع وكذلك ردة المعيب واما الموت فلما ذكرنا انه دخل في ملكه وبقي له خيار الردية
والردية ولا تورث قال ولو اراد بعضه فله الخيار فاداه باقيه لانه لو لم يكن الزام للمبيع فيما لم يره وانه يره
خلاف النقرة كذلك الاجاز تأني البعض لا يكون اجاز في الكل كما مر ولا يصح الاجازة في البعض وروية الباقي لما بيناه
قال وما يعبر به بالانموذج روية بعضه كروية كله والاصل ان المبيع اذا كان اشياء وان كان من العدييات
المتفاوت كالشباب والدواب والبطائح والسفوح والرمان ونحوه لا يسقط الخيار بالردية الكل لانها متفاوتة

على قوله فيجب على البائع التمسك بحسن النية والالتزام بالبيع المشترك في نفس وغور فاذلهون
الحياة يردوا تحت على ما ياتيكران شراعه وهي غفوة مشروعة لوجود شرطها وقد تعاملها الناس
من كذا الصدر الاول الى يومنا هذا وقد صرح انه عم لما اراد المجرى قال لا يكرهه وقد اشترى
بغيره وانما ادركها والتاس حاجة الى ذلك لان فيهم من لا يعرف قيمة الاشياء فيستعين بغيرها
ويطيق قلبه بما اشتراه وزيادته ولهذا كان مناه على الامانة ورأس المال في الموازنة حقه فلم
ان يحط منه قال ولا يصح ذلك حتى يكون الثمن الاول امثليا او في مكر المشتري لانه يجب عليه مثل
الثمن الاول فاذا كان من ذوات القيم وهو غيبه فهو باطل لانه يجب عليه مثل الاول وهذا من
ذات القيم والقيمة مجهولة انما يعلم بالظن والتخمين والتمن الاول هو ما عقده لا ما نفذ
بان اشترى بدارهم فدفع بها ثوبا فالتمس دراهيم ولا بد ان يكون النسخ او الوضعية معلوما
للا يورد الى الجاهلة والمنازعة فلو باعته بريح ده يارده لا يجوز ان يعلو بالتمن في المجلس
لانه مجهول قبله ولو كان البيع مثليا فله بيع نصفه من ثمنه ولو كان ثوبا او نحوه
لا يبيع جزء منه لانه لا يمكن تسليمه الا بغير قال ويجوز ان يضم اليه الثمن الاول اجرة
الصبيغ والطيران وحمل الطعام والسيارات وسائق الغنم ويقول قام على بكذا ولا يضم نفقته
واجرة الداعي والطبيب والمعلم والرايض وحمل وكراه واصله ان كل ما يتعارف في التجار الحاقه براس
المال يلحق به وما لا فلا وقد جرت العادة بالقسم الاول والثاني وما يردا في قيمة المبيع او عينه
يلحق به وانه موجود في القسم الاول اما الصبيغ والطيران فظاهر واما الحمل والسوق فلان القيمة
تزداد باختلاف الامكنة ولا كذا القسم الثاني اما الرابع فلانه لم يوقع فيه فعلا وانما هو حافظ
فصار كالبيت وجعل الابن نادرا ولم يزد فيه شيئا وكذا ذكر الطبيب وما ثبت بالمعلم والرايض بغيره
وكاؤه وقطنته ولو ضم الى الثمن ما لا يجوز ضم في الوضعية وكذا كان امسك جزءا من البيع او يكره او
كروص الثمن اول الاجل فيراو عيبا افضل او فعل غيبه ولو لم يكره عاب بافتها وية فليس بخيانة ولو كره
اجرة البيع او غلته فليس بخيانة ولو اشترى من لا يقبل له شهادته لا يبيعه من الخطة حتى
يبيتن عند اى ح خلا فالهما ولو اشترى من عبده او مكانه يبيتن بالاجماع ولو اشترى من له عليه
دين يدينه له يبيتن بالاجماع لهما في الخلا فبيته انما متباينان في الاملاك فصارت كالا جنوبي
وله ان المنافع بينهما متحدة فكانه اشتراه من عبده قال فان علم بخيانة في وقت ائتم
بين هو لا يكره المعاملات فيجب البين كما ان اشتراه من عبده قال فان علم بخيانة في وقت ائتم
مقاطعة من الثمن وهو القياس في الوضعية وفي المراجعة ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاذ رده
وهذا عند اى ح رده وقال ابو يوسف رده حط فيها وحصة الخيانة من النسخ قال في الحديث فيها لانه فاته
وصف مرغوب في الثمن فيتحقق كوصف السلامه ولا يرد ان يرد ان يبيع تعلق بمثل النسخ الاول فانه

ان اوله

فلجواز البيع في المدبر والمكاتب وصار كما اذا باع عبد بين فمكرا احدهما قبل القبض
فانه يجوز في الباقي بحصنه كذا هذا قال ويكره البيع عند اذان الجعته لقوله تعالى وذروا البيع وكذا البيع
الحاضر للباي قال عدم البيع حاضر لباي وهذا ان يجلب الباي السلعة فيأخذ الحاضر لبيعهما
بعد وقت باي من السهر الموجود وقت الجلب وكراهته لما فيه من الضرب باهل البلد حتى لو لم يضر
لا بأس بما فيه من نفع الباي من ضرب لا بأس به غيره وكذا ان تقوم على سوم اخيه قال عدم لا يشاء الرجل على
سوم اخيه وهذا من المتعاقبات بالبيع ويستقر الثمن بينهما ولم يبق الا العقد فيز يد عليه ويطل
بثمة اقالون اذ عليه قبل الترافع يجوز وهو المعتاد بين الناس في جميع البلاد والاعصار وقد صرح
ان النبي باع حيا في بيع من يبيد وكذا الخشن وتلقى الجلب مكررة والخشن ان يترك في السلعة
ولا يرد الشراء ليرتفع ثمنه فيها وتلقى ان يتلقاهم وهم على ما بين بالسهر او يلبس عليهم السهر ليشترى
ويبيعه في المصر فاقلم ليلعلم او كان ذلك لا يضر باهل المصر لا بأس به وقد نهي عم عن تلقي الجلب قال عدم
لانه يشترط ويجوز البيع في هذه المسائل كلها لان النهي ليس بحكم في العقد وشرايطه بل لمعنه خارج
فيجوز قال ومن مكر صغيرين او صغيرا او كبيرا احدهما ذروا حرم من الاخر كره له ان يفرق
بينهما قال عدم من فرق بين والدته وولدته فان الله بينه وبين اخيه في الجنة وقال عدم لا يجوز اعليم
السبي والتعة حتى يبلغ الغلام وتختص الجارية ولان الكبير يستحق على الصغير ويرتبه
والصغير ان يتكاثرا فيتضررا بالتفريق ووهب عم على اخيه صغيرين ثم ساله عنهما فقال
اجت احدهما فقال عدم بهما اورد بها ورواية اذهب فاسترد ولا يكره في الكبيرين لقوله عم
حتى يبلغ الغلام وتختص الجارية والنبي عم فرق بين مارية وسيرين وكانت اختين فاستولوا فانية
وهو سيرين فانه لم يكن بينهما محرمة يجوز كابن العم لان التصور في خلق القياس فيقتصر عليه
وكذا اذا كانت المحرمة لغير نسب كالمصاهرة والرضاع وكذا بين الله وبين لما ذكرنا فان باع الصغير
ودق بينهما جاز خلا لا يوسق في قرابة المولود ولزفرة الاخر هو رواية عن ابي يوسف ايضا ووجه ما
تقدم من حديث عم امرة عم بالردة وهو ليل عدم الجواز وروي انه عم راس في السبايا امرأة وتفاء
فقال عنها فقيل بيع ولدنا فامرهم بالردة وذكر يدل على عدم الجواز وكذا ذكر تعليقه في الوعيد بالتفريق
في الحديث الاول يدل على حرمة التفريق ولما ان باع مكره بعا جمعا شايط الصحت فيجوز والنهي
لمع خارج العقد وهو ما يلحق الصبيغ من الضرب فلا يفسده كالبصع عند النكاح وجب الكراهة
والاسم في ان يدفع في الدين والجنابة ويرد بالعيب بعد القبض لان التفريق مكره وابتداء
للفرق واحد ولا يكره عتق احدهما ولا كتابة لان نفعه في ذلك اكثر من ضرره بالتفريق فكان
اولي باس

ان اوله

والوضعية بنقيضه لان الاسم ينسب عن ذكر وميناه على الامانة لان المشتري ياتم البائع في خير معتقدا

على ما مر آنفاً قال لا يجوز بيع اللحم بالحيوان وقال لا يجوز إذا باع بحسنه إلا بطريق الاعتبار وهو أن يكون اللحم
 المعزى أكثر من اللحم الذي في الشاة فيكون القاضى بالسقط حتى لا يخرج الربوا وهو بآلة السقط وصار كالزيت
 ولم يأنه باع مؤزراً بعد ذلك ولا يعرف ما فيه من اللحم بالوزن لأن الحيوان يخفف نفسه في الميزان مرة
 ويقلها أخرى بخلاف الزيت والزيتون لأن ذلك يعرف عند أهل الخبرة يرفق شرفاً قال ويجوز للكراس
 بالقطن لا بخلاف الجنس باعتبار المقصود والمعيار وبخلاف فيه والقطن بالحق لا يجوز عند محمد لما ذكرنا خلافاً
 لا في بيع اللحم بالحيوان والفتوى على القول لا يجوز بيع الزيت بالزيتون ولا اللحم بالشحم بالشريح الأبطر بقا الاعتبار
 على ما مر آنفاً من أن بيع اللحم بالحيوان لا يجوز بآلة السقط حتى لا يخرج الربوا وهو بآلة السقط وصار كالزيت
 غير أن الربوا يشترطه وكذلك كراهية ما يرد كالمصنوع بدسسه والجور متفاضلاً حتى لا يكمل بصلاب بعضها من الآخر إلا أن البقر
 والحمير جنس واحد والماعز والظأن جنس واحد والخراب جنس واحد وكذلك الألبان والشحم والآلية جنس واحد وشحم الخنثى
 لحم يفرق تماخذه في الأيمان قال ولا يربو بين المسلم والفرقي في دار الحرب خلافاً لابي يوسف وعلى هذا القائل لأن الزنك
 والخنزير حرام فلا يجوز دارهم كالمستأمن في دارنا ولهم أن ماله ثم صياحه إلا أنه بالاماء حرم عليه التحول من المبيع
 رضاهم بخلافه عن الخدر ونقض العهد فإذا رضوا به حل أخذه بأي طريق كان بخلاف المستأمن لأن ماله مخطور
 بالامان قال ويكره السفايح وهو فرض المتخاريف المتصرف من الطريق لقوله عدم كل فرض جزئ منفعة فهو
 ربا وصورة أنه أن يقرضه ذكراً على أن يعطيه عوصاً في بليده أو على أن يحميه في الطريق **باب التمسك**
وهو في اللغة التقدّم والتسليم وكذلك السلف وهذه الشريعة اسم لعقد يوجب المالك في الثمن عاجلاً وفي الثمن
 أجلًا وسمي بذلك من وجوب تقديم الثمن وقال الغدوري في التمسك في لغة العرب عقد يتضمن تعجيل أحد
 البدلين وتأخير الآخر وهو نوع من البيع لكنه الاختصاص بحكم وهو تعجيل الثمن اختصاراً باسم كالمصرف
 لما اختص بوجوب تعجيل البدلين اختصاراً باسم وهو عقد شرعي على خلاف القياس كونه بيع للمؤدم
 إلا أن ترك القياس بالكتاب والسنة والاجماع أم الكتاب وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين
 إلى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عجلون شهدنا قسماً أحاراً التمسك وانزل فيه طولاً في كفايه وتلاهذه
 الآية وأما السنة قوله السلام منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم
 ويروي أنه عدم شيء غير بيع ما ليس عند الإنسان ورخصه التمسك عليه إجماعاً وبسبب بيع المغاليس شرع
 لحاجتهم الرأى المال لأن أغلب ما يعقد من لا يكون المسلم فيه في ملكه لأنه لو كان في ملكه يبيعه بأمر
 الثمنين فلا يحتاج إلى التمسك ويتعقد بلفظ السلم وهو أن يقول أسلمت إليك عشرة دراهم في كذا حنطة
 لأنه حقيقة وفي رواية السلف أيضاً لأنه لمعناه ولفظ البيع في رواية الحسن لأنه نوع بيع
 وفي رواية المجرى دلاؤه الأولى أصح كل ما كان ضبطه صفة ومعرفة مقداره جاز السلم فيه
 لأنه لا يؤدي إلى المنازعة والمأقلاً لأنه يكون مجهولاً فيؤدي إلى المنازعة وهذه قاعدة يبتني عليها
 أكثر مسائل السلم ولا بد من ذكر بعضها يعرف باقيها بالتأمل فيها فنقول يجوز في الكيليات والموزونات والدرجات

باب التمسك

والمعدونات المتقاربة كالجوز والبض لا يمكن ضبطه صفة ومعرفة ومقداره لا يجوز في العدديات المتفاوتة
 كالبطيخ والرماد وشبههما ولا في الجوهر والخرز لأنه لا يمكن ذلك فيه ويجوز في الطست والرقم والخفين وخوخه
 وخوخه كما ذكرنا ولا يجوز في الخبز لتفاوتته تفاوتاً فاحشاً بالشأن والرقم والنضج ويجوز عندهما
 وهو المختار لحاجة الناس ولا يجوز لمقتضاه عندنا من جهة تفاوته عدداً من حيث الحنطة والنفق ووزن
 من حيث الصنعة وعند أبي يوسف يجوز وزن الأعدا لأن الوزن العدل وعند محمد يجوز وهو المختار
 لتعامل الناس به وحاجتهم إليه قال **وشرائطه** تسمية الجنس والنوع والوصف والاجل والقدرة ومكان الإبقاء
 أن كان له حال ومؤنة وقد رتب إلى المكيل والموزون والمعدود وقبض راس المال قبل المخارفة
 لأن يذكر هذه الأشياء لتفصيل الجاهل وينقطع المنازعة وعند محمد ما يكون المسلم فيه مجهولاً فيفضى إلى المنازعة
 فالجنس كالحنطة والتمر والنوع كالبرقي والمكتوم في التمر والحنطة كسريانية وجلبية والوصف
 كالجيد والردى والاجل قوله الشهر وخوخه وشروط قال عدم إلى أجل معلوم ولما بيئناه شرع دفعنا الحاجة
 المغاليس فلا بد من التأجيل ليقدّر على التحصيل ونقدّمه إلى المتعاقدين ذكره الكرخي وعن الطحاوي
 أقله ثلاثة أيام روى عن أصحابنا اعتبار بمدة الحياض وروي عنهم لو شرط نصف يوم جاز لأنه إذا في مدة
 الحياض لا يتقدّر فكذلك إذا جاز التمسك وهو الأصح لأنه إذا في الاجل واقص العاجل وأما القول بقوله
 كذا قبضاً وكذا رطلاً وشروط لقوله فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم وأما مكان الإبقاء فنقول ما يمكن
 كذا وأما يشترط إذا كان له حال ومؤنة قال لا يشترط ويؤفقه في مكان المعقولات مكان العقد متعين
 لعدم المنازعة كما في البيع وكما لا يحمل له أن التسليم غير واجب في الحال وإنما يجب إذا كان الاجل ولا بد من
 أين يكون عند حلوله فيحتاج إلى بيان موضع الإبقاء قطعاً للمنازعة ولأن القيمة يختلف باختلاف الأماكن
 بخلاف البيع لأنه يوجب التسليم في الحال ولا منازعة فيما لا يحمل له وعلى هذا الخلاف الاجرة والتمر إذا
 كان له حال والتسليم وهو أن يزيد على أحد النصبين شيئاً له حال ومؤنة وإذا شرط مكاناً يتعين تعيلاً
 بالشرط وأما ليس له حال ومؤنة كالمسك والكافور وخوخه لا يشترط له مكاناً قيل لا يتعين لعدم الغلبة
 لأن القيمة العنبر في المصير أكثر منها في السواد ولأن فيه أمر خطير الطريق وأما بيان قدر راس المال فذهب
 إلى وجوبه وقال لا يكتفي بالإشارة لأنه يصير معلوماً وصار كالشباب إذا كان راس المال له أن يفضى إلى المنازعة
 لأنه مما يجد بعضه في يده وقد اتفق البعض في رده ولا يشترط في المكيلات والموزونات ينقسم المسلم فيه
 على قدر راس المال فينتقل السلم بقدر ماله ولا يدرى قدر الباقي فيفضى إلى المنازعة والموهوم في هذا العقد كما
 لمحقق لشرعيته على خلاف القياس بخلاف الثوب لأن العقد لا يتعلق على مقدار لا يتعلق على مقدار وعلى هذا
 إذا سلم في جنسين ولم يبين راس كل واحد منهما أو سلم الدراهم والدنانير ولم يبين مقدار أحدهما وصورة
 المسئلة أن يقول أسلمت إليك هذه الدراهم في كذا حنطة وخوخه أو أسلمت إليك هذه الدراهم العشرة وهذه
 الدنانير كذا ويقول أسلمت عشرة دراهم في كذا حنطة وكر شعير وكر شعيرين في كذا حنطة ولم يبين حقيقة

كل واحد منهما ولو كان رأس المال غير متلي كالقوب والحيوان يجوز وان لم يعلم قيمته ودرجه لان السلم فيه لا ينقسم على عدد الذم عان لتفاوتها في الجودة ولا على القيمة لانها غير داخلية في العقد ولا يفيد معرفتهما فلا يعتبر وأما قبض رأس المال قبل المغارفة فلا أن السلم اخذ عاجل باجل على ما مر فيجب قبض احد العوضين ليحقق معنى الاسم لا قبض السلم فيه في الحال فيجب قبض رأس المال ثم ان كان رأس المال ديناً يصح كاليابكالي وإنه منتهي عنه وإن كانت عينا فالقبض ان القبض ليس بشرط لأنه لا يتعين فقد اقر قاعن دين بعين واستحسناته شرط عملاً بالخير ومقتضى لفظ السلم ولهذا يجوز فيه خيار الشرط لا يمنع صحة التسليم فيجوز به ولا يجوز اخذ عوض رأس المال من جنس اخر لانه يفوت قبض رأس المال المشروط وكذا لا يجوز الا براء منه لمات فان قبل البراء سقط القبض وبطل العقد وان رد ما لم يبطل لانه بتر عينها فلا يبطل الا بتر اصلها فان اعطاه من جنس ارضي منه فرضي المسلم اليه به جاز لانه ليس بعوض وان خالف في الصفة وكذا كان اعطى اجود منه ويجوز على الاخذ خلاف الزد له أنه تبرع عليه بالجودة فله ان لا يقبل ولكن ان الجودة لا يخرج من جنس وهو غير منقذة عن التحين فلا يجوز فيه الرضا اذا تبرع بها كالرجحان في الوزن وأما السلم فيه فابراؤه عنه صحيح لانه دين لا يجوز قبضه في المجلس فيفتح البراء عنه كسائر الديون ولا يجوز ان ياخذ عوضه خلاف جنسه قاله في شيء فلا يصح في غيره ومن الصحابة موقفاً ومرفوعاً ليس كماله او راسه ما كان اعطاه من الجنس اجود او ارضي جاز عما تقدم بشرط اخر وهو ان لا يجتمع في البدلين احد وصفي عليه الربوا حتى لا يجوز اسلام الهروي والتهروي ولا اسلام الكيلي في الكيلي كالحنطة في المشعشع ولا الوزن في الوزن كالحديد في الصفيح او في الزعفران ونحو ذلك لقوله لم اذا اختلف الجنسان فيبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيده ولا خير فيه نسيت وهذا صريح في الآثار فانه يجوز اسلامه في الوزنيات ضرورة الحاجة الناس ولان الامانة بخلاف غيرها من الوزنيات في صفة الوزن لانها توزن بمصنعات الدرامم والدنانير وغيره يوزن بالارطال والاسمان والاثان لا يتعين بالتعين وغيره ما يتعين فلم يجزها أحد وصفي الحلة من كل وجه فجاز اسلام احدهما في الاخر ولو لم يكن مكلاً في مكلاً في موزون ولم يتبين حصة كل واحد منهما كما اذا اسلم كوخطة في كوشة او عشرة ارطال ريت فانه يبطل في الكل وقال لا يجوز في حصة الموزون بناء على ان الصفة مع فسدت البعض فسدت الكل عنده وعندهما يفسد بقدر الفساد لانه وحيد في البعض فيقتصر عليه كما اذا باع عبيد من احدهما مدبراً وله انه فساد قوي تمكن في صلب العقد فيشيع في الكل كما اذا ظهر احد العبدین حرّاً او احد الدينيتين حرّاً بخلاف المدبر فان حرمة بيعه ليس بجماع عليه ولا يجوز السلم فيما لا يتعين كالدرهم والدنانير لان البيع بهما يجوز نسبية فلا حاجة الى السلم فيهما وهل يجوز النسبية روايتان ويجوز في الثاني لانه يتعين وفي القول عندنا خلافاً لمحمد وقدمت قال في البيع

الهر في بيع اسم الاقاليم

بمعنى انه لا بد من وجوده من وقت العقد الى وقت المحل لان القدرة على التسليم اعلى كون القدرة على الاشياء في مدة انقطاعه لا يقدر على ذلك فربما افصح الى العجز عن التسليم وقت المحل واليه الاشارة بقوله لم لا تنقطع الثمار حتى يبدو صلاحها ولا انقطاع ان لا يوجد في سوقه الذي يباع فيه وان كان لا يوجد في البيوت ولا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الا في كالمطبخ في خراسان وان كان يوجد في غير من الاقاليم لانه في معنى المنقطع ولو حل السلم فلم يقبضه حتى انقطع عن الروح انه يبطل السلم وقيل ان شاء انتظر وجوده وان شاء اخذ رأس ماله كما بقا لعبد المبيع ونحوه العصبير قبل القبض قال ولا في الحيوان لتفاوت اجادته وتفاوت فاحشاً حتى لو لم يتفاوتت كصغار البؤلولة الذي يباع وزناً قالوا يجوز لانه وزناً قال ولا في الحيوان ولحمه واطرافه وجلوده لانه من نهي عن السلم في الحيوان ولا في ما يتفاوت لحداده وتفاوتاً فاحشاً باعتبار معانيم الباطنة وذكره بوجوب التفاوت في المائتين فيكون الى النزاع وأما اللحم فذهب ابي حنيفة وقالوا اذا سمي من اللحم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه وزناً معلوم القدرة والصفة فيجوز له ان يتفاوت وتفاوتاً فاحشاً بكم العظم وصغره فعلى هذا يجوز لا يجوز في اللحم من وزن العظم وهو رواية الحسن ويتفاوت ايضا بالسمن والبهن فعلى هذا لا يجوز اصلاً وهو رواية ابن شجاع ولو سلمت له لحمها ضمنه بالقيمة عند ابي حنيفة رضي الله عنه في المشتق وقال في الجامع بالمثل ويجوز استقرضه في الايج والفرق الا ان رضي ان القرض والضمان يجان حالاً فتكون صفته معلومة ولا كذلك السلم وأما اطرافه وجلوده فلا تباعد في متفاوت وتفاوتاً يودي الى المنازعة والمراد بالاطراف الرؤوس والاكراع أما الشحم والالبنة يجوز السلم فيها لانه وزناً معلوم القدرة والصفة قال ويصح في السلم المالح وزناً لانه لا ينقطع وكذلك الطير الصغيرة في جنبه وفي الكباب روايتان المختار الجواز وقوله لان السمين والفرار غير معتبر فيه عادة وقيل لخلاف في لحم الكباب صفة قال ولا يصح بمكيال بعينه لا يعرف مقدار لانه ربحاً هكذا مكيال قبل حلول الاجل فيعجز عن التسليم وكذا ذراع بعينه او وزن حجر بعينه ولا بد ان يكون المكيال ممثلاً لا ينقبض وينسبط كالخشب والحديد ليكون معلوماً فلا يودي الى النزاع أما ما ينقبض وينسبط كالحراج والزبد يزكاد وينقبض فيؤدي الى النزاع قال ولا في طعام قد رتب بعينه عدم رأيت لو اذهب الله الثمرة لم يستحل احدكم قال صاحبه مروى انه لم اسم الى زيد في سعة في ترفق قال اسم الى في ترفق بعينه خذ قال ام انا في ترفق بعينه فلا قال وتكون في الشباب اذا سمي طولاً وعرضاً ورقعة لانه ذكره مع الجنس والنوع والصفة والتفاوت بعينه ليس غير معتبر وهذا استحسانا الحاجة الناس اليه وهل يشترط الوزن في الحري الاصح اشتراطه لانه التفاوت فيه من حيث الوزن معتبر وقيل ان كان اذا ذكر الطول والعرض والرقعة لا يتفاوتت ووزنه لا حاجة الى ذكر الوزن لعدم التفاوت وان كان يختلف وزنه فلا بد من ذكر الوزن واختار القدوري واذا اطلق الذم في ذلك لم يكره الا ان يكون معناه داخله المعتاد قال في البيع

لانه عددي متقارب ان يبق الملبون وكذا كذا الاجر وعمل الخ حصة لوكا حصة اجرة من الوين لا يجوز للتفاوت
في التصفح قال ولا يجوز التصرف في السلم فيه قبل القبض لانه مبني وقد بينا ان التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز
وكذا كذا الشك في التولية لانها تصرف في ولا كذا المال لانه يجب قبضه للحال لما بينا فاذا تصرف فيه فانه القبض فلا
يجوز **فصل** في الاستصناع شيئا جاز استصناعه انما هو ان يعلم ان القيلين يابو وهو قوله زفر لانه يبيع المخدم
لكن استصناعه جاز في التعاقب بين الناس من غير تكبر وكان اجبا عا ومثل ذلك القياس والنظر وتحقيق الكتاب
والنظر في قبلي في مواصلة حتى يكون لكل واحد منهما الخيار والاصح انها معا قد لا في قبلي واستحسان ووفق
بين ما جرت به العادة وما لا وذكروا من خصائص العقود ويتخذ على العين دون العمل حتى لو جاء بهين
من غير عمله جاز والمشتري خيار ارجو لانه لا يشتري فالمرتب والاصح بيعه قبل الرخصة لانه ملكه
والعقد لم يقع على هذا بعينه فاذا راء المستصنع ويرضى به لم يكن له صانع بيعه لانه تعين ثم انما يجوز
فما جرت به العادة من اوان الصغر والنحاس والزجاج والعيان والخفاف والفلانس والاواني من
الادوم والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز فيما لا يتعامل فيه كالحياب وفسخ الشيا لان المجرى
له هو التعامل على ما لم يفتقر عليه وان صر له اجلا صار سلفا فيستلزم له شرائط السلم فتفقا
بحذف الاجل ولا يخرج منه انه ان يبيع السلم فيكون سلفا لان العبرة بالمعاني لا بالصورة ولانه يمكن
جعله سلفا فيجعل لورود النص بجواز السلم دون الاستصناع وجوابهما ان حذف الاجل ليس
من خواص الاستصناع اما الاجل من خواص السلم ويكتفى في الاستصناع بصفه معرفة يحتمل
الا دراك ولا يذ في السلم من استقصاء الصفه على وجه يستحق بالادراك فافترقا **في**
الصرف وهو في الغبة الدفع والرد ومنه الدعاء اصراف عن كيد الكافرين وصرف الله
عنك الشؤ و في الشريعة بيع الاثان بعضها ببعض متى لم يوجب دفع ما في يد كل واحد من المتعاقدين
الى صاحبه في المجلس قال وهو بيع جنس الاثان بعينه ببعض ويستوفى في ذلك مضمونهما
ومضمونهما وتبينهما فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجر امثلا بمثل بيا بيد والاصل
فيه قوله نعم الذهب بالذهب مثلا بمثل بيا بيد والفضل ربوا والفضة بالفضة مثلا بمثل بيا
بيد والفضل ربوا والقول عمره عنه وان استنظر الى وراء السارية فلا تنظر ولانه لا يذ من
قبض احد العوضين ليخرج من بيع الكال بالكال وليس احدهما او لئلا يفرق فيقبضان ولانه اذا قبض
احدهما يجب قبض الاخر تحقيقا للسواة والمعتبر في ذلك المارقة بالايدي حتى لو تصرفا وسارا عن
جلسهما كثيرا ثم تعاقبا جاز ما لم يتفرقا وكذا كذا المجلس عقد السلم ولو تصرفا ووكلا بالقبض
فالمعتبر تفرق العاقدين لا يفرق الوكيلين وكذا ما جازين لم يكن فرقة ولو انا ماضطحين
كان فرقة ولا يجوز خيار شرط لانه ينبغي استحقاق القبض ولا الاجل لانه يفتقر القبض الذي
هو شرط الصحة فان لم يقطها قبل التصرف جاز خلا فان زفر قد مر ولو اشترى بدين الصرف عرضا
قبل قبضه فهو فاسد لانه يفتقر القبض المستحق بالعقد وكذا كذا تصرف في بدل الصرف قبل قبضه لما بينا

قال ولا اعتبار بالصياغة والجودة لقوله نعم في اخر الحديث جيدا وبقيا سوا ذلك فان باع الجازفة
ثم عرف الناس في المجلس جاز والافلا لما عرف في ان ساعات المجلس كصاعته واحدة فصار كالمع في ابتداءه
وان لم يعلم لا يجوز لاحتمال الربو لان الشرط وهو المساواة يجب على الخصيل اما وجوده في علم الله
لا يصلح ان يكون شرط لان الاحكام ينبغي ان يعم افعال العباد تحقيقا لمعنى الابتداء ويعتبر الدوام
والدائمية الخلية كما تقدم في الزكاة فان تساوي في كمالها في الصرف احتياطا للمؤمنين قال
ويجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا في جازفة تعاقبضة لقوله نعم اذا اختلف الجنان فيبيعوا
كيف شئتم بعد ان يكون يدا بيد وقال نعم الذهب بالورق ربوا الا هاهنا وهاهنا ولو افرقا قبل القبض
بطل العقد لغوات الشرط قال ويجوز بيع درهمين ودينارا او درهم وبيع احد عشر درهما بعشرة
درهما ودينار وكذا درهمين ودينارين ودينار ودرهم وكذا كذا في محضنة وكذا شعير بكر حنظل
وكذا شعير والاصل في ذلك ان عندنا يصرف كل واحد من الجنس في خلافه جاز لا تصرفهما على الصحة
وفيه خلاف زفر فانه يصرف الجنس الى جنسه لانه سهل عندنا المقابلة ولما ائتمرا قصد الصحة ظاهر
فيحل عليه تحقيقا لقصد ما ودفعها فاجتهدا ولو باع الجنس بمثله واحد منهما اقل ومعه عرضا ان بلغت
قيمة العرض قدر النقصان جاز ولا كراهة فيه وان لم يبلغ جاز مع الكراهة وان كان هاهنا قيمة
له لا يجوز لانه ربوا قال ومن باع شيئا محلي بثمن اكثر من قدره المحلية جاز ومراة اذا كان الثمن
جنس المحلية لم يكون المحلية مثلهما وان باع بالنصل كيف كان لجواز التفاضل على ما بينا ولا بد من قبض
قدر المحلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والمحلية عشرة دراهم
فقبض منها عشرة فهي حصته المحلية وان لم يعينها احتملا تصرف على الصحة وكذا اذا اخذها
من ثمنها لان قصد الصحة وقد يراد بالاشبين احدهما لقله كما يخرج منها الثول والمجان
وكذا كذا ان اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشرة نسيئة فالنقد حصته المحلية لما تقدم
فان افرقا عن قبض بطل البيع فيما ان كانت المحلية لا يتخلص الا بضرر كذا في سقيف وان
كانت يتخلص بغير ضرر جاز في التبيع وبطل في المحلية كالطوق في عنق الجارية وقيل على هذا
جميع امثالها وان باع اثناء فضة او قطعة نقدية فقبض بعض الثمن ثم افرقا صار شركة بينهما فيكون
المشتري فيه بقدر ما تقدم من الثمن والاخياري لان العيب جاز من قبله حيث لم ينقد جميع الثمن
فان استحق بعض الاثان فان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء رده لان الشركة عيب في الاثان ولو لم يفرق
بعض القطعة اخذ الباقي بحصته والاخياري لان التقيص لا يضر القطعة فلم يكن الشركة
فيها عيبا قال ويجوز البيع بالخلوس لانها معلومة فان كانت كاسلة عيها لانها محروضة
وان كانت نافعة لم يعينها لانها من الاغان كالذهب والفضة فان باع بها ثم كسدت بطل البيع
خلا قال لان البيع صحيح فلا يفسد لتعذر التسليم بالاكسار كما اذا اشترى بشي من الفواكه

بدنيا

فيجب قيمتها غير ان ابا يوسف يوجبها يوم البيع لان الثمن مضمون به ومحمد يوم الكسار لان عنده
ينتقل الى القيمة ولا يحل ان ثمنه الفلوس بالاصطلاح فيه ملكه بالكسار فيبقى المبيع بلا ثمن فبطل
فيرة المبيع او قيمته ان كان هلكا قال ومن اعطى شيئا درهمه او قال اعطيه فلوسا ونصفه الآخرة
جان ويصير نصف الآخرة الى مثله من درهمه والباقي الى الفلوس تصحيجاً لتصرفه ما قد تقدم
جنسه **باب** **الشفعة** وهي الضمة ومنه الشفع في الصلوة
وهو ضرب ركعة الى اخرى والشفع الزوج الذي ضل الفرد والشفع لانضمام راية الى راية المشفوع له في طلب
في طلب النجاشة وشفاعة النبي يوم القيمة لانها تضمهم الى الصالحين والشفعة في العقار لانها ضم ملك
البائع الى ملك الشفع وهي تثبت للشفيع بالثمن الذي يبيع به رضى التبايعان او سخطا ولهذا المعنى
كانت على خلاف الا انما استخسنا ثبوتها بالنظر وهو قوله عم الجار احق بشفعته رفاه جابر وقايم
جار الدار احق بشفعة الدار مكان ابوبكر الرازي ينكر بهذا القول ويقول وجوب الشفعة جمع
عليه اصل من اصول المقتطوع بها لا يقال انه لثمن قال ولا شفعة الا في العقار لقوله عم لا شفعة
الا في ربح او حايط ولان الشفعة وجبت في العقار لدفع ضرر الدخيل فيها هو متصل على الدوام على ما نسب
ان شاء الله تعالى والمغلول ليس كذلك لانه لا يدوم دوام العقار فلا يلحق به ويجب في العقار سواء كان مما
يقسم كالدرور والحواشيت والقرى او قولا لا يقسم كالبيوت والرحاء والطريق لان النصوص الموجبة للشفعة لا
تفصل وسببها الملك المتصل والمعنى الذي وجبت لدفع ضرر الدخيل وذكر لا يختلف في النوعين وقال عم الشفعة
في كل شريك ربع او حايط ويجب اذا ملك العقار بعوض هو مال حرة او ملكه بعوض ليس مالاً كالنكاح
والخلع والاجارة والصالح عزيم العود اليجب الشفعة وكذا لو ملكه لابعوض كالهبة والصدقة والرقبة
والارث ولان الشفع انما يأخذ ما يملك ما اخذ به الدخيل او بقيته وهذه الاشياء لا يملكها ولا قيمة آتية
لها لانه من الاعراض فظاهر وانما القابلة بالاعراض المذكورة ايقاع عدم المماثلة فظاهر وانما القيمة
فلا تقيمها غير معلومة حقيقة لان القيمة ما يقوم مقام المقوم في المعنى وانما لا يتحقق في هذه
اشياء وانما تقوم في النكاح والاجارة بمثل ضرورة صحة العقد فلا يتعداها ويجب في هذه
يشروط العوض ابتداء لان بيع انما يبيع ما يملك في الهبة وكذا يجب بالصالح عن اقرار او
لان مقابلة المالك ما تاق في الصلح ان شاء الله تعالى **وتجب بعد البيع** لان بالرغبة عن المالك
تجب الشفعة وبالباع يعرف ذلك ولهذا لوافقه المالك بالبيع اخذها الشفع وان كان كذبه المشتري
وخيار الروية والعيب لا يمنع قال ويستقر بالاشهاد لان بالاشهاد يعلم طلبه اذا ثبت
من طلب المواثبة على ما ياتي فيحتاج الى اثباته عند القاضي وذكر بالاشهاد اذا شهد به الشهود
استقرت قال وتلك بالخذ اذا اخذها من المشتري او حكم له بها حكم لان بالعقد تم الملك للمشتري
فلا ينتقل عنه الا برضاة او بقبضه كالرجوع في الهبة حتى لو باع الشفع به قبل ذلك بعد
الطلب بطلت شفعة وكذا لو مات في هذه الحالة بطلت ولا يورث قال والمسلم والذي يورث

والمكاتب ومعتق العوض سواء لعموم النص ولان السبب موجود وهو الاتصال والمعنى يشملهم وهو دفع
الضرر وتجب للخليط في نفس المبيع ثم في حق المبيع ثم في الجار اما الخليط فنقوله عم الشفعة لشريك ثم يوجب
لم يقاسم واما في حق المبيع فنقوله عم جار الدار احق بشفعة الدار والارث بينت ظران كان غائباً اذا كان
طريقاً واحداً واما الجار فلما تقدم ونقوله عم الجار احق بسبقه وروى ابن قتيبة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال شفعتي ولانها تثبت لدفع ضرر الجار من حيث ايقاد النار واثارة الغبار واعلا الجدار
وتجب على ما ذكرنا من الترتيب لقوله عم الشريك احق من الخليط والخليط احق من غيره وروى في الخليط
احق من الجار فالشريك في الرقبة والخليط في الحقوق ولان الشريك اخص بالضرر ثم الخليط ثم الجار
لان الشريك شاركها في المعنى وكذا في الخليط شارك الجار في المعنى وكذا عليه فيترجح لقوله السبب
فان سلم الشريك في الرقبة يصير كان لم يكن فيأخذها الشريك في الحقوق فان سلم اخذها الجار والمراد
لجار الملاك صفي وان كان يابيه الى سكنة اخرى لانه هو الذي يستقر بها ذكرنا من المعاني ونرى في
لاحق لهما مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجبها فلا حق لها معه كالحجب في الميراث وجه الظاهر
ما ذكرنا ولا تهم استواء في السبب كونه تقدم لما ذكرنا فاذا سلم عمل السبب في حقوقها لزوج والمالك
كالدائن بالرهن وبغيره حين اذا سقط المرتهن حقه وحق المبيع الطريق الخاص وهو لا يكون
نافذاً والتميز الخاص وهو ما لا يخبر فيه الشفع قال ويقسم على عدد الرؤوس وصورتها دارين
ثلثة للاحد منهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس باع احدهم نصيبه فالشفعة للمباقيين
على السواء لاستواءهما في السبب وهذا الاتصال الا يري انما لو انفرد احدهم اخذ الجميع فذلك على المرتبة
في السبب وكذا المعنى يشملهم وهو الحقوق الذي يستوفى في الاستحقاق وكذا لو كان لهما جاران واحد
ملاصق من ثلاث جوانب والاخر من جانب واحد فلهما سواء لاسواءهما في الحقوق والضمة والسبب
قال واذا علم الشفع بالبيع ينبغي ان يشهد في مجلس علمه على الطلب هذا طلب المواثبة وهو على الغور
قال عم الشفعة لمن واثمها وقال عم انما الشفعة كمنطقة عقالي ان قيد ما ثبت والاذهبت وروى في
محمد بن الحسن ان مجلسه انما يملكه فيحتاج الى الترتيب والنظر فلا يبطل خياره ما لم يوجد منه ما يدل الاعراض بخيار الشفع
المختارة فان لم يشهد به بعد التمكن منه بطلت لانه دليل الاعراض ولا يبطل خياره اذا لم يملكه او سجنه
او سلمه او شتمه لانه لا يدل على الاعراض وكذا اذا سلم عن المشتري وكنته الثمن وما هيته لانه دليل الطلب
ولو كان في الارجة بعد الجمعة او قبل الظهر فاقبها لم تبطل ولو زاد عيار ركعتين في غيرهما من السجدة بطلت
ثم هذا الطلب انما يجب عليه اذا اخبر به رجل او رجلان مستوفيان او رجل وامرأتان وعندهما ما يكفي خبر
الواحد رجلا وامرأة او صبياً حراً او عبداً اذا كان الخبر حقا وتامه ياتيك في الوكالة والمعتبر الطلب
دون الاشهاد وانما الاشهاد للاشهاد حتى لو صدقه المشتري على الطلب لا يحتاج الى الشهود قال
ثم يشهد على البائع ان كان المبيع في يده او عند المشتري او عند العقار وهذا الطلب التقيير لانه لا يملكه

ع

لا شهادة على طلب المواثبة لانه على الغوب فيحتاج الى هذا الطلب الثاني للاشياء عند القاض فان كان المبيع
في يد البائع لم يسقط فان شاء اشهد عليه وان شاء على المشتري لان كل واحد منهما خصم البائع باليد المشتري بالملك وان
شاء عند المبيع لتعلق الحق به وهو ان يقول ان فلانا يبيع هذه الدار ويذكر حدودها الاربعه وانما شفيعها
منفعها واطلها الآن فاشهد واعلم بذلك وان كان البائع قد سلمها لا يجوز الاشهاد عليه لانه لم يبق خصمها
فانما فعل ذلك لثبوت ولا تسقط بالتاخير وعنه ابو يوسف ان تركه مجلسا او مجلسين من مجلس الحكم
بطل وعنه ثلثة ايام لانه دليل الاعراف وقد روي عندهم ان المشتري يتضرر بالتاخير لنقص تصدقائه
فقد روي بالشهر لانه اقل الاجل واكثر العاجل ومرادهما اذا ترك بغير عذر ولا يحرج ربه انه حق ثبت فلا
يسقط بالتاخير كسائر الحقوق وضرب المشتري يمكن دفعه بالمرافعة الى القاض حتى يوقت له وقتا
يوفي فيه الثمن ولا يبطل حقه قاله الهادي والفتوى عما قول ابو حنيفة وقال في المحيط والفتوى على
قولها دفع الضمان للمشتري لانه يحتاج في الشفيع فلا يقدر على احضاره الى القاض فيندفع الضرر
بقوله ما قال واذا طلب الشفيع الشفعة عند الحكم سأل الحاكم المدعي عليه فاجتزق بملكه الذي يشفع
به او قامت عليه بينة او نكل عن اليمين انه ما يعلم به ثبت ملكه فيسفي ان سأل المدعي او لا عن
موضع الدار وحدودها نفيا للاشتباه ثم يسال عن سبب الاستحقاق لاختلاف الاسباب فاذا
بين ذلك وقال انما شفيعها بداري فلا يصح ما صحت دعواه وشرط بعضهم تحديد داره ايضا ثم
بعد ذلك يسال القاض المدعي عليه فاعترف بملكه الذي يشفع به فلا حاجة الى البينة وان لم يعترف طلب المدعي
البينة لان اليد لا تكفي للاستحقاق فان اقامها يثبت والا سأل الحاكم المدعي عليه بالله لا يعلم
انه ملك الدار التي ذكرها يشفع بها لانه لو اقر بذكر كرمه فاذا انكر خلف عليه ويخلف على الصلح لانه فعل
الغير فاذا نكل ثبت الملك ثم سأل القاض عن الشرافة اعترف به او قامت البينة عليه ثبت
او نكل عن اليمين انه والا سأل المشتري ما ثبت او ما يستحق عليه شفعة من الوجه الذي
ذكره ويستحق على البينة لانه فعل فان نكل فغيره بالشفعة وان لم يحضر الثمن ذكره في الاصل لان الثمن
انما يجب بالنقل للملك اليه ولا ينتقل الا بالقضاء فلا يجب عليه الاحضار قبله كما لا يجب على المشتري
قبل البيع وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يقضه والم يحضر الثمن لانه قد يكون مغلسا فيتضرر المشتري
وهو مروي عن محمد بن وهب والشافعية لم واخذوا من المشتري يثبت له فيها احكام البيع من خيار
رؤية وحبس وغيره لانه بمنزلة الشراء لانه مقابلة مال بمال ولا يثبت له خيار الشرط ولا الاجل
لعدم الشرط قال والشفيع ان يخاصم البائع اذا كان المبيع في يده لانه خصم على ما بيننا ولا يسمع القاض
البينة الا بحضور المشتري ثم يفسخ البيع ويجعل الهبة على البائع لان اليد البائع والملك للمشتري
والقاض يقضي بها للشفيع فيبشر له حضورهما بخلاف ما بعد القبض لان البائع كالاجنبي فاذا اخذ
من البائع يتحول الصفقة وتضيق كان الشفيع مستراهما من البائع فلم يذاتكون الهبة له عليه ولو احدى

من المشتري بعد القبض قال الهبة عليه لانه لم يملكه بالقبض قال والشفيع ان يخاصم وان لم يحضر الثمن
فاذا قضى له لزومه احضار وتقدم الكلام فيه قال والوكيل بالمشراخصم في الشفعة حتى يمسك الى الموكل
لان حقوق العقد ترجع الى الوكيل على ما ياتي في الوكالة والشفيع من حقوق العقد فلا سلمها الى الموكل لم يبق له
يد ولا ملكه فيصير الموكل الخصم قال وعنه الشفيع مثل الثمن الاول ان كان مثليا والقيمة لان القاض حكم
بالملك له بالعقد الاول فيجب عليه ما وجب بالعقد الاول وان لم يتوي ذمي دار الخمر او خنزير والشفيع ذمي
اخذة بمنزلة الخنزير لانه مثلي وقيمة الخنزير لانه ليس مثلي وان كان مسلما اخذها بالقيمة كل واحد منهما اما
الخنزير فلما مر واما الخنزير فلان لا يمتنع من تملكها وتملكها فاستحقاقا للمثل في حقه فيصير الى القيمة
قال وان حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقطت عن الشفيع لما تقدم ان الخط يلحق باصل
العقد فان حط النصف ثم النصف اخذها بالنصف الاخير لانه لما حط النصف لم يبق له الحق باصل
العقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط النصف الاخر كان حط الجميع فلا يسقط الا ترى انه لو حط
لجميع ابتداء لا يسقط عن الشفيع لانه لا يلحق باصل العقد بل يكون هبة فلا يسقط عن الشفيع وان زاد
المشتري في الثمن لا يلزم الشفيع لاحتمال انها تقاضا على ذلك اضرائ بالشفيع بخلاف الخط لانه ففعله
قال وان اختلفا في الثمن قالوا قول المشتري والبينة بينة الشفيع يدعي استحقاق الدار عند ان لا يقل
والبينة بينة المدعي والمشتري يذكر ذلك والقول قوله مع يمينه
وتبطل الشفعة بموت الشفيع وقسمه الكل او النصف او بصلحه عن الشفعة بعهود وبيع المتشفع
قبل القضاء بالشفعة وبضمان الدار كره البائع ويمسأ وحقه المشتري ببيعها واجارة اما بطالانها
بالموت فلان ملكه زال بالموت وانتقل الى الوارث وبعد ثبوت الوارث لم يوجد البيع فلا يثبت له حق
الشفعة والمراد اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد القضاء لم يثبت له الوارث
ولزمه الشفيع واما تسليمه الكل فلا تصح في الاستحقاق ولا يقضي استقاطا فيكون ذلك بعهده
لانه يملكه كملكه المشتري والمشتري لا يملك البعض لانه تفريق الصفقة فلا يقضي استقاطا فيكون ذلك بعهده
كذلك كله واما الصلح عنها لان الشفعة حق التملك وليس حقا متقرا فلا يصح الاعتياص عنه كالعينة
اذا قل لا امرانه اختاري ترك الفسخ بالخيار وقال المحقق اختاري باللف واختارت سقط الفسخ فلا
شيء له ما وجب عليه رد الموضي لانه لم يقابل له حتى متقرا فلا يكون خيارا عن نوافذ فلا تخلف واجابيع
الشفيع به قبل القضاء لزمه سبب الاستحقاق قبل القضاء وهو نظير الموت واما ضمان الدار عن
البائع فلا بد من ضمانه بقاها على ملكه وسلامتها له وذلك بتضمن تسليم الشفعة واما
مساعدة المشتري ببيعها واجارة فلا بد دليل الرضا بثبوت الملك للمشتري وتضمنه ببيعها واجارة
ذلك لا يكون الا بعد سقوط الشفعة وكذلك اذا طلبها منه توليته او احدى من راحة او محاملة
وكال ذلك اذا كان بعد العلم بالشر لا تبطل بموت المشتري لان المستحق وهو الشفيع قائم

لا في الشفيع ح

وتملك العين نوعان يعوض وهو البيع وقد يتناهى وبغير عوض وهو الهبة والصدقة والوصية و
 سائر أنواعها ان شاء الله تعالى وتلك المنافع نوعان يعوض وهو عارية والوصية بالمنافع على ما يتبعه ويعوض
 وهو الاجارة وتسمى بيع المنافع لوجود معنى البيع وهو بدل الاعراض بمقابلته المنفعة وهي على خلاف
 القياس لان المنافع محدودة وبيع المعدوم لا يجوز الا اذا جرت ناهيها حاجة الناس اليها ومنع شمس التوبة
 السرخسي هذا وقال انما يشترط الملك والوجود للغير على التسليم وهذا لا يتحقق في سائر الاعراض
 لا يبقى زمانين فلا معنى لاشتراط فاقنا العين المتفع بها مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها
 ليرتب الغنوة على الايجاب كقيام الذمة التي في محل السلم فيه مقام العقود عليه في حق جواز التسليم و
 يتعقد سائر فساد في حساب حدود المنفعة لا يفتقر لان عقاد بالاستيفاء فيتحقق لهذا الطريق
 التمكن من الاستيفاء العقود عليه والليل على جوازها قوله تعالى فان ارعقتمكم فادقوهن وقوله
 ليخذ بعضهم بعضا سخريا اي بالعمل بالاجر قال عدم من استاجر اجرا فليجعله اجرا ويؤت
 عدم والناس يتعاملون بها فاقوا في ملك منافع موصوفة ويملك بملكه على ذلك وعليه الاجماع ولا يفتقر
 بلفظ البيع لانها وضعت للملك الاعيان والاجارة تملك منافع معدومة ويملك بالتسليم العقود
 عليه لانه يمكن من الانتفاع لان من المنفعة لا يمكن تسليمها فاقنا التمكن من الانتفاع مقامه قال
 ولا بد من كون المنافع والاجارة معلومة قطعا للنازعة ولما تقدم من الحديث قال وما صلح ثمنها صلح
 اجرة لانها ثمن ايضا فالمكيل والموزون والمذروع والمعدود متفاوت يصلح اجرة على الوجه الذي صلح
 ثمنها والحيوان يصلح ان كان عينا اذ لا ينفك عنه ولا يثبت في الذمة والمنفعة تصلح اجرة في الاجارة اذا
 اختلف جنسها ولا يصلح ثمن في البيع لان الثمن يملك بنفس العقد والمنفعة مقدومة لا يمكن تملكها
 بنفس العقد قال وبفساد الشرط ويثبت فيها خيار الرؤية والشرط والعيب يقال وتفسخ
 كافة البيع قال والمنافع تعلم بذلك كسكنى الدور وزرع الارضين مدة معلومة لان المدة اذا علمت
 تفصيل المنافع معلومة او بالتسمية كصنع الثوب وخياطة وجارة الدابة كعمل شيء معلوم او كعمل
 مسافة معلومة لان اذا ثبت كون الصبغ وقدره وجنس الخياطة وقدر المحمول وجنس المسافة
 تفصيل المنفعة معلومة قال وان استاجر دارا واحدا فله ان يسكنها ويؤجرها من شاء
 ويعمل فيها ما يشاء من وضع المتاع وربط الحيوان وغيره وان لم يستمر ذلك لان المقصود المتعارف من الدور
 والحوائط ذلك ومنافع السكنى غير متفاوتة في ذلك قال الاقصر والمقدرة والحق لانها تؤجر ابناء
 وفيه ضرورة فلا يقتضي العقد الا بالتسمية وان كانت الدار ضيقة ليس له ان يربط الدابة فيها لعدم
 العادة قال وان استاجر بعضا من الارض بالزراعة بين ما يزرع فيها ويقول ان يزرعها ما شاء لانها منافع
 الزراعية تختلف وكذلك تصرف الارض بالزراعة يختلف باختلاف المزروعات فيفقد الى النازعة فاذا

بين ما يزرع او قال على ان يزرع ما شاء انقطع المنازعة وهكذا كسكنى الدابة وليس الثوب وكل ما يختلف
 باختلاف المستعمل لان الناس يختلفون في الزرع والبس فيفقد الى المنازعة فلا عيب او اطلق فلا
 منازعة لانه اذا لبس او ركب واحد فحين فليس له ان يركب او يلبس غيره كما اذا عيّن في الايتام
 ويدخل في اجارة الدور والارضين الطريق والشراب لان المقصود المنفعة ولا منفعة دورهما قال
 واذا استاجر ارضاً للبناء والخراب فانقضت المدة يجب عليه تسليمها فارغة كما قبضها بالتمكين
 ما لكها من الانتفاع بها فيقلع البناء والخراب لانه لا نهاية لهما والرطوبة كالشجر لطول بقاياه في الارض
 اما الزرع فله نهاية معلومة فيسكن باجر المثل الى نهايته رعاية للجانبين فان كانت الارض تنقص
 بالقلع يضمن له الاجر قيمة ذلك مملوفاً ويتملكه ترجيحاً للجانب الارض لانها الاصل والبناء والخراب
 تبع وانما يضمن قيمته مملوفاً لانه مستحق القليح فيقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم
 بتوفرها لهما بناء او شجر لصاحب الارض ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما وان كانت الارض لا ينقص
 فان شاء صاحب الارض ان يضمن له القيمة كما تقدم ويتملكه فله ذكر برضاء صاحبه او يترافيان فيكون
 الارض لهذا والبناء لهذا الا ان لم يوافق ان سمي ما يحمله على الدابة كغفير حنطة فله ان يحمل ما هو
 مثله او اخف كالشعير ليس له ان يحمل اثنى كالمح وان زاد على المسمى فعطبت ضمن بقدر الزيادة
 وان سمي قدر من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديد الاصل ان المستاجر اذا خالف الى مثل
 المشروط او اخف فلا شيء عليه لان الرضا بالضرر من رضائي بالدفق ومثله ذلك وان خالف الى ما هو
 فوقه في الضرب فعطبت الدابة فان كان من خلا فجنس المشروط ضمن الدابة لانه متعدد في البيع
 ولا اجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعل ماذون وغير ماذون
 فيقسم على قدرهما الا اذا كان قدراً لا تطبقه فيضمن الكل لكونه غير معتاد فلا يكون ماذوناً
 فيه والحديث اضر من الغطن لانه يجمع في موضع واحد من ظهر الدابة والغطن ينسبط قال وان
 استاجرها ليركبها فارد في اخر ضيق النصف وهو نظر الزيادة من الجنس تقلباً وتفصيلاً قال وان
 ضمها فعطبت ضمنها وكذلك ان كسرها بالجرها الا ان يكون اذن ذلك ولا لا يضمن الا ان يتجاوز
 المعتاد لانه لا بد من ضرب المعتاد في السرف كان ماذوناً فيه لان المعتاد كالمشروط ولا يحمي ان السرف
 يمكن بدون ذلك بخبريك الرجل والصيغة فلا يملك ذلك الا بصرح الاذن وكذلك لو استاجر حماراً بسرج
 فاوكفه ضمن عمله وقال لا يضمن الا ان يكون اثنى من السرج فيضمن قدر الزيادة او يكون لا يوكفه
 بمثل الحمار فيضمن كل لانه اذا كان يوكفه بمثل الحمار والسرج سواء فيكون ماذوناً فيه دلالة وله
 ان الاكاف على السرج للركوب فكان خلافاً للجنس ولانه ينسبط على ظهر الدابة اكثر من السرج
 فكان اضر فيضمن له الحمار ففسد الاجزاء مستثنى كالصباغ والاصباغ لان
 العقود عليه اما العمل او اثره او المنفعة مستحقة فله ان يعمل للغير فكان مستثنى كما ولا يستحق
 الاجرة

فيما يزرع او قال على ان يزرع ما شاء انقطع المنازعة وهكذا كسكنى الدابة وليس الثوب وكل ما يختلف باختلاف المستعمل لان الناس يختلفون في الزرع والبس فيفقد الى المنازعة فلا عيب او اطلق فلا منازعة لانه اذا لبس او ركب واحد فحين فليس له ان يركب او يلبس غيره كما اذا عيّن في الايتام ويدخل في اجارة الدور والارضين الطريق والشراب لان المقصود المنفعة ولا منفعة دورهما قال واذا استاجر ارضاً للبناء والخراب فانقضت المدة يجب عليه تسليمها فارغة كما قبضها بالتمكين ما لكها من الانتفاع بها فيقلع البناء والخراب لانه لا نهاية لهما والرطوبة كالشجر لطول بقاياه في الارض اما الزرع فله نهاية معلومة فيسكن باجر المثل الى نهايته رعاية للجانبين فان كانت الارض تنقص بالقلع يضمن له الاجر قيمة ذلك مملوفاً ويتملكه ترجيحاً للجانب الارض لانها الاصل والبناء والخراب تبع وانما يضمن قيمته مملوفاً لانه مستحق القليح فيقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم بتوفرها لهما بناء او شجر لصاحب الارض ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما وان كانت الارض لا ينقص فان شاء صاحب الارض ان يضمن له القيمة كما تقدم ويتملكه فله ذكر برضاء صاحبه او يترافيان فيكون الارض لهذا والبناء لهذا الا ان لم يوافق ان سمي ما يحمله على الدابة كغفير حنطة فله ان يحمل ما هو مثله او اخف كالشعير ليس له ان يحمل اثنى كالمح وان زاد على المسمى فعطبت ضمن بقدر الزيادة وان سمي قدر من القطن فليس له ان يحمل مثل وزنه حديد الاصل ان المستاجر اذا خالف الى مثل المشروط او اخف فلا شيء عليه لان الرضا بالضرر من رضائي بالدفق ومثله ذلك وان خالف الى ما هو فوقه في الضرب فعطبت الدابة فان كان من خلا فجنس المشروط ضمن الدابة لانه متعدد في البيع ولا اجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر لانها هلكت بفعل ماذون وغير ماذون فيقسم على قدرهما الا اذا كان قدراً لا تطبقه فيضمن الكل لكونه غير معتاد فلا يكون ماذوناً فيه والحديث اضر من الغطن لانه يجمع في موضع واحد من ظهر الدابة والغطن ينسبط قال وان استاجرها ليركبها فارد في اخر ضيق النصف وهو نظر الزيادة من الجنس تقلباً وتفصيلاً قال وان ضمها فعطبت ضمنها وكذلك ان كسرها بالجرها الا ان يكون اذن ذلك ولا لا يضمن الا ان يتجاوز المعتاد لانه لا بد من ضرب المعتاد في السرف كان ماذوناً فيه لان المعتاد كالمشروط ولا يحمي ان السرف يمكن بدون ذلك بخبريك الرجل والصيغة فلا يملك ذلك الا بصرح الاذن وكذلك لو استاجر حماراً بسرج فاوكفه ضمن عمله وقال لا يضمن الا ان يكون اثنى من السرج فيضمن قدر الزيادة او يكون لا يوكفه بمثل الحمار فيضمن كل لانه اذا كان يوكفه بمثل الحمار والسرج سواء فيكون ماذوناً فيه دلالة وله ان الاكاف على السرج للركوب فكان خلافاً للجنس ولانه ينسبط على ظهر الدابة اكثر من السرج فكان اضر فيضمن له الحمار ففسد الاجزاء مستثنى كالصباغ والاصباغ لان العقود عليه اما العمل او اثره او المنفعة مستحقة فله ان يعمل للغير فكان مستثنى كما ولا يستحق الاجرة

حق يعمل لان الاجر لا يستحق بالعقد على ما ثبتت انما هو امانة في يده لانه قبضة باذن المالك فلا يضمنه
 الا ان يعلق بعلمه كتحريك الثوب من دقير والقطاع الحبل من شدة وكذا لانه مضاعفة الوفاء
 وهو لم يضمن الا بغيره فانما مضاعفة في ضمان الآلة لا في ضمان الادب في انما عرفت في السفينة من ملكه او
 سقط من الدابة بسوقه وقود لان الادب لا يضمن بالعقد وانما يضمن بالجمالية ولو عرفت من مروج
 او ربح او صدق كحل او ربح للمالك فلا ضمان عليه لانه لا فعل لهم في ذلك ولو تلف بفعل اجير انقص لا
 ضمان فالضمان على الاستاذ لان فعل الاجير مضاعف الاستاذية وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن سواه هكذا يفعل
 او يغير فعله الا ما لا يمكن الاحتراز عند الموت والحريق والعريق الغالب والهد والمكابر لانه يجب عليه حفظ
 عما يمكن الاحتراز عنه فاذا تركه ضمن كما اذا هلك بفعله وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومحمود لا يضمن
 الاجر او غير معمول ولا اجرة وقال زفر لا يضمن في الوجهين لانه عمل باذن المالك وصار كاجير الوحد
 وجوابه ما مر لا يحرر رضى قال ولا ضمان على الفسار والبتراج الا ان يتجاوز الموضوع المعتاد لانه
 اذا فعل المعتاد لا يمكن الاحتراز عن السرقة لانه يمتنع على قوة المزاج ومنعه في ذلك غير معلوم فلا
 يتقيد به بخلاف ذوق الثوب لان رفته ونقته تعرف لاهل الخبرة به فيتقيد بالصلاحيات ولو قال
 للحياط ان كفاي هذا الثوب قميصا فاقطعه فقطعه فلم يكفه ضمت لانه انما اذنت له في القطع بشرط
 الكفاية ولو قال له هل يكفيني فقال نعم قال فاقطع فلم يكفه لا يضمن لانه امره بالقطع مطلقا
 قال وخصص كالمستاجر شهر الخدم ورعى الغنم وخوله لان متافعة صارت مستحقة للمستاجر
 طول المدة فلا يمكنه صرفه الى غيره ولهذا كان خالصا ويضمن اجير الوحد ايضا ويستحق الاجرة بالتسليم
 نفسه وان لم يعمل لانها مقابلة بالمنافع وانما ذكر العمل تصرف المنفعة المستحقة الى تلك الجهة ومنها
 فيه صارت مستوفاة بالتسليم تقدير حيث قدرتها عليه فاستحق الاجر ولا يضمن ما تلف في يده
 لما مر ولا يعمل انما هو يتعهد الفساد لان العقود عليه المنفعة وهي سليمة والمغيث العمل الذي هو
 تسليم المنفعة وهو غير معقود عليه فلا يكون مضموما عليه ولان المنافع اذا صارت ملكا لم تخرج
 قاذوراتها بالاعمال التي لا يضمنها اليه لانه يصير نائب عنه فيكون كانه فعله بنفسه ولو زاد قلنا في اجراء
 القطار والخطاط وسائر الصناعات ان فعلهم مضاعف الى الاستاذ كانه فعله بنفسه وما تلف من عمله
 ضمانه على الاستاذ ولما ان اجير خاص قال ومن استاجر عبد فليس له ان ييسر فيه الا ان يشترط
 لان خدمة السهم اشق فلا ينظمها العقد الا بشرط فان استاجرته للخدمة فحليته خادمة
 من الشجر الى ان ينام الناس بعد العشاء عملا بالعرف في الخدمة وعليه خدمة البيت والضيقة
 دون الخبز والطبخ والخطاطة وعلف الدواب وكذا لو اجير عبك سنة ثم اعتقه فخلاله ما
 جاز المعتق والعبد ان شاء مضمون على الاجارة وان شاء فسسخ واجرة ما مضى للسيد وما بقي
 للعبد لان منفعة بعد العتق له فيكون له بدلها فاذا جاز فليس له فسسخها بعد ذلك وليس للعبد
 قبض الاجرة الا باذن المولى

فصل

والاجرة تستحق باستقاء العقود او بغيره او بالتجارة او بغيرها

لان الاجرة لا تجب بنفس العقد لقوله عدم اعطوا الاجر اجرة قبل ان يحرقه ولو وجبت بنفس العقد
 لما جاز تأخيرها الا برضا والقص يقتضي الوجوب بعد الفراغ لان العرقا فاما بوجوب العمل ولان المنفعة
 لا يمكن استيفاءها لاني العقد لا يترتب عند شيء فشيئا وهي موحاة وضمة فيقتضي المساواة فلا يجب
 لاجرة بنفس العقد فاذا استوفى المعقود عليه استحق الاجر عملا بالمساواة فاذا اشتد التحمل
 او تحمله فقد رضى باسقاط حقه في التنازل فيسقط قال واذا تسلم العين المستأجرة فعليه الاجر
 وان لم يستفد منها لان المنفعة غير ممكنة فاقم تسليم العين مقامها لئلا يتمكن من الانتفاع قال فاغصبت
 منه سقط الاجر لانه لا يمكن فبطلت لما ثبتت لانه لا يضمن شيئا فشيئا ولو غصبتا بعض المدة
 سقطت حصته لما ثبتت ولرب الدار ان يطلب باجر كل يوم وكذا جميع العقار لان احد العوضين
 صار متفعا به مدة مقصودة فيجب ان يكون العوض الاخر كذلك تحقيقا للمساواة وقضية ما ذكرنا
 ان له المطالبة ساعة فساعة الا ان يجر حرجا عظيما وفكرا ظاهرا فقد رآه باليوم ثيسيرا ولانا
 لا نعرف حصه كل ساعة قال والجر كل ساعة لما ثبتت ما بين يدي عن ابو يوسف اذا سار ثلث الطريق
 او نصفه لم يملك التسليم وعند ابو حنيفة اذا انقضت المدة وانقضى السفر وهو قول
 زفر لان المعقود عليه شيء واحد وهو قطع بعلة المسافة او سكنى هذه المدة فلا ينقسم الاجر
 على اجزائها كالعمل وكان ابا يوسف اقامة الثلث او النصف مقام الكل على اصله وجوابه ما ثبتنا
 في رجوع ابو حنيفة الى ما ذكرناه لا قال وتام الخبر اخراجه من التنوير وكذلك الاجر لانه لا يتفقد
 قبل ذلك ولو احترق او سقط من يده قبل ذلك فلا اجر له لانه لا يملك قبل التسليم وان هلك بعد الاخراج
 بغير فعله فلا ضمان عليه وله الاجر لانه سلمه حيث وضعه في بيته ولم يهلك بفعله قال
 وتام الطبخ عرفه ان كان في وليمة وان طبخ قدر طعام لصاحبه فليس عليه الغر العرف
 وتام ضرب اللبن اقامته وقالوا بشرطه لان بالشرط يوم من الفساد وهو من عمله عرفا فيلزم منه ولا يجر
 اذا عمل ثم بالاقامة لانه تمكنه الانتفاع به من غير خيل فلا يلزم منه شيء اخر والشرط فعل اخر فلا
 يلزم منه بالشرط ولو كان في غير ملكه فلم يشترطه وبسمله فلا اجر له وهو ضمانه ومن لم يعمل اثر
 في العين كالصباغ والخطاط والقصاص كحسرها حتى يستوفى الاجر لانه لا يحبس صبيغة وغيره
 الحار حتى يستوفى ثمنه كالمبيع فان حبسها فضاغت لا شيء عليه لانه امانة في يده ولا اجر له
 وعندنا هو مضمون بعد الحبس كقبلة فان ضمنه معمو لا فله الاجر وغير معمول لاجله
 قال ومن لا اثر لعمله كالحمال والفسار ليس له ذلك لانه ليس له عين يحبسها والمعقود عليه
 نفس العمل فلا يتصور حبسه فان حبسه فهو غاصب بخلافه الا بيق حيث احبسه
 على العمل وان لم يكن لعمله اثر عرف ولانه كان على شرف الهلاك وقد احباه بالرق فكانه باعه

بما

وانما شرط على الصانع العمل بنفسه لئلا يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع
 وجودة فكان الشئ مفيداً فيتعين كما يتعين المفيد النفعة في محل بعينه وان اطلق العمل فلان
 يعمل بنفسه وغيره لان المستحق مطلق العمل ويمكنه ايضاً به بنفسه وبغيره فافترقا قال
 وان قال ان سكنت هذا الخائف عطاء بدرهم وحلاد بدرهمين جاز واي العمل على استحقاق
 المستحق فيه وقال الاجابة فاسئلة على هذا الخلاف ان مستاجر دابة الى الخرس بدرهم واي الفارسية
 بدرهمين وان حل على ما وجب بالتخليم والتسليم وان مستجراً لثوب في مطلق العقد وكذا بغيره
 لان الاجرة يجب بالعمل وبه يرتفع الجهرالة فافترقا وقالوا في حنيقة انه خيرة بعين عقدين مختلفين
 صحيح لان سكبي القطار بخلاف سكبي الحداد حتى لا تدخل في مطلق العقد وكذا بغيره
 المسائل والاجابة تعقد للمنفعة وعند ما يرتفع الجهرالة فيصح كالفارسية والرقمية
 ان وجب الاجر بالتسليم اقلها بالتسليم به ولو قال ان خطت هذا الثوب فارسياً فبدرهم
 ورمياً فبدرهمين جاز واي العملين على استحقاق اجرة ثم وقدمت وخبرته وقال زفر الاجارة
 فاسئلة لجهالة البدل في الحال وجوابه ما مر **فصل** اعلو ان الاجارة عليه نفقة
 بالمشرط كما يفسد البيع وكذا جهالة تفسد البيع تفسد الاجارة من جهالة الموقوف عليه او
 جازاً والملة لما عرف ان الجهرالة مفضية الى المنازعة والاصل قوله عدم من استاجر اجيراً فليعلم
 اجرة شرط ان يكون الاجر معلوماً كما شرط في البيع ولو اجر الدار على ان يغشها او يطبخها
 او يضع فيها جذاً فافترقا فاسئلة لجهالة الاجرة لان تبهتها مجهول لا تدل على ما يحتاج اليه من
 العارة ويغشها غير هاهنا من الشروط والمفسلة لمن يباينها فيفسد عليها واذا فسد الاجارة
 يجب اجراً للمثل لان التسمية انما يجب بالعقد الصحيح اما الفاسدة فيجب فيها قيمة العقود
 كما في البيع قال عدم في النكاح بغير مهر فان دخل بها فلها مهر مثلها لا وكسر لا شرط فدل على وجوب
 القيمة في العقد الفاسد ولا يلزم ادعاء المسمى لان المنافع لا قيمة لها الا تعقد او شئ به عقد ففسد
 لحاجة الناس وقد قدماها في العقد بما سمي فيكون ذلك اسقاطاً للزيادة بخلاف البيع لان الاعيان
 متقومة بنفسها فاذا بطل المسمى بقيت كانهما تلفت بغير عقد فيجب القيمة قال مستاجر داراً فليعلم
 بدرهمين في شهر واحد لانه معلوم وفسد في بقية الشهر لان كلمة كل الشهرين وانما مجهول لان
 يسمي بشهرين معلوماً فيكون صحيحاً في الحال كونه معلوماً قال فاذا اتم الشهر في السلة الاولى فلكل واحد
 منها نصف الاجارة لانها والمدة فان سكن سبعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ايضاً وكذلك
 كل شهر سكن فاوله تمام العقد بشرط ان يسكن في الشهر الثاني اقل ليلة في الشهر وبومها
 دفع المخرج عنها لما فيه من الزموم بغير التزامها قال ومن استاجر محلاً لا يعمل له محلاً الى مكة جاز ولا العمل
 من ذلك

ان المستحق عليه العمل بنفسه ولا يجوز له ان يستعمل غيره

ان المستحق عليه العمل بنفسه ولا يجوز له ان يستعمل غيره

وانما شرط على الصانع العمل بنفسه لئلا يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع
 تسع ولجهالة فيه ترتفع بالوجوه المعتادة فلا يفضى الى المنازعة وان شاهد المحال المحل فهو اولى قطعاً
 للمنازعة لدلالة الله على الرضا قال وان استاجر المحل الزاد فكل منه فله ان يرد عوضه لانه يستحق عليه حمل
 قدر معلوم طول الطريق فيرد عوض ما اكل وهو معتاد عند الناس ان انقص عليهم وهكذا غير الزاد
 اذا اكله يرد مثله لما سبق ولو استاجر بعين من العمل على احد محلاً فيه رجلان وماله من الوطأ
 والديار ولم يجانين المكان يرد كل على الاخر من اكله فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخبز والذيت
 وخوصها وما يكفيه من الماء ولم يبييت قدره وما يصلح من القربة وخطها والبيضاة وما يظهر في
 ولها يبييت وزنه او شرط ان يحمل هذا من مكة ما يحمل الناس في هذا من استخساناً لان ذلك معلوم
 عرفاً والمعلوم عرفاً فكل المشرط وتحمل فربين من هاهنا وادوات من مراعظم ما يكون وكذلك اذا اكرى
 عقبة للتعارف وكذلك اذا استاجر دابة كيتفا قبا والركوب ينزل احداهما ويركب الاخر وان لم يبييت
 مقدار ما يركب كل واحد من الجريان التعارف بذلك قال ويجوز استجار الظئر باجرة معلومة
 للزوجة فان ارضعت لكم فانتوهن اجورهن ولان النعام بين كرجان بين الناس قال ويجوز بطحا
 معهما وكسوتهما او قال لا يجوز وهو القياس لجهالة فان طعما وكسوتهما مجهول حتى لو شوط قدر
 من الطعام كل يوم وكسوتهما لثوب موصوف الجنس والطول والعرض كل ستة أشهر جاز بالاجماع
 ولا حرج رفته ان هذه الجهالة لا تفسد الى المنازعة لان العادة جرت بالتسعة على الاطوار وعدمها
 كسنة واحدة واعطاء من شهواتهم تشفقة على الاولاد ويجب عليهم الغياض بامر الصبي مما يصلح
 من رخصة وغسل ثيابه واصلاح طعامه يدركه لان هذه الاعمال مشروكة عليه عارفاً ولو ارضعت
 جارية او مستاجرة من ارضعت فلهما الاجر لانها بمنزلة الاجير المستحقة لان المحقود عليه العمل
 ولو شرط ان ترضعه بنفسها فارضعت جارية فلها الاجر لانها بمنزلة الاجير المستحقة لان المحقود عليه العمل
 الاجر لان المخصوص من الارض صبيح الصبح وهما سواء فيه وما بينهما من التفاوت يبيسر لا يجبر
 ولو ارضعت يمين غنم او بقرة فلا اجر لهما لانه لا يجرى وليس بارضاع قال ولا يمنع وجهها من وطئها
 لان حقها ثابت بالنكاح قبل الاجارة وهو قائم بعد ولهم من نفقة من غشيانها من منزلهم خوفاً
 للحمل ولانه ليس له ولاية الدخول الى ملكها الا بغيره فغيره فان حبلت فلهما فسخ الاجارة وعليها اصلاح الصبي
 وكذلك ان كان الصبي لا يرضع لبنها او يقدفه او يتفاد او يكون شارقة او حاجن او يرد
 السفر لان كل ذلك اعدا ولان الصبي يسترضع لبنها وكذلك اذا مرضت وكذلك لو مات الصبي
 او الظئر انتقضت الاجارة ولو زوجها انتقضت الاجارة اذا لم يررضها لانه الحق قال لا يجوز
 الاجارة على الطاعات كالخج والاذان والاقامة وتعليم القرآن والنفقة لما روي عن عثمان بن
 ابي العاص

الصبي طعام الصبي

مطل تعليم القتل

ان قال اخر ما عدا الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخذ مؤذنا ياخذ على الاذن اجرا ولا ان القربة يقع عن العامل
قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما نسقى فلا يجوز له اخذ الاخر من غيره كالصوم وكذا لا يجوز على تعليم الصانع
لان التعليم لا يقع بالمعلم بل باليه وبالمعلم وهو ذكوة وفطنة فلا يكون مقدورا له او يقولوا اشركا
فلا يقع الاجارة من احد من هؤلاء وبعضها بنو المتأخرين قال يجوز على التعليم والاقامة فزكواتنا
وعليه الفتوى في اجرة الناس اليه وهو المتأخر في الامور الدينية وكسل الناس في الاحتساب فلا يصنع
لجواز يصنع حفظ القرآن ولو استاجر مصحفا او كتابا بالقيمة ففقد الاجر ولا يجوز
النظر منفعة فخذت من القاري لامن الكتابه فصارت كمال استاجر شيئا لينظر اليه لا يجوز قال ولا على عيب
على المعاصر كالنوح ونحوه لانها لا تستحق بالعقد فلا يجوز قال ولا على عيب لانها لا تستحق
عن ذكره ولو ان يستاجر النسي ليدخل فيه ويدخل فيه كل رجل كالحصان والحمار وغيرهما اما ان يتركه
بغير اجر فلا بأس به واخذ الاجر عليه حرام قال ويجوز اجرة النجاشي فقد صح انه عامر احبب واعطى
لنجاشي اجرا والذى الوارد فيه لا شقاق لما فيه من الدابة وابعاج المسلمين قال والحمام للتعامل الطاهر
ولا اعتبار الجربا مع اصطلاح المسلمين قال ومن استاجر دابة ليحمل عليها طعاما بغير أجر منه فهو فاسد
لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فصارت كقفيل النطمان وقد نرى عمه فقفيل النطمان وهو ان يستلزم
ثورا او راحا ليحمله لاجل ان ينفذ من هذا مسالك كثيرة تقع بالتأمل منها اذا وقع
الاجر بغير ان لا ينجسه بالنصف والمخ في ان المستاجر يحجز الاجر وهو بعض المنسوج والمخ
لان في ذلك ان يحصل لاجل الاجر فلا يكون قادرا بقدره غير قال ولو قال ان يخطه قباء وقال الخياط
فيصا قال قوله رب الثوب وكذا اذا اختلف في صبغ الثوب اصفا واحمر او بن عفران او بصفرة ووجه
ان الخياط والصباغ اقل بسبب الضمان وهو التصرف في ملك الغير ثم اراد عي ما يبريه وصاحبه يترك
ولان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فيكون القول قوله لانه اخبر بذلك وتكون لانه لو اقر له
فيخلق الاحتمال النكول فاذا اختلف الخياط ضامن ومعه ان شاء ضمنه الثوب وان شاء اخذه
واعطاه اجر مثله او ما زاد الصبغ في رواية ولو قال خيطه بغير اجر وقال الصانع بل باجر فان كان
قبل العمل يتجاول فان ويبدل يمين المستاجر لان كل واحد منهما يدعي حقه والاخر ينكر لان
احدهما يدعي هبة العمل والاخر يدعي بيعه وان كان بعد العمل فالقول لصاحب الثوب لانه مملكه لانه
لا قيمة للعمل بدون العقد وهذا قول اوجحه وذكر ابو ابيث عند العيون ان كانت الخياط حرفة
فهو اجير مثله عملا بالهرفه والافلا اجر له ويكون من غير ما لما بينا وقال ابو يوسف لا اجر له الا ان يكون
مقاولا فيكون له الاجر حرا على عادتها وقال محمد ان اتخذ حائونا او انتصب لعمل هذه الصناعة
فهو الاجرة والافلا وعليه الفتوى لانه دليل على العمل بالاجرة عرفا والمعروف كالمشروط قال
لو امره ان ينقش اسمه على فقه فنقش اسم غيره ضمنه لانه فوت عن حقه وهو الختم فصار كالا
ستهلاك ولو استاجر ليحفر له بئر باجر مسمى وسعى طولها وعرضها جان وفي القبول يجوز ان لا

في الاجارة

وان لم يسمي ذلك لانه معلوم عرفا فان وجد باطن الارض اشهد فليس بجدس وان تعذر الخضفر فهو
عذر ولا يستحق حقه فخرج لانه عمل واحد لا ينتفع به قبل التمام وان اخرجت الدار وانقطع شرب الضيعة
او ماء الرخا لنفسه العقد لغوات العقود عليه وهي المنفعة قبل القبض لما بينا انها تحدث شيا
فتشاه وصار كمن استاجر قبل ان ينسخ كمن له الفسخ قالوا وهو الاصح فانه روي في الحديث
لو انتم كنتم البيت المستاجر فيه لاجر ليس للمستاجر ان يمتنع وذلك لان اصل العقود عليه لا يكون
لان الانتفاع بالعرضة ممكن بدون البناء لانه ناقص فصار كالعيب فيسحق الفسخ ولو وجد بها
عيبا يخل بالمنافع كروا العبد والذات ونزها وانهدام بعض البناء فلا خيار ان شاء استوفى المنفعة
مع العيب ويلزمه جميع البدل لانه رضى بالعيب وان شاء فسخ لانه وجد العيب قبل القبض لانه المنفعة
توجد شيئا فثباته فسخه فانزال العيب او زال له الموجد فلا خيار له ولو مات احداهما وقد
عقدت لنفسه الفسخ لما مر في عقد شيئا فثباته فلا يبقى بدون العاقلة وان عقدت الغير لم يفسخ
كالوحي والوحي وقيمة الوحي والوكيل لانه ثابت عنهما فكانه معتبر
وتفسخ الاجارة بالعذر والاصل فيه انه من تحقق عجز العاقد الا ضرب يلحقه وهو لم يرض به
يكون عذر فيفسخ به الاجارة دفعا للضرر وهو ليس بشرط الفسخ قضا القاض ذكره في الزايات
ان كان عذرا فيه شبهته كالتدين يشترط له القضاء وان كان واضحا لا ذكره المبسوط والجامع
انه ليس بشرط وينفط العاقد به وهذا الصياح لانه رضى بالعيب قبل القبض على ما بينا
وذكر كذا استاجر انسانا ليقلع خروسة فسكن وجعه او يقطع يده لاكلة فسقطت الاكلة فانه يفسخ
الاجارة وهذا حجة على من يقول انها لا يفسخ بالعذر وكن مستاجرا ثوبا ليحجر فيه فافلس واجر
شيئا لزمه دين ولا مال له سواء فان القاض يفسخها ويبعده في الدين لان على تقدير عدم الفسخ
يلزمه ضرر لم يلزمه بالعقد وهو حبسه على الدين والاجارة على تقدير الافلاس فيفسخ
دفعا للضرر وكذلك ان استاجر دابة للسنفرة فبدل له عذره يفسخ الاجارة لانه يلزمه الضرر بالفسخ
على العقد لانه بما اراد التجار فافلس او لطلب غرضه ففسد وان بدا المكار فليس بجدس لانه
يملكه انفاذ الدواب مع اجير فلا يتضرر وعن الكرخي ان مرضا المكار فمعه عذرا لانه لا يملكها
نوع ضرر فيعذر حاله الاضطراب لاجل الاختيار قال وعما رتب الدار عمارتها واصلاحها
زيرها وبيل الماي وتنظيف البالوعة المحتملة من افعال المستاجر وكل ما يكون مضرا بالسكن
وان لم يفعل فلان استاجر ان يخرج وان زاد هذه العيوب وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضى
بالعيب وعلى المستاجر في التراب والتماد المجمع في الدار من كسبه لانه ليس من باب السكن
وكره في نهج رجا والماء على الاجر ان يكون شربا على المستاجر

الرجل
وقال في الاجارة
يوم القدر يوم
قد غلبت

وهو في اللغة مطلق الجبس قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع الجبس بالخصوص من بضعة مخصوصة
شع وشعة الاستيفاء لضيق الراهن بفساد قيمته فيسارع الى ايقاع الدين ليغتنكها فينتفع بها ويصل المرتهن
الى حقه ثبتت رهينة الكذاب والسنة والاجاع ان الكذاب قوله تعالى فلهن مقبوضة وانما
ببضعة الاخبار نقلها عن الفسرين محالة وان كنتم مسافرين لم تجدوا كاتباً فانتمون انتم مقبوضة
وشية باموالكم والسنة ما روي انه من رهن درعة عن راي الشيخ اليهودي بالمدينة وبحث عدم
وانما من يتعاملون فاقدم عليه وعليه الاجاع قال وهو عقد وشية لا بد فيه من الاجاب والقبول كسائر
العقود وقال بالامام مضمون بنفسه اي مثله يمكن استيفاء منه على ما ينبغي ان شاء الله ولا يتم الا
بالقبض قال الله فلهن مقبوضة يكونها مقبوضة فلا تكون الا بهذه الصفة ولا تحقد تبرع الا
الذي لا يجبر عليه فيكون تامة بالقبض كالهبة او بالتخليع لمقامها كما في البيع والهبة وقبل
وكذا ان شاء الله وان شاء الله لا يثبت ان تبرع من الرهن لا يخلو ما كان بدين وهو المثل او بعين وهو غير المثل
وان كان بدين جاز على كل حال اي وجبت سواء كان من الاثمان او من غيرها وان كان بعين فالاعيان على وجهين
مضمونة وغير مضمونة فالمضمونة على وجهين مضمونة بنفسها ومضمونة بعينها فالمضمونة
بنفسه ما يجب عند هلاك مثله وقيمته كالمضوض والمهر في الخلع والصلح عن دم العمد فيكون
الرهن بها لانها مضمونة فاما ما يجب على استيفاء الدين منه والمضمونة بعينها كالمبيع
في البيع فلا يجوز اذنه بالانقضاء بل لا بد له من حق يمتنع فوفى من الرهن لانه اذا هلك المبيع
بطل البيع وبطلت الثمن فصار كالمضوض الا ان الاعيان التي المضمونة هي الامانات كالوديعة والجار بئر وماله
المضاربة والشركة والمتاجر ونحوها لا يجوز الرهن مقتضاها على ما ينبغي وما ليس بمضمون لا يوجد فيه
معنى الرهن وقوله المختصر يمكن استيفاءها منه احتراز عن هذا ولا يجوز بالشفعة ولا بالدية
ولا بدين صحيح لانه وشية بعد فوم ولا ياب الفضا صرة النفس وما دونها اعدم التمكن من
الاستيفاء ويجوز تخلفه للخطا ويكون رهنا بالاكراه لانه غير مضمون ويجوز شروط المنهار للرهن
لان لا يمكن الفسخ فيضد شرط ولا يجوز للمرتهن لانه يمكن الفسخ بغير الشرط فلا يفيد ولا يجوز رهن
بالجور بغيره والمذتر وام الولد والمكاتب والمبنة والدم لانه لا يمكن لاستيفاء منها فلا يحمل التوثيق
وكلا جزم في سخط وذراع من ثوب ومشاهاه لما لا يجوز للمسلم رهن الخمر والخمرير ويجوز
لذقي لان الرهن والارزاق والوفاء والاستيفاء ولا يجوز للمسلم اذكر من الخمر ويجوز للذمي رهن الرهن
على ثلثة اضراب جاز وباطل وقد ذكرناهما فاسد وهو رهن المبيع ورهن المشاع والمشغول
حق الجور والذمي عبدا او خلا ورهن بالثمن رهنا ثم ظهر العبد حراً والخل خمر وقيل
عبدا فاعطاه بغير ثمن رهنا ثم ظهر حراً قال القدر في شرحه يهلك بغير ثمن لان المبيع
غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشغول ولم يصح في الخمر والخمر كما لو رهنه

ابتداء ونقص محمد بن الميسور ولجامع الصغائر المقبوض حكم رهن فاسد مضمون بالاقول
من قيمته ومن الدين لان الرهن ان له قد بمقابلته الملاحقة في البعض وفي البعض باطنها لكنه قد
لنقصان فيه لانه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضموناً بالاقول منها كالمقبوض في البيع الفاسد
مضمون بغير ثمن فكذلك الا انه بضمن الاقل منهما هنا اما اذا كانت القيمة اقل وظاهر اما
اذا كانت الدين فلا تامة انما قبضه ليكون مضموناً بالدين والمختار قول محمد قال ولا يصح الا يجوز
مقبوضاً مضموناً فالجور المعلوم الذي يمكن حيازته والمتفرغ الذي لا يكون مشغولاً بحق الغير المميز
المقبوض الذي قد تغير عن بقبه الانصباء لان قبض الحق الشايع لا يتصور بانفراد وقبض
الكل لا قبضه العقد وكذا كونه مشغولاً بحق الغير فكل قبضه وجبسه وكذا المجهول لا يمكن
قبضه ومقصود الرهن وهو الاستيفاء لا يحصل الا بالقبض الذي لا يتصور بدون
القبض والقرض لا يمكن بدون هذه الاوصاف فلا يصح يدونه قال فان قبضه المرتهن دخل
في ضمانه لما روي ان رجلاً مرهناً فرباه بدين فنفق فاختصم الى رسول الله عم المرتهن ذهب حقه
وقال هم اذا عجز الرهن فرباه فيه قالوا معناه وانما اعلم اذا هلك فاشترت قيمته وقد نقل
الحنابلة اجماع الصحابة على انه مضمون مع اختلافهم في كيفية الضمان ولانه لما هلك حبسه
صار مستوفياً حقه من وجهه لانه لا استيفاء وليتوصل به الحق بخافة الجور وقد تاه كذا
الاستيفاء بالهلاك فلو وقاه ثانياً يودي الى الربوا فلا يمكن المطالبة بحقه الا ان ينقض القبض
والحبس ويرده الى الراهن فانه عاجز عنه ففات شرط المطالبة فطلبت ومن ادعى امانة
وقد خالف الاجماع وتعلقه بقوله عدم لا يخلو الرهن هو لصاحبه له غنمه وعليه غنمه لا حجة
له فيه لان معناه لا يصيب الرهن للمرتهن بدينه ولا يحبس به بحيث لا يفكر هذا معناه ويشهد له
ببعض زهين وفارقتك برهن لا فكاك له يوم الوكاك فاضحى الرهن وقد علقنا من محبوس لا فكاك له
وكذا كانت عادتهم في الجاهلية فقال عمر ذلك قلنا لم نعلم عن العوايد الجاهلية ما فيه من تلك
مال الخمر او وقوله غنمه وعليه غنمه او اذا بيع ففضل من الثمن شيء فهو له وان نقص
فعليه اوله غنمه لسقوط الدين عنه بهلاكه وعليه غنمه وهو قضاء ما بقي من الدين ان لم يبق
وعند علي رهنه مثل قايتر اذ الفضل قال ويحكم على مكد الراهن على كيفية لانه ملكه حقيقة
وهو امانة في يد المرتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشر لانه قبض امانة فلا
ينوب قبض الضمان واذا كان ملكه ففات كان عليه كفته قال ويصير المرتهن مستوفياً
بالبيعة قدر دينه حكماً والغافل امانة وان كان اقل سقط من الدين بقدره لان الضمان قد كان
يستوفيه من الدين فعند زيادة قيمة الزيادة امانة لانها فاضلة عن الدين وقد قبضها بالان

وعند النقصان قد استوفى قيمته ويبقى الباقي عليه كما كان قال ويجوز القيمة يوم القبض لا يوم
دخول ضمانه وفيه ثبت الاستيفاء ولا يترتب الهلاك وان اختلفا في القيمة فالقول للمرتهن
لان ينكر الزيادة والبيتهن الراهن لانه يثبتها قال وانما وعدا وتصرف فيه بيع او اجارة او عارة
او رهن وغيره ضمنه جميع قيمته وكذا اذا تعدى فيه كالسكن والسكن والاسكن وام لانه
مؤخر في ذكره هو غير ما مؤخر به من جهة المالك والزيادة على قدر الدين امانة والامانة تضمنت بالهبة
ولا يفسخ عقد الرهن بالتعدى ولانه ما رضى الا بحفظه والتاسر لم يتعد فيه وكان مخالفا لخلاف راجحه
وولده وخادمه الذي في عياله لان الانسان انما يحفظ ما له من المال لا يملكه فلا يملكه من البيت ولا استصحاب الرهن فخص
رضاه بحفظه ولا يملكه من ذكره لانه لا يملكه من لازمة البيت ولا استصحاب الرهن فخص
الحفظ به ولو لم يملكه فلا يضمن وليس المالك في خصه بقدره غير حفظه والنقد بالسيق
الشيخين تعدي العادة وبالثلاث لا وضع العامة والفقيلسان على الراس كما جرت به العادة تعديا
وضمها على العاقبة او الكسوف او النقص بالغير ليس بتعدي ووضع الخصال موضع السواب
وبالعكس ليس بتعدي وليسها ما تعدى ما قال ونفقة الرهن واجرة الراعي على الراهن
وكذلك كما يحتاج اليه لبقاء الرهن ومصلحة لانه باق على ملكه وذكر مؤنة المالك والراعي النفقة
لانه علف الحيوان والكسوة والطيب واصلاح سائر البستان وسقيها وجداد الثمن من النفقة
قال وغاؤه انه لبقائه على ملكه كالولد والابن والابن والابن وبصيردها مع الاصل ان الرهن
حق لا رهن فيسرها البيع الا انه ان هلك بغيره شيئا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا فلا
يكون له قسط من الدين ولان المرتهن يفتقرها جهة الاستيفاء ولا التزام منها فلا يلزمه كونه
المبيعة قبل القبض مبيع وليس بمؤمن على البايع ولا معتبر بنقصان القيمة وزيلتها
لان ذكر باختلاف رغبات الناس اما العيب لم يعتبر والقبض ورد على العين دون القيمة وعلة العقد
وكسبه للرهن ليس برهن لانه غير متولد منه ولا يدر عنه كسبه لمبيع وغلته قال وان بقي الثمن وهلك
الاصل افنته بخصيته لان الرهن مضمون بالقبض والزيادة مقصودة بالهلاك وصنع من
البيع مقصودا قاله شي من بدل كولي المبيع قال بقيس الدين على قيمته يوم النكاح
وقيمة الاصل يوم القبض لما ثبتا ويسقط حصة الاصل لما تم قال ويجوز الزيادة في الرهن
ولا يجوز في الدين ولا يصير الرهن رهنا به وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا
لان الدين والرهن كالثمن والمبيع فانجوز الزيادة فيما لم يجمع دفع الحاجة بل ليل اقدارها ومحنة
لتصرفها ولما ان الزيادة في الرهن يوجب شيوع الدين وذكر غير مانع من صحة الرهن والزيادة
في الدين يوجب شيوع الرهن لانه لا بد ان يقابل شي من الرهن وشيوع الرهن مانع من صحة الرهن

وقال في الاجور فيهما اما الدين فلما قال او اقر الرهن فلا نه جعله رهنا ببعض الدين فلا يجوز كما اذا جطة
رهنا بكله لا يجوز حتى يرد المرتهن الرهن الاقل وجوابه ان الزيادة تحقق باصل العقد كما مر في البيع
فيصير كانه رهنة من الايتاء قال واجرة مكان الحفظ على المرتهن لان الحفظ عليه ليرد الى الراهن
ليس له حقه فيكون عليه بدل له ايضا وكذا لاجرة الحافظ وجعل الاقل لانه يحتاج الى عارضة ليرد
على ما كره وكان من مؤنة الرق فيجب عليه وان كانت قيمته اكثر من الدين فعلى الراهن قدر الزيادة
لانها امانة فيكون يكره يد المالك فيكون المؤنة على المالك وهذا جعل الاقل ظاهرا لانه لاجل الصيانة
فيقدر بقدر الضميمة اما اجرة البيت فجميع على المرتهن لانه بسبب الاحتباس والحبس ثابت
له في الكل والخراج على الراهن لانه مؤنة ملكه قال ولما ان يحفظه بنفسه وزوجته وولده وخادمه
الذين في عياله وقد تقدم قال وليس له ان يتفقد بالرهن لانه غير ما ذوله في ذلك والماله ولاية
الحبس لا غير فلو ان اذن له الراهن فهلك حاله الاستعمال هكذا امانة لانه عارضة على ما ذكره بارها
كان هلك قبل الاستعمال هلك مضمونا لبقاء يد الرهن وكذا بعد الاستعمال الزوال بدلا عارضة ويعود
يد الرهن ويصير رهن الدراهم والدنانير لتحقيق الاستيفاء منها فكانا محلا للرهن
فان رهنت بجنسها وهلك سقط مثلهما من الدين لان الاستيفاء حصل فلا فائدة في تضمينه بالمثل
لانه مثلي ثم يرفع اليه فضا وكذا كل مكمل وموزون وان اختلفا في الجودة والرواء لان الشرع اسقط
اعتبار الجودة عند المقابلة بالجنس على ما مر في البيوع قال ويصح بركس ما اسلم وبدل الصنف
لتحقق الاستيفاء والمجانسة ثابتة في المالية فلا يكون مستبدا لان هلك قبل الافتراق
من الصنف والسلم وصار مستوفيا لتحقيق القبض حكما وان افتراق الرهن قائم بطلان
لوجود الافتراق لا عن قبض وان شرط فيه ما على ما مر قال ويصح بالدين الموعود فان هلك
هلك بحاسمي لانه مقبوض على جهة الرهن فيكون كالمقبوض على سوم الشئ وصورة ان يرهنه
شيئا على ان يقضه درهم فله قبل القبض فعليه ان يعطيه درهم ولو قال على ان يقضه شئ
ولم يسم فله اعطاه ما شاء والبيان اليه لان الهلاك صار مستوفيا شيئا فيصير كانه
قال عند الهلاك وجب لفلان على شي ولو قال بدرهم يلمزمه ثلثه لانه اقل الجميع وعمل
يوسف لو قال اقرضني وخذها هذا الرهن ولم يسم فاخذه وصاحبه ولم يقضه قال عليه
قيمة الرهن قال ومن شرطه شي على ان يرهن بالثمن شي بعينه فامتنع لم يجز لانه
انه عقد تبرع والبايع ان شاء ترك وان شاء رد البيع لانه وصف مرعوب فيه وقد فات
في تحريمه قال الا ان يعطيه الثمن حالا لحصول المقصود ويعطيه رهنا مثل الاول
لحصول المعنى وهو الاستيثاق بمكسبه في القيمة والقياس وفيه نفع لاحد ما وان يفسد
البيع لما مر وجب الاستحسان ان شرط يلايم العقد لانه الرهن لا يثبت في وجوبه فلا يفسد

الرهن

قال وان رهن عيدين فقطح حصته احداهما فليس له اخذ حقه بقبضه باقي الدين لانه ثبت له حق
 للحبس في الكل لا استيفاء بالدين وبكل جزء منه ليكون ادعى في قضاء الدين فصار كالبيع في البيع
 وكذلك ان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين في رواية الاصل وذكر في الزيادات له قبضة اذا ادعى
 ما سمي له وهو قول محمد لانه محبوس بالدين الذي سمي له ولهذا لو هلك هلك به ووجه الاوقات
 الصفة واحدة وان عين لكل واحد منهما شيئا ولهذا لو قبل العقد في البعض دون البعض
 لا يجوز كما في البيع قال وان رهن عيدين عند رجلين جاز لانه اضاف الرهن الى جميعهما
 صفقة واحدة فيكون محبوسا بما رهن بهما به وهو مما لا يقبل التجزي فيكون محبوسا بكل واحد
 منهما فان شئنا فكل واحد منهما في حقه صاحبه كالعقدية قال والمضمون على كل واحد منهما حصته دينه
 لانه يصير مستوفيا حصته بالهلاك فان اوفى احدهما فجميعها رهن عند كل واحد منهما من غير
 تفريق لما بيننا وصار كبيع المبيع اذا ادعى احد المشتريين حصته قال والمرتهن مطالبة
 الراهن وحسبه بالدين وان كان الرهن في يده لبقا وحقه في الدين والرهن للاستيفاء فلا يمنع
 المطالبة فاذا طالبر ومطلبة فقد ظلم في حقه القاضى جزاء على الظلم وليس على المرتهن
 ان يمكنه من بيعه لقضاه الدين لان حقه ثابت في الحبس حتى ييسر في دينه فلا يجزى عليه
 ابطاله بالبيع الا انه لو اضر باحضاره لا يتبعه ان قبضه قبضه بقبضه بدينه مع ذكر
 يتكدر الاستيفاء على تقدير محتمل وهو الهلاك في يد فاذا اخضره قبل الرهن سلم الدين
 اولا لينتفعين وهو نظير بيع السِّلحة بالدين **فصل** فاذا باع الرهن فهو موقوف على
 اجازة المرتهن او قضاء دينه لتعلق حقه بحسبه عما بيننا فيتوقف ابطاله على رضا او زوال
 حقه فاذا اجاز قدره حتى يزول حقه في الحبس واذا قضا دينه فقد زال حقه في الحبس فعلى
 المفتض عمله هو ضرورة في الركن من الاهداء مضافا الى المحال ثم اذا اجاز البيع ونفذ لتعلق حقه
 اليه بدله لانه حكم المبدل كالعبد المديون اذا بيع برضا الخراء ان نقل حقه اليه بدله والغنة
 فيه انه انما يصح به انتقاله وانما سقط وان لم يجز البيع قبل ان يفسخ كعقد الغنوي حتى لو
 استفكر الراهن لاسبيل للمشتري عليه وقيل لا يفسخ قالوا وهو الاصح لان التوقف انما كان صيانة
 لحق المرتهن عن السطو لان حقه في الحبس وذكر لا يمنع الانعقاد فيبقى موقوفا ان شاء المشتري
 صبر حتى يستفكر الراهن وان شاء فسخ بالقاضي لعينه عند التسليم وصار كباقي العبد
 بعد البيع قبل القبض فان المشتري ينجس كما ذكرنا قال وان اعتق العبد الرهن نقد عتقه
 لصدور ركن الاعتراف من الاهل مضافا الى المحال ولا خفاء فيما عن ولاية وهي ملك الرقبة فيعتق
 كما اذا اعتق المشتري قبل القبض فالابق والمغصوب واذا زال ملكه عن الرقبة بالاعتاق

الراهن

زال ملك المرتهن في اليد بناء عليه كالعبد المشترك ولم يزول ملك الرقبة فلا يزول ههنا ملك اليد ولا
 بخلاف البيع والهبة فانه انما يوقف لعدم القدرة على التسليم ولان في نفاذ العتق يحصل منقعة العتق بطل
 العبد والمولى وهو ظاهر من غير فوات مصلحة المرتهن لانه يجب له اقتضاية العبد ورهنته قيمته
 او اداء الدين حالا ولو لم ينفذ العتق بطل مصلحة المعتق لا الاجاب فكان اتم مصلحة واعم قابلية فكان
 اوله فاذا نفذ العتق بطل الرهن اخوات محله فيطالب باداء الدين ان كان حالا اذ هو الواجب
 في الدين حاله ولا قابلية في طلب القيمة فانه متى قبضها والدين حال وقعت المقاصة وان كان
 موقفا رهن قيمة العبد لقيامها مقام العبد فاذا حل وهو من حبس حقه اقتصر منه بقدر رقة الفضل
 وان كان معسرا سعى العبد في اقل من قيمته والدين لانه نقدر اخذ الحق من جهه المعتق فيؤخذ
 من حصلت له فائدة العتق وهو العبد لان الخروج بالضمان ويسعى في الاقل فالحاجة يتدفع به
 وان كانت القيمة اقل فهو محال انما حصل له هذا القدر فلا يجب عليه الزيادة ويرجع على المولى اذا
 انيسر لانه اضطر الى قضاء دينه بحكم الشرع فيرجع عليه بخلاف المستسعى لانه يسعى لتحصيل
 العتق عند اذبح رقه ولتحريكه عندها وههنا عتقه وانما يسعى في ضمان على غيره فيرجع
 كغير الرهن ولو دبر الرهن الرهن او كاتب امه واستولى بها صحح اما التدبير فلما مر
 واما الاستيلاء فلان حقه اقرب من حق الاب في جارية الابن وقد صحح ثم فهذا اوله وحق
 محبوس بالسعاية او التضمين فانه كان المولى موصرا فحكه ما مر في العتق وان كان معسرا
 سعى جميع الدين لان كسبه المولى ولهذا لا يرجع ان اذا استهلك الراهن الرهن فهو كالعتق
 قال وان استهلك اجنبي فالرهن يضمنه ويضمنه يوم القبض الفا وضمنه خمسمائة سقط
 ثابت في حبس المعين فكذا في بدله فان كانت قيمته يوم القبض الفا وضمنه خمسمائة سقط
 من الدين خمسمائة كانهما هلكتا بافة سماوية قال وليس للراهن ان ينتفع بالرهن لما فيه من تقويت
 حق المرتهن وهو الحبس الدائم الذي يقتضيه العقد لما بيننا قال وان اعان المرتهن قبضه
 الراهن خرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لزوال الحبس المضمون ووصوله اليه
 الراهن قال ان يسترجعه لبقا عقد الرهن واهذا الوصيات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به
 من ساير الخوماه اذا اخذه عادا الضمان يعود القبض في عقد الرهن فيجود صفقة قال وان وضاع
 على يد عدل جاز لانه ثابت عن الراهن في الحفظ والمرتهن في الحبس ويجوز ان يكون اليد الواحدة
 في حكم يدين وشخص واحد بمنزلة شخصين كمن يحمل الزكوة كان الساعي كالملك حجة لو هلك
 النصاب قبل الحول اخذه من يده وبمنزلة الفقير حتى لو هلك في يده سقطت لما لو دفعها
 الى الفقير وان شرط ذكره العتقه فليس لاحد هلاكه لتعلق حقه به الراهن في الحفظ
 والمرتهن في الاستيفاء فلا يمكن احدهما ابطال حق الاخر قال ويملكه من ضمان المرتهن

نفاذه

لأنه يدا مرتين وهي مضمونة في حق المأبأة وكل واحد منهما اخفى عن الآخر فيضمن كالخودع الما
 دفعه الى اجنبي والعدل سعي ولد المهرونة ويجبر على البيع عند طلب المهرتين ولا ينحل به المهر
 و بموته وجنونه وماله مضمون في المهر اذا خالف جنس الدين فالوكيل المفرد لا يملك شيئا من ذلك قال
 ويجوز ان يوكل المهرتين وغيره على بيع الرهن لأنه اهل التوكيل وقد وكيل ببيع ماله فان شرط
 في عقد الرهن لم ينحل بموت الراهن ولا بعزله لان الوكالة صارت وصفا للرهن فلا يكون ابطلا ولا
 للورثة لتقدم حقه على حقهم وهاء الرهن بعد موته ولو شرع البيع بعد الرهن قال الكرخي رحمه
 ينحل بالعزل والموت لعدم التزامه في العقد وعمر ابو يوسف انه لا ينحل واختاره بعض المتأخرين
 رحمه الله قال واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين لأن الدين حل بموته والوصي قام
 مقامه ولو كان الراهن حيا كان له بيعه لا يفاء الدين بامر المهرتين فكذلك هذا فان لم يكن له وصي نص
 القاضي من يفعل ذلك لأنه نصب بمصالح المسلمين والنظر لهم عند عجزهم والنظر فيما ذكرنا لانه يحل
 القضاء ما عليه من الدين الحايث بينه وبين الجنة قال ومن استأجر شيئا ليرهنه جاز وان لم يسم
 ما يرهنه به لان الاطلاق والعارية معتبران لا يفضي الى المنازعة ولان يرهنه باي قدر شاء واي نوع
 شاء ومن شاء لا بالاطلاق فان عتق ما يرهنه به قبل ان يبر عليه ولا ينقص منه اما الزيادة فلا
 ربحا يحتاج المعين اليه فكذلك قدر الدين وما رغبه باداء العذر الزايد على ما يحتمل لولاه
 يتعسر عليه ذلك فينصرف به واما النقصان فلان الزايد على قدر الدين يكون امانة وما رغبه
 الآن يكون مضمونا كله فكان التعتيق مفيدا فينتفد به وان رهنه بجنس اخر منه لانه لم يرهنه به
 وكذا لو عتق رجلا فرهنت اخرا ضمن والمهر ان شاء ضمن الراهن لتعديته حيث خالف وان شاء
 المهرتين لانه قبض ماله بغير امره فان ضمن الراهن ملكه الرهن فصار كأنه رهن ماله ومهرته
 عليه احكامه وان ضمن المهرتين رجوع دينه وما ضمن على الراهن لانه بسببه وعجزه ولو رهنه بما
 عتق فذلك في يد المهرتين صار مستوفيا دينه لما تقدم وعلى الراهن للمهر مثله لانه صار قاضيا
 دينه فيرجع بمثله ولو دخله عيب نقص من الدين بحسابه ويضمنه لرب العارية ولو كانت
 قيمته اقل من الدين ضمن الراهن للمهر قيمته لانه صار قاضيا من دينه بقدره ولو هلك عند المستعير
 قبل الرهن او بعد الفكاك لا يضمن لانه قبضه باذن المالك ولم يقض دينه منه واذا اعطى المهر الدين
 ليأخذ الرهن لم يجز المهرتين على دفعه اليه ورجع بذلك على الراهن لانه غير متبرع في ذلك الحاجة الي
 خلاصه ماله ولم يختلف في قدر ما امر به فالقول للمهر لانه منه يتغاد الا يزعم ان له انكار الاصل
 فكذلك الوصف **جناية الراهن على الرهن مضمونة** لانه كالاجنبي في المأبأة حيث تعلق
 بها حق الغير حبسا او استغناء وجناية يسقط من الدين بقدره لانه لو نقص لا يفعله يسقط
 بفعله اول وجناية الرهن على الراهن وماله هدد والمراد جناية يوجب الماله لانها جناية المالك
 على ماله وكذلك جناية المهرتين لانها لو اعتبرت كان عليه تطهيره من المهرين وشرها ضمانه فلا يجب

له ضمان وعليه الفداء لعدم القابلية وقال ابو يوسف رضي الله عنه لا يباح غير المالك وفي اعتبارها
 فائدة وهي دفعه اليه بالجناية وبطل الرهن وان لم يطلب المهرتين لجناية بقي وهذا على حاله وان
 حتى على ماله وقيمته والذين سواء لا يعتبر بالاجماع لعدم القابلية وان كانت القيمة اكثر فكذا وخروج
 انه يعتبر بقدر الامانة كجناية العودية على المستودع **كتاب القسم**
 وهو الاصل دفع الشروع وقطع الشركة قال الله تعالى فيهم ان الماء قسمه بينهم ان شربوا فاشربوا ولا مشتركة
 بالهم يوم الناقة يوم ومعنى قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم القنايم افرازا وقطع الشركة فيها وهذا المعنى
 الشروع الا انه تان يقع افرازا وتميز الانصاب وتارة مبادلة او معاوضة عما نبهته انشأته وهي مشروطة
 بالكتابة وهو قوله لها شرب وكلم شرب يوم معلوم والسته وهو انه عدم القنايم والمواثيق وقسم خيتم بين
 اصحابه وعارفه نص عبد الله بن يحيى ليقسم الدور الارضين وياخذ عليه الاجرة وعليه اجماع المسلمين ولان
 المشتري قد لا يمكنه الانتفاع به فتستحق الحاجة الى القسمة ليصل كل واحد الى المنفعة بماله لانه لا يمكنه الانتفاع الا
 بالتمتع فيبطل عليه الانتفاع في بعض الاوقات فكانت القسمة متممة للتمتع وقد ذكرنا ان القسمة يكون
 اقرا ويكون مبادلة فيقول معنى الافرازا فيما لا يتفاوت اظهر كالمكيل والموزون وسائر المشتريات حتى كان لكل واحد
 ان يأخذ نصيبه بغير رضا صاحبه ومع غيبته ويسعه مراعاة وتولية على نصق الثمر ولا يخلو عن معنى
 المبادلة ايضا لانه ما حصل له كان له بقضه وبعضه لشريكه الا انه جعل وضوول مثل حقه اليه كوصوله
 لعدم التفاوت ومعنى المبادلة اظهر فيما يتفاوت كالحيوان والعقار وكل ما ليس عليه حق لا يكون
 لاهما اخذ نصيبه مع غيبة الآخر ولو اقتسما فليس بينهما مبادلة لان ما اخذ ليس بمثل لما ترك على ما
 حجة الا انه يجزى المصنوع منها على القسمة اذا اتخذ الخس كالابل والبقر والغنم تخمير المنفعة
 وتكميلها للمهر فان الطالب بسا القنايم ان يحضر بنصيبه وينج غيرة من الانتفاع به فيجيبه
 القاضي الى ذلك لانه نصيب المصالح ودفع المظالم والاجبار على المبادلة جائز اذا تعلق بها حق الغير
 كالمشترى مع الشفيع والمديون يجبر على بيع ماله لا يفاء الدين ولا يجبر عند اختلاف الجنس
 كالحيوان مع العقار والبقر مع الغنم وخوذلك لتعدد المحادلة فيه للتفاوت الفاحش
 بينهما في المقصود وكذلك الثياب اذا اختلفت اجناسها والتوبان اذا اختلفت قيمتهما
 ولو اقتسموا بانفسهم جاز لانه بيع ولم يذكروا قال ويقسم على الصبي وصية اولى له
 كالبيع وسائر التصرفات فان لم يكن نصيبه القاضي من قسمه قال ويشفي وصية القاضي ان ينصب
 قاسما عدلا ما مونا عالما بالقسمة لانه لا قدر على العمل لا بالحلم به ولا اعتمادا على قوله الا بالعدالة
 ولا وثوقه في فعله الا بالامانة ولانه علم عليهم بفعله فاشبه القاضي فينبغي ان يكون بهذه الصفات
 قال يزرقة من ربيت المال لان فعله يقطع المنازعة كالتقضاء فينبغي ان يكون زرقا في ربيت المال

حقه

ويثبت قوما
 من الجزار
 ما يثبت
 في البيع من الجار
 احادهم فيكون قسما
 اجبر القاضي
 اجبر القاضي
 اجبر القاضي

كالقاضي ولأنه لا يرد عليه فكان أفضل ولأنه رفق بالحامة قالوا ويقدرون أجرًا يأخذ من
المتقاسمين لأنهم يعملونهم وإنما يقدرون قليلًا يطلبون يادته ويشط عليهم في الأجر قالوا وهذا
على عدد رؤسهم وقالوا على الأنصبا يملأها مؤنة الملك فينتقدون بقدرت وصار كحافز البير
المستتركة ونفقة المملوك المستتركة ولا يلحق أنه جزء عمله وهذا القير والافراو ليست
فيه القليل والكثير بيان أنه لا يأخذ الأجر على المساحة والمشي على الحد ودخول استعان في ذلك
بارباب الملك فله الأجر إذا قسم وميتن وربما يكثر عمله في الغليل لأن الحساب إنما يدرق
ويصعب عند تفاوت الأنصبا لا عند استوائها بخلاف حقير البير فإن الأجر مقابلته بالعمل
وهو ثقل التراب ونفقة المملوك لا يباع الملك وحاجة صاحب الكثير أكثر وتختلف الكلي والويز
لأنه أجر عمله ولأنه استعان في ذلك بارباب الملك لا أجر له وكيل الكثير أكثر من كيل القليل
قطعاً وروى عن أرواح رضى أن الأجر على الطالب لأنه هو المستفيع به دون الممتنع لتفتر
به قال ولا يجبر الناس على قاسم واحد معناه إذا لم يقدر أجره لأنه يتعدى أجره ويترك
في طلب الزيادة وأنه ضرر قال ولا يترك القسام يثبت كون لأن عند الشراك لا يخافون الغوث
فيستأثرون في الأجر وعند عدم الاستئثار يخافون يسبق غيره فيستأثرون إلى العمل فيخرجون الأجر
قال جماعة في أيديهم عقاب طلبوا من القاضي قسمته وأدعوا أنه ميراث لم يقسم حتى يقيموا البينة
على الوفاة وعدد الورثة وقالوا يقسمه باعتزاهم ويذكر في كتاب القسمته أنه قسم بقولهم
لأن البينة دليل الملك والظاهر صدقهم والأمناء مع لهم كما في العقار وكما إذا دعوا في العقار
الشراعى ومطلق الملك فإنه يقسم في هذه الصورة بالاجماع وكذا لو كان في الورثة كثير
غائب وصغير والآراء في أيدي الكلياء الحضور يقسمها بقولهم ويجزى نصيب الصغير والغائب
الآن يكون يد الغائب الصبي فلا بد من حضوره كما لا يكون قضاء على الغائب والصبي
وأما بكتلة أنه قسمها بقولهم لئلا يتعداهم الحكم ولا يجرى منه أن التركة قبل القسمه مبقاة
على حكم ملك البينة لأن الروايات المتولدة منها محدث على ملكه حتى يقض منه ديونه وينفذ
وصاياته فلا يجوز للقاضي قطع حكم ما كانه الأبينة بخلاف المنقول لأنه يحتاج إلى الحفظ وكانت
قسمته للحفظ والعقار محفوظ لنفسه وبخلاف المشتري لأن ملكه يبيع النقطع عند البيع فلا يكون
القسمه قضاء على الغير وكذا أطلقوا الملك لأنهم ما عترفوا به غيرهم وفي الجاسع الصغير
شروط أقامة البينة عند الإطلاق لأن قسمته للحفظ لا يحتاج إليها في العقار وقسمته الملك
يفتقر إلى تبوته فاحتاج إلى البينة قالوا وحضر ورثان فأقاما البينة على الوفاة وعدد الورثة وقسمها

وارث غائب قسمته الآن يكون العقار في يد الغائب لما مر في الشراى القسمه لا يحضر الجميع والفقير
من الملك الوارث ملكه خلافة حتى ينتقل إليه خيار الغيب والتجهين فيها استثناء المورث أو ياعة فيكون أحدهما
خصماً عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه وفي المشتري ملكه مستند حتى ليس له الدية بالغيب عما يبيع
بأنهم ولا يصلح الخصم خصماً عن الغائب فافتقر قالوا فإن حضر وارث واحد لم يقسم وان
أقام البينة لأن الواحد لا يكون خصماً ومقاسماً من جهة يتر ولا بد من حضور خصم يتر
فإذا طلب أحد الشركاء القسمه وكل منهم يتنفع بنصيبه قسم بينهم لما يتناون كانوا يستقر
لا يقسم أقام البينة القسمه على ضم بين قسمه يتولى بها الشركاء بأنفسهم فيجوز وإن كان فيما ضرب
لأن الحق لهم والانسان مخير في استقاء حقه وبطلان ما لم يتعلق به حق الغير وقسمته يتولى بها الحاكم وأبينة
فيجوز فيما فيه مصلحة لا فيما فيه ضرر عليه ولا فيما لا فائدة فيه كالحايط والبيس لأن القاضي نصيباً قامة
المصالح ودفع المضار فلا يجوز له فعل الضرر ولا اشتغال بما لا يفيد من قبيل الهزل ومنع من غيره عن ذكر
ولأنه لا فائدة فيه ليس في حكم الملك فليس على القاضي أن يجبه إليه فإن طلب القسمه من القاضي في رواية لا يقسم
لما يتناون في رواية يقسم لاحتمال أن يكون لهما منفعة لا تظهر لنا فافاجكم بالظاهر وإن كان أحدهما يتنفع بنصيبه
والآخر يستقر قسمه لطلب المنفعة لأنه يفقه فاعتبر طلبه وإن طلب الآخر ذكر الكرخي رضى أنه لا يقسم لأنه منقصة
لاستغلال ذكر الحاكم في مختصة أنه يقسم إنما طلبه هذا لا الامتناع إنما يكون للضرر ولا اعتبار للضرر
مع الرضا لما إذا اقتسموا بأنفسهم قالوا لا يقسم الجوهر والرقيق والحرام والحايطة والبيس والبيت الأبراهيمي
وكذا كل ما في قسمته ضرر كالبيت الصغير والباب والخشبة والقميص وقد تقدم ما فيه من التفصيل والروايات
والتعليل ولأنه لا بد من القسمه من التعديل ولا يكون في البعض كالجوهر والرقيق لتفاوتها وقالوا لا يقسم
يقسم الرقيق لأنه جنس واحد كغيره من الحيوان وكريق المعتم ولا يجرى منه أنهما من جنس مختلفا متفاوتا
في المعالي الباطنة المطلوبة من الذكاء والعقل والهداية إلى تعليم الحرف تفاوتاً فاحتشوا غيرهم من الحيوان يقلل التفاوت
بينهم عند اتحاد الجنس لا ترى أن الذكر والأنثى جنس واحد في سائر الحيوانات وما جئنا في بني آدم ولأن
المقصود من غيرهم من الحيوانات وما بينهما من التفاوت يعرف بالظاهر والجنس والركوب والاحتشار في يوم واحد
بل في ساعة واحدة ولأن الذكر منوادم والمارقين المعتم فأن حق القاضي في الماليتة ولهذا جاز للأمام بيعها وقسمته
تتمها رضى الحق لتعلق بالهين وأما فافتقر قالوا ويقسم كل واحد من الدور الأرضين والخوانيت وحدها لأنها اجناس
مختلفة بطر إلى اختلاف المقاصد وإن كانت دور مشتركة في مصر واحد وأرض متفرقة في قسم كدار وارثها أحدها
عند الجرح رضى وقالوا لا يقسم بعضها في بعضها إن كان أصلها من اجناس واحد صورته وموقع بطر إلى المقصود
وهو أصل السكن والزرع وهي اجناس معتم نظر إلى المقصود وجوه السكن واختلاف الزرع وكان مقصوداً إلى نظر
القاضي يعمل بما يترجح عنده وله أن لا يمكن التعديل فيها لكونها مختلفة باختلاف البلدان والجوار والقرب من
المسيح والماء والشرب وصلاحتها للزراعة اختلافاً بينا ولو كانت دارين في مصر من قسم كل واحد وحدها
بالاجماع ومن حرفة ولو كانت أحدهما بالكوفة والآخر بالبصرة قسمت أحدهما في الآخر قالوا ويقسم البيوت قسمه واحدة

احدا ان كانت دار واحدة ولان قسمته كد بيت بالغادة ضرر وان كانت في محل او في الفلوات في السكن والمنازل كانت في دار واحدة
مستلزة في كالموت وان كانت مستغلة يقسم كل منزل على حدة كالموت وسواء كانت في دار او في محل لا يتفاوت في السكن لكن دور الدور
فكانت لها شبة في كل واحد منها فان كانت مستغلة لفلانها بالموت وان كانت متباينة بالادوار فاقسم الدار بقسمين
بالزمرع والبناء بالقيمة ويجوز ان يفضل بعضهم على بعض فحقا للمعادلة في الصور والمخ في المعنى عند تقدير
لصورته ولو اختلفت فقل بعضهم على قيمة البناء بذكر الارض والآخر بالدرهم فالاول اولى لانه انما يقسم الميراث والدرهم
ليس الميراث الا اذا اختلف بالكون في قيمة الارض او وقع لاحدهما جميع البناء فحقا للمعادلة في الصور والمخ في المعنى عند تقدير
له القسمه قبله الى الاية كالاخ ولا يثبت على الميراث دون المال في قسمته الصداق ناقلا وهذا في غير محله
انه يقسم الارض بالساحة الاصل فله كان نصيب الجوز ووقع له البناء برده على الآخر دراهم حتى يساويه فيقدر الدرهم
في القسمه فيكون كونه في الاية كالاخ ولا يثبت على الميراث دون المال في قسمته الصداق ناقلا وهذا في غير محله
وامتنع الاجر فان كان مستغلا لفلان واحد في نصيب قسم بينهم بغير طريق وان كان لا يستقيم فيهم طريق ولا يثبت
الى المستغلة لانه في المستغلة ويرفعها ويجعل على عرض باب الدار لان الحاجة يندفع به وهذا كان عليه من الشركة وطريق
الارض قدر ما يربو البقر للحرث لانه لا بد من الذرع ولو وقع في نصيب احدهما انما يستد لية في نصيب الآخر في
بن رستم عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الشركي ان يجعل في نصيبه بيتا والآخر بيتا وان كان بيتا يحاط ولان شدة كوة الآخر لانه يتصرف
في خالص ملكه فلا يكون متعديا وضرر الجار يحصل ضمنا فلا يضمن وكذلك لصاحب الحائط ان يفتح فيه بابا وان تاذر
جاءه ما ذكرنا في الكف عما يدور في الجار احسن قال ويقسم سهمين من الحلو وقسم السفل وعند ابي يوسف في سهم
بهم وعند محمد بن عيسى بالقيمة وعليه الفتوى لانها اجناس بالنظر الى اختلاف المنافع فان السفل يصلح اصطبلا ولحمه الميراث
والسرداب ولا كذا الحلو وكذلك تختلف قيمتها باختلاف البلدان فلا يكتفى بالقيمة ولها ان الاصل في المذرع ان يقسم بالذرع
والمنفرد الاصل في الشك ان ابي بصير قال في ذراع بذراع نظر الى ما هو المنفرد وهو السكن وما يستويان فيهما
والكل واحد منهما ان تجعل في نصيبه الاية بالآخر والمنفعتان متماثلتان وكما ان لصاحب السفل ان يجهر الجير والسر
وكذا لصاحب الحلو ان يبنى فوقه علو ما لم يضر بالسفل على اقله ولا يضر من منافع السفل ضعف منفعة الحلو لانها
تبقى بعد فساد الحلو في سفل منفعة البناء والسكنى وفي الحلو السكنى لا غير وليس له التعلي الا بما من صاحبه على اقله
فيحتجب ذراعين بذراع نظر الى اختلاف المنفعة فيقول ابو حنيفة ان اصله انه ليس لصاحب الحلو ان يبنى على
الآبرض صاحبه وعند الجوز وقيل اجاب على عامة اهل الكوفة في اختيارهم السفل على الحلو ولا يدخل الدارهم في
القسمه الا بترخيصهم لان القسمه في المشترك ولا شركة في الدار فان ارضا كانا بيتا ينبغي للقاسم ان يرفع
اسمهم في قسمه اخذ في ذلك بعد ما يمتد ما يقسم ويعد له على سهام القسمه ويذرع الساحة ويقدم
البناء على الحاجة الى معرفة ذلك ويجوز كل نصيب بحقوقه من قيمة الانصبة فيحقق معنى القسمه ويلقب الانصبة بالاول والثاني
والثالث ثم يخرج للفرقة كما يحد من قسمه على اقل الانصبة فان كان سدا لم يجعلها سدا شادا ثمنا فاعلم لانه اذا خرج اقل الانصبة
خرج الاكثر ولا كذا العكس ولو عين لكل واحد نصيبا كان من غير ذرع لانه في معنى القضاء فيصح القسما ما لم يصب
ويطفي التهمة واليلى

قال ليس لاحد من الرجوع اذا قسم القاق او باسبب لانهما صدرت عن ولاية تامة فلو تمت كالقضاء وكذا ليس له ان يخرج بعض
فكان لا يثبت الى الباقي قبل القسمه لا يثبت الرجوع بعد ما وكذا اذا حصل التراضى وبنت الحدود لان المؤمنين عند شرطهم
وقيل يمتد رجوعه اذا خرج بعض السهام الا باسببهم واحد لتعينه الباقي قال فان كان نصيب احدهم مسيل وطريق الجوز ولم
يشرطوا ما كان صفة عند تحقيق بعض القسمه وهو قطع الاشجار والافسخت القسمه لاختلافها وتسايف
لان المقصود تكامل المنفعة ولا كذا لا بالطريق والمسيل قال واذا شهدوا عليه ثم ادعى احدهم ان من نصيبه شئ في يد
صاحبه لم يقبل الا باسببهم لانه مدعى فان لم يكن له بيته استخلف شئ كونه فن قال فجمع نصيبه ونصيب المدعى فقسما بينهم
كافور نصيبهم لان السكول حجة على ما عرف وقيل لا يقبل دعواه لانهما خص قال يقبل شهادة القاسمين على ان يكونوا احرار
لا يقبل لشهادتهما على فعلهما ولهما انهما شهدا بالاشهاد به يلزم القسمه فنتقبل اما فظهر ما افترقه
وهو في ملزم فلا حاجة الى الشهادة عليه في غير محله مثل قولهم او غيره قال في كانت القسمه باجر لا يقبل لانها دعوى ايقاع حكم
منه جوا عليه وجوابه ان اجزئها وحيث باتفاق الخصوم على ابقاء العمل وهو القين ولا تجزئ لهما مخفى فلا شهادتهما ان قال
فيمنعه من اخذه مع فبقيته او يمينه خصمه كسائر الدعوى وان قال في كذا قبل الاشهاد لمخالفها وفسخت القسمه وكذا
اذا قال لمسيل الى بعض نصيب احدهم نصيب وهو نظير الاختلاف في قدر المبيع وسنبتن الخلاف واحكامه في كتاب الدعوى
اشهاد الله تعالى **واستحق بعض نصيب احدهم رجوع في نصيب صاحبه** بقسط كما في البيع وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف رده
بفتح القسمه ولو قول محمد بن عيسى رواية ابي سلمان ورواه ابو حنيفة ان رجوع في نصيب صاحبه لا يقبل لانها دعوى ايقاع حكم
احدهما اها المقتضى لا يفسخ بالاجماع ولو استحق نصيب شايخ في الكل ففسخت بالاجماع لا ابو يوسف رده ان بالاستحقاق
الفسخ نظر من شريك ثالث ولا قسمه بدونه رضاه والفقهاء فيه ان باستحقاق الجوز الشايخ يبطل معنى القسمه وهو
القين والافراز لانه رجوع في نصيب الآخر بخلاف المعين فصار كاستحقاق الشايخ في الكل ولا يجر رده
ان القسمه على هذا الوجه يجوز ابتداء بان يكون نصف الدار مقدم بينهما وبين ثالث والموجب بينهما على الخصوص فاقسمها
على ان احدهما نصيبهما من مقدم وربح الموقر والآخر ثلثة ارباع الموقر فانه يجوز اذا اجاز ذلك ابتداء اجاز انهاء
فهو القسمه موجود فصار كالجزي المعين بخلاف الشايخ في الكل لان القسمه لو بقيت يتفرقا نصيبا مستحق في الكل
فببطلان ردهما فافترقا **المهاجر جائز** مستحسنا والغنيك في الجواز لانها مبادلة المنفعة بحسنها سيئة
فيخرج احدهما الا انما استحق الجوز بقوله لم يشر به فيكم شرب يوم معلوم ولان المنافع تستحق بعوض
وغير عوض كالاجيان والقسمه يجوز في الاعيان فيجوز في المنافع وهي مبادلة معنى افراز صورة حتى يجري في الاعيان
المتفاوتة كالدرور والعبيد واثامثلثيات ويجوز انتمتع اذا لم يكن الطالب متعنتا وليست كالاجارة لان المنفعة
تستحق هنا بالملك ومعنى الماوضة بيع ويجوز الاشهاد فيها المدة وفي الاجارة بالعقد ولهذا يشترط ذكر المدة
لانها لا يعلم قدر ما يستحق من المنفعة الا بذكره وليست كالعاريه لما يباين قال ولا يبطل بموتهما ولا يموت
احدهما الا يحتاج الى اعادة ثمنها بطلت الوارثين او احدهما بخلاف الاجارة والعاريه قال ولو طلب احدهما
القسمه بطلت المباداة معناه فيما يحتمل للقسمه لان القسمه اقرب في استكمال المنفعة ولو طلب احدهما القسمه والآخر
المباداة القسمه لما يباين الا في دار واحدة بان يسكن كل منهما طائفة او احدهما علو والآخر سفلا لان القسمه على الوجه

جاء في هذه المأياة ان المنفعة غير متغيرة وبين ان المكان يقطع المنازعة وهذه اقران النصيب وليست مباداة وكل
واحد من الاجل ما اصابه واخذ غلته لا تافد من المنافع وقد ملكها فلم يستغلها وشهد بعضهم في جوار الاستغلال
ان يشترط في العقد كالتعديت وهذا ليس بشئ وجوابه ما مر ولو نها بياغ رابين عما ان يسكن كل واحد في جانه خيرا
واختيارا وهذا عندنا ظاهر اعتبار بقسمة الاصل اعند قبل الاجرة كما في الفسحة وقيل لا يجوز أصلا لانه بيع
السكنى والسكنى بخلاف القسمة لانه بيع بعضه احدى ما ببعض الاخرى وانما جاز في الجوز مطلقا لقلته التقاوت
في الشافعي ويكون اوزا قال ويجوز في عبد واحد يخدم هذا يوما وكذا ان البيت الصغير لان المأياة تكون في الزمان والمكان
لستيفاء المنفعة بقدر الامكان وقد تعدد المكان فبتعين الزمان قال في عبيدين كل واحد واحدا ولا اشكال
على اصلها لان عندنا يجوز قسمة الرقيق جبرا واختيارا فكذا منقطعهم واما عندنا في حسمه فبالقياس
على عدم جواز لقسمة بمنع الجواز لكن الصحيح في الجواز لقلته التقاوت في الخدمة ولا كذا في الاعيان لما مر قال
فان شرط الطعام كذا عبد عام من يخدمه جاز في الكسوة لا يجوز لان العادة جرت بالساحة في الطعام دون الكسوة
ولقلة التقاوت في الطعام وكثر تباين الكسوة فان وقتا شيئا من الكسوة موحدا فاجاز كالتحسان لان عندنا
لوصف بنبه عدم التقاوت او ليقول قال ولا يجوز في غلة عبد ولا عبيدين وقال ادرجهما الله يجوز في غلة العبد
اذا استويا في الحرفة والمنفعة قليل وقيل هذا بناء على اختلافهم في القسمة ولهذا لا يجوز في الواحد اجماعا
وله ان الاخر يجب بالعمل حق لوسلم ولم يعمل لاسرها فاحتمل التقاوت في المأياة والخدمة والهداية
في العمل فيكون اجرة اكثر من الاخر فلا يوجد المعادلة وعلى هذا الخلاف غلة الداسر ولا يجوز في العبد الواحد ولا في الدابة
ولا يجوز في الدار الواحد والفرق ان احد النصيبين يتقدم على الاخر في الاستيفاء والاعتدال ثابت وقت المأياة و
الظاهر بقاؤه في العقد دون الحيوان لانه في الباب النفي عليه دون العاق فيقوت المعادلة فيه ولا يجوز في الركوب دابة
ولا دابنتين لان الركوب يختلف باختلاف الركاب لان منهم حاذقا وجاهلا فلا يحصل المعادلة بخلاف العبد فانه
يخدم باختياره فلا يتحمل فوق طاقته وهذه العلة في استعمال الدواب ايضا قال ولا يجوز في ثمة الشجر
ولا في ابن الخنم واولاده لان المأياة قسمة المنافع وهذا يستحق الاعيان وما يحصل من ذلك يتفاوت
ولا يجوز قسمة الاعيان الا بالتعديل ولان قسمة المنافع قبل وجودها ضرورة لانه لا يمكن قسمتها بعد الوجود
ولا ضرورة في الاعيان قال ويجوز في عبد ودار على السكك في الدار على السكك والخدمة لان المقصود منها يجوز عند
التحاور الجنس وهذا الاختلاف اذ قال وكذا في مختلف المنفعة كسكن الدار وارضه وكذا الخنم والدار
لان كل واحدة من المنفعتين يجوز استحقاقها بالمأياة
كتاب ادب القاضي
الادب هو الخلق بالاخلاص الجريئة والخصال المحمودة في محاشنة الناس ومعاملتهم وادب القاضي الشارح
لما تدرب اليه الشرح من سبط العدل ورفع الظلم وترك الميل والمحافظة على حدود الشرح والجري على سنن الشريعة
على ما ياتي ان شاء الله تعالى والقضاء على اللغة له معنى يكون بمعنى الالتزام بالامر والامر وقضى ركب الانعقاد
الآيات وجمع الاخبار قالها وقضيتها الى بنى اسرائيل وجمع الفراغ قالها قضيت الصلوة وجمع
التقدير يقال قضى الحاكم المنفعة ان قدرها او يستعمل في اقامة الشيء مقام غيره يقال قضى فلانا دية

2349

[illegible]

وما يرد عليه من الغشابة والدعوى وكتب القضاء وغير ذلك وأما العمل بالفقه والسنة فلا بد من العلم به ولا
يقدر على القضاء ولا يعلم كيف يقض وعرضه لا يكون القاضي وإنما يجب أن يكون حجة في الدين إذا كان
عالمًا بالشرع يكتفي بجواز القضاء وقيل يجوز تخليد الجاهل لأنه يقدر على القضاء ولا يستفاد والأولى أن يكون
عالمًا قاله من قلد أسلافه عملًا وفي رعيته من هو أول من قلد خاتن الله ورسوله وجماعة السلف وكذا كماله
لأن الناس يرجعون إلى فتواه في حوائجهم ويقبلون به ويعتمدون قوله فينبغي أن يكون بهذه الأوضاع والمناقب
لا يخلع أن يكون مفضلاً لأنه لا يخلع قوله وأخبار الديانات وقبله يصلح لأنه يجوز لتلاخيص إلى الخطاء قال ولا يطلب
الولاية لقوله عم عبد الرحمن بن سنان بأمر الرحمن للولاية قال ذكر أن سالكها وكنت اليها وإن أعطيتها
عليها وقاله من طلبه عملاً فقد غل وغير ما عداك من طلب القضاء قال وكيفية الدخول فيه لمن يخاف العجز عن القيام
لما فيه من المحذور قبل كبر الدخول لمن يدخل تحت القول من مولي القضاء فكانه ذبح بغير سكين قيل معناه إذا
طلبه وقيل إذا لم يكن أهلاً قال ولا بأس به لمن أمن على نفسه أداء فريضة لأن كبار الصحابة والتابعين يقدرون
وكفى بهم قدوة والنجى عم ولاه علياً ولو كان مكرهاً لما ولاه وقاله من إذا حكم الحاكم قاصباً فله أجور
واختياراً بوبكر الرازي الامتناع عنه وقيل الدخول فيه رخصة والترك عزيمة وهو الصحيح ومن تعين
له يقدر على الولاية وقد بيناه ولو امتنع لا يجبر عليه ولو كان في البلد جماعة يصلحون وامتنعوا والخطأ
يفصل بين الخصوم لم يأتوا وإن كان لا يمكن ذلك أو ان امتنعوا حتى قلد ما جازها ثم الكل فلا يجوز
التقليد من ولاية الجور لأن الصحابة تغلبوه من معاوية وكان الحق مع علي رضي الله عنه والتابعون به
تغلبوه من الجحاح مع جوره ولا فيه إقامة الحق ودفع الظلم حتى لو لم يمكنه من ذلك ليجوز له الولاية منه قال ويجوز
قضاء المرأة فيما يقبل شهادتها في الآلة يمكن لما فيه من محادثة الرجال ومبني أمره على الشريعة وروى عن الأئمة
أنه قال لا يترك القاضي على القاضي الأحول لأنه إذا اشتغل بالقضاء ينشأ العمل فيعزله السلطان بعد الحول
ويستبدل به حتى يشق بالدرس قال فإذا قلد القضاء ينبغي أن يتفق الله تعالى وبشرط طاعته ويعمل بحكمه
ويقصد الحق بحمده فيما يقدره ويطلب ديوان القاضي الذي قبله وينظر في خرابيته ويستحله لأنها
وضعت لتكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد المحتول لأنه يحتاج إليه ليعمل بها قال وعمل في الولاية
ارتفاع الوقوف بما يقوم به البينة لأنها حجة شرعية أو باعتراق من هو إليه لأنه أمين ولا يعمل بقول
المعزول لأنه شاهد وشهادة الفرد لا عمل بها قال إلا أن يكون هو الذي سلم إليه لأنه لا يملكه فيكون أميناً فيه
وينبغي أن يبحث رجلين من ثقاته والواحد يكفي فيقبضان من المعزول ديوانه وهو ما ذكرنا
من الخرابية والسجلات فيجوز كل نوع في خريطة حتى لا يشبهه على القاضي ويسلك المعزول شيئاً
فتشاً ليتشكك ما يشك عليه ويجوز أن عليه وهو التواء ليس للأجرام أن يتكسب به الخلل وإن أبي المعزول
أن يدفع اليها النسخ أجبر على ذلك سواء كان البياض من البيت المأله هو ظاهر لأنه لمصلحة المسلمين ومنه
الخصوم لأنهم وضعوا عليه به العمل بها ومنه ماله لأنه فعله تدينه لا غملاً ولا يأخذ من الودائع والموالاة

بج

ويكتفان أسماء المحبوسين وياخذون نسخهم من المعزول لينظر المولى أحوالهم فمن اعترف فالحق أو قامت عليه بينة
لزمه عملاً بالحق والآخر إلى تارة عليه في مجلسه من كان يطلب قلاً المحبوس حتى فيحضر من حضر وأدعى عليه ابتداء الحكم بينهم
وينادى أياً ما على حسب ما يرى القاضي وإن لم يحضر لا يجلي حتى يستظهر في أمره فيأخذ منه كفيلاً بنفسه لا يحبس
حتى غائب وهو الظاهر لأن فعل المعزول لا يكون عبثاً قال ويجلس القضاء جلوساً ظاهره في المسجد لأن رسول الله
يفصل بين الخصوم في المسجد وكذا الخلفاء الراشدون بعده ودله على أرضه المسجد الكوفة إلى الآن معروفة وقاله
أما بنيت المساجد لذكر الله تعالى والحكم ولئلا يشبهه على العزلة أو مكانه والجامع أو لأنه أشهر وإن كان الحق
حائضاً ونفساً خرج القاضي إلى باب المسجد فينظر في خصوصتهما أو من يفصل بينهما لو كانت المنازعة
في دابة فانه يخرج لاستماع الدعوى والاشارة اليها في الشهادة فإن جلس في بيت جاري أو في اللسان بالدخول فيه ولا ينع
أحد من الدخول عليه ويجلس معه من كان يجلس معه في المسجد ويكون الاعوان بالبعد عنه بحيث لا يسمعون ما يكون
بينه وبين من تقدم إليه للخصومة ويستحب أن يجلس معه قريباً منه قوماً من أهل الفقه والرياسة ولا يخل
بأن يجلس وحده إذا كان عالماً بالقضاء قال ويتخذ من جازاً كاتباً عدلاً له معرفة بالفقه لأنه إذا لم يكن عدلاً
لا يؤمن خيائنه وإذا لم يكن قسماً لا يؤمن أن يكتب ما لا يقتضيه الشريعة وإذا لم يكن فقيهاً لا يعرف كتبه السجدة
وما يحتاج إليه القاضي من الأحكام ويجلس ناحية عنه حيث يرى حتى لا يتدخل بالرشوة قال ويستوي بين الخصمين
في الجور والاقبال والنظر والاشارة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قواصميين بالعدل والعدل
والعدل التسوية وقاله من إذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليستوي بين الخصوم في المجلس والاشارة والنظر
في كتابهم من سبق بين الناس في مجلسك وجهك وعدلك ومعناه ما ذكره ثم نبيه على العلة فقال حتى لا يطع
شبه في حيفك ولا يخاف من تصيف جورك ولأنه إذا فضل أحدهما ينكسر قلب الآخر فلا ينشئ للدعوى والجور
وينبغي أن يجلسوا بين يدي القاضي جثوا ولا يجلسوا في جانب ولا أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وإذا
تقدم إليه الخصمان انشأ بينهما فقال ما الحكم أو ان شاء سكت حتى يتكلموا فإذا تكلم أحدهما اسكت الآخر
لتفهم دعواه قال ولا يشتر أحدهما ولا يلقنه حجة ما يبيت وما فيه من التهمة ولا يضيح أحدهما لأن ذلك
يجري على حصصه ولا يمازحهما ولا أحدهما لأنه يخل بهيمة القضاء ولا يضيف أحدهما دون الآخر لما يبت
وقد ورد النهي عنه قال ولا يقبل هديه اجنبت له بهذا قبل القضاء قاله من هذا الأمر غلوا ولأنه
أما أهدي له القضاء ظاهر فكان أكلاً بالقضاء فاشبه الرشوة بخلاف من جرت عادته بما ذكرنا
قبل القضاء لأن الظاهر أنه جرى على عادته حتى لو نادى على العادة أو كان له خبر من لا يقبلها والخبير على هذا
التفصيل قال ولا يحضر دعوى إلا العامة كالأحرار والمختارين لأنه لا تهمه فيها والاجابة مستهنة ولا يجيب الخاصة
لأن التهمة إذا كانت من قريب أو من جرت عادته بذكر قبل القضاء على التفصيل المتقدم والعشر فادعوا
خاصة فافوقها عامة وقيل الخاصة مالم يعلم أن القاضي لا يحضرها لا يعمل بها قال يهود الميراث ويشهد
لجناين لانها من حقوق المسلم على المسلم على ما نطق به النص ولا يبطل مكث في ذلك المجلس ولا يمكن أحدًا

لانه لم يظهر ظاهرا لو كان ظهر مطلقه وجوده عند غيره حكمة قال وامره يدفع ما عليه قال امتنع
 حيسه لانه ظهر ظاهرا وهذا اذا ثبت حقه بالاقراء اذا ثبت بالبينة حيسه اقل مرتبة لان البينة
 لا يكون الا بعد المحضر فيكون ظاهرا ولا يسأل القاضي الا كماله ولا من المدعى الا ان يطلب المدعى عليه من القاضي
 ان يسأل المدعى فيسأل فان اقر انه محضر حتى سبيله لانه استحق الانتظار بالنظر ولا يمنع من المكالمة
 وان قال المدعى هو مؤسوس وهو يقول انا محضر فان كان القاضي يعرف بيسار في كل الدين يدل على كماله
 لشهد والقضية او التزعة كالمهر والكفالة وبذل الخلع وخو حيسه لان الظاهر بقاء ما حصل في يده و
 التزعة يدل على القدرة ولا يحبس قيمه سوى ذكره اذا ادعى الغفر لانه الاصل وذكر مثل ضمان
 المشتقات وارث الجنيات ونفقة الاقارب والزوج واعتاق العبد المشترك الا ان يقول البينة
 ان له مالا فحيسه لانه ظاهرا فاذا حيسه ملة يغلب على ظنه انه لو كان له مال اظهره ويسأل عن حاله فلم
 يظهر له مال خلع سبيله لان الظاهر عاكر فيستحق الانتظار وكذلك الحاكم لو شهد شاهدان باعارة
 ويقبل البينة الاعسار بعد الحبس بالاجماع وقبله لا والفقهاء انه وجد بعد الحبس فربنية وهو محتمل
 شقة في الحالتين وان قامت البينة على بيسار ابرز حيسه لظلمه واختلعا في مدة الحبس قيل شهرين
 او ثلثة وبعضهم قدرة بشهر وبعضهم باربعة وبعضهم بستة والصحيح ما ذكرت كذا لان
 الناس يختلفون في احتمال الحبس ويتفاوتون في الجهل وكثيرا فيفوقون الى رأي القاضي قال ويجوز
 الرجل في نفقة زوجته لانه حق مسحق عليه وقد منعه فحيس لظلمه ولا يحبس ولا في دين ولا
 وكذا الاجداد والجدات لانه ليس مضاعفة بالمحروف وقد اقر بها الا اذا امتنع من الاتفاق عليه لان
 في ترك الاتفاق عليه هلاك كمال الاب على الولد فالولد دفعه بالقتل واذا مرض المحضر فانه كان
 له من يخدمه في الحبس ثم يخرج والآخرجه لئلا يهلكه واذا امتنع الخصم من الحضور عند القاضي
 ما يرى مرضه با وسفع او حبس او قيسر وجبه على ما يراه **يقبل كتاب**
 القاضي الى القاضي في كل حق لا يسقط بالمشبهة للحاجة الى ذكره وهو العجز عن العجز بين الخصوم
 والشهود بخلاف ما يسقط بالمشبهة كالحودود والنفقات المشبهة بالدية والاصل في الجوان ان الكتاب يقع
 مقام عبارة المكتوب عنه وخطابه يدل على ان كتاب الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام خطابه له في الاصل الذي
 وجب عليهم ما امرهم به في كتبه كما وجب خطابه واذا ثبت هذا فنقول كتاب القاضي الى القاضي خطابه له
 ولخطابه يدل على علمه به صح فذكر كتابه وهو ان يشهد الشهود عند القاضي ان لهذا على فلان الغائب كذا
 فيكتب القاضي الى القاضي الذي الخصم في كتابه وهو نقل الشهادة ولهذا حكم المكتوب اليه براه ولو كانت الشهادة
 على حاضره حكم عليه وكتب حكمه وهو السجل ويكتب في النكاح والدين والمقصب والامانة المحجوزة و
 المضاربة لان ذكر دين يعرف بالامتنع وفي النسب لانه يعرف بذكر الاب والجد والقبيلة وغيره ذكره ويقبل
 في العقار لانه يعرف بالحودود ولا يقبل في المنقولات لانه يحتاج فيها الى المشاهدة للاشارة وعنه انه يقبل

هذا هو الذي عليه في
 كتابه في النكاح والدين
 والمقصب والامانة المحجوزة
 والمضاربة لان ذكر دين يعرف
 بالامتنع وفي النسب لانه يعرف
 بذكر الاب والجد والقبيلة وغيره
 ذكره ويقبل في العقار لانه يعرف
 بالحودود ولا يقبل في المنقولات
 لانه يحتاج فيها الى المشاهدة
 للاشارة وعنه انه يقبل

جميع المنقولات وعليه الفتوى للحاجة اليه ويمكن تقديره باوصافه ومقداره وغير ذلك وعنه يوسف
 انه يقبل في العبد دون الامنة لكثرة اباقة ووثاقه انه يقبل فيها وصورته ان يكتب انهم شهدوا عنه
 ان عبد فلان ويذكر اسمه وحلية وحسنة ايق عنه وقداخذه فلان قال ولا يقبل الا ببينة انه كتاب
 فلان القاضي لانه لا لزوم ولا الزام بدوت البينة ولان لفظ يشبه لفظ البينة فيصير اسم
 المدعي والمدعى عليه ويسمى بالاب والجد والجد والقبيلة والى الصاعدة وان لم يذكر الجدة لم يجز الا عند
 ابو يوسف وان كان في الجد مثله في النسب لم يجز ولا بد من ذكر شي يخصه ويعينه حتى يزول الالتباس
 ولا بد ان يكتب الى معلوم بان يقدر فلان بن فلان بن فلان فان شاء قال بعد ذلك والى كماله يصل
 اليه من قضاة المسلمين والافلاحة بصيرا المكتوب اليه معروفا والباقي يكون تبعا ويقدر الكتاب على
 الشهود ويجعلهم بافيه كعلمهم اياهم يشهدون ويختمه بخضرتهم ويحفظوا احافيه حتى لو شهدوا
 انه كتاب القاضي وختمه ولم يشهدوا ما فيه لا يقبل لان الختم يشبه الختم فتي كان في يد المدعي يتوهم التبدل
 ويكون اسما هذا داخل الكتاب بالاب والجد في الالتباس وابو يوسف رحمه الله لم يشترط شيئا من ذلك ما اقبل
 بالقضاء وتسهيلا على الناس واختاره الشيخ حسن وليس الخبر كالحبان قال ابو بكر الرازي ولو كتب
 فلان بن فلان الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ينبغي لكل من ورث الكتاب عليه من القضاة
 ان يقبله لانه الخطاب جابن لقوم مجبولين فان رسوله الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى الافاق ودعاهم الى الاسلام ولم
 يعرفهم وكذلك امرنا وبنما وكننا مجبولين عند وصح خطابه ولزمتنا والقضاة اليوم عليه وينبغي ان يكون
 داخل الكتاب اسم القاضي الكاتب والمكتوب اليه وعلى العنوان ايضا فلو كان على العنوان وحله لم يقبل
 خلا قال ابو يوسف لان ما ليس تحت الختم متورث التبدل فاذا في صول القاضي المكتوب اليه نظره ختمه
 فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقراء عليه وختمه فتم وقراء على الخصم
 والزعم فيه لثبوت الحق عليه ولا يقبل الا بحضور الخصم واذا شهدوا عند القاضي بحق على الخصم حكم بشهادتهم
 ولم يحكم ليحكم بها المكتوب اليه لانه لا لزوم كالشهادة لاسيما في الخصم ولا يفقه الا بحضرته وقيل
 يجوز لانه ثبت بحضوره فلا حاجة اليه حالة الفتح قال فان مات الكاتب او عزل او خرج عن اهلية القضاء
 بان جن او اعمى او غيبه ذكر قبل وصول كتابه بطل لان الكتاب كخطاب حالة وصوله وهو بالوت خرج عن اهلية
 الخطاب وبالعزل وغيره صار كغيب من الرعايا وان مات المكتوب اليه بطل الا ان يكون قال بعد اسمه والى
 كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لما بينا وان مات الخصم نفذت ورثته لقيام مقامه وان لم يكن
 في بلد المكتوب اليه وطلب الطالب ان يسمع بينته ويكتب له كتابا الى القاضي الذي فيه خصمه كتب له الحاجة
 اليه ويكتب في كتابه نسخة الكتاب الاول ومعه ان يكتب ما ثبت عنده **فصل** في حتمه رجلا ليحكم
 بينها جاز لان لها ولاية على نفسها حتى لقاض في حقها والمصالح في حق غيرهما لان غيرهما لم يرض بحكمه
 وليس له عليه ولاية بخلاف القاضي وصورته اذا راد المشتري المبيع على البائع بعيب بالتحكيم لا يملك الرد

هذا هو الذي عليه في
 كتابه في النكاح والدين
 والمقصب والامانة المحجوزة
 والمضاربة لان ذكر دين يعرف
 بالامتنع وفي النسب لانه يعرف
 بذكر الاب والجد والقبيلة وغيره
 ذكره ويقبل في العقار لانه يعرف
 بالحودود ولا يقبل في المنقولات
 لانه يحتاج فيها الى المشاهدة
 للاشارة وعنه انه يقبل

على ما به ما ذكرنا وكذا حكمنا في قتل خطاء فحكم بالدية على العاقلة لا يلزمهم لعدم ولايته عليهم
ولا يجوز التحكيم فيما لا يقطع بالشبهة كالمحدود والقصاص لانه لا ولاية لهما على دمه ما حجة لا يباح بها
حتمها وقيل يجوز في القصاص لانهما يمكن ان يكونا قتلوا بغيره الى غيرهما والمحدود وحقوق الله تعالى
فلا يجوز ويجوز في تضمين الشريعة دون القطع ويشترط ان يكون من اهل القصاص لانه لا
يلزمه ما حكمه كالتعاضد ويعتبر اهليته وقت الحكم والتحكيم جميعا ولان يسمع البيعة ويقض بالكل
والاقرار لانه حكم شرعي فاذا حكم لزمهما لولاية لهما به عليه ما وكل واحد منهما الرجوع قبل الحكم لانهما ولي
الحكم عليهما برضاها فاذا زال الرضا زالت الولاية كالتعاضد مع الامام وان رفع حكمه الى قاض
القضاء ان وافق مذهبه لعدم الغايبة في نقضه وبطلته وان خالفه لانه لا ولاية له عليه فلا
يلزمه انفاذ حكمه بخلاف القاض لان ولايته عامة ولا يجوز حكمه لمن لا يقبل شهادته كالتزمية
وهو لغة مطلق المنع ومنه حجر الكعبة

كتاب

لانه منع من الدخول فيها وتسمى الحرام حجرا لانه ممنوع من التفرق فيه وفي الشرع المنع عن شياء
مخصوصة باوصاف مخصوصة على ما يتكران شاد الله تعالى وبما به الصغير والجنون لان الصغير
والجنون لا يثبتان الى المصالح ولا يعرفانها فتناسب الحجر عليهما والعبد تصرفه نافذ على مولاه فلا
ينفذ الا باذن قال ولا يجوز تصرف الجنون والصبي الذي لا يعقل اصلا لعدم الاهلية وتصرف
الذي يعقل ان كان اجازة وكيته او كان اذنيه جاز لان الظاهر ان الولي ما اجاز ذلك الا لمصلحة
راجحة نظرا له والا اجازة والعبد مع مولاه كالصبي الذي يعقل مع وليه لان الحق للمولى فاذا اجاز
جاز قال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما واقرارهما وطلاقهما وعقارهما قال عدم كل طلاق
واقع الاطلاق والصبي والمجنون والمعتوه والعق ناقض من اذنيه لانه تبرع وليس من اهله وكذلك
الاقرار لما فيه من الضرر وكذا ساير العقود لرجحان جانب الضرر في سفسها وقلة مبالايتها وعدم
تقديرها المتصالح قال وانما استلغا شيئا لزمها احكاما لمصلحة على النقصان يجب بغير قصد كناية في انما والى
المال وان الاتلاف موجود حشا وهو سبب الضمان فلا يبرأ الا بالحدود والخصاص فيجعل عدم الخصم شبهة في
يقبل القتل في العمل الى الدية على ما يعرف في بابها قال واقوال العبد نافذة في حق نفسه لاهليته فان اقر على
لزمه بعد عقده لغيره في المال وصار كالعسر وان اقر بخدا او طلاق لزمه في الحال لانه في حق الدم متبعا
على اصل الحرية وهذا لا ينفذ اقله المولى عليه بذكر ولا يستباح بابا حتمه وان الطلاق فلقوله ثم
لا يملك العبد الا الطلاق ولانه اهل ولاه رفيه على المولى فيقع قال وبلوغ الغلام بالاحتلام او
الاحبال والانزال او بلوغ ثمانية عشر سنة والحالية بالاحتلام والحبل او بلوغ سبعة عشر
سنة لان حقيقة البلوغ بالاحتلام والانزال قال عدم حد من كل حال وحالة دينارا اي بالغ وبالغة
والحبل والاحبال لا يكون الا به والحيض علامة البلوغ ايضا قال عدم لاصطلاحها فيض البخاري بالغ

او تصاح

الاصل

وانما البلوغ بالسن فالمذكور مذهب ابو حنيفة وقال ابو حنيفة تمام خمسة عشر سنة المعتاد الغالب عند ابن عمر رفته انه
قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم واثنا عشر سنة فرددني وعرضت عليه في السنة الثانية فاجاز في قوله تعالى ولا تقر بها
قال النبي صلى الله عليه وسلم هي احسن حتى يبلغ اثنته قال ابن عمر رضي الله عنهما في عشرة سنة وهو اقل ما قيل فيه فاخذنا به احبنا
وهذا شد الصبح واما شد الرجل فاربعون قال الله تعالى اذ بلغ أشده وبلغ أربعين سنة والآن في اسرع بلوغا ففقتنا
سنة واقال الحديث فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يجيز غير البالغ قانه روي ان رجلا عرض على النبي صلى الله عليه وسلم ابنته فرددته فقالت يا رسول الله
انتردي بي ويجيز رافعا وبني يصنع لا فعلا فامرهم فاصطروعا فصعقا فاجاز واذ في مدة يصدقها العلم
فيها على البلوغ اثنا عشر سنة والحالية تسع سنين وقيل عشرة وهذا هو المختار وقال ابو حنيفة في قوله تعالى ولا تقر بها
لا يبرق الا من جنتها فبصدقات فيه اذا احتمل الصدقة قال ابو حنيفة في قوله تعالى ولا تقر بها فاجاز في قوله تعالى ولا تقر بها
وان كان سفيها ينفق ماله في الاصل لانه لا ينفق ماله في غير ذلك ولا ينفق ماله في غير ذلك ولا ينفق ماله في غير ذلك
فلا يجوز الحجر عليه في غير ذلك ولا ينفق ماله في غير ذلك ولا ينفق ماله في غير ذلك ولا ينفق ماله في غير ذلك
الظاهر في الحسن وقدره بان عدم باع على ماله وقدره بان عدم باع على ماله وقدره بان عدم باع على ماله
ما روي عن ابي حنيفة بن منقذ كان يفتي في البيعات فطلب ولياؤه من النبي صلى الله عليه وسلم الحجر عليه فقال اذا بيعت فقل لا خلا بديني
فلا يبرأ من ثلثة ايام ولم يحجر عليه لانه مخاطب فلا يحجر عليه كالرشد ولا ينفذ الصبر عنه بالحجر فانه يقدر على الانكاف
امواله بغيره في الرابع وتطابق قبل الدخول بعده في كل يوم ووقت ولا يصح الحجر عليه لدفع الضرر عنه ولا ينفذ
ولان الحجر عليه اهدار للدمية والحاق له باليهام وضرر يذكرا عظم من ضرر بالنسبة لرواهاعة الماله وهذا
مما يعرف في الحقوق بالنفس الابية ولا يجوز تحمل الضرر الا على دفع الضرر الا ان كان في الضرر من الاذيان ومن الثاني
الضرر العام جاز كالنسخة المأجور والطبيب الجاهل والمكارم الخلس لعموم الضرر من الاول في الاذيان ومن الثاني
في الاذيان ومن الثالث في الاموال فاما حديث معاذ قلنا انما باع ماله برضا لان معاذ لم يكن سفيها وكفى
يظن به ذلك وقد اختاره عدم للقضاء وفصل الخصم وكذلك يبيع عمره وقيل بان كان يبيع الدار بالذات فانه
جازر ولا يحسن عليه المبلغ عقوبة من منع المال فلا يبقا سر عليه ومنع الماله عنه عقوبة لان غالب السفيه يكون في الهبات
والنفقات فيما لا مصلحة فيها وذلك انما يكون باليد او اذ يحجر عليه القاض فرفع الى قاض اخر فابطله جاز لان القضاء
الاول يختلف فيه لا قضاء في مختلف فيه فلو امضاه الثاني ثم رفع الى الثالث لا ينقضه لان الثاني قضي في مختلف فيه
فلا ينفذ ثم عند ابو حنيفة ان كان مبدرا ليجزى الحجر فينفذ تصرفه ماله الحجر عليه القاض فاذا اصلح لا يطلق الا
بالطلاق وقال محمد بن زيد بن حجره واصلاحه بطلقة نظرا الى الموجب وزاله ولا يبرأ منه فصل محمد بن زيد
قوله في القضاء ليجزى به ثم عند ابو حنيفة ان بلغ غير رشدا ليه ماله لعدم شرطه وهو ابن سبعة اشهر بالنظر فاذا
بلغ ثمانية عشر سنة اليه وان لم يوسر رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وقال لا يدفع اليه حتى يوسر رشده
بالنصر ولا يجوز تصرفه فيه لانه لا يمنع السفيه فيسقي ببغايه ولا يبرأ من قوله تعالى ولا تأكلوا مما امر الله ان ياكل
انه يكبر وهذا الشأن الى انه لا يمنع عنه اذ كبره وقدره ابو حنيفة رضي الله عنه لان الغالب ابن السبعة اشهر فيها

ولا يحجر السفيه

بمسألة

فاذا بلغ ثمانية عشر سنة ولا يبرأ منه

الامر ان لا يصح ان يكون جدياً وعذراً قال يترى اب الرجال الاخر وعشرين سنة وفسد الاشده بذكره قوله
حتى يبلغ سنه ونصفه قبل ذكرنا فلان المنع عنه للتأديب لا يلحق فلان نفذ نصرته فيه ثم تفرغ المسائل على قولها
فتقول اذا جحد القاض عليه صار حكمه الصبي الذي اشتهى فانهما يصح منه كالحاقل وهو النكاح والطلاق والعنف
واهمته لاد والتدبير والوصية مثل وصايا الناس والاقرار بالحدود والقصاص لانه من اهل هذه القصة فان
لكونه مخاطباً او النكاح من الحوائج الاصلية ويلزمه مثل مهر المثل لانه لا عين فيه ويبطل ما زاد عليه
لانه تصرف في المال وصان كالمريض المدين وان كانت المرأة سفيرة فزوجت نفسها من كفو باقل من مهر
المثل فان كان اقل بالابتعاين فيه ولم يدخل بها يقال للزوج اما ان تنكحها او تغار عنها لانه ما بها نقصان
لم يصح ونكح الزوج لانه ما به زيادة وان دخل بها لم يخرج وجب مهر المثل فلا فائدة في التخيير واما الطلاق
فلعله كل طلاق واقع الاطلاق والصبي والمحتوه ولان كل من مكر النكاح وقع طلاقه والعنف لوجود الاهلية
وليس العبد في قيمته مكان الحجر التبرعات بالمال الا ان الطلاق لا يقبل الفسخ فقلنا بنفاذه وجوب السعاية
نظر المحاسب وعزها لانه لا يصح واما التدبير فلانه يوجب حق العتق وهو عتق من وجه فاعتبر بحقيقة العتق لانه
لا يصح الا بعد الموت فاذا مات ولم يؤنس بمشده سعي في قيمته فدين كانا اعتق بعد التدبير واما الاستيلاء
فان وطئها فولدت فادعاه ثبت شبهة الحائض الي بقائه النكاح ولا يصح اذا مات وكذا ان اقترانها ام ولد وطئها
ولد وان لم يكن معها ولد سعت في قيمتها بعد الموت لانه متمم في ذكره فصار كالعتق واما الوصية فالقياس ان
لا يصح لانها تنزع وهبته لكن استحسن اذا كانا كانت مثل وصايا الناس لانها قريبة بتقربها الى الله تعالى وهو
محتاج اليها سيما هذه الحالة واما الاقرار بالحدود والقصاص فلان الحجر عن التصرف في المال لا يقع
في عاقل بالغ فيصح امره فيما لا يجر عليه فيه وتلزم حقوق الله تعالى من الزكوات والنفقات والحج لانه مخاطب
ولا حجر عن حقوق الله تعالى فيخرج عنه الزكوة لحجره من القاض وامين اجتران ان يصرفها في غير مصرفها
واما الكفارات في الصوم فيه مدخل في كفره بالصوم لا غير كالبسبيل المنقطع عن ماله ولو اعتق
عشر ظهار نفذ العتق وسعي العبد في قيمته ولا يجزئ عن الظهار لانه عتق ببدل كالمريض المدين
اذا اعتق عشر ظهار ثم مات يسعي العبد للغرماء والاخرى وكذا كسائر الكفارات ولو كفر بالصوم
ثم صالح قبل تمامه فعليه ان يكفر لزم قال الحجر وان القاض يسلم النفقة الى ثقة في الحاج فينفقها
عليه ولا يمنع من حرمته وحلقة لوجوبها عند بعض العلماء ولا من القرابة لانها فضل واثاب ولانه لا يمنع
من كل واجبة منها على الانفراد فكذلك على الاجتماع وبلا اولاً لانه افقار ولان يسوق البدنة لكان الاختلاف
فان عمره فسرهما الهدى بالبدنة وتلزمه حقوق العباد اذا تحققت له بالاعمال بالسبب كذا
النفقة الزوجة والاولاد من الحوائج الاصلية قال لا يجوز على الفاسق ان اعنده فظاهر واما عند
ان كان مضطراً الى لقوة فان استمر منه رشد وقد اسس منه نفق رشد وهو اصلاح فينتاوله
النفس ولا يجوز الفسوق في المال في الدين الا ترى الحجر على الذي والكفر اعظم من الفسوق قال

بمسألة

ولا يجوز للمدين ان يعتزم في الحجر على السفينة فان طلب غمها وحبسه حتى يبيع ويوفى الدين على الوجه الذي
يشتاها من ادب القاض فان كان ماله دراهم او دنانير الذين مثله قضاء القاض بغيره لان رتب الدين له اخذه
بغير امره والقاض يهيئ عليه وان كان احدهما دراهم والاخر دنانير او بالعكس باعد القاض في الدين والقياس
ان لا يبيع كالعروض لانه نوع خروجها الا انها انما تجنس وانظر الى الثنية والمالية وعدم التقييد
تختلف في العروض لانها صابغة للدين من كل وجه والغرض يتعلق بعين العروض دون الاثمان فاخرها
ولا يبيع العروض ولا العقار لانه حجر عليه وهو خيار لا عن تراض وقال لا يبيع وعليه العقوي
وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب غمها من الفاسق الحجر عليه القاض عليه ومنعه من التفريقات والاقرار له لا يضر
بالغرماء ونظر الغرماء لانه بما لجا ماله فيفوت حقهم ولا يمنع من البيع بمثل الثمن لانه لا يبطل حق الغرماء ويبيع
ماله ان امتنع المدين من بيعه وقسمه بين الغرماء بالحصص لان ايفاء الدين مستحق عليه فيسحق
عليه البيع لا يبايه فاذا امتنع باع القاض عليه نيابة كالحبيب والعنة ولا يزوج من ماله وجوابها ان التولية
ممنوعة فلا يبيئ عليها حكمه متيقن وقضاء الدين مستحق عليه لكن لا يسلم بغير البيع لاختلاف الحبيب
والعنة واتمى يبيئ ليو في دينه باي طريق شاء ثم التفرغ على اصله لانه يبيع في الدين النقود ثم
العروض والعقار لما فيه من المسارعة الى قضاء الدين ومراعاة المدين ويترك له ثياب
بدنه دست اود ستان وان اقر في حال الحجر باللزمة بعد قضاء الديون لان هذا المال يتعلق به
حق الاولين ولانه لو صح الحال لما كان في الحجر فائدة حتى لو استفاد مالا بعد الحجر نفذ اقراره فيه
لانه يتعلق به حقهم ولو لم يملك مالا لزمه في الحال لانه حشاه لا راد له وينفق من ماله عليه
وزوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه لانها من الحوائج الاصلية وانها مقدمة على
حقهم ولو تزوج امرأة فهي في مهر مثلها اسوة الغرماء قال وان لم يظهر للفاسق ماله
فالحكم مأمور في ادب القاض لان قاله سبيل قال ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس
لان مؤنة ولا يعنونه من التصرف والسفر واخذون فضل كسبه فيقتسمونه بينهم بالحصص فلا يلزم
الحق البذر والسان اى اليد بالملازمة واللسان بالاقتضاء وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله اذا قلته
القاض حال بينه وبين الغرماء الا ان يقيموا البيئته انه قد حصل له مال وهذا بناء على صحة
القضاء بالاقرار فيصح عندهما فيسحق الاظهار وعند اى حرمه لا يصح لان الافلاس لا
يتحقق فان المال عاد وراح ولان الشهادة شاهدة على العدم حقيقة فلا يقبل ولان الشهود لا يتحققون
بالجن احوال الناس واصورهم فماله مال لا يطلع عليه احد قد اخفاه خوفاً من الظلمة والصوم وهو
يظهر العقر والعسرة فاذا لازموه فبما اجزوه فاعطاهم والملازمة ان يدور معه حيث
ويجلس على يابه اذا دخل بيئته وان كان المدين امرأة يلزمها حذار من الغيبة ويبعث امرأة
امينة تلزمها وبيئته اليسار مخدومة على بيئته الاعمار لانها مشبهة اذا اصل الاعمار

كتاب في معرفة النسخ
 في معرفة النسخ
 في معرفة النسخ

الاذن في اللغة الاعلام فكذلك في الحرف والاطلاق التصرف
 لمن كان ممنوعا عنه فكذا اعماله فيكون عند اطلاق تصرفه واعلم التجار بذكر ليعاينوا
 وفادته اهتداه الصبي والعبد الى اصدار التصرفات وكتاب الاموال والسجلات الارباح وقد
 تعالى الى ذلك بقوله واتلوا الكتاب اختبروه بشئ من نعم الله ليظهر فوائده فتتظروا في
 تصرفه والدليل على جواز ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ولا يجوز اجابة دعوى المملوك
 فدفع جواز الاذن وعليه الاجماع ثم العبد بالاذن يصير كالحرة في التصرفات لانه كان مالا للتصرفات
 باهليته باصل الغطلة باعتبار عقله ونطقه الذي هو ملاك التكليف والحجج عليه انما كان لحق المولى
 لاحتمال حقوق الضرر به يتعلق الدين برقبته او بكسبه وكل ذلك مكر المولى فاذا لم يقدري بتصرفه
 فيتصرف باعتبار ما كسبه الاصلية ولهذا قلنا انه لا يتوقف حقه لادنه له يوما او شهرا كان مازونا
 مطلقا ما لم ينهه وكذا ان القاق والوصي لعبد اليتيم وكذا الصبي الذي يحتل وان الحجر عليه كذا
 خوفا من سوء تصرفه وعدم هذا بنية الاصلاح فاذا نهاله دليل صلاحية التصرف فجاز تصرفه قال
 وبشئ بالتصرف او غير امره صحيحا او فاسدا لان سكوت عنه هذه التصرفات دليل رضاه كسكوت
 الشفع عند ترك المشتري وكذا لا يثبت بالدلالة ان سكوت المحرم وصار كالوكيل ولان النسخ اذا روى
 يتصرف هذه التصرفات والمولى ساكت معتقد في رضاه بذلك ولا يمنع فيهما ماله من معاملته الماذن
 فلو لم يجز سكوت رضاء يفضي ذلك الى الاضرار بهم فوجب ان يكون سكوت رضاء دفعا لقرعهم قال ويغير
 ماذونا بالاذن العام والخاص فالعام ان يقول لصديقه اذن لك في التجارة او اذن لك في البيع
 الشراء والقبض عليه بشئ من ذلك عام فيمنع ولا جميع الانواع وكذلك اذا قال ادني او ان اديت الى القاقاة
 حرة لانه لا قدره على ذكر الابالكسب والالتفات ويجوز تصرفه بالخير وقال لا يجوز اذا كان غنيا
 فاحش لان الزيادة بمنزلة التبرع ولان يتصرف باهليته كالحرة وهذه تجاز فيمنع والصبي
 الماذون على هذا الخلاف والخاص ان ياذن له بالتجارة في نوع خاص بان يقول له اذن لك في التجارة
 او في القرق او في الحياطة او في الصياغة فانه يصير ماذونا في جميع التجارات والحرف وكذلك اذا اذن
 في التجارة في نوع خاص وكذلك لو قال اذن لك في التجارة في البر دون البحر وقال في شخص
 بما قبله لانه يستفيد التصرف باذنه وصار كالوكيل ولما ما بيننا ان كل الحجر ورفع السبب
 الذي كان لاجله محجورا فبعده يتصرف بنفسه باهليته كما بعد الكتابة وفكر الحجر يوجد
 بالاذن في نوع واحد لان الضرر الذي يلحق المولى لا يتفاوت بين نوع ونوع فيلحقه التقيد
 ويبقى قوله اذن ليس كالوكيل لانه يصح بقوله اذن لك في التجارة لا يصح التوكيل به لانه مجهول
 اذ رفع الحجر استقامه وجهات لا تطلب ولا يرجع على العبد بالخدمة في تفرقة ويرجع على الوكيل
 ولو اذن عاقله اذنت كرامة في التوكيل لا يصح والصبي يتصرف بنفسه في ماله فلا يكون تاييدا

فقال لو اذن له بشرط طعام الاكل وشباب الكسب ولا يصير ماذونا لانه لا يتصرف بنفسه
 منه الذم ولانه لو اعتبرناه اذنا الذي الى سداب الاستخدام وفيه الفساد لا يخفى قال والماذون ان يبيع
 لانه اهل التجارة ويؤكل لانه لا يمكنه المباشرة بنفسه في بعض الاحوال فيبضع ويضرب لان ذلك من التجار
 ويغير لان ذلك من افعال التجار ويترهن ويشترون لانهم قاء واستيفاء وبها من ثواب البيع ويخرج
 ويشترون ويبيعون ويقبلون لانهم من صنيع التجار ويترهن ويشترون طعاما ويترهن لان ذلك من التجار
 يتصرفه بالرخ ويشاركون عيانتا لانها من افعال التجار ولا يجوز نفسه لانه يحصل به الرخ والاكتساب وهو
 المقصود ولو اذن بدين او غصب او دية تجاز لانه لو لم يصح لانتفع الناس من معاملته ولان الغصب مبادلة
 ولا يترفع لانه ليس من التجار فلو تزوج اخذ بالمهر بعد الحرة ولا يزوج ماله لانه لا يزوج الا لانه
 نوع تجاز وهو وجوب نفقتها على غيره بخلاف العبد لانه يوجب عليه نفقة زوجته ولما اذن ليس تجاز
 لهذا الية في العبد ونفقتها ليست تجاز ولا يعتق بال ولا يقرض ولا يهب بغيره ولا يصدق لانه
 ذكر تبرع ابتداء وانتهاء وليس من التجارات ولا يتكفل بنفسه ولا ياله لانه تبرع قال ويهدى القليل
 من الطعام ويضيف معاملته لانه من صنيع التجار وفيه سمة لكونه المعاملين وقد صرح انه عم قبل هدية
 سلمان الفارسي وكان عبدا وقال محمد بن عبد الله بن عوف بالرخيف ونحوه ولم يقد محمد بن عوف في السير وقيل ذلك
 على قدر ما لا تجاز ان كانت الحرة عشرة الف والضيافة بعشرة فان كانت تجاز بعشرة دراهم وانما كثير وله
 ان يخط من الشراء بعيب كحالة التجار لعله اصح من الرضا بالعيب ولا يخط بغيره لانه تبرع قال وياذن
 لرقيقه في التجارة لانه نوع تجاز والاصل ان كل من له ولا يذ تجاز يصح اذنه للعبد فيها كالكاتب والماذون
 والمضد الاب والجد والقاض وشريك المفاوضة والعينان والوصي ولا يجوز ذكر الاخر والاخر والعم لانه ليس لهم
 ولاية التجارة قال وما يلزم من الدين بسبب الاذن متعلق برقبته كان تصرفه نفعا فحضا فلا حاجة
 الى الاذن وانما شرط اذن المولى ليصير باضيا بهذا الضرر ولان سبب هذا الدين التجارة وهي باذنه ولان
 فعلق الدين برقبته مما يدعى الى معاملته وانما يصح مقصود المولى فينعهم الضرر فحقا لانه يبدل كسبه لانه اهو
 فان لم يغير بالدين فانه فداء المولى بدين الغرما وانقطع حقهم عنه والايضا ويقسم ثمنه بين الخمر ما بالخصم
 لتعلق حقهم به كعلقها بالثمن فان بقي شيء لمولى به بعد الحرية لان الدين ثبت عليه ولم يخل برقبته فيمحق عليه الوقت
 القدرة وهو ما بعد الحرية قال وان حجر المولى عليه لم ينحصر في اهل سوقه او اكثرهم لانهم اذا لم يعلموا ابياه
 بناء على ما عرفوا من الماذن فلو ان الحجر يتصرفون بذلك لانه اذا لم يتعلق حقهم بكسبه ورقبته يتأخر الى ما بعد الحرية وقد
 لا يتعلق فيمنع من اذنا بالخير او بالعدم ولو حجر عليه في السوق عند رجل او رجلين لا ينحصر ولو حجر عليه في البيت
 عند اهل سوقه او اكثرهم الحجر والمعتبر بهما الحجر عند من اذا كان الاذن مشهورا اما اذا لم يعلم بالاذن غير العبد فحكم
 بالحرية ولا يزال ماذونا حتى يعلم بالحرية كالكامل لانه يتصور لو ان يكون علمه لانه يملك قضاء الدين بعد الحرية
 وانتهى به قال وان ولدت الماذونة من مولا فاذكر حرة خلا قال فرده لان ذلك لا يمنع الاذن ابتداء فكذا انما

ولان الزواج عيب في
 الامة ولا يحل لانه
 اطلاق وليس تجاز
 يباع فيه الا ان يفرق
 المولى لان المولى
 بذلك فانه لو لم يعلق
 بوقته كان تصرفه

ولما انما جنة ما عارة فبغيرها من الفروج والبشرى والشرقات فبان حجة ذلك لا لغيره في الايراد فانه قد خرج في
 الاذنية فلا تعارض الا لانه لا يقدح في ما قد عارضه من كسبه وهو كما اذا كان الايراد في الشرط مخصصا
 ولو كانت المولى او حقة او حقة بدار الحرب فمردودها الى ملكه عند الموت والحق الا كثرى انما
 انما ينتقل الى ملكه ورثته وهو غير لازم فيقول من قال الملك والجنون انما انت الاهلية كما يجهل لاجلاء
 والى يصح اقراره بما في يده بعد الحجر سواء اقر انة تعصب او اقره من وقال لا يصح لان المصحح كان الاذن
 وقد نزل في هذا الاصحح حق الرقبة وقدره كما اذا باع من اخره ان المصحح البدر هو باقية ولهذا لا يصح فيها اخذه
 المولى وبطلانها لعدم الحاجة وهي باقية بدليل اقراره بخلاف الرقبة لانه لا يستل في يده وملك المولى ثابت فيها
 فلا يبطل بغير رضاه بخلاف البيع لان الملك قد بطل فله يبق حكم الملك الاول قالوا انما استغنى عن الدبولة ماله
 ورقبته لم يملك المولى من ماله وهو كالاجنبي حتى يحتلوا اعتق عبيله لا يعتقون ولو قتل عبيله فخلية قيمته على
 السبي وقالوا يملك المولى ويعتقون بالاعتاق عليه قيمة المقتول في الحال لانه مكر رقبته حتى جاز عتقه فيملك
 كسبه وكذا يملك المولى وطى المذونة وتعلق الاخرى ما يبيع المولى عن انصرف فيه ونقصه بعد وقوعه لا يبطل
 ملكه لان الملك واقع الماذون لان سبب الملك لاكتسابه فيكون اولى به من غيره بالنص وانما يثبت في المولى
 اذا فضل عن حاجته وطاعة قائم في الوثيق المحيط والماذون يملك كونه ادنيا كذا كان ملكا منتقلا لا
 مستقرا لملك المقتول الذي والجنين المقتولة ثم ينتقل الى ورثته حتى يكون مورثا عنه بخلاف ما اذا
 لم يكن مستغرقا لان الانسان قبل الخلق قليل الدين سمي التجار فلو عتبه تا القليل ما عاود الى السيد باب
 انتصر في المولى فبمنع عن الاذن قالوا انما عتقه فلهذا يملكه فيه وضمت قيمته للفر ما يبق في فعل العبد
 لان حقه في الخلق برقبته وقد قوتها بالعتق فيخرج لهم قيمتها وما فضل اخذ في من المحتق لانه حر مذبذبة
 وان شئت واخذتوا المقتل جميع ذبونها لان حقه في رقبته وقد حصلت له فيضنها وان كان الدين افضل
 من قيمته ضمن الدين لان حقه فيه قالوا يجوز ان يبيعه المولى بمثل الثمن او اقل لانه اجنبي عند كسبه اذا كان
 مدبورا كما يثبت ولا تراه فيه وفيه منفعة للعبد بدخوله المبيع في ملكه فان باعه وسأله ولم يقبضه المشرى
 ان كان دينه المولى لا يثبت اذ لم يملكه وان كان المشرى عرضا لا يسقط الجواز بقاء حقه المبيع قالوا يجوز
 ان يبيع المولى بغير المثل او الاخر لانه كالاجنبي ولا تراه حتى لو باعه باقل من القيمة لا يجوز للزمانة ولو ابيع
 المولى العبد فخصه المشرى ما غلبه فالعمر ما اذن شاء واقتضى المبيع القيمة لانه انكف حقه المبيع
 والتسليم وان شئت واقتضى المشرى بالتعقيب وان شاء واجاز المبيع واخذ في الثمن لان المثل له
 كالمزمن فان ضمت المبيع ثم رزق عليه يعيب رجع عليهم بما ضمت وعاد حقه الى العبد لولا المانع
 كتاب

يبطل الدين اعتبارا
 لا يستدرك ما يلزم
 من التهمات يقتصر
 لرواية الاهلية

وهو الا لزام والاعبار على ما يكرهه طائفة او شرا

فيقدم عليه عدم الرضا ليدفع عنه ما هو فيه ثم قيل هو معتبر بالفر الثاني للرضا قالوا لا يترقبه المهر
 لا يكره في الاكراه كالطلاق وانواته وقيل هو معتبر بخيار الشرط الى اخره بموجب ما قد عارضه لا يورث فيه الشرط لا
 يورث فيه الاكراه قالوا يعتبر فيه قدر المكره على الباع ما هدد به لانه انما لم يكن قادرا عليه لا يتحقق عليه الخوف

فلا يتحقق الاكراه وما روى عن ابي الاكراه لا يتحقق الا من سلطان بالشرع في عصبه زمان ولا يترد خوف
 الاكراه لولا لانه لو لم يخف فخلية يكون نصيبا فلا يكون مكرها لان الاكراه لا يفعله بغيره فينفي به رضاه او يقبله
 اختياره مع بقاء اصل العصب لا يطلب منه الاعمال فعمل عتق عنه المكره اما اذا كان يفعله فلا اكراه ويكون
 الامتناع من الفعل قبل الاكراه ويكون الامتناع لحقه كبيع ماله والشرع او اعتاق عبده ويخبره كراه
 لحق اذ هي كاتفاق ماله الغير ونحوه او لحق الشتر كالقتل والزنى وشرب الخمر ونحوها لان الامتناع لا يكون
 الا لاحد هذه الاشياء ولا بد ان يكون المكره به متعلقا بنفسه او عضوا كالقتل والقطع او موحيا بما ينعدم به
 كالجنس والضرر احكامه يختلف باختلاف هذه الاشياء فتارة يلزمه الاقدام على ما اكراه عليه وتارة يتردد
 وتارة يحكم بما انبى الله الله قالوا كراه على بيع واجازة او اقرار او شرع بغير رضاه او حصة ففعل في ذلك
 فان شئت او شئت فافعه لان المكره به بالحق لصورة من اهله في حله الا انه قد مر منه في الشرع في فساد
 كغيره من الشرط المفسد حتى لو تصرف منه تصرفا لا يقبل النقص والعتق ونحوه يخرجه ويلزمه القيمة وان اجاز
 جاز لوجود التراضي بخلاف البيع لان الفساد لحق الشرع فلا يجوز باجازه ولا ينقطع حق الاسترداد وهذا وان تلا
 ولنه الا يترد بخلاف البيع الفاسد لان الفساد لحق الشرع وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وهذا الذي اوصى الحق العبد
 وهو اسوة ولو اكراه بغير سوط او حيس يوم او في يوم لا يكون اكراه لانه لا يبالي به عادة الا ان يكون هذا كان
 فامتنع يستصربه فيكون اكراهه في حقه لولا الرضا واما الاقرار فليس بسبب كونه جعل حجة لاجان جانب
 التصرف وعند الاكراه يترجح جانب الكذب لدفع الضرر فان قبض العوض طوعا او اجازة لانه دليل الرضا كالباع الموقوف
 وان قبضه مكرها فليس باجازه ويترد ان كان قائما فان ملك المبيع في يد المشرى هو غير مكس فخلية قيمته لانه يبيع كذا
 والمقبوض فيه مضمون بالقيمة وتلك المكنات يضمن المكره لانه كالاته له فانه هو الذي دفعه الى المشرى كالاته صار كالباع
 وان ضمت الشتر فذلك بيع حصل بعد الاكراه لانه ملكه بالاضمان والمضمونات تملك بالاضمان مستندة
 الوقت القبط عند ما عا ما عرف قالوا ان اكراه على طريق او عتاق ففعل وقع لما يتجانه هتير بالفر الاكراه
 بحسبان واحدة عدم الرضا فثبت ان الاكراه لا يسلب القصد فقد قصد وقوع الطلاق والعتاق على منك حتى
 وعنده فيبغ ويترجع على المكره بقيمة العبد والولاء للمعتق لما يتجانه الله له قالوا في اليد فله قسمينه وفي الطلاق
 بنصف المهر ان كان قبل الدخول وبما يكرهه من المتعة عند عدم التسعة لانه كذا ما كان على شتر في السقوط
 ما لم يبعي الوقت من قبلها وكان اتلا فلهذا الغدر من المال فيضاف اليه بخلاف ما بعد الدخول لا المهر نال
 بالدخول هكذا المنذر في المين والظهار والرجعة والايلاء والفرق بالسان لان هذه الاشياء لا يقبل الفسخ
 ويصح مع المهر والطلاق يمين او طلاق وعليها المبدل ان كانت طائفة ولا شيء عليه فيما وجب بالانذر واليمين
 لانه لا مطالبة في الدنيا فلا يطلب فيها والنكاح كالطلاق فان كان به المثل او اقل لم يرجع بشيء لانه لا يعمل
 اليد عوض ما حرم من ملكه وان كان اكثر من المثل يطلب الزيادة لان الرضا شرط للزوم الزيادة وقد فانت
 وان اكراهت المرأة فان كان التفرج كقولهم المثل جاز ولا يترجع بشيء بما يتجانه وان كان اقل فانزوج

احاد من فاختار احدها
 واذا فخر بها لا يكون مكرها
 وقد من امتناعه من فخر
 في الاكراه لان الاكراه لا يتحقق
 ولا يتردد في حقه

فصار كفاصل القصد
 فان فخر المكره رجع
 على المشرى

يجوز

أما إن لم يجر لها مهر المثل أو يفرقها ولا شيء فعليه أن لا يدخل بها لأن الفرقه جاءت من قبلها حيث لم تنزل بالمستحق
وان دخل بها وهي بكرهه فله مهر مثلها وان كانت طليقة فمهرها بالمسي وبقي الاعتراض الأول
عند إباحة ربه على ما عرف قال فان أكره على شرب خمر أو كل ميتة أو على الكفر أو اتلاف مال مسلم أو دمي بالحبس
والضرب فليس بمكره والأصل في هذا أن شرب الخمر وأكل الميت وما لا يضر صاحب حالة المحضه وهو خوف فوت النفس
قال الشيخ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه فإذا أكره على ذلك بالضرب والحبس لا يسيء ذلك لأنه ليس بمحناه وأما الخمر
لهذا النوع من الأكره لا بإباح الكفر لأنه أعظم جريمة واشقى حرمة وأقبح من هذه الأشياء لأن حرمتها بالصحة وحرمة الكفر
وبالعقل وان أكرهه بالتلافى لنفسه فيسفه أن يفعل أو شرب الخمر وأكل الميت والميتة فلما تلوا من النص
وجبه أن حالة الضرورة قصارت مستثناة من الحرمة فكان الميتة وفي حالة الضرورة كالخمر والميتة في
غير حالة الضرورة فلم يجر فعل حتى قتل ويوجب الإباحة إثم كحالة المحضه ولا تخرجه مما لا يفتقر إلى إيقاع
فلا إثم عليه صار كالمستمتع من الطعام والشرب حتى مات فإثم وأما اتلاف مال الغير فكذلك بإباح حالة المحضه
فإن الإثم والضمان على من أكره ما لم يتركه ولو عذره بضرب يخاف منه على نفسه أو يقطع عضو منه أو يأخذ
لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس إلا أن الأكره لا بإباح له القتل حالة المحضه لا بإباح له قطع العضو ولو خوفه بالجمع
لا يفعل حتى يجمع خوفا يخاف منه التلف فيضرب المصطر وأما الكفر فإنه يسيء أن يبق بقلبه مطمئن بالإيمان
ما روي أن علي بن ياسر رآه أكره المشركون على الكفر فأعطاهم بلية ما أرادوا ثم جاءه الرسول فأسلموا فأسلموا
له ما ورث فقال شئت منكم فقال كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالإيمان فجعل يمسح بيمينه ويقول ما له
أن عادوا فعذروا فله قول الكفر وأكره وقلبه مطمئن بالإيمان وفيه دليل الكتاب والسنة وقوله أن عادوا
فعدوا ولا شرف فعل علي أن صبر حتى قتل كان مأجورا وهو العزيمة فان حبس بين عدو الأنصار ربه ربه حتى
قتل وسمي رسول الله سيد الشهداء وقاله في قتي في الجنة ولا يذلل صرخة وجاد بروجه تعظيما لله سبحانه وتعالى
لكلمته لا يذلل ياق بكلمة الكفر فكان شهيدا كمن بارز بين الصنفين مع علمه أنه يقتل فإنه يكون شهيدا لأن
هذا القيل سبب الشهيدي وترك الصلوات الخمس وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب ولو أكره الذي على الإسلام ثم
أسلمه كما لو قتل لغيره في الإسلام وعلمه أنه يصح بالاجماع فلا يذم ولا يمس في السموات والأرض طوعا
وكرها سمي الكفر على الإسلام سلمًا فان رجح الذي لا يقتل لكن يحبس حتى يسلم لأنه وقع الشك في اعتقاده
فاحتمل أنه صحاح فيقتل بالردة ويقتل إن عذره معتقد فيكون دميًا فلا يقتل إلا أن رجح جانب الجور
حالة الإسلام فقتل على الإسلام لترجيح الإسلام على الكفر قال وان أكره بالقتل على القتل لم يفعل ويضرب
على القتل فان فعل إثم حتى يقتل وكذا قطع العضو وسب المسلم وإذا ضرب الوالدین ضربًا
متبرجا لأن الظلم حرام مشرعا وعقلا لا يستباح بحاله لا بوجبه وكذا قتل المسلم البري لا بإباح بوجبه
مما كان قتلًا لغرام الحرمة والعصا ص على المكروه لأنه أكره فيما يصلح أن يكون آذ وهو القتل فلا يباح
أن يكون آذ في الأمر لأنه بالجناية على الدين وأنه حرام فلا يباح إلا من جهة صاحب الحق وقال أبو يوسف

لا قصاص على واحد من هؤلاء الخصا من يدرى بالشبهات وقد حقت الشهادة في كل واحد منهما أما المكروه فهو محمول على المكروه
فلعمري المباشرة قاله فيجب على المكروه لأن المباشرة موجبة للقتل ولهذا الخلق به الإثم ولم يمتنع من أن لا يقتل ويصلح والقتل بان
لغيره على الصمت ولا يقتل المحرم على الجور كما قاله أن أكره على الردة لم يبين أمرا تنبه منه لأن البيعة تنبئ على الردة والردة
غير متحقق لا حتم لا عدم اعتقاد الكفر بل هو الظاهر عند الأكره ولا خلاف في القول قوله في عدم الاعتقاد
لأنه يروي الآمن جهته قال ومن أكره على الزنا فلا حد عليه لوجود الشهادة وبأنه بالخجل ولو صبر كان مأجورا كالقتل
لأن الزنا لا يباح بوجبه ما قاله أبو جرحه ولو لا وهو قول زفر بن محمد لأن انت انت دليل الطواغيت قلنا وقد يكون
طبعًا والشبهة مؤجدة ولو أكرهت المرأة وشبهها ذلك ولا يثم نص عليه محمد لأن الفاعل الرجل ورتبها لأن الإباح فعله
فلم يتحقق الزنا منها لكن تمكينا أو سيلة إلى فعله فبإباح الضرورة ولو أمراه ولم يكن في هذه المسائل كلها إلا أنه يخاف
من القتل أن لا يفعل فبوجبه حكم المكروه لأن الإيجاء باعتبار الطوف وقد حقت **كتاب الدعوى**
الدعوى مستشفة من الدعاء وهو الطلب والشرح قول تطالب به إنسان أثبات حق على الغير لنفسه والبيعة
من البيان وهو الكشف والظاهر والبيعة والشرح تظهر صدق المدعي وتكشف الحق والأصل في الباب
قوله دم لو ترك الناس ودعواهم لا تدعي قوم بكاء قوم وأموالهم لكن البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه
في رواية واليمين على من أكره ويروي أن خضر صبا وكذا اختصا بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للمدعي أنك بيعة
فقال لا فقال له يمينه ليس لك غير ذلك فحكاهم المدعي والمدعي عليه أنه هو الأصل في الباب ويستثنى عليه
عمامة مسائلة قال المدعي من لا يجبر على الخضوع إذا تركها والمدعي عليه من يجبر وقيل المدعي من يضيف إلى
نفسه ما ليس بثابت والمدعي عليه من يثبت ما هو ثابت بطاهر اليد فلو ادعى على جاريته أن قاتل
والبراة صار مدعى له دعواه ما ليس بثابت وهو فادع دونه بعد تناقها على الشغل وقيل المدعي من
من يضيف ما عند غيره إلى نفسه والمدعي عليه من يضيف ما عندك إلى نفسه وجميع العبادات تنقار
وينبغي أن يحقق ذلك ويحرق بالحق لا بالصورة فان المدعي أيضا لا يودع فانه مدعى صورة منكر
محقق لو ترك لا يترك والفقيه إذا انعقد النظر للفكر ظهر له ذلك بنوفه في الله تعالى ولا يصح الدعوى
أنه من الخصماء على خصم حاضر علم أن الدعوى إذا صححت عند القاضي وجبت على الخصم من الغايب
قاله وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فارق منهم على ترك الحضور وهو لا عراض عن الإجابة وعرض عارضة
من امرأة الوليد بن عتبة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعدي عاز وجها فاعذها فقالت إني أجي وقاعظا
فهدنة من ثوب فأتى به ولان الحكم بحضور من أن يحضر الدعوى من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا
يكره فإذا حضر فادعى عليه وجب الجواب بلا أو بنعم حتى لو سكنت كان انكارا فيسمع البيعة
عليه دفعا للضرر عن المدعي إلا أن يكون احتسار قاله لا بد أن يكون الدعوى بشيء معلوم
لأنه في الخصم لأن الدعوى للالزام والخصم بالجور أو غيرهما وكذا الشهادة بالجهل لا تقبل
فإن كان دينا ذكر أنه يطالب لأن فائدة الدعوى بجبار الغايب المدعي عليه على إيقاع حق المدعي ليس

للقاضية ذكر الا اذا طال به فامتنع ولا بد من ذكر الوصف لانه لا يعرف الا به وان كان عينا كلف المدعي
احضارها بالشهر اليها بالدعوى والشهود عند ادائها الشهادة والمتكر عند اليمين ولا ذكر المبلغ في التعريف
فان لم يكن حاضرة ذكر في حجة بالان اذا عذر عنها هلكة العين والقيمة يقوم مقامها كما في الاستعلاء
اذا هي المفصود غالباً ويذكر في القيمة شيئاً معيناً في قدره ووصفه وجنسه نفياً للجهاالة كما بينا
وان كان حيواناً يذكر الذكور والانثى وان كان عقاراً ذكر حدوده الاربع واسماء اصحابها واسماء
المأجدة وذكر المحلة والبلد لان العقار لا يمكن احضاره فتعذر تعريفه بالانما في بعض الحدود ببلده
يذكر البلدة لانه اعظم من المحلة التي فيها العقار ثم بين الحدود لان التعريف يقع بذكر ولا بد من ذكر اسماء
اصحاب الحدود واسماء ايامهم واجدادهم لانه ابلغ في التعريف وفي ذكر الحد خلاف ابي يوسف وقد تقدم
وان كان الرجل مشهوراً لا يحتاج الى ذكر النسب لوجود التعريف بدونه وكذا كره جعفر الشريفي في ذكر الحدود
كما مر قال ثم يذكر الله في المدعى عليه والله تعالى له لا بد من ذكره في يده لا يكون خصماً والحق له
فلا يستلزم الا بطلان ولا تيجمل انه في يده وهذا محيوساً بالثمن فاذا طلبه زال الاحتياط ولا تيجمل
كونه في يده الابينة او علم القاض ولا يشترط بتصادقها نفياً لزمته الموضوعة لجواز ان يدعيه
نحوه في المنقول لان اليد فيه مشاهدة قال فاذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه
ليتكلم في حجة الحق ولو جوب الجواب عليه فان اعترف او اقام المدعي بيينة قضى عليه اقام
الا عتراض فلا تزمه فيه قال الله تعالى الانسان على نفسه بصيرة وما البينة فلانها
مستقلة من البيان وهي الاظهار فهي تظهر الحق ويكشف صدق الدعوى فيقض بها وعلى
هذا اجماع المسلمين قال ولا يستخلف لقوله عدم البينة قال لا قال فلكم عينة ولا بد من طلب
المدعى المتخلف لانهما حقه بالاضافة اليه فان حلف انقطع الخصومة لقوله عدم البينة كغير
ذكر فيمار وبنام الحديث قال الا ان يقوم البيينة فيقبل قال عدم اليمين القاضي احق ان
ترد من البيينة الحادلة ولا تطلب اليمين لا يدل على عدم البيينة الاحتمال انها غائبة او حاضرة
في البلد ولم يحضرها وان اليمين بدل عن البيينة فاذا قدس على الاصل بطل حكم الحلف قال وان
تكلم يقض عليه بالنكول لان النكول اعتراف ولا يخلف دفعاً للضرر عنه وقطعاً للخصومة فكان
نكوله اقرباً او بذلاً فيقضي به فان قضى عليه اقل ما نكول كان لانه حجة كالاقرار والاولي ان
يعرض عليه اليمين ثلثاً ثم يقض عليه ونحوه ان من مذهب القضاة بالنكول لانه فصل
محتمل فيه ربما يخفى عليه حكمه فاذا عرض عليه ثلثاً واي قضى عليه هكذا فعلم ابو يوسف
مع وكيل الخليفة والزمه المال وان قال بعد النكول يقول انا اخلف ان كان قبل القضاة خلفه
لكونه مختلفاً فيه وان كان بعد القضاة ولم يخلفه لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر
ثم قال اخلق لا يسمع منه كذا هكذا ويشترط النكول بقوله لا اخلف لانه صريح فيه بالنكول

لانه دلالة عليه ولا يخلف الا ان يكون به خيراً وطيراً فيعذر قال ولا يرد اليمين على المدعي
لقوله عدم البيينة على المدعي واليمين على المدعى عليه جعل جنس اليمين على المدعى عليه لانه ذكر بالالف
واللام وذكر يفي ردها على المدعي ولانه قسمه والقسمة تنافي الشركة فلا يكون للمدعي يمين ولا يمين
مينه عدم جواز القضاء بالشاهد واليمين لان ما روي يفي ان يكون للمدعي يمين معتبر
فيبقى القضاء بشهادة مجردة وانه خلاف الاجماع وكذا قوله عدم حديث الحضرة الكبيشة قال
لا قال كد يمينه ليس كغيره كد يفي الجواز ايضا لانه غير المشار اليه في الحديث بشهادة مجردة
واما ما روي انه عدم قضى بالشاهد واليمين في دود بوجود احدها انه ورد في مخالف الكتاب لانه
لها وجب الحق للمدعي بشهادة رجلين ونقله عند عدم صحتها الى شهادة رجل وامرأتين
قال النقل اليه خلاف الكتاب او تقول الزيادة عليه خلاف الكتاب الثاني انه ورد في حادثة عامة
تختلف بين السلف فلو كان ثابتاً لارتفع الخلاف ولم يخرج ذلك على عدم ثبوت الثالث انه خبر واحد
وقوله عدم البيينة على المدعي مشهور قريب من التواتر فلا يعارضه لان خبر الاحاد اذا ورد
معارضاً للخبر المشهور يرد الرابع روى ابيهم الحديث يحيى بن معين وعنه الحارثي عن ابي عمر قال
سمعت ابيهم يقول القضاء بالشاهد واليمين بدعة واول من قضى به معاوية قال وان قال
بيينة حاضرة في المصرو طلب يمين خصمه لم يستخلف عند ابي حنيفة قال لا يستخلف لان
اليمين حقه فلا يبطل الا باقامة البيينة لا بالقدرة عليها واعترافه بالبيينة لا يكون اعترافاً بقوله
اليمين وله قوله عدم البينة قال لا قال فلكم عينة رتب اليمين على عدم البيينة فلا يجب مع وجودها
ولانا اجماعاً على انه لو قامت البيينة سقطت اليمين حتى لو قال المدعي عليه انا اخلف لا يلتفت اليه
واذا كان اليمين لا يثبت حكمها مع البيينة فاذا اعترف بالبيينة وانه قادر على اقامتها
فقد اعترف فانه يمين على المدعى عليه قال وياخذ منه كفيلاً بنفسه ثلثة ايام والا يلائمه ويجسمه القاضي
الذي ذكرنا استحساناً لاحتمال انه يغيب قبل القضاء فيتعذر القضاء فيكفله مدة احضار الشهود عما يروي
عن ابو يوسف وعنه ابي حنيفة ثلثة ايام الا يري انه مجرد الدعوى القاضي بعد به احياء للحق في كذا
هذا ويكتفي بالكفيل ان يكن محرراً لا يحصل التوثيق ولا يشترط كونه مملوكاً او تاجراً فان اشترط
ان يعطيه كفيلاً امره القاضي باللائمة على الوجوه الذي ذكرنا في ادب القاضي وان كان غيباً
يلائمه مقدماً مجلس القاضي لانه ملازمة اكثر من ذكر بصره ويمنع من سفره من غير حجة بخلاف
المقيم او الاضرار عليه وذكر وهذا اذا كان حلالاً يتخط بالشبهة اما الحدود والقصاص في النفس فلا ياخذ
منه كفيلاً وقال ياخذ منه كفيلاً بغير شرط المشبهة وقال ياخذ منه في حد القذف في السرقة ان ادعى
المال قال ولا يستخلف في النكاح والرجعة والفي في الايلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء
والحدود وقال لا يستخلف فيها الا الحدود والآمان وهذا بناء على ان النكول بدل عنه

والبدل لا يجري في هذه الاشياء اقرار عند ما والا اقرار يجري فيها لهما ان الناكل يمنع عن اليمين
الكاذبة فاهلها فبعض معتقدا بالمدعي دلالة الآلة اقرار فيه شبهة وللحدود تندري بالشبهات واللعان
في معنى الحدود وله ان الواعية اقرار يكون كاذبا في انكاره والكذب حرام ولو جعلناه بدلا
والحد لا يكون فيجعل ياد لا يمين انه عن الحرام والمقصود من الاستخلاف في الخصماء بالنكول فيكل
موضع لا يفتي فيه بالنكول لا يستخلف ويستخلف في السرقة ان ادعى المال فيخلق بالله ما له عليه هذا المال
ولاشي منه فان نكل ضمنه المال للثبوت مع الشهادة ودعوى الاستيلاء ان تدعى الامه انهما ولد سيدتها
وهذا انهما منه والمولى ليكنر اقل الوادعي للمو لا يلتفت الى انكارها لان الاستيلاء والنسب يثبت
بجرد واختار الخفية ابو الليث الفخري على قوله في العموم البلوى ثم عند ما كل نسب يثبت من غير
دعوى المال كالنبتة والزوجية والمال يستخلف عليه وكل نسب لواق به لا يثبت الا بدعوى المال كالاخ
والغير لا يستخلف الا اذا ادعى بسبه مالا او حقا كدعوى الارث وعدم الرجوع في الهبة وخوة قال ويستخلف
في القصاص بالاجماع فان نكل اقتصر منه في الاطراف وفي النفس كيمسح حتى يخلق ويقره قال
يلزمه الارش فيها لان النكول اقرار فيه شبهة لعدم فلا يثبت به القصاص فيجب المال سيما اذا ادعى
الوقوع العمد والاخر الخطاء ولا يحرم ان الاطراف يجري مجرى الاموال فيجرى فيها البدل حتى لو قال
لغيره اقطع يدي فقطعه بالاشي عليه وهذا دليل البذل الآلة لا يبيح له القطع لانه لا فائدة له فيه
والبدل هنا مفيد لا نقطاع الخصوصية ولا كذا كذا النفس والتمسك عليه كيمسح بها كما في
انفسا ما قال وان ادعت عليه طلاقا قبل الدخول استخلف لانه دعوى مال فان نكل فخر عليه
بنصف المهر كما مر وكذا اذا ادعت الصداق في النكاح يستخلف لانها دعوى مال ويثبت المال
بالنكول دون النكاح وقد مر **باب اليمين بالله** لا غير قال عدم كان خالفا فيخلق
بالله او يذير وتغلف باوصافه ان شاء القاضي وقبل يخلق ذلك باختلاف حال الخالف وصلا حيث
وخوفه وقلة مبالاة وغير ذلك وقبل يخلق بكثرة المال وقلة وينبغي للقاضي ان يغلف الخالف قبل
الخلف ويحفظ عنده حرمة اليمين ويكفل عليه قوله لكان الذين يشترق بغيره بالله واما ان يذير ثمة قليلا
الا يذير كره له قوله من خلق على يمين صبره فيقطع بها مال امر مسلم لقي الله تعالى وهو عليه غضبان
تغليظ اليمين ان يقول والله الذي لا اله الا هو عا ليد الغيب والشهادة الرحمة الرحيم الطالب
المطالب المدرك المسمى الذي يعلم من السيرة ما يحكم من الصلانية الكبر المتعالي وينذر عليه
ما يشاء وينقص ويختار من التكرار بادخال الخوف في العاطفة بين هذه الاسماء فانه المستحق
عليه يمين واحد ولا يغلف بزمان ولا مكان ويختار من التكرار لان التعظيم المقسم حاصل في
كل زمان ومكان وهو المقصود ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق الحديث وقبل يخلق فان ما نشأ
لقلته مبالاة الناس باليمين الكاذبة وكثرة اقرارهم على ذكر وكراهتهم اليمين بالطلاق والعناق

الاية

لان المقصود امتناع عن اليمين الكاذبة وخروج الحق وذكر فيما يتعاطونه اكثر قال ويستخلف اليهودي بان
الذي انزل التوراة على موسى واسمها في يافته الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي باسم الذي خلق النار والاصل
في ذكر ما روي الله عن حلف ابن صور ياء اليهودي على حاكم الزاني في التوراة فقال له انشدك بالله الذي انزل
التوراة على موسى واذا ثبتت هذا في اليهودي فالنصراني مثله في الانجيل والمجوسي في النار لان النصراني
يعظم الانجيل والمجوسي يعظم النار تعظيم اليهودي التوراة فيخلقهم على كونه اعظم في
صدورهم والمذكور في المجوسي قول محمد اما عند ما يخلق بالله لا غير لان التغليب بغيره تعالى
لا يجوز ولان ذكر النار مع ذكر الله تعالى تعظيم لها ولا يجوز الا ان اليهودي والنصراني ورواها
نص حاكم ولان كتب الله تعالى عظيمة وعن ابي حنيفة لا يخلق احدا الا بالله خالصا وحلق الوثن
بالله لانهم يعتقدون انهم ولله يستلهم من خلقهم ليقول الله ولا يستخلف بالله الذي خلق الوثن
والصنم عامر ولو اقتصر في الكال على قوله بالله فهو كافي لان الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وانما تغلف
ليكون اعظم في قلوبهم فلا يتجاسرون على اليمين الكاذبة قال ولا يخلقون في بيوت عباد الله
لان الخضر اليمين بالله ولان ذلك يشهد بتعظيمها ولا يجوز ولان المسلم ممنوع من دخولها ويشكوا الاخرى
فيقول له القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق وليست الاخرى براسه انهم في الاستخلاف
على نوحين على الحق والشرعية والافعال الحسية فالحق والشرعية يخلقها القاضي على ما يصل بالله
ماله قبلك ما ادعى من الحق ولا يخلق على السبب وهو الحق لان الحق قد رجا فسخ بالتفاسخ
او بالبراءة من موجه بالابراء والايفاء فينتزب بذلك ان حلف كذب وان لم يخلق قضى
عليه بالنكول ولا كذا اذا خلق على الحاصل لانه ان كان مخلصا امكنه الخلف فلا يتضرر وقبل ان
انكر المدعي عليه السبب يخلق عليه وان انكر الحكم يخلق الحاصل الا ان يكون في ذكر ترك النظر
للمدعي بان يدعي المنفعة بالحوار او نفقة المبتوتة والمدعي عليه لا يراها فينفذ يخلق
على السبب لانه اذا خلق على الحاصل فهو يعتقد صدقه يمينه بناء على اعتقاده فيبطل الحق
المدعي فيخلق بالله ما شربيت هذه النار التي سماها بكذا وفي المبتوتة بالله ما هي مخدرة
منكر ومثله اذا ادعت الفرقة بمضى مدة الايام يخلق بالله ما آتى منها وقت كذا ولا يخلق بالله
ما هي باين منكراته لا يبرأ من ذكر وعن ابي يوسف انه يخلق على العقد الا اذا ذكر شيئا من اركانها
فيخلق على الحاصل والافعال الحسية نوعان احدهما يستخلف على الحاصل ايضا كالغصب
والسرقه والثاني يخلق على السبب على ما يمينه في السائل فيخلق في البيع والله ما بينكما
بيع قائم فيما ذكر في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال لانه قد يطلقها او يخلعها بعد العقد
وفي الطلاق ما هي باين منكر الساعة وفي الوديعة ما له هذا الذي ادعاه فيذكر وديعة ولا
شيء منه ولانه قبل كذا حق لجوان ان يكون قد برى من بعضها او ستملكها او في الغضب والسرة

حتى يخلق على الحاصل واذا ادعى شفعة الجوار
من اشترى هذا الارض ما هو معتد منكر
من اشترى

ان كانت البينة قائمة بالله ما يتحقق عليه رده لانه قد يقضي بملكه او هبة وان كانت هالكه يستحق على قبضتها
وقيل على الغوب والقيمة جميعا والنوع الثاني من الافعال الحسنة ان يدعى على غيره انه وضع على حايطة حسنة او بن
عليه او اجرت من ابا على سطح او داره او ربحي شرا في ارضه او شق في ارضه فانه يحلف على السبب بالله
ما فعلت كذا لان هذه النية لا تترفع ومثله اذا ادعى العبد المسلم على مولاه العتق يحلف على السبب لانه
لا يرفع في الامنة والعبد الكافر يحلف على ان لا يخلص لانه الرق ينكر على الامنة بالردة والحاق وعلى العبد الكافر ينقض
العهد والحاق ولا كذلك المسلم ويحلف في الدين بالله ما له عليه من الدين والقرض قليل ولا كثير لاحتمال انه ادعى البعض
او ابراء منه فلا يثبت في دينه على الجميع ومن اقتدى بميثقه من خصمه بالصلح عليه جاز وسقط حقه في الاستحلاف
اصلا وقد روي ان عثمان بن عفان رضى الله عنه قال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقولوا كنت بميثق عثمان رضى
قالوا فقال المدعي على هذا النبي او دعيه فلان الغايب او رضى عنه عندك او غيبته او اعان في او اجرت واقام على ذلك
بيته فلا خصومة الا ان يكون محالا ولا بد من اقامة البينة على دعواه لرفع الخصومة لانه بالنظر في كونه بده هو خصم
ثم هو باقراره يريد دفع الخصومة عنه فلا يقبل الا ببينة وقوله الا ان يكون محالا لا يفسد فانه قال ان كان المدعي
عليه موعودا بالصلاح فالجواب كما ذكرنا وان كان موعودا بالجل لا يدفع لانه المحال قد يدفع ماله الى غيره ثم
ذلك الغير يودعه اياه ويساقه احتالا لدفع الحق فاذا عرفت القاض بذلك لا يقبله واذا قال الشهود او دعه رجل
لانعرفه لم يدفع الخصومة لاحتمال انه المدعي لو قال يعرفه بوجهه ولا يعرف اسمه ونسبه اندفعت
عند اوج رضى وقال الحمد لا يدفع لان الخصماء بالجهول بالحق لان المدعي لا يمكنه ابتاعه وصار كالفصل الاول
لا يجرى من ان اليد تدل على الملك وتوجب الخصومة فاذا ثبت بالبينة كونه مودعا اندفعت الخصومة عنه الا
انما اذا لم يعرفه بوجهه احتمل انه المدعي فلا يدفع واذا عرفه بوجهه ثبت انه مودع من غير المدعي
فاندفعت الخصومة عنه كما اذا عاين القاض انه او دعه غير المدعي اذا البينة العادلة كعابنة القاض فان المدعي
او دعهما ثم وهبها منكر وانكر يستلحقه القاض انه ما وهبها منه ولا باعها له فان نكل صادر خصما ولو ادعى المدعي
عليه نصف الدار ونصفها ودبعت فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكمال لتعذر التمين
فصل في بينة الخارج اولى من بينة ذي اليد على مطلق الملك لانها اكثر اشياء لانها ثبتت الملك الخارج وبينة
ذو اليد لان الملك ثابت له باليد واذا كانت اكثر اشياء كانت اقوى قال وان قام للخارج البينة على منكر مودع
ذو اليد على منكر بغيره ياربها فذو اليد اولى لان البينة ثبتت الملك له وقت الترخي والخارج لا بدعجه في ذلك الوقت
واذا ثبتت الملك له في ذلك الوقت فلا يثبت بعد ذلك بغيره الا بالصلح منه اذا الاصل في الثابت دونه وكذا لو كانت
في ايديهما واقاما البينة على ما ذكرنا ولو اقام البينة على انتاج ونسج الثياب التي لا ينكر منسجها فبينة ذو اليد
اولى لان ما قام عليه بينة لا يدل على اليد فتعاضدا فترجحت بينه ذو اليد وكذا في كل سبب لا ينكر كخلف
المظن وعمل الخبث واليد وجز القوف وحلب اللبن لانه لا ينفك في معنى النتائج وان كان ينكر كالبنا ووزع الحبوب
ونسج الحر ومخوه فبينة الخارج اولى كما في الملك المطلق وان اشكل قطع الخارج وان تنازع عداوة واقاما البينة

على النتائج وان خافين واخفقت سنن الدابة فهو اولى وان اشكل ففى بينهما لعدم الاولوية وان خالف سنن الدابة
التاخيرين منها وتواترت في يد من كان في يده قال وان اقام كل واحد البينة على الشراء من الاخر ولا تانح لمها تانح اس سلطان
وقال محمد بن قيس بن يقطين الخارج لانه امكن العمل بالبينة بان باعه الخارج وقبض ثم باعه ذو اليد ولم يقبض
ولا ينكس لعدم جواز المبيع قبل القبض واذا كان عند العمل بالبينة واجب ما امكن لان البينة من
الدلائل الشرعية وان ذكرت البينتين القبض عمل بها ويكون الذي اليد كانه باع من الخارج وقبضها بالخارج ثم
باعها من ذي اليد وقبضها ذو اليد عملا بالبينتين ولم كان شرا كل واحد من الاخر عتق فيكون الملك له فكان
البينتين قامت على الاعترافين وانه موجب للتمانة لانه لا يهتور ان يكون كل واحد بايعا ومشتريا في
حالة واحدة ولان لا العمل الشك ولا ترجيح فتعذر الخفاء اصلا ثم هذا شيء ببناء على اصله فان عندنا
بحر بيع العتق قبل القبض فجاز ان يكون الخارج اشترى او لا ثم باعه قبل القبض لذي اليد فيكون
لذي اليد ومع الاحتمال لا ثبت الملك وان وقتا كان بالخارج او لا فقبض بها ونكس لذي اليد وان كان
ذو اليد او لا فقبض بها امضا والملك للخارج بالاجماع قال ادعنا نكاح امرأة واقاما البينة ان قبض
بواجبة منها لتعذر الاشتراك في النكاح ويرجع الى تصديقها فن تصدقته كانت زوجها لان النكاح
عندهما يثبت بتصادق الزوجين وان وقتا فهو للاول منهما لانه ثبت في وقت لا زمان له فيه فترجحت
على الثانية قال وان ادعى عينا في يد ثالث واقام كل واحد منهما البينة انما له قضى بها بينهما لا استويهما في
السبب وان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد واقاما البينة فان شاء كل واحد منهما اخذ نصف الجيد
بنصف الجيد الثمن الاستويهما في السبب وان شاء ترك لوجود العيب بالمشركة فان ترك احدهما
فليس اخذ جميعه لان بيع الكل انفسه بفضاء القاض بالنصف حتى لو فعل ذلك قبل القضاء وجاز لانه
لم ينفسخ بغيره في الكل فان وقتا ففى الاول لما بينا وان وقتا احدهما او كان موعود قبض فهو اولى اما الوقت
فلا ثبت ملكه فيه ووقع الشك في ملكه الاخر فيه فلا يثبت بالشك ولان القبض دليل تقدم شرايه فكان اولى
قال وان ادعى احدهما شرا والآخر هبة وقبضا او صدقة وقبضا ولا تانح لمها فالشراء اولى
لانه يثبت بنفسه والهبة والصدقة يفتقر الى القبض فكان اسرع ثبوتا فكان اولى ولو ادعى احدهما بايعا
والآخر رهنا فالبيع اولى لان البيع يثبت الملك حقيقة في الحال والرهن انما يثبت عند الهلاك تقديره وكذا
الهبة يجوز اولى من الرهن لما بينا وان ادعى الشراء ادعت انه يزوجهما عليه فاما سواه عند ابو يوسف
لانها عقدان معا ومنه يثبت الملك فيه بنفس العقد ثم ترجع على الزوج بنصف القيمة وقال محمد بن ابي رافع
الزوج القيمة عملا بالبينتين بتقديم الشراء لان الترخي على ملك الغير جائز ثم يرد القيمة عند تعذر التسليم
قال وان اقام الخارج البينة على الملك والتاخير او على الشراء من واحد او من اثنتين غير ذي اليد
فاولهما اولى وان اتخا احدهما فهو له وقدم قال وان تنازع عداوة احدهما ركبا اولى علمها جمل
فهو اولى لانه تصرف الظاهر اولى على الملك وكذلك ان كان ركبا في السراج والآخر ركبا في غيره او لا بس القبض
والآخر متعلق به لما ذكرنا ولو كانا ركبين في السراج ففى بينهما الاستويهما سفينة فيها ركيب واخر متمسك

والا لمن صدقته

بساكنها واخر بخلاف فيها جدها فهي بينهم الا المتداد لاشي كنه محمد لرجل مؤسّر على عنقه بدرة فيها عشرة
الف درهم فنادى رجل مفسر لاشي له فادعيا البدره قال محمد هو المؤسّر بشهادة الظاهر وعند محمد فطار
ابن علي البعير الاول ركب وعلى الوسيط ركب وعلى آخرها ركب فادعى كل واحد منهما القطار فكل واحد
البعير الذي هو كلب لانه يله وتصرفه وتمايل الاول والوسط للاول لانه قايد والقياد تصرف وتمايل
الاول والآخرين الاول والوسط يصفان لاستوائهما في التصرف وليس للاخر لانه كلب قال وبينة النتائج
والنسخ اولي من بينة مطلق المالك لانها ثبتت اولية المالك فلا يثبت لغيره الا بالتلقي منه قال وبينة
بشاهدين وثلاث او اكثر سواء لان الشئ جعل الكال سواء في اثبات الحق والزام القاض الحكم
عند الانفراد فيستوان عند الاجتماع وكذا اذا كانت احدي البينتين اعمد لان الشرط اصل العدالة
وقد استوفى بافيد ولا اعتبار بما زاد لانه لا ضابط له اختلغا في الثمن او في المبيع فايهما اقام
البينة فله او في لان كل واحد منهما مدع وقد ترحمت دعواه بالبينة وان اقام البينة فالمشينة
الزيادة او لان البينات للاشياء فاما كانت اكثر اثباتا كانت اقوى فتترجح على الاخرى وان
كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبينة البائع في الثمن او في لانها اكثر اثباتا فان كان البينة يقال
للبائع امان تسليم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا المبيع ويقال للمشتري امان ان تسليم
ما ادعاه البائع من الثمن والافسخنا المبيع ويقال لانها قد ترحمت ان الفسخ فاذا علمنا بذلك تراعي
فترفع المنازعة وهو المقصود فان لم يتراضيا يتحالفا فيفسخ المبيع ويحلل الحكم كل
واحد منهما على دعوى صاحبه قال نعم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وتوآدا
فيحلل البائع بالبائع ما باعه بالف كما يدعيه المشتري ويحلل المشتري بالله ما اشتراه بالغين
كما ادعاه البائع فاذا تحالفا قال لهما القاضي ما تريان فان لم يطلبا الفسخ تركهما
حتى يصطلحا على شئ وان طلبا الفسخ واحدهما ففسخ لانهما لم يتبعين الثمن ولا المبيع صار
مجهولا فيفسخ قطا المنازعة ولا يفسخ بنفس التحالفا حتى يتخاضعا او يفسخ القاضي
قال ويبدء بيمين البائع في قول الجابي يوسف الاول وهو رواية عن ابي حنيفة رضى الله عنه اذا اختلفا
المتبايعان فالقول قول البائع واقل قايده تقديم قوله وقوله الاخر وهو قول محمد ورواية
عن ابي حنيفة يبدء بيمين المشتري لان البائع يطلب التسليم الثمن او لا وهو يملك وهو لا يطلب البائع
يتسلم المبيع للمال ولو كان البيع مقايضة او صرفا بلاء ياتر ما شاء لاستوائهما في الا
نكار ولو اختلفا في المبيع جميعا يبدء بيمين البائع لانه اذا اشترى انكارا ولو اختلفا
في الثمن والمبيع جميعا يبدء بيمين البائع والدعوى لانها استوفى في الاتكار فينترج بالبدنية
وان ادعيا ما يبدء القاضي بايها شاء وان شاء اخرج بينهما ولو اختلفا في جنس العقد
فقال احدهما بيع وقال الاخر هبة او في جنس الثمن فقال احدهما درهم والاخر دانير
يتحالفا عند محمد وهو المختار لان وصف الثمن وجنسه بمنزلة القدر لثمن دين

وانما يعرف بجنسه ووصفه ولا وجود له يدونهما ولا ذكر الاجل فانه ليس بوصف لان الثمن
يبقى بعد مضيقه وقال لا يتحالفا لان نص التحالف ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورد
وهو الاختلاف في المبيع او الثمن وجوابه ما مر قال ومن نكح عرا ليمين لم يرد دعوى صاحبه فانقضى
في القضاء بالنكاح قال وان اختلفا في الاجل او بشرط الخيار او استعاض بعض الثمن لم يتحالفا لانه
اختلاف في غير المعقود عليه لان العقد لا يخل بغيره بخلاف الاختلاف في القدر لانه لا ينافي للعقد
لو روى قال القول قول المتكبر لانه ينكر اسطره فكان القول قوله قال وان اختلفا بعد هلاك المبيع
لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري لانه منكره وقال محمد يتحالفا ويفسخ البيع
على قيمة الهالك وعلى هذا اخرج المبيع عن ملك المشتري وصار بحال يمنع الفسخ بان زاد زيادة
او متفصلة للمحذون كل واحد منهما يدعي عقدا كغير ما يدعيه الآخر وصاحبه ينكر فيتحالفا كما اذا كانت
قائمة لان القيمة بمنزلة العين عند عدمها ولهما ان اليمين حجة المنكر حقيقة بالنقص والبائع ليس
بمنكر لان المشتري ليس مدعي لان السلعة سلمة له ملكا ويدا واذا لم يكن البائع منكره لا يمين عليه
والشرع ورد حال قيام العين لغاية الفسخ ولا منسخ بعد هلكه بقا العقد وانهما اقام البينة
فقطعهما وان اقاما فبينة البائع وان ماتا او احدهما واختلعت الورثة فلا يحالفا لانهما ليسا
متبايعين فلا يثبتا ولم يثبتا قال وان اختلفا بعد هلاك بعض المبيع ولم يتحالفا الا ان
يرضى البائع بترك حقه الهالك قال ابو يوسف رضى الله عنه يتحالفا في الحق ويفسخ البيع فيه
والقول قوله في قيمة الهالك قول المشتري وقال محمد يتحالفا عليهما ويفسخ البيع في الحق وقيمة الهالك
وعلى هذا انقض او جنى عليه المشتري او باع المشتري احد العبدين لمحمد ان هلك السلعة لا يمنع التحالف
لانه فهاك البعض او لا ولا يوجب ان المبيع اذا كان قائما يتحالفا وان كان هالكا لا يتحالفا فاذا هلك
نصفه وبقي نصفه يعطي كل نصف حقه ولا يوجب ان النصف ورد حال قيام السلعة بخلاف القياس
فلا يقياس عليه غيره الا انه اذا رضى بترك حصته الهالك يصير الهالك كان لم يكن وكان لم يرد الاعلى الباقي
ومن المشايخ من قال على قول ابي حنيفة في اخذ من ثمن الهالك ما اقر به المشتري دون الزيادة وذكر محمد في الجامع قول
ابي يوسف مع قوله وهو الصحيح فيحلف المشتري بالله ما اشترى بهما الغين فان نكل لزمه وان خلف
تحلف البائع ما بعتهما بالف فان خلف يفسخ العقد في القاييم ويرد المشتري حقه الهالك من الثمن
الذي اقر به ويقسم الثمن على قدر قيمتهما القبض وان اختلفا في قيمة الهالك يوم القبض فالقول
للبائع لانه ينكر زيادة السقوط بعد انقضاء ما على الثمن وانهما اقام البينة قبلت وان اقاما
فبينة البائع لانها اكثر اثباتا لانها ثبتت الزيادة في قيمة الهالك وان اختلفا في الاجارة قبل انتهاء
شئ من المنفعة في البدء لا في المبدل يتحالفا ويتريان لان الاجارة قبل البتة المنفعة نظير البيع
قبل القبض فان اختلفا في الاجارة يبدء بيمين المستاجر لانه منكره وان اختلفا في المنفعة يبدء

ببين الموجب وانما اقام البيينة قبلت وان اقاما فيبينة المتأخر ان كان الاختلاف في المنفعة وان
كان في الاجرة فيبينة الاجر وان كان في ما قضي بالبينين كما اذا قال احدهما شهرين بعشرون وآخر شهرين بخمسة
ينقص شهرين بعشرون وان اختلفا بعد المتباعد جميع المنفعة لم يتأخرا بالاجماع والقول للمتأخر لانه متاخر
وهذا على قولهما ظاهر وامامنا قولهما في ما اذا افسخ في العاقل لغير القيمة والعاقل ههنا لا قيمة له على
تقدير الفسخ لانه النافع لا يتقوم بنفسه بل بالعقد فلو اختلفا في فسخ العقد ثبت ان لا عقدا يخرج
على موضوعه بالقبض وان اختلفا بعد المتباعد بعض المنافع يتأخرا فان وفسخ العقد
فيما بقي والقول فيما مضى صار كالحاكم وما بقي له ينقد بخلاف البيع فانه ينقد جملة واحدة قال وان
اختلفا بعد الاقالة في الفاء وعاد البيع ومضاه اختلفا قبل القبض اما اذا قبض البائع بعد الاقالة في اختلفا
لم يتأخرا عندنا في دفع خلاصه وهذا على قول من يقول ان الاقالة تبطل الاشكال اما الاشكال على انها
فسخ الا انما نقول انما اثبتنا التالف فيها قبل القبض لان القياس يوافق فانه لان البائع يدعي ثبوت ثبوت
والمشتري يتكبره والمشتري يدعي فيجوز تسليم المبيع بما نفذ والبائع يتكبره فكل واحد منهما متاخر
في الحلق فكان التالف على من قبض القبض فاثبتنا التالف قبل القبض بالقبض لا قبل
بالنصر ولا كذا بعد القبض فانه على خلاف القياس لان البيع يسلم للمشتري فلا يملك شيئا فلا يكون
البائع متاخر قال وان اختلفا في المهر فاثبتنا البيينة قبلت وان اقاما فيبينة المهر فاثبتنا
اشباكا وان لم يكن لها بيينة تخالفنا فيهما بكل نص عليه واذا اختلفا في فسخ النكاح لان اثر التالف
لغا في انعدام التسمية وذكر لا يمنع صحة النكاح بدليل صحت بدون التسمية بخلاف البيع على ما عرفت
لكن حكم مهر المثل فان كان مثل ما قالت او اكثر قضى بقولها لان الظاهر شاهد لها وان كان مثل ما قال او اقل
قضى بقوله مثل ما قال ولو اقل من المثل وان كان اقل مما قالت واكثر مما قال قضى بمهر المثل لانه لم يثبت الزيادة على
مهر المثل نظرا الى يمينه ولا الخطيئة منه نظرا الى يمينها فاذا سقطت التسمية بالتخالف اعتبر مهر المثل كما
اذ لم يوجد التسمية حقيقة ويبدأ بيمين الزوج كما في المشتري لانه متاخر وان طلقها قبل الدخول بها
ثم اختلفا في القول قوله في نصف المهر وذكر في الجامع الكبير حكم متحجج في مهرها وهو قياس قولهما
وقال ابو يوسف القول قوله في الزوج قبل الطلاق وبعده الا ان ياتي بشئ من يمينه يكد به الظاهر
وهو لا يصلح فيه مهر لها وقيل ما دون العشرة والاقول احسن ولهما ان الظاهر لا يشهد لمن يشهد له مهر
المثل نظرا الى المعتاد والاشكال الاول يعبر به بدون ذكر القول في الدعوى قول من يشهد له
الظاهر فيصار اليه قال في اختلفا في مناع البيت في يصلح للتأخير كالمقنعة والدولاب واشباهه
فلانها بشارة وما يصلح للرجل كالعمامة والغنص وخنجره والرجل وما يصلح له كما لا واني واليسيط
وغيرها فالرجل ايضا لان المرأة والبيت في الرجل فكانت اليد شاهد بالملك لان الملك باليد لا بالتمسك
ما هو اقوى منه وهو ما يخص بها وان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح لهما فليباقي

لان اليد للملك لا للميت وقال محمد ما يصلح له المورثة الزوج بوارثته لقيامهم مقامه وسواء اختلفا حاله في قيام
النكاح او بعد الفراق وقالا ابو يوسف يدفع الى المورثة ما يخصه من مهرها والباقي للزوج مع يمينه لان الظاهر
انها تاتي بالجهاد وهذا اقوى من ظاهر الزوج فيبطله ومأوكة لا معارضة ليد الزوج فيكون له والطلاق
والموت سواء لان المورثة مقامه وان كان احد الزوجين مملوكا فالملك للميت لانه اقوى وللميت
بعد الموت لانه لا معارضة ليد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله المالك والمالك بمنزلة الحر لان لها يد كيد الحر
وغيرها وان اختلفا في قدر الكتاب لم يتأخرا فان وفسخ الكتاب لانه عقد معاوضة والموت يدعي بدل لانها
والمالك يتكبر والمالك يدعي لم يتأخرا في الحق عندنا ما يدعيه من القدر المثل يتكبر في حق القات
كالبيع ولا يوجب رده ان البدل مغاير له لخالص الجهر وهو المالك والعبد وانما يصير معاظرا للمعق عند الاداء فكان اختلاف
في قدر البدل لا غير فلا يثبت التالف ويكون للمالك متاخر للزيادة **فصل** في دعوى النسب علم ان الدعوة للثمة
دعوة التيلاد ودعوة تحرير وهي المدة ودعوة شبهة الملك فلا ولا ان يدعي نسب ولد علق في ملكه حقيقتا
كما اذا جاء به لاقول من رتبة اشهر ويصح وغير الملك كما اذا باعد ويستند الى وقت الخلق احتيازا لثبوت النسب
نصيبا للدعوة ويوجب فسخ ما جرى من الحقوق كبيع ام الولد ان الولد حلالا للنسب ويجعل مؤثرا
بالوطى بمنزلة وقت الخلق وامومية المولد يتبع النسب لان المقصود بثبوت النسب امومية المولد وهي تارة
الاتزان في انصاف اليه في حال آخر ولدي يستفيد الحق من جهة قارعه احتقنا ولدها ولهذا يثبت له حقيقة
الحرية ولها حق الحرية والثانية ان يدعي نسب ولد علق في غير ملكه فيصح الملك خاصة ولا يوجب فسخ
العقد ويعتق ان امك والآفل والثالثة ان يدعي ولدا ربه وله فيصح بناء على ولا يثبت له ولده من
وقت الخلق الموقت الدعوة لانه يملكه بالتيلاد مقتضى للوطى السابق ثم الاول لانها تستند الى وقت
الخلق والثانية يقتضيه علم الحال والثالثة يقتضيه العلم من الثالثة لان التخصيص من كسب من لا يملك
لفوان الشوط جينا في مسائل الكتاب قال لوباع جارية فولدت لاقول من رتبة اشهر فادعاء فهو ابيته
وهي ام ولد وفسخ البيع ويراث من هذا الحسنان والقياس ان دعواه باطلة لوجوب التناقص
لان بيعه دليل على براءة المولد وجه الحسنان ان المعلق حصل في ملكه يقيضا والظاهر عدم الزنا
فيكون منه ونسب المعلق على الفاء فلا تناقض في دعواه فيستند الى وقت الخلق وفسخ
البيع لما يتاخر ثبوت الثمن لانه مقتضى فسخ البيع ولا يقبل دعوى المشتري معه لسبقها لانه تستند الى وقت
الخلق ولا كذا دعوى المشتري قال فان مات الولد ثم ادعاء يبيع ابيته يثبت التيلاد فيها وان كانت
ثم ادعاء ثبت نسبه لما تقدم ان امومية المولد تتبع النسب قال ويرث كل الثمن وقالا يرث حصنة المولد
خاصة بناء على ان ام المولد غير متقومة من العقد والعصب عقد وعندهما متقومة في ضمها
وكذا الادعاء بعد ما احتقن المشتري لا يفسخ وبعد اعتاقها يفسخ لان الامتناع في الامم لا يوجب
الامتناع في الوالد المخرور المستولد بالنكاح ولا كذا بالعكس واذا صحته الدعوة بعد اعتاقها

في المثل

ثبت السبب فسخ العقد ويرد الثمن على ما من وانما كان اعتناق الولد مانعا لان الحق لا يحتمل
التفكير كحق الاحتياق النسب فاستوى ولان الثاني من المشتري حقيقة الاعتناق والثالث للبايع حق
الدعوة في الولد وفي الامم حق الحرية فلا يبعد من الحقيقة فعلى هذا لو ادعى المشتري اولا لا يفتح دعوى
البايع بقوله لان دعوى المشتري دعوى تحرير فصار كما اذا اعتقه والتدبير كالعقود انه لا يحتمل العقد
قال وان كان بينه وبين ستة اشهر الى سنتين فان صدق المشتري ثبت النسب وفسخ
البيع والا فلا لاحتمال العلوق في ملكه فلم يوجد اليقين فيتوقف على تصديق المشتري فاذا
صدق ثبت النسب لان الحق لما ثبت بتصادقها اذا امكن والولد حر والجار يراه اثم ولد كانه
واذا ادعى المشتري او لم يفي بملكه واحتمال العلوق فيه وان جاء به لاكثر
من ستة اشهر لا يفتح دعوى البايع للتيقن بعد العلوق في ملكه كذا اذا صدق المشتري ثبت النسب
ويحق على الاستلزام بالنكاح بتصادقها احكاما لا مرقع الصلاح ولا يفسخ البيع ولا يفتح ولا يصير اثم ولد
ووجهه ظاهر وان لم يعلم مدة الولادة بعد البيع لا يفتح دعوى البايع الا بتصدق المشتري لوقوع
الشك في وقت العلوق ويصح دعوى المشتري لانه يتكسر فسخ البيع ولا حجة للبايع
وان ادعى اذ كان واحدا منها للشك والسلم والذمي والفر والمكان في ذلك سواء وان ادعى البايع
قبل الولادة فهو متوقف فان ولد حيا صح والاولاد ولو اشترها حلي لم يلزمها لانها لا تفتح دعوى
ان اختلفا فالقول للبايع لانه لم يملك من وطئها وان حبست امته في ملك رجل فباعها وتزوجها
الا يدعي ثم رجعت الى الاولاد فولد له يده فادعاء ثبت نسبه منه وبطلت البيوع كلها
نرا حيويا لانها لم يثبتا ولو لم يكن اصل الحمل عنده لم يبطل العقد قال ومن ادعى نسب احد الزوجين
ثبت نسبهما لانهما من لانهما خلقتا من واحد لانهما اسم لولدين ولان ليس بينهما ستة اشهر فاستحال
انحلال الثاني من مائة اخر فاذا ثبت نسب احد ما ثبت نسب الآخر ويبطل ما جرى فيه من العقود
من بيع وعقد وغير ذلك **مسألة** كل قولين متناقضين صبر من المدعي عند الحاكم ان امك
التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة لكلامه عن الغرور نظر الى عقله ودينه وان تعذر التوفيق
بينهما لم يقبل كما اذا صدر من الشهود وكل ما اشر به في الشهادة اشر في منع اجتماع الدعوى
قال ابو حنيفة اذا قال المدعي ليس بيته على دعوى هذا الحق ثم اقام البيعة عليه لم يقبل
لانه اذ ثبت بيته وعده محمد انه يقبل لانه يجوز نسبها ولو قال ليس بي على فلان شهادة ثم شهد
له لم يقبل وروي الحسن عن ابو حنيفة انه يقبل شهادة لاحتمال النسيان ايضا وروي ابن رستم
عن محمد اذا قال لاشهادي لعلان عندي في حق عيبي ثم جاء وشهد له قبلت لانه يقول نسيت
ولو قال لا اعلم احقا ولا اعلم حجة ثم ادعى حقا او جاء بحجة قبلت ولو قال ليس لي حق
لا يقبل ولو قال ليس لي حجة قبلت بيته لاحتمال الخفاء البيعة دون الحق وروي ابن سميحة

عن محمد قال هذه الدار ليست لي ثم اقام البيعة انما له ففرض له لانه لم يثبت بذكره حقا الا حد فكان ساقطا
الا ترى ان الملاءمة اذا ادعى نسب الولد صح لما انه لم يثبت النسب من غيره بالحقان متام عن محمد لو قال
لا حق لي بالدار ولا ارضي ثم اقام البيعة على ذكره يدانسان بالذي قبلت ولو عين فقال لاحق
لي بالدار رستاق كذا يد فلان ثم اقام البيعة لم يقبل الا ان يقوم البيعة آتة اخذه منه بعد الاقرار
ولو قال لرجل ادفع الي هذه الدار سكناها او هذا الثوب البسة ونحو ذلك فادعى السائل ذكره
ذكر لانه يقول انما طلبتها بطريق الكد لا بالجار يفة وفي الفتوى باع عقاق ونسبة اوز وجبة خاص
وتصرف المشتري فيه ثم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن لايته اتفق مشايخنا انه لا يسمع مثل هذه الدعوى
وهو تلبس محض وحضور باعده البيع وترك المنازعة اخذ منه انه ملك البايع وجعل سكوتة في
هذه الحالة كالا فصح بلا قرار قطعاً للاطماع الفاسية لاهل العصر في الاضرار بالناس وتلويح
صنيعه ثم ادعى انها كانت وقفا عليه وعلى اولاده لا تسمع للتناقض لانه لا يقدم على البيع اقرارا
بالملك وليس له خلف المدعى عليه ولو اقام البيعة قبل يقبل لان الشهادة على الوقف تقبل من غير دعوى
ويقتض البيع وقيل لا يقبل ههنا لانها يثبت فساد البيع وحققا لنفسه فلا تسمع للتناقض
ولو رد الجارية بعيب فانكر البايع البيع فاقام المشتري البيعة عليهم على الشك واقام البايع
البيعة انه قد برأ اليه من العيب لم يقبل لان حجة البيع انكاث للبرء فيكون مكذبا شروده
ولو انكره النكاح ثم ادعى اذ كان قبلت بيته على ذلك وفي البيع لا يقبل لان البيع النسخ بالانكار
والنكاح لا اله الا الله لانه لو ادعى تزوجها على ألف فانكرت فاقامت البيعة على العين قبلت ولا يكون
انكارها كذباً للشهود وفي البيع لا يقبل ولا يكون كذباً للشهود **مسألة** **الافكار**
وهذه الاصل المتكينة والاشبات والقرائن السكون والاشبات يقال قد فلان بالمنزل اذا سكن وثبت وقرعته كذا
او اثبتته عنده وقد اقر الوادي مطمئنة الذي يثبت فيه المال ويقال استقر الامر على كذا ان ثبت عليه وسيت
ايام ثم ايام القصة لانهم يثبتون بها ويستكنون عن سفرهم وحركتهم هذه الايام ومنه الدعاء اقر الله عيبي
اذا اعطاه ما يكفيه فسكنت نفسي ولا تطمع الى شيء آخر وفي الشرع اعتراف صادر من المقر يظهر به حق
ثابت قلب المقر له الى ذكر وهو حجة شرعية دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع وصرف من المحقول
اما الكتاب فقلده كونوا قوامير بالهبط شهد الله ولو على نفسه والشهادة على النفس اقرار فلولان الاقرار
حجة لما امر به وقوله تعالى ولا يملك الذي عليه الحق وانه اقرار على نفسه والسنة قوله عام حديث
الحسين واعذته يا اميئس الى امارة هذا فان اعترفت فارجمها ورحم ما عذاهل والغامرية بالاقرار
وعليه الاجماع ولانه خبر صدق عن صدق لعدم التهمة اذا مال محبوبا طبعها فلا يكذب في الاقرار به لغيره
وهو حجة مطمئة للحق ملزمة للحال حتى لو اقر مدعي او عين على انه بالخيار ثلثة ايام لزم المال

لزم المال وبطل الخيارات وان صدقة المقر في الخيار لان الخيار للفسخ وهو لا يحتمل الفسخ لانه اخبار الفسخ
يبرر عم العقود لان حكم ظهور الحق وهو لا يحتمل الفسخ وسقط كون المقدم قرا يجب تسليمه الى المقر له حتى لو
اقتد بقرئان او حجة حنيفة لا يصح وحكم ظهور المقدم لانه اخبار عن كايين سابق حتى لو اقتد بخبر بمالك والمقر له
يعلم كذبه لا يحل له اخذه على كره منه الا ان يعطيه بطبيعة نفس منه فيمنع يكون ملكا متبلا كالهبة
قال وهو حجة على المقر اذا كان عاقلا بالغاً ويصح اقتد العبد في بعض الاشياء على ما مر في الخبر قال
اذا اقتد لعلوم لان قابلية الاختار ثبوت الملك للمقر له ولا يمكن ان يشأ للمجهر ولو سؤا اقتد بمعلوم او مجهر ولو
ولم يجر المجهر لو اقا المعلوم فظاهر واما المجهر فلا بد ان يكون عليه حق ولا يدرى كمينته كخرامة مستلني
لا يدرى كم قيمته او اربعين جراحة او باقي دين او معاملة او كان يعلم ثم نسى والجهالة لا يمنع صحة الاختار
لانه اخبار عن ثبوت الحق والبيان عليه كما اذا اعتق احد عبداً ما لنفسه او بالجهر من الغائبة ايضا لا يلحق
الى المستحق بخلاف جهالة المقر له على ما بينا ونحوه لان لا حاجة بهم الى اداء الشهود والمقر له
لخلاصه منه ولان الشهان تنبني على الدعوى والدعوى بالمجهول لا يقبل ولا تنها لا تجب الحق الا
بانضمام القضاء اليها والقضاء بالمجهول غير ممكن والاقراء موجب بنفسه ولهذا لا يعمل الرجوع
فيه ويعمل في الشهادة قبل القضاء قال فان قال له على شيء او حق لم منه ان يثبت ما له قيمة لانه
اقتد بالوجوب في قيمة لانها تحل الوجوب وما لا قيمة له لا يجب فيها فان كذبه المقر له فيما بين فالقول
للمقر مع يمينه لانه منكر للزيادة قال وان اقتد بماله لم يصدق بماله في اقل من درهم لان ما دون ذلك لا يجز
ملاعرقا وان قال ماله عظيم فهو نصاب من الجسد الذي ذكر معناه ان من الدرهم فيما يتا درهم ومن الدرهم
عشرون مثقالاً ومن الدرهم اربعون مثقالاً ومن البقر ثلثون بقرة ومن الابل خمس وعشرون لانة ادنى
حجب في من جنسه وفي الخطر خمسة اوسق لانه هو المقدر بالنصاب عندهما وحق اوج ربحه الى
بيان المقر وقيمة النصاب في غير ماله الزكوة لان النصاب عظيم لان ماله كغنى والغنى عظيم عند الناس وعز
اوج ربحه انه صغر بعشرة دراهم لانها عظيمة حتى استباح بها الفرج وقطع اليد والاولا صحت وان قل
اموال عظام فثلثه نضب من النوع الذي سماه لانه جمع عظيم واقله ثلثه وان قال دراهم فثلثه لانها
اقل الجمع فهي متيقنة وان قال كثيرة فعشرون وقالوا بما يتا لان الكثير ما يصح به اكثر وذكر بالنصاب
ولا حرج ربه ان العشرة اقضى ما يتا وله اسم الجميع بهذا اللفظ فيكون هو الاكثر فينصرف اليه وفي
الدنانير عند من النصاب عشرون مثقالاً وعند عشرون ايضاً لانه وكل ما فكرنا من التقديرات لو زاد
فيها قبل لانه اعرف بها اجمل ويلزمه من الدرهم المتعادلة المعتادة بالوزن المتعادلة في البلد وان كان في البلد
اوزان مختلفة لو تقود وجب اقلها التيقن ولو قال على ثياب كثيرة او وصايف كثيرة يلزمه عند
عشرة وعند ما يبلغ ما يتا درهم لما مر ولو قال كذا درهم فدرهم لانه درهم ما يتا درهم وقبل يلزمه
عشرون وهو قياس لان كذا يذكر للعدد عرفاً واقل عدد غير مركب يذكر بقله الدرهم بالنصب عشرون

وكذا كذا احد عشر درهما لانه ذكر عدد من مسميات ليس بينهما حرف العطف واقل ذكره المفسر احد عشر
ولو ثبت بغيره واو كذا كذا لانه نظيره سواء ولو قال كذا وكذا فاحد وعشرون لانه نظيره من المفسر ولو
ثلث بالواو ونزاد ماية ولو ربح الغا اعتباراً بالنظير من المفسر وكذلك كل مكمل وموزون وهذا كله
اذا ذكر الدرهم بالنصب وان ذكر بالنقص بان قال كذا درهم عند ماية درهم لان اقل عدد يذكر الدرهم
عقبيه ماية وان قال كذا درهم يلزمه مايتان ولو قال كذا كذا ديناراً ودرهما فليعلم احد عشر منها
بالسوية عملاً بالمشاركة وقال عشرون ويتغير البيان في النيف اليه ويقبل نفسين في اقل من درهم لانه
عبار عن مطلق الزيادة يقال ينف على التسعين اذا زاد عليها ولو قال على بضعة وعشرون فالبضعة ثلثة
فصاعداً ولو قال على مائة درهم فالحول درهم وكذا كل ما يكال ويوزن ولو قال مائة ثوب يلزمه ثوب واحد
وتفسير المائة اليه وهو القياس في الدرهم لان المائة مبرمة والدرهم لا يصلح تفسيره لانه محطوف على
والتفسير لا يذكر بحرف العطف وجبة الاستحسان وهو القياس انهم لم يشغلوا عند ذكر الاستحسان والوجوب
التكرار في كل عدد والتفاوتية واحدة عقيب العدد دين وذكره التمام والدانير والكيل والموزون اما
الشياب وما الايكال ولا يوزن في الاصل لانه لا يكسر وجوبها وكذلك لو قال مائة وثوبان لما بينا ولو قال
مائة وثلاثة اشراپ قال كل شياب لانه ذكر عقيب العدين ما يصلح تفسيرهما وهو الشياب لانه ذكرها
بغير عطف فانظر لهما لا يستويهما في الحاجة الى التفسير وكذلك الاقراء بالخصب في جميع ما ذكرنا
من الصواب قال وان قاله على وقيل في هو دين لانه مستعمل للايجاب عشره والقيمة تحل الايجاب
فيكون ديناً لا بيتين موصولا انهما ودية لانه يحتمل الجاز فلا يصدق الا بالبيان موصولا ولو
قال عندى وبعى وفي بيتي مائة لانه يستعمل في الامانات لا في اقرارات يكونه يديه والامانة ادنى من الضمان
فيثبت وكذا في كيسي او صندوق واشباهه ولو قال له اخبرني عنك انك فقال اتزنها وانقدها واجلي بها
او قضيتكم با او اخبرني بها فواقدار ولو تصادق على ان قال له على وجه التخيير لا يلزمه ان يذكر اذا قال نعم او خذها
او لم تحل بعد او غدا او وكل من يقضيها واجلي بها غير مكر ولا يستف من اليوم او ما اكثر ما تنقضها او غمضني
او حتى لا يقدم غدا في او ابرى تنقضي منها ولو لم يذكرها لكانت لا يكون اقراراً والاصل ان الجواب ينظم اعاده الخطاب
ليفيد الكلام فكل ما يصلح جواباً ولا يصلح ابتداء لدفع الشكر يكون جواباً فلا يجعل جواباً لا يلزمه
المال بالشكر فاذا ذكر ما لا يكتبه يصلح جواباً لا ابتداء فيكون منتظماً السؤال فيصير كانه قال انك انك
التي ادعيتها او قضيتك الالف التي ذكر وطلب التاجيل لا يكون الا لواجب وكذا في القضاء واذ لم يذكره فانه
الكتابة لا يصح جواباً وابتداء فلا يجعل جواباً فلا يكون اقراراً ومن اقر دين مؤجل وادعى الخلف له انه حال استخلف
على الجبل لانه اقتد بالمال ثم ادعى حقا وهو التاجيل والمقر له يتكلم فيخلف لان اليمين على التمسك قال ومن اقر بخاتم
قله الخلفه والنقص لان الاسم يتناول كلاً عرفاً وان اقتد بسيف فله الفصل والمخف والحال لما قلنا قال ومن اقر
بثوب منديل او ثوب لزمه ومعهناه اقتد بالنصب لان الثوب يلق في منديل في ثوب اخر فكان ذكره قاله

س
=

وان كان اقل كان مترا في كونه في اكثر وجب قوله زفرانه اقل بالغ فيلزم
وقوله لا رجوع ولا يصدق فيه ثم اقر بالغين فصح الاقرار بصدق قوله انت طالق واحدة لاثنين
وجوابه ان الاقرار باختيار تجري فيه الغلط فيجوز فيه الاستدراك فيلزمه الاكثر والطلاق انشاء ولا يملك
ابطال انشاء فافتقار من غير قبضين فاستثنى احدهما وبعض الآخر فالاستثناء باطل وان استثنى
بعض احدهما او بعض كل واحد منهما صح وبطلان الاستثناء وصحته اذا قلنا على كونه حنطة وكثر شعير
الاكثر حنطة او قال الاكثر حنطة وقيل شعير فهذا باطل وقال لا يصح استثناء الغنير وهو فطير
اختلافهم في قوله انت حر وحر الشاة الله وانت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله فانه يبطل الاستثناء
ويقع العتاق والطلاق وعندنا الاستثناء صحيح لانه يبطل الاستثناء لان قوله الاكثر حنطة
الاستثناء صحيح لفظا الا انه غير مفيد وان كان كلاما متصلا كان استثناء الغنير متصلا فيصح ولا ي
حره ان استثناء اكثر بطل بالاجماع فكان لغوا فكان قاطعا للكلام الاول فيكون الاستثناء
منقطعا وهكذا قوله وثلثا وحر لغوا لا حاجة اليه ولو قال الاقنير حنطة او قال الاقنير شعير
صح الاستثناء لعدم تعلق القاطع وكذا لو قال الاقنير حنطة وقيل شعير لان قوله الاقنير
حنطة استثناء صحيح مفيد فلا يكون قاطع فيصح الحطوف عليه فليزوم كونه حنطة وكثر شعير
الاقنير حنطة وقيل شعير قال واستثناء البناء من الدار باطل مثله ان يقول هذه الدار
لغلان الابناء ها وقال بناء ها لان البناء داخل في هذا الاقرار ومعنى لان البناء تابع للارض والاستثناء
نصفه في الموقوف وعلى هذا الخل والشجر مع البستان والظهار والبطانة من الجيرة والنقص
من الخاتمة لان الاسم يتناول ذلك ولا قول لهذه الاشياء بدون الاستثناء فيكون باطلا ولو قال
الاكثر ها او الابناء من هذا ما صح لانه داخل فيه لفظا ولو قال بناء ها والحرصة لغلان فكان لان الحرصة
اسم للبحيرة وادوية البناء ولو اقر له كحايط لزمه بانه لا يحيط باسم للمبني ولا يصح ان يكون بغيره
وكذا اذا اقر له باسطوانة من اخر وان كانت من خشب لا يلزمه الارض لان الخشب يستطوانة
قبل البناء وان امكنه رفعها بغيره رفعها والاضمن قيمتها للفقير له كماله فغصب الساجدة
ولو اقره بتمتع بخلعة لا يدخل الخلة ولو اقره بخلعة او شجرة يملك موضعها من الارض لانه لا
يستحق شجرة بخلعة الا وهو ثابت وكذلك اكثر ولا يلزم الطريق لانه ليس من ضرورات الملك
وان قال علي الغنير من عبد لم يقبضه ولم يحنه لزمه الدلف وصل ام فصل ولا يصدق
في قوله ما قبضته لان علي لا يلزم وقوله ما قبضته ينافي ذلك لانه لا يجب الابدان القبيض وهو
غير عين فاتي عبد حضره بغيره لم يبيع عنه فعلم ان قوله ما قبضه وجود بعد الاقرار
فلا يقبل وقال ابو يوسف ومحمد ان صدقة في الله ثم صدق وصل ام فصل وان كذبه وقال عليه
الف من قرض او غصب او غير ذلك ان وصل صدق والا فلا وجهه انما اذا تضاد قائم الجبهة فقد تضاد

على ذلك صار كابتداء البيع وان قال له العبد في يدي وما يفتكر خيره لزمه المال لانه اقر به عند سلامة العبد وقد سلم
وقد قال العبد عدي ما بيعتكم لا يلزمه شيء لانه اقر بالمال عديا عن هذا العبد فلا يلزمه دونه ولو قال
انما بيعتكم خيره صح الممان عيا ما مر قال وان قال من ثمن خيري او خيري بثلث منته وقال لا يلزمه ان وصل لان بطلان كلامه
نظم الله ما اراد الايجاب لقوله ان شاء الله ولان هذا جوع ولا يقبل لان ثمنها لا يكون واجبا وما ذكر فهو
تحقيق وهذا باطل ولو قال من ثمن متاع او اقرضني ثم قال هي زينة او نهر حرة وقال المقر حياذ في حياذ
وقال ان وصل وعلى هذا اذا قال مستوفة او رصاص لهما ان يبين محبتهم لهما من ثمنك هذه الانواع
فيصح موصولا كما تقدم وصار الاثنا وزين خمسة ولان مطلق الحق يقتضى السلامة عن العيب فافترس
يقتضى الجباذ في قوله هي زينة ان كان فلا يصدق فصار كما اذا اقرضني الجباذ واذا اقرضني المشتري الزينة
يلزم الجباذ عملا بما ذكرنا من الاصل وقوله وزين خمسة مقدار فيصح الاستثناء ولا يصح استثناء الوصف
في البناء ولو قال غصبت ثمنها منته او اقرضني باصدق في الزينة في النهر حرة لان الغصبة يرد على الجباذ
والاستثناء يودع ما يملكه وذكر لا يقتضى السلامة عن العيوب وفي الرصاص والمستوفة ان وصل صدق
والا فلا لانها ليس من جنس الدرهم لان الاسم يبين اولها حياذ فكذلك يستثنى الوصل ولو قال لعل
الف الاثنا ينقص كذا فهو استثناء صحيح اقر وصل صدق والا فلا **في ديون الصحة**
وما يلزمه في مرضه بسبب معرفه ما تقدم مما اقر به في مرضه وما اقر به في مرضه مقدم على الميراث ومعه
انه يقتضى دين الصحة والدين المعروف بالسبب فان فصل شيئا مما اقر به في مرضه فان فصل شيئا في الورثة
والدليل عليه انه يتعلق حق عمر ماء الصحة به بالاول مرضه حتى يستقضي ثمنه لحقه في اقراره لغيره
ابطال حقه فلا يصح وكذا لا يجوز ان يقدر بعين يديه وعليه ديون وهذا لان الاقرار بحجة
قاصرة فلا يثبت في حقه وما يثبت بالبينة او بما يثبت القاض بحجة في حق الكافة فكان اولى وكذلك
لانه من الحوائج الاصلية وكذلك الديون المعروفة بالسبب لانه لا تهمه فيها وكذلك لا يجوز له ان يقضي
دين بعض الثمر ما دون البعض لما فيه من ابطال حق الباقي فاذا قضيت ديون الصحة
والمعروفة بالاسباب يقضي ما اقر به في مرضه كما لو لم يكن عليه دين الصحة وكان احق
من الورثة لحاجته لان ماله انما ينتقل الى الورثة عند فراغ حاجته وفراغ ذمته من اتم الحوائج
قال واعتراف المريض لوارثه باطل الا ان يصدق ببقية الورثة قال رحمه الله وصية لوارث ولا اقرار
بدين ولانه يتعلق به حق جميع الورثة فاقراره لبعضهم ابطال لحق الباقي وفيه ايفاع العداوة
لما فيه من اضرار البعض على البعض وانه من شأن العلاقات والبعضاء وقضية يوسف واخوته اكل
شاهد كذا لا يصح اقراره انه قبض منه دينه او رجع فيما اوهبه منه في مرضه او قبض
فاغصبه منه او رهنه بحذره او اسره كالمبيع في البيع الفاسد لما يثبت كذا لا يجوز ذكر احد وارثه

الف ع

وارثه ولا مكاتبه لانه يقع لمولاه ملكا وحقا ولو صدرت هذه الاشياء منه العارث وهو من يصدق
ببراهن ما كان ذلك كله لانه لم يكن مرضا لموت فلم يتعلق به حق الورثة ولو اقر اخيه وهو وارثه
ثم جاءه ابن عمه ومات صح الاقرار لغيره ولو اقر له ولو اقر له فمات الابن ثم مات المقر بطل الاقرار وهذا
لان الوارث من يرثه وذلك كما ثبتت بالموت في المسئلة الاولى لم يرث نصحه وفي الثانية ورث فلم يصح قال
ومن طلق امراته ثلثا في مرضه ثم اقر لها ومات فلها الاقل من الاقرار والميراث وكذا لو تصادق على الطلاق
وانقضاء العدة في مرضه ثم اقر لها واوصى وقال لها في اثنية ما اقر لها واوصى وقال في الاول كذلك
ايضا لكونها اجنبية في المثلين لها انما اجنبية بالطلاق وانقضاء العدة فيصح لها الاقرار والوصية
لعدم التهمة بخلاف المسئلة الاولى لان بقاء الحق دليل التهمة ولا يحرج رضاء التهمة قائمة فانها محتملة
لعدم التهمة بخلاف المسئلة الاولى لان بقاء الحق دليل التهمة ولا يحرج رضاء التهمة قائمة فانها محتملة
العرفه لينفتح عليها باب الوصية والاقرار فيصير اليها اكثر من ميراثها فيصطلمح
على البيهوكية وانقضاء العدة كذلك فان كان الاقرار والوصية اكثر من ميراثها جاءت التهمة
وفيها بطل الحق الورث فلا يجوز وان كان الميراث اكثر فلا تهمة فيجوز الاقرار والوصية قال
وان اقر المريض لاجنبية ثم قال هو ابني بطل اقراره وان اقر لامرأة ثم تزوجها لم يبطل لانه الميراث
يستند الى وقت العلق فكان ابنا له وقت الاقرار فتبين انه كان وارثا وقت الاقرار والزوجية
ليقتصر على حالة العقد فصح الاقرار لكونها اجنبية فلا يبطل حتى لو اوصى لها او هبها ثم تزوجها لا يفسخ
لان الوصية آتت بفتح بعد الموت وهي واثمة والهبنة في المرض وصية فكانت كهي قال ويصح
اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى اذا صدقوه اذا كان الولد يُعبر عن نفسه والا
يثبت الجرد دعواه لما فيه من الظاهر من ثبوت النسب وجوب النفقة وغير ذلك وكذا المرأة
الا ان الولد فانه متوقفي عما تصديق الزوج وشهادة القابلة واصله ان شرط صحة هذا الاقرار
تصديق المقر به ليصير حجة في حقه فيلزم منها الاحكام يتصل بها ونصو ركونه منه لئلا يكذب
العقل وان لا يكون معروف النسب من غيره لئلا يكذب السفرح وامام المرأة فانها تحتج الى تصديق الزوج
لانه فيه تحمل النسب عليه فلا يقبل الا بتصديقها وبينة وهي شهادة القابلة عيانا يعرف في موضعه ان شاء الله وان
صح الاقرار به لولا لا يملك الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا قرع بين الاشيت
نسبه كقرا بغير الولد لانه وصية صفة وانما لا يصح النسب بخبر قرابة الولد بالاقرار لما فيه من
تحمل النسب على الغير والاخر نسبه الى الاب والعم الى الجد وهكذا لكن ان لم يكن له وارث غير
ورثه لان اقراره تضمن امرين تحمل النسب على غيره ولا يملكه فبطل والاقرار لبالاوانه يملكه عند
عدم الوارث فيصح ومزمان ابوه فاقر باج يشترك في الميراث لانه اعترف له بنصف الميراث ولا يثبت نسبه
لما يتنازع التصديق بفتح بعد الموت في النسب لبقائه وكذا تصديق الزوجة لبقائه واحكامه وهو غسلها والعلة

كتاب الاحكام

ولا يصح تصديق الزوج لانقطاع النكاح بالموت حتى لا يجوز له غسلها فصارت كالتصديق بعد هلاك العيز
وعندها يصح لان للزوج من الاحكام كتاب
اصل الشهادة المصنوع قال نعم الغنيمه لمن شهد الواقعة ام حصرها ويقال فلان شهد الحرب وشهد
قضيت كذا اذا حضرها وقال اذا علموا ان شهدوا وغابوا ام حضرت ولم يحضرها والشهيد الذي
خضرته الوفاة في العز وحته لو مضى عليه وقت صلوة وهي حي لا يستحق شهيدا لان الوفاة لم يحضره
في العز وورث الشرح الاخبار عن امر حضره الشهود وشاهدوه اما معاينة كالأفاد على اخوه القتل
والزنا او سماعا كالحقوق والاقرار فلا يجوز له ان يشهد الا بما حضره وعلمه عيانا او سماعا ولهذا
لا يجوز له اداء الشهادة حتى يذكر الحادثة قال نعم ان علمت مثل الشمس فاشهد والا فضع وهي حجة مظهر
للحق مشروعة قال نعم واستشهدوا وشهيد من رجالكم وقالوا وشهدوا ذوي عدل منكم وقالهم
شاهدوا او يمينه ليس كذلك الا ذكر وقالهم البينة على المدعي واليمين على السامع بالاجماع ولان فيها احياء
حقوق الناس وصون عن التجاود وحفظ الاموال على اربابها قال نعم كسرها كسرها كسرها فان الله يستخرج
هم الحقوق قال من تعين للتحمل لا يسعه ان يمتنع اذا طلب ما فيه من تصحيح الحقوق وان لم يتبين
فانما خير ولا بأس بالتجسس على الخلق فاذا تحملها وطلب لادبارها فترض عليه لقوله ولا ياتي الشاهد الا بما رآه
وقال نعم ومن يكتمها فانه اثم عليه ولا تداخلة لحقوق الناس فيجزم الامتناع الا ان يقوم الحق
بغيره بان يكون في الصكر سواه من يقوم الحق به فيجوز له الامتناع لان الحق لا يصح بامتناعه
ولانها قد كفاية ولا بد من طلب المدعي لانه حقه قال وهو حجة في الحدود بين الشهادة والستر
لان اقامة الحدود حسنة والستر على المسلم حسنة والستر افضل قال نعم من ستر على ستم ستره الله عليه في الدنيا
والاخرة وقد صح ان الله لم يقدح في الرجوع وسأله عن حاله ستر عليه لئلا يرحم فيستره وكفي به قدوة
وكذلك نقل عن الثعلبي والراشد بن قال لا يقبل على الزنا الا بربعة من الرجال لقوله ثم انما يارب بربعة شهداء قال
ستره اقامة حسنة الستر قال لا يقبل على الزنا الا بربعة من الرجال لقوله ثم انما يارب بربعة شهداء قال
جلدوه ثم وقد روي عن ابي جعفر في رجلين قال الله تعالى فاستشهدوا
ولا اقصر في ظهوركم قال وباقي الحدود والقصاص من رجلين قال الله تعالى فاستشهدوا
شهداء من رجالكم وقال نعم واستشهدوا ذوي عدل منكم وقال عليه السلام شاهدك او يمينه ولا يقبل
شهادة النساء في الحدود والقصاص قال لا الذي يرضى السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين
يعلم ان لا يقبل يقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص قال وما سواه من الحقوق يقبل فيها شهادة
رجلين او رجل وامرأتين قال نعم فان لم يكن ثل رجلين فرجل وامرأتان وانما مذكور في سياق الحديث
والاجل فيقبل فيها من عمر رمة ان النبي صلى الله عليه وسلم آجاء شهادة النساء في النكاح ولانها من اهل الشهادة
بلاية فيقبل شهادة ما يوجد المشاهدة والحفظ والاداء كالرجل وانما زيادة النسيان انما هي زيادة
الحارة

شهادة

والله الشارح بقوله تعالى وتذكر احديهما الاخرى بقى شبهة البديهة فلهذا قلنا لا يقبل في الحدود
 والمقصود من غير ثبوت الاحكام بنبط مع الشبهة قال وتقبل شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع
 عليه الرجال كالولادة والبكارة وعيوب النساء قال نعم شهادة النساء جارية فيما لا يطلع عليه الرجال
 ولان لا بد من ثبوت هذه الاحكام ولا يمكن الرجال الاطلاع عليها وانما يطلع عليها النساء على الانفراد
 فوجب قبول شهادتهن على الانفراد كتحصيل المصلحة وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة كما روي
 انه من قبل شهادة امرأة واحدة في الولادة ولان ما يقبل فيه قوله النساء على الانفراد لا يعتبر فيه العدة
 كرواية الاخبار والفتاوى في الطلاق ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق
 الشهادة في الولادة كغيره في الطلاق ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق
 ويفرق بينهما بعد هذا اذا قلنا انما يكون في كل منهما شرط في ذلك فلهذا لا يشترط عندنا
 الحراق ويشترط عندنا في حراسان لانها توجب حقا على الغير فكانت شهادة قال ويقبل
 شهادتهن في استهلاك الصبي في حق الصلوة دون الارث اما الصلوة فيما الاجماع لانها من امور الدين
 واما الارث فذهبوا وقالوا لا يقبل ايضا لان الاستهلاك صوت يكون عقيب الولادة وتلك حالة لا يحرم
 الرجال لانه يحل لهم سماع صوته فلا ضرورة في حق ثبوت النسب والهر وكذا لا يقبل في ار
 ضايع شهادة النساء منفردة لان الحرمة من حيث ثبتت نزلت عليها من حال ملك النكاح وابطال الملك
 يثبت في الشهادة الرجال ولان ما لم يكن الاطلاع عليه فلا ضرورة قال ولا بد من العدالة
 ولغة الشهادة والقرينة والسلام اما العدالة فلقوله تعالى واشهدوا ذنوبكم عدل منكم وقالوا من
 نرضون من الشهادتين الفاسق ليس برضى ولان الحاكم يحكم بقوله الشاهد وينفذ في حق الغير
 فيجب ان يكون قوله يغلب على ذلك الحاكم الصدق ولا يكون ذلك الا بالعدالة الا ان القاضي اذا قضى
 بشهادة الفاسق ينفذ كذا واما ما لفظ الشهادة فلقوله تعالى فاستشهدوا بها وان كانت نصرة
 في طلب الشهادة فيجب عليه الاتيان بلفظها او لا في شهادة من الفاضل اليقين على ما يتكفي في الايمان
 فيكون الامتناع عنها على تقدير الكذب كشروا ان القيل يلقى قبول قول الانسان على الوجه لما فيه من
 الزامه الا انما قبلناه في موضع وكذا الشرع وانما قوله مقرون بالشهادة واما الحررية فلان الشهادة
 من باب الولاية للعبد على نفسه فليس عليه غيره واما الاسلام فلقوله تعالى يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلا قال ويقصر في المسلم على ظاهر عدالة الا في الحدود والمقصود من ثبوتها
 فيه الخصم سأل عن ولا يستلزم في جميع الحقوق سيرا وعلائية وعليه الفتوى وجوب قول الجرح
 المسلمون عدول بعضهم على بعض الا في الحدود وفي ذنوبهم وكتاب عمر رضى المسلمون عدول بعضهم
 على بعض الا في الحدود وحقا او محرمات عليهم شهادة زور وطينة في ولاء او قرابة ولان العدالة هي الاصل
 لانه لا يغير فاسق والغش في مظانهم فلا يجوز ترك الاصل باطن ولا يلزم الحدود والقصاص

فتاوى
 ١٠٤

لانه كما ان الاصل في الشهادة العدالة كذلك الاصل في الشهود عليه العدالة والشاهد وصفة بالزنا والقتل فتقبل الاصل
 من جهة العدالة الباطنة ولان الحدود مسبوكة على الاستقاط فيسلكهم احتيا لا للدر ولما ان الحاكم يجب
 ان يحيط في حكم صيانة له عن التقصير ذكره سوال الاستر والعدلية ولو اكتفى بالسنة جاز قال ابو بكر الرز
 لا خلاف بينهم في الحقيقة فان ايا حقيقه افتت في زمان كانت العدالة ظاهرة وانتي عم عدل اهل فتعال خير
 القرون قلنا الذي انا فيه سمعتم الذين يكونونهم الذي يكونونهم ثم يقتضوا الكذب فالتفتي بتعديل النبي ثم روي
 فتالكذب فاحتاجا الى السؤال ولو كان في زمانه ماسا لا ولو كان في زمانه السال قلنا قلنا الفتوى على قولها
 ولقد تصفحت كثير من كتب ابى بكر الرز في رده فقلت روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها
 روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها روي قولها
 عن احوال الشهود في كل سنة اشهر لانه قد يطرأ على الشاهد في هذه المدة ما يخرج عن اهل الشهادة قال ولا بد
 ان يقول المنكر هو عدل جاز الشهادة وقيل لا يكتفى بقوله هو عدل لان الاصل هو الحقيقة تبع الدار فان لم يكن عدلا
 عنه قال الله اعلم بحاله وقد كان لا يكتفون بتركيبه العلانية ثم انضم اليها تركيبه السر في زماننا الاختلاف
 الزمان ثم قيل لا يكتفى بتركيبه السر ثم روي عن الفتنة قال تجد تركيبة العلانية بلا عوفنته ثم لا بد من تركيبة
 العلانية ان يجمع بين المزي والشاهد لينتفي شبهة تعديل غيره وتركيبه السر ان يبحث رفعة فتحتو منه في
 المزي فيها اسم الشاهد ونسبه وحيلته ومصلاه ويرد لها المزي كذا كرسى وينبغي للقاضي ان يجتاز المسألة
 عن الشهود او ثقت الناس واورعهم ديانة واعظم امانة واكثر مبالغة بالخير والاعلم بالخير والاعلم بالخير
 بين الناس لا يقصدوا البسوة او يخذلوا وينبغي للمزي ان يسأل احوال الشهود ويعرفها من جيرانهم
 واهل سوقهم فان ظهر عدل الله عنده كتب ذكره في اخر الرقعة هو عدل تحدى جاز الشهادة الا كتب انه
 غير عدل وختم الرقعة ورواها فيقول القاضي المدعي روي شهودك ولا يقول جرحوا ويقبل في تركيبة
 السر قول الولد والوالد وكل ذي رحم والعيد والاعني والمحدود في القذف لانها اخبار خلا فالجرح فانها
 شهادة عدله بخلاف تركيبة العلانية فانها شهادة بالاجماع والشهود والكفار بعد لهم المسلمون فان
 لم يعرفهم تركيبة المدعي عليه ومعناه ان يقول هم عدول الا انهم اخطوا او نسوا ما لو قال صدقوا
 او هم عدول صدقوا فقلنا عترف بالحق فيقف باقراره بالبينة لان البينة عن الجحد وقيل يجوز تحديده
 والظاهر ان المدعي والشهود يزعمونه كاذبا في انكاره مبطلا في جحد ولا يصلح من كيا قال وتكفي تركيبة
 الواحد وعدل اثنين وهو اولى وكذا المترجم ورسول القاضي الى المزيين الجحد ان الحاكم القاضي
 مبنى على العدالة وذكر بالتركيبه فيبشرط الاثنان كالشهادة ويشترط عدله فيكون المزيين
 في الحدود ولا ريب في شهود الزنا ما ثبت اولها ثانيا ليست في معنى الشهادة حتى لا يشترط فيها القطة
 الشهادة ويجلس الحكم واستلزام الحدود في الشهادة ام تعيده فلا يتعداها
 ويجوز ان يشهد بكل ما سمعه ولا بصرة من الحقوق والعقود وان لم يشهد عليه لانه علم المحجب

فتاوى
 ١٠٤

و تيقنته قال نعم ان علمت مثل الشرف فاشهد ويقول الشاهد بكل الالة علمه ولا يقول الشاهد في الله كذبا قال
الا ان الشهادته فانه لا يجوز ان يشهد على شهادته غيره عالمه بشهادته لان الشهادته ليست موجهة الا بالنقل الى المجلس
الحكم ولا يكون ذلك الا بالتجديد ولو سمعته يشهد غيره عالمه على شهادته لا يشهد ان يشهد لانه ما حمله ويجوز
شهادته فحسبي وهو ان يقر الرجل بحقي والشهود محتبون في بيت بيمعون اقراره فانه يحل له هذه الشهادة
اذا كانوا يرون وجهه وبعد فوكه وان لم يعرفوه لا يحل له هذه الا اذا علموا ان ليس في البيت غيره فيحل
ليهم وكذا اذا سمعوا صوت امرأة من وراء حجاب قال لا يجوز له ان يشهد بما لم يرا عليه الا النسب والموت
والنكاح ولا يثبت القاضى واصل الوقف والقياس ان لا يجوز لان الشهادته من المشاهدة وهي المعاينة ولم يوجد وجهه
سختا ان هذه الاشياء انما يشهد بها جماعة مخصوصين ويتعلق بها احكام مستمرة فاقبحت الشهادة
والاستدانة مقام العيان والمشاهدة كيلا يتعطل هذه الاحكام وعلى هذا انما من صدر الاول الى يومنا هذا
الاتقي بما يشهد ان عايشته رجع النبي عنه وكذلك سائر زجائه و فاطمة زوجته على ربه وغير ذلك وشهد
بنسب النبي واهله وشهد بقضاء شرح وابن ابي ليلى و ابن يوسف وشهد بموت الخلفاء الراشدين
وجهرهم والشهادة انما يكون اقبا لتواتر اخبارها من يثق به حتى لو اخبره واحد يثق به جان لا يشترط
بعضهم رجلين او رجلا وامرأتين وقيل يكفي في الموت بشهادة الواحد لان نقل ما يحصره غيره الواحد اذا
راى رجلا جلس للقضاء ويدخل عليه المصوم حل له الشهادة بولايته وكذا اذا راى رجلا وامرأة يسكنان
في بيت واحد ويتعاشران معا يشترط ان واج حل له الشهادة بالنكاح بينهما كما اذا راى عينا في يد رجل
انما الوقت فالصحيح ما ذكرناه يجوز على اصيله دون شرطه لان الاصل هو الذي يشترط فلو لم تجز الشهادة
عليه ادعى ان الشهادة لا وقاف القديمة وكذلك لو ادعى عند ابي يوسف كما في النسب وقال نعم الواحدة كحجة
النسب ولانا نشهد انما ثوابان مولى رسول الله ومولى ابي بكر رضي الله عنهما ولا يجوز عند ابي حنيفة
عنه لان الخبر لا يشهد لولاه صبي على الاعتناق وذكر يكون بحضرة من لا يشترط غالبا وصار كاعتناق والطلاق
والمراد بالحديث انه مثله لا يبالغ ولا يؤهب وينبغي لشاهدين بطلاق الشهادة عند القاضى حتى لو فترها وقال
انه شهد بالنساء لا يقبلها وكذا كره في الشهادة باليد لا يقبضها قال ويجوز ان يشهد على المكل المطلق فيما
سوى العبد والامة لان اليد دليل الملاك وهو المرجع في الاسباب كالبيع والهبة والوصية والارث وغيرها
واشترط ليونوخا ان يقع في قلبه انه له ويجوز ان يكون تفسير الاول وكشترط المصنف في التصرف مع اليد
فان اليد يتنوع قلنا والمتصرف ايضا يتنوع الى امانة وملاك وانما يحل له ذلك اذا عاين الملاك والملاك عاين الملاك
وحده وعرف الملاك بملكه انما اذا عاين الملاك وحده لا يحل له وهذا بخلاف العبد والامة لان المولى مستخدم
كما يستخدم المعبود كالأجير الخافد ويخوفه فلا يكون اليد دليل الحق بعلم انه رفيق لا يكون في يد نفسه وكذلك
ان كانا صغيرين لا يجريان عن انفسهما يجوز ان يشهدوا ان له يعرف رقبته لانه لا يد له ما بخلاف الكبيرين قال
والداري الشاهد خطه لا يشهد عالمه يذكر الحادثة وهكذا في القاضى والداري لان الخط يشبه الخط ولا يحصل

والدخول
ج

ان يشهد بالاج

العالم قال هو هذا عند ابي حنيفة وقيل هو اجماع وانما الخلاف اذا وجد القاضى المقتضى في ديوانه تحت ختمه
وكذا اذا راى الشاهد رقبته شهادته عنده تحت ختمه وكذا ذكر الراوى فيجوز عندهما وان لم يذكر الحادثة
لوقوع الامر من الزيادة والنقصان اما كراهة الضم بيد الخصم وليس عنده نسخة لا يجوز
لمابيتا وعند ابي حنيفة لا يجوز ما لم يذكر قال نعم ان علمت مثل الشمس فاشهد والا فادع ولا علم مع كسبا
وشترط حل الرواية عنده ان يحفظ من حين سمع الى ان يروي ولهذا قلت رواية ابي حنيفة وكذا ذكر
المجلس الذي كان فيه الحادثة او اخبر بها من يثق به لا يحل له ما لم يذكرها قال وشاهد الزور يشهد ولا
يجزى وقال ابو جعفر ضربا وخسبه لما روي ان عمر بن الخطاب شاهد الزور رابعين سويا وسمع وجهه ولا يثبت
بالناس وليس فيما خذ فيعزره ولا في حقه ان الزور يحصل بالشهر والضم وان كان انجر مكتة يمنع من الرجوع
وفعل عمر رضي كان سياسة ولهذا بلغ الاربعين وسمع والشهر ير ان يبعثه القاضى لاهله او سوقه اجمع
ما يكون ويقول القاضى بقرتك السلام ويقول اننا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه الناس منعوا ذلك
على شترط وعنه ما انه يفعل ذلك مع الضرب قال وقبض موافقة الشهادة الدعوى لان الشهادة لا تقبل
الا بعد الدعوى فان لم يروا فقرها فقد انعدمت ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى فلو شهد احدهما
بالف والاخر بالغير لم تقبل وقال ابو ثعلبة في المدعى الفين انهما اتفقا على الف ونفردا احدهما
بزيادة فيثبت ما اتفقا عليه كما اذا شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة فانه يقضى بالف كذا
هذا وعلى هذا الطقة والطلاقين ولا وح رصاته وجدالاته لفظا وانه دليل الاختلاف في صحة
لان معنى الاتفاق غير الاتفاقين وهما جملتان متغايرتان حصل على كل واحدة شاهد واحد
فلا يقبل كاختلاف الجنس بخلاف ما ذكرناه انهما اتفقا على الالف لفظا او معنى لانه عطف الجنس صيانة على
الالف والعطف يقر المصطوف عليه ومثاله الطلقة والطلقة والنصف بخلاف العشق والخسة
عشر لانه ليس بعطف فهو نظير الالف والالفين والعشرين والجنس والعشرين نظير الالف
والالف والجنس صيانة ولو كان المدعى ادعى الاقل لا يقبل الشهادة في المسائل كلها لانه يكذب احد
شاهديه ولو قال كان حقي الف وخمسائة فقبضت خمسمائة او ابرأته عنهما قبل التوفيق
وان شهدا بالف وقال احدهما قضاه منهما خمسمائة فقبض بالالف لانها اقربا عليهما ولا يثبت القضاء
لانما شهادة واحد فلو شهدا آخر فقبضت وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يعترف
المدعى بالقبض لينظر الحق ولا يبعين على الظلم قال ولو شهدا على سرقة بقرعة واختلفا في لوتها
قطع وان اختلفا في الاثوثة لم يقطع وقال لا يقطع فيما لان المشهود مختلف في لوتها على كل واحد
شاهدا وصار كالمسئلة الثانية ولان اشتراك البقرة على اللوتين جائز فشهد كل واحد على
ما روي في جانبيه وهي حالة كشيء لان السرقة يكون ليللا والهل بالبيعة فاجب ما امكن

الذكر

فمن قبل خلاف الذكوة والا نوثه لانها لا يجزى عنها في بقية فكانا متغايرين قال شهدا
بقتل زيد يوم النحر بمكة واخران بقتله بالكوفة ردة قالان احديهما كاذبة بيقين ولا تدري
ولست احديهما اولى من الاخرى بالردة ولا بقبول فيرقدان فان سبقت احدهما وقضى بها بطلت
الاخرى لان الاول لا ترجح بالقضاء فلا ينقض بما هو دونها **فصل** كل من رخصت شهادة له للرق
او الكفر او للصبي ثم زالت هذه الموانع فادها قبلت ولو ردت لنفسه او زوجة او العبد لولاه
او المولى لعبدته ثم زالت فادها لم يقبل والفرقان الاول ليست بشهادة لعدم الاهلية فلم
يكن الرد كذبيبا شرعا والثانية شهادة لقيام الاهلية فكان كذبيبا فلا يقبل ابدا ولو علمها
العبد لولاه واحد الزوجين للاخر فاذا اها بعد العتق والبيوثة قبلت وكذا ان يحملها وهو عبد
او كافرا وصبي فاذا اها بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المعتنق حاله الاداء ولا مانع حاله
ولا يقبل شهادة الاخي وقال زفر بن عبد الله بن جهم في التماسه لانه يسمع وقال ابو يوسف ان كان بصيرا وقت
التخل يقبل لوجود العلم بالنظر وعذر الاداء يحتاج الى العقل وهو قادر عليه ويجزئه بالنسبة
كما في الميت ولما انه لا يقدر على التميز بين الشخصين ولا على الاشارة والنسبة لتعريف الغائب دون
الحاضر ولو عمي بعد الاداء قبل القضاء لا ينقض بها عذرهما لان اهلية الشهادة بشرط وقت القضاء
ليصير حجة كما اذا جاز او فسق بخلاف الموت فانه مرفق للاهلية والحيمة لا يفتون بها الاهلية
ولا يقبل شهادة الاخرى لانه الشهادة بالنطق وهو عاجز عنه قال ولا الحدود في قذف وان تاب
لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا انه من تمام الحد لانه مانع فيبقى بعد التوبة اما الحدود
في غير قذف فالرد ليس من الحدود وانما هو للعنف وقد ارتفع بالتوبة والاعتذار في الآية منقطع
او هو مصروف الى الاقرب وهو العتق ولو حد الكافر في قذف ثم اسلم قبلت شهادته لان
بالاسلام حدثت له شهادة اخرى غير التي كانت قبله فلا يكون الحد في سقط الاولى في السقاط
في الثانية لانها لم يكن موجودا قال ولا يقبل الشهادة للولد وان سفل ولا للوالدان اعلم لقوله
لا يجوز شهادة الوالد لولده والوالدة لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد
لبيته ولا السيد لعبد ولا الشريك لشريكه ولا الاجير لستاجر روى ذكر باحاديث
مختلفة بهذه الالفاظ ولان المنافع بينهم متصلة حتى لا يجوز دفع الزكوة فيكون شهادة لنفسه
من وجه وجوه متصلة لا يمنع قبول الشهادة لانه جنبة بينهم فان رقت التهمة ويقبل شهادة القربات
كالاخ والعمة والمولى وما سوى قرابة الاداء لعدم ما ذكرنا قال ولا لعبد له ماروي ولا العبد لبيته
فيقع الشهادة لنفسه ولا لكانتبه لان اكسائه له من وجه والعبد المملوك كالمكاتب قال ولا للزوج
والزوجة لما رويان لان المنافع بينهما متصلة عادة فيقع لنفسه من وجه ولا احدا المشرى بدينه للاخر
فيما هو من شركتهما لما رويان ولانها يقع لنفسه ولا لشهادته الاجير لما رويان ولانه يسحق الاجرة

في مدة اداء الشهادة فصاء كالمستاجر لاداء الشهادة قال ولا يقبل شهادة تحت ولا ناجحة ولا مغبية
ولان يفتح للناس لانه ذكر فسق لانه عمى عن صوتي احمق الناحية والمغنية والمراد المغنية
الذي يفعل الافعال الردية وانه مغشية قال ولم ينعن الله الموتشات من الرجال والمذكورات من النساء
اما الذين الكلام خلفه يقبل شهادته قال ولا من من الشرب على الله لانه محرم وقال محمد بن جهم
من شرب البيرة مثاقولا قبلت شهادته ما لم يسكر او يكون على الهوى ولا من يلعب بالطيور لانهم روجب
غفلة ويطلع على الحركات بالطيور الى السطوحات قال ولا من يفعل بكبرية توجب له نفسه
ولا من ياكل الربوا لانه حرام بشرط يعظم الادمان عليه لانه قل من يخلو عن العقد بكنه الفاسد
ولا من يقامر بالشرط لانه حرام اما نفس اللعب لا يسقط الحدالة لمكان الاجتهاد الا ان تفرقة الصلوة
او يخلف عليه كذبا ولا من يدخل الحرام بغير اذن لعنفه باطلا وعورته ولا من يفعل الافعال المستحقة
كالجور والاكل على الطريق لانه يسقط المروقة فلا يتجاسر على المذهب وكذا من يشي في السوق يا
لسراويل وحده وكذلك المناهضة مع الابن في السفر لما قلنا قال ولا من يظهر سب السلف لعنفه
مخلاف من يكتمه ولا الشتم للناس والجهل ان قال ابو يوسف لا اجيز شهادة من شتم اصحاب رسول الله
لان ذكر فعل الاستفاد واضاع الناس وقيل شهادة الذين شتموا من لانهم يفعل ذلك تدينا وان كان
باطلا ولا شهادة العدو وان كانت العداوة بسبب الدنيا لانه لا يؤمن عليه الكذب ويقبل
ان كان بسبب الدين لانه لا يكذب لدينه كاهل الاهواء ولا يقبل شهادة تارك الجمع والجماعات
مخافة واستنظر بعضهم كذا ترك الجماعة ثلث مرات التصاص فمرة وان تركها بعد وبعد
من المصرا وبناويل بان كان يفتق الاكام لا ترد شهادته ولا يقبل شهادة من يجلس في الجيوب
قال محمد بن جهم لعدله الذي لم يظهر ربه وقال مؤيد آخر الذكوة والمخافة ان كان صاحبا قبلت شهادته
لانها لا وقت لها وما كان له وقت كالصوم والصلوة ترد شهادته بالناسخ وقال ابو يوسف رحمه الله
قيل شهادة الشاهدين لم يقذف في شعره المحصنات وقال العدل هو الذي غلبت حسنة على سيئته
ولا يمكن استنطاق السلامة عن كل ما قال الله تعالى ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهورهم
مردية وهذا يدل على ان العبد قل ما يسلم عند ذكره ولا يقبل شهادة النحاسين والدلائل لانهم
يكذبون ويقبل شهادة اهل جميع الصنائع كما اذا كانوا عذولا اذا كان يجرب بينهم الخلق والايامان
الفاجرة ومن جبن ويثق فشهادته جازنة حال افاقته ويقبل شهادة اهل الاهواء والخطا بنية
وهو قعر من الرافضة يستجيبون الشهادة لكل من يخلق عندهم لانهم يرون حرمة الكذب
وقيل يرون الشهادة المشجعة واجبة ولا يقبل شهادة المحسنة لانهم كفرة ومن لا يقف من اهل الاهواء
يقبل شهادتهم لانهم لا يتركون الصلوات اختلوا واقتتلوا وشهادة بعضهم على بعض كانت مقبولة وليس
ما بين اهل الاهواء من الاختلاف اكثر مما كان بينهم من القتال والاختلاف الفاسق عملا لانه ان تكب

شرفهم فاقبلوا شهادتهم والعدول موت او مرضا وسق لان الحاجة عند تعذر شهادة الاطراف
 وذكره فاما ذكرنا الموت فظاهر واما المرض فالمراد به مرض لا بسيط مع مدة حضور مجلس القضاء
 واما السخر فتعذر بمدة السفر لا بعد المسافة عذر والشرح قد اعتبر ذكره المدة حتى رتب
 عليها كثيرا من الاحكام وقال ابو يوسف ان امكنه ان يحضر مجلس القضاء ويقود الى اهله في يوميه
 فليس بعذر وان لم يمكنه ذكره فاعذر لان البيوت في غير اهله مشقة قال ابو الليث وبه ماخذ
 قال شهود الفرج جائز لانهم من اهل التركية ومثلهم لو شهد اثنان فذكرى احدهما الاخر جائز ولا يكون ذكر
 ثم يحد في حق حيث انه سبب قبول قوله فان العول لا يترتب بثلاثة الا يري انه لا يترتب في اقامة شهادته
 وان سكتوا عنهم جاز وليس كالعقاص عنهم عند ابو يوسف انه لان الواجب عليهم النقل دون التعليل
 فاذا نقلوها يتعذر فاعقاص العولان من غيرهم وقال محمد لا يقبل لان الشهادتين يعتد احداهما فاذا
 سكتوا صاروا شاكين فيما شهدوا به فلا يقبل قال وان انكر شهود الفصل الشهادة لم يقبل شهادة الفرج
 لان شرطها التعليل وقد وقع التعارض فيه فلا يثبت بالشك ولو ارد شاهد الاصل ثم اسلم لم يقبل
 شهادة الفرج لان بالردة بطل الاشهاد واوردت شهادة الفرج لثبوتها في الاصول ثم تاب الاصول لم يقبل
 شهادة الاصول والفرج لان الفرج نقلوا شهادة الاصل فالمراد وشهادة الاصول ويجوز شهادة الابن
 على شهادة الاب لانه المنعونة لابنه في ذكره والتعريف يتم بذكر الجدة والجد لان التعريف لا يثبت
 ولا تحصل الاماكن لان النسبة الى القبيلة كبنى تميم لا يحصل به التعريف لانهم لا يخصون
 فلا يثبت من التعريف بالجد وهي القبيلة الخاصة وكذا ذكره لا بد من كثير مما يقع الاشتراك في
 اسم الابن واسم ابيه ايا الاشتراك مع ذكره في اسم الجدة فتاوى فصل به التعريف والنسبة
 الى البصر والمحنة الكبرى عامة لانهم لا يخصون والى السكة الصغيرة خاصة **باب الرجوع**
 ثم الاصل فيه قوله عمر بن الخطاب في كتاب القاض فلا يمنع قضاء قضيتي وراجع فيه نفسك وهديت
 فيه له شذوذا ان تراجع فيه الحق فان الحق قد يرد ولا يبطل والرجوع الى الحق خير من القادر
 في الباطل فكذلك الشاهد لان المعنى بجمعهم لان الرجوع عن الشهادة الباطلة رجوع من الباطل الى الحق
 والرجوع قوله شهدت بنزور ما شأبه واحدا اخر ان اشهد بشهادته تنسب الى اطلاق المال على
 المشهود عليه باخراجه من ملكه يدا ونصه فان زاله بغير عوض فمن الجميع وان كان بعوض كان مثلاً
 له لاضمان عليه وان اقل منه ضمن النقصان والقاض ملجأ الى القضاء من جهة الشهود فلا يضاف
 الاطلاق اليه قال لا يصح الا في مجلس الحكم لانه يحتاج فيه الى حكم الحاكم فيقتض الرجوع فلا بد من
 مجلس القاض كحكم الشرائع ولانه توبة والشهادة جنبه في شرط استوائها في الجهر والاختفاء ولو اقام
 المشهود عليه البينة انما رجعا لم يقبل ولا تخلعان فان قال رجعت عند القاض اخر كان هذا

عامة
 في الرجوع

رجوعاً مبتدأ عند القاض قال فان رجعوا قبل الحكم بها سقطت لان الحق لا يثبت الا بالقضاء
 القضاء والشهادة وقد تناقضت قال وعذر لم يفسخ الحكم لان الشهادتين والرجوع عنهما سواء في احكامهما
 والكذب الاول ترجيح بالقضاء ولا ينقض بالثاني قال وضمنوا ما اتفقوا به من اقرارهم لا يترتب
 بسبب الضمان على ما بيننا فلوشهادة قضاء دينه او ابراء منه فقطع به ثم رجعا ضمننا الماكن
 قال فان شهدوا بما لم يقر به فغضبه بواحدة المدعي ثم رجعا ضمننا الماكن للمشهدود عليه لوجود التسبب
 على وجه التوهم وانه موجب للضمان كما في البشرا ولا وجه الى تضمنين المدعي لان الحكم فاضل ولا يضمن
 القاض لما بيننا ولا في تضمنيه منع الناس عن تولد القضاء خوفا من الضمان ولو شهدا بعين ثم
 رجعا ضمننا قيمتهما فبعضها المشهود له ولم يقبضها لانه ملكها بحجر القضاء والدين لا يملكه الا
 بالقبض قال فان رجع احدهما ضمن النصف والعبرة في الرجوع لمن بقي لا لمن رجع الا انما اذا بقي
 من يقوم به الحق لا اعتبار برجوع من رجع وقد بقي هنا من يقوم بشهادته نصف الحق فيضمن الرجوع
 النصف لانه اتفقه ولو كانوا ثلثة فرجع واحد لاشي عليه ليقا من يبقا بشهادته جميع الحق فان رجعا
 ضمننا النصف عامت قال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فعلمها ربع المال وان رجعتا ضمننا
 نصفه شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعوا ففي الرجل السدس وعليهن خمسة أسداس وقال الاعلى النصف
 وعليهن النصف لان النساء وان كثر فلهن مقام رجل واحد لا يثبت بهن الا نصف الحق ولا يوجب منه ان كل امرأتين
 مقام رجل قال عمر عدلت شهادة كل اثنتين بشهادة رجل فصار كسنة من الرجل ولو رجع النساء
 كلهن فعلمهن النصف لما قلنا ولو رجعت ثمان لاشي عليهن ولو رجعت اربع فعلمهن الربع
 لما رجع الرجل ولو ثمان نسوة فعلم الرجل نصف الحق ولا شئ على الراجحات لانه بقي منهم من يقوم
 بنصف الحق ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فانهم على الرجلين خاصة لان الحق ثبت بهما
 دونها قال ولو شهدا بينكاج باقل من مهر المثل ثم رجعا لاضمان عليهما لان المانع غير متفق
 الا بالخليك بالعقد والاضمان يستند الى المحاطة وانما يتفق ثم بالتقليد اطراف الخطر المثل
 وان كان باكثر من مهر المثل ضمننا الزيادة للزوج لانها اتلفاها بغير عوض قال وفي الطلاق ان كان
 قبل الدخول ضمننا نصف المهر لانها اكد ما كان على شرف السقوط وان كان بعد لم يضمن لان المهر
 ناكدا بالدخول فلم يتلفا شيئا شهدا بالطلاق واخر ان ادخل بها رجعا ضمننا شهود الاخر
 بمثل ارباع المهر وشهد بالطلاق ربعة لان الفير يقين اتفاقا على النصف فينفرون بضمانه وفي
 الشهادة بالحق بضمان القيمة انهما اتفقا ماليتها العهد من غير عوض والولاد له لان الحق لم يتحول
 اليها فلا يتحول الولام ولو شهدا بالبيع ثم رجعا ضمننا القيمة لا الثمن لانها اتلفا المبيع
 لا الثمن ولو شهدا بالبيع عبد ثم رجعا بعد القضاء بقيمة اكثر من الثمن ضمننا الفضل ولو شهدا
 بالتدبير ثم رجعا ضمننا ما نقصه التدبير قال واذا رجع شهود القصاص ضمنوا الدية
 ولا قصاص عليهما

لأنه لم يوجد القتل مبدا شرع والتسبيب لا يوجب القصاص كما في البيهقي بخلاف الأكره لأن المكره قبيح فخص
الذي ذكره في البرهان الحيثية ولا يذكر الوي فانه هنا والاختيار يقطع التسبيب والامتناع القصاص وجبت الآية
لأن القتل بغير حق لا يخلو عن أحد الموجهين ولو شهدوا بالهف من القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا لأن القصاص
ليس بما قاله وإذا رجع شهود الفروع ضمنوا لأن التلف أصيب إليهم فان هم الذين الجا والقاضي الحاكم
وأن رجع شهود الأصول وقالوا لم يشهدوا بغيره لم يضمنوا لأنهم أنكروا التسبيب والأشهاد والقضاء
ما فيه لا خبر محتمل ولو قالوا اشهدناهم وغلطوا فلا ضمان عليهم وقال محمد يضمنون لأن الفروع
تقتلوا أشهادهم فصار كأنهم حضروا وكما أن القضاء وقع بما عينه من الحجة وهي شهادة الفروع
فيضاف إليهم ولو رجع الأصول والفروع جميعا فالضمان على الفروع عند ما لم يثبتوا وعندهم أن شاهد
الأصول عامر وإن شاهد الفروع عامر لهم ما لم يثبتوا من غير ما يثبتوا ولا ضمان
على شهود الإحصان لأن الإحصان شرط محض والحكم يضاف إلى العلة لا إلى الشرط قالوا إن رجع
شهود اليمين وشهود الشرط فالضمان على شهود اليمين لأنه السبب هو اليمين والتلف يضاف
إلى من أشبه السبب دون الشرط فان القاضي يقضي بشهادة اليمين دون شهود الشرط
وضوء المسئلة شهيد شاهدان أنه علق عتق عبده أو طلاق امرأته بدخول الدار وشهد شاهدان
بالدخول والطلاق قبل الدخول تجب قيمة العبد ونصف المهر على شهود التعليق لأنه التسبيب
قالوا إذا رجع المذكور ضمنوا وقالوا لا يضمنون لأنهم آمنوا على الشهود خير قصاص وكثير
الإحصان وكذا القاضي إنما يعمل بالشهادة بالتركية فهي علة العلة فيضاف الحكم إليها بخلاف
شهود الإحصان لأنه شرط محض **كتاب الوكالة** وهي عيان
عن التفويض والاعتماد قال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه من اعتمد عليه
فقد أمره إليه كفاة وحمل وكل إذا كان قليل البطش ضعيف الحركة يكمل أمره إلى غيره
فيما ينبغي أن يباشره بنفسه وقيل الوكالة في اللغة الحفظ قال تعالى حسب الله ونعم الوكيل
أي نعم الحافظ وقال أصحابنا إذا قال وكنت كذا كذا فهو وكيل في حفظه بقضية الحفظ ولا يثبت
ما زاد عليه إلا بلفظ آخر وأنه قريب من الأول فان مرعته على أن يكون في شيء وفرض فيه
أمر الله كان أمرا يحفظه لأنه ما فصل ذلك لينظر ما هو الأصل له وأصل الأشياء حفظ الأصل
لأن التصرفات تبني عليه وثبت برأيه لينصرف الأحسن وكذلك تبني على الحفظ وهو مشرع
بالكتاب وهو قوله تعالى فاعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة وبالسنة وهو ما صح أنه قال في
وكل بالشرا عروة البارقي رواية أخرى حكيم بن حزام ووكلف النكاح أيضا عمر بن أسبنة
الضميمة وعليه تعامل الناس من لدن الصدر الأول إلى يومنا من غير تكبر ولأن الإنسان قليل العجز
عن ما شغل بعض أفعاله بنفسه فيحتاج إلى التوكيل فوجب أن يشترع دفع الحاجة قال

د الأبيح حتى يكون الموكل من يملك التصرف وتلزم الأحكام والوكيل من يعقل العقود ويقصد لأن التوكيل
استنباطه واستعانته والوكيل يملك التصرف بتعليم الموكل وتلزم الأحكام فوجب أن يكون الموكل ما كان كذا ليصبح توكيله
والوكيل يقوم مقام الموكل الإيجاب والقبول فلا بد أن يكون من أهله فلو وكل صبيًا لا يعقل وجبنا أبو بطل
ولو وكل صبيًا عمًا فلا مآذونا أو عبدًا مآذونا أو مجنونًا مآذونا وجاز وكذلك إذا وكل المسكر مآذونا وبالعكس
أو حربيًا مستنما لما ذكرنا قالوا وكل عقدا جاز أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به ما ذكرنا من الحاجة
فيجوز بالخصوصية وجميع الحقوق وإياها واستيفاءها لما ذكرنا من الحاجة لأنه لا يعرف ذلك واحد والدليل
عليه حديث الشريفة لعلى أحدكم أن يكون بحجته من بعض وعيانه وكل أخاه عقيلًا وابن أخيه عبد الله بن
حجر قال لا حدود والقصاص فانه لا يجوز كفاؤه وما مع غيبة الموكل لأن احتمال الهفوثايت للذهب
والشفقة على النفس وأنه نذر بمبالشها بخلاف ما إذا حضر لا تتغاضى الاحتمال وقال أبو يوسف لا يجوز
التوكيل بأشياء الحدود والقصاص لأنها نيابة فيتجرع عنها في هذا الباب كالشهادة على الشهادة ولا
حينئذ من المجتنب سبب العيوب والظهور يضاف إلى الشهادة والخصوصية شرط فيجوز التوكيل به
كما لا يخفى بخلاف الاستيفاء عما يثبت قالوا لا يجوز بالخصوصية الأبرياء الخصم الآن يكون الموكل
مريضًا أو سفيرًا وقالوا لا يجوز بغير رضاه ومعه أنه لا يجب على الخصم إجابة الوكيل عنده وعندهما تجب
لما رجحان على رضاه وكل بالخصوصية مطلقا ولأنه توكيل بحق فيجوز التوكيل باستيفاء الدين وله حرج
قولهم نعم على لا تقتضى أحد الخصمين حتى يحضر الآخر في روايته حتى تسمع كلام الآخر فيبشرط حضور
أو اجتماع كلاهما ولأن الخصوصية تلزم المطلوب حتى تحب عليه الحضور لجواب فلا يجوز أن يحمله
على غيره بغير رضاه كالدين ولأن الناس يتفاوتون في الخصوصية فلو كان الوكيل يكون أشد خصما
وأكثر احتياجا فيتضرر الخصم بذلك ولا يلزمه الأبرياء بخلاف المريض العاجز عن الخصوصية
فانه لا يستحق بماله الحضور وكذلك المسافر لأن في تكليفه السفر مشقة فلا يلزمه الحضور فجاز
لهم التوكيل ولا فرق في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة البكر والشيب ويستحسن التأخير في
أن المرأة إذا كانت فحرة جاز توكيل بغير رضا الخصم لغيرها عن الخصوصية بسبب الخياء
والدهشة قالوا وكل عقد يضيغه الوكيل إلى نفسه كالبيع والأجار والصلح عن قريب
يتعلق حقوقه به من تسليم المبيع ونقد الثمن والخصوصية في العيب وغير ذلك إلا بصريح العبد
الصبي المجنون فيجوز عقودهما ويتعلق الحقوق بموكلهما لأن الوكيل هو العاقد ولا يفتقر هذه
الحقوق إلى ذكر الموكل والعاقد الآخر اعتماد رجوع الحقوق إليه فلم يرجع إليه يتضرر على تقدير
كون الموكل مغيبًا ومن لا يقدر على مطالبة المستيفاء الثمن منه وأنه منتهى بخلاف النكاح وأحواله
فانه لا بد من ذكر الموكل ومناد العقد إليه فلا ضرر حينئذ وكذلك الرضا لأنه يضاف إلى من سلبه ولأن الوكيل
هو العاقد حقيقة بكلامه وحكما لعدم إضافة العقد إلى غيره فيكون أصلا في الحقوق ثم يثبت المالك

بقبض الدين وكيل بالخصوص منه فيه خلافا لما وقبض العين لا يكون وكيل بالخصوص منه فيها بالاجماع
انه ليس كل من يصلح للقبض يقبض بالخصوص منه بل لا يكون الرضا بالقبض رضا بالخصوص منه
وله انه وكله باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين لا يتصور ولهذا قلنا ان الدين يتقضى بائناها
لان المطلوب حقيقة وبالقبض يتملكه بدلا عن الدين فيكون وكيله حقيقة التملك ولا
ذلك بالخصوص منه وفما كان وكيل باخذ الشفعة ونحوه اذا اقام الخصم البيضة على استيفاء الموكل
وابراية يقبل عنده خلافا لما اقام العين فهو ناقل لانها امانة في يد المطلوب ولو اقام البيضة كان الموكل بائنا
آياه شريعتا ومع الموكل من القبض دون البيع لان الموكل ليس بحصص الا انها تضمنت استفاضة
من القبض فيقتصر عليه ونظيره لو وكله بنقل زوجته وعنده فاقاما البيضة على العتق والطلاق
شعوت في قصده عنهما ولا يثبت العتق ولا الطلاق لما قلنا والوكيل يطلب الشفعة والرد بالبيع
والفسخة بمالك الخصوص منه لانه لا يتوصل اليه ذلك الا بالخصوص منه قال والوكيل بالخصوص منه وكيل بالقبض خلافا
لوقد لانه رضى بالقبض منه لا بقبضه وليس كل من يصلح للخصوص منه مؤتمت على القبض ولنا ان المقصود
من الخصوص منه استيفاء الدين فكان المقصود من الوكالة الاستيفاء في ملكه والفتوى على قوله في رد لسان
الزمان وكثرة ظهور لفظة انما هو الموكل بالتقاضى بملك القبض بالاجماع لانه لا قابلية للتقاضي بدون
القبض قال ولو اقر الموكل على ملكه عند القاضي نفذ والا فلا قال ابو يونس اقلا لا ينفذ اصلا وهو
قول زفر بن يحيى وقال يجوز في مجلس القاضي وغيره لزم ان الاقرار بفساد الخصوص منه والشي لا يتناول
ضده كالاقرار بالصلح والابراء ولا يوجب ان الوكيل قائم مقام الموكل فيجوز اقراره عند القاضي
وغيره كالموكل وله ان اقامه مقامه وجواب هو خصوصية فينتقد المجلس القاضي فان اقر في غيره لم يجله
فقد اقر في حاله لانه ليس وكيل فيها وجواب زفر انه وكله بالجواب والجواب يكون بالانكار و
لا يكون بالاقرار وكما يمكن احدهما بمطلق الوكالة بمالك الاخر وصار كما اذا اقر انه قبض بنفسه و
الاقرار في مجلس القاضي خصوصية لان الخصوص منه سبب له ويبطل وكالته عند من قال لا يصح اقرار
يضمن ابطال حق الموكل ولا يملكه وابطال الحق في الخصوص منه وانه يملكه فيبطل ولا يصح الاقرار
اقرارها على الصغير بالاجماع لانه لا يصح اقرار الصغير فكذلك نائبه اولاد ولا يتبرها نظرية ولا نظرية
وذكر محمد في الزيادات لو وكله على ان لا يقبل جان من غير فصل وروى ابن سماعة عن محمد انه يجوز ان كان
طالب لانه لا يجبر على الخصوص فيوكل بما شاء وان كان مطلوبا لا يجوز لانه يجبر على الخصوص فلا يجوز
ما فيه اضمار بالطالب قال ادعى انه وكيل الخايب في قبض دينه وصدقه المحرم اقراره بدفعه
اليه لانه قد اقر على نفسه لانه ما يقبضه اقراره بقبضه من ماله لما ثبت ان الدين يقبض بائناها فاجاب القاضي
فان صدقة الاولاد دفع اليه نائب لانه لا انكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء ويرجع على الموكل ان كان في يده لانه لم
يخص خصه بالدفع وببراهنة ذمته من الدين وان كان هاتكا لا يرجع لانه لما صدقة في الوكالة فقد اقر

يكون

فقد اقر ان قبضه بحق وان طالبها المدة قال الا ان دفعه اليه ولم يصدق لانه دفعه جارا واجازة
فان لم يحصل له ذكر رجوع عليه وكذا ان اعطاه مع تكذيب آياه وكذلك ان اعطاه مع تصديقه وقد ضمنه عند الدفع
ان اخذ منه كفيلا بذلك لا المتأخرون ثانيا مضمونا على الوكيل في رجوع ما فيه ضمنه وفي جميع هذه الوجوه ليس
للدافع ان يثبت رجوع استرداد ما دفعه ماله يحصل الخايب لانه ما حقا الخايب قطعاً ولا محتملاً قال
وان ادعى انه وكيل في قبض المودعة لم يؤمر بالدفع اليه وان صدقه لانه ما بالخير فلا يصدق
عليه فلو دفعها ضمن ولو قال مات المودع لو تركها ميراثا له وصدقه اقراره بالدفع اليه لانه لا صدقة على الموت
فقد انتقل ماله الى وارثه فاذا صدقه في الميراث لا وارث له نعتن ما كما في مؤمر بالدفع اليه ولو ادعى
النشر من المودع وصدقه لم يدفعها اليه لانه ما كان حيا فهو فذلك باق فلا يصدق ان عليه الشفعة اليه
بالبيع ولا بغيره كتاب **الكفالة** وهي اللغة النظم قال تعالى وكفلهما زكريا يحيى
ضمها الى نفسه وقال من انا وكافل اليتيم في الجنة انا الذي يصمعه اليه في امره ويستحي المنصب كفلان
صاحبه يضمنه اليه وفي الشرح ضم ذمته الكفيل الى ذمته الاصيل في المطالبة هو الصحيح ولهذا يبرأ
الكفيل ببراءة الاصيل لعدم بقاء المطالبة ولا ببر الاصيل ببراءة الكفيل لبقاء الدين في ذمته وهي
عقد وشقة وغرامة شرعت لدفع الحاجة وهو وصول المكفول الى الاصل وحقة واكثر ما يكون او كفلته
واوسطها ندامة واخرها غرامة دل على شريعتها قوله ام الذي غارم ام الكفيل ضامن وبوت ام
والناس يتكفلون ما قسمهم عليه وعليه الناس من ان الصدق الاول الى يومنا من غير نكير وكنها قول
الكفيل كفلت كذا بما اكرها فلان وقول المكفول له قبلت وقال ابو يوسف القبول ليس بشرط انوع انما
الترام مطالبة الى ال واليجاب المدة في المودع عند الاداء عا ما ياتي في الشا والمسايل وشروطها كون المكفول
مضمونا على الاصل مقدورا للتسليم بالكفيل ليصح الالتزام بالمطالبة ويفيد فائدها وان يكون
الدين صحيحا لا يصح الكفالة ببدل الكتابة لان الموكل لا يستوجب على عبده شيئا وانما وجب ضرره
صحة الكتابة نظرا للقبول ليتوصل به الى العتق وحكمه ضرورة ذمته الكفيل مضمونة اليه ذمته
الاصل في حقه المطالبة دون اصل الدين لما مر ولا يلزم من لزوم المطالبة على الكفيل وجوب الدين
عليه الا ان كان الموكل مطالب بالدين وهو على الموكل حقة لبراءه البايع الموكل عن الدين جان وسقطت
المطالبة عن الوكيل قال ولا تنقح الامين بملك التبرع لانه التزام لغير عوض فكان تبرعا ويجوز
بالنفس والمال ما روينا وذكرنا من الحاجة والاجماع ولانه قادر على التسليم اما المال فلولايته
على ما لنفسه واما النفس لان يعلم الطالب بمكانه ويحكمي بينهما وباعوان السلطان
والقاضي فيصح دفع الحاجة قال وينعقد بالنفس بقوله تكفلت بنفسه او برقبته وبكرا عتق
يعتبر به عن البدن لانه صرح بالكفالة بالنفس وبالجاء الشايع كالحرف والعشر لان النفس
لا يتجزى فذكر الكل وبجمله ضمته لانه معنى الكفالة وبجمله علي والي لانهما بمعنى الاجاب

بالحوالة من امة مرفقة وبادا وبيت له براموية وانه زيادة قابله قال وهي جائز بالدعوى دون
الاعيان وانما تمت على الحقول وانما يتحول الدين دون الاعيان ويصح برضا المحيل والمحال
والحق عليه اما المحيل فلا لانه الاصل في الحوالة ومنه توجد ذكره الزيادة ان رضا المحيل ليس بشرط
لان المحال عليه يتصرف في نفسه بالتزام الدين ولا ضرر على المحيل فيه نفعة لانه لا يرجع عليه الا بغيره
واما المحال والمحال عليه فلنفاوت الناس في قضاء والاقتضاء فلهذا المحال عليه اعسر وافلس والمحال عليه اسعد
اقتضاء ومطالبة فيشترط رضاها دفعا للضرر عنها قال واذا تمت برضا المحيل لما مر وقال زفر لا يبرأ
لانما لك شيئا فيبقى الدين على المحيل كالقالت وجوابه ما مر من انما من الحقول ولا يبرأ مع التحيل على ما بينا
فيسبب التحيل حتى لو مات لا يبرأ من الحقول من تركته كذا اخذ قيل من الورثة او من الغير المحل فانه المتوفي
ولا يرجع عليه المحال الا ان يموت المحال عليه مقلدا او مجرد ولا يبرأ عنه عليه لانه يخرج عن الوصول اليه حقه
والمقصود من الحوالة سلامة حقه فكانت مقبولة بالسلامة فاذا خافت السلامة انفسحت كالصبي في
البيع وعندهما يرجع بوجه اخر ايضا وهو ان يحكم الحاكم باذنيه في جبرته بانه يحل الا فلا يصدق عندنا
بقضاء القاضي وعنده لا قال فاذا طالب المحال عليه المحيل فقلنا انما احلت بدلين في عليك ان يقبل وعليه
مثال المحال المحل السبب وهو قضاء دينه بامره لكن المحيل يدعي عليه دينه وهو يترك والقول قول
المحكم والحوالة ليست اقرب بالدين فانها يكون بدونه وان طالب المحيل المحال بما احاله به فقال
انما احلت بدلين في عليك ان يقبل لان المحال يدعي عليه الدين وهو يترك وفي الحوالة مع الوكال
فيكون القول قوله والله اعلم **كتاب** **الصلح** وهو ضد الفساد يقال
صلح الشيء اذا لم يكن الفساد وصلاح المريض اذا زال عنه المرض وهو فساد المزاج وصلاح
في سيرته اذا قلع عن الفساد وفي الشرع عقد يرفع به التشاجر والتنازع بين الخصوم وهما
مستاء الفساد ومشارفتين وهو عقد مشروط بمدوب اليه قال الله تعالى فاصلحوا بينهم وقال
والصلح خيب وقاله كل صلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او حراما حراما وقاله
حرمة رد والخصوم كي يصلحوا قال ويجوز مع الاقرار والتسكوت والانسحاب لاطلاق ما روي
من النصوص قال ابو حنيفة اجوز ما يكون الصلح عن انكار البلع والحاجة الشرف بتجوين المعاقلة
ففي ابطاله فتح باب المنازعات قال فان كان عن اقارب وهو يبال عن مال فهو كالبيع لوجود معنى
البيع ومباذله ما له بالبراهن المتعاقدين والعبرة بالمعاني فيشبه فيه خيار الرقبة والعيب في الشرع
والشبهة ويستلزم الغدر على تسليم البطل ويفسد جهالة البطل لاقتضائها في المنازعة
ولا يفسد جهالة المصالح عنه لانه سقاه قال وان كان بمنافع عز مال فهو كالاجارة لوجود معنى الاجارة
وهو عليك المنافع بالحقه يبطل بموت احدهما في المدة كما في صورة الاجارة فان استحق فيه بعض المصالح

رد حصته من العوض وان استحق الجميع رد الجميع لانه مبادلة كالبيع وشبهه البيع وكذلك وان استحق
كل المصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض حصته فان قال والصلح عن سكوت او انكار محال
في حق المدعي لانه من عهده يأخذ عوضا عنه ماله فيحق له دعواه وفي حق المدعي عليه لا فتدبر اليه من رده
ان لا حق عليه وان المدعي يبطل دعواه وانما دفع المال لئلا يخلق ولست قطع الخصومة وان استحق فيه
المصالح عليه رجع الى الدعوى في كل واحد البعض بقدره لانه ما ترك الدعوى الا سلم له المصالح عليه فاذ لم يسلم له
رجع الادعاء لانه لا بدل وان استحق المصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة وان استحق بعضه
رد حصته ورجع بالخصومة فيه لان المدعي عليه انما يرد العوض ليدفع الخصومة عنه ولا استحققت
الادعاء لان الخصومة فبطل عوضه فيرجع بالعوض وفي البعض حلالا وفي البعض العوض فيرجع
بقدره وهذا لا بدل قبل التسليم كما استحق في الفصلين قال ويجوز الصلح عن مجهول لانه لا يملك
ولا يجوز الا على معلوم لانه عليه فيؤدي الى المنازعة والصلح على ردة او وجه معلوم على مجهول على معلوم
وهما جائزان وقدر الوجه فيها ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول وهما فاسدان فالجواب ان كل ما يحتاج
الوقفه يكون سقاه لا يحتاج الى عمله لانه لا يفسد الى المنازعة ولو ادعى حقا في دار لرجل وادعى المدعي
عليه حقا في ارضه فاصطلى اعيان يدفع احدهما مالا الى الآخر لا يجوز وان اصطلى اعيان يترك كل واحد منهما
دعواه جاز لانه يحتاج الى التسليم في الاول يحتاج اليه ولو ادعى دار فصالحة على قدر معلوم منها
جاز ويصير كانه اخذ بعض حقه وبراه عن دعوى الباقي والبراه عن العين وان لم يقم لك البراه عن
الدعوى يقتضي فسخه على هذا الوجه قطع المنازعة قال ويجوز الصلح عن جنابة العمد والخطايا
في النفس وما دونها لاطلاق النصوص ولعله تعالى عن عفو له من اخيه شيء ونزلت عقيب ذكر القصاص
ومعناه فمن عفى له من دم اخيه شيء او ترك القصاص ورضى بالمال يدل عليه قوله فاتباع بالمعروف واداه اليه
باحسان ان يتبع الطالب المطلوب بما صالحة عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب
الى طالب المطلوب بما صالحة عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب الى الطالب وجب عليه
من المال من غير مما طلة مروتيا ذكره عن ابن عمر وغيره وهذا في العمد وما الخطايا ولان الواجب هو المال فاشبه
سائر الذنوب الا انه لو صلح على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب القصاص وليس بمالي في الخطا المصالح
على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب المال فانه زيادة ربه وهذا اذا صلح على نوع من الذنوب اما اذا صلح
على انواع اخرى كخطية والشهيد ونحوهما فانه يجوز بالغة المألفة لانها من خلاف الواجب فلا ربه وكل ما يصلح
مهما في النكاح يصلح بدلا في الصلح عن دم العمد وما الا فلا لان كل واحد منهما مبادلة المال بغيره ماله فان صالحة
على خير او خسر يسطر القصاص ولا يجب شيء لان المال ليس من ضرورات الصلح فلما ذكر العوض فيبقى عفو
وفي الخطايا تجب الدية لانه موجب الاصل في دفع فساد العوض رجع اليه كما في النكاح مع فسخ المستمي يرجع

او مهر المثل لانه من حجب اصلي لا ينفك عنه النكاح الا بتسمية غيره فاذا عدت التسمية او
فسدت رجوع اليه ولا كذا كذا العقد ولو صالحه بغير عزمه على عقد عزمه اخرجها من الخلع ولو قطعت
يده فضا لحيته عما ان يتنزه عنها وقد برأت يده جان لانه اصلها على ارش وجب له عليها وسقط
الارش وان مات منها لم يهرس مثلها وعليها الدية في ذلك سببا لانه ظهر ان حقه في القتل فلم يصح التوبة
ولو استحق العبد انصالح عليه رجوع بقيمته في العود بالدية في الخطاء وقد عرف وجهه ولو جديا
يسير رده في الخطاء ولا يرد في العود الا بالفا جيش فبرقه وياخذ قيمته لان الصلح في الخطاء يحتمل
الفسخ لوقوعه عن غير فالعقد لا يحتمل الفسخ لانه عن الغضا من قد سقط فلا يسيل اليه المثل زاده
فيرجع بقيمته العوض كالدكاح والخلع قال ولا يجوز عن الحدود لانها حق الله تعالى والمغلب في حق العتق
حق الشرع عندنا ولا يجوز الا عنيا من عن حق الغير ولهذا لا يجوز الصلح عما اشرقه الى الطريق العام كالظلمة
والروكن ونحوهما لانه حق العامة ولا يمكن الاعتياد من نصيبه لانه غير منقطع به ولو صالحه الاطام في
الظلمة ونحوها جاز اذا راس ذكر مصلحة المسلمين ويصنع بده في ببيت المال كما اذا باع شيئا من بيت المال
قال ولو ادعى على امرأة نكاحا فحقت كصالحته على ما لا يشترك الدعوى جاز لانه امكن تصحيحه على وجه الخلع
ويكون في حقها دفع الخصومة ويحكم عليه ديانة اذا كان مبطلا ولو صالحها على ما لا يقدر له بالنكاح جاز و
يجعل له ياداة المهر لانهما تزوجا بنفسها منه ابتداء بالمشق وهو من اتم زكاد في مهرها
ولو ادعت المرأة النكاح فصالحها على ما لا جاز وقيل لا يجوز وجه الجواز جعله في ياداة المهر وجه
عدم الجواز وهو الاصح انه انما اعطاها المال لشرك الدعوى فان شركتها كان فرقته فهو لا يهبط في الفرقة
البدل وان لم يشرك الدعوى فما حصل له عوضه فلا يصح قال وان ادعى على شخص انه عبده فصالحه على ما لا جاز
ولا ولا عليه لانه امكن تصحيحه لعله في حق المدعي كالحق على ما لا وفي حق المدعى عليه لدفع الخصومة
لانه يزعم انه حر الاصل فلم يذلم بكنة عليه ولا لا نكاحه فان اقام المدعي بينة بعد ذكر انه عبده لم يقبل
قال عبد بن رجلين اعتق احدهما وهو موكب ففصله الآخر على اكثر من نصف قيمته لم يجز الفصل لان
القيمة منصوبة عليه فلا عم قومه عليه باقية فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالحه على عوض جاز لعدم الجنسية فلا
ربو قال ويجوز صلح المدعي المنكر على ما لا يقدر له بالعين وصورة رجل ادعى على رجل عيان يد فانكر
فصالحه على ما لا يقدر له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي المدعي كالزينة في الثمن قال والخصومة
انما صالحه على ما لا وضعت اوسده او قال على الفاعل في هذه صح ولزمه تسليم المال ولا يرجع على المدعى عليه
البدل ولا ضرر عليه ذكر فبصح فصار كالكفالة بغير امر المديون وان قال على الفاعل في ثمنه فلا يوقف على ايجاز الصلح
عنه ان اجاز جاز ولزمه الا ان لم يجز جاز الخلع والنكاح وفيهما من نصبة فالتخصيصي ولو قال
صالحه على الفاعل وسلم قبل ينفذ وجب عليه لانه اطلق العقد الى نفسه فله المهرية وقيل يتوقف

على اجازة المدعى عليه لان الاضافة لم لم يستحق اليه لان الفعل كما يقع لنفسه يقع لغيره وانما يجزى واقفا له اذا
كان له فيه منفعة ولا منفعة له هنا وانما المنفعة للمدعى عليه فاعتبر واقفا له بخلاف قوله صالحه لان الباء كناية
عن المفعول فقد جعل نفسه مفعولا للصلح فيقع له قال والصلح عما استحق بعقد الدائنة اخذ لبعض
حقه ولقاط الباقي وليس معاوضة لانا لو اعتبرناه يكون ربوا وتصحح تصدقه واجب ما امكن
وقد امكن ما ذكرناه من الطريق فيصالح اليه فان صالحه عن غير ذلك من خمسائة زيق او عن معاوضة حالة
بمثله او حالة جاز في الاول المسقط بعض حقه في الثانية بعضه والصفة وفي الثالثة تفقد جعله
وضه بالنقد بالنسبة لحرمة قولنا على تاجيل لنفس الحق وكذا كحقه فله الخلع ولو صالحه على دنانير مثقولة
لم يجز لانه بيع الدنانير بالدنانير نسبة وانه لا يجوز لانه ايسر من جنس الحق المستحق ليكون استقاطا لبعضه
وتاجيلا لبعضه ما ذكرناه ولو صالحه على الفضة مثقولة بخمسائة مثقولة لم يجز لانه اعتياض عن الاجل ولا يجوز لان التجلية
خير من المؤجلة فيكون التجليل بازاء ما خط عنه فلا يصح قال ولو صالحه على الفضة سود بخمسائة بيض لا يجوز
لان البيض خير من حقة فيكون معاوضة وانه لا يجوز ولو قال اد ائني خمسمائة على انكر من خمسائة فلم يؤد اليه قال ان
نكحها وقال البريوق سقط خمسمائة واجهوا انه لو ادعى خمسمائة غدا برى لا يجوز ان يبرى مطلقا لانه جعل الاداء
عوضا عن البراءة نظرا الى كلمة على والاداء لا يقع ان يكون عوضا لوجوبه عليه فصار ذكره كعدمه ولها ان ابراءه فقيده
بشرط الاداء وانه عوض صالح حذر من افلاسه او ليتوسل بها الى ما هو الانفع من تجارة رابحة او قضاء دين
او دفع حيس فاذا فاق الشرط بطل البراءة وكلمة على تحتمل الشرط فيقول عليه عند الحاجة وتصحح بخمسائة
وعمل بالهرا ولو قال ابراءا من خمسائة من الاخي على ان تعطيني الخمسمائة غدا صح البراءة اعطى الخمسمائة او لم
يعط لانه احق البراءة وقمع الشكر وتعليق بالشرط فلا ينفق بخلاف المسئلة او لانه من حيث انه لا يصالح
شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالانكسار ولو قال اد ائني خمسمائة على انكر برى من الفضل ولم يؤد فهو ابراء
مطلق لان الاداء واجب عليه في جميع الاوقات فلم يصالح عوضا فلا ينفق ولو قال صالحا لحد من الاخي على خمسمائة
تدفعها الي به غدا وانت برى من الباقي على انكر ان تدفعها غدا قال لا ينفق عليك فهو كما قال لانه صرح بالتقيد ولو ادعى
عبدا فصالحه على غلته ستمائة لم يجز وعلى خدمته ستمائة لم يجز لانها معلومة والغلة مجهولة غير مقدورة التسليم
لانها لا تجب الا بعد التجارة والعمل قال ولو صالح احد الشريكين عن نصيبه بثوب فشر بكنه ان شاء اخذ منه
نصف الثوب لانه حق المشاركة لانه عوض عن دينه فاذا اختار ذلك فقد اجاز فعل الشريك الا ان يعطيه
ربع الدين لان حقه في الدين لانه الثوب وان شاء انتسب المديون بنصفه لبقاء حصته في ذمته لانه
يأذن له بالدفع الى غيره والدين المشترك كالمرور وقبلة عين فسهل كنهها وعن مبيع ونحوه قالوا
لا يجوز صلح احدهما في السلم على اخذ نصيبه من مال عند ارجح رده وعود ويتوقف على ايجاز بشرط كنهها
رد بطل اصله وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجازة نفذ عليها فيكون نصف مال بينهما وابق الطعام بينهما

او عن الفضياد
خمسائة زيق

لانه قسمه الدين قبل قبضه فلا يجوز كما اذا كان له على رجل درهم وعمل اخر دنانير فتمت صلاته على ان لهذا الدرهم
ولهذا الدنانير فانه لا يصح وبيان لونه قسمته انه يمتاز احدهما لنصيبين عن الآخر ولانه فسخ عاشره
عقده فلا يجوز لان العقد صدر منها ولم يرد هذا يرجع عليه بنصف راس المال اذا اتوا الباقي على المطلوب
وقال ابو يوسف جاز الصلح وله نصف راس المال وصاحبه ان شاء وشاءه فيها قبضه وان شاء اتبع المطلوب
بنصفه الا اذا اتوا عليه فيرجع على شريكه له الاعتبار بساير الدين وبما اذا اشترى باعده فاقال احدهما
ونصيبه قال وان صالح الورثة بعضهم بما اعطوه والشركة عروضة جاز قليلا ما عطوه او كثيرا
بيتة لانه في معنى البيع وعثمان رضى صالح فحاضرا امرأة عبد الرحمن بن عوف عن ربع الثمن وكان له اربع نسوة
على اثنتين الف دينار فحضر من الصحابة من غيرهم قال وكذا ذكر ان كانت احد النكدين فاعطوه خلافة لان بيع
لجنس بخلاف جازين وكذا لو كانت نكدين فاعطوه منها ويصرف كل واحد منهما الى خلاف جنسه وقد مر في
البيع عن ان كان في يد شي من الشركة ان كان مقاربه يكون امانة فلا بد من تحديد القبض فيه لانه ان عطف
قبض الصلح فلا يثبت عنه وان كان جازلا لم صار مضموما عليه فينوب عن قبض الصلح ولو كانت نكدين
وعروضا فصالحون على احد النكدين فلا بد ان يكون اكثر من نصيب من ذلك الجنس ليكون نصيبه بثلث و
الزيادة بحقه من بقية الشركة فخرنا عن الربوا ولو كان بدل الصلح عروضا جاز مطلقا لعدم تحقق الربوا
وكذا موضع يقابل فيه احد النكدين بالآخر بشرط القبض في المجلس لانه تصرف وان كان في الشركة ديونا فاقا
خرجه من على ان يكون له لا يجوز لانه تملك الدين بغيره عليه الدين وان شرطوا ابراء الغرضه جاز لانه سقاط
او تملك الدين من هو عليه وان جازين وان كان على الميت دين لا يصح له ولا يقره حتى يقضوا ديونه لتقدم
حاجته ولقوله لا يخرج وصيته يوصي بها او دين وان قسموا فان كان الدين مستغفرا للشركة بطلت لانه لا يملك
لهم فلو كان غير مستغفرا جاز استحسانا لا قياسا **كتاب الشركة**
النصيب قائم من اعتق شركا له في عبد امر نصيبا قال الشافعي في حديثه وشركا في ثيابها و
الحساب شرك العتبات ان اخذنا نصيبا من الثمن والحسب مثل نصيب قد يشتر منها لشركة العتبات
لكل واحد نصيب من المال والكتسب وتسمى الشريكة لان لكل واحد منهما شركا في المال الذي نصيب وهي في الشرح
الخلطة وثبوت الحصنة وهي مشروعة بالنص وهو قال في يد الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه
فاذا خان احدهما صاحبه فخرهما وقال في يد الشريكين انهما ما لم يخرهما فاذا خان احدهما صاحبه فخر
الشريكين رسول الله في تجارة البر والاعم وذكر للكرخي انك متى شريك وقال في عدم صفته كان شريك وكان
خير شريك لا يسار ولا يمار ولا يدان ولا يلج ولا يجادل ولا يذفع عن الحق ويغيب عم والناس يتعاملون باذنه
بينكم عليهم وتعاملهم الى يومنا من غير ذكر فكان نصيبا قال الشركة نوعان شركة ملك وشركة عقد فشركة
الملك نوعان جبرية واختيارية وشركة العقود نوعان شركة في المال وشركة في الاعمال نوعان جازية وهي
شركة التمسك وخلاف الشركة في الاموال انواع مفاوضة وعنان وجوه وشركة في العروضة والشركة
في الاعمال نوعان جازية وهي شركة المصانع وقاسدة وهي شركة المباحات وسياتيكم بيان ذلك ان شاء الله

تساوي في المال ورواها
في عكسها

اقام شركة الاملاك فاعلم ان بان يختلط قالان لرجلين اختلطا لا يمكن التمييز بينهما او يترثان مالا و
الاختيارية ان يشترا معا او يتهبوا او يوصى لهما في قبضات او يستوليا على مالا او يخاطبا مالا
وفي جميع ذلك كل واحد منهما اجنبي في نصيب الاخر لا يتصرف في الاية اذ لا بد له فيه ويجوز بيع
نصيبه من شريكه في جميع الوجوه واقام من غيره عما ثبتت الشركة فيه بالخلط او الاختلاط لا يجوز
الاية ان شريكه لان الخلط من هذا معنى فاورث شريكه في نصيب كل واحد منهما الى صاحبه
وفيما يثبت بالميراث والبيع والهبة والوصية يجوز بيع احدهما نصيبه من اجنبي بغير اذن
صاحبه لان ملكه كل واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه واما شركة العقود فذكرتها في الايجاب
والقبول وهذا ان يقول بشاركتك في كذا وكذا فيقول الآخر قبلت بشرط ان يكون التقرب
المعقود عليه قابلا للوكالة حتى لا يجوز على الاحتياط ومشاهاه ليكون الحاصل بالتصرف
مشتركا بينهما اذ هو المطلوب من عقد الشركة اما المفاوضة فهو ان يتساويا في التصرف والدين
والمال الذي يفتح فيه الشركة لانها في العقد يقتضي المساواة يقال فافوض امرساوي يساوي فلا بد من تحقق
المساواة ابتداء وانتهاء وذكر فيهما ذكرنا في المال فلا بد الاصل في الشركة ومنه يكون النسخ واما
التصرف فلانه مع تصرف احدهما تصرف الاخر عليه فانت المساواة وكذا في الدين لان الذي
يملك من التصرف في جميع الخمر والخمر وشرايطها مالا يملكه المسلم فلا مفاوضة بينهما فلهذا
قلنا لا تصح بينهما مفاوضة وقال ابو يوسف يتعقد المفاوضة بينه لانه لا يملكه الذي في جميع
الخمر والخمر يملكه المسلم بالتوكيل فتحقق المساواة قلنا الذي يملكه ذكر بنفسه وبيناه ولا يملكه المسلم
فانتفت المساواة فاذا عقد المفاوضة صارت عنانا عند الغوات شرط المفاوضة وجود شرط العنان
وكذا ذكر ما فات شرطه من شرط المفاوضة يجعل عنانا اذا مكن تصحى بالتصرف فاما بقدر الامكان قال
ولا تصح الا بين البالغين العاقلين الحرين المسلمين او ذميين وان كان احدهما كتابيا
والآخر مجوسا لتساويهما في التصرف ولا يصح بين العبد والحر ولا بين الصبي والبالغ للتفاوت
بينهما فان لم يبالغ يملك الكفالة والتبرعات ولا كذلك الصبي والعبد او يملكان كما باذن
ولا المولى ولا يصح بين العبد والابن الصبي ولا بين المكاتبين لان هؤلاء ليسوا من اهل الكفالة
وانما يتعقد على الكفالة على ما نبهته ان الله تعالى في الاصل في جواز قوله فافوضوا فانه اعظم للملكة
ولا يملك التمسك على الوكالة والكفالة والشركة في الترخ وكذا واحد منهما جاز عند الافراد فكذا عند الاجتماع
قال ولا يتعقد الا بلفظ المفاوضة لان العوام قل ما يعلى بشرطها وهذه اللفظ تتضمن شرايطها
ومعناها او يتبين جميع مقتضاياتها لان العين للجان قال ولا يشترط تسليم المال لان
الدراهم والدنانير لا يتبعان في العقود قال ولا يخلط لان المقصود بالخلط في الشركة وكل واحد منهما

يشترى بما في يده بخلاف المضاربة لانه لا يدر من التسليم ليتمكن من الشراء ويشترط حضوره عند العقد
او عند المشتري لان الشركة تُشتم بالشر لا بالرجح به يحصل قال وتنعقد الوكالة لان المساواة بذكر
تتحقق وهذا ان يكون كل واحد منهما موطا ليطاويل به صاحبه بالتجارة وهو الكفالة وان لم يكن
الحاصل بالتجارة بفعل اتم كان مشتركا بينهما وهي الوكالة وكانت مع المفاوضة وهو المساواة بفتح
الكفالة والوكالة فكان كل واحد منهما فوض الى الآخر من الشركة على الاطلاق ورضي بفعله وذلك لتفويض الو
وكالة والكفالة ايضا قال فيما يشترط به كل واحد منهما على الشركة عملا بعقد المفاوضة الاطعام اهله
وادانهم وكسوتهم والقياس ان يكون على الشركة بمقتضى العقد الآيات استحضار ذلك للصورة فان
الطعام والكسوة من اللوازم ولا يمكن ايجابها في مال غيره فوجب في مال الشركة قال وللمبايع مطالبة
آيها شاء بالشركة بمقتضى الكفالة ثم يرجع الكفيل على المشتري بنصف ما ادانته لانه كفيل بامره قال وان تكفل
على غير اجتهاد لزمه صاحبه وقال لا يلزمه لانه تبرع حتى لا يقع من الصبي والمأذون وصار كالقراض ولانه تبرع
ابتداء لما ذكرناه فمفاوضة انتهاء لانه يجب له الضمان على المكفول عنه حتى لو كفل بغير امره لا يلزمه بشركه وبالنظر
الى المفاوضة يلزمه بشركه والاقرض ممنوع او بقوله هو اعانة ولهذا لا يقع فيه التاجيل والمردود في الاعانة
حكم العين لا حكم البدل فلم يوجد لها وصية وضمان العصب والاستدلال بالكفالة لانه مفاوضة انتهاء
وكذا ما يلزم احدهما من الدين بسبب يفتح فيه الشركة كالبيع والاعانة وكفوها يلزمه بشركه
وما يلزم بسبب لا يفتح فيه الشركة صارت من غير موطن لا يلزمه كالشكاج وبذل الخلع والصالح من دم
المعدي وكفوه قال فانما احدهما ما يفتح فيه الشركة صارت عن انا الزوال المساواة وذكره في الارث والوصية
والاثراب والمساواة في العنان ليس بشرط فيصير عن انا الوجود بشرطها وكذلك موضع فسدت فيه
المفاوضة لغوات شرط لا يشترط في العنان ما قلنا وان ملك شيئا لا يفتح فيه الشركة كالعقار والعروض فا
لمفاوضة بها لان ذلك لا يبطئها في الابتداء فكذلك البقاء قال ولا ينعقد المفاوضة والعنان
الا بالدماء والدنانير وتبرهما ان جرى التعامل به وبالفلوس النجاسة اما الدراهم والدنانير
فلانها من الاشياء خلقية ووضعا ولا خلاف في ذلك واما التبر ففيل يجوز مطلقا لان الذهب والفضة
خلق ثمين وقيل لا يجوز الا بالتعامل وموافاق الاصح لا تهما وان خلفا للثمنية لكن يوصف الضرب
حتى لا ينصرف الاسم عند الاطلاق الى التبر واما ينصرف الى المضروب الا انما اجر بيننا التاملي في التبر
عملا بالعرف فالجفتان بهما عند التعامل وان كان لاحدهما دراهم والاخر دنانير واحدهما سعة
وبلاخر بغير جازت المفاوضة ان استوت قيمتهما لانها من جنس واحد من حيث الثمنية وان تفاضلا
في القيمة لا يفتح مفاوضة ويصير عن انا لا تقدم وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز ان يكون
في القيمة وهو قول زهرى عن ابي حنيفة عن الشركة من الخلطة ولا اختلط مع اختلاف الجنس وجوابه
انما جئت واحد من حيث الثمنية نظرا الى المقصود على ما بينت واما الفلوس فلانها اذا جئت

التمسكت بالاثمان وعن ابي حنيفة واليوسف انه لا يجوز لاثنيهما يعتبر بالاصطلاح وعهد متر على
اصليه في تمسكها حتى لا يتبعين بالتبعين حالة التفريق والرقاج قال ولا يفتح بالعرف لانه يؤدي
الى رجح مالم يضمن لانه لا يدر من بيعها فاذا باع احدهما عروضة بالف وباع الاخر عروضة بالف خمسة
ومقتضى العقد الشركة في الكل في اخذه صاحب الاخر زيادة على الاخر رجح مالم يضمن وقدمى علم
يضمن قال الا ان يبيع احدهما بنصف عروضة بنصف عروضة الا اذا كانت قيمتهما على السواء
فلا ينعقد بشركة املاك ثم ينعقد ان الشركة على قيمتهما وهذه شركة العروضة وان اشترى كل على
ان يبيع كل واحد منهما عروضة ويكون ثمنه بينهما لا يجوز ما تقدم ويصح الشركة بالمكيل والموزون
والحدود المتقارب اذا خلطوا اتحاد الجنس وما ربحا فلمها والوضعية عليها وذكر الكرخي
ان عند ابي يوسف هي شركة املاك لانها ليست باثمان فلا يفتح التفاضل في الرجح وعند محمد يفتح
شركة عقد بالخلط لانها يطلع ثمنها لوجوبها في الذمة الا ان قبل الخلط لا ينعقد الوكالة فانه لو
قال له اشترى بثلثي ثمنها ان يكون بيننا لا يفتح لان توكيل الغير بيع مكره نفسه لا يجوز بعد الخلط
يتحقق الوكالة فصحت الشركة قال فشركة العنان تصح مع التفاضل في المال لانها لا ينعقد
المساواة في جود ان يشترى كل عروضة في عروضة وبعض ماله لانها تنبني عن الجبس يقال عن الرجل
اذا جسر والعينين جسر عن البناء والعنان يجس الدابة عن بعض الاطلاق فكان شريك العنان جسر
بعض مال من الشركة او جسر شريكه عن بعض التجارات في ماله ويعتبر قيمة راس المالين المختلفين
يوم الشركة لانها لا يفتح في الرجح بالشرط يوم الشركة ويعتبر قيمتها يوم الشر الجهر مقدار ملكيها
في الشركة لان حقها ينتقل الى المشتري بالشرط ويعتبر يوم القسمة ايضا لان عند القسمة بظهر الرجح
قال يفتح مع التفاضل في المال والتساوي في الرجح اذا عمل او شرط زيادة الرجح للعامل وقال
زهرى لا يفتح المساواة في المال والتفاوت في الرجح ولا على العكس ولا يجوز الا ان يكون الرجح على قدر راس
المال لانه يؤدي الى رجح مالم يضمن كالمفاوضة ولانه لا يجوز اشتراط الوضعية هكذا افكده الرجح ولنا
قول على رضى الرجح على ما شرطوا العاقدان والوضعية على قيمتهما لان الرجح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل
كالمضارب فان احدهما قد يكون اعرف بامور التجارة والى ابي حنيفة فلا يرضى بالمساواة اذا تفاوتوا
في المال وشرطوا التفاوت في الرجح والوضعية فالرجح على ما شرطوا والوضعية على قدر المال قالدم الرجح على
ما شرطوا والوضعية على قدر المالين من غير فصل ولا جوازنا اشتراط زيادة الرجح بمقابلة العمل
العمل تقدير ان الزيادة الوضعية فلا وجه لها وصار كما اذا شرطوا الوضعية على المضارب فانه
قانه لا يفتح كذا هنا قال وينعقد على الوكالة لما مر ولا ينعقد على الكفالة لانها انما ثبتت في
المفاوضة قضية كالمساواة ولا مساواة هنا قال ولا يفتح فيما لا يفتح الوكالة به كالاختطاب في
الاختطاب لان الوكالة في ذلك باطلة لانها مباحات لان الاخذ بملكه بدون التوكيل فيكون فاعلا

عن رجح

بنصف المال بغير سهم صاحبه ضمن النصف وان عمل بالآخر لم يضمن لانه كالوكيل عنه لو ما ربح نصفه
 لربية المال ونصفه بينهما نصحتان **فصل** ونفقة المضارب في مال المضاربة مادام في سفره
 حتى يعود في مصره وان كان صادون السفر اذا كانت لا يثبت باهله وان كان بيت فلا نفقة له
 وكذا لا نفقة له مادام في مصره لان النفقة جزاء الاحتساب فاذا كان في مصره لا يكون له
 في المضاربة وفي السفر يكون احتسابا فيها واذا اتخذ مصر اخر دار وتزوج به فهو كمن
 ونفقة في الحاجة الدارة كالطعام والشراب والكسوة وفرات النوم ودابة الركوب وغلفها
 ومن يطبخ له ويغسل ثيابه واجرة الخدم ودهن السراج والحطب ويجب نفقة مثله بالحرث
 ونفقة غلاته وخطبه الذين يعملون معه في المال ويحسب النفقة من الربح فان لم يكن من ربح
 المال ولو انفق من مال نفسه او استدان لنفقته رجع في مال المضاربة ولو ضارب لرجلين فنفقة
 عاقد المالين ولو كان احدهما لغير بضاعة فالجميع على المضاربة لان السفر واقع لهما ولو
 كانت المضاربة فاسدة لان نفقة المضارب لا تتأجير ونفقة الاجير على نفسه قال وتبطل المضاربة
 ربة بموت المضارب وموت رب المال لانها وكالة ولا تبطل بالموت لما مر قال وبتره رب المال
 ولحقه ميراثا لانه موت حكم على ما عرف ولا تبطل بترده المضارب لان ملكه رب المال باق
 وعبارة الميراث معتبرة قال ولا يتغير بالعزل ما لم يعلم كالوكيل فلو باع واشترى بعد العزل
 قبل العلم بقصد البيع الوكالة فان علم بالعزل والمال من حشره لم يبرأ من البيع لان يتصرف
 فيه لانه صار اجنبيا بالعزل ولا ضرر عليه في ذلك وان كان خلافا فجنسهم فله ان يتبعه حتى يصير
 من جنسهم لانه حقا في البيع وهو انما يظهر اذا علم ركس المال وانما يعلم اذا انصرف وانما
 ينصرف بالبيع فاذا انصرف لا يضر فيه وموت احدهما وحاقه بدار الحرب كالعزل قال فاذا فتر قراؤه المال ديون
 عاقدا وللحق نرجع اليه فلا بد من وكالة وان كان فيه ربح اجبر على اقتضاها لان البيع بمنزلة
 البيع فكان اجبر فيجب عليه تمام العمل قال وما هلك من مال المضاربة من الربح لانه تتبع كمال
 لغرضه باب الزكاة فان زاد من ربح المال لان المضارب امين فلا ضمان عليه فان اقتسم الربح
 والمضاربة بحاله ثم هلك المال او بعضه رجع في الربح حتى يستوفي راس المال لان الربح فصل
 عاين برأس المال ولا يجرى الفصل الا بعد سلا متة راس المال فلا قسمته فينصرف في الهلاك اليه لما بينا
 فبيد او لا برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم قالوا فلو قسموا المضاربة ثم قسموا الربح ثم قسموا
 المضاربة فله راس المال لم يتردد الربح لان هذه مضاربه جديدة والاولى قد انقضت حكمها ولو من المضارب
 على السلطان فاخذ منه شيئا كره الا ضمان عليه وان دفع اليه شيئا ليكلف عنه ضمن لانه ليس من المضاربة

وكذا

وكذلك اذا اراد العاشر ان ياخذ منه العشر فصالحه المضارب بشئ من المال حتى كفا عنه ضمن والله اعلم
 وذكره ومنه المؤادعة في الحرب اي ان يترك كل واحد من الغنيين الحرب وقاله لم يثبت قومه عن ودعهم للمقاتلات
 او يثبت الله على قلوبهم ثم العاقلين ليكن من العاقلين من القائلين ان تركهم للمقاتلات ومنه المؤادعة لان كل واحد منهما
 يترك صاحبه ويغار فيه او هي من الحفظ قاله من حديث وذاع المشافر استودع الله ديكروا ما نكره من الحفظ اي
 اطلب منه حيفظها فكان الوديعة تترك عند المودع للحفظ ولله الوديعة عادة الا عند من يعرف بالامانة
 وهي عقد مشروط ان امانة قاله لم يترك على الشئ من المودع غير المودع ضمان ولا على المستعير غير المثل ضمان ويجب
 حفظها على المودع اذا قبلها لانه التزم الحفظ بالعهود والوديعة ان يكون تصرح باليجاب والقبول وتارة بالمال المثل والقبول
 قوله او عندك قول اخر قبلت ولا يتم في حق الابن كدويمه باليجاب وحكمه في حق الامانة حتى لو قال للغاصب ودعك
 المقصود برمي الضمان وان لم يقبل لان صيرورته للمال امانة حكم يلزم ثم صاحب المال لا يغير فيثبت به وحله
 فاما وجوب الحفظ فيلزم المودع فلا بد من قبوله والدلالة لذلك اذ اوضح عند من عاينوا ولم يقر شيئا او قال هذا وديعة
 عندك وسكت الاخر صار مودعا حتى لو غاب المالك ثم غاب الخاضع فصاع ضمن لانه ايداع وقوله عرف قال
 وهي امانة ان اذ هلك من غير تعدل يضمن لانه لو وجب الضمان لامتنع الناس من قبوله وانما لانه التزم ان
 يحفظها بما يحفظ به ما كره ذلك بالحرب واليد اما الحرب فدائرة ومنزله وحاشيته سواء كان ملكا او اجارة
 او عارية واما اليد فيدونه ووجبه ذروا عنها وامته وعنده واجبر الخاضع وولده الكبير ان كان عياله على
 ما مر في الرهن ولان المودع رضي بذلك لانه يعلم ان المودع لا بد له من الخروج لحاشيته وانما لا يمكنه استصحاب
 الوديعة معه فيتركها في منزله عند من عياله فلم يكن له بد من تركها ولهذا لا يصح تهيبه ولو قال لا تدفعها الى شخص
 عيته من عياله ثم لا بد له منه فان لم يكن له عياله سواء لم يثبت وان كان له يسواه يضمن لان من اعياله لا يؤمن بما
 المال قال وليس له ان يحفظها بغيره لانه ما رضي يحفظ غيرها فان الناس يتخافون في الامانات وصار كالوكيل
 والمضارب ليس له ان يوكلا ولا يضارب ما تقدم ان اشئ ولا يضمن مثله قاله الا ان يخاف الخريف فيسكنه الى جاره
 والخريف فيلقها الى سفيهة اخرى لان الحفظ لغتين بذلك ان لا يصدق عليه الا بئس لانه يدعي سببا لاسقاط
 الضمان فيحتاج الى بيينة قال فان خلطها بغيرها حتى لا يميز بينها عند ادراج ربحه عنه ثم لا سبيل للمودع
 عليها والخلط على وجه واحد هالجنس بالجنس كالحنطة بالحنطة والشعير بالزيت وخوها والثالث خلط
 البسيط بالسود والثاني خلط الجنس بغيره كالحنطة بالشعير والخل بالزيت وخوها والثالث خلط
 المايح بغيره فعند اي ح ربه هو مستهل في الوجه كلها فيضمها وينقطع حق المودع عنها وعند رها
 كذا في الوجه الثاني لانه ان تعدل ما خذ من حقه لم يتعد ما لمع فكان له ملكا من وجه دون وجه فيختار
 ايها شاء واما الثالث فعند اي يوسف يجعل الاقل ثبعا الاكثر اعتبارا للغالب وعند محمد رحمة الله هو
 شركة بينهما بكل حال لان الجنس لا يخلط بالجنس عند ما عرف من اصله في الرضاع وخلط الدرهم والدنانير

قاله ومنه المؤادعة في الحرب اي ان يترك كل واحد من الغنيين الحرب وقاله لم يثبت قومه عن ودعهم للمقاتلات او يثبت الله على قلوبهم ثم العاقلين ليكن من العاقلين من القائلين ان تركهم للمقاتلات ومنه المؤادعة لان كل واحد منهما يترك صاحبه ويغار فيه او هي من الحفظ قاله من حديث وذاع المشافر استودع الله ديكروا ما نكره من الحفظ اي اطلب منه حيفظها فكان الوديعة تترك عند المودع للحفظ ولله الوديعة عادة الا عند من يعرف بالامانة وهي عقد مشروط ان امانة قاله لم يترك على الشئ من المودع غير المودع ضمان ولا على المستعير غير المثل ضمان ويجب حفظها على المودع اذا قبلها لانه التزم الحفظ بالعهود والوديعة ان يكون تصرح باليجاب والقبول وتارة بالمال المثل والقبول قوله او عندك قول اخر قبلت ولا يتم في حق الابن كدويمه باليجاب وحكمه في حق الامانة حتى لو قال للغاصب ودعك المقصود برمي الضمان وان لم يقبل لان صيرورته للمال امانة حكم يلزم ثم صاحب المال لا يغير فيثبت به وحله فاما وجوب الحفظ فيلزم المودع فلا بد من قبوله والدلالة لذلك اذ اوضح عند من عاينوا ولم يقر شيئا او قال هذا وديعة عندك وسكت الاخر صار مودعا حتى لو غاب المالك ثم غاب الخاضع فصاع ضمن لانه ايداع وقوله عرف قال وهي امانة ان اذ هلك من غير تعدل يضمن لانه لو وجب الضمان لامتنع الناس من قبوله وانما لانه التزم ان يحفظها بما يحفظ به ما كره ذلك بالحرب واليد اما الحرب فدائرة ومنزله وحاشيته سواء كان ملكا او اجارة او عارية واما اليد فيدونه ووجبه ذروا عنها وامته وعنده واجبر الخاضع وولده الكبير ان كان عياله على ما مر في الرهن ولان المودع رضي بذلك لانه يعلم ان المودع لا بد له من الخروج لحاشيته وانما لا يمكنه استصحاب الوديعة معه فيتركها في منزله عند من عياله فلم يكن له بد من تركها ولهذا لا يصح تهيبه ولو قال لا تدفعها الى شخص عيته من عياله ثم لا بد له منه فان لم يكن له عياله سواء لم يثبت وان كان له يسواه يضمن لان من اعياله لا يؤمن بما المال قال وليس له ان يحفظها بغيره لانه ما رضي يحفظ غيرها فان الناس يتخافون في الامانات وصار كالوكيل والمضارب ليس له ان يوكلا ولا يضارب ما تقدم ان اشئ ولا يضمن مثله قاله الا ان يخاف الخريف فيسكنه الى جاره والخريف فيلقها الى سفيهة اخرى لان الحفظ لغتين بذلك ان لا يصدق عليه الا بئس لانه يدعي سببا لاسقاط الضمان فيحتاج الى بيينة قال فان خلطها بغيرها حتى لا يميز بينها عند ادراج ربحه عنه ثم لا سبيل للمودع عليها والخلط على وجه واحد هالجنس بالجنس كالحنطة بالحنطة والشعير بالزيت وخوها والثالث خلط البسيط بالسود والثاني خلط الجنس بغيره كالحنطة بالشعير والخل بالزيت وخوها والثالث خلط المايح بغيره فعند اي ح ربه هو مستهل في الوجه كلها فيضمها وينقطع حق المودع عنها وعند رها كذا في الوجه الثاني لانه ان تعدل ما خذ من حقه لم يتعد ما لمع فكان له ملكا من وجه دون وجه فيختار ايها شاء واما الثالث فعند اي يوسف يجعل الاقل ثبعا الاكثر اعتبارا للغالب وعند محمد رحمة الله هو شركة بينهما بكل حال لان الجنس لا يخلط بالجنس عند ما عرف من اصله في الرضاع وخلط الدرهم والدنانير

بالدابة من الوجه الثالث لانه يصير صاحبها بالادابة وجه قوله ادح رضى الله عنه لانه من كل وجه تقدر
وصوله الى عين حقه والطمع منه بنية على الشكر فلا يكون موجب لها فلو ابرم المودع الى المالك يرضى فاصلا وعندهما
يهدا ومن الصمان فيلتحق بالشركة في الحفظ وكذا ان انفق بعضها ثم رد عوضه وخططه بالباقي فهو
لهنكلا على الوجه الذي بيناه قال وان اختلفت بغير ضعه فهو بشرى بالالتفاق لانه لا يصنع له فيه فلا
صمان عليه فتعقبت الشركة قال ولو تعدى فيها بالركوب ياقية بالطلاق الاسر الاول لانه لم يرتفع من جهة
صاحب الحق لكن ارتفع حكمه لوجود ما يتا فيه ثم زال المانع فعاد حكمه الاول ولو ادعها
فهو كذا عند الثاني فالصمان على الاول خاصة وقالوا يصمت ايها الشايلان الاول والخالف لما بينا والثاني
تعدى حيث قبضه بغيره غير ما فيه فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه ملكه بالصمان مستند
فيكون مودعا عليه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه انما تحققت ذلك بسببه ولا يحرج رضى الله عنه
انما جري من الاول لان مجرد الدفع لا يوجب الصمان حتى لو هلك الاول خاصه لا يضمن فاذا غاب الاول
فقد ترك الحفظ فيضمن والثاني لم يترك قال فان طلبها صاحبها فجدد هاتم اعترف ضمن لان بالطلب
ارتفع عقد الوديعة فصارت غاصبا بعدد وبالاعتراف بعد ذلك لم يوجد الرد الى نائب المالك
بخلاف المسئلة المخالفة من الموافقة لان اليد الوديعة لم ترتفع فوجد الرد الى يد النائب ولو وجدها
عند غير المالك لم يضمن وقال رضى يضمن لانه وجد الوديعة ولتأنيته من باب الحفظ لما فيه من قطع
الاطماع عنها ولانه ربما يخاف عليها من حقد هاتم عنده وهذا المعنى معدوم اذا جدد عند
المالك فان جدد هاتم بغيرها فقال له صاحبها دعها وديعة عندها فهاكت فان امكنه اخذها قال
خذها لترضمت لانه ايداع جديد كانه اخذها لم او دعها فاذا لم يمكنه اخذها ضمن لانه لم يرد
قال والمودع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة ماله بتره اذا كان الطريق آمنا
لاطلاق الامر والغايب السلام اذا كان الطريق آمنا وهذا يمكنه الوصي والاب بخلاف الركوب
في البحر لانه الغالب فيه الخطر وقال ليس له ذلك اذا كان له حمل وموتة لان الظاهر عدم الرضا لما
يلزمه من موتة الحمل فلما يلزمه ذلك ضربة امتثال امره فلا اعتبار به سيما اذا كان من أهل
العمود ولا بد له من رحلة الشتاء والصيف قال ولو ادعها عند رجل مكيل او موزني ثامر خض
احدهما يطلب نصيبه لم يؤمر بالدفع اليه لم يحضر الاخر وقال لا يدفع اليه نصيبه لانه سلكه
اليه فيؤمر بالدفع اليه عند الطلب لانه ملكه حتى كان له اخذه كالدين المشترك وله ان نصيبه في الشئ
ولا يمكن دفعه اليه لان الدفع يقع في المعين وهو غير المشاع واذا لم يكن دفعه اليه كيف يؤمر به
وولاية الاخذ لا يقتضيه جواز الدفع الا بغيره ان المالك لو كان له وديعة عند رجل من خيسل الدين
فلرب اخذها ولا يجوز للمودع الدفع اليه واما المشترك فلا يرد به المديون من مال
نفسه لا عرف ولا اعتبار بضر الحاضر لانه يوقعه بصنيعه حيث اودعه متاعا وغيره المكيل والنوع

لم يضمن
لم يضمن

لا يدفع اليه نصيبه بالاجماع وذكر محمد الخلاف مطلقا والاول اصح لانه لو كان في يد احدهما وغاب فليس للحاضر اخذ نصيبه
ومن المودع اولى قالوا قال اصر من انفق الى فلان وكذا به المالك لان يقسم بينه عجزا او ينكر المالك عن اليمين لانها تصادقا
على الدفع ويجزأ في الاذن فيضمن بالدفع لا بغيره قال ولو ادع عند رجلين شيئا ما يقسم اقتسامه وحفظ كل واحد
منهما نصيبه وان كان لا يقسم حفظه احدهما بما لا يدر الا لآخره لان يحفظهما بما من لآخره المسلمين
لانه رضى بامانتهما فكان لاحدهما ان يسلمها الى الآخر كالملة الثانية وكذا ان ادفع او دفع نصفه بغير امر المودع فيضمنه
وهذا لانه انما رضى بامانتهما فكان رضى بامانتهما واحدهما في النصف لانه اضافة الحفظ اليهما يقتضيه التبعية كالتبعية
الاتحادية فانه لا يقسمه من عدم البعدي وعدم امكن اجتماعهما عليها ولانه لما يكن قسمتها ولا الاجتماع عليها لانه
كان راضيا بذلك لانه وعليه هذا الوكيلان والوصيان والمشرطان والعدلان في الرهن والمستبصنان قالوا قال له
احفظها في هذا البيت تحفظها في بيت اخر من الزم لم يضمن لعدم تعاونهما في الحفظ الا ان تكون ذاك كبير
مستبعدة الاطراف في البيت الذي امانة عنه عور فانه يضمن لانه مفيد قال ولو خلفه في الدار ضمن لانه القادر
على اخذها في الحضر فكان مفيدا قال ولو ركب الوديعة الى دارها لم يضمن لان المالك رضى بدفعها
الى داره ولا يمن في عياله ظاهر اذا لم يرض بها ولم يرض بها ولم يرض بها الى دارها لم يضمن لان المالك رضى بدفعها
اليها فيحفظ والصمان عليه دون الحماهي لانه مستودع دلالة وان لم يكن ضمن الحماهي ولو قال الحماهي ايت اضع الشئ
فانما الى مكان يضمن الحماهي دون الشياي لان الحماهي صار مودعا ولو وضع الشئ بمحض من الحماهي فخرج آخر وليس
والحماهي لا يدرى انما شأبه ام لا ضمن الحماهي وان نام الحماهي فسقط الشئ ان نام فاعذر لم يضمن لانه لم يتركه
الحفظ وان نام مضطضا ضمن والحماهي كالحماهي كالشئ والحماهي كالحماهي قام واحد من اهل المجلس
وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون حتى لو تركه فهاك ضمنوا فان قام واحد بعد واحد فالصمان على اخذهم لانه
ذيقين حافظا واسد اعلم

كتاب

من اللقطة والالتقاط بمعنى الخور في معناه الشعور على الشيء متصفاً من غير طلب ولا قصد قال الرازي يصف
ما وجد من ماله ورثة الالتقاط كخمس مثل الزيت لما شاط أم ورد من غير طلب ولا قصد بشاط الزيت ان يفتح حية
احترق وكذا كذا للقطب يوجد من غير طلب الالتقاط صغر بني آدم مفروض ان علم انه يملك ان لم يأخذه بان كان في غارة
او بئر او مستبعدة دفعا للهلاك عنه فان غلب على ظنه عدم الهلاك بان كان في قصر او قرية فاحله مملوك
لما فيه من السعي في احياء ونفس فخرمة قال الله تعالى ومن احيها فكلنا احياها جميعا وعدي رضى الله عنه قال الالتقاط
لانه لو كان وليت منه مثل الذي وليت انت كان احب الي من كذا وكذا قال وهو حر تبع الدار ولا يملك في بني آدم
الحرية ونفخته في بيت المالك الماروي عن سيبين الجملة فلا وجد من غير ذاعا يابو لقيطاً فبنت عمر بن الخطاب
فقال في عسى الخويبر أبو سنا نفخته عليا وهو حر وهذا مثل يقال عند التهمة قال ابن الاعراب انما عثر على

خرق اليه

على الغنى كالفساد لما مر قال وان كان شيئا لا يبقى كاللؤلؤ واللبن والنفوس الرطبة ونحوه عرفه الى ان يخاف فساد
ثم يصدق به خوفا من الفساد وفيه نظر لصاحبها بالشرايب دينه اخرى قال ويظهر في مكان الانتفاخ او الجوامع الناس
اجدرا ان تصالوا صاحبها وساءل رجل عليا رضي الله عنه فقال اذهب حيث وجدتها فان جاء صاحبها فخير بين الاجر والقيمة
قال وان كانت حقيرة كالنوى وقشور الزمان ينتفع من غير تعريف لان رخصتها باخذ لاخذ دلالة ولما اكد اخذه
لان الاباحة لا تستقط الملك من العيز خصوصا لغير ممتنع وان كان كثيرا لم يحجز للمنتقط الانتفاع به والتسبيل بعد
الخصاصة اذا جمعه فهو له خاصة بدلالة الخلال وعليه جميع الناس في جميع البلاد قال ابو يوسف رضي الله عنه من الفاشاة ممتنة فجاها آخر
فاخذ صوفها وجلدها ودفعه فمروا فان جاء صاحبها فله اخذ الصوف والجلد وعليه ما زاد الدباغ كالغصايب غرس ما
تؤدر رجل ليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب المتوفى فقير فله الانتفاع به بمنزلة المنتقط قال ويجوز التنازل
والبعث والغنم وسائر الحيوانات لانه ما لا يتوزع صياغة فيستحب اخذه ليرد على صاحب صيانة لا موال التنازل وما
روى عنه من ضالة الابل فقال مالك ولها عليه ما اذا ذابها ومعهما سقاوها من الماء وترعى الشجر وتحمى السلام
عن ضالة الغنم فقال هي لكم ولا خير لكم والذئب فجوابه ان ذكر كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان يظن ان من الاضلال لا يخذ
الناسر اما يوم كثر الفساد والخيانة وقلت الدين والامانة فكان الاخذ اولي قال وهو ممتنع فيما انتفع عليه لعدم
ولا يذبحها ما لم يكن الا ان ياذن له القاض فيكون دينها على صاحبها العدم ولا يذبحها في ذلك نظر لما كان له من منفعة
اجرا باذن الحاكم وانتفع عليها لان فيه بقاء الملك على ما كان من غير ان يلزم دينه وكذلك حكمه الا بغيره وان لم يكن له من منفعة
باعتها ان كان اطلع وان كان الاصح الاتفاق عليها امر به لكونه دينها ما لم يكن له من ولا يذبحها في ذلك نظر لما كان له من منفعة
مروءة بالنفقة عليها يومين وثلاثة رجاء في صاحبها بعد ذلك يبيعها ليل لا يستأصلها النفقة فلا نظر حين
في حقها قال فان جاء صاحبها فله حبسها حتى يخطيها النفقة لانه لا ينفذ الملك من حيث لا يشاء ولا يملكها معه وقد
احياء بنفقة فصار كالبائع فان امتنع بيعت في النفقة كالرهن لانه امر القاض كانه قاصر كانه انتفع عليها و
حبسها بامر فان هلك بعد الحبس قطعت النفقة كالرهن وقبل الحبس لانها امانة قال وليس في رد المنتقط والفضالة والبيع
الحق شيئا واجب لانه ممتنع الرد فان اعطاه المالك شيئا فحسن بخلاف الا بغيره وان جعل واجب نصا لقيامه عند الكرم في
المنتقط اذا قال من وجد ما فله كذا اجر مثله لانه اجابة فاسلة وعن ابو يوسف لو صنعت المنتقط فوجدته اخر لا يكون خيرا
فيها لانه سواء في الانتفاخ وليس كالسودج لان حفظ الوديعة عليه فله اخذ ما قال ومن ادعى المنتقط يحنج بالبينة
لانها دعوى فان اعطي علامتها جاز له ان يدفعها اليه ولا يجبر لكونه عرفها من صاحبها او ما عنده ولان حق اليد
كالملك فلا يستحق الا ببينة كملك الا انه يجوز له الدفع عند العلامة لقوله عم فان جاء صاحبها فعرف عفاها وبعها
فادفعها اليه في ماله على الاباحة جمعا بينه وبين الحديث المشهور بالبينة على المدعى ولو صدق اليه بغير قضاء ثم جاء
اخر واقام البينة فله ان يضمن اتم ما شاء ولا يرجع القابض على الرافع وان دفعها بقضاء فهو مجبور فيرجع على القابض
القابض لا غير قال المنتقط الحلال والحريم سواء لقوله اعرف عفاها ووكاثرها عمر قدام سنة مطلقا ولا يملكها لفظه و
التصدق بعد كسبه ايضا لما الى ما لم يكن بقدر الواسع على ما تقدم فيشرع وتاويل قوله عدم الحريم لا يخل لفظه

الا سئد اي لم يعرف والخصيص بالحرم لئلا يتوهم التسقوط طبعه انما للغيراء كما **كتاب**
وهو العبد له رب ابق العبد اذا هرب وتابق استمر ويقال احبب الا بغيره واستمر من مولاه احتسب عنه
قال واخذ افضل ان قدر عليه لانه احياه له بما كان له وكذلك العتق وقيل ترك الصلابة لانه يفتن مكانه فيجوز
صاحبه بخلاف الا بغيره قال ويدفعها الى السلطان ليعينه عن حفظها ويجبى السلطان الا بغيره دون
العتق لانه يخاف اياق الا بغيره دون الصلابة قال ومن رد الا بغيره على مولاه من مسينة في السنة فله فضاء فله عليه
اربعون درهمها وحسابه ان نقصت الدية لم يرد عن عمر بن دينار انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول جعل الا بغيره اربعون
درهما واجمعت الصحابة على وجوب العمل لكن اختلفوا في مقدار فتم من قال اربعون ومنهم من قال دونها
فقلنا بوجوب الاربعين في مسينة السخرة ما دونها في ما دونها في قيقا بين اقوالهم رضي ولان ذلك حامل على رد الا بغيره
وصيانة له عن الضياع اذ الحسب قليل وقوله في نقصان الدية بحسابه انه مقروض الى مربي الاكام وقيل يسقط لكل قوم
ثلاثة عشر درهما وثلاث فيقذف الرق فبقره وقيل ما صطلحها قال فان كانت قيمته اقل من اربعين درهما
فله قيمته الا درهما قال ابو يوسف له العمل كاملا لانه منصوص عليه وله ماله انما شرع ذكره لمصلحة المالك فينقص
من قيمته درهم ليحصل الغايلة وام الولد والمدر كالتقنين لانها مائة معناه من احياه المالك والميت كالبالغ
لانه مؤنة المالك ولورده ابوة او وصية فلا جعل له ماله لان الحفظ عليها وهما يتولين ذكر احدا من وجين على الاخر
وكذلك الا بغيره لان العادة جرت بالرد من هوى لا بتبرع عا واصطفا عا ولورده عبد ابية واخيه بوساير قراباته
لا جعل له ان كان في عياله وان لم يكن فله العمل ولو قال لغيره ابق عبدي ان وجدته فزده وقال فزده
لا جعل عليه لانه وعدة برده فصار ممتنع ارجاءه مدها ولما فله جعل واحد الا ان يكون من اهتاف في
ثمانون درهما ولو صالح على العمل عا عشرين درهما جاز ولو صالحه عا اكثر من اربعين بخط الفصل لانه المستحق
اربعون فالزيادة ربح قال وينبغي ان يشهد انه ياخذ ليرده عا ما يتنازل في المنتقط من الاختلاف والتعجيل
قال ولو ابق من يله لا يملك منه شيئا لانه امانة لانه ما يؤخذ له في اخذ ولا شيء له لانه ما رده عا ما لم يرد له وان كان
رهنه فاجعل على المترين ولانه اجبي مالهين وهي حقة وان كان بفضه خاليا عن الدين فعلى المالك بقدره من
لجعل كماله الفداء في الجناية ولانه حقه في القدر المضمون عليه ولو كان بين جماعة فاجعل على كل واحد بقدره لانه ما
لانه مؤنة المالك وان كان جانبيا فعلى مولاه وقدره على الجناية اعطاء وحكمه لانه منفعته لمن يستقر المالك
له والعمل يتبع المنفعة قال وحكمه في النفقة في التبرع واذا التنازع وحسبها بعد الرد كاللحقة اشترى بها
فردة لا جعل له لانه عمل لنفسه وان قال لم اقدر عا رده الا بالشر او اتم الشريعة لانه وقام البينة
عما ذكر فله العمل لانه اخذه ليرده وهو ممتنع في الثمن واذا جنى السلطان الا بغيره مدة ولم يجز له طالب ان شاء
بأنه وان شاء انتفع عليه من بيت المال وجعلها دين على المالك في ثمنه ولا يوافق خوف الا بغيره اما الضام
يوافق ولا يبيعه **كتاب**
الشيء اذا طلبته فلم تجده قال الله تعالى قالوا انفقوا صواع المكارم طلبنا فلم نجده فقد عذم في الشرع الذي

فيما لا يملكه ولا يملكه

غاب عن امره وملكه او اسره العدو ولا يدري احيى هو ام ميت ولا يعلم مكانه فهو معدوم به فلا يعتد به
حكمه انه حي في حق نفسه لا تزوج امراته ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته لان ملكه كان ثابتا في ماله و
زوجته ومنافع ما استأجره وغيبوبته لا توجب الغرق في الموت محتمل فلا يترى ولا ثابت باليقين بالاحتمال
وقال عمر في امرأة المغنود هي امراته حتى ياتيها البيان رواة الخمين بن شعبة وعن عمار بن ابي امة ان ابنته فلتهم
حتى ياتيها موت او طلاق وروى عبد الرحمن بن ابي ليلى بن عمر عن ابن عمر عن ابيهم وبين امراته اذا مكنت
اربعة سنين ثم رجع الى فولع امره قال وهو ميت في حق غيره لا يورث من مات حاله حيبته لان الحكم بقاياه
بناء على استصحاب الحال وانه يصلح لدفع الالاستحقاقا قال ويقسم القاض من يحفظ ماله ويستوفي غلاته
في المالا ويكيل له فيه ويسمع من امواله ما يحيا في عليه الملاك لان القاض يصب لمصالح المسلمين نظرا لمن عجز عن التصرف
بنفسه كما قلنا في الصغير والمجنون والمفقود عاجز بنفسه فيصرفه القاض والنظر له فيما ذكرنا في قبض دينه اقسيم
المعزوم ولا تخصم لانه وكيل في القبض من جهة وانه لا يملك الخصومة بالاجماع لان القاض يملك المفظ دون الخصومة
ولا يبيع مالا يخاف عليه الفساد لانه نفقة ولا غيرها اذ لا نظر في ذلك قال ويستحق من ماله على من يجب عليه نفقة
حاله حاضرة بغير قضاء كزوجته واولاده وابويه لانه اعانهم وكال من لا يستحق ما يحضره اذ بالقضاء فانه لا ينفق
عليه كالاخ والاخت وخوهم لانه قضاء على الغايب والمراد بقوله من ماله المنقذ لانهما قيمته ما يستحقون من المظنوم
والكسبوس ولو كان له من جنس ما يستحقونه وفهوا لهم وان كان ماله دينيا او ودبقة فان اعترف المديون
والمودع بالمال وبالزوجية والنسب انفق عليهم منه وان كان ذلك ثابتا عند القاض فلا حاجة الى اعترافهم وان ثبت
عند القاض بعض ذلك بشرط اعترافهم بالباقى ولو انفق المديون والمودع عليهم بغير اذن القاض ضمنوا
تأهوا وصلا للحق الي ما اكتم ولا نأيبه قال فان مضى له من العمر ما لا يعيش له فله حاكم بموته وهو الاقبس على قول
ابن حزم لا خلاف في الاعداد بالاختلاف الا زمان وروى الحسن بن ابي ح روى عنه انه قدره بمائة وعشرين سنة
وعمره اربع مائة سنة وقيل تسعين وهو غاية ما يقتري اليه اعمار اهل زماننا في الايام الاغلب وهو الاثر
لانما في التفرقة عن موت الاقل ان حرج وباقى مسائل المغنود تافروا فيها بين ان شاء الله تعالى
وهو مشتق من الخنثى حاله وهو النكس يقال اظفر الثوب على اخنثاه انما تكسر مطاوعة وتسمى الخنثى لانه
يكسر وينقص حاله عن حال الرجال ويغرق عن حال النساء حيث كان له آلة الرجال والنساء وقال عمر النسي او ليس
هذا ولا هذا ويخرج حديثه من دبره او من سرة وذكروا في المنتقى قال ابو حنيفة وابو يوسف رضى الله عنهما
انما سرة ولسر له قبل ولا ذكر لانهما ما يقول هذا فاذا كان له آلة الرجل والمرأة قال مالك من احدهما انما سرة
قال مالك الذكر فهو غلام وان بالاهما انما سرة وهو انثى لان ذكر ذليل ان الالة يخرج منها هي الاصل والاخرى عيب و
سئل عن عمة كيف يورث فقال من حيث يقول ومثله عن علي رضى الله عنه وهكذا كان حكمه في الجاهلية فاقره الله
قال وان بالاهما انما سرة باسقمها لانه لا لاله على انه المعنوي الاصل في ان بالاهما معا فهو خنثى مشكوك ولا يعتبر
بالكثر وقال يعقوب الكشي ما يورث لانه لا اكثر حكم الذكر ولانه علامة اخرى على الاصل والفقهاء وله ان اكثره تكون لا
تساع المخرج ولاد لاله في الاصل فان استويا في القدر فهو مشكوك بالاجماع لعدم المخرج قالوا فاذ بلغ ولم يهرت له امارات الرجال

الاجماع

فهر رجل وذكرا كالحية وجماعة النساء والاختلاف من الذكر لان هذه علامة تخص الرجال فان ظهرت له امارات النساء
فهو امرأة كالحية والخل ونزول الشري والبن قية والجماع في الفرج لان هذه علامة تخص النساء فان لم يظهر
الامارات او تعارضت فهو خنثى مشكوك قال الطحاوي قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال الا بالنسبة
وليس يخلو اذا بلغ من بعض هذه العلام **مسألة** فاذا حكم بكونه خنثى مشكوك يورث فيه بالآخره
والاولى من امور الدين فلا يحكم بما وقع اشك في ثبوته ويرجح المحرم على المباح فيورث اخضر السرمين وبعير خبيثا
في الفم بعد ان شاء الله تعالى ويقضي بين صف الرجل والنساء في المصنوع لانه لا يجوز وقوفه في صف النساء بل لا
يفسد صلته ولو كان امرأة لا يجوز وقوفها في صف الرجال لانه لا يفسد صلته فيصف بغيرها قال وان صف في صف النساء
اعاد وظن صف الرجل لوان ان يكون رجلا ولو صف في صف الرجال اعيد من عمره عينه ونسبه ومن خلفه بخلاف
لاحتمال ان امرأة قال ويصلح بقناع لاحتمال ان امرأة وجلس كما تجلس المرأة ولا يلبس الحمار والحديد لاحتمال
انه رجل ولا يخلو له غير محرم رجل ولا امرأة ولا يسافر بغير محرم احتياطا قال وتباح له امة تحتنه لانه لا يجوز
ان تحتنه رجلا ولا امرأة ثابتا ويجوز خماريته النظر اليه فوجه رجلا كان او امرأة فاذا ختنته باعها
لاستغنائه عنها فان لم يكن له مال فن بيت المال لانه لمصالح المسلمين واذ كان صغيرا لا يشترى جاز ختنته للرجال
والمرأة عمره اربع سنين يزوج امراته فان كان رجلا صحح النكاح وحل له النظر الى فرج زوجته وان كان امرأة
فلا نكاح اكن يجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة للضرورة ولا يورث الخنثى من مولى ابيه لاحتمال ان انثى
ولو اوصح للحمل فلا تبه بالقي ان كان ذكر او خنثى ان كان انثى فولدت خنثى فله خمسامة احتياطا **مسألة**
يتبين خنثى ذكر وان قتله قال خطأ وقال انثى فالقول قوله لانك الزيادة ولا قصاصا في اطرافه اصلا
ولو انثى لا يقبل ولا يدخل في القسامات ولا تقرب عليه الحرية لو كان كافرا ولو ايسر لا يقتل لاحتمال ان
انثى ولا يخذ قاذفه لانه ان كان رجلا فهو كالمجنون وان كانت امرأة فهي كالمرتقا ولا قاذفهما
لان الحد في النكاح هو متغية عنهما ولو قال لامرته ان كان اولادك كذبته غلاما فامرته او فهدته
حرف فولدت خنثى لا يحنث ماله بسنتين امره ولو قال لكر عبده حر او كرامة له حر لا يعتق الخنثى
حتى يستبين امره ولو قال لامرته ان عتق لانيقن واذا مات ولم يستبين حاله تبيتم ثم يكتن
لانه لا يجوز عتقه للرجال ولا للنساء احتياطا فقد تقرر غسله فينتيم واذا اجتمعت الجنان
جعلت جنازة بين جنازة الرجل والمرأة لما مر في المصنوع في حيوته ويردفن كالجارية احتياطا
العقد في اللغة الخنثى يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه
مسألة الموقوف لان الناس يوقفون فيه اي يحبسونه للحساب وفي الشريعة حبس شيء في معلوم بصفة
معلومة على ما ثبتته ان شاء الله واجمعت الامة على جواز اصل الوقف على ما روي انه عم تصديق
بسمع خويطة في المدينة وكذلك الصحابة وقفوا الخليل صلوات الله عليه وقف وقفا هي باقية جارية
واما اختلاف في كيفية جوازها قال ابو ح روى عنهما شرط جوازها ان يكون موصى به او يقول

بعد البلوغ

لما سجد

على التابيد فانما استغنى عنه حبس الوقت حاجته فيصرف فيها لانه لا بد له من العماره فيحبسه كيلا يتغير
عليه وقت الحاجة وان تعذر عادة عيونه يبيع وصرى الثمن الى عمارته صر قاله الى مصر على الاصل ولا يتغير
بين مستحق الوقف لان العيين حق له ولا يملكه غيره ولا يصرف اليهم غير حقهم قال ويجوز ان يجعل
الواقف غلة الوقف او بعضها له او للولاية اليه وقد مر وجهه والاختلاف فيه فان كان غير مأمون نزع
القاض منه ولو لم يغيره نظرا للغل وكما خرج الوجه نظرا للصغير وان شرط ان ليس للقاضي عزل فالتشريع
بالدليل القوي حكم الشرع وان مات القيم في حبس الوقت نصب غيره لان الولاية له ووصيته بمنزله لان ولاية
الوقف نظرية وهي فيما ذكرنا فان لم يوص الى احد فالرأي للقاض لا يجعل القيم من الاجانب مادام يتجدد في البيت
الواقف من يصلح لذكر الامارة اشفق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه وذكر فيما ذكرنا فانما يتجدد في الاجانب
من يصلح فان اقام اجنبيا فصار من ولده من يصلح صرفه اليه كما في حقيقة المكاتب بالوقف المحدود ودون اذا نصبت
متوليا يدون واقف صرح اذا كانوا من اهل الاصلاح كما اذا اجتمع اهل مسجد على نصب متوليا جاز لان الوقف
لهم قال ومن بني سجد لم يزل ملكه عنه حتى اخبرته عن ملكه وطريقه لانه لا يخلو الله تعالى الا بمطهر
ويذكر بالصلوة فيه عند الخوض وتجدد جهات السلام وهو شرط عندهما وعند ابو يوسف يصير مسجد مجرد قوام
جعلته مسجد لان التسليم ليس بشرط كالاتفاق والفرق لما ان العبد في نفسه ولا كذلك المسجد
التسليم ان يصلح فيه جماعة فرواية الحسن ان المسجد بنيت للجماعة ولو صلب فيه واحد او جماعة وهذا في رواية
لا يفتح وهو قول محمد بن قيس بن عمار في رواية يفتح لانه من خصائص المساجد وبها يفرق عن حقوق العباد
قال الله تعالى وان المسجد لله اضاف اليه نفسه اضافته اختصاصه كالعبادة ولهذا لا يفتح فيه شرط للقيام ولا للعبادة
الامام ولا من يصلح فيه خلاف غير المساجد حيث بقي مملوكا ينتفع به كساكن مملوكات سكنه وزراعة حتى لو لم
يخلو المسجد لله تعالى بان كان تحت شجرة دابة او فوقه بيت او جعل وسط داره مسجدا وان الناس بالادخل
والصلوة فيه لا يصير مسجدا او يورث عند اذ كان السر دابة او اهلوا لمصالح المسجد او كانا واقفا عليه
وعند محمد بن ابي ابيان ذكر بكل حال لصيق المنزلة وعند ابو يوسف مثله ما دخل فداذ ولو خرج مملوك
المسجد وتفرق الناس عنه يهود مملوكا ويورث عند محمد بن حنفية لا يورثه وذكر بعضهم قول ابو حنيفة في يورث
وابعضهم مع محمد بن قيس بن عمار من بنى سقاية للمسكين او خانة لابناء السبيل او رباطا او حوضا او حفرا بيوتا او جعل
ارضه مقبس او طريقا للناس فعند ابو حنيفة لا يلزم ماله بحكم به حاكم او بعلقة بموتة على ما تقدم من اصله لانه
لم ينقطع حق من جاز له ان يستق ويحسن ويدفن ويشرب من الحوض بخلاف لانه لم يبق له فيه حق
عند ابو يوسف يلزم بالقول ما تقدم ان التسليم ليس بشرط وعند محمد بشرط التسليم وهو الاستقاء من
السقاية والبيوت والدفن في المقبر والزول في الخان والرباط والشرع في الحوض ويكتفي فيه بفعل الواقف لا
الجنس ولو نصب له متوليا وسأله اليه جاز لانه لا يجب عن الموقوف عليهم وكذا اذا سلم المسجد الى متولي تقوم
بصلحه يجوز وان لم يصل فيه هو الصريح وكذا ان سلمه الى القاض او اليه ويستق في كل الفقراء او اغنياء

عمر فاد الحاجة الكل الى ذلك قال الواقف في الموضع وصية لانه تبرع فصار كساكن الشبهات قال رباط المستغنى عنه
ينصرف وقعة الى اقرب رباط اليه لانه اقل رباطا اليه فتنقطع ولا يتنفع بالرباط الا بالعبود عليها وليس لها
وقف يجوز ان يجرى ما فضل من وقف الرباط لا لزوما مصلحة العامة ولو صدق المسجود وجنبه طريق العامة يفتح
منه المسجود لان كليه مال المسلمين بقدر عليه وقد ولو صدق الطريق ويستغنى من المسجود عملا بالاصلح ويجوز
القضاء بالشهاد القايمة على الوقف من غير دعوى لانه من حقوق الله تعالى فلا يحتاج الى مدعي وهو محمد بن
فيه فينفذ بالاجماع **وقف على الفقراء** وله بنت صغيرة فقيرة فان وقف في وصيته يجوز
المصرف اليها وفي مرضه لانه بمنزلة الميتة اشترى القيم وثوبا واعطى المساكين لا يجوز لان حرمهم
في الدارهم اذا غرس القيم في المسجد فهو المسجد كالبناء وان غرس على نهر العامة فهو له وله رفعه
لانه ليس له ولاية على العامة ولا يجوز الوقف على الاغنياء وحده لانه ليس بقرينة ولا يستحق الثواب
وصار كالمسحوق ولو وقف على الاغنياء ولم يخصصون من بعدهم على الفقراء جاز ويكون كما شرط لانه قرينة في
المطالبة بان انقضى الاغنياء ولو قال ارضه هذه صدقة متوقفة على الفقراء يدخل فيه فقراء قرنته واولاده
وصرف الغلة اليهم اولان من صرفها الى الاجانب لانه صدقة وصلته انصرف الى ولده افضل لان الغلة
في حقه واجب واجزل ثم الى قرنته ثم الى مال اليه ثم الى جيرانه الى اهل مدينته اقربهم من غير الواقف
هكذا ذكره هلال بن يحيى الرازي وينبغي ان يعطى لغير المال وبعض الاوقات لانه اذا صرف الكل اليهم دائما
وقدم العبد رجلا اتخذوه ملكا لانفسهم ويكره ان يعطى كل فقير ما يتي درهم لانه صدقة فاشهرت الزكاة ولا يكره
ذلك اذا قال على فقراء قرنته لانه كالوصية واذا وقف على ولده ولد له يدخل فيه ولده لصلبه واولاده
الموجودين يوم الوقف وبعده ويشترى البطان في الغلة ولا يدخل من كان اسفل من هذين الباطين
لانه ختمه بالذكر وفي دخول اولاد البنات روايتان تذكر في الوصايا ان شاء الله تعالى ولو قال على ولدي و
ولد ولدي واولادهم يدخل فيهم البطون كلهما وان سفلوا الاقرب ولا يتعد فيه سواء لانه ذكر اولادهم
على العموم ولو قال على اولادهم يدخل فيه البطون كلها العموم على الاولاد ولكن يقدم الباطن الاقل فاذا انقضى
على العموم ولو قال على اهل البيت يدخل فيه جميع البطون فيه على السواء فيهم وعبيدهم لان المراد صلة اولاده وبرهم والابناء
فالثاني من بعدهم يشترى جميع البطون فيه على السواء فيهم وعبيدهم لان المراد صلة اولاده وبرهم والابناء
يقصد صلة واصليه لان خدمته اياه اكثر وهم البطارق فكان غلة استحقاقا رجع ثم النافلة قد
تجدد من الجدة فكان قصد صلتهم ليستبرهم اليه لا لخدمته ثم له وهم في النسبة اليه سواء فاستوفوا
في غلة الاستحقاق وقف على فقراء قرنته فن اثبت القرابة والفقر بالبينة يستحق والا فلا والبينة
على القرابة ان لم يفسد في حاله لا تسمع الشهاد لتتويع القرابة واختلافها كما اذا شهدوا انه وارث
لا يقبل ماله بقدر واجهة الارث والبينة على الفقر لا تسمع ماله بقل الشهادة فانه فقير معدوم لا يعلم له
مالا ولا احدا يلزمه نفقته لان كل من له نفقة على غيره بغير قضاء لاحظه في الوقف كالولد الصغير
ونحوه لانهم ياخذون النفقة فيصرون بها اغنياء ومن لا يستحق النفقة الا بقضاء كالاخوة
ونحوهم لاحظه في هذا الوقف والقضاء بغيره في الوقف لا يكون قضاء بغيره في حق الدين

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings related to the main text on endowments and inheritance.

مطابق اجازت

جایزہ و فیاضیہ لاجپور

لان القبض شرط في الهبة عارضية وانما غير ممكن في المشاع ولو جوزناه لكان له اجبار الواهب على الغشمة
ولم يكن له فيكون اصله به وما لا يقسم الميراث فيه القبض ناقص فيكون به ضرورة ولا يلزم في الاجاب
على الغشمة يبقى الاجبار على النهاية في المشاع في المتافع ولم يتبرع بها لان الهبة صادقة العين لا المتافع
قال فان قسم وسلم جاز لان القبض لم ينفذ شيوع وذلك كسهم في دار ومثله التبرع الصريح والصف في الجاهل
الشرع وتبرع على نخل وزرع في ارض لان اتصال هذه الاشياء كالشروع من حيث انه يمنع القبض وكذلك
لو وهبه من شريكه لا يجوز لعدم امكان القبض قال ولو وهبه رفيقا في حنطة او سمنا في لبن او دها
في سبيغ فاستخرجته وسأله لا يجوز لان الموهوب سعادته فلا يكون له الا ان يملك فبطل العقد فيحتاج
الى عقد جديد اما المشاع في حال الملكية جاز سبعة دون ذلك قال ولو وهب اثنين من واحد جاز
وبالعكس لا يجوز اما الاول فلا تملكها الموهوب له قبضها جلة فلا شيوع ولا امر الغشمة
واما الثانية فذهب ابي حنيفة والاشعري ايضا لانها هبة واحدة والمتمليك واحد فلا شيوع ولا امر
كالرهن مع اثنين ولا في حقه انه وهب من كل واحد منهما النصف لانه يثبت لكل واحد منهما النصف
في النصف الا ترى انه لو كانت فيما لا يقسم فقبل احدهما صح في النصف فكان متملكا للنصف
واته شايع واذا الرهن فالمستحق فيه الجبس ويثبت لكل واحد منهما كلاه وتامة مرة في الرهن
قال او تصدق على فقيرين جاز وكذلك لو وهب لهما على غنيتين لا يجوز وقال لا يجوز في الغنيتين
ايضا لما مر في الفرق لان حرم ان اعطاء الفقير يتراد به وجده الله تعالى وهو واحد وسواء كان بلفظ
الصدقة او بلفظ الهبة وسواء كان فقيرا واحدا او كثيرا واعطاء الفقير يتراد به وجه الغني ووجه اثنان
وكان مشافعا والصدقة على الغني هبة لانه ليس من اهل الصدقة قال ومنه وهب جارية لاختها حتى
الهبة وبطل الاستثناء لما تقدم ان الاستثناء انما يعمل فيما يعمل فيه العقد والهبة لا تصح في العمل
فكذلك الاستثناء فكان شرطا فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لان النبي عم اجاز الحكم وبطل
شرط المعر بخلق البيع فانه يفصله بالشرط الفاسد لانه عم في بيع وشراء ولو تبرع لغيره لم يضر
ان تبرع ولو اعتقه فهو هبة جاز والقد ان المذبح يملك الواهب وانه متصرف بالام التصار خفية تمنع صحة
القبض كالمشاع وفي الحد لم ينفذ ملكا له فالموهوب غير مشغول بحقه ولا متمثل به فلا يمنع الصحة
ولو وهب جارية وان يعتقها او يستولدها او على ان يترده او دارا على ان يترده عليه شيئا منها او يعوضه عنها
شيئا فالهبة جائزة والشرط باطل لانها شرط بخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة وانما لا تبطل الهبة
لما مر في المانع من الرجوع في الهبة المحرمة من القرابة والزوجة والمعاوضة
وخرجهما من ملك الموهوب له على ما بينه ان اثنان الله تعالى قال ويجوز الرجوع فيما يهبه للاجنبي لقوله في الواهب
أحق به منه ما لم يثبت منها من الموهوب غيرها وكبره ذلك لانه من باب الحساسة والدناءة وقال عم العائدة هبة

كما كلب يهود في قيمة شتره به الحساسة المفضل ودناءة الفاجر وتاويله لا يحل الواهب ان يرجع في هبته الا في
فيما يثبت لوكله ايا لا يحل الرجوع من غير قضاء ولا في الاولية فانه يحل له ذلك عند الحاجة وهذا المحل اولى جمعا
بين الحدتين فلا فان عوضا وزادت زيادة متصلة في نفسه او مات احدهما او خرجت من ملك الموهوب له
فلا رجوع اما اذا عوضه فلما روي من الحديث ولان المقصود من الهبة التحويل عارة وقد حصل واما
الزيادة كالسمن واللين والبناء والخرس والصبيغ والغيطة فلا بد ان لا يكون الرجوع بدون الزيادة ولا سبيل
لوارثه عليها اذ هو اجنبي عن العقد واما الموهوب له فلا انتقال الي ورثته والتعليك لم يوجد منه وقار كما اذا انتقل
من محال حيوة واما اذا خرجت من ملك الموهوب له فلا بد انما اخرجها بتسليمه فلا عكس نقصه كالوكيل ونقصان
الموهوب لا يمنع الرجوع بان انتقلت قيمته وانتهى البيع او ولدته الجارية الا يرجع فيها حتى يستخرج عنها
لدها ولو وهبه عبدا فثبت وزادت قيمته ثم شاخ فنقصت لا يرجع لانه اذا زاد بدنه وطل في جملته ثم انتقص
بوجه اخر وهو شيخوخة فلا يرجع قال ولا رجوع فيما يهبه لذي رحم محرم او زوجة او زوج لان المقصود
صلته الرحم وزيادة الا لغيره بين الزوجين وفي الرجوع قطيعة الرحم والالفة لانها تورث الوحشة والنزع
فلا يجوز صيانة للرحم عن القطيعة وايضا للزوجة على الالفة والمودة وفي الحديث اذا كانت الهبة لذي رحم
محرم لم يرجع فيها وسواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا المشرك الملعون وله هبة ثم اياها لم يرجع وان وهب
اجنبي ثم تزوجها لم يرجع والمعتبر المقصود وقت العقد وان وهب لاجنبي وهو عبد له الرجوع وكذلك ان وهب
لجدة ابيه عند اوج ربه وقال لا رجوع له لانه المملوك وقع المولى فكان هبة لالاخ وله ان الهبة وقعت للعبد
حتى اعتبر قبوله ورده والمملوك يقع له ثم ينتقل الى مولاه عند افرار من حاجته حتى لو كان صديقا لا
ينتقل الى المولى ولا صلة بينه وبين العبد وقال الموهوب له خذ هذا بدلا عن هبتك او عوضها
او سقائلها او عوضه اجنبي مستبرعا فقبضه سقط الرجوع لان هذه الالفاظ في معنى المعاوضة وكذلك
او قال هذا مملوك هبتك او ثوبها او كافا فذكر به او جاز يترك عليه او اتيته او خلتك هذا عن هبتك او تصدقت
عليك بدلا عن هبتك فهذا كله عوض وحكمه حكم الهبة يصح بما تصح به الهبة وبطل بما تبطل به ويتوقف
الملك فيه على القبض ولا يكون في معنى المعاوضة اصلا وان ايقضا عوضا الى الهبة بان اعطاه شيئا ولم يقبل عوضا
عوضا عن هبتك لا يكون عوضا وكل واحد منهما الرجوع فان عوضه عن جميع الهبة بطل الرجوع في جميعه قل العوض
او اكثر وان عوضه عن نصفها فله الرجوع فيما بقي لان المتافع التحويل فينقد بغيره قال ولو استحق
نصف الهبة رجع بنصف العوض لانه ما عوضه بهذا العوض الا ليهل له جميع الموهوب ولم يسلم
الانصفه فيرجع بنصف ما عوضه وان استحق بعض العوض لا يرجع بشيء وقال زفر بن جهم الحنفية
من الموهوب اعتبار بالعوض الاخر ولنا انه لما استحق بعضه ظهر انه ما عوضه الا بالباقي وهو
يصلح عوضا عن الكل فلا يرجع الا ان يترك الباقي ثم يرجع لانه لم يقطع حقه في الرجوع بقبول العوض
الا ليهل له جميع العوض ولم يسلم فله رده واذا رده بطل التحويل فعاد حق الرجوع قال

وان المتحقق جميع العوض رجع بالهبة لما ثبت قال والهبة بشرط العوض يرد في حكم الهبة قبل
القبض فلا يصح في المشايخ وحكم البيع بوجه رعاية اللفظ والمقتضى وصورته ان يهبه عبداً ما ان يقوته
عنه ثوباً فكل واحد منهما الاستناح ما لم يتقابضاً كما في الهبة فاذا انتقابضاً صار من قبيل البيع يردان
بالهبة وتجب المنفعة وان استحق ما في يدها من ربح بعوضه ان كان قابلاً وبقيته ان كان هالكاً ولا يصح الرجوع
الا بترخيصه او بحكم الحاكم لانه فضل جبراً فيه يختلف بين العالمين وله الامتناع وولاية الالتزام للقائمين وان
ترضى باخذ بطريقه فيجوز وان هكراً يده بعد ذلك بالرد فيضرب لانه امانة في يده حيث قبضه الاصل
وجه الصلوات العري على ما يكره العري عونه ولو رتبته بعد سائر ما يوجب الشرط وهو ان
يجعل كاره له عرياً فاذا صارت تزد عليه ما تقدم من الهبة والارواح اتمه ايجاز العري وبطل شرط
العري ولو قل ان العري سكنى او على سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية او هبة سكنى او سكنى هبة
فهو عارية لان ذكر المنفعة هو السكنى حقيقة لا العارية لان العارية تملكها المنفعة وحق الهبة والارواح
للمنفعة اولى ولو قال هبة يسكنها فهي هبة لان قوله يسكنها مشورة وتبعية على المقصود وليس تفسير
بمخلاف قوله سكنى قال الرقبي باطل وهو ان يقول دارى كبر قبي ومعاها ان مقتضى قوله وان مقتضى
لو ان مقتضى قبي كذا كان كل واحد منهما ابراقب صرت الاخر لما روي عن النبي عن ابي جابر العري ورد الرقبي
ومراده الرقبي من الترقب اما من الارقاب ومعاها قبي دارى كذا فانه يجوز وهو محل حديث جابر انه انبئهم
اجاز العري والرقبي الا انه لم يثبت الهبة بالشكر عارية وقال ابو يوسف الرقبي جاز في الحديث
جابر ولا قوله دارى كذا تملك وقوله رقبى شرط فاستدل فلا تبطل الهبة ولها ما حديث شريح ولا تعلقين
المكر بالخطر فلا يصح واذا لم يصح يكون عارية عند ربه لانه يقتضى اطلاق الاستعلاء به ولو قال جميع مالي
او كل شيء املكه او جميع ما املكه بفلان فهو هبة لان ملكه لا يصير بغيره الا بملكه ولو قال جميع ما يجرى
في او ينسب الي فلان فهو اقرار بجزان ان يكون للملك له وهو يد المقتري بجره به وينسب اليه
قال والصدقة كالهبة في جميع احكامها لانه تسبغ الا انه لا رجوع فيها لان المقصود منها الثواب وقد حصل
وكذا الهبة الخفية لان المقصود الثواب وكذا لو تصدق على غنى لانه قد يطلب منه الثواب بان هبته
على النفقة كشره عياله لانه ذكر انه غير بالصدقة عنها قال ومن نذر ان يتصدق بماله فهو على حبس قال
الزكوة لان ايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى والصدقة المضافة الى المال متناول املاك
الزكوة قال تعالى ومن اموالهم صدقة فكذا ايجاب العبد فيتصدق بالذهب والفضة وغيره من الثمن
والسواج والخل والعشيرة والارض العشيرة خلافاً للمحمد لانه الخالب في الحبس معنى
العبادة حتى لا يجزى على الكافة فكانت في معنى الزكوة لا يتصدق بخير ذكر من الاموال لانها
ليست اموال الزكوة وقال زفر بن عبد الله جميع ماله وهو الغنياس عملاً بعموم اللفظ وجوابه ما مر ولو نذر
ان يتصدق بملكه فهو على البيع ماله وذكر الحاكم الشهيد انه والاول سؤلاً في الاستحسان لان ذكر المال

والملك سواء وكذا ذكره في النسخة عنها قال ابو يوسف فرق بين ما ولا لفظه الملك اعم عرفاً والاول لفتح لان اشترى اما انما
الصدقة الى المال لا الى الملك وكذا يجب تخصيص المال في الملك على نحو ما لم يكن له سوى مال الزكوة لانه الصلة
بالقول بالاجماع ويمسك ما ينفقه جمع يكتسب ثم يتصدق بمثل ما امسك لانه لو تصدق بالجميع احتاج ان يسأل
او يوثق جرعاً وان ضربه فاحش فيتمسك قد رجا حبه وقد لا يضره منه ولم يقدره بشيء بل ان الناس ينفقون
في ذلك باختلاف انما في النفقات فالحاصل انه يمسك مقداراً كثيراً ينفق في نفقته ان يقدر على ادائه مثله ولو
قال دارى المساكين صدقة فعليه ان يتصدق قبيها وان تصدق بقيمتها اجزاً ولو قال لا اخرج كل ليصل الي
من ماله فاعلى ان يتصدق به فهو هبة شياء فعليه ان يتصدق به ولو اذن له ان يأكل من طعامه لا يتصدق
به لانه الا باخذ لا يملكه الا بالاكل ويجوز اكله يمكن التصديق **كتاب العارية**
وما في مستند من التعاوض والتداول بين الناس الكلام بين الناس تداوله وتبني العقد به لانهم يتداولون
العيان ويتداولون ما بين يديهم من الحرقة وبني العارية الا ان العارية اختص بالاعيان والمعارية بالنافع او سميته بالنعمة
عن العوضه في عقد سميته بشرط ان يرد اليه لما فيه من قضاء حاجة المسلم وقد نذر الشرح اليه قال الله تعالى وتعاوضوا على البيع
والشقوق وقاله لا يزال التوفي عون المسلم ما دام المسلم في عون اخيه واذم تعاوضا منه ففازت يمنعون الماعون بالاعوان
من القدرة والفاير ونحوه وقاله العارية مردودة ويستأجره درو عامر صفوان ولان التملك نوعان نوعان يجرى عوضه
الاعيان قابلية النوعين بالبيع والهبة فكذا المنافع بالاجاز والاعارة قاله هو هبة المنافع وقال الاكرخي اباة المنافع
حتى لا يملك المستعير اجازة ما يستأجره ولو ملك المنافع ملكه بآثارها والا قول صحيح لان المستعير له ان يعير ولو كانت
اباحة لما يملكه كذا كذا ان يبيع له الطعام ليس ان يبيعه لغيره ولان العارية مستنتقة من العريه وهي الحقيقة وانما
لم تجز الاجازة لانها تملك مؤقتاً يتقطع حقه عنها الى انتها المدة والمعارية تملك على وجه لا يتقطع عنها شيء شاء
فلو جازت الاجازة يلزم المغير من المضرب ماله يلزم مدو لا ربحي به فلا يجوز او تقول الاجازة اقوى والزم من الاعارة
والشيء لا يستتبع ما هو اقوى منه قال ولا يكون الا فيما ينفع به مع بقائه عيسته اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة ومجاز
فالْحَقِيقَةُ اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقائه عيستها كالشوب والدار والعيد والدابة والمجوز اعارة ما لا يمكن
الانتفاع به الا بملكه كماله كالدراهم والذنانير والكيلد والعزوز والعدي المتقارب فيكون اعارة بصورة قرضاً
معنى لانه رضى بملكه ببدل فكان تملكاً ببدل وهو العرض ولو استأجره درهم يعير بها مئزره او يزين بها حانوته
ليس له ان يتعدى ما ستم من المنفعة ولا يكون قرضاً كاستعارة الخيل قلاوه امانة لا يضمنها من غير تعدي قاله اعم
ليس على المستعير غير المتعدي ضمان ولا تقيضه من يملكه الا وجه الضمان لان اللفظ يقتضيه تملك المنافع
بغير عوض لغة وشرعاً لما ثبتت فلم يكن متعدياً وتاويل ما روي انه اعم استأجره درو عامر صفوان فقال
اغصبا تاخذها يا محمد فقال لا بل عارية من ذاة مضمونة امام واجبة الرد مضمونة الرد خوفاً بين
الحديثين بالغدر الممكن قال ويصح بقوله كذا كذا لانه صريح فيه واظهره هذه الارز الاستعارة
فيه واخذ منه هذا العبد لان منفعة العبد حاد منه وقد اذن له في استئجاره ومنه كذا هذا الشوب وملكه
على هذه الدابة اذا لم يرد بها الهبة

لما مر في الهبة وداري كذا سكت لان معناه سكتها كذا او سكته عمرى امر سكتها كذا عمرى قال والمستعير ان
يعبرها لانه ملكه المنافع فيملكها غيره بالا عات كالموقف له بالخدمة بخلاف الاجارة على ما مر في العارية
على ان يجره او يجرها ان يكون مطلقا في الوقت والاستغناء عن استعاره دابة وثوبا ولم يبين وقتا ولا عين
من يستعمله فله ان يستعمله في اي منفعة شاء وفي اي وقت شاء ويركب ويبيع غير عملا بالاطلاق فلو ركب
هو ليس ليس له ان يركب غيره ولا يبيع غيره لا يركب هو على ما بينت في الاجارة والثابت ان يكون
مقبلة فيهما بان استعاره يوما يستعمله بنفسه فليس له ان يركب غيره ولا يبيع غيره بخلاف ذلك باختلاف
المستعملين وله ان يعبر على لانه لا يتفاوت وكذا له ان يعبر العبد والذات لعدم التفاوت والثالث اذا
كانت مطلقة في الوقت مقيدة في الاستغناء بان استعاره على ما حنطة فله ان يحمل الحنطة متى شاء والرابع اذا
كانت مقيدة في الوقت مطلقة في الاستغناء بان استعاره دابة يوما ولم يستعملها على ما قلنا ان يحمل ما شاء في اليوم
فان امسكها بعد الوقت ضمن ان انتفع بها في اليوم الذي في وقت يضمن بجره لا سيما لانه امسكها ما لا خير فيها
وان اختلف في الوقت وامسكها وما يحمل عليها فالقول للمعبر مع يمينه لان الاذن منه يستغاد فيثبت بقدر ما اقر به
وما زاد فالمستعير يستعمل فيما لم يؤذن له فيضمن قال فان اجرها فله ان يمتنع منه حيث يشاء فيكون له
الغير غير امره وكان غاصبا به والمعبر ان يضمن المستعير لما بينت ولا يرجع على المستاجر لانه ثبت ان اجره
ملكه وله ان يضمن المستاجر لانه قبضه قاله بغير امره ويرجع على المستعير اذا لم يعلم انه عارية دفعها
لغيره الغرور عنه بخلاف ما اذا علم قال فان قيد الوقت او منفعة او مكان ضمن بالخالفه الا الى خير وقد بيناه
بقامه في الاجارة وعند الاطلاق له ان يتنفع بها جميع انواع منفعتها ما شاء عالم يطالبه بالرد عملا بالاطلاق قال
ولو اعارها لغيره والقرس فله ان يرجع لانه عقد غير لازم وهذا لان المنافع يوجد شيئا فشيئا وعلمه كذا في
لم يوجد بعد فيقبض فله الرجوع فيه قاله عم العارية من دودة قال ويكف قلعها لانه ما فتح الرجوع بقى المستعير
شاغلا ملكا لغيره فله الرجوع فيه قاله وقت فلا شيء عليه لان ما اصاب المستعير انما اصابه بفعل نفسه وان
وقت واخذ قبل الوقت كره له ذلك لانه اخلط وعده ويضمن المستعير قيمته وملكه نظر الى الجانيين وقاله
لا ضمان عليه لانه لما علم ان له ولاية الاخذ فقد رضيه بذلك ولنا انه اقره بالناقص اذا اظهر الوفاء بالوعد
فيخرج عليه اذا اخلط لان ما اصابه من حرجه بخلاف غيره الموقت والمستعير قلعها لانه ملكه الا ان
يكون فيه ضرر كثير بالارض فيجوز الجير لانه الاصل له وهو راح على الشئ فان قلعها فلا ضمان عليه وقيل اذا اخلط
المعبر قلعها ما يضمن المعبر ما نقص بالقلع لانه خدعه حيث ضمن له الوفاء الى اخر الوقت الذي وقته
ولم يف له قال وان اعارها لغيره فليس له اخذ ما قبل حصده وان لم يؤقت فيبقى بالجور لان فيه فسادا
لجانيين دفع الضرر عن المستعير من احواله حق الجير لان بغاه مدة قلعه بخلاف الغير والبناء لانه
لا يمانية لهما فيقلع دفع الضرر عن المعبر دخل الحرام واستعمل فصاع الحافى فان كسرت او اخذ كون الخفاق يشترط

فان كسرت دخل منزل رجل ياذنه فاخذ منه انا وبخراذنه لينظر اليه او يشرب فوقع من يده فللكسر
لا ضمان عليه لانه ما دون ذلك دلالة استعار كتابا ليقرأ فيه فوجد فيه خطا ان علم ان صاحبه لا يكره
اصلاحه اصلحه والا فلا والظاهر انه لا يكره فلا بأس به قال واجرة رد العارية على المستعير لانه قبض
لمنتفعته فوجب الرد عليه والاجرة مؤنة الرد واجرة رد المستاجر على الاجر لان منفعة القبض حصلت له في
الاجرة فلا يكون الرد واجبا على المستاجر فلا يلزمه الاجرة قال وان اذارت الدابة الى اصطبل مالكها يرى استحسانا
والقياس ان لا يبرى لعدم الرد الى مالكه وجب الاستحسان ان العادة جرت بالرد الى اصطبل فانه لو سلمها اليه
الى الاصطبل والمقاد كالمصور عليه ولو كان عبدا فردد الى دار مالكه فكذلك رد الثوب الى داره لما بينت وكذا
رد العارية مع مرفعيه او عبده او اجيره الخاص بركبها لانه امانة فصلت كالوديعة وكذا العودها الى عبد
المعبر او مرفعيه لانه لان المالك يحفظها من هوانه عادة وقيل المراد بالعبد الذي يقوم عليها وذكره المستق
لو كانت العارية شيئا نفيسا كالجوهر والخو لا يبرى بالرد الى هوانه لانه لم يجز العادة بطرحه في الدار
وسلمه الى غلامه والمستاجر في رد العين للمستعير في الغصب لا يبرى في البيع
الا بالرد الى مالكه لان ضمان الغصب واجب فلا يسقط الا بالرد الى المالك او نايبه حقيقة بخلاف العارية
لانها غير مضمونة **كتاب الغصب** وهو في اللغة اخذ الشيء ظلما **قال**
عصبة منه وغصبته عليه يعني قال ياخذك غصبته غصبا اظلم او يستقل في كل شيء يقال غصب
ولده وزوجه او امره او شئ اخذ مال متقوم مملوك للغير بطريق التعدي والشرط ابو حنيفة وابن عمر هما من كونا لغصب
قابلا للنقل والتحويل على وجه يتضمن تقويت يدا المالك ولم يشترط في غصبه في غصب العقار كما ما بينت
ان شاء الله تعالى ولو اخلط مملوك غيره بغير امره او امره حادثة او ركب دابة او حمل عليها او ساقط
فهلك كان غاصبا لانه اثبت اليد المفقودة ولو جرد على سائر الجوار هبت الزبح بثوب انسانا قال
لقته في حجره لا يكون غاصبا عالم يتغلبه او يمسكه وهو تصرف مرفى عنه كونه تصرفا في مال
الغير بغير رضاه قال لا تأكلوا اموالكم ببعضكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض متكم ولان
حرمة مال المسلم حرمة دمه قاله كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله وقاله لا تخل مال امر
سالم الا بطيبة نفس منه وعلى حرمة الاجماع وهو من المحرمات عقلا لانه الظلم حرام عقلا على ما عرفنا في اصول
والغصب على ضربين احدهما لا يتعلق به وهو ما وقع عن جبريل كن انك مال الغصب وهو يظن انه ملكه
ممن هو به وتصرف فيه كملكه ثم ظهر انه لغيره ذلك فلا شيء عليه قاله رفع عن ائمة الخطاء والنسيان
الحديث ومعناه ان الشافعي يتعلق به الاثر وهو ما يخلو عنه وجب التعدي فانه ياتر باخذ وامسكه قال
ومن غصبك شيئا فعليه رد في مكان غصبه لقوله عم على اليد ما اخذت حتى ترد وقاله عم
لا ياخذ احدكم متاع اخيه لا جذا ولا لا عبا فاذا اخذ احدكم غصبا اخيه فليرد عليه ولا يبيع عليه

رفع الظاهر وذكرنا وذكروا في مكان غصبه لان القيمة يتفاوتت بتفاوت الاماكن والاعدل ما ذكر
قال فانه هكذا هو متعلق فعليه مثله قال فاعتد ما اعتد عليك لان المثل اعدل لوجود المالية والجنس
وان لم يكن مثليا كالحجران والعدده المتفاوت والمذموم ففعليه قيمة يوم غصبه لان القيمة تعرف مقام
العين من حيث المالية عند تعدد المماثلة وفعلا للظواهر ايضا الحق المستحق بقدر الامكان وسواء عجز
عن رده بفعله او فعل غيره او بافته سببا وية لانه السبب وبه دخل في ضمانه وان نقص ضمن النقصان احتيا
لجزء الكل واما المثلي اذا انقطع بحب قيمته يوم القضاء عند الجرح وقال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد
يوم الانقطاع لان الواجب المثلي وينقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يومه ولا يكون بقاءه على انقطع الحق بكون
القيمة فتعرف قيمة يوم الغصب او هو السبب الموجب ولا يوجر ضمان لان انتقال بقضاء القاض لا بانقطاع حق
لعمل بتخاصم حتى عاد المثل وجب فاذا قضى القاض لغير القيمة عنده بخلاف ذوات القيمة لانه مطالب بها
من وقت وجوب السبب هو الغصب فيعتبر قيمته عند السبب قال فان ادعى الهلاك حاكم مكة فاعلم
انها لو كانت باقية اظهرها ثم يخضع عليه بدلها لان الظاهر بقاءها وقد ادعى خلافه ونظير اذا طرأ بقاء
المبيع فادعى الافلاس قدس في الحجر فاذا حسم المدة المذكورة قضى بالبدل لما مر قال والحق في القيمة قول
الخاص بسمعيه لانه يشكر الزيادة وان اقام المالك البينة على الزيادة قضى بها لانها حجة ملزمة قال فاذا قضى عليه
عليه بالقيمة ملكه مستند الى وقت الغصب لانه قابل للنقل من ملك الى ملك وقد ملك المالك بدله فيملكه انما
المبدل لئلا يجمع البدل والمبدل ملك واحد فعلا للضرر عنه ويسلم له الاكتساب السببية ولا يسلم له الا لاجل ان يتغير
فوق السببية الاكتساب الاثر كان ولذا المذموم والمكاتب قد يروى مكاتب ولا يكون اكسابهما مذموم مكاتب قال
فاذا ظهرت العين وقيمتها اكثر وقد ضمنها بنكوله او بالبيعة او بقول المالك سلمت للخاص بسمعيه لانه ملكا بريا
المالك حيث ادعى هذا الغدر وان ضمنها بيمينه فالملك ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ العين وردت العوض
ما رضى به وانا اخذه العجز عن الوصول الى كمال حقه كالكره وكذا لو ظهر وقيمتها مثل ما ضمن او اقل لانه لم يضر
حيث لم يعط ما دعى فيه فيثبت له الضمان قال ويضمن ما نقص العقار بفعله ولا يضمنه لو هلك وقال محمد
يعتبر العقار بالغصب وصورته ان من سكت دار غيب او زرع ارض غيبه بغير اذنه ثم خربها او ارض غرق
العقار لمحا انه حقق البدل العارية ويلزم من ذلك رد المالك لان اجتماع اليدين في محل واحد
في زمان واحد محال فتحقق الغصب ولان كل حكم يتعلق بالنقل فيما ينقل يتعلق بالقبض فيما لا ينقل
كخلاف المبيع في ضمان المشتري ولم يعلقه من غصب شيئا من ارضه فلو قد الله تعالى من سبع ارضين التي لم
ذكر الجزاء في غصب العقار ولم يذكر الضمان ولو وجب تركه ولان تصرف المالك في العقار لم ينزل عن
مكانه الذي كان فيه المالك ثابته عليه والتصرف في المالك لا يوجب الضمان كماله منفعه عن حفظ ماله حتى هلك ولان
ما لا يجب القطع بسرقته لا يتعلق به ضمان الغصب كالحجر واما اذا هدم البناء وحفر الارض فيضمن لانه وجد
منه النقل والحق بل وانه اتلاف ويضمن بالاتلاف ما لا يضمن بالغصب كالحجر وما انهدم يسكنه
فقد تلف بفعله والعقار يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولانه تصرف في العين فان نقص بالزراعة

يضمن النقصان لما مر وياخذ الناس اليه ويتصدق بالفضل معناه ياخذ من الزرع ما اخرج عليه
من البذر وغيره ويتصدق بالفضل وكذلك المودع والمنعبر اذا تصرفا ونحنا تصدقا بالفضل
وقال ابو يوسف رضي يطيبله الفضل لانه حصل في ضمانه لملكه الاصل ظاهرا فان المضمونات تملك باذنه
الضمان مستند على ما تقدم ولما انه حصل ان حصل بسبب خبيث وهو ان تصرف في ملك الغير
والفعل يحصل على صفة الاصل والملك الخبيث سبيله التصديق به ولو وصفه في حاشية نفسه جاز
عنه ان كان غنيا تصدق بمثله وان كان فقيرا لا يتصدق ولو لقي المالك الغاصب في غير بلد الغصب فطالبه
بالغصب فان كان ذكرا ثم اودع ثمنه فحرم اليه لانها ثمن في جميع البلاد وان كانت غنيا وهي قايمة في بلد امير
بتسليمها اليه ان كانت قيمتها في المضمون سواء لانه لا ضرر فيه على المالك وان كانت قيمة اقل من بلد الغصب
فان شاء اخذ وان شاء اخذه وان شاء اطالبه بالقيمة وان شاء صبر لياخذ في بلده لان نقصان السيرة ينقله
فيكون المالك بخلاف تغير السيرة في بلد الغصب لانه لا يصنع بل يغلق التبعات وان لم يكن في بلده وقيمتها
اقل فالملك ان شاء اخذ مثله ان كان مثليا او قيمته ببلد الغصب او يصبر لياخذ مثله في بلده وان
كانت قيمته هنا اكثر فالغاصب ان شاء اعطاه مثله او قيمته لانه هو الذي يتضرر بالدفع وان كانت
القيمة سواء فللمالك ان يطالب بالمثل لانه لا ضرر على احد ولو تعيب في بلد الغاصب رده مع قيمته
النقصان فيقوم صحيحا ويقوم وبه غيب فيضمن ذلك هذا في غير التوقيات لان الجود
قيمة فيها قاتما التوقيات ان شاء اخذه بعينه وان شاء ضمنه قيمته صحيحا من غير جنسه وتركه
لان الجود لا قيمة له عنه المقابلة بالجنس على ما عرفت وانية الضمير والرضا ان يبعث ورثا من
التوقيات وعنده ذلك او لو غصب عينا فصار زبيبا او عصبيا فصار حلا او رطيا فصار حرا فالملك ان
شاء اخذ عينه لا غير وان شاء ضمنه مثله ولو غصب عبدا او جارية صغيرة فغير اخذه فلا يضمن للغاصب
من النقصان قال عدم من وجع غير ماله فهو احق به ولو كان شاة فصار شاة او شاة فصار شاة يجوز
ضمن النقصان والاشلل والعرج وذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة والقراءة والاباق والسرقعة
ولكنون والزنا عيب يوجب النقصان ان حدثت عند الغاصب ضمنا قال واذا تغير المضمون بفعل
الخاص بسمعيه حتى زال اسمه واكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كدخ الخشاء وطبخها او شربها او فطخها
وطحن الحنظل ونزعها وجهد الدقيق وجعل الصفل نبيبا والحديد شاة والبناء على الشاجة واللبن وعصر
الزيتون والعنب وغسل الفطس ولسح الخبز في الرحه فيه انه ليس ملكا من وجه لغزاه معطرا المقاصد
تبدل الاسم وحققه في الصفة قائم من كل وجه فترجح عما افات من وجه بخلاف ما اذا دبح شاة وفسخها لان الاسم
باق ولا يتغير به حتى يودع بدله لقوله عم في انشاء المذبح في المصلية بغير رضا صاحبها اطعموا الاسارى فيه دليل
على ذوال ملك المالك وحرمة الاستغناء قبل الارضاء ولان اباحة الاستغناء قبل الارضاء فتح باب الغصب ويجوز بيعه

وهيمنة مع الحرمة كالبيع الغاصب اذا اذ قد يدله او ابراء المالك جاز له الانتفاع به لانه صار راضيا
بالبراءة واخذ البذل والقياس ان يجوز له الانتفاع قبل الاداء وهو قول الزفرية وهو رواية عن ابي حنيفة لانه
ثبت له الملك فيجوز له الانتفاع ولهذا جاز بيعه وهبته وعرضه بغيره انه يزول ملكه المالك عنه لكنه يباع بغيره
وبعد الموت هو الحق به من باقي الغرماء ووجوبه في الساجية والدين ان ضرر المالك صار منجبا بالقيمة
وضرر الغاصب بالهدم لا يجبر فكان ما قلناه رعاية الجانبين فكان اوله ولو غصب خيطا فطأ به بطن
عبد او امته او لوحا فدخله في سفينة انقطع ملكه المالك في الضمان بالاجماع ولو غصب ثوبا فقصه بغيره
او ثوبا او ثوبا لم يملكه فباخذ المالك ولا شيء للغاصب وقالوا يملكها الغاصب وعليه مثلها ما تقدم انه
استهلك بصنعة من وجهه لان الكسرات بعض المقاعد والابح رضى ان العين باقية من كل وجه نظر الى بقاء
الاسم والتمنية والوزن وجرى ان الزواجر والصناعة فيها غير متقومة لما بينا انها لا قيمة لها عند المخالفة
بالجنس قاله من خرق ثوب غيره فابطل عامة منفعة صمته لانه استهلكه مع كذا اذا احرقت فاذا ضمت
جميع القيمة ترك الثوب للغاصب لئلا يجمع البذل في ملكه واحد وان استهلك الثوب فتمت النقصان ببقاء
العين وبعض المنافع وان كان خرقا قليلا يضمن نقصانها لما انه لم يبق ثوب شيئا بل عينه واختلاف في الغيب
الفا حش قبل هوانه يوجب نقصان ربع القيمة فان اذ قيل ما ينقص به نصف القيمة والاصح
ما يفوت به بعض المنافع واليسر ما لا يفوت به شيء من المنفعة بل يدخله نقصان غيب قال ومنه من ذبح شاة غيره
او قطع يد او اذ شاة المالك ضمنه نقصانها واخذها وان شاء سلمها وضمنه قيمتها لانه اتلاف من وجه
لتفويت بعض المنافع من اللبن والسكر وغيره بقاء البعض وهو الاكل فيثبت له الخيار كافي
الثوب في الخرق الفا حش قاله في غير ما كور اللحم يضمن قيمتها بقطع الطرف لانه استهلكها من كل
وجه ولو غصب دابة فقطع رجلها ضمن قيمتها ورثا هشام ان اخذها المالك لاشاء له وان شاء تركها
واخذ القيمة عند ارجح رضى كما في حجة الغيب خلافا لما وان قلح عين الدابة فعليه ربع القيمة
الخصان او قيمة النقصان قياسا ووجهات الحسن عز ارجح رضى لو فقاء عين برذون او بغل او حمار
عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه ما نقص وقاله الجاهل الصغير وفي
غير بقر الخنزير وجزوه ربع القيمة ولا غير شاة الغناب ما نقصها والحمل والجرى والدجاجة والكلية
ما نقصه وقال ابو يوسف عليه ما نقصه في جميع ابناءه واعتبارا بالشاة ولنا ما اوردناه من قضية غير الدابة
بربع القيمة وكذا في قضية غيره ولا يملكها بصلح الحمل والركوب والعمل ولا يقوم هذه الصالح الا بالرجوع عن حيا
وعنى المستعمل فصار ثمانية اربعين فيجب في احد ربع القيمة كما قلنا في احد الاهلاب ربع الدابة لما
كانت اربعة قال ومن بنى فاس غير غيره او غير من لزمه قلعهما ورد ما على ما يستأجر الاجار ان قال عام ليس
ليس اخرج قاله الحق ولا شغل ملكه الغير فيؤثر بتغيره دفعا للظلم ورد الحق الى مستحقه قال ومن
غصب ثوبا فقصه او سويقا فقصه او سويقا فقصه فاما ان شاء اخذها وترد زيادة الصبيغ والسويق

الصلح

وان شاء اخذ قيمة الثوب ابصر ومثل السويق وسلمها لان ذكر رعاية الجانبين على ما تقدم وصاحب
الثوب صاحب الاصل فكان الخيار له وقاله الاصل يجب قيمة السويق بناء على انه يتغير بالقبلي فلم يضر
مثليا وسماء ههنا مثلا العيام القيمة مقامه والالوان كلها سواء وقال ابو حنيفة عن السواد نقصان قبل
اختلاف عصور زمان وقيل ان نقصان السواد فهو نقصان **فصل** في رضى الغاصب امانة متصلة كانت
كالسمن والحمال والحسن او منفصلة كالولد والعقر والشمع والعتوق والدين لان الغصب لم يرد عليها
لانه ازاله بدل المالك باثبات يده ولم يوجد فلا يضمن لان ضمان الغصب ولا غصب فحال ويضمنها بالتودي
بان اتلفه او اكله او ذبحه او باعته وسلمه وبالمنع بعد الطلب لان الملك ثابت للغير وقد تقدم فيه فيضمنه
لما مر وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع لان الطلب غير صحيح لعدم امكان رد الزوايد بلون الاصل وقالوا
يضمنها بالبيع والتسليم كالمفصلة ولا يرجع ان سبب الضمان اخراج المحل من مكان يكون منتفعا به فحق المالك
ولم يوجد هنا لان الزيادة المتصلة ما كان منتفعا به فحق المالك لعدم يده عليها فلا يجب الضمان ولو زادت
قيمتها فعليه قيمتها يوم الغصب لا غير لانه يوم سبب الضمان على ما تقدم قاله وما نقصت الجارية
بالولادة مضمون اخوان بعضها وتجبر بولدها وبالحق لا بدوام النقصان حكما ولان العلوق
الولادة سبب للزيادة والنقصان فلا يوجب الضمان كما اذا سقطت سببها ثم ثبتت او هزلت ثم ثبتت
او رثا ليدقانه يجبر به نقص الغنم كذا هذا وصار كغنم المبيع وان لم يكن بالولد وقاء الجبر بقدره
ضمن الباقي والخرق كالولد لانها قائمة مقامه لوجوبها بدلا عنه ولو ماتت وبالولد وقاء بقيتها
لا شيء عليها هذا الصحيح لانه لا صنها يترك الغصب ملكها من ذكر الوقت فتبين ان النقصان حصل
على ملكه فلا حاجة الى الجابر قاله ومنافع الغصب غير مضمونة استوفائها او عطلها او شغل اعدم وروى
الغصب عليها لانه ما ازال عنها بدل المالك لعدم وجودها وقت الغصب ولا ما ثلث بينها وبين الاعيان
لبقاء الاعيان وهي لا يبقى ثمانية ولا غيرها متفوقمة وانها تقومت بالاجار بضرورة وروى العقد
عليها ولم يوجد ويضمن ما نقص بكتاله لاستهلاكه بعض اجزائه قال ومن استهلك حمارا الذي او خنزيرا
فعليه قيمته ولو كان مسلما فلا شيء لقوله ان تركوه وما يدينون وانهم يدينون بما يترها فالحمل والخنزير عند
كالخيل والشاة بل هما من انفس الاموال عندهم وقاله من اذا قتلوا بعن جزية فاعلم ان لهم ما للمسلمين
وعلم ما على المسلمين المسلمين بالتلافى ما يعتقده منه والا فكذا يكون الذي بخلاف السلم لانها ليس المالك
في حقه اصلا وحرمة بدلها عليه كغيرها والخير وان كان مثليا فالمسلم ممنوع من تملكه فوجب القيمة اما الرقبة
فخرام عندهم وهو مستثنى عن عقد الذمة قاله ويجب في كسر الحمار في قيمتها التي هو ساء كانت سلم
او ذمي كالرطب والبطل والذبي والمزمار والجند والعود ونحوها ويجوز بيعها وقاله لا يضمن ولا يجوز بيعها لانها
اعدت للخاص ولا يضمن كل شيء متلفها يساوي في ذبيها التي عن المنكر والله ما مور به شرعا فلا يضمن
كذلك القاص ويل او يلا وارجح رضى انها اموال صالحة للانتفاع في جهة مباحة وتصلح للمال الاجل فيضمن والفساد

بفعل فاعل مختار فلا يستط التقوم وجواز بيع الامم بغير اذن المالكين وصار كالجارية المغنمية ويجب قيمتها بغير
 الامم كجارية المغنمية والكسب المنطوق والمخافة والذكر المقتل والعبد العتيق فانه يجب قيمتها بغير اذن المالكين
 الامم كذا هذا ولواحقها بالامم من غير اذن المالكين فانه يجب قيمتها بغير اذن المالكين لان مقتولها
 مقتوم وان كان مقطوع الراس من غير مقتولها فانه يجب قيمتها بغير اذن المالكين لان مقتولها
 ولو غصب ثوبا فكتسه المالك او طعاما فقتله بين يديه فاكله وهو لا يعلم به يرى من الضمان لانه اعادة الشيء
 الى يده وقد تمكن من التصرف فيه حقيقة فببراهن بالقرينة هو قوله عدم علم المالك ما اخذت حتى يبرر ولو جاء الغاصب
 بقيمة المقتوم الا ان كان قد قبلها الجبره للمالك على قبولها فان وضعا في حجر يري وان وضعا بين يديه
 لا يبرر الخلاف فاذا وضع المقتوم بين يديه حيث يبرر لان الواجب في العين رد او ائنه يتحقق
 بالتخليع وروى ابو ساعدة عن محمد بن القاسم ان ياخذ المالك من الغاصب ما سارق اذا كان المالك غائبا او يحفظه عليه فان سارق
 وجاء المالك فله ان يعين الغاصب سارقا ولا يبرر ياخذ الخافق لان القاطن التفرق في مال الغائب فيما يؤد الى حفظه لا
 يرجع الى ابراء حقوقه ولو حل دابة رجل او قيد عليه او فتح قفصه وفيه طيور لم يضمن لانه يتخلل بين فعله والتلف
 فعل فاعل مختار وهو ذهاب الدابة والعبد والطيور واختيارهم صحيح وتركهم متصور والاختيار
 لا يعدم انعدام العقل الاثر ان الموت يضمن ما يتلفه وان كان معدوم العقل فيضاق التلف الى المياشقة
 دون الشيب كالخافق والرافع ولو حل قمر في وفيه دهن فسأل ضمن لانه سبب تلفه بان المالك
 ولم يتخلل بينه وبين التلف فاعل مختار ولو كان جامدا فقتله فزاد بالشئ من سأل لم يضمن لانه
 الجامد يستمسك بنفسه لا بالزرق فلم يكن الشق اتلافا وانما صار ما يباع بالشئ لا بفعله ذهب دابة رجل
 ليلا او نهال بخير ارسل صاحبها ففسدت زرع رجل لا ضمانا عليه لانها ذهبت باختيارها وفعلها هذا
 قاله المحدثان جبار وان ارسلها ضمن رجل وجد في زرع او دابة دابة فاخرجها فهلكت او اكلها الذئب
 لم يضمن نفس عليه محمد بن المنتفي قالوا والصحيح ان اخرجها ولم يضمن لانه لا ضمان لانه لا ضمان
 وان ساقها بعد الاخراج ضمن رجل دخل دابة في دار رجل فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن
 وان وضع ثوبا في دار فدمى به فضاغ ضمن لان الثوب لا يضر الدار فكان الاخراج اتلافا والدابة تضر
 بالدار فلم يكن اتلافا

احياء الموت الموت ما لا ينفع به
 من الاراضي لا تقطع الماء عنه او اخلية عليه او كونها حجر او صخرة ولا ينفذ في الارض ما يمتنع الزرع عنه
 بذكر الاستفاد من الارض لا ينفذ به فاما كان كذا وكذا وليس ملك مسلم ولا ذمي وهو بعد من العمر ان اذا وقع
 انسان يطرف العمران وادى باعلى صوته لا يسمع منه احياء باذن الامام ملكه مسلما كان او ذميا
 لانه ما كان قريبا من العمران ينفذ الناس به عادة فيطرحون فيه البيادر ويرعون فيه الخواش وعش فحل
 انه يقتل ان لا يرفع به اهل القرية وان كان قريبا والمختار هو الاول لتعلق حقهم به حقيقة اولاده
 فلا يكون مولدا وكذا اذا كان حطبا لم يجرم لا يجوز احياءه لانه حرقه ويشترط في الاحياء اذن الامام

وقال لا يشترط لقوله من احياء رضاصيته فمنه وليس لحرقه اذن حق ولانه مباح سقت يده اليه
 كالصيد ولا يجرم من احياء الاطابت به نفس قاصيه والمدايه في المياحات الا ان الخطب والخيش والماء خففت
 بالحد بيت فبقي الباقي على الاصل وحده ما يجوز على الاذن لتقوم مخصوصين تعينا ولانه ومن لم يدر المسلم
 بالقتال والعلية فيكون غنيمه فلا يحل لاحد يدون اذن الامام كسائر الغنيم والسلم والذمي سواء لان الاحياء
 سبب الملك فيستويان فيه كسائر الاشیاء ويجب فيها العشر على المسلم والمخارج على الذمي لانه ابتداء وضع
 فيجب على كل واحد ما يليق به وان سقاه بماء الفرج يعتبر بالماء والاحياء ان يبني فيها بناء او يزرع فيها زرع
 يجعل الارض مساة ويجوز ذكره ويكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال ابو يوسف ان عمر اكثر النصف
 كان احياء شجرها وان عمر نصفها له ما عدا ذلك الباقي وذكر ابن سماعه عن عمر بن الخطاب ان ساق
 البرهامة فعد احياءا زرع اوله يزرع ولو شق فيها الثمار لم احياء الا ان عمر بن الخطاب فيكون احياء ولا يجوز احياء
 واقرب من العاص لما يشاء ومن احيى اموالا ثم احاط بالاحياء بجوانبيه الا بصفة على التناقص فطريق الاول في الارض
 الدابطة لتجربتها وروى عن محمد بن يحيى مواتا ثم تركها فخرعها اخر قيل في الثاني لان الاول ملكه المستغلا لا رقبته
 وقيل في الاول وهو الاصح لانها ملكه بلام المذكر الحديث قالوا من حجر أرضا ثلاث سنين فلم يزرعها دفعها الامام
 اليه لان التحجير ليس باحياء والامام دفعها لتحصيل المصلحة من العشر والمخارج فاذا لم يحصل دفعها الى غيره
 ليحصل وسبي تجوز الوجهين احدهما من الحجر وهو المنع لانه يمنع غيره عنها الثاني يضعون الاحجار حولها تعليمها
 لحدودها لئلا يشركوا فيها احد والتحجير ان يعلم بها بعلامته بان وضع الحجر او عرس حولها بخصايا بصفة او قطع
 الخيش او احرق الشوك وشجره فانه تحجير وهو كالماء وليس باحياء وهذا الواجب ان يجرى قبل ثلاث سنين ملكها
 لا احياءا كما يكره الاستوم على اخيه ولو عقد جاز العقد والتقدير ثلاث سنين روى عن عمر بن الخطاب ان احياء
 مينة ذمي له وليس له حجر فلا حق قال ومن حفر بئر في موات فخرعها اربعون ذراعاً من كل جانب للناضح والعطن
 عند اوج مرقع من اركان يحفر في حرمها منع لانه في الارض الرخوة يتحول الماء الى ما تحفر دونها فيؤدي الى اختلال حقه
 ولانه ملك للحرم لئلا يمكن من الانتفاع به وذكره عتبة وقال ابو يوسف ولحقه مائة ان كانت للناضح فستون لحدوث الزهري
 ان النبي قد قال حرم العين حرم مائة ذراع وحريم بين العطن اربعون ذراعاً وحريم بين الناضح ستون ذراعاً ولانه
 يحتاج فيها الى سائر الدابة للاستفا وقد يطول الرشاء ويترى العطن ويستقي منها بيده فكانت الحاجة اقل
 ولا وج مرقع من حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعاً عطناً لما شئ من غير فصل ولان التحقيق للمع على خلاف
 القياس لانه غير موضع احياء وهو الحفر وانما تركه في موضع اتفق الحديث وما اختلف فيه يبقى على الاصل ويمكنه
 ان يدور الدابة حول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسير وقال ابو يوسف جعل في حديث الزهري مائة ذراعاً حرمها
 لئلا يحل لانه يملك ما زاد على المربعين ولو احتاج اليه سبعين يترك البئر فكان له من الحبل لانه يملكه وذكره الزهري
 عن محمد بن ابي حريم بن الناضح بقدر الحبل سبعون كان او اكثر والعطن مبرك الا يحول الماء يقال عطنت الابل
 فمري عطنة عواطن اذا سقيت ويركب عند الحياض لتعال الى الشرب والتواضع الابل التي يستقي الماء والواحد ناضح

مطل

وفي الحديث كل ما يسقى من الزرع ينضج فغير نصف الحشر قال وحرم العين من كل جانب خمسة ذراعا
 لما سبق من الحديث ولان العين يستخرج الزرع فلا بد من موضع حوض يجمع فيه الماء وساقية تجري فيها الماء
 الى الشرايح فاحتاج الى مسافة اكثر من البئر قال والقناة عند خروج الماء كالعين وقيل هو مقوض
 الى رأي الامام لانه لا بد للقناة من الحريم الملقى طينه الماء يظهر فاذا ظهر فهو كالعين العوات قيل هو قولها
 اما علي قول ايح رضى لا حريم للقناة بل يظهر الماء لانه نهر مطوي فيعتبر بالنهر الظاهر ولا حريم للظاهر
 ولا عند ايح رضى اذا كان في ذلك الغير الابينة وكذا الحفرة في ارض موات لا حريم لها خلافا لهما وقال المحققون
 من مشايخنا النهر حريم بعد ما يحتاج اليه لبقاء الطين ونحوه بالاعتقاد ثم قال ابو يوسف حريم مقدار ارض
 نصف النهر من كل جانب لان الاعتبار بالحاجة العالقة وذلك ينقل تراه الى حافته فيكون ما ذكرنا وقال عرض
 جميع النهر من كل جانب لانه قد لا يمكن القاء التراب من الجانبين فيحتاج الى الغاية في احدهما فيفقد في كل طرف
 بطن النهر والحوض على هذا الاختلاف لما لا استغناء بالنهر الا بالحريم لانه يحتاج الى الشيء فيقيد لتيسيل الماء ولا
 يكون ذلك عادة في بطنه والى القاء الطين وان يخرج بفعله فوجب ان يكون له حريم كالبيرونة ان لم يكن
 بخلاف القياس لما تركناه في البئر بالحديث ولان الحاجة في البئر اكثر لانه لا يمكن الاستغناء بحمايه بدون الحريم
 قال ولو غرس شجرة في ارض موات فمنها من كل جانب خمسة اذرع ليس لغيره ان يغرس فيه لما روي ان
 رجلا غرس شجرة في ارض فلاة فجاء آخر واراد ان يغرس شجرة الى جانب شجرة فشقها وقال الرسول الله
 فامد يان يؤخذ من شجرة جريلة فتدفع فبلغ خمسة اذرع فجعله لانه عم الحريم من كل جانب خمسة اذرع
 واطلق الاخر فيها وراى ذكره قال في المحيط هذا حديث صحيح يجب العمل به قال وما عدل عند
 الخراف ودجلة يجوز احياؤه ان لم يحتمل خور البه لانه كالموات وهو في يد الامام اذا لم يكن حريما لهما من
 وان احتل عوده لا يجوز الحاجة العامة اليه **كتاب الشرب وهو النصب**
 من الماء للارض وغيره اقال استعملها شربا ولكن شرب يوم معلوم قال وقسمت الماء بين اشراكا وجارة
 ونجشعهم واناس يفعلونه فاقترع عليهم وتعامله الناس الى يومنا من غير نكير وهو قسمه باعتبار
 الحق دون الملك لان الماء غير مملوك في النهر والعنقة قال في اعتبار الحق كقصة الغنائم قال ويجوز دعوى
 الشرب بغير ارض استحقاقا لحيوان ان يكون الشرب حقا ليدون الارض بان اشترى الارض والشرب
 ثم باع الارض وبقي الشرب او ورثه وقد يمكن بل لا يملك بالبيع كالمقصود بالخمر واذا شهدوا الشرب
 يوم من النهر لا يقبل اذ لم يبقوا من لم يجرى ولو ادعى ارضا على نهر شربها منها فشهد له بالارض ففيه
 بها ونحوها من الشرب لان الارض لا تنفك عن الشرب ولو ادعى الشرب وحده فشهد له به لا يقض
 بشيء من الارض قال في يورث ويوصى بمنفعته دون رقبته لانه حق مالي فيجري في الارض وجهالة
 الموصى به لا تمنع الوصية لان الوصية من اوسع الحقوق حتى جازت للمعدوم وبالمعدوم قال ولا يباع
 ولا يوهب ولا يتصدق به لجهالة الغائبة وعدم تصدق القبط ولانه ليس بمشقوق حتى لو سقى به غنما

لا يضمن ولا يصالح مهر المثل ولا بد له من الخلع حتى يرد ما قضت من مهر ولا بد في الصلح عن دعوى
 المالك ولا في القصاص ويسقط القصاص وتجب الدية والدية انواع الاول ما لا يجر وهو عاقم لم يجم الخلق لا تنفع
 الشقة وسقى الارض وسقى الانهار لا يمنع احد من شيء من ذلك كالا شفاع بالشمس والهواء والثاني الاق
 دية والانهار العظام كجسكون وسيمون والنيل والفرات ودجلة قالنا من مشتركون في الشقة
 وسقى الارض ونصب لارحية والدوا في اذالم يضرب العامة وذكر بان يحيى مواتا ويشق نهر السيف
 ليس في ملك احد لانه مباح في الاصل وعلية الماء يمنع فهو غيره ولا يملكه عليه وان كان يضرب العامة طين اذكر
 لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يكسر صفته فيميل الماء الى جانبها فتغرق الارض في القرى وكذلك
 شق الساقية للرحاء والدابة والثالث ما يجري في نهر خاص لقربة فغيرهم فيه شركة في الشقة وهو الشرب
 وسقى الدواب ولهم اخذ الماء للوضوء وغسل الثياب والخبز والطبخ لا غير وان اذاع الماء كله روى انه روت
 عن ايح رضى من خراسان قد دفعها الى فريديكس فيها منها رجل له ماء تجري الى مزارعة فيجى رجل فيسقى
 ابله ودوابه منه حتى ينفذه كله هل له ذلك فكتب نرفرو ليس له ذلك فحضرها علي ايح رضى فغلطه وقال لصاحب
 الابي ذكر لقوله من الناس شركاء في ثلاثة الحديث والحديث يشمل الشرب والشرب الان الشرب خصة في النهر
 الخاص دفعا للضرر عن اهلها وبقي حق الشقة لضرورة اما الشقة الحاجة اولاد لا يقدرون على انتهاب الماء
 في كل مكان والبئر والحوض حكمهما حكم النهر الخاص والرابع ما احرز في حرمه ونحوه فليس لاحد ان ياخذ منه
 شيئا برون اذ لا حاجة له به لانه ملكه بالاحراز صار كالصيد والحديث الا انه لا قطع في سرقته لقيام
 بشبهة الشركة فيه بالحديث قال ولو كانت البئر او العين او النهر في ملك رجل لم يمنع من يربك الشقة
 هذا الا في ملكه ان كان يجر غيره بغيره في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يتركه ياخذ بنفسه بشرط ان لا
 يكسر صفته او يخرج الماء اليه فان منع وهو يخاف العطش على نفسه او مطلقته فانه بالسلاح لما روي
 ان قوما وردوا ماء فسالوا اهله ان يدلوهم على البئر فابوا فسالوهم ان يعطوهم دلوفا فابوا فقالوا لهم
 ان اعناقنا واعنقنا مطيانا قد كادت تنقطع فابوا ان يعطوهم فذكر ذلك لعمري فقال هلا وضعتهم
 فيهم السلاح ولانه منع المضطر عن حقه لان حقه ثابت في الشقة فكان له ان يقتلهم بالسلاح والخير بالاناء
 يقتله بغير سلاح لانه ملكه بالايجاز حتى كان له تضمينه الا انه ما موات يدفع اليه قدما حاجته في المنع خالف
 الامم فيؤخذ بغير الطعام حالة الخصومة كالماء المحرز بالاناء في الاباحة والمقاتلة والفتن لما يتاؤلو وكان النهر
 او البئر في موات فلا حياة فليس له ان يمنع صاحب الشقة من الدخول اذا كان لا يكسر الشقة لان الموت كان
 مشتركا والاجباء الحق مشترك فلا يقطع حق الشقة والاصل في ذلك قوله عدم المسكون وفي رواية الناس
 مشتركون في ثلاث في الماء والكلا واما الشدة ثبتت الشركة فيها الناس كافة المسكون والكفار فيه سواء في الماء كما
 ذكرنا واما الكلا ان كان في ارض مباحة فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كالشركاء في ماء البحر وان كان
 في ارض مملوكة وقد ثبت بنفسه فهو كالنهر في ارض لا يمنع عنه وله المنع من الدخول في ملكه والكلا وما انبسط على الارض

ماء

لا غير

٨ وكذلك البئر والحوض

وفاي قوله لا يجرى في ملكه

فيه على العامل لما تقدم ولومات فأكبر وجهاً انقضت ولا شيء للعامل في مقابلته وقدمت قالوا اذا
انقضت المدة ولم يبرم الزرع فعلى المزارع اجرة نصيبه من الارض حتى يستحصده لان بقاء الزرع باجر المزارع
نظر الجانبين قالوا نفقة الزرع عليه ما حتى يستحصده لان بقاء العقد فصار عملاً في مال مشترك فيكون
عليهما ولومات ربة الارض والزرع بقول قالوا على العامل لبقاء العقد بقاء مصلحة
ومن سقى أرضه فبالزرع ماله الى الارض غيره فغيره ما اوتيت اليها فلا ضمان عليه معناه اذا سقاه سقياً
معتداً اما اذا كان غير معتداً ضمن لانه معتد لانه تسبب لتغير قارص الغرغاليا ولو كان في رصه
خجراً فانه يخرج منه الماء الى الارض جارية ففرضت ان لم يعلم به لم يضمن لعدم التقدي وان علم ضمن
التعدي وعلى هذا اذا فتح رأس نهره فسد الى الارض جارية ففرضت ان كان له حصصاً في الارض فضمن
وكذا لو احرق الكلاب والحصايد في أرضه فذهب الناق فاحرقت شيئاً اغيره ان كان ابقاداً معتداً
وقبل ان كان يوم زرع وعلم ان الناق يتعدى
وتسمى معاملته معاملة من السقي والعمل وهي ان يقوم بما يحتاج اليه الشجر من تلغ وعشق وتنظيف السقي
وسقي وجديسة وغير ذلك وهي كالمزارعة في الخلاق والحكم وقدمت قالوا في الشرط والآلة والقياس
يذكر المدة ما فيها من موع الاجارة وفي الاستحسان يجوز وان لم يبينها ويقع على اول ثمر يخرج لان وقت ادراك
الثمر معلوم والتفاوت فيه قليل ولا يدخل فيه المستيقن بخلاف الزرع فانه يختلف كثيراً ابتداءً وانتهاءً
ربيعاً وخريفاً وغير ذلك وفي الرطب على ادراك بذره لانه له نهاية معلومة معناه اذا دفعه بعد ما يبين
بيانها ولم يخرج البذر فيقوم عليها المخرج البذر اما اذا دفعها وقد نبت او دفع البذر لم يبدأ
فاسيد وان كان وقت حررها معلوماً جاز ويقع على الثمرة الاولى كالثمر في الشجرة ولو دفع غرس
شجرة او كرم وقد علق ولم يباخ الثمر على ان يقوم عليه وللخارج نصيبان فهي قاسية لجهالة المدة
فانه يختلف نفوق الارض وضيقها فلا ندرى متى تحل فان سمي مدة يعلم انها ثمر فيه جاز قالوا
وان سمي مائة لا يخرج الثمرة في مثلها فهي قاسية لغلات المقصود وهي الشجرة في الخارج وان
شرطوا وقتاً قد ندرى الثمر فيه وقد يباخ عنه فهي موقوفة لا تالا ينتقن بغوات المقصود
فان ادركت فيه ثمرين انها كانت جارية وان لم تدرك قاسية وله اجر مثله لبقاء العقد ولذا
ان اخرجت في تلك السنة مالا يبرغب فيه وان احاز في تلك السنة فلم يخرج شيئاً فهي جارية لانه
متى كان خروج الثمر موهوماً انخذ موقوفة فلا تنقلب قاسية قالوا وان دفع اليه ثمره في الارض
اصول رطبة ما شرب في الارض فيجوز له المدة ومعه اذا لم يعلم وقت ليغرم عليها واطلق لا يجوز
لانه ليس لها نهاية معلومة لانهما تنمو ما تترك في الارض فيجوز له المدة ومعه اذا لم يعلم وقت حررها
على ما تقدمت قال ويجوز المساقاة في الشجر الكرم والرطب واصول الباذنجان لان له لعله ناشياً

التي وجوده لعموم الحاجة في الكمال واهل خير كانوا يعملون في الاشجار والرطاب وان يجوز في كل اذا كانت
بالسقي والعمل والطالع والبلع والبسر وحذركم انما كانت حتى يكون له امر يستحق به شيئاً من الخارج
فان اودعها وقد انتهت الثمرة في العظم ولا يبرم يجره لا يجوز لانه لا اثر له وهو غايي يستحق به ومنه
سدت المساقاة طه اجر مثله وقد بيناه على هذا الزرع ان دفعه وهو قبل جاز وان كان قد استحصده لا يجوز
الارض بطل بالموت لانها في مفع الاجارة وقد مر فان مات رب الارض وللخارج يسر قالوا مال ان يقوم
عليه يدرك الثمرة وان ادى الورث ذلك دفعاً للضرر عنه ولا ضرر عليه في ذلك ولو اراد العامل قطع
ادخال الضرر على نفسه فالورثة بالخيار اما ان يقسم البسر على الشطر او يعطوه قيمته نصيبه يسراً او
ينفقوا على البسر وليرجهونه في حصته العامل لانه ليس له الحاق الضرر بهم ودفعه متعين بما ذكرنا وان مات
حامل فلورثته ان يقوموا مقامه وان كره رب الارض لما ذكرنا في نظر الجانبين وان ارادوا قطعاً يسراً او
صاحب الارض بالخيار ان الثلاث على ما بينا وان ماتت فورثة كل واحد كالمورث ونظير في المزارعة اذا مات المزارع
وقد نبت الزرع فلورثته ان يقوموا مقامه وان ادى رب الارض ما بينا وان ادادوا قلعه فلا مال له بالخيار ان
الثلاث على ما بينا وان انقضت مدة المساقاة فهو كالمورث وللعامل ان يقوم عليها حتى يدرك ولا اجر عليه
في خلاف المزارعة لان الارض يكون لشجرها ولا يجوز لشجرها العمل كالمزارعة لان العامل يخلو في المزارعة حيث
يكون عليه حاله لا اجر عليه هنا فيكون العمل عليه حتى يثمر اما في المزارعة لما وجب عليه مثل نصف اجر الارض
لا يستحق عليه العمل وينسخ بالاعداس كما في الاجارة وما تحتقر بها من الاعذار كونها احوال سارقاتها
تجوز عن العمل بسبب السعة والخشب والثمر قبل الادراك لانه يلزم المالك ان يلتزمه ومنها مرض العامل
اذا جرحه عن العمل لانه يلزمه البتة بزيادته اجر وانه ضمه لم يلتزمه وليس للمالك الفسخ بغير عذر لما بيناه
في المزارعة ان المساقاة تلزم من الجانبين وان اعمل بالموايد اليه الرجوع وانما
وهو في اللغة الضم والجمع ومنه ما لم يسم الشئ من اجزاء بين حمار الوحش والانا اسطر ما يتولد منها
يضرب مثلاً اقدم بجمعهم على اصر لا يدرون ما يصدون عنه وحكي المبردة عن الصريتين وعلام ثعلب عن الكوفة
ان النكاح عبارة عن الجمع والضم وفي الشريعة عبارة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطى لان الزوجية حالة الوطى
بحتمان وينص كل واحد المصلحة حتى يصير كالمشخص الواحد وقد يستعمل في العقد جاز
لانه يقول في الضم وانما هو حقيقة الوطى في اطلاق النكاح في الشريعة يراوده الوطى كقولهم عم والد من
نكاح امرئ وطى حلال وقوله يحل الرجل من امراته ما يحل كل شيء الى النكاح وقد مر في اشعار العرب
بمعنى الوطى ايضا قال الاعشى ومنكحة غيرهم ثوراً واخرى باقاراً يعنى مسينة موطوءة بغير عقد ولا مهر
قال اخر ومنهم من قد انكحها رماحنا واخرى على عم وخالف تلمذ في معنى وطى المسببة بالرمح والى امر الاستحار
كثيرة وانما يفرق منه العقد بقسمة كقولهم تعا فانكحوا هن باذن اهلن لان الوطى لا يتوقف على انزال الام

في المزارعة ان العامل يخلو في المزارعة حيث يكون عليه حاله لا اجر عليه هنا فيكون العمل عليه حتى يثمر اما في المزارعة لما وجب عليه مثل نصف اجر الارض لا يستحق عليه العمل وينسخ بالاعداس كما في الاجارة وما تحتقر بها من الاعذار كونها احوال سارقاتها تجوز عن العمل بسبب السعة والخشب والثمر قبل الادراك لانه يلزم المالك ان يلتزمه ومنها مرض العامل اذا جرحه عن العمل لانه يلزمه البتة بزيادته اجر وانه ضمه لم يلتزمه وليس للمالك الفسخ بغير عذر لما بيناه في المزارعة ان المساقاة تلزم من الجانبين وان اعمل بالموايد اليه الرجوع وانما وهو في اللغة الضم والجمع ومنه ما لم يسم الشئ من اجزاء بين حمار الوحش والانا اسطر ما يتولد منها يضرب مثلاً اقدم بجمعهم على اصر لا يدرون ما يصدون عنه وحكي المبردة عن الصريتين وعلام ثعلب عن الكوفة ان النكاح عبارة عن الجمع والضم وفي الشريعة عبارة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطى لان الزوجية حالة الوطى بحتمان وينص كل واحد المصلحة حتى يصير كالمشخص الواحد وقد يستعمل في العقد جاز لانه يقول في الضم وانما هو حقيقة الوطى في اطلاق النكاح في الشريعة يراوده الوطى كقولهم عم والد من نكاح امرئ وطى حلال وقوله يحل الرجل من امراته ما يحل كل شيء الى النكاح وقد مر في اشعار العرب بمعنى الوطى ايضا قال الاعشى ومنكحة غيرهم ثوراً واخرى باقاراً يعنى مسينة موطوءة بغير عقد ولا مهر قال اخر ومنهم من قد انكحها رماحنا واخرى على عم وخالف تلمذ في معنى وطى المسببة بالرمح والى امر الاستحار كثيرة وانما يفرق منه العقد بقسمة كقولهم تعا فانكحوا هن باذن اهلن لان الوطى لا يتوقف على انزال الام

وكذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية لان العقد هو الذي يختص بالعدد دون الوطى وكذا قوله
النكاح الا بشهود لان الشهود لا يكون على المحل ولا في حالة العقد معتقدين وانما يطلق عليه النكاح لافضاليته
الضم كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء والسنه تنكحوا كنسوا فان ابايكم الامم يوم القيمة
وانكحوا الايامي منكم وقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء والسنه تنكحوا كنسوا فان ابايكم الامم يوم القيمة
وقال في النكاح سنتي فمن رغب عني فليرحمه الله والنكاح من ذكركن في الاثار فيه عذري وعلم شرعيته اجماع
الامة قال النكاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة مرغوبة في حالة النكاح واجب وحالة الجور مكروه
الاول فلما تقدم من النصوص بعضها امر فانه يقتضيه الترغيب والتكيد على فعله وذكر الحديث الثاني ناطق بكون
سنة ثم لانه حيث علق بشركه امر محذور وانه من خصائص التكيد كما في سنة الفجور والامم عليه
عمه وانه اية التاكيد واما الثاني فلان حالة النكاح في حاله على الظن وقوله في النكاح
يمنعه عن ذلك فكان واجبا لان الامتناع عن المحرم فرض واجب واما الثالث فانه النكاح اتما شرعا لم يفسد
تخصيص النفس ومنعها عن الزنا على سبيل الاحتمال وتحصيل الثواب المحتمل بالولد الذي يقصد الله تعالى ويؤمن
والذي يخاف الجور والميل ياتم بالجور والميل ويرتكب المنهيات المحرمات فينعدم في حق المصالح لرجحان هذا
المخاسر عليها وقضية الحرمة الا ان النصوص لا يفصل فقلنا بالكرهية في حق العمل بالمشبهين بالعقد
الممكن وركبة الابحار والقبول لان العقد يوجبها وركن الشيء ما يوجد به كركن البيت قال ينعقد بالخلين
ماضين كقوله زوجت وقال الآخر تزوجت او قبلت لان هذا اللفظ يستعمل في الاشياء شرعا للحاجة ولا خلاف فيه
او بلغطين احدهما ماض والآخر مستقبل لقوله زوجت فيقول زوجتك لانه قول زوجتك فكيف يتولى طرفة النكاح على
ما بينته ان شاعروا في يوجبون فيقول زوجتك لانه قول زوجتك فكيف يتولى طرفة النكاح على
ابتكر فقال الاب قد زوجتك فلهذا لا يزوج وليس للمطالين لا يقبل ولا يشبه البيع لان مبناه على المسامحة
والمساهلة والبيع على المماكسة والمساومة ولو قال لها ان تزوجك فقالت قد فعلت جان ولزم لان
قوله ان تزوجك بمعنى تزوجتك فابدا لا في الحال كقوله الشهادة ولو قال تزوجيني فقالا الاخرى وتكرار ينعقد
النكاح لانه استخبار واستيعاد لا امة وتوكيل ولو اكد به التحقيق دون الاستخبار والسوم ينعقد به
قال وينعقد بلفظ النكاح والتسريح لانها صريح فيه قال والهبة والصدقة والتفليك والبيع والشراء لان
هذه الانعاط ينفذ الملك وانه سبب ملكه كالمصلحة بوسيلة ملك الرقبة كما في ملك اليمين والتسبيحة من
طريق الحجاز واما لفظ الاجارة فروي بن رستم عن محمد بن ابي بكر الرازي لان الاجارة
لا يفيد ملك المنفعة ولا انها تنبي عن التاقية ولا تاقية في النكاح وروي الحسن بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة عن محمد بن ابي حنيفة
قالا لانه سمي امهراجر فينعقد بلفظ الاجارة كالاجارة عن محمد بن ابي حنيفة لوقال او صيت كذا ينعقد
وان او صي لها مطلقا لا ينعقد لانها توجب الملك معلقا بشرط الموت والاصل في فيه ما قاله اصحابنا من كل لفظ

الاجارة

يصلح لتمليك الاعيان مطلقا ينعقد به النكاح وروي بن رستم عن محمد بن ابي حنيفة قال كل لفظ يكون في الامم تليقا
للقول في النكاح في الحرمة قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور رجلين او رجل وامرأتين ولا بد في
الشهود من صفة الحرية والادام ولا يشترط العدالة فالشهود شرط لفظي لا لشرعي لان الشهود وروى
بن عجلون عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال الزانية التي تتكلم بنفسها بغير بينة واما صفة الشهود قال اصحابنا من كل من
ملكه القبول بشرط الصحة العقد فان اعتبر احداهما بالآخر ولا بد فيه من اعتبار الحرية والفعل والبلوغ في الشاهد
لان العبد والقصي والمجنون ليسوا من اهل الشهادة ولا يمكن القبول بانفسهم ولا بد من اعتبار الادام
في النكاح المسلمين لعدم ولاية الكافر على المسلم ويجوز شهادة رجل وامرأتين اعتبارا بالشهادة على المال على ما بيناه
في الشهادة ولا ينعقد بحضور الخاسقين لان النص لا يفصل ولاية ملكه القبول بنفسه كالعبد ولا ينعقد
الولاية عن نفسه فلا يسبغ باخر غير لانه جنسه ولا ينعقد في غير لان الفسق يوشى في الشهادة الممنوعة وذكر عند الاداء
اما الضم فامر شاهد لانه لا ينعقد فيه وان انعقاد النكاح لا يتوقف على شهادة من ثبتت به فانه كقوله المولى
ولا يعلم باطنه ولهذا ينعقد بشهادة ابينها وابينها من غيرها وابينها من غيرها ولا يظهر من غيرها عند دعوى
القريب لما ان العقد لا يتوقف على اعيان الخصوم بل على ما بين يديهم من اعيانهم لانهم من
اهل الشهادة حتى لو حكم بها حاله جان لانه محتمل فيه فان ما كارهه يجوز شهادته واما يجوز في انما حكمها
بصيرة واذا كان من اهل الشهادة صلا كالبصير ولا ينعقد القبول بنفسه والمجود في العقد فان تاب فهو
من اهل الشهادة بحكمه بصيرة واذا كان من اهل الشهادة صلا كالبصير ولا ينعقد القبول بنفسه والمجود في العقد فان تاب فهو
جان وان لم يثبت فهو فاسق وقد مر قالوا اذا تزوج مسلمة ينعقد بحضور ميتين ولا يظهر عند محو
وقال محمد بن ابي حنيفة لا يشهد الكافر على المسلم والسمع في النكاح شهادة فصار كاتهم سمعوا كلام
المراة وحدها ولم يمان العقد يثبت بشهادتها ولو جحدت ومن حاز ان يثبت بشهادتها فلا ان
ينعقد بحضورها ولو لان الانعقاد لا يتوقف على سماع من يثبت به العقد عامر ولا ان سماع الكافر
صحيح في حق المسلم حتى لو سماع بعد ما سمع من ميتين جازت شهادتهما لان الشهادة بشرط في الانعقاد
لاشهاد المالك لظهور الخطر المحال لوجوب المهر بما يتا وقد وجدت في حديث المالك بخلاف ما اذا
لم يسمعها كلامه لان العقد اتما ينعقد بلامه وشهادته على العقد بشرط في الحركات ويجوز
على الرجل نكاح امه وحدها اعلم ان المحرمات بكتاب الله ولسنة نبيه صلى الله عليه وآله وامه بالقرابة وبالصرية
وبالرضاع بالجمع وبالترقيم وبمعلق الامه وان علون والبنات وان سفلن والاخوات من ابي جبرته
كذوالخلات والمحرمات جميعهن وبنات الاخوات وان سفلن فهو لا محرمات بنص الكتاب نكاحا
ووطيا وودا عية على التابيل قال تعزمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعما لكم وخالاتكم
وبنات الاخ وبنات الاخ على التحريم مطلقا فيقتض حرمته جميع الافعال في المحل المضاف اليه التحريم

من الزوجين على الآخر حقوقاً والرفق بينهما في ذلك والمحرمتان بالكفر فلا يجوز نكاح المحجوبتين و
الموتى ولا وطن من يكره من قدامه ولا تنكح المشرقات حتى يؤمن من قاله في الجوس شواهد شتى أهل
الكتاب غير النكاح ولا الكلى في باجرهم ويجوز تزويج الكافيات لقوله تعالى والمحصنات من
الذين أوتوا الكتاب من قبله والذمية والحريية سواء لاطلاق النكر والامة والحرة سواء لاطلاق
المفترق ويجوز نكاح الصبيات عند ابراهيم رضي الله عنه وأولاده من قبله ولا يجوز نكاحهن على اشتباه
منه من فعندهم هذا الكتاب يجهلون الكواكب ولا يعبرون بها فصاروا كالكنيات وعندنا هم يعبدون
الكواكب وكيسوا هذا كتاب والمحرمتان بالطلاق الثلاث لقوله تعالى طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجاً غيره وعليه الإجماع قالوا الزنا بوجوب حرمة المصاهرة فمن زنا بامرأة أو وطئها بشبهة حرمة عليه
أصولها وفروعها وحرم الموطوءة على أصول الواطئ وقروعه وكذا المس بشبهة من الجانبين والنظر
إلى الفرج من الجانبين أيضاً والمعتبة النظر إلى فرجها الباطن ودون الظاهر روي ذكر عن أبي يوسف
وهو الصحيح وحكي الطحاوي إجماع السلف أن النكاح لا يفسد من شبهة يوجب حرمة المصاهرة والأصل
فيه قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وللعمل على الوطئ أو على ما يثبت أن النكاح حقيقة
هو الوطئ والله أعلم فكان العمل عليه أولى وأعم فائدة فيصير صحة الآية والله أعلم ولا نكاحاً وما واطئ
أي لم يوطئ في ذلك النكاح والفساح ولقوله من زنا بامرأة حرمت عليه أمها وأبنتها وقاله من نظر
إلى فرجها بغير شهوة حرمت عليه أمها وأبنتها وحرمت على ابنه وأبيه وأختها والحكم في موطوءة الأب
ثبت في موطوءة الابن ووطئ أم امرأته وسائر ما يثبت بحرمة المصاهرة بالنكاح لأن أحد الطرفين
بينها ولأن الوطئ سبب للجنسية بواسطة الولد ولهذا يضاف إليها كما يضاف إليه والاستمتاع
بالجنس وحرام والمس بالنظر داعي إلى العطي فيقام مقام ما احتياطاً للحرمة وكان الشيخ أبو الحسن
الكرخي رضي الله عنه يقول إن المراد من قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم الوطئ دون العقد لأنه حقيقة في الوطئ
ولم يرد به العقد لاستحالة كون اللفظ واحداً حقيقة ومجاناً في حالة واحدة والتعظيم بالعقد ثبت
بغير هذه الآية وحدها الشهوة أن ينتشر الله بالنظر والمس وإن كانت منشقة فترادفة
والجواب والعنبر يخرج قلمه بالاشتباه أو يزداد اشتباه ولو مشتها وعليها ثوب أن منع هو حرمتها
إلى يده لا يثبت الحرمة وإن لم يمنع يثبت ولو أخذ يد لا يقبلها بشبهة فلم يفعل حرمت على ابنه
ولو مشر شعراً امرأة بشبهة حرمت عليه أمها وأبنتها لأنه من أجزاء بدنها قال أبو حنيفة رضي الله عنه
صغيرة لا يجامع مثلها فأفضاها لا تحرم عليه أمها وأبنتها لأنه من أجزاء بدنها قال أبو حنيفة رضي الله عنه
مثلها بحرمة عليه أمها وأبنتها لا يوجب يوسف رضي الله عنه حرمة ولو كانت من جامع
بسبب الولد قصار كاللواحة أما الكبيرة فيحفل العلو قال ومن جمع بين امرأتين أحدهما الحلي

له نكاحها صح نكاح الآخر معناه إذا تزوجها في عقد واحد لا لأنه مانع من نكاح الآخر لا اختصاص
المبطل بذلك قال ويجوز أن يتزوج المحرم حاله الإحرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وأبوهم والمحصور الوطئ
دواعية لا العقد وهو محل ما روي أنه عدم نكاح المحرم قاله نكاح المتعة ونكاح الموقت باطل
المتعة لقوله تعالى فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون وهذه ليست مملوكة ولا زوجة أمها المملوكة فقط
هو وأما الزوجة فلو عدم أحكام الزوجية من الإرث وانقطاع الحمل بغير طلاق ولا مانع وقد صح
عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم يوم خيبر متعة النساء ولحوم الجوارح الأهلية وأما ما روي في إباحتها
ثبت نسخها بإجماع الصحابة وروى ابن عمار رضي الله عنه إلى قولهم وأما النكاح الموقت فلا يثبت
إلى جمعة المتعة والعين في المخاف وسواء طالت المدة أو قصرت لأن التافيت هو المبطل
وهو المغلي لغيره المتعة وصورة نكاح المتعة أن يقول الرجل لامرأة متعيني نفسك بكذا
من الأيام مدة كذا فيقول له متعتك لنفسك أو يقول أنتع بك ولا يد من لفظ التمتع فيه
وأما الموقت فإن تزوجها بشهادة شاهدين مدة معلومة وقاله رضي الله عنه نكاح الموقت
صحیح وتبطل التافيت لأن النكاح لا يبطل بالشط الفاسد وجوابه ما من فصل
وعين في النساء معتبة في النكاح حتى لو زوجت الحرة العاقلة البالغة نفسها جاز وكذلك لو
زوجت غيرها بالولاية أو الوكالة وكذا إذا وكلت غيره في تزويجها أو زوجها فجاز ما جازت
وهذا قول الخرج رضي الله عنه وهو ظاهر الرواية عن أبي يوسف رضي الله عنه وقال محمد بن أبي
الانبار في الولي ما فات ما تأقلم لا يبتور ثانياً ولا يقع طلاقه ولا طهارة ووطئ حرام فانهما منع
الولي من الإجازة ذكر الطحاوي عن محمد بن فضال القاضي العقد بينهما وذكر هشام بن
محمد رضي الله عنه فإن لم يجز الولي أجزه أنا وكان يومئذ قاضياً فصار عنه روايتان وروي عنه أنه رجع
إلى قوله الخرج رضي الله عنه قيل موته بسبعة أيام وحكي الفقهاء أبو جعفر الهندي قال إن امرأة ماتت
إلى محمد بن فضال قبل موته بثلاثة أيام وقالت إن لي ولداً وهو لا ينزحني إلا بعد أن يأخذ مني مالا كثيراً
فقال لها محمد بن فضال أذهب فزويجي نفسك وهذا يؤيد ما روي عن أبي يوسف رضي الله عنه في غير رواية
الأصح مثل قوله محمد بن الفضال في رواية أن زوجت نفسها من كسر لا يبتوقف وإن كان من غير كسر
يقف على إجازة الولي وجه عدم الإجازة ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما امرأة
نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل وقوله لا نكاح إلا بولي ولا نكاح ما كانت مؤمناً
عليها قبل البلوغ في حق العقد والنفقة لعدم إتمامها فلذلك إنما يبرأ بما حدث لها من الزكوي
والعقل بالبلوغ وإنما حدث لها ما روي وعقل ناقص ومن لم يجد له رأي أصلاً لم يبلغ مجنوناً
لا يبرأ عنه الولاية أصلاً ومن حدث له عقل كامل ورأي ما روي قاله في قول الولاية أصلاً ما روي

انما قصص فكاكة حرد من وجهه فثبت لها احدي الولاتين وهو الاعتقاد دون النفاقي
علا بالشرعيين ووجه الفسخ اذ لم يجز الولي ان النكاح الى الاولياء بالحديث فيمنع عن اجازته
ويرتد برده كما اذا عقد ووقف على اجازته فاذ ابطال الجدة والقائه النكاح ووجه روايته
انه عقد صريح من المالكة وتنفق على اجازة صاحب الحق فلا يفسخ برده كالرهن اذا باع
الرهن ورده اشترى منه فانه لا يفسخ البيع حتى لو صير المشتري الى حين انفكاك الرهن نفذ ولا
بقي العقد اجازة القاضية اذا امتنع الولي لظلمه بخلاف ما ذكر من الملة لان المرأة هي المالكة
فيبطل بردها كما اذا باع المهر من وجه قول ابي ح رضى قوله تعا حتى ينكح زوجا
غيره وقوله تعا فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف وفي ابنة اخرى من معروف فافاقى النكاح
والفعل البرهن وذكره في صحة عبارته وتغاضي لانه اضاف اليهن على سبيل الاستقلال اذ لم
يذكر معها غيرها وهي اذا نسجت لفسرها من كفومهن المثل فقد فعلت في نفسها بالمعروف فلا جناح
على الاولياء ذلك وروي ابن عباس رضى الله عنهما فتاة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
انني زوجتني من ابني اخ له يصنع خبيثات وان له كادها اجير فقال لها اجيري ما صنع ابوك فقالت
لا رغبة لي فيما صنع ابني قال فاذ هي فانك من شئت فقالت لا رغبة لي عما صنع ابني يا رسول الله ونكح ابنت
ان اعلمت النساء ان ليسن الا باء من امور بناتهن شي والاسد لانه من وجهه احدها قوله
فانكم من شئت الثاني قوله بانك ولهم ينكح عليها فعلم انه ثابت اذ لو لم يكن ثابتا لما سكنت
عنه الثالث قوله اجيري فما صنع ابوك يدل على ان عقله غير نافذ عليها وفيه دليل لاصحها بانها
العقد يتوقف ايضا في البعدي حسنا بنت حذام انكحها ابوها وهي كارهة فرده النبي صلى الله عليه وسلم
وروي ان امرأة زفقت بناتها برضاها في الاولياء في اموها الى على رضى الله عنه فاجاز النكاح
وهذا دليل الاعتقاد بعبارة النساء وانما اجاز النكاح بغيره في الاثر كما هو غايه
ولانها تصرف في خالص حقها ولا تصرف فيه لغيرها فينفذ كتنص في مالها والولاية في النكاح اسرع
ثبوتها منها في المال ولهذا ثبت لغير الاب والجد ولا يثبت لغيره في المال ولان النكاح خالص حقها حتى يجر
الولي عليه عند طلبها وبللها وهي اهل الاستيفاء حق الاولياء فلا يقدرون على
حقهم وانما ما ذكر من الاحاديث فيعارضها ما روي ان يرجع الى القياس وهو ان المال والولاية
نوفق بين الحديثين فيحمل ما رويناه على الحق العاقل البالغة وما رويناه على الاميرة
لثبوتها كبق وقد ورد في بعض الروايات انما اميرت نكحت نفسها فيحمل على المعتد او يرجح
الترجيح معنا لان ما ذكرناه سلم عند الطول وما روى مطعون فيه فقد حكى عن ابي العباس
المروزي قال سمعت يحيى بن معين يقول ثلاثة احاديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

ومن ذكره فليتوضا ولا نكاح الابوي وشاهد عدل وواقعه كما ذكرنا من خبره واسما من روى
كما انفق المرأة ولية نفسها فلا يكون نكاحا لولي في قولهم انما وليت وليا ولو يثبت ذلك لستغني
عن الحديث وكذا ذكر الحديث الاخر فانه رواية سلمان بن يسار عن الزهري وهو ضعيف ضعيف البخاري
روايته وروي ان مالكا وابن جريح سالا الزهري عن هذا الحديث فلم يعرفه والرواية الى المالكية في ابطاله
كالوصول مع القروع ولان مذهبنا يشترط رضاها جواز النكاح بعبارة النساء فانها زوجت بنت اخيها
عبد الرحمن حين غاب بالشام وذكر دليل عدم صحة الحديث وروايته بالرواية عن علي بن رباح عن ابي بكر
قوله الحديث لهما ما ياتى من اقصى مطلق العقد والبلوغ دون الزيادة والتقصا
فان الناس يتفاوتون في الرأى والعقل تغاوتوا فاحتملوا اعتبارا في باب الولاية فانما كمال العقل
والرأى ولا يمتنع عليه وماله لولاية ناقصة ما لم يكن من النساء من يكون اوفر عقلا واشد رأيا من
كثير من الرجال ولان اعتبارا ذكره حرجا عظيما وهو خرج التمييز بين الناس فعلم ان الاعتبار اصل البلوغ
العقل وقد وجد في المرأة فيتمتع عليها ما يترتب وعليها ما في الرجل قياسا على المال قال ولا اجبار على البكر
المبالغة في النكاح لقوله عدم البكر شأمة فانه صحت فلو اذنتها وان البنت فلا جواز عليها او قلاء
شاور النساء في ابضاعهن قال عائشة رضي الله عنها ان البكر تستحى قال اذنها ما تراه والنسبة للولي ان
يستمير البكر قبل النكاح ويذكر لها الزوج فيقولان فلاننا محتطبك او بذكر كفاذا سكنت فقد صحت
لما روينا فاذا زوجهما من غير استمير فقد اخطا السنة فقضى الله عنه ما اذنت الزوج فاطمة رضى
من علي رضى الله عنه الى اخيه هاشم فقال ان عليا يذكر كثر خرج فزوجهما ولو صحت فلو اذنت دليل الرضا
الاذا كان على وجه الاستمير او لو بكت فيه رواية لانه يكون عن سرور وعن حزن والخيار ان كان بغير صوت فهو
رضا ويكوز كما على فراق الاهل وكذا الزوج فزوجهما بغير انهما بل باعتبار السكوت كما ذكرنا والبلوغ اليها ان يسر
اليها ويترام سولا لا يجبرها بذكر عدل كان او غير عدل فان اخبرنا فصولي فلا بد من العدد والعدالة لانه خبر
شبه الشهادة من وجه فيشترط احد وصفي الشهادة وعند هذا لا يشترط ذلك لانه خبر كسائر الاخبار وان قال
الولي ان جكر من فلان او فلان فسكت فانه ما زوجهما جاز ولو سمي جماعة ان كانوا محصون فهو رضا ولا
لا يكون رضا لا يكون ولو استامرا فقالت غيره احب الي منه لا يكون اذنا ولو قالت ذلك بعد العقد يكون
اذنا لانه كلام يحتمل الاذن وعدمه فلا يثبت الاذن قبل العقد بالشك ولا يبطل العقد بالشك ولو استأذ
الولي فلا بد من القبول لانه السكوت انما جعل رضاعا عند الحاجة وهو استمير الولي فيمنعها عن المباشرة
فلا يقاس عليه عدم الحاجة وهو لا يملك العقد ولا التفات الى كلامه قال واذن الشيب بالقول فلام
الشيب شيبا مراما يطلب امرها فالأصبر بالقول وقال حق البكر يستأذن من يطلب الاذن منها
فلا اذن والرضا يكون بالسكوت وقال عدم الشيب يعني غناها لان السكوت انما جعل اذنا لمكان
الحيا المانع من الشطب المختص بها لا يكره ان يكون فيمن أكثر فلا يكره عليها الشيب قال وينبغي ان يذكر لها
الزوج بما تعرفه

لعدم تحقق الرضا بالجهول وقال بعضهم يشترط تسمية قدر الصداق ايضا لاختلاف الرغبات باختلاف
قال فان زالت بكارتها بوثبة او جراحة او تعيس او حيض او زنا فابى بكر لانها فحمة الابكار حتى
تدخل تحت الوصية لهم بالاجماع ومصيرها اول مصيب وكذلك ان زالت بزنا عند ادمح ربه وقال تزوج
كما تزوج الشيب لان مصيرها عايد اليها ان هو من الثوب وهو العود مرة بعد اخرى وكذا انه لو شرط
نطقها فان لم تنطق بفوتها مصلحة النكاح وان نطقت ولا تأسر يعرفونها بكرة فتضرر باشتهايه
الزنا عنها فيكون حيا ولا اكثر فتضرر على كل حال فوجب ان لا يشترط دفع الضرر عنها حتى لو كان
مستسهل بذلك بان اقيم عليها الحد او اعتادته وتكررها او قفنت عليها بالعلة يستنطق بالاجماع
لزوال الحياء وعدم التضرر بالنطق ولو مات زوج البكر او طهرها قبل الدخول تزوج كالابكار لبغاء البكر
والحياء ولو قال الزوج بلغك النكاح فسكت فقلت بل رددت فالقول قولها لانهما متكررا بمكر بعضهما
والبينة ببينة لانه يدعيه ولا يمين عنهما عند ادمح ربه خلا فالجهد وابوبوخ رضى الله عنهما وقد مرت في الدعوى ولو
ادعت مرة النكاح حين ادركت وادعت الزوج السكوت فلقوله قوله لانه متكرر زوال ملكه عنهما وان زوج
نفسها وزوجها الوحي برضا قائما قالت هذا الاول لصحة اقرارها على نفسها دون اقرار الاب وان
قالت لا ادعيه لم يثبت واحد منهما لعدم امكان الجمع وعدم اولوية احدهما ولو تزوجها على انها بكر
جد كما ثبت يجب جميع المهر لان البكر لا يصير مستحقة بالنكاح ولو تزوجها وليها فبلغها فزدت
ثم قال لهما انهما يطبوا نكح فقلت انما رضىة بما انفعل فزوجها الاول لا يجوز لان قولها انا
راضية بما انفعل ينصرف الى غيره دلالة ومثله لو قال لرجل كرهت صحبة فلانة فطلقها فزوج
امراة فزوجه تلك المرأة لا يجوز وكذلك لو باع عبده ثم امره سائلا ان يشتري له عبدا فاشترى ذلك
العبد لا يجوز قال ويجوز للولي انكاح الصغير والصغيرة والمجنونة لقوله عدم الا بزوج
النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الكفاة وقال عدم النكاح الى العصبا والبائعات خرجن لاسبق
من الاحاديث وبقي الصغير والنبي ثم تزوج عايشة رضى الله عنها بنت سبع سنين وبنيها وهي بنت
تسع سنين وعلى رضى رضى ابنته ام كلثوم رضى الله عنها وهي صغيرة ولان النكاح ينقض المصالح وكذلك يكون
بين المتكافئين والكفو لا ينتقض في كل وقت فست الحاجة الى اثبات الولاية على الصغير
للمصلحة واعدا للكفو في وقت الحاجة والقربة موجه للنظر والشفقة فننظم الجمع الا ان شفقة
الاب والجد اكثر فيكون عقد ربهما لان ما لا خيار فيه وشفقة غيره مما قصرت عنها فلما بالانفصال
وثبوت الخيار عند البلوغ فان رآه غير مصلح فسخه ثم ان كان المزوج اباً او جداً فلا اخبار له بعد البلوغ
لو فور شفقتها وشدة حرصها على نفقته فكانهم باشره بانفسه ولان النبي صلى الله عليه وسلم ما خير عايشة
حين بلغت وان زوجها غيرهما فلمها الخيار ان شاء اقامها على النكاح وان شاء افسخا وقال ابو

لا خيار لهما كالأب والجد وجوابه ما ذكرنا من قصور شفقتهم عن شفقتهم الأب والجد وذكر مخطئه وقوع الليل
في القصور من النكاح فيثبت الخيار لدفع الخطر لو كان ثم سكوت البكر عند بلوغها رضى الله عنها اعلنت بالنكاح ولا يمتد
الى اخر المجلس كما في الابتناء ولو بلغت بعد الدخول فلا بد من القول والنصرح بالرضا او بالانقضاء
احكامه فلا ترفع الاب من له ولاية وهو القاض او بتر فيها ولا بد من دفع ضرر حتى وهو وقوع المصلحة
في العقد فيكون الزاماً فاحتاج الى القضاء ويشمل الذكر والانثى المستحق للمعنى كما لا يشترط
عليها بالنكاح دون الحكم لان العقد ينخرجه العوي فيعذر ان في الجهد اما الحكم فالدار دار الاسلام فلا
عذر في الجهد بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج الى القضاء لانه دفع ضرر ظاهر وهو زيادة الملك
يقصر على الانثى لان زيادة الملك في حقها دونه ويمتد الى اخر المجلس لانه جواب التملك قال عدم ملك
بضعك فاخترت في الجهد في حكم الخيار لانها مشغولة بخدمة المولى فلا تنفع العلم
اذا اختارت الفسخ في خيار البلوغ ففرق القاض ففرق بلافا ولم يثبت لهما ولا مهر لهما ان كان
قبل الدخول لان المراد من الفسخ رفع مؤنات العقد وان كان بعد الدخول فلها المسمى لانه يستوفي
المعقود عليه وكذا لو اختار الغلام قبل الدخول لامهر عليه وكذلك لو لم يثبت لهما ولا مهر لهما ان كان
ولا مهر عليه الا اهله والوجوه انه لو وجب المهر لكان في الخيار قابلية لانه قادر على الغنة بالطلاق
فلما ثبت الخيار علمنا انه ثبت لغاية وهي سقوط المهر ولو مات احدهما قبل البلوغ او بوله
قبل التفريق ورثة الاخر لصحة العقد وثبوت الملكيه وقد انتهى بالموت والخيار لاحد الزوجين
في عيب الا في الحب والحنه والخصي على ما ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى والولي العصبة لقوله
لغيره من النكاح الى العصبات وتمام على ترتيبهم في الارث والحجب ثم مولى العتاقة لانه في اخر العصب
على ما يعرف في الفرائض ان شاء الله تعالى ولان ما قاربها التزويج ثم مولى الموالاة ثم القاض اما
الأم وقاديرها فذهب اى ح رضى الله عنه وهو قولها ليس له ذكر كما روينا ولان الولاية ثبتت دفعاً
للعار لعدم الكفو الى العصبات لانهم هم الذين يعتقرونه بذلك ولا ح رضى الله عنه في هذا الولاية
انما هو القربة الراحمة الى الشفقة والنظر في حق المولى عليه وذلك يتحقق في كل من هو مقرب بالقربة
وشفقة الام اكثر من شفقة غيره من الاباء من نساء الاعمام وكذلك شفقة الجد لام والاحوال
ولان الام اخذ الابوين فيثبت الولاية لها كالآخر وهو مروي عن علي بن مسعود رضى الله عنه ان كان
كل قربة يتعلق بها الارث يتعلق بها ثبوت الولاية لانها داعية الى الشفقة والنظر كما عصيات
الا انهم تاخروا عن العصيان لضعف المولى وبعد القربة كما في الارث واما الحديث فانه يقتض النكاح
الى العصبات عند وجودهم اما عند عدمهم فالجد ثم سكت عنه فيقول ينتقل الى من هو
في معنى العصبات في الشفقة فلا يكون حجة علينا بالنسبة او كما مذهب في فصل ذوي الارحام

فكذلك الولاية ولاية عصية على ما يعرف في أمنا القاضي فقولهم السلطان ولي من لولي له قاله لا ولاية
لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كاف على مسلمة أمنا العبد فلا له ولا ولاية له على نفسه فكيف على غيره وكذلك
الصبي والمجنون لانها لا تنظر لها ولا خبره وهذه ولاية نظرية واما الكافر فان الولاية يقتضي نفوذ قول
الولي على المولى عليه ولا نقاد نقول الكافر على المسلم كما في الشهادة قالها ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا وينيب له الولاية على الله الكافر قالها والذين كفروا بعضهم اولياء بعض وهذا قيل
شهادة بعضهم على بعض قالوا بن المجنونة تقدم على غيرها في ولاية النكاح وقال محمد بن تقدم الاب لانها شفقة
ولها ان التقدم هنا بالعصوية وابن مقدم في العصوية كما في الارث واذ غاب الولي الاقرب غيبة لا
ينتظر اكثر الخاطب حضور زوجها الا بعد والمراد الغيبة المنقطعة واختلغوا فيها فعن ابي يوسف في شهر
شهر وعمره من الكوفة الى الذي خمسة عشر من حله من بغداد الى الرد عشرة من حله وحصل بن سماع
ذكر فقال اذا كان في موضع لا تصل اليه القواقل والرسول في السنة الآمرة واحدة فهي غيبة منقطعة قال
القنوري وهذا صحيح لان الخاطب لا ينتظر سنة ولا يعلم ان يحجب الولي اولا وقد ينتظر بعض السنة
فلا ذكر قدوة بهنا وقال زفرية اذا كان مكان لا يدرى ابن هو في غيبة منقطعة وهذا حسن لانه
اذا كان لا يدرى ابن هو لا يمكن استطلاع رايه فيقوت المصلحة وقيل ثلاثة ايام والاختار ما ذكره
في الكتاب انه تغوت المصلحة يستطلاع رايه وانتظاره وقال زفرية لا يزوجه الا بعد لان ولاية
الاقرب قائمة حتى لو زوجها حيث لا يجوز ولما لم ينتقل الى الا بعد يتضرر الصغير لانه يفتقر
الكفر الحاضر وقد لا ينقل الكفر من آخر فوجب ان ينتقل دفعاً لهذا الضرر ولان الغائب
عاجز عن تدبير مصالح النكاح فيقوت مقصود الولاية لانها نظرية ولا تنظر في ذلك واما اذا
زوجها فغير ما بين قيل لا يجوز لانقطاع ولايته وقيل يجوز لظهور الانتفاع به رايه ولان
انما استغنى ولايته دفعاً للضرر عن الصغير فاذا زوجها ارتفع الضرر فعادت ولايته بعد
ارتفاعها ولا ينتقل الى السلطان لانه ولي من لولي له بالحديث وهذا طرأ وليا اذا الكلام فيه
قالوا لو زوجها وليا قالوا لولي لقوله عم اذا نكح الوليان فالاولي اولي ولان لما سبق قد
صح فلا يجوز نكاح الثاني وهذا لان سبب لولاية القرابة وهي لا يتجزئ فصار كل واحد منهما كالنفس
فانما عقد جائز كالامان وان كانا معا بطلا لتعذر الجمع وعدم اولوية احدهما ويجوز للاب والجد
ان يزوجه ابنة بالتر من مهر المثل وابنته باقل ومن غير كفو ولا يجوز ذكر اخرهما قالوا والا لا يجوز
للأب والجد ايضا الا ان يكون نقصا يتغابن في مثله ولا ينعقد العقد عند المالان هذه الولاية
نظرية ولا تنظر في ذلك وهذا لا يجوز ذكره في المال ولا يجوز ان النكاح عقد عمر هو يشتمل على
صدوا عراض ومصالح باطنه فالطهر ان الاب منع وفوق شفقتة ومحال رواية ما اقدم على هذا

النقص المصلحة تريد وينبغي عليه من النفع من الغدر العائيت من المال الكفاة بخلاف المال لان المقصود
المالية لا غير بخلاف غيره الاب والجد لانهم انقص شفقة وبخلاف ما اذا تزوجت المرأة قصر في مهرها
حيث لا وليا الا اختراص عليها عنه حتى يتم بها مهر مثلها او يمارقها لانها سر بجة الاختراع
ضعيفة الراي فتعقد ذلك متبعة للمولى لا التحصيل المقاصد لان النساء قل ما ينتظر على في
الامور ومصالحها وقال ابو يوسف ومحمد رحمته الله علمها لا اختراص عليها لان المهر حقها ولهذا كان لها
ان تهتة فلان ينقصه اول ولا يجوز ان المهر الى عشرة دراهم حق الشراء فلا يجوز تنقيض منه
شرا حتى لو سمي اقل من عشرة فلها عشرة والى مهر مثلها حق الاوليا لانهم يغيرون بذلك فلم
مخاصةتها الى تمامه والاستيعاد حقها فان شادت قبضته وان شادت وهبته قالوا واحد
ينتوي لحر في النكاح وليا كان او وكيل او وكيل او وكيل او وليا واصيلا ام لا وليا
من الجانبين كنت تزوج ابن ابنه بنت ابن له اخر او بنت اخيه ابن اخ له اخر او امة عليه وخو ذلك
والوكيل طاهر واما الولي والوكيل بان وكله رجل ان يزوجه بنت الصغيرة او وكيلة امرأة ان
يزوجهما من ابنه الصغير واما الوكيل والاصيل بان وكلته امرأة ان يزوجهما من نفسه
واما الولي والاصيل ان تزوج ابنه عمه الصغير من نفسه وصورته ان يقول اشهدوا
اني زوجت فلانة من فلان او فلانة منع او تزوجت فلانة ولا يحتاج الى القبول لانه تضمن
الشطرين وقال زفرية لا يجوز ذلك لانه لا يمكن ان يكون الواحد مملكا مملكا كالبيع ولان
مقبور وسفيرة والمانع من ذلك في البيع رجوع الحقوق الى العاقد فيجوز فيه التمانع لانه لا يمكن
ان يكون الواحد مطلقا ومطلوبا في حق واحد وهذا الحقوق لا يرجع الى العاقد فلا تمانع
قالوا ويتعقد نكاح العضوي موقوفا كالبيع اذا كان من جانب واحد واما من جانبين
او فضولي من جانب اصيلا من جانب فلا امنا العضوي من جانب بان يزوجه امرأة بغير
أمره رجل أو قبل الرجل أو رجلا بغير امرأة فقبلت فانه يتعقد ويتحقق على اجازة الغائب
واما من الجانبين فهو ان يقول اشهدوا اني زوجت فلانة من فلان وهما غائبان بغير امرهما فهذا
لا ينعقد وقال ابو يوسف بنعقد موقوفا على اجازتهما والعضوي من جانب اصيلا
من جانب بان يقول الرجل اشهدوا اني قد تزوجت فلانة وهي غائبة ولم يقبل عنها أحد
فهذا ايضا على الخلاف ولو جرى بين الفضولين جاز باتفاقنا وذكرنا في البيع الدليل
على انعقاد تصرفات العضوي لا يبيح خروجه في خلافته انه كان وكيله انعقد ونقد فاذا
كان فضوليا ينعقد ويقف لهما ان هذا شرط العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلد
اذا كان اصيلا بخلاف الوكيل لانه معين فينتقل كلامه اليها وكلام الفضولي يثبت

مطل

عقد تام فلا يقاس عليه ولو زوج الأب ابنه الكبير فجن قبل الاجان فاجان الأب جاز ونفذ
لشعوت الولاية عليه وقت الاجان **فصل** في الكفاة تعتبر في النكاح ويعتبر في الرجل للساء
للزوجة فحرم ولا في الشبهة تعتبر ويعيطها كونها مستقرشة للحيسر ولا كذلك الرجل
لأنه هو المستقرش والاصل فيه قوله لا لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الامن
الاكفاء ولان المصالح اتمامهم بين المتكافئين غالباً فيشترط لتمام المقصود منه قال ويعتبر
في النسب فقلش بعضهم كفا لبعض لا يكره غيرهم من العرب والعرب بعضهم كفا لبعض
لا يكره من الموالي قال عم قد يشترط بعضهم كفا لبعض والعرب كفا لبعض والموالي بعضهم
كفا لبعض ولا يعتبر التفاصل في قرين وان كان افضلهم بنوها قيم لما روي في اولاة النبي من زوج
ابنته عثمان وكان عتيماً أموياً وعلى رضى زوج ابنته عمر رضى وكان عدوياً قال محمد الا لا يكون
مشهوراً كبيت الخلافة تعظيماً قال وفي الدين والتقوى حتى ان بنت الرجل الصالح لو تزوجت
فاسقاً كان الاولياء الرد لانه من اخيرا الاشياء وانما تجر بذكره وقوله لم عليه بذات الدين
ترتبت بذلك اشار الى انه يبلغ في المقصود وقال محمد ولا يعتبر الا ان يكون فاحشاً كمن يصنع
وسخراً منه او يخرج شكراناً أو يلعن به الصبيان لانه من امور الاخرى فلا يمتنع عليه حكم
الدنيا ولان الامير النسب كفو للدينية وان كان لا يبيح باليقولون فيه ولا يلحق به بشي
بخلاف الفاحش لانه يلحقها شين وعن ابى يوسف رضى اذا كان الفاسق ذامراً في
كفو واما ان يكون مستترا لانه لا يظهر فلا يلحق بها الشين قال وفي الصنائع
لان الناس يهيمون بالدين منها وعزاي ح رضى انه غير معتبر فانه يمكنه الانتقال عنها فليس
وصفاً لازماً وعن ابى يوسف رضى لا يعتبر الا ان يخش كالخايك **فصل** في التام والكتاس والدباغ
فانه لا يكون كفواً لبيت البنار والخطان والصار في الجوهر قال وفي الحرمة فلا يكون العبد كفواً
لحره لانهما تعتبر به فانه نقص وشين قال وفي المال وهو مكر النقة والمهر المجل في ظاهره
حتى لو وجد احداهما دون الاخر لا يكون كفواً لانه بالنفقة تقوم مصالح النكاح ويدوم الازواج
فلا بد منه والمهر بدل الموضع فلا بد من ايقانه والمراد به ما تعارف الناس تعجيله حتى يسقوة
نقداً او باقى بعد تعارفه فلو جلا رضى ان يكون رضى اذا كان يملك المهر دون النفقة ليد
يكفو وان كان يملك النفقة دون المهر فمكفو لان المهر يجري فيه المساهلة وتعد الرجل
قادراً عليه بقدره ابيه اما النفقة لا بد منها في كل وقت ويوم وفي النواذر يخرج الرجل ويحرمها
امراً فايغدر في سائر زوجت نفسها من بعد رضى على المهر والنفقة وقد عقد بها وقال ابو يوسف
اذا كان قادراً على ايفاء ما تجل ويكتسب ما ينفق عليها يوماً بيوم كان كفواً لها ولا اعتبار

بما زاد عما ذكر لان الملاءمة ورايها قال ومن لعاب في الاسلام والخيرية لا يكره في من له ابوان لانه النسب
بالاب وتامة بلجد والابوان والاكثر سواء لما بيننا وعند ابى يوسف رضى الواحد والاكثر سواء وقد سبق
في الدعوى وهو كالم بنفسه لا يكون كفواً لمن له اب واحد في الاسلام لان التفاخر بالاحلام والكفاءة بالعقل
فيل لا يعتبر وقيل يعتبر فلا يكون المحنون كفواً للعاقلة قال واذا تزوجت غير كفو فلولي ان
يفرق بينهما دفعاً للعار عنه والتفريق الى القاضي كما تقدم في خيار الملوغ ومالم يفرق فاحكام النكاح
ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقاً لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا فسخ لاصل النكاح ولان
الفسخ انما يكون طلاقاً اذا فعله القاض نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من
المهر ان كان قبل الدخول لما بيننا وان دخل بها فلها مهر المستي وعليها العلة ولها نفقة العدة لا يدخل
عقد صحيح قال فان فيه العلة المهر او مهر من رضى او طالب بالنفقة فقد رضى لان ذكر نفقته
للنكاح رضى وانما اذا زوجها فكنك الزوج من نفسها وان سكت لا يكون رضى كما لا يخفى وجها وان كانت
الملة مالم تلد لان السكوت عن الحق المتأكد لا يبطله لاحتمال تاخره الى وقت يختار فيه الخصومة
وان رضى احد الاولياء فليس لغيره من هو رضى رضى او من رضى منه الاعتراض وان كان اقره منه
فله ذكره وقال ابو يوسف رضى لا اعتبار له لانه حق ثبت لهما عترة فان رضى احدهم
فقد اسقط حقه وبقي حق الباقي ونات هذا فيما يتجنى وهذا لا يتجنى وهو دفع العار
في كل واحد منهما كما المنفرد كما مر وهذا لانه صح الاستقاط في حقه فيسقط في حق حقه باخر
حقهم لان حقها صيانة نفسها عن ذلك الاستفراش وحقهم دفع العار فيسقط كفوهم بجز
قال شمر الائمة السرخسي وهو احوط فليس كل ولي تحسين المرافعة الى القاضي ولا كل قاض
يعدل فكان الاحوط سده الباب ولو انسب الى غير نفسه فتر قبحته ان النسب المكتوم افضل
لاخبار له ولا الاولياء كما اذا اشتراه عاتة مغيبة فاذا هو سليم وان كان دونه فلها ولهم الخيار
وان رضى فلمهم الخيار لما تقدم وان كان دونه الآتة بالنسب المكتوم فلا خيار للاولياء لانه
كفو لهم فلا عار عليهم ولها الخيار لانه شرط لها زيادة منفعة وقد كانت فيشيت الخيار كما اذا
استوى عندا عاتة خياراً وكانت فوجبه لا يحسنه وهذا لان الاستفراش دل في جانبها وهي انما
رضيت بالاستفراش من هو افضل منها وان كانت هي التي غيرت فلا خيار له لانه لا يفوت شيء من المصالح
والكفاة ليست يشترط من جانبها وهو قادم على الطلاق وقصار كالجذب والعهدة والبرق وعمر أكبر
الراي والاحسن الكرخي انه لا يعتبر الكفاة وهو مذهب مالكر رضى لقوله تعالى انا خلقناكم من ذكر
وانثى الى ان قال ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقال عم ليس لغيره على عجي فضل الا بالتقوى
وقال عم لا يهرى من رضى لو كان لي بنت لزوجتك وروى ان بلالاً رضى خطب امرأة من الانصار فابوان يزوجون

قل لهم ان رسول الله امركم ان تزوجوا وحياتكم ما تقدم ولان المراد بالاية حكم الاخوة لا الدنيا لان النكاح لا يتم
الا لله تعالى ونحوها في الاخوة وهو جواب الحديث ويجب العمل بلفظها قال وان نقصت من مهر مثل ما افلا ولياء
ان يفرقوا او يمتوه ولا اشكال في ذلك قوله المالة يجوز نكاح المرأة بغير ان في واثباتها اما على قول
فلا اشكال ايضا على رواية جوعه الى قول ابي حنيفة وعما قول الاور فيه اشكال لانه لا يقع نكاحها عنده الا بالزواج
الولي قالوا وورد ان اكثر الولي المراقع النكاح بدون مهر مثل ثمن الكراهة فاجازت النكاح فلا ولياء ولا مهر
عند ابي حنيفة خلافا لما على ما تقدم **فصل المهر** عشرة دراهم او قيمته عشرة دراهم ولا يجوز ان يكون
الامالا والاصل فيه قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان يبتعوا باموالكم على الحل بشرط الا يتعابا بالمال فلا
دونه وسقوطه بالطلاق قبل الدخول عدم التسمية لا يدل على عدمه لانه يشبه الفسخ وسقوط العوض
عند وجوب المسقط لا يدل على عدم الوجوب ولان سقوطه يدل على ثبوته اذ لا يسقط الا ما ثبت ولزم
التصديق بالطلاق قبل الدخول بنت ايضا على خلاف القياس والمذكور في الآية مطلق المال فكان
يجوز والنبوي عم فستره بالعشرة فقال فيما روى عنه جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب لا مهر اقل من عشرة
دراهم ولان المهر شئ خالص لا يخلو من شيء لا يكون النكاح بدونه ولو نكحها او سكنت عنده ولهذا كان لها
المطالبة بالفرس والتقدير وانه سعي على وجود الاصل وما يثبت الحق الله تعالى يدخله التقدير كالزكاة
فان سعي اقل من عشرة فلها عشرة وقال في زكوة مهر المثل لانه سعي لا يصح مهر اخصار كونه
التسمية ولان العشرة لا يتقضى في حكم العقد فتسمى بعضه كسمية كله كالطلق وكما اذا تزوج
نصفها ولان الشرع اوجب اظهرها في الخط النكاح ولا يظهر بالاصل المال المتناول للعقد منه وما اوجبه
الشرع في بيان مقدار كالتزوة ولا نكاح خطت عنه ما تملكه وما لا تملكه فليست ما يملكه
وهو الزيادة على العشرة ولا يسقط ما لا يملكه وهو تمام العشرة كما اذا استقط احد الشريكين
الدين المشترك يصح في نصيبه خاصة قال ومن سمي مهرا لزمه بالدخول والموت اما الدخول
فلا تتركه في تسليم المثل وبالموت يتقرر النكاح بانتهائها به فيجب المثل وان طلقها قبل
الدخول لزمه نصه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم قال وان لم يسم لها مهرا او شره ان لا مهر
لها فلها مهر المثل بالدخول والموت والمنفعة بالطلاق قبل الدخول ولان النكاح صح فيجب العوض
اعدل فيصار اليه عند عدم التسمية بخلاف حالة التسمية لانه رضوا به فان كان اقل من مهر المثل فقد
رضيت بالنقصان وان كان اكثر فقد رضيت بالزيادة قال عم المهر ما فرض عليه الاهلون وقد صح
النسبي عم قضى في بروج بنت واشق الاشجعية بمهر المثل وقد تزوجت بغير مهر ومات عنها قبل
الدخول واقا وجوب المنفعة بالطلاق قبل الدخول فليشعر له بها فيه ومنتهون على الموسع
قدره وعلى المعتد قدره قال لا يجب الا لهله لانها فائمة مقامه نصف المهر وهو خلف

عنده فلا يكتفى مع الاصل في حق غيرها ولو كانت قيمتها اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل ولا يتصور من
غير دراهم ويستحب لكل مطلقه سواها قال والمنفعة درهم وخارج من حصة ذلك المهر المثل ولا يتصور من
لغيره على الموسع قدره ولا يكتفى بغيره نصف مهر المثل لان النكاح الذي سمي فيه اقوي فاذا لم يجب في الاقوي اكثر من نصف
مهر المثل لا يجب في الاضعف بطريق الاولى قال وان كان في المهر لزمته لما مر في السبع في الزيادة في الثمن والتمتع ويسقط
بالطلاق قبل الدخول وعند ابي حنيفة ينصف بالطلاق قبل الدخول لان عند المهر بعد العقد كالفرس وفيه وعند
النصفين يختص بالفرس وفيه واصله انه اذا تزوجها ولم يسم لها مهر او اصطلى على شتمية فمهرها ان دخلت بها او كان غيرها
وان طلقها قبل الدخول والمنفعة وقال ابو يوسف ينصف ما اصطلى عليه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولها ان هذا تعيين
لما وجب بالعقد من مهر المثل ومهر المثل لا ينصف فكذلك يقوم مقامه والغرض المعروف هو المهر وفي العقد
وهو المراد بالنصف قال ان خطت من مهرها في الخط لانه خالصها بقاء واستيفاء ففك كحصة كسائر الحقوق
قال والخلع الصحيح في النكاح الصحيح كالزواج لم يرد في محمد بن عبد الرحمن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كشف
خمار امرأة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخلها ولم يدخل وروي زكريا بن ابي في قال قضى الخلع الرشديون
انه اذا شئ سترها خلعت باب فلها الصداق كاملا وعليها العدة وقال عمر بن الخطاب اذا جاء العهر من قبلكم
ولان عقد على المانع فيستقر بالتولية كالاجارة ولا تها سلت المبدل كالبيع وكذلك العتق والخصي لما ذكرنا
وكذلك المجهوب وقال لا يجب عليه نصف المهر لوجود المانع قطعاً وهو اعجز من المهر ولان المستحق له هذا العقد
انما هو استحقاق وقد سلمت اليه ذلك والخلع الصحيح ان لا يكون له مانع من الوطى طبعاً او شرعاً كما في المانع
من الوطى ومن جهة ما مانع طبعاً وكذلك الرق والعتق وكذلك اذا كان بخلاف زيادة المرض فانه لا يبرأ من تزوجه فزور
والغير مانع شرعاً او طبعاً اذا الطباع السليمة تنفر منه والاحرام بالحي والعمة فزوا او نقل او صوم رمضان
صلوة الفرض مانع شرعاً اما الاحرام فلما يلزمه من الدم ومن الصوم لما يلزمه من الكفارة والقضاء بخلاف
التطوع فانه يجوز افطاره بعد ان يعلق بحق الادبي كالضيافة ولا كذلك رمضان والمنذور في افضا فيه رواية
وقيل في صوم التطوع رواية وكذلك السخن الاركتي في الجحيم لا بد من النظر لشدته تأكيداً لما بالوعيد على
تركها والمكان الذي يصح فيه الخلق فيدهان يا منافية لاطلاع غيرها عليها حتى لو خلاها في مسجد او حمام
او طريق او على سطح الا حجاب له فليست بصحيحة وكذلك لو كان معها اعمى او صبي يجهل او مجنون او كلب يقر
او مملوك حرة اخرى او اجنبية وفي الامتدح رواية وعلمها العدة في جميع ذلك احتياطاً لانها حق الشرع
قال في النكاح الفاسد لا تجب الا مهر المثل ولا تجب الا بالدخول حقيقة لان الحرة فائمة وانما مانعة شرعاً
فلا يجب الا بشيئا ومنافع البضع حقيقة وانما يجب مهر المثل لانه لما قسم المستمي صبرنا الى مهر المثل اذ هو
الموجب الاصل في عامر ولا يتجوز به المستمي لانه المستوفى ليس بمال وانما يتقوم بالتسمية فان نقصت
عن مهر المثل لا يجب الزيادة عليها لعدم التسمية وان زادت لا يجب الزيادة لفساد التسمية بخلاف

الفاصل

حيث يجب القيمة بالقيمة ما بلغت لانه مال منقول ثم ينتقل بدله بقيمة وبشبهته النسب لانه ما يمتدحها بشرا
و اول مدته وقت الدخول بخلاف النكاح الصحيح حيث يعتبر من وقت العقد لان الصحيح دأى الى الوطى فاقية العقد
والفاسد ليس بدأى لما يستأنس بالحرمه فلا يقام العقد مقامه وجعلها العدة احتياطاً ويجوز ان يشبه النسب
واولها يوم التزويق لانها وجبت بشبهة النكاح والشبهة انما يرفع بالتفريق **فصل** فان تزوجها على غير خير
او على هذا الدن من الخلق فاذا هو غرض او هذا العبد فاذا هو غرض او تعليم القلان جاز النكاح ولها المهر
اما المهر فمخترع فلا يشترط فاسد فيلغوا بالنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع واذا التسمية صلت
كالعدم فيجب مثل المثل لما تقدم وبما الذين فكذلك عند الجرح رده لان الاشارة الى المهر في التفريق من التسمية
فما ركانه تزوجها على المهر وقالوا لها مثل وزنه خلا وكذا العبد عند فوج رده عما رفق قال ابو يوسف ربح بحبيبه
مثل القيمة عيدا لانه اظهرها مال وقد عجز عن تسليم قيمته او مثله كما اذا تزوجها على عبد الغير وقال
محمد ربح بحبيبه المثل لان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق القصد بالشار اليه لانه المسمى
موجود في المشار اليه اذا لا يرى الله لو اشترى فصار على انه يافوت احرا فاذا هو اخضر انعقد العقد للقد
لجنس وان كان المسمى من خلاف جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمسمى لانه ليس موجودا فيه لاذن لا لا صفة الا ان كان
من اشترى فوصا انه يافوت فاذا هو جاز لا انعقد العقد لاختلاف الجنس فان كان في العبد والخر جنس واحد
فيتعلق العقد بالشار اليه كانه تزوجها على خرق فيلزم مهر المثل اما الخلق والخر جنسان ليعا جنس تفاوت
بينهما فيتعلق العقد بالمسمى وهو الخلق فيلزم مهر المثل لهما واما اذا تزوجها على خدمته سنة او تعليم
القران فذهبها وقال محمد ربحها قيمته خدمته لانه مال الالة عجز عن التسليم للمناقضة فصان
كما اذا تزوجها على عبد الغير فانه يجب القيمة ولها ان الخدمة ليست بمال لانه لا تستحق حال فصار كقيمة
وهذا لان تقوم المنافع بالعقد اذا لم يجب تسليمه فيه لم يظهر تقو مهابصار المهر المثل لما يتا او تقول
المشروع الابتغاء بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المنافع لما يتا او تقول تعليم الغلمان واجب فلا يجوز ان
يكون مهر كتعلم الشهادتين بخلاف خدمته العبد لانها مال فانها يتضمن تسليم رقبته ولا بد
من تحقق الزوجية خدمة الزوج قلب الموضوع لان توفيق الزوج واجب عليها وخدمة اهلانته قاله
واذا تزوج العبد باذن مولاه على خدمته سنة جاز ولا الخدمة لانها مال على بيتا ولا مناقضة فانه يعلم
المولى مع حيث كان باصر ولو تزوجها على خدمته حرا صحيح انه يصح اذ لا مناقضة ويرحم بقيمة
خدمته على الزوج كما لو تزوجها على ان يبرئ عنها او يزوج ارضا فيه روايتان والفرق على احدهما ان لا
مناقضة لانه من باب الغياص بمصالح الزوجية ولو جمع بين ما هو قال وما ليس بمال فان وزنه المال
بالعشرة فهو لها لا غير وان لم يغفلها تمام مهر مثلها لم تزوجها على عشرة دراهم ورهل من خمر فلها
العشرة ولا يكال لهما مهر المثل ولو تزوجها على عبيد اشترائه منها جاز فان كانت قيمة العبد عشرة

فهو لها والاتك عشر قال وان تزوجها على الفاعل ان لا يتزوج غيرها فان وزنها قيمتها المسمى لانه يصح مهر
وقد تراضيا به والا فمهر مثلها لانها تراضيت بالالف الا مع ما ذكر لها من المنفعة فيكال لهما مهر المثل لانها لم
ترض بها فكانت ماسمي ولو تزوجها على الفاعل من مهر المثل لا ينقص من الفاعل ردها وان طلقها قبل الدخول
لها نصف الف لانها لم ترض من المنفعة وان قال على الفاعل ان اقام بها والغين ان اخرجه فان اقام بها فلها الف لما يتا
وان اخرجه فمهر مثلها لانها لم ترض من الفاعل ولا ينقص من الف وقالا الشيطان جاز ان وعده فزوج فاسد ولها مهر
المثل في الزوجين وعلى هذا على الفاعل لم يتزوج عليها والغين ان تزوج لزوجته ان كل واحد منهما على خطر
الوجود فكان المهر مجهولا ولها ان كل واحد منهما في غرض صحيح وقد سمي فيه بدلا معلوما فصار كالحياطة
العارسية والرقمية ولا يخفى ان الشرط الاول صح وموجب المسمى لما يتا والشرط الثاني ينبغي موجب الاقل
والتسمية متى صححت لا يجوز ان يبقى موجبها فيبطل الشرط الثاني ولو تزوجها على الفاعل ان كانت قيمته والغين
ان كانت حيلة صح الشيطان والغين ان لا تخاطره ههنا لان المرأة على صفة واحد الا ان الزوج يحلها وفي
مسألة الاولى المخاطرة موجودة في التسمية الثانية لانه لا يدرك ان الزوج هل يبقى بالشط الاول ام لا
وان تزوجها على هذا العبد او هذا فلها اشهرها بمهر المثل وان كان مهر المثل بينهما فلها مهر المثل وقالوا
لها الا وكسر مسمى يتعين لانه اقل ولا يصار الى مهر المثل مع المسمى ولا يزوج رده ان الاصل مهر المثل وانما يتبرك
عند صحة المسمى وان عجزوا الدخول كحكمة او فيكون فاسدا الا ان مهر المثل اذا كانت اكثر من الافع فقد
رضيت بالخط وان كان اقل فقد رضى بالزيادة ومنع جهل المسمى بحجب المنفعة بالطلاق قبل الدخول
الا ان نصف الا وكسر ينزبر عليها عادة فيجب الاعتراض به قال فان تزوجها على حيوان فان سمي
توعه كالقدس جاز وان لم يصنع فلها الوطى فان شاء اعطاها ذلك وان شاء قيمته والشوب مثل الحيوان الا ان
ذكر وصفه لزمه تسليمه وكذلك كل ما يشبه الائمة والاصل وذكر ان التسمية لا تنص مع جهالة الجنس
والنوع والصفة تود الى المنازعة ويصح مع الجهالة اليسيرة بجهالة الوصف لان النكاح يحتمل اضرانها
لان مبراة على المساهلة والمساحة الا ان يبرأ منه بمهر المثل يجمع جهالة التماثل لا يجوز المنازعة كذلك
جهالة الوصف بخلاف البيع لان مبراة على المساكسة والمضايقة من الجهالة انواع منها جبراة النوع و
العصق كقوله ثوب او دابة او دار فلا تنقح هذه التسمية لتفاوتها تفاوتا فاحشا في الصور والمعاني
فيجب مهر المثل وكذا التسمية مع الخطر كقوله ما في بطن جارية او غنم او ما يحمله لعله هذه السنة ومنها
ما هو معلوم النوع مجهول الصفة مثل قوله عيدا او قري او بقر او شاة او ثوب هو يقد انه يصح التسمية
وتجوز كوسط منه لانه اذا كان معلوما النوع كان له جود وزي ووسط اودل لانه ذو حظ من الطرفين
وعند جهالة النوع لا واسطة لاختلاف معاني الانواع فان معنى القدر غير معنى الجهد ومعنى الشاة
غير معنى الحماموسي وكذلك اختلاف انواع الثياب كالاطلس والقطن وغيرهما وانما يتخير لان الوسط

انما تصرف بالقيمة فكذلك اصله في حق الايضا والعين اصله في حق القبول
وقال رحمه الله ان كان المهر ثوبا موصوفا لا يجزى على اخذ القيمة وهو رواية اخرى رخصتها مستحب الثوب بالسمية
فلا تجزى على اخذ غير مكانه السهم وهو رواية اخرى ان لم يكن معين فهو وقيمتها سواء في غيرها فلتجوز على القبول كما في اليونان
واختار بعضهم قول زفر بن رزق وهو الاصح لان الثوب واجب في الذمة وجوبا مستقرا كالسهم والاذن كالحديد لان لا يجب
في ذمة وجوب استيفاء السلم فكذلك هنا ثم عند الاحتياج في هذه الاختلاف في ذلك لا يبرهان ومنها ما هو
وهو قيمة الفضة والمهر ربع الفضة وعند هذا على قدر الخصم والعدل وقيل في هذا الاختلاف في ذلك لا يبرهان ومنها ما هو
معلوم بالنسب والصفه وهو غير معين كما اذا تزوجها على ما قيل او موزون موصوف في الذمة تصح التسمية
ويلزم منه تسليم عيتم لان ذلك يثبت في الذمة موصوفا فيلزم منه تسليمه كالنقد ولو تزوجها على ما قيل كالحقة
مطلقة ولم يصغى بخير الزوج بين الوسط وبين قيمته وروى الحسن بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة انه يلزم منه تسليم المهر
ولو تزوج امرأتين على الذمة قسمت الاصل على قدر مهر مثلها راجوعا الى الاصل لانه لما اضاف اليها فقد اضاف
الى كل واحدة مما يستحقه ولا يخاف فراه الاصل مهر المثل كمن دفع الى زني دين الف دينار فانها قد قسمتها
على قدر دينها كذلك هذا فان اطلقها قبل الدخول فنصف الف دينار على قدر حقها فان لم يقع نكاح احدهما
صح نكاح الاخرى لان المبتل اختص بها فلا يتعداها والالف كلها التي صح نكاحها وقال لا يقسم على مهر مثلها
كالمسئلة الاولى لانه اذا اضافها اليها مكى فما اصاب التي صح نكاحها فهو لها ويسقط الباقي ولا يجزى
ان اضافة النكاح الى من لا يقع نكاحها لغرفصار كما اذا ايتها استوطنت ودابة والبدل انما يقسم حكم
المعاوضة والمساواة والدخول في العقد والمعاوضة في المحرمه ولا مساواة ولا دخوله في العقد فصارت ذمة
واضافه الشيء الى اثنين واختصاصه باحدهما جائز قال كاهن ياه حشر الحق والانس المهر ثاكنم رسل منكم اضاف
الرسل اليها والرسل فحقن كاسر دون الحق فان دخل بالتي لم يقع نكاحها فلها مهر المثل عند الاحتياج رخصه
وهو الصحيح لانه لو طي حرام سقط فيه لحد لشبهة العقد فيجب مهر المثل وعندها الاقل مهر المثل
وقيل يخصها قال ومهر مثلها يعتبر بنسب عشرين ابرها هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروج خيبر
تزوجت بغير مهر فقال اليها مهر مثلها اقارب الاب والاب ولا ذمة الشيء يعرف بقيمة خنيسه
وحلسم قوم ابيهم فان لم يوجد منهم المهر فان العجائب تحصيل الغصود بقدر الوضع قال ولعل العجائب
مثلها في الحسن والسن والبكارة والبلد والعصر والمال فان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف في
الريجات يختلف بها فان لم يوجد ذكر عدله فالذي يوجد منه لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في
امراتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها وعن بعض المشايخ ان الحال لا يعتبر اذا كان ذا حسب
وشرف وانما يعتبر في الاوسط لان الرعية حسنة في الحال قال في المدة ان يمنع نفسها وان يساقها
حتى يعطيها مهرها لان حقه قد يقع في المبدل فوجب ان يتعذر حقها في البدل تسوية بينهما

وان كان المهر ثوبا موصوفا لا يجزى على اخذ القيمة وهو رواية اخرى رخصتها مستحب الثوب بالسمية
وكذلك ان دخل بها عند الاحتياج رخصتها مستحب الثوب بالسمية
حيث يذكر ولا ان المهر مقابله لجميع الوطيان لئلا يخلو الوطى عن العوض اظهرها في الحقة البضع الا انه ما ذكر الوطى
الا في الجملة ما وركها والمجهول لا يبرأ من المعلوم فاذا وجد بعلة وطى اخر صار معلوما فتحققت المناجحة
فصار المهر مقابلا لكل ونظير الحاي اذا جنى جنابه به فمها فان لم يدفع حتى جنى اخرى دفع بالكل قال فانما
او ناهما مهرها فكلها في حيث شاء لحواله كما استكنه من حيث سكتهم وقيل لا يساقضها وعليه الفتوى
للسادس من الزمان والغير يوزن وقيل يساخرها الى قرة العسر القليلة لانها ليست بغيره واذا ضمن الولي المهر صح
ضمانه كغيره من الديون والمدة ان يطالب بها كسائر الكفالات وحكمها في الرجوع كغيرها من الكفالات ولو
ضمن المهر عن ابنه الصغير صح ما قلنا ولا يرجع عليه اذ ادعى لانه صلة عرفا فان كان الاب قبل المراءاة فاختار
تركته جمع بقيمة العورة على الابن من حقه لانه لا ولاية له عليه ما وتختلف ما اذا ادعى حال حيوة لانه مستبرع
عن ابنه الكبير فصار له اذن اجنبي قلنا الكفالة هنا باصر المكفول عنه حكما لولا ان الاب فكانت كفالته دليل الامر
من جهة جمع بخلاف الكفالة والاجنبي لانه لا ولاية له عليه ما وتختلف ما اذا ادعى حال حيوة لانه مستبرع
فان العادة تجارية يتبرع الآباء بمهر الابناء ولا يجوز نكاح العبد والامته والمدبر وام العبد الا باذن
المولى واصله فله نعم ايتها تزوجت بغير اذن مولا فمهرها عاهرة وقوله ايتها عبد تزوج بغير اذن مولا فمهرها عاهرة
ولان النكاح حبيب في الحب والمذنب لتعلق النفقة بكسرها والمهر برقيتها فلا يملك غير المولى ذلك دفعاً
للضرر عنس لان منافع البضع للمولى فلا يملكها غيره بغير امره ويمكلا جبارهم على النكاح صيانة لملكه
وتخصيصا له بغير الزنا الذي هو سبب هلاكهم او نقصانهم وهذا المعنى يشمل العبد والامته وليس للمولى ان يزوج
المكاتب بغير رضاهما من غير ما عن يده على ما نبهت في المكاتب ولا يجوز نكاحها الا باذن المولى الذي ثبت فيها
بالحديث ويمكلا المكاتب تزوج امته لانه من الاكاتب ولا يملك تزويج العبد لانه خسران الاكاتب ولو
تزوج من غير رضاهما من غير ما عن يده على ما نبهت في المكاتب ولا يجوز نكاحها الا باذن المولى الذي ثبت فيها
لمهر دينه برقيته يباع فيه لانه دين وجب برقيته بفعله وقد طهره حق المولى حيث وقع باذنه فيتعلق برقيته دفعا للضرر
عن المرأة كما في ديون المذنب والمدبر يبيح لانه لا يجوز بيعه فيؤدي من كسبه وكذلك وللام الولد من غير
سيد فقاوانا اعتقت الامته او المكاتبه ولها زوج حر او عبد فلهما الخيار لقوله لم يرد بغير اعتقت ملكك بصفحك
فانما جعل المدة المشتملة للخيار مع فيها وهو ملك البضع فيتبرع عليه ويستوفي المهر والعبد للمهر المدة
على الله ومان ندمها كان حراً وهي راحة على الله ومان ندمها كان حراً وهي راحة على الله ومان ندمها كان حراً وهي راحة على الله
اوصل الحرية فلا تارة اذ ذاك الملك عليها او التفضيل فيثبت لها الخيار فيهما دفعا للضرر عنهما قال
ومن تزوج امته فليس عليه ان يبغى بها بيت الزوج كمنها تحرم المولى ويقال له متى طهرت بها وطهرها

لا يجوز له نكاحها ابتداء فلا ينبغي أوله ولو سلم أحد الزوجين ومما صيبتان عاقلان عرفنا السلام على
لأن الصبي مخاطب بالإسلام حقا للعباد حتى أنه يواحد بحقوق العباد فان اتى فرق بينهما
ابقا الحق صاحب دفع الضرر عنه وإذا خرج أحد الزوجين الياسما لمسا وقعت البيوتة بينهما وكذا
ان سبي أحدهما ولو سبي معاً لم يقع فبسبب البيوتة هو النسيان دون السبي مصالح النكاح لا تصح مع النسيان
حقوقه وكذا لا يحد مصلحه أن يحصل بالاجتماع والنسيان مانع مما منه أم السبي فانه يقتضي ملك الرقبة
وكذا لا ينافي النكاح ابتداء فكذلك ابتداء المستامن فقصده الرجوع فلم يوجد نسيان الدارين حكما
قال وإذا خرجت المرأة الياسما من أجله عليها وقال عليها العلة لأنها من أحكام الإسلام والفرقة
جبت الظاهر الخطر النكاح ولا خطر النكاح المرق ولم هذا قلنا لأجله على المستبينة قالوا إذا ارتد
الزوجين وقعت الفرقة بطلاقي وقال محمد بن حنبل كان المرتد الزوج في طلاق لما روي عن أبي يوسف
مروا أصليه أيضا والفرق لا يحد ردة تنافي الحلية كالحرية والطلاق رافع فتعذر أن يكون التمسك
طلاقا ولم هذا لا يحتاج في الفرقة هنا إلى القضاء أقامه بقاء لا ينافي الحلية والنكاح ولهذا يتوقف الفرقة
على القضاء وإنما بالإبراء امتنع عن التمسك بالحق فينبو القاض مناه على ما ثبت أن كان التمسك
الزوجة بعد الدخول فلما لم يمسها وقبله لا شيء عليها ولا نفقة وقدمه وان كان الزوج قال العبد والنصف
قبله وذكر في الغتوي لو ارتدة المرأة قبل لا يفسد النكاح زوجها ولو كان صحيحا أنه يفسد ويجوز على غيره
النكاح رجلا لها أيضا وإن ارتد معاً لم يفسد النكاح عليهما ما لم ينفكا في طهرها أو غيرها من غير أن ينفكا
فانكحها على الكفر ولم يفسد النكاح كما في الابتداء ولو قبلها ابن زوجها أو غيرها من غير أن ينفكا
فانكحها على الإسلام بعد الردة ففسد النكاح كما في الابتداء ولو قبلها ابن زوجها أو غيرها من غير أن ينفكا
لما تقدم ويستقط ممرها إذا كان قبل الدخول ان كانت مطاوعة لأن الفرقة جازت من قبله وقد استفت
تسليم المبد فتمنع البذل كما في البيع وان كانت مكرهة لا سقط وفي الصغيرة لا يسقط في الزوجين جميعا
وان كان يجمع مثلها لأنه لا اعتبار بفعلها حتى لا يتعلق به شيء من الأحكام فلا تجب عليها أحد ولا نفقة
ولا عمل ولا ما في عدم الخطاب فكذلك هذا وإن ارتدت الصغيرة سقط مهر لانه إذا حكم بردها
بطلت محلة النكاح فصارت كالكفوسة إذا الكلام في التي يعتقد الإسلام والردة على ما يات في كذا
فوصا وإذا كان باحد الزوجين عتيب فلا خيار إلا في الحب والخصاء والعنة أما عيوب المرأة
فاجماع أصحابنا أن المستحق هو التكمين وأنه موجود ولا استثناء من الثمرات واختلافه بالهوى
لا توجب الفسخ لأن الغوات بالموت لا يوجب فهدا أو لمي وأما عيوب الرجل وهي الجنون والبله
والبرص وكذا ذكره وقال محمد بن حنبل لا يفسد النكاح بينهما المصالح فيثبت لها الخيار دفعا
للضرر عنها بخلاف الزوج لانه تعدد على دفعه بالطلاق وصار كالحب والعنة ولها ان الخيار بطل

حق الزوج فلا يثبت وإنما ثبت في الحب والعنة خلا قالهما بالمقصود من النكاح والعيب لا يخل به والعين
الذي لا يصل إلى النساء أو يصل إلى الشيب رقة البكر أو يصل إلى غير رقة ولا يصل إليها وتكون العنة
لضرر وضعها وكبر سن أو من أخذ بغيرها فإذا كان الزوج عتيبا أو ضامته المرأة في ذلك أجل سنة فإن وصل إليها
والأفريق بينهما ان طلبت المرأة ذلك لانه لم يخل في الوطى فلها المطالبة به ويجوز أن يكون ذلك لضرر أو يحتمل
لأفة أصلية فجعلت السنة محرفة لذلك لاستمرارها على الفصول الأربعة فان المرض من ردة أناله حر القفيف
وان كان من رطوبة أو من سحر أو من حرارة الزمان أو من برد الشتاء وان كان من يسر له رطوبة
الربيع على ما عليه الحادة وروى ذكر عمر وعمر وابن مسعود ردة عنهم فإذا مضت السنة ولم يصل إليها
علم أنه لا أفة أصلية فيجوز أن اخبرته نفسها فلا أبو يوسف ومحمد رحمهما الله وهو ظاهر الرقابة وروى الحسن
عمره أن رجلا لا تبين إلا بتعريف القاضي وهو مشهور من مذهبه لهما أن الشرح خيرها عند تمام الحول دفعا للضرر
عنها فلا يحتاج إلى تعريف القاضي كما إذا خبرها الزوج وله أن النكاح عقد لازم وملاك الزوج فيه مضمون فلا يزال
الأباز التردد دفعا للضرر عنه لكن لما وجب عليه الامساك بالحرف والتسرع بالاحسان وقد عجز عن الأول
بالعنة ولا يمكن القاضي النيابة فيه وجب عليه التسرع بالاحسان فإذا امتنع عنه ناب القاضي منابه لأنه نصب
لدفع الظلم فلا تبين بدون تعريف القاضي فلا فرق بصركا أنه طلقها بنفسه فتكون تطلقه بآية لا تحصل
مقصوده وهو دفع الظلم عنها بملكها نفسها وتشتت طلبها لأن العاقبة حقه والمراد السنة القبرية لأنها
المراد عند الإطلاق وروى سماعة عن محمد بن حنبل سمعته عن محمد بن حنبل سمعته عن محمد بن حنبل سمعته
يومئذ وحسب منها أيام الحيض ونحوه ومضى لأن السنة لا يخلو عن ذلك وحسب من رده ومضى وان كان نفي
شهر وان كان أكثر عنه وعن أبي يوسف ردة أو حرة أو غابت لم يحسب تلك السنة من السنة
وان تجح هو أو هرب أو غاب اختب عليه من السنة والتأجيل إنما يكون بعد دعوى الملق عند القاضي
فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيار لها كالحرة من زوجها فان طلقها طلب العين ان يؤجل القاضي
آخرى لم يؤجله إلا بضررها فان ردت جاز ولها أن ترجع ويختار قبل مضي السنة لا خيرا فإذا أوق القاضي
بينهما ثم ترجعها فلا خيار لها لأنها ردت بغير العنة ولو اختلفا في الوطى إليها فلن كانت ثيبا فالقضاء
مع عيبتها لأنه منكر حق التفريق ولأن الأصل السلامة والعيب عارض فان حلف بطل حقها وان نكل أجبل
سنة كسائر الحقوق وان كانت بكر انظر هل النساء فان قلن هي بكر أجبل سنة وان قلن هي شيب حلف
على الوجه الذي بينا والمحبوب وهو الذي قطع ذكره أصلا فانه يفريق بينهما الحال لأنه لا قابلية في التأجيل
ولنقص كالعين لأنه لا يثبت حبس ويجامع بها غير أنه لا يجبل وهو الذي سلب انشاء وإذا أجلت سنة وادعى الوطى
إليها وانكحها قاله كذا إذا اختلفا قبل التأجيل وإذا كان زوج الأمه عتيبا فالخيار للولي كالعقل عند ابن حزم
وإذا كانت المرأة رتقاء فلا ولاية لها في الطلب إلا حقا لها في الوطى ولو طلقها الزوج مرة واحدة

عتيبا

عن وجوب طلب لها ولا خيار **فصل** في الرجل ان يعد بين نسائه في البيوت لقوله عم من كان
له امرتان قال الله احدهما جاء يوم القيمة واحد شقيع مائل والبكر والشيبة والجديدة والعتيقة والسلمة
والكتانية سواء لاطلاق ما روي ولا ان ذلك محقق النكاح ولا يتفاوت بينهما فيها ولا يجب عليه التساوي
بينهن في الوطى والمحبة اما الوطى فلا تنبت على النشاط واما المحبة فلا تنبت على القلب وقدره ان
كان بعد لم ينسأه يقول الله هذا قسمي فيما املك فلا تلوأخذني فيما املك بغير زيادة المحبة لبعضهن
ثمن شاء جعل الدور بينهما يومئذ او يومين او اكثر وله الخيار ان يذكر لانه المستحق على التسوية وقد وجدت
قال المحقق ضعف الامد اعرف ان الرق منصف كما في العدة وغيرها ومن وصية نصيبه الصلح بها جاز
لما روي ان رسول الله عم قال لسودة بنت زمعه اعندي فسالته رسول الله عم ان يزوجها ويجعل يومها الحائض
وان يحضر مع نسائه يوم القيمة ففعل ولاته حقها وقد بطلت برضاها اولها الرجوع في ذكر لانها وصيت حقها
لزوجها بعد وان اقام عند الواحدة اياما باذن الاخرى جاز من غير ما رواه لانه عم لما روي استاذن نسائه
ان يكون في بيت عائشة رمة فاذن له فكان في بيتها حتى قبض عم وفيه دليل على ان القسم على الرجل
وان كان مريضا ويومر الصبي بالتماريق القاييم بالليل ان يثبت معها اذا طليت وعن ابي حنيفة
لها يومئذ من اربعة ايام وليس احب لادوية الى فوات النكاح فلا يصح من الله ان يزوج من النساء وتكون
يوم من اياها حقها من نفسه احيانا ويصوم ويصلي ما املكه ولو زوجها ما لا او حطط من
مهرها ليزيد في قسمها لم يخرج من رجوع ما اعطته وكذا لو رجع الزوج في مهرها ليجعل يومها الخيرة
الوجه فيه ما يروى في غرضها والفرقة اولى لانه لا حق له في حال السفوح كان له ان لا يثبت
بواحدة منهن اصلا او يقرع بينهما تطيبا لقلوبهن وقد روي ذكره عن رمة ومن سافر بها اليه
فصاحق الباقيات لانه كان مستبها لا موفيا حقا وان ظلم بعضهن بوطء فان لم يثبت يوجب عقوبة
زجره عن الظلم والله اعلم **كتاب الرضا** وهو واجب احيا للولد اقله ثلثا والولادة
يرضعن اولادهن امر ليرضعن اولادهن وحكم الرضا يثبت بعلمه وكثيرا لقوله تعالى وانها
تكم الا في ارضعتكم واخوانكم من الرضا مطلقا وقال عم يحرم من الرضا ما يحرم من النسب من غير فصل
وقال عم الرضا ما ينبت اللحم وانشر العظم ونحوه بالليل لان اللبن متى وصل الى جوف الصبي
انبت اللحم وانشر العظم قال اذا وجدت ملته وهي تلتصق شهرا وقالا يستتاب اقله ثلثا والولادة
يرضعن اولادهن حولين كاملين ان ادا ان يتم الرضاة وقال كذا وحمله وفصاله ثلثون شهرا
وان مدة الحمل ستة اشهر وفي الفصل سنتان ولا روج رمة الآية الثانية والخمسة ان الله تعالى
للحل والغصا وضرب لها مدة ثلاثين شهرا فيكون مدة لكل واحد منهما كما اذا باعه عبدا وامته الى شهر
فان الشهر يكون اخلا لكل واحد منهما وكذا لو باعه شيئا اخر شيئا اخر صفقه واحدة معلومة كانت

أخلا لكل واحد منهما فعلم ان الآية يقتضيان يكون الثلثون شهرا اخلا لكل واحد من الحل والغصا خرج
للحل عند ذكره في الفصل على مقتضاها والاية الاولى المحول على مدة الاستحقاق حتى لا يكون للام المبتوتة المطالبة
باجرة الرضا بعد الحولين فعلمنا بالاية الاولى في الوجوب الاجرة بعد الحولين وبالثانية في المدة الثلثون شهرا
اخلا لا احتياطا فيها او يقول المراد المحول على الكثرة في الحرة لا الرضا لان مدة الحل غير مقدرة بثلثين شهرا
الا حقا فاذا انقضت مدته لا اعتبار بالرضا بعد لقوله عم لا رضا بعد الفصل والمراد حكمه وهذا يبلغ الرضا
بعد المدته فيه خلاف والمحرر من الرضا ما وقع مدة سواء قطعه او لم يقطعه وقال الخصافي وهو رواية عن ابي حنيفة
ان استنخض بالعظام عن اللبن ثم رضع في المدة لا يثبت الحرمة وان لم يستنخض يثبت قال المحقق من الرضا
ما يحرم من النسب لما روي في الاخت ابنة وام اختها حرم من النسب من الرضا لان في النسب لما روي
ان امه فقد حرمت عليه بناتها وام اخته موطوءة ابنة ولم يوجد ذكر الرضا قال واذا رضعت المرأة صبية حرمت
على زوجها وابناءه فيكون الموضع ام الرضاة واولادها اخوة واخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز ان يزوج
شيئا من ولدها وولدها وان سفلوا واباءها اجدا به وامها بناتها اجدا به من قبل الام واخواتها
اخواتها اخوالها وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن اب الموضع واولاده اخوة واباؤه وامهاته
واخواتها اخواته وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن اب الموضع اجدا به وامها بناتها اجدا به من قبل الاب
واخواته واخواته اعمامها وعماتها لا تحل منكم احد منهن كما في النسب قال عم لعائشة رضي الله
عنها انك اولى بانه تحل من الرضاة ولو ولدت من رجل وارضعت من ييسر اللبن ثم رفاضت به صبي لم يحرم
الصبي ان يتزوج بملته الزوج من غير ما ذكره العلم تلده منه قط فنزل لها لبن وكذا لبن البكر اذا لم يتزوج
اذا ارضعت به صبي احرم عليها الاخر ولو ارضعت صبيته لا يحرم على ولد زوجها ولا تحل للرضاة ان يتزوج
امراة وطهرها زوج الموضع لانها منكوبة للاب وللزوج ان يتزوج امرأة وطهرها الرضاة لانها موطوءة الابن
كما في النسب وان رضع صبيان من امرأة واحدة فيها اخوان لان امرأها واحدة فلو كانا بنين لا يجوز لاحد
بشرها وكذا لو كانا لرجل زوجان ولدتا منه ثم ارضعت كل واحد صغيرا صار الرضاة اخوين من اب وان
اجتمع لبن شاة ولا رضاة بينهما لانه لم يثبت الحرمة بينه وبين الام ليمتثل الى الاخ اذ هي الاصل لان الام
يثبت في الام ثم يتعدى رجل طلق امرأته ولها لبن فتزوجت اخرا وحلت ونزل لها لبن فربوا لولدها
ماله تلدها فلا يزوجها ويؤمها لان يعرف انه من الثاني وانه يعرف بالغلط والرقه وقال الجوزي
هو منها مالم تضع فاذا وضعت فن الثاني لانه من الاول يفيق واحتمل كونه من الثاني فيجعل منها احدا
للحيات وكذا يقول ابو يوسف اذا عرفنا انه من الثاني فيجعل منه وابو حنيفة يقول هو من الاول يفيق
ووقع الشكره كونه من الثاني والشكر لا يعارض اليقين واذا ولدت ثقتنا انه من الثاني ولا اعتبار بالغلط
والرقه لان ذلك يتغير بتغير الاحوال والاعدية قال واذا اختلط اللبن بخلاف جنبه كالماء والدهن والبنيد

والدوا لبن البهائم فالحكم الغالب فان غلب اللبن ثبت الحرمة والا فلا وكذلك ان اختلط بحسبه بان اختلط
لبن امرأتين وقال محمد وزفرهما انه ثبت الحرمة بهما لان الشيء لا يبصر مستهلكا بحسبه بل يتغير به ويكره
منها سبب لان لبن البهائم والاشجار العظم ولما ان منفعة المخلوب لا تظهر بمقابلة الغالب فان قيل
الماء اذا وقع في البحر لا يفسد لجزائه منفعة كذلك التفرق واذا كانت المنفعة بسبب الغلبه في حكم الرضاع الكثير
وانه اختلط بالطعام فلا حكم له وان غلبت قالوا لا تعلق به التحريم والطلاق في غير المطبوع اما المطبوع
لا يثبت به الحرمة بالاجماع لانهما ان حكم المخلوب لا يظهر بمقابلة الغالب فصار الحكم للبن ولان الطعام
يسلب قوة اللبن ولا يكتفي بالتيقن بهرء والتغذي يحصل بالطعام اذ هو الاصل فكان اللبن تبعاً بخلاف الداء لانه
يقوت اللبن ويزيد في قوة ويتعلق بالحرمة بل لبن المرأة بعد موتها لانه سبب لان لبن البهائم والاشجار العظم
ومع الغد لا ينزل بالموت وصار كما اذا خلب منها حار حيوها وكذلك يتعلق بلبن البكر ما يثبت ولا يتعلق بلبن
الرجل المونزل لانه ليس بلبن حقيقة لا لبن لا يكون الامهت يتصور منه الولاده كذا قالوا قالوا ولا
بالاحتقان لانه لا يصل الى المعلة فلا يحصل به الشوق والنسب وكذلك ان اقترن في احليله او اذنه او جانيفه
او امة بما قلنا وعن محمد بن ابي حنيفة الاحتقان يثبت به الحرمة قياساً فاد الصوم والفرقان المفسد
في الصوم لتعدى او التداوى وانما حاصل بالاحتقان اما الرضاع انما يثبت بمعه النسب ولانه
مؤدوم في الاحتقان قاله ويتعلق بالاستحاط والايجاز لانه يصل الى المعلة فيحصل به النسب
ادخلت حله تليها في ثم الرضيع ولا يدرى ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح وكذا صبية ارضعها بعض
اهل القرية ولا يدرى من هو فترجى جوارها من اهل تلك القرية يجوز لان اياحه النكاح اصل فلا يتول
بالشكر ويجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فليحفظنه او يكتسبه احبها
قالوا وانما رخصت امراته الكبيرة امراته الصغيرات حرمتا على الزوج لانها صارتا اما وبنتا والرضاع
الطارى على النكاح كالنكاح في التحريم كحرمة المصاهير لانه لا بقاء للشيء مع المصايف ولا مهر لكبرى
ان كان قبل الدخول لان الفقرة جاءت من قبلها والصغيرات نصنعه لانه الفقرة ليست من قبلها
ولا اعتبار باختيار الارضاع لانها محمولة عليه طبعاً ويرجع على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد
لانها مستبقة للفرقة فان الغا التدي فيهما سلب الوصول للبن الى جوفها والتشبيب يشترط فيه الغذاء
كما في البير وان لم يتعد الفساد فلا شيء عليها ولو علت ارضا زوجته لما يثبت انهما مستبقة والتفريق
يثبت اذا علمت انهما زوجة وقصدت وقوع الفرقة بينهما ولو لم تعلم بالنكاح فلا شيء عليهما
وكذلك ان علمت بالنكاح لكن قصدت بالارضاع دفع الجوع والهلاك فهما لانها صامورت بذلك ولو علمت
بالنكاح دون القبول لكانت قد قصدت بالارضاع دفع الجوع والهلاك فهما لانها صامورت بذلك ولو علمت
زوجته الاب امرأة ابنه يحرم عليها لانها صارت اخته من الاب تنفج صغيرتين فانرضعتها ما كانا متعلقين

حرمتا عليه وعليه لكل واحد نص في الحرمان لانها محبوس على الارضاع لحكم الطبع ويرجع على المصلحة
ان تعدت الفساد على الوجه الذي يتناول كثر ثلاثاً فانرضعت عن التعاقب حرمت الاولى والثانية
دونه الثالثة لانها صارت اختاً لها لم يبق الجمع في النكاح وان ارضعت من بعد ان ارضعت من قبلها فمقتضى
وكانت حللت قبل ذلك فاجرت الثالثة والتفريق وصول اللبن اليهن معاً حرم جميعاً وعلى هذا
يخرج جميع مسائل هذا الجنس والله اعلم **كتاب الطلاق**
وهو النسخة من العقد والتخليع يقول اطلقت ابلى وطلقت اسيرها وشرع ان ذلك النكاح الذي هو
قيد معة وهو قضيه مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع وضرب من العقول اما الكتاب قوله تعالى فطلقوهن
لعذرهن وقوله الطلاق مرتان والسنة قوله عم كلاً طلاق جائز الاطلاق المهنوع والقبض وقلاءم بعض المباحات
الى الله الطلاق وعلمه قوله انعقد الاجماع ولان اساحة البضع مكر الزوج على الخصوص والمالك المصحح
القول بمكر ان الزمان مكره في سائر الاملاك ولان مصالح النكاح قد ينقلب مفاسد والتوافق بين الزوجين
قد يصيرتافراً فالبقاء على النكاح حينئذ يشتمل على مفاسد من الرضا والعداوة والمقت وغير ذلك
فشرع الطلاق دفعاً لهما من المفاسد وهي وقع لغير حاجة فهو مباح مباح لان قاطع المصالح
الحق وانما ايجت الواحدة للحاجة وهو خلاف ما تقدم من الحديث ما خلق الله سبحانه مباحاً احب
اليه من العتاق ولا خلق مباحاً بعضه من الطلاق وهو على ثلاثة اوجه احسن واحسن ويري
فاحسن ان يطلقها واحلقه وطهر لاجماع فيه ويتركها حتى يتقضى عدتها بما روي عن ابي هريرة الخفي روى
اصحاب رسول الله عنه كانوا يستحبون ان لا يطلقوا السنة الا واحدة ثم لا يطلقوا غير واحدة تنقض عدتها
وفي رواية فكانت كما احسن عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثاً في ثلاثة ايام لانه اذا جاءها من الايام من
الحبل وهو لا يعلم به فانما طهرت من فحاشا كان ما ذكرناه بعد من النكاح فكانت اولى وفي الحق لا تخيب
لصغير او كبير نطقها في وقت شاء لعدم ما ذكرناه من الحاجة على ما تقدم وللحاجة تنفذ
بالواحدة وحسنه طلاق السنة وهو ان يطلقها ثلاثاً في ثلاثة ايام لاجماع فيها ما روي ان عبد
بن عمر طلق امراته وهي حائض فقال ما هكذا امرك ربي يا ابن عمي انما امر ان يستقبل الطهر مستقبلاً
فيطلقها لكل طهر نطقته وفي رواية قال عمر اخطأ ابنك السنة مرة فليبرأ جرحها فاذا طهرت
فان نشأ طهرها طاهر من غير حجاج او حاملاً قد استبان حملها فذلك الهلة امر الله تعالى ان يطلق لها النساء
والشهر لايسة والصغيرة والحامل كالحبيضة لغيا مخرجها في العلة بنص الكتاب ويجوز طلاقها من
عقيب الحيض اما ما تقدم قاله زمان الرغبة في الدمل الكونه غير معلق ويطلقها ثلاثاً السنة يفصل
بين كل طليقتين شهر وقال محمد بن ابي حنيفة لا يطلق السنة الا واحدة لان الشهر اقام مقام الحيضة في
الصغيرة واللايسة والحامل ليست في مهنها لانها من زوات الحيض وصارت كالمعتد طهرها ولها ان الشهر
دليل الحاجة

لانه زمان تجدد الرغبة على ما عليه الطبع السليمة فصار في معنى الايسة والا باحة بقدر الحاجة فصالح الشهر
 دليل على المدة ما لان دليل تجدد الرغبة الطهر هو موجود في حقها وذلك في فاشرة او طلاق السنة في العدة
 والوقت على ما بينت السنة في العدة ليستون فيها المدخول بها وغير المدخول بها والصغيرة والايسة والحامل لما
 بينت انما شرعت للحاجة والكفر في سواد السنة في الوقت كحيض المدخول بها لان الطهر لا يجر فيه الايض
 في غير المدخول بها ولان المحظور هو طول العدة لوقوع الحيض فانها لا تحسب من العدة ولا علة على غير المدخول
 بها والبرهان ان يطهرها ثلاثا او اثنين بكل واحدة او طهرها رجعة فيه او يطلقها وهي حايض فيقع ويكره عاصيا
 اقل الثلاث والتشدين قلنا بينت ان خلافا السنة والمشرقة للحاجة ويرى ليندفع بالرجعة او بالاحالة واما الخالصة
 المحيض فقلنا في حديث بن عمر رضي الله عنهما في اخطأ السنة واقام الوقوع طهره لم يجره من غير اجراء وكان
 طهرها حاله الحيض ولو ان الوقوع كان اجراء وكذا روي ابن عمر رضي الله عنهما قال للنبى عم ابنت لو طهرها ثلاثا
 اكانت تحل في قال لا ويكون معصية وروي ان بعض بني عباد بن الصامت طلق امرأته
 العا فذكر عباد في ذلك النبي عم فقال بانه ثلاث في معصيته وسعيه وسبع ونسعون في كره
 ولقوله في كل طلاق واقع للحديث واما كونه عاصيا فالحقيقة السنة واجماع الصحابة وقوله في طهره
 رجعة فيه اشارة الى مذهب ابي حنيفة وهو انه لو طهرها في طهر لم يجزها فيه فراجعها ثم طهرها
 فيه لا يكره وهو قول زفر وعندنا يكره وعلى هذا لو طهرها في الحيض ثم راجعها فطهرت فطهرها
 وكذا لو طهرها بشهر ثم طهرها انت طالق ثلاثا السنة وقعت للحال عنده لان الاولى وقعت
 ومار راجعها بالمرس بشهر فوقت اخرى ثم صار راجعا فوقت الثالثة والشهر
 الواحد في حق الايسة والصغيرة على الخلاف فلما قيل الرجعة فاصله بين العدة في عين
 والنكاح الرجعة ويكره ان بالمراجعة ان رفع حكم الطلاق الاول وصار كأنه لم يكن وان ارتفع
 لا يصير جازعا ولا كراهة باعتبارها ولا انها عادت الى الحالة الاولى بسبب من جهته فصار كالأول بانها
 في الطهر ثم راجعها قال وطلاق غير المدخول بها حاله الحيض ليس ببديعي لما بينت قال وان طلق
 امرأته حاله الحيض فعليه ان يراجعها بالورد ولا امر به في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما تقدم ولما فيه من رفع
 الفعل للمرجع اشارة فان لم يطر طهره تطهره فان شاطرها امسكها الحديث ابن عمر قال واذا قال
 لامرأته المدخول بها انت طالق ثلاثا ما السنة وقع عند كل طهر تطهره لان معناه لوقت
 السنة وفيها طهر لاجماع فيه لما ترون نوب وقوع من الساعة وقعن خلافا لفرقة لان
 الجمع بدعة فلا يكون سنة ولنا ان شئنا فوقعنا لا يقعنا لانما عرفنا وقوع الثلث حجة
 بالسنة فكانت حجة كلامه فينتظم عند النية دون الاطلاق قال وطلاق الحرة ثلاث والامة
 ثنتان ولا اعتبار بالرجل في عدد الطلاق ولقوله في فطلقهن بعد ثنتين ايه الا طهرها بعد ثنتين فيكون

فيما ج

الطلاق على عدد الاطهار والطرهار الحرة في العدة ثلاثة والامة اثنتان فيكون التطليق كذلك ولان الحرة
 لو طهرت على الامة ثلاثا يكره بغير ثنتين على اوقات السنة ولا يكره بالاجماع وقوله طلاق الامة ثنتان وعدهما
 حيضتان واما قوله في الطلاق والعدة بالنساء فعنه وجود الطلاق او وقوع الطلاق بالرجل كحان
 العدة بالنساء واما قوله في لا يطلق العبد اكثر من اثنتين يعني زوجته الامة توفيقا بين الاحاديث
 والدلائل ولان الغالب ان العبد انما يزوج الامة فخرج مخرج الغالب لان النكاح نعمة في حقها والرق
 مؤثر في ينصف النعم فوجب ان يعتبر برقتها وقصته طلقه ونصف لكن لما لم ينصف لطلقة
 كملنا قال ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ مستيقظ لقوله في كل طلاق واقع الاطلاق الصحيح والمعقود
 وفي رواية الاطلاق الصحيح والمجنون ولا يقع طلاق الصبي والمجنون لما روي في لانهما عديم العقل والتمييز
 والاهلية بهما ولو طلق الصبي او انما لم يبلغ او استيقظ فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال ادفعته
 وطلاق المكره واقع لما روي بان امرأة اعتقلت زوجها وجلست على صدره ومعهما شفرة وقالت
 انطلقن ثلاثا ولاقتلنك فاشدها الله ان لا تفعل فابت فطلقها ثلاثا ثم ذكر ذلك للنبى عم
 فقال لاقتلن في الطلاق ولان فصد الطلاق ولم يرض بالوقوع فصار كالمهازل ولانه في يقع به الفرقة
 فيستوى فيه الاكره والطوع كالرضاع ثم عندنا كل ما صح فيه شرط الخيار فالأكره يؤثر فيه كالبيع
 والاجارة ونحوها واما لان تصح فيه الشرط لا يؤثر فيه كالنكاح والطلاق والعنق ونحوها
 وطلاق السكن واقع وقال الطحاوي لا يقع وهو اختيار الكوفي اعتبارا بنزول عقده بالبيع والدوا ولنا
 انه مكلف بدليل انه مخاطب باداء الغرض ويلزمه حد الغنى والعقد بالقتل وطلاق المكلف واقع كغير السكن
 بخلاف الممتنع لانه ليس له حكم التكليف ولان السكن بالخبر والنيززال عقده بسبب هو معصية فيجعل باقيا
 زجرا حتى لو شرب فصدح رأسه وزال عقله بالصداع نقول لا يقع والغالب فيمن شرب البسج والدواء
 لشد اوى الى الله معصية ولذلك استغنى عن التكليف منه ويقع طلاق الاخرس بالاشارة والمراد اذا كانت
 اشارته معلومة وقد عرفت في مرضعة قال وكذلك الاعب بالطلاق والمهازل به لقوله ثلاث جدته
 جدته هن جد الطلاق والنكاح والعنق وقوله من طلق لا عبا جاز ذكر عليه وعمر بن الدرداء
 انه قال من طلق بطلاق او اعتاق لزمه قال وفيه نزول ولا يتخذوا آيات الله هزوا وكذلك اذا اراد غير الطلاق
 فسبق لسانه بالطلاق وقع لان عده العقد وهو غير معتبر فيه وروي هشام عن محمد بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان من اراد ان يقول لامرأته اسقني الماء فقال انت طالق وقع ويعم هذه الأصول كلها قوله في كل طلاق واقع
 الحديث قال ومن ملك امرأته او شغصا منها او مكنته او شغصا منه وقعت الفرقة بينهما لان المالك يبيع
 ابتداء النكاح لما سبق في النكاح فيمنعه بقاءه كالمحرمة المصاهرة والرضاع والله اعلم
 صرح الطلاق لا يحتاج الى نية لانه موضوع له شرعا فكان حقيقة والحقيقة لا يحتاج ويعقب الرجعة
 لقوله في ويعولنهن احق بردهن ولو نوى ابانة فهو رجوع لانه ضد ما وضع له شرعا وهو نوى ان احدهما

او ينفق لانه
 طلاق العبد او اعتاق

انت طالق ومطلقة وطلقتك وانت الطلاق وانت طالق طلاقا وانت طالق
قالوا يقع به طلاق واحدة رجعية ولا يصح فيه نية التلخيص ^{الثلثين} والثلث لان نعت قد يقال الواحدة
طالق الثلثين طالقان والثلث طالق ونعت الفرد لا يحتمل الحدود لان ضده ^{ولئن قال ذكر الطالق}
المطلق ذكر للطلاق حتى يصح ذكر العدد بنفسه ^{وانه دليل على المصدرية} والمصدر محتمل للثلاث قلنا
ذكر للطلاق تتصرف لثلاثة والعقد المذكور بعبارة نعت المصدر محذور في تقديره طلاقا ثلاثا تأكلوا
ضمته وجبها واعطيه جزئيا ^{والنوع الثاني يقع به} واحدة رجعية ويصح فيه نية الثلاث دون الثلثين
لان ذكر المصدر وهو يحتمل العموم ^{لانه} لانهم جنس ويحتمل الادنى فعند الاطلاق يحصل على الواحدة لانه
متيقن وان نوى الثلاث وقعت لانه محتمل كلامه وانما لا يصح نية الثلثين لان اللفظ لا يحتمل العدد
وانما صححت نية الثلاث لانها جنس للطلاق لان من حيث العدد به حتى لو كانت الزوجة امة صححت نية الثلثين
مخرج الجنسية وقال في رد المحتار يصح نية الثلثين لانها بعض الثلاث وجوابه ما قلنا ولو نوى بقوله انت طالق
من حيث واحدة وبعبارة طلاقا اخرى ^{وهنا لان كل واحد من اللفظين يحتمل الايقاع} فصار كقوله انت طالق
انت طلاقا فانه يقع ثنتان كذا هنا وهكذا الحكم في قوله انت طالق الطلاق ولو قال انت عيشت به عشرين سنة
لا يصدق قضاء ولو قال عمن العمل لم يدين ايضا ولو قال انت طالق من وثاق او من هذا العقد لم يقع
شي من القضاء ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع قضاء لادبائه ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا العمل
طلعت ثلاثا ولا يصدق قضاء ^{انه لم ينفى طلاقا} قال واذا اضاف الطلاق الى جملتها او بما يجبر به من
الجزء كالرقبة والوجه والراس والوجه والجسد او الى جزء شايع منها وقع لانها محل الطلاق فاذا قلنا
طالق فقد اضاف الطلاق الى محله فيصح وهذه الاشياء ^{يُجبر بها} عن جملته البدن قال الله تعالى
رقبة والمرد للرجلة ويقال يا وجه العرب وقاله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يمسك
وما بقيت روحه ويراد بالجميع والجسد عبارة عن الجميع ولذلك العنق قالوا فطلعت اعناقهم وذكرنا انهم
يقال من هذا وهذا على ما ذكر في الكفاية انه لو تكفل بدمه يفتح وانما في كتاب الاحتفالات لا يقع لان قال
لو قال لعبدك مكره لا يفتق وفي الظاهر والبدن روايتان وانما يقع بالاضافة الى هذه الاعضاء
باعتبار انه يجبر بها عن جميع البدن لا بالاضافة اليه ^{لانه لو قال} الدرس من طالق والوجه او وضع يده
على العنق والعنق وقال هذا العضو طالق لا يقع ^{واما الجزء الشايع} كالشفت والرجل فانه قابل
للسقط فانت بجا واجاز وغيرهما ولهذا يصح اضافة النكاح اليه وكذا الطلاق كذا لا يتجوز في حكم
الطلاق فيثبت في الكل والاضاف الى اليد والرجل او نحوهما مما لا يجبر به عن البدن لا يقع كذا صرح
لان اضافة غيره محذور فصار كاضافته الى الرق والظفر ^{لان الطلاق} رفع العقد ولا يرد في هذه الاعضاء لانه
لا يصح اضافة النكاح اليها بخلاف الجزء الشايع ^{على ما بينا} ولو تعارف قوم ان اليد يجبر بها عن البدن فافاضوا
يقع الطلاق قال ونصف المطلقة تطليقة وكذلك الثلث فلو قلنا انها انت طالق نصف تطليقة والثلث تطليقة

وقعت تطليقة لان ذكر بعض ما لا يتجزأ تذكر كذا وكذلك جز وشايع من التطليقة ما قلنا وثلثه انما
تطليقتين ثلاثا لان نصف تطليقتين واحدة فكله قال انت طالق ثلاثا وثلثه انما نصف تطليقتين
لان ثلثه انما نصف تطليقة تطليقة ونصف ^{انه لا يتجزأ} فكل النصف فيصير تطليقتين وقيل ثلاث لان لكل
كل نصف فيكون ثلاثا ولو قال نصف تطليقة فري واحدة كنصف في درهم ولو قال نصف تطليقتين
فثنتان ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث ولو قال نصف تطليقة
وثلثها وسدسها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى التطليقة واحدة وفي الاولى اضاف كل جزء الى التطليقة
مستكرها فلقض كل جزء تطليقة على واحدة فان جاوز المجموع الاجزاء كقوله نصف تطليقة وثلثها
وربها وقيل واحدة وقيل ثنتان وهو المختار لان الزيادة على الواحد من تطليقة اخرى فكله اوقع
واحدة وبعض اخرى فيبتكامل ولو قال انسا به وهن اربع انت كن تطليقة يقع على كل واحدة تطليقة
لانه الواحدة اذا قسمت بين اصاب كل واحد ربيعا فكل واحد ثلثا وثلثا اربع لان الثلثين
اذا قسمت بينهما اصاب كل واحد نصف ومن الثلثة ثلثا اربع فكل واحد ربع وكل واحد واحد
ولا يقسم كل واحدة وحده لان القسمة في الجنس لا يتفاوت ويقع على جملته وانما يقسم الاحاد
اذا كان متفقا وانما في نوى فقسمة كل واحدة بانفراد او وقع كذلك لانه شدد على نفسه ولو قال خنت
كل واحدة ثنتين وكذلك في ثمانية ولو قال تسع تطليقات طلقت كل واحدة ثلثا كما مر ولو قال فلانة
طالق ثلاثا وقلنا معهما او قال شكت فلانة معهما في الطلاق طلقتا ثلاثا ثلاثا ولو قال لاربعة نسوة
انت طواق ثلثا طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال انت طالق من واحدة الى ثلاثا يقع ثنتان والثلثين
يقع واحدة وقال لا يقع في الاول ثلاث وفي الثمانية ثنتان وقد مر في الاقرار ايضا قال ولو قال انت
وقع واحدة وثنتين في ثنتين اثنتان ولو نوى الحجاب وقد مر في الاقرار ايضا قال ولو قال انت
طالق من هنا الى الشام فري واحدة رجعية لانه لم يرد ما وصفنا بقوله الى الشام لانها متعة طلقت يقع في
جميع الاماكن ولو قال انت طالق بمكة او في مكة طلقت في الحال في جميع البلاد ما بينا وانما في
مكة لم يصدق قضاء لان الاضمار خلاف الظاهر ولو قال في دخولك مكة نعلق الطلاق بالدخول لانه تعذر
الظرفية والشرط قريب من الظرف ففعل عليه ولو قال انت طالق غدا يقع بطولوع الفجر لانه وصفا بآلة
في جميع الغد فليزم ان يكون طالق في جميعه ولا ذكر لا يوقعه في اول جزء منه ولو نوى اخر النهار صدق
ديانة لا قضاء لانه مخالف للظاهر لانه محتمل لانه تخصيص في ديانة ولو قلنا عند صحته قضاء
ايضا لانه حقيقة كلامه لان الظرف لا يوجب استعاب الظرف وانما يبين الجزاء الاول عند عدم الديانة
لعدم التزاحمة وقال هو الاول سواء لان المراد من الظرفية لان تعبد على الظرفية فلا في جوابه
ان قوله غدا للاستعاب ونظيره وقوله لا اكلمك شهرا وفي الشهر ودهرا وفي الدهر وان كان الاستعاب

فان انوي البعض فقد نوى التخصيص كما يستوي هذا الخلاف انت طالق في رمضان ونوى اخره ولو
قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يؤخذ اولهما ذكر لان قوله اليوم ينجز فلا يتأخر وقوله غدا
اضافه والنجز بطل الاضافة فبلغوا قال لو قال انت طالق قبل ان يضره كل قيس بشي وكذا امر
وقد تزجرها اليوم لانك سنده له حاله من افيده لوقوع الطلاق فلا يقع كقوله قبل ان يضره ولو كان
تزوجها اول من اسر وقع استعانة الفصل الثانية لانه اوقع الطلاق في ملكه فيقع ولو قال انت طالق
ما لم اطلقك او مني ما لم اطلقك او مني لم اطلقك وسكت طلعت لوجود الشرط الوقوع بالسكوت وهو
زمان حاله عن التطبيق لان هذه الالفاظ للعقود اما مني ومنه فمفيدة فيهما فانه يستعمل فيه
قال الله ما دمت حيا وقت الحقيقة وان قال ان لم اطلقك واذا لم اطلقك واذا ما لم اطلقك فيكون
حتى تموت لان هذه الالفاظ للشرط فكان الطلاق معناه بعدم التطبيق ولا يتحقق لعدم الابلوت
اوان فلها هو وما اذا واذا ما فكذا ذكر عنه وقالها بجمع من قالها ان السماء انشئت وامثالها
المراد الوقت ولا يحررهما قد يستعمل للشرط ايضا قال واذا نصبتك خصاصة فاحمل حرم بها وهي
دليل السطرية واذا استعملت في الامرين لا يقع الطلاق بالشك لاحتمال اوجه كل واحدة منها
على الانفراد بخلاف قوله طلقي نفسك اذا شئت لا يخرج الامرين يد بالقيام من المجلس فيحمل على
العقود لانه لما احتملتها وقد ملكها فلا يخرج الامر من يد بالشك ولو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك
انت طالق فهي طالق هذه الواحدة لانه وجود شرط البر وهو عدم الوقت الحاضر عن التطبيق
ولو قال انا منكر طالق لم يقع شيء وان نوي ولو قال انا منكر باين او عليك حرام ونوى الطلاق
فواحدة باينة والخرق ان الطلاق ازالة العقد والعقد قائم بالمرأة دون الرجل والاذالة المذكورة
المملوكة وهو لما كان املا باينة فلفظ الوصلة والتحرر لرفع الحبل والوصلة والحبل مشترك بينهما فوقع
ايضا فتمت اليها دون الطلاق ولو قال انت طالق هكذا وانشا باصابعه الثلاث فثلاث وبالواحدة
واحدة وبالثنتين فثنتين والمعتبر المنشورة لانه لا اعلام بالعدد والعدم الشهر هكذا وهكذا
وخسوا بها في احدى في السوية الثالثة السبعة وعليه العرف ولو اراد المضمومين او كلف
لم يصدق فضاء لانه خلاف الظاهر وان شاق بظهورها فالمعتبر المضموم لانه يريد اعلام العدة
تقدر المضمومة رجوعا الى الحادثة بين الناس ولو قال انت طالق يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة
او قال انت بن او قال ثلاثا فانت بعد قوله انت طالق قبل ذكر العدد لم يقع شيء لانه مع ذكر العدد
والواقع هو العدد فاذا ما شئت قبل ذكر العدد فانت طالق قبل الايقاع فبطل في الفتوى ان قال
انت طالق كذا كذا طلقت ثلاثا لانه اقر كذا لزمه احد عشر ماعرف فكانه قال انت طالق احد عشر
ولو قال كذا طلقت ثلاثا كذا كذا كذا لزمه احد عشر ماعرف فكانه قال انت طالق احد عشر
لا يوصى به ولا يحل وقوع الطلاق وبطل الوصف كقوله انت طالق طالق لم يقع فانه يقع واحدة لان

الطلاق

ايوصف بذكر وصفي وقع الطلاق لا يقع وكذا اذا قال انت طالق وانا بالخيار ثلاثا ليام يقع وتبطل
او مني وصفه يوصف به فلا يحل ما ان كان ينبغي عز زيادة شدة وظلقة او لا فان كان لا ينبغي عز ذكره
رجعي وان كان لا ينبغي فهو باين مثال الاول انت طالق فضل الطلاق او جملة او احسنه او اعدله او اسه
او خيره فانه يقع واحده رجعية لانه لا يوصفها ينبغي من الشدة والبيتونة وصف شدة فلا يقع ومثال الثاني
انت طالق باين او الخش الطلاق او اخبشه او اسه او اعظمه او اكبره او اشتره او اسوءه او طلاق
الشیطان او البدعة او كل بيل او ملاء البيت او نظيفة شديدة او طويلة او عريضة فهو واحد باينة لان هذه
الوصافي ينبغي من الشدة والباين هو الشدة الذي لا يقر على رجعتها بخلاف الرجعي لانه ليس بشدة
عليه حتى يملك رجعتها دون امره قال وان نوي الثلاث فثلاث لان الشدة والبدعة وطلاق الشيطان
يتنوع الى نوعين شديدة ضعيفة وقوية فالضعيف الواحدة البائنة فعند عدم البينة ينظر
اليها التيقن واذا نوي الثلاث فقد نوى احد نوعيه فيصدق وكذا لو قال انت طالق كذا كذا يشبهها
في القوة قال واحد كالا لانه امر عني ويشبهها في العدد فاقترافا نوي صح وعند عدتها ثبت الاقل
لما مر وعز محمد رح انه يقع الثلاث عند عدم البينة لانه عدد فالظاهر هو التشبيه في العدد ثم عند نوي ح
ومحمد رحه ان يقع هي شدة الطلاق فهو باين لان التشبيه يقتضيه زيادة الوصف وذكر البينة لانه عدم
التشبيه يكون رجعيًا وعند نوي يوسف رح وقيل هو قول محمد ان ذكر العظم كان باين والا فلا
وسواء كان المشتبه به عظيم في نفسه او لا لانه يحتمل التشبيه في نفس الحق جدي فاذا ذكر العظم علنا
انه اراد الزيادة وعند زفر رح ان مشبهه بما هو عظيم في نفسه كان باين والا فهو رجعي
لخلاف يظهر في قوله انت طالق مثل رأس الابرة مثل عظم رأس الابرة مثل الجبل مثل عظم الجبل فعند
اوج رحه هو باين في الجميع وعند ابو يوسف باين في الثانية والرابعة رجعي في الباقي وعند زفر رحه هو
باين في الثالثة والرابعة رجعي في الباقي ولو قال انت طالق مثل عدد كذا السني لا عدد كذا الشمس
والقمر فواحدة باينة عند ابو رح رجعية عند ابو يوسف ولو قال كذا اليوم فواحدة عند محمد رحه لان
مخاضه كالنجوم صيانة الا ان نوي العدد فثلاث ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع ثلاث
ولو قال لا كسر ولا قليل يقع واحدة فيثبت ضد ما نفاه اقل لان بالنفي بينت ضده فلا يقع
ولو طلق امراته واحدة رجعية ثم قال جعلتها باينة او لا لا يكون كذلك عند ابو رحه وقال ابو يوسف
يصير باينًا لثلاث لان الواحدة لا يحتمل العدد ويحتمل التبديل الى صفة اخرى وقال محمد رحه لا يكون
باينًا ولا ثلث لانه اذا وقع بصيغة لا يملك تغييره لان تغيير الموقع لا يصح ولا يوح رضه ان الابانة مملوكة
له فيملكه انشاها بعد الايقاع ويملك ايقاع العدد فيملك الحاق الثنتين بالواحدة وضمتها اليها **فصل**
ومن طلق امراته قبل الدخول ثلاثا وقعت لان قوله انت طالق ثلاثا ايقاع لمصدر محذوف
تقديره طلاقا ثلاثا فيقعن جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حدة ولو قال انت طالق

مطلق طلق

وكذا في المطلق ان تمت ركنية لانها ممنوعة عن قطعها فان تمت اربعة بطل لان الزيادة على الركنين في الفعل
كالدخل في صلوها اخرى وعشر محمد رحمه الله في الرابع قبل الظاهر لا يبطل وانتمها اربعة وهي الصحيح ولو كانت قائمة
فقدت في خيارها لانه دليل الترتيب فان التصود اجمع للرأي وكذا اذا كانت قاعدة فان كانت او متكية
فقدت لانه انتقال من جلسة ليس باعراض كما اذا تربع بعد ان كانت متكية وفيما اذا كانت قاعدة فان كانت
ممنوعة بطل لانها اظهر للترتيب بانها لم تكن اعراضا والا قول ابي حنيفة ولو كانت قاعدة فاضطربت فحق فيكون ركن
روايتان وان كانت تفسير على دابة او في محله فوقف في خيارها وان سارت كان للمجلس اخير بطل خيار
الا ان تحت مع سكوت الزوج لان سيما لداية ووقوفها مضافا اليها فاذا سارت كان للمجلس اخير فاذا اختارت نفسها
فهي واحدة بائنه لان اختيارها لنفسها يوجب اختصاصا صريحا بها دون غيرها وذلك بالبيوتية ولا يكون ثلاثا
وان نوى هالان الاختيار لا يتنوع ولا بد من ذكر النفس او ما يدل عليه في كلامه او كلامها مثل ان يقول اختار
فتقول اختارت او يقول لها اختاري فتقول اختارت نفسي لان ذكر عرف اجماع الصحابة وانه المفسر
لجانبيه لان المهر لا يصلح تفسير المهر حتى لو قال لها اختاري فقالت اخترت فليس شيئا لان لا
خيار ليس من الفاظ الطلاق وضعا وانما جعل بالنسبة فيما اذا كان مفسرا فاذا لم يكن كذلك
شيء ولان قوله اختار وقوله اختارت ليس له تخصيص بها فلا يقع الطلاق فاذا ذكرت النفس تخص
الاختيار لها فيقع وقال في المحبط ولا بد من ذكر النفس او التولية او الاختيار في احد الكلامين
لوقوع الطلاق اما ذكر النفس فلما ذكرنا واما ذكر التولية فظاهر واما الاختيار فلان الهاء
تنبئ عن الترتيب واختيارها لنفسها هو الذي يتقدم ويتعده واخرى فصار مفسرا من جانب
والقياس ان لا يقع بالتخيير طلاق وان نوى لانه لا يمكن ايقاع الطلاق بهذا اللفظ فلا يمكن التمسك
الى غيره ولان قولها انا اختار نفسي يحتمل الوعد فلا يكون جوابا مع احتمال وجه الاستحسان
اجماع الصحابة رضى ولان الشرع جعل هذا جوابا واجبا بالمرءية لانه لما لم يفسر بقاها انما النبي
قل لا اراكم كائنات كائنات الحيوان الدنيا واليه يرد الله من جملته من يعاينه رضى فقال في
اخير شيئا فاعلم ان التخيير حتى تستامر في ابويكم ثم اخبرها بالاية فقالت في هذا استأمر
ابوي يارسول الله لا اباختار الله ورسوله وارت بذلك الاختيار للحال واعده رسول الله جوازا
اجبا ولان له ان يستدبر النكاح وله ان يفارقها فله ان يغيرها مقام نفسه في ذكره ولو قال لها
اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت اختيرة او قالت اخترت الاولى او الاولى او الاولى
فهو ثلاث ولا يحتاج الى نية الزوج لان تكرار هذا الكلام انما يكون في الطلاق دون غيره اما قولها اختار
فلا تملك له ولو صرح بالمتن كانت ثلاثا فكذا لانها التأكيد بوقوع الثلاث واما قولها الاولى او الاولى
او الاخيرة فلهذا رضى وقال لا يقع واحدة لان ذكر الاولى والوسطى والاخير ان كان لا يفيده الترتيب
يفيد الا فراد لانه يدل عليه فيعتبر عليه وقوله انها انما تنصرف فيها ملكته اذا اجتمع في الملك كالمجتمع في الملك

وذكر لا يحتمل الترتيب فان القوم المجتمعين في مكان لا يقال هذا اول هذا اخر ويقال هذا اجزاء
اولا وهذا اخر فيكون الترتيب في مجيها لا في ذاتها وان كان كذلك فقولها الاولى او الوسطى
فيبقى قولها اخترت ولو قالت اخترت وسكت وقعت الثلاث كما هذا ولو قالت طلقت نفسي واخترت
نفسى بتطبيقه في جمعة لانها اختارت نفسها بعد انقضاء العدة لان هذا جيب الاسطلاق بعد انقضاء العدة ولو قال
اختار نفسي امرى بيدك بتطبيقه فاختارت نفسها في واحدة رجعية لان ذكر الطلاق بعقب الرجعية صار كانه
قال طلق نفسي ولو خيره فقالت اخترت نفسي لان رجعي لا يقع لانه لا اضراب من الاول فلا يقع ولو قالت نفسي
او رجعي لا يقع لانه او لشكر فلا يقع الطلاق بالشكر وخرج الامر بيدك بالاشتغال بها بشي اخر ولو قالت نفسي رجعي
طلعت ولا يصح الحلف والامر باليد كالخيار يتوقف على المجلس ما ذكره الا انه اذا قال امرى بيدك ونوى الثلاث صح
لانتم العمل بالجموع والخصوس والاختيار لا يحتمل الجموع فان الامر باليد سمي التخليك وضعا قال الله تعالى والامر يومئذ لله
والاختيار عرف تليكا شرعا لا وضعا قال اجماع المتقدم في الطلاق الواحدة لا غير فلم يصبحت نية الثلاث في الامر
باليد دون التخيير ولو قالت في جواب باليد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلاث لانها صفة الاختيارية تصلح
جوابا بالامر باليد تكون تليكا كالخيار فيصير كما اذا قالت اخترت نفسي بمرتين واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قال
لها امرى بيدك فاختارت نفسها قبل لا يقع والا صح انه يقع ولو قال لها ان دخلت الدار فامرى بيدك ان طلعت
نفسها كما وقعت قدمها فيها طلعت وان طلعت بعد ما شئت خطوتك لم تطلق ولو قال لها طلق نفسي فامر لها
ان تطلق في المجلس لان المرأة لا يكون وكيلة في حق نفسها فكان تليكا ويقع واحدة رجعية وليس له ان يرجع عنه
لان تليكا في حق التعلق لان علق الطلاق بتطبيقها وكذا قوله انت طالق ان شئت او حببت او هويت او اوتيت او ربيت
لان كل تعليق بفعل القلب هو كاختيار وان طلعت نفسها ثلاثا وقد اذاعها الزوج وتعد لان محنة افعلي الطلاق
وهو لم يجلس فيستأمر لادق مع احتمال الجمع كساير اسماء الاجناس فيصح نية الثلاث وينصرف الى الادق عند علمها
عليها امر ولا يصح نية الثلثين لانه عدو خلا فان ذكره الله وقد بيناه الا ان يكون امره فيصح لانه الجس
في حقها ولو كانت حرة وقد طلقها واحدة لا يصح نية الثلثين لانه ليس بجنس في حقها ولو قالت
انبت نفسي طلعت واحدة رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق الا انها زادت فيها وصف الابانة
فيلغو كما اذا قالت طلعت نفسي بايضة وعن ابي حنيفة لا يقع شيء علامتها انت بغير ما قوض اليها
ويتقيد بالمجلس في الخيرة لانه تليكا ايضا ولو قال لها امرى بيدك فقالت انت على حرام وانت صتي
باين او انا منك باين فهو جواب وطلعت لان هذه الالفاظ يقيد الطلاق كما اذا قالت نفسي لو قالت
انت صتي طالق لم يقع شيء ولو قالت انا منك طالق وانا طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق
دون الرجل ولو قال لها طلق نفسي مع شئت او من شئت او اذا شئت او اذا ما شئت لا يتقيد
بالمجلس لانها الجموع الاوقات كانه قال في اي وقت شئت وهذا في صفة ظاهر واما اذا واذا

واقعد سبق الكلام فيه والعذر عنه ولوردة لا يرد لانه ملكها الطلاق في اي وقت شئت فله ان يكتفينا
قبل المشيئة ولا يرد بالرد وكذلك لو قال لغيره طلاقا راق لا يقيده بالمجلس لانه توكيد ولو قال لانه شئت
اقتصر على المجلس وقاد فرج هو الاول سواء لانه توكيد كما اذا سكنت عن المشيئة ولنا انه توكيد حيث علقه
لمشيئة وانما لا ينفرد بالمشيئة والتوكيد يقتصر على المجلس لما عرف ولو قال لهما انت طالق ان احببت فقالت
نسييت وقع ولو قال ان شئت فقالت احببت لا يقع والفرق ان المشيئة ارادة واجاب فيها معنى المحبة وزيادة
فقد وجد الشرط الاول وزيادة المحبة ليس فيها اجاب فلم يوجد في المسئلة الثانية والمشية بتلك الصفة
فلو وجد الشرط ولو قال لهما طلق نفسك كلما شئت فلها ان يغير في الثلاث لان كلما يقتضيه تكرار الفعل
ويقتصر على المملوك من الطلاق في النكاح القائم حتى لو طلقها ثلاثا وعادت اليه بعد زوج اخر لا يملك التطلق
وليس لها ان تجبره لانها يوجب عموم الافراد لا عموم الاجماع وقال نفرد لا يقتصر على المملوك في النكاح حتى
كان لها ان يطلق نفسها بعد زوج اخر عملا بحقيقة كلمة كلما ولنا انه توكيد فلا يصح الا فيما هو ملكه
تكرر اكثر من الثلاث وعلى هذا الايراد وقع به ثلاث طلاقات ثم عادت اليه لا يقع في الايراد عندنا
عنده يهود ولو قال طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فري واحدة لانها وقعت بعض ما ملكت ولو قال
واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عندنا وحده وقال يقع واحدة لانها ملكت الواحدة وقد انت بالزيادة
عليها فيلحقها كما اذا قال انت طالق ادبعا فانها يقع الثلاث ويلحق الزايد ولنا ان الواحدة غير الثلاث لاختلاف
ومعنى وانت بغير ما ملكها فكان كلاما مبتدئا فلا يقع بخلاف الزوج لانه يملك الثلاث فيتصرف فيها بحكم
المملوك والزايد عليه بالحق فبطل ولو قال لهما طلق نفسك واحدة امكك الرجعة فقالت طلقت نفسي واحقها بانه
فري رجعية لانها انت بالاصل صحيح وقع ما امرها به ثم انت بزيادة وصف فيلحقها لاجابة اليه ولو قال
واحدة بانه فقالت طلقت رجعية فري باينة لما قلنا ولو قال لهما انت طالق كيف شئت وقعت واحدة
رجعية وان لم تشا فان شئت باينة او ثلاثا وقد ارد الزوج ذكر وقوعه للاتفاق بين ارادته ومشيتها وان
اختلفت مشيتها وارادته فواحدة رجعية لانها مخالفة لغير تصرفها فيبقى اصل الايقاع وقال ابو يوسف
وحمد رحمهما الله لا يقع شيء ما لم يوقعه المرأة في ثلاث او واحدة رجعية او باينة والعقود على هذا الخلاف
لها ان فرض اليها التطبيق على اي صفة شئت فوجب يتعلق بمشيتها اصل الطلاق حتى يملك ذكر قبل
الدخول وبعد ولو وقع بغير ايقاعه لا يملك قبل الدخول والزوج رضاء ان يكتفي بالاستيساق فيقتضيه يوم من
اصل الطلاق ويكون التقويض اليها في الصفة عملا بحقيقة كلمة كيف ولو قال انت طالق ما شئت او لم شئت
فلها ان يطلق نفسها ما شئت لانها استعملت للعدد فقد فوض اليها امشي شئت من العدد ولو قال لهما طلق
نفسك من ثلاث ما شئت فليس لها ان تطلق ثلاثا وتطلق من زوجها وقال لهما ان تطلق ثلاثا ان شئت
لان ما للعموم ومن تستعمل للتمييز فيحمل على تمييز الجنس كقوله كل من طعاني ما شئت ولا يرد من حقيقة

للتبعية وما للتبعية فيجعلها فاعلمنا الموقوف اليها بعض الثلاث لان بعضا للعموم وهو شئت
وانما ترك التبعية في النظر لدلالة الحال وهو اظهرها في الساحة والكسر ولو قال ان شئت فانت طالق اذا
شئت فمما مشيتان احديهما على المجلس والثانية معلقة معلقة بالموقف فان قامت بطلنا اما الموقوفة فلتوقفها
بالمجلس واما المطلقة فلتعلق بها وان شئت نصيرك تارة قال لهما في ذلك الوقت انت طالق ان شئت ولو قيل له انك
امراة فقال لا ونوي الطلاق وقع ذكره في المحيط وقال هو الصحيح وكذا لو قالت لست لي بزوجه فقال الزوج
صدقت ونوي الطلاق وكذا قوله لم يست لي بامراة او ما انت لي بامراة اولست كزوجه او ما انا كزوجه
ونوي الطلاق يقع وقال لا يقع لانه اخبار كذب فلا يقع وان نوي وله ان يحتمل الطلاق بالاضمار تقدير
لست لي بامراة لان طلقك اذا احتمل ذكر ونواة صحت نيته فيقع الطلاق ولو قال له اخر امر منكر لا طلاق
لي فقال الزوج لا طلقت ولو قال نعم لا تطلق لان قوله نعم معناه نعم امر ارق غير طالق وقوله لا معناه
ليس امر ارق الا طالق ولو قال لامراة قولي انا طالق لم تطلق حتى تقول لانه امر بالانشاء ولو قال لغيره قولي
مراق انما طالق طلعت قالوا لم يقل لانه امر بالاختيار وانه يستدعي سبق التحيز به ولو قال اخر ان لم تقص حقي
اليوم فامر انكر طالق فقايع ولا يجوابه انعقدت بميمنه لان الجواب يستدعي عادة السؤال فكانه قال
نعم امر ارق طالق ان لم اقصر حقك ولو قال لهما اعتدي اعتدي وقال نويت واحدة وصدق ديانة
ويقع ثلاثا في القصر ولو قال عنيت بالثانية العلة صنف قضاء ولو قال نويت بالاول طلاقا ولم اقول
بالثانية والثالثة شيئا فري ثلاثا لانها في حال مزاكرة الطلاق فيتعينك ومن الكنايات الكناية فاذا
كتب طلاق امرته في كتاب او لوح او على حائط او رضى لا يقع الا بنية واصله ان الكناية حروف منظومة
تدبر على معاني مفرومة كالكلام وكتب رسول الله عم قامت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام حتى وجب على
بلغته فنقول اذا كتب بلا يستبين فلا يخلو اما ان كان على وجه الخطابة او لافان لم يكن على وجه الخطابة
مثل ان يكتب امرته طلاق فانه يتوقف على النية لان الكناية يقوم مقام الكلام كالكناية مع الصريح
وان كتب على وجه الخطاب والرسالة مثل ان يقول يا فلانة انت طالق واذا وصل بك ككتابي فانت
طالق فانه يقع به للطلاق من غير نية ولا يصدق انه ما نوي لانه ظاهر فيه ثم ان كان بغير تعليق
وقع للحال كانه قال لهما انت طالق وان كان معلقا بان كتب اذا جاءك كتابي فانت طالق لا يقع حتى
يصل اليها لانه علق الوقوع بشرط فلا يقع قبله كما اذا علقه بدخول الدار فان وصل الكتاب الي
ايها فترقه ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في امورها لا يقع وان اخبرها ما لم يدفعه اليها لانه كاجنبي
قال والغاي الشرا ان واذا ما وصحت وميتما وكل وكما لانها مستعمل فيه وضعا ان فشرط
تحضر ليس فيه معنى الوقت وما وراها فيها معنى الوقت على ما بيننا وكلمه كل ليست بشرط لانها لها
الاسم والشرط ما يلزم الفعل لانه يتعلق به الخبر وهو فعل الا انه يتعلق بالفعل بالاسم الذي يلزمها

لحق بالشروط مثل قوله كل عيب اشتريته فهو حر قال اذا علق الطلاق بشرط وقع عقيبها ونجست اليمين او انتم
لان الفعل اذا وجد شرط فلا ينفى اليمين الا في كل ما فاته العموم الافعال قالوا كلما نصحت جلودهم الاله
واذا كانت للعموم يلزم ان تكرار ضروري حتى يقع الثلاث المملوكات في النكاح القائم فلو تزوجها بعد ذلك
ووجد الشرط لم يقع شيء خلافا لفرجه الله لمقتضى العموم وكنا انما علق ما يمكنه من الطلاقات وقد انتهى
ذلك وهو الجراء فينتهي اليمين ضرورة قال ولا يصح التخليق الا ان يكون الخالف ما كلفه لا امراته
ان دخلت الدار فانت طالق او يقول لعبد ان كلمت زيد فانت حر او فيضيغه الى ملكه كقوله لا حبس
ان تزوجتك فانت طالق او كل امارة تزوجها فزنى طالق وكل عيب اشتريته فهو حر لا بد ان يكون
الجراء ظاهرا ليكون محققا لمتحقق مع اليمين وهذا القوة على المبيع والمحل ولا ظهور للآ
ياحد هذين قال وزكلا المكد لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط فان وجد الشرط في مكانه
اليمين ووقع الطلاق لان الشرط وجد والمحل قابل للجزاء فينزل وينتهي اليمين لما مر وان وجد
في غير ملكه انحلت لوجود الشرط ولم يقع شيء لعدم قبول المحل وفي كل ما لا يخلو اليمين بوجود الشرط
حتى يقع الثلاث على ما يشاء واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول الزوج لانه منك وممتك بالامر
وهو العدم واليمين للمرأة لانها مدعية فثبتت قال وما لا يجعل الامن جهتها فالقول قولها في حق
نفسها كقوله ان خصمت فانت طالق فلا تعلق فقالت خصمت طلقت هي خاصة والغياص ان لا تعلق
لانه شرط كغيره من الشروط وجه الاستحسان انها امينة في ذلك ولا يعرف الامن جهتها وقد
اعتبر الشارع قولها في ذلك في المحلة والوطي فكذلك هذا الالة في حق ضررها شهادة وهي ممتة
فلا يقبل قولها وحدها قال وكذلك التعليل بحبتها وهو ان يكون ان كنت تحبيني فانت
طالق وفلان فقالت احبب طلقت وجدها ولو قال ان كنت تحبيني ان تجذبك الله بناد حرام
كانت طالق وعبدك حر فقالت احب طلقت ولم يعتق العبد وما ذكرنا ولا يسفر كذا بالانها
قد توش الحذاب على تحبته بعضها اياها ولو قال لها ان كنت تحبيني بفلبك فانت طالق فقل
احبوك وهي كاذبة طلقت وقال محمد بن لا يطلاق لان المحبة اذا علق بها الغلب بدار بها حقيقة
الحب ولم يوجد ولها ان المحبة فعل القلب فيلغو ذكر القلب فصار كما اذا اطلق تعلق بال
الاختيار عن المحبة كذا هذا قال ولو قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية
فانت من فولدتها ولا يدرى ايها او لا طلقت واحدة وفي التنزه ثنتين لان الواحدة متيقنة
وفي الثانية شكر فلا يقع والاحوط ان يأخذ بوقوع الثنتين وانقضت العدة بتقنين لان الطارة
وقم بالولد الاول وانقضت العدة بالثانية قال ولو قال لها ان جامعتك فانت طالق ثلاثا فاولجه
وليك ساعة فلا شيء عليه وان نزع من اولجه فعليه مهر ولو كان الطلاق رجعا يحصل الرجعة

اجماع

بالايلاج الثاني وعنه اني يوسف رضي الله عنه باللبا شدة الثلاث ويصير امر اجابته في الواحدة لوجود الجماع
بالدوام عليه الالة لا يجب لحد الاتحاد ولها ان الجماع ادخل الفرج ولا دوام الادخال اذ اخرج من ادخل
وقد وجد الادخال بعد الطلاق ولم يجب لحد لشبهة الاتحاد من حيث المجلس والمقصود واذ لم يجب للحد
العقد لانه الوطى لا يخلو احد ما **فصل** ولو قال لها انت طالق ان شاء الله او ما شاء الله او ما لم
يشاء الله متصلا به لاحت عليه ولانه تعليل بشرط لا يعلم وجوده فلا يقع بالشك ان المعلق بالشك عدم قبله
وكذا اذا علقه بمشيئة من لا يعلم مشيئته من المعلق كمالا ثالثة والجن واليحيى واليحيى الاستسنا
لا مقصودا لما روينا ولانه اذا سكت ثبت حكم الاول فيكون الاستسنا او التعليل بعه رجوعا عنه
فلا يقبل ولو سكت قد مر ما ينفسر او قطعه او تحشا او كان بلسانه ثقل قطال تردده ثم قال ان شاء الله
صح الاستسنا وان تنفس باختياره بطل ولو حررك لسانه بالاستسنا صح عند الكرخي وان لم يكن مستسنا
وقال الهندواني لا يصح ما لم يكن مستسنا ولو قال انت طالق فجزى على لسانه ان شاء الله من غير
قصد لا يقع كما لو قال انت طالق فجزى على لسانه او غير طالق ولو قال انت ثلاثا وثلاثا ان شاء الله
او ثلاثا او واحدة ان شاء الله بطل الاستسنا وقال هو الصحيح وكذا لو قال لعبد انت حر
وحر ان شاء الله لان الكلام واحد وانما ينتم باخر والله متصل ولا يحرج رضى الله عنه انه مستسنا منقطع
لان قوله وثلاثا او واحدة او حر لغو لا فائدة فيه فكان قاطعا ولو قال انت طالق واحدة
وثلاثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك كانت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينها
كلام اخر ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة طلقت ثنتين ولو قال الانت من طلقت واحدة
اصلها ان الاستسنا منقطع لان قوله وتكلم بها الباقي بعد الثبوت لانه بيان انه اراد ما تكلم وما مر المستثنى
ولا يصح استسنا الكل من الكل ولو قال انت طالق ثلاثا او اثنتين او وقع الثلاث وبطل الاستسنا
ولو قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا او اربعاء وقع ثلاثا عند ابي حنيفة وعلى فياس قولها يقع
واحدة بناء على ما تقدم ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة او واحدة وبطل الاستسنا
لانه مستثنى الكل ولو قال انت طالق عشرة الا تسعة وقعت واحدة ولو قال الا ثمانية فثنتان
واصله انه اذا وقع اكثر من الثلاث ثم استثنى الكلام كله صحيح فالاستسنا عام في جملة
الكلام ولا يكون مستثنى من جملة الثلاث التي تصح وقوعها فيقع الاستسنا من جملة الكلام ويقع
بقية الجملة ان كان مما يصح ما بقي ان كان ثلاثا او اقل لان الاستسنا يتبع اللفظ ولا يتبع الحكم والجملة
تلفظ بها جملة واحدة قيد الاستسنا عليها فيسقط ما تضمنه الاستسنا ويقع بقية الجملة
ان كان مما يصح وقوعه ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استسنا
ما يليه فاني استثنى الواحدة من الثلاث بقيت ثنتان واذا استثنى ثنتان من الثلاث بقيت واحدة

كانه قال انت طالق ثلاثا الا شئت فان قال انت طالق ثلاثا الا شئت بين الواحدة يقع واحدة
لانه يستثنى الواحدة من الثلاث فيبقى واحدة فيستثنى من الثلاث فيبقى شتان فيستثنى من الثلاث فيبقى
واحدة وكذلك قال عشرة الا شئت استثنى السبعة من الثمانية فيبقى واحدة
ثم استثنى الواحدة من التسعة فيبقى ثمانية ثم استثنى الثمانية من العشرة فيبقى شتان وعلى هذا
النوع ونظيره ان تعقد الاعداء الاول بيمينك والثاني بيمينك والثالث بيمينك والاربع بيمينك
ثم اسقط ما اجتمع في يمينك مما اجتمع بيمينك فابقي فهو الوقع **فصل** ومن كان
امراة في مرضه نزلت ورثته ان كانت في العدة وان انقضت عدتها لم ترث واصلة ان الزوجية
في مرض الموت سبب يفضي الى الارث بخلاف ابطاله يكون ضررا بصاحبه فوجب رد دفعه لهذا
الضرر في حق الارث مادامه العدة كما في الطلاق الرجعي وتعذر الزوجية بعد انقضاء العدة لانه
لم يبق لها اثر ولا حكم قال وان ابانها بامرها او جاءت الفرقة من جهتها في مرضه لم ترث كالحبيرة
بسبب الحب والعتة والبلوغ والعنف لانا انما اعتبر قيام الزوجية مع المبطول نظرا لها فاذا انقضت
بالمبطل لم يبق مستحقة للنظر فعلا لمبطل وهو الطلاق عمله ولو فعلت ما ذكرنا من الخيارات وهي
مرضه ورثتها اذا ماتت وهي في العدة لانها ممنوعة من ابطال حقة فيبقى النكاح في حق الارث
دفعاً للضرر عنه الا في الحب والعنف فانه لا يرثها لانه طلاق وهو مضاف الى الزوج ومرض الموت هو المرض
الذي اضناه وانحصر عن القيام بخواجبه فاما من يحيى ويذهب بخواجبه ويحرم فلا ويقتل ان امكنه القيام
بجوامحه في البيت وعجن غيرها خارج البيت فهو مرض وعجز الى حرقه اذا كان مضمنا لا يقوم الا بسوء
ويقتل عليه الصلوة جالساً في مرضه والمحذور والوقوف في صف القتال والمحذور للرحم
والقصاص وكلية السفينة والشار في صبغة يخاف الهلاك كالتحجيج لان الخالف فيه السلامة
ومن قدم للقصاص والرحم او باز رجليه او انكسرت السفينة وبقي على ارجل او وقع في فرج
كالمرض وكذلك المرأة اذا طلق واما المفعد والمفوج ومن في معناه كالصبيح واذا
كان احد الزوجين من الارث يتوارثان لو لم يقع الطلاق لانه لم يتعلق حقها بما
حاله الطلاق فلم يكن فان فلا يترحم ولو علق طلاق امراته بفعله وفعله في المرض ورثت
سواء كانت التعليق في الصحة او في المرض قصد اضرارها حيث باشر بشرط الخس في المرض وسواء
كان له يد من العقل او لم يكن اما اذا كان فظاهراً او اذا لم يكن فلا له يد من التعليق فكان
مضمناً في اليه وان علقه بفعل اجنبي فيجي الوقت في المرض مثل قوله اذا جاءك من الشرف فانت
طالق وان دخل فلان الدار وصلى الظهر فانت طالق فان كان التطليق التعليق والشرط في المرض
ورثت لانه قصد اضرارها بما ستره التعليق في المرض حال تعلق حقها بما له وان كان التعليق

في الصحة والشرط في المرض لم ترث خلافا لفرجه لان التعليق بشرط ينزل عند الشرط فصار كالمنجز
في المرض ولما انه انما يصير تطليقا عند الشرط حكماً لا قصداً ولا ظمراً الا عند القصد وان علقه بها
ولها منه بدله ترث على كل حال لانها راضة وان لم يكن ^{بشرط} ~~بشرط~~ ^{بشرط} ~~بشرط~~ وكلام الاقارب وكلام الطعام
واسنيغاء الدين ورثت وقال محمد رحمه الله ان كان التعليق في الصحة لانث لانه لا يصنع له في ابطال
الشرط فلم يقصد ابطال حقها ولها انما مضطرة الى المباشر في هذا الاشياء لما يتعلق بتركها
من العقاب في الاخرى والضرر في الدنيا والزوج هو الذي لجأها الى المباشر فينتقل فعلها اليه وتصح
سأله له كما قلنا في الكراه وانما يكون مرض الموت اذا مات منه اما لو بري ثم مات انقطع حكم المرض الاول
فصل في طلاق المجهول اصله ان اضافة الطلاق الى مجهول ليس بالاعتليق الطلاق وفي المعنة
لانه لا يقع على مجهول وانما يقع على المقيمة وانما يترك بالبيان مقصوداً عليه فكان للبيان بغير عينها اذا لم
يكن له نية في معيته منها لقوله عدم كل طلاق جائز الحديث ولان الجهالة مع الخطر اجري مجرى واحداً
الا ترى انهما بمنعنا البيع ثم الطلاق يصحح الخطر كذا مع الجهالة ولان البيع مع ضعفه يصح مع هذا
الضرر من الجهالة حتى جائز بيع قفيز من صبرة فلان يصحح الطلاق مع الجهالة وانما يصح منه و
تستعبدت عليه الى العاضه حتى يبين ان كان الطلاق صحيحاً او سائلاً لان لكل واحدة منهن حقاً في
استيفاء منافع النكاح واحكامه والتعلق الى التزوج بزوجه اخبر فكان على الزوج البيات
والقول قوله لانه المحل كمن امر بشئ غير معين ويجوز القاض ان يوقع الطلاق على معينه لتحصل
الغايه وعليها العلة من حين بيت لما تقدم فان لم يبين حتى ماتت احدهما طلقت الباقي لانه لم
يبقى من يستحق الطلاق غيرهما وان قال ان المتيه لم سترها وطلقة الباقي فيصدق في المتيه نفسه
في اسقاط ارثه ولا يصدق على الباقي في صرف الطلاق عنها فان ماتت واحدة بعد الاخرى فقال اردت الاولى
لم يترث منها لانه سقط من الثانية بطريق الحكم ومن الاول باعترافه ولو ماتت اتمت ورثت من كل واحدة
منهما نصف ميراث فان قال اردت احدهما سقط حقه من ميراثها ورثت من الاخرى نصف ميراثها لانه لا يصدق
في زيادة الاستحقاق لاستحالة ان يطأ المطلقة وكل ذلك لو قبلها او خلف بطلاقها او ظهر منها لان هذه الاحكام
من خواص الزوجية فصارت كالجماع ولو طلق احدها بعينها وعسى به البيان ضد وان لم يتوبه البيان تعينه الاخرى
للاطلاق الاول وعن محمد رحمه الله لو كان الطلاق واحدة رجعية لم يكن وطئ احدها بياناً للاخرى ولو مات الزوج
قبل البيان فالمرثش بينهما الربع او الثمن لان احدهما زوجة قطعاً ولست احدهما باول من الاخرى
ولو طلق احدي نساء الاربع نكحاً ثم اشبهت وانكرت كل واحدة ان تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة
منهن لانه حرمت عليه احديهن ويجوز ان يكون كل واحدة وقد قال اصحاب رحمه الله كل ما لا يحتاج عند الظهور
لا يجوز النجس فيه والفرج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمدبوحة انه يتنجس لان النسب

يباح عند الضرورة وان استعملت عليه الحاكم في النفقة والجماع احدا عليه وجب حتى يبين التي تطلق من
ويلزم نفقته لان لكل واحدة من حق المطالبة باحكام النكاح فكان على الحاكم الزامه ايضا للمحق ويقع
عليه بقرينة انها يجب المعتدة والزوجة وبينه ان يطلق كل واحدة طلاقا واحدة فاذا تزوج بعين جازله
التزوج بهت فان لم ينزح فالا فضل ان لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحه من حيث النكاح
الطلاق وكذا قالوا في الوطى لا يبرأ من احتياط فان شرب الثلاث نعتت الرابعة للطلاق وليس ان يتزوج
بالكل قبل ان يتزوج من بزوج اخر فان تزوج واحدة منهن سرج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع
انه يجوز نكاح الكل لان الظاهر من حال المتزوج انها المطلقة ثلاثا حيث اقدمت على النكاح التخليل ولو
كروا واحدة انها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة اثرها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان
ادخلت اثنان بالكل صار باطلا او غيرهما بالثلاث وان حلف لمن قال كما قلنا قبل اليقين وعن محمد بن
حكيم لاحد المراتين طلق الاخرى وان لم يحلف للأولى طلق وان تشاح على اليقين حلفه لهما باثنتين
واحدة منها فان حلف والا فصر على ما كان وان نكل طلقنا على ما بينا فان وطى احدهما فالتى لم يطأها
مطلقة حملا لامة على الصلاح انه لم يطأ احدا مباحا **باب الرجعة**
وهي مصدر رجعة يرجع رجعا ورجعة اذا عاده ورده يقال رجعت الامر الى اوله اذا ردت
الى ابتداءه قال عبيد الله بن ابي ربيعة ان رجعا في الشريعة رجعة الى زوجته واعدتها الى الطلاق
التي كانت عليها قال الطلاق الرجعي لا يفسد الخطى وهذا يطلق الحرة واحدة او ثنتين يصح الطلاق
من غير عيب والدليل عليه قوله تعالى وجعلهن منكم ورجعهن الى احوالهم ورجعهن الى احوالهم ورجعهن
الى احوالهم ورجعهن الى احوالهم ورجعهن الى احوالهم ورجعهن الى احوالهم ورجعهن الى احوالهم
انما تذكر رجعة المتكوجة الى الحال التي كانت عليها قبل الطلاق فلا يكون النكاح زائلا مادامت العدة
فيحل الوطى قال وللزوج من اجرة العدة بغير رضاها ما تلونا ولا خلا فيه ولان قوله تعالى في ذلك اي
في العدة لانها مذكورة قبله ولقوله تعالى فامسكوهن بمعرفتي والمراد الرجعة لانه ذكره بعد الطلاق
ثم قال او فادفوهن بمعرفتي ولقوله تعالى فامسكوهن بمعرفتي فليرجعنا قال ويثبت الرجعة بقوله
رجعتك ورجعتك ورد ذكره واسكتك لانه صرح فيه قال وبكل فعل يثبت به حرمة المصاهرة
من الجانبين لقوله تعالى فامسكوهن بمعرفتي ولا مسك بالفعول قوي منه بالفعول لان الرجعة استدلال
النكاح واستفاضة وهذه الافعال تدل على ذلك ولست الرجعة بابتداء نكاح على ما روي بعضهم لانها
على انه يملكها من غير رضاها ولا يشترط فيها الايجاب والقبول ولا يجب فيها مهر ولا عوض لان العوض
انما يجب عوضا عن مكر البضع والبضع في مكره ولو كان نكاحا مستندا لموجب والخلق ليست برجعة
لانها لا يوجد ما يدل على الرجعة لا قول ولا فعلا ولا يصح تعليق الرجعة بالشرط لانه استدراك فلا يصح

باب الرجعة

بالتعليق الرجعة بالشرط لانه استدراك فلا يصح بالتعليق كاستيفاء الخيار ولو قال لهما انت عندك
كما كنت انت او امراتي ونوى الرجعة صح والا فلا ويستحب ان يعلمها بالرجعة لئلا يخاص من قيد العدة
فان لم يعلمها جاز وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على جهرها لانه لا يجوز للمعتدة الخروج من منزلها
فاذا رجعها لم يبق معتدة فيجوز لها الخروج واليه الاشارة بقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن قالوا ويحجب
ان يشهد على الرجعة لان المنصوص الدلالة على الرجعة خالية عن قيد الشهادة ولم يقدم انما استدلت للنكاح
والشهادة ليست بشرط حال الاستدانة وانما استدلنا بحرفنا عن النكاح وهو محل قوله تعالى عقيب
ذكر الرجعة والطلاق واشهدوا ذوي عدل منكم وهكذا لا يجوز في الطلاق ايضا فيقربا بينه
وبين المنصوص الدلالة على جواز الرجعة ووقوع الطلاق لخالية عن قيد الشهادة فان قال لها بعدة
العدة كنت لا جعتك في العدة فصدقته صحت الرجعة وان كذبت لم يصح لانه متهمة في ذكره وقد كذبت
فلا يثبت الا بيمينه فاذا صدقته ارتفعت التهمة ولا يمين عليها عند ايدح ربه وهو مسئلة الاستفصال
في الاشياء الستة وقد سبغت في الدعوى بتوفيق الله تعالى وان قال لا جعتك فقالت لحيبة لم انقضت
عدتي فلا رجعة وقال لا يصح الرجعة لان الرجعة لا يتوقف على قبولها فلما قال لا جعتك صحت
الرجعة لان الظاهر بقاء العدة ولهذا لو قال طلقك فقالت قد انقضت عدتي ووقع الطلاق وصار
كما ان اسكت ساعة ثم قالت ولا يحرج ربه انها ما اخبرت بانقضاء العدة بها فالظاهر يقدم انقطاع
الدم على ذلك لانها اخبرت بلفظ الماض والظاهر انها صادقة واقرب اوقات الماض وقت قولها وسلم
الطلاق على الخلاف ولين سلمت فنقول الطلاق يقع بين على اقراره ولو اقر بعد انقضاء العدة حكم بخلاف
ما اذا سكنت ساعة لانه يثبت الرجعة لسكنا فلا تقبل قولها بعد ذلك قال واذا قال الزوج اللهم
راجعتها في العدة وصدقته المولى وكذبت او بالعكس فلا رجعة وقالا اذا صدقه المولى صحت الرجعة
لانه اقر له بما هو خالص حقه فصار كما اذا اقر عليها بالنكاح ولا يحرج ربه ان القول قطعا في العدة والرجعة
يشترطها وانما اذا كذب المولى وصدقته فعن ابي حنيفة روايتان والفرق على احدهما الرواية
ان العدة منقضية في الحال وصار مكر المتعة للمولى فلا يملكها بطلانها قال واذا انقطع الدم في الحيضة الثالثة
لحقت ايام انقضت الرجعة وان لم تغسل لانها خرجت من الحيضة الثالثة فقد انقضت العدة
وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لا ينقطع حتى تغسل او يمسح عليها وقت صلوة او تيمم وتغسل
لاحتمال العود لدم فلا بد من خولها في حكم الظاهرات وذكره بالفصل او يمسح بماء التيمم وهو قول
وقت صلوة لانها تصير مخاطبة بها وهو من احكام الظاهرات وكذا اذا تيممت الا تمسح وصلت واقبل
ان ينقطع بمجرّد التيمم وهو قول محمد بن فرج بن محمد بن النسيم كالحمل عند عدم الماء وجه الاستحسان
ان التيمم انما تعتبر طهارة ضرورية لئلا يتضاغف عليه الواجبات اما ان تطهر في نفسه فلا يل

هو ملوث وهذه الضرورة بتحقيق اذا آتت الصلوة لا قبل ذكر ولا ذلك الغسل ولو تمت وقراءة القرآن أو مسّت المصحف ودخلت المسجد قال الكرخي رحمه الله ينقطع الرجعة لانها من احكام الظاهرات وقال ابو بكر الرازي لانها ليست من احكام الصلوة ولو اغتسلت يسوء الحمار انقطعت ولا تخل للزوج احدا بالاحتياط ولا الكتابية ينقطع الرجعة بمجرد انقطاع الله لان الغسل عليها فصار كالسنة اذا اغتسلت فان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها فان كان اقل من غصون انقطعت الرجعة ولا تخل للزوج لانه قليل يتسارع اليه الجفاف فلم يتيقن بعدم غلبه فقلنا بانقطاع الرجعة وعدم حل الزوج احدا بالاحتياط وان كان عضو الم ينقطع لانه كثير لا يتسارع اليه الجفاف فافترقا والمضمضة او استنشق كالعضو عند يوسف ربه لان الحديث باق في عضو عند محمد ربه لا وقوع الاختلاف في قضيتها فينقطع حق الرجعة لا يحل للزوج احتياطاً قال ومن طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجعلها فله الرجعة وكذا اذا ولدت منه لان الحمل والولادة في وقت يمكن جعله منه يجعل منه قال عم العبد للفرار واذا كان منه كان واطا والطلاق بعد الوطى يعقب الرجعة وان قال قد بعد الخلق الصحيحة فلا رجعة لان الرجعة انما يثبت عقيب لطلاق في ملك متأكد بالوطى وقد اقم بعدم الوطى فيثبت فيما لو الرجعة حقه بخلاف المهر لان وجوبه بناء على تسليم المبدل لا على قبضه قال واذا قال لها اذا ولدت فانت طالق فولدت من اولاد اخر من بطن اخر فهو رجعة لان الطلاق وقع بالاولاد الاول والولد الاخر يكون من علق اخر منه في العدة حملها على المصالح فيصير مراجعاً بالوطى لانها لم تخر بافقار عدتها قال والمطلقة تشوق وتنسب انقيام النكاح بينها وبين الزوج على ما يستحب او الرجعة مستحبة والزينة حاملة عليها فيجوز ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يوزنها الم يكن قصده الرجعة لاحتمال ان يقع نظره عليها وهي متجنّبه فتحصل الرجعة ثم يظهرها فتطوّل عليها العدة قالوا وان يتزوج مطلقته المبانة بدون الثلاث في العدة وبعد ان حل الحلية باق اذ قاله بالثالث ولم يوجد وانما لا يجوز لغيره في العدة تخلفاً عن سببه لانساب وهو مودوم في حقّه والمبانة بالثلاث لا يحل له حتى تزوج غيره نكاحاً صحيحاً او يدخل بها من يمين منه لقوله تعالى فان طلقها بيعه الثالث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والنكاح المطلق في الشرع ينصفه الى الصحيح حتى لو دخل بها في نكاح فاسد لا تحل للاول وقوله حتى تنكح يقبض الدخول لما ذكرنا ان النكاح الشرعي هو الوطى ولقوله زوجاً ونكاح الزوج لا يكون الا بالوطى ويدل عليه الحديث المشهور وهو ان ياتي الصحيح ان عايشته بين عبد الرحمن بن عتيك القرظي كانت تحت بن عمر رفاعت بن وهيب فطلقها ثلاثاً فجات الى النبي عم فقالت يا رسول الله عم افى كنت تحت رفاعت فطلقني ثبت طلاق فنزجت عبد الرحمن الزبير وانما معه مثل هديه الثوب فثبت عدمه وقال ابن زيد بن ان ترجعي

الى رفاعه لانه يزوق الزبير من عسيلة وتزوق من عسيلة وسواء دخل بها في حيض او نفاس او احرام الحصول لا دخول ولا يحل للاول بما ذكره اليمين ولا بوطى المولى لان الشرط نكاح زوج غيره ولم يوجد الشرط وهو الايلاج دون الانزال الحصول نكاح زوج غيره والحديث ورد على غالب الخلاف الغالب في الجماع الانزال او نقول الكتاب عن عمر بن الخطاب لا ينزل فليانزال فليانزال وان يكون المحلل نكاحاً مثله سواء كان من اهلها او بلغا الحيرة الشرط وهو الايلاج ولا يجوز صغير لا يقدر على الايلاج لعدم الوطى المراد من النكاح قال فان تزوجها بشرط التحليل كره وحلت للاول وقال ابو يوسف رحمه النكاح فاسد لانه كالوقت ولا تحل للاول لعقده وقال محمد رحمه الله هو جاز بشرط الجواز ولا يحل للاول لانه محله ما اخره الشرع فيعاقب بالمنع كقبول المهر ولا يزوج ربه قوله نعم لعنه الله المحلل او المحلل له ومراده النكاح بشرط التحليل في الحديث ويجل للثاني لانه مسماه محللان وهذا مثبت للحل او نقول وجود الدخول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفسد بالشرط فحل للاول ولو تزوجها بقصد التحلل ولم يشترط حلت للاول بالاجماع والطلاقان في الامنة كالثلاث في الفرة لما مر قال والزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث وصورته اذا طلق امرأته طلقاً او طلقين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها بالاول عادت اليه بثلاث طلاقات وهدم الزوج الثاني الطلق والطلاقين كما هدم الثلاث وقال محمد بن زيد رحمه الله يعود الى الاول بما يلي من الثلاث في النكاح الاول لان الزوج الثاني انما يثبت التحلل اذا انتهى والحد لا يثبت لانها تحلل له بالعقد قبله فلا يكون مثبتاً لها ولنا انه وطى من زوج ثاني فرفع الحكم النكاح بالطلاق كما في الثلاث ولو طلقها ثلاثاً وقالت قد انقضت عدتي وحلت او انقضت عدتي والمدة تحتمل وغلب ظنه صدقها جازله ان ينزحها الى المدة ان كان امرأ دينياً فقول الواحد فيه مقبول كرواية الاخبار والاختيار عن الغلبة وطهارة الماء وان كان معاملة فقول الواحد مقبول في المعاملات على ما عرفت وتماه يعرف في باب العلة ان شاء الله تعالى

باب العلة ان شاء الله تعالى

والمدة تحتمل وغلب ظنه صدقها جازله ان ينزحها الى المدة ان كان امرأ دينياً فقول الواحد مقبول فيه مقبول كرواية الاخبار والاختيار عن الغلبة وطهارة الماء وان كان معاملة فقول الواحد مقبول في المعاملات على ما عرفت وتماه يعرف في باب العلة ان شاء الله تعالى

باب العلة ان شاء الله تعالى

والمدة تحتمل وغلب ظنه صدقها جازله ان ينزحها الى المدة ان كان امرأ دينياً فقول الواحد مقبول فيه مقبول كرواية الاخبار والاختيار عن الغلبة وطهارة الماء وان كان معاملة فقول الواحد مقبول في المعاملات على ما عرفت وتماه يعرف في باب العلة ان شاء الله تعالى

والاصل ان المولى من لا يمكنه قربان امراته الا بشئ يلزمه لان حرمة الوطى انما ينشأ بالجنس
والجنس هو جيب الكفارة او بشئ يلزمه ولا يكون الا بلاء الآباء الحلف على ترك الجماع في الفرج لان حرمته
في الجماع في الفرج فيتحقق النكاح قالوا قالوا والله لا اقرب بك ولا اقرب بك اربعة اشهر فهو مولى والا صلافة
قوله ان الذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر الا بلاء اربعة اشهر من غير زيادة
ولا نقصان اذ لو كانت المدة اقل من ذلك او اكثر لم يكن في التنصيص على اربعة فائدة قالوا وكذلك
لو حلف بخروج او صوم او صدقة او اعتق او طلاق او طلاقا غير ما لان اليمين موجودة
فلا في على الصوم كذا او جعل الجزاء صدقة او اعتق او طلاقا غير ما لان اليمين موجودة
في ذلك كله لان اليمين موجودة في ذلك كله لان اليمين بخلافه شرط وجزاء لان المقصود منها الحلال او
المنع وهذه الاشياء تعجب ذكرها لتنظيم من المشقة ولان لا يمكنه قربانها الا بشئ يلزمه وانما وجه
اليمين فقد وجدت الا بلاء قد دخل تحت النص ولو قال ان قربتك فعلي ان اصل ركعتين او اغزو
لم يكن مولى او قال محمد رحمه الله عم هو مولى لان لا يصح الا بلاء بالانكاح كالصوم والصدقة والاعانة
ان الصلوة ليست في حكم اليمين حتى لا يجزئها عادة وصار كصلوة الجنان وسجدة التلاوة
فان قربها في اربعة اشهر حلت لوجود شرطه وعليه الكفارة لان الحنيفة وجوب الكفارة وبطلان الا بلاء
عائنا ان اليمين يحل بالحنث وان لم يقربها ومضت اربعة اشهر بانته بتطبيقه هذا من جهة
الصحة رضى عنه وتفسير قوله فان عزموا الطلاق اس عزموا الطلاق بالا بلاء السابق وفي
قوله بن مسعود رضى عنه بن عيسى عزم الطلاق انقضاء اربعة اشهر من غير في وقوله بن مسعود
فان قاو فيمن اى في اربعة اشهر ولان ما قال للذين يولون من نسائهم ثم قال فان فارقوا
عزموا وهذه القاء للتقسيم فاحدا القسمين يكون في المدة وهو الفسخ والاخر بعد ما هو الطلاق
كقوله تعالى فاذا طلقتم النساء ثم قال فامسكوهن بمعروف او سترحوهن لما ذكر المدة وجب الا بلاء
كان للتقسيم لان الامسك او هو الرجعة في الدنيا والتسريح هو البينة بعد ما قلنا ان كان
اليمين اربعة اشهر فقد خلت لانقضاء المدة وان كانت موبة فان عادت وتزوجها عاد الا بلاء
على الوجه الذي بينناه لبقاء اليمين لا ينشأ الا بالحنث او بمضي المدة الموقفة وانما الرجعة طلاق
اخر قبل التزوج لان الحرمة مضافة الى البينة لا الى الا بلاء فلم يوجد المنع باليمين وانما الرجعة
ان رجعت الحرمة الثانية بالبينة ونقضت حرمة الا بلاء فوجد مع الحق فترتب عليه حاكم فان وطئها
في اربعة اشهر من وقت التزويج والا وقعت الاخرى لما بيننا فان عاد فان تكرر حرمته
لما مر فان تزوجها بعد رجوع اخر فلا ا بلاء معناه انه لا يقع الطلاق بمضي المدة لانها اذا كانت
ملكه من طلاق في النكاح الاول وفيه خلاف في رضى وقد تقدم الا ان اليمين باقية لعمد

فان وطئ كحر الحنث قالوا قل مدة الا بلاء في الفرج اربعة اشهر فلو اقل من اربعة اشهر لا يكون
مولى لقول بن عبيد بن عمير فيهما دون اربعة اشهر ولما مر ومدة الا بلاء اربعة اشهر لان ما مر
ان الرقا منصف وانها مدة ضربت للبينة فيتنصف كالعلة والا بلاء تناولت الحرام في
الا بلاء لان معية الان والى في الاما وناقض لان المولى ان يتخذ بها ولا ينشأ بها بيت الزوج والاسم
عند الطلاق ينصرف الى الكا فان اعتقت في مدة الا بلاء نصير اربعة اشهر كما في العلة قال
وان الرقا من المطلقة الرجعية وهو مولى ومن البينة للقيام زوجية وحل الوطى والا بلاء في ما بيننا
دون الثانية فكانت الاولى من نسائهم دون الثانية ولو حلف لا يقرب زوجته وامته او زوجته
واجنبته لا يصير مولى فالحال يقرب من اجنبته او امته فاذا قرب بها صار مولى لانه لا يمكنه قربها
يمد ذلك الا بالكفارة ولو قال لها لا اقرب احديكما لا يكون مولى كما اذا قال لن زوجته وامته احديكما
طالق فان قرب واحد منهن حلت ولو قال انت على مثل امته فلان وقد كان فلان الى من امراته فان
نوي الا بلاء كان مولى ولا فلا ولو قال انت كالميتة ونوي اليمين يكون مولى لان الميتة كالميتة
ولو اى امراته ثم قال لاخرى اشركت في ا بلاء هذه لا يصير مولى اخلافا لطلاق والنظر في ذلك لو اشركت
في الا بلاء بتفريق حكم الا بلاء وهو لزوم الكفارة بقربان الاولى وحدها واذا صح الاشتراك لا يجب الكفارة ما لم
يقربها ولا يمكن تغير اليمين بعد انعقادها ولا كذلك الطلاق والنظر في رضى عنه لو قال لامرأته
انت على حرام ثم قال لاخرى اشركت معها كان مولى لانهما اشركت في الكفارة وجوب اليمين وهو اشبات
الحرمة فانه لو قال انما على حرام كان مولى من كل واحدة منهما على حدة ويلزمه موطى كل واحدة كفارة
بخلاف قوله والله لا اقرب بك لانه ا بلاء ما يلزمه من هتك حرمة الاسم وذكره لا يتحقق الا بقربها وانما الى العبد
من امراته فملكته لا يبقى الا بلاء فلو باعته او اعتقته ثم تزوجها عاد الا بلاء كما اذا حلف بعقوبة عبده ان وطئها
فباعه ثم استرده عاد الا بلاء ولو قال ان قربتك فكل مملوك امكدة المستقبل حر فهو مولى وقال ابو يوسف رضى
لا يكون مولى لانه يمكنه قربانها من غير شئ يلزمه بان يقربها ولا يمكنه مملوكا اصلا ولما كان لا يقدر على
الامتناع عن جميع اسباب التلويك كالارث او في الامتناع عن الجميع مشقة وضربه وعلى هذا الى
قال بكراة تزوجها فري طالق وعلى هذا اذا علق وطئها بعقوبة عبده لانه لا يقدر
على وطئها بغير شئ يلزمه بان يبيعها ثم يوطئها ولما كان لا يتوصل الى ذلك الا بالحنث غلبت ا بلاء بالبيع
وانه مشقة ايضا وان قال لا اقرب بك شهرين بعد شهرين فهو مولى لان الجمع كالحج بلفظ الجمع
ولو سكت ساعة ثم قال وشهرين بعد شهرين الاولين لا يكون مولى لان الابتداء باليمين الثانية حين
حلف فقد حلل بين اربعة اشهر وقت ليس مولى فيه فلم يوجد مدة الا بلاء قال ولو قال لا اقرب بك سنة
الا بكرة سنة يوم وليس مولى بخلافه فري رضى الله ما يصير في اليوم الى اخر السنة كالاجرة فصارت كما

اذ انقلب به ولنا انه يمكنه قربانها من غير شيء يانزمه وذلك في اليوم المستثنى وهو يوم منكر
له ان يجعله اتي يوم شان فان اقربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار عوليا لسقوط الاستثناء خلاف
الاجابة لانه يصرف الى اخر السنة تصحح المبالاة لاتصح مع التنكير **صل**
واذا كان احد الزوجين من ايضا لا يقدر على الجماع او هو مجنون او هي رتعا او صغيره او بينهما
مسيحة اربعة اشهر او مجنون سالا يغدر عليها فخلاله مدة الايلاء فثبت اليها سقوط الايلاء ان
استمر العذر من وقت الخلف الى اخر السنة روي ذلك عن ابن مسعود رضى الله عنه اعلم ان في عبادة عن النبي
يقال فاء الظل اذا رجع ولما قصد العول باليمين منع حقا من العطي سمي الرجوع عنه فيا قال الله تعالى
فان فاق اي رجوعا عن قصد رجم وفي نوعان بالجماع والقول في ابطال الطلاق دون الخلع حتى لو قرا
بعد ذلك نزمه الكفارة والبدل انما يعتبر حال العجز عن الاصل فيعتبر العجز عن الجماع مستداما من
وقت الايلاء الى تمام السنة حتى لو قدر على الجماع في بعض السنة ففيه الجماع لا يغيب لانه لما قدر عليه
ولم يقبله فالتقصير عاجزا روي ذلك عن علي بن ابي طالب عن مسعود بن عباس وجماعة من التابعين
وصفة الفداء ان يقول قيت اليك او رجعت اليك وروى الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير
ان قد فئت الى امرأتى وانطلقت ايلاما وهذه الشهادة احتياطيا احتراز عن التجاكد لاشرطا وهذا لانه
او حشها بالكلام بذكر المنع فيمنعها بالرجوع عنه حقيقة بالوطي فاذا لم يقدر عليه برضاها
بغاية ما يقدر عليه وهذا وعد بالسان فيه تنفع الظلم فاذا قدر على الجماع بعد ذلك في السنة لزمه
الفي بالجماع لانه قد روى عن الاصل قبل حصوله المقصود بالخلق ولو اجمعا من اقل من اربعة اشهر
الا انه يمنع السلطان او العلق او كان احدهما محرما واستمر الحرام اربعة اشهر لا يصح فيه الا بال
لجماع لانه قادر عليه وقاله في حرمه الاحرام فيه القول لان المنع من جهة الشرع وهو المحرم فكان
عند ذلك قلنا ان من حق الشرع والعطي حقها وحق العبد مقدم على حق الشرع بامره قال وان
قال لامرأته انت طلعت علي حرام فان اراد الكذب صدق لانه حقيقة كلامه وقيل لا يصدق
لانه يمين ظاهر وان اراد الطلاق فواحدة باينة لانه من الكسايك وان نوى الثلاث فثلاث
وقد صدق ان اراد الظهار فظهار لان الظهار نوع حرمة وقد نواه بالطلق فيصدق لانه من
باب المجاز وقد صدق ان لا يكون طهارا لعدم التشبيه بالحرم وان اراد التحريم او لم يريد شيئا من
ايلاء لان تحريم الحلال يمين هذا هو الاصل وموضعه كتاب الايمان والمناخرون من اصحاب ائمتهم
صرفوا لفظه التحريم الى الطلاق حتى قالوا يقع بغيرنية ولحقوه بالصريح لكثرة الاستعمال
فيه والعرف **يا** **الخلع** وهو في اللغة الفلح والازالة قالوا
فاخلع نعليك ومنه خلع القميص اذا ازالته عنه وخلع الخلافة اذا تركها واذا ازالته عنه كلفها واذا ازالها

وفي الشرح ازالة الزوجية بما يعطيه من المال وهو في ازالة الزوجية بضم الخاء وازالة غيره كما يفهم كما
اختصارا لانه قبل النكاح بالطلاق وفيه بالاطلاق قاله هو ان تعتدي المرأة نفسها بمال يجعلها به فاذا
فعلت لزمها المال ووقعت تطليقة باينة والاصل في جوازه قوله كما فان خفتم ان لا يقيا احد ود الله
فلا جناح عليهما فيما افتدت به وانما يقع تطليقه باينة لقوله عم الخلع تطليقه باينة ولانه
كناية فيقع به باينة المام ولا يحتاج الى نيبة اما الدلالة للحال والاولا لما روت ببذل المال الا
لتملك نفسها وتخرج من نكاحه وذلك بالبينة وهو مذهب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود
والخلع من جانبه تعليق الطلاق بقبولها فلا يصح رجوعه ولا يبطل مقامه من المجلس ويصح
غيرها فاذا بلغها كان لها خيار القبول في مجلس علمها وتجوز تعليقها بالشرط والاضافة الى الوقت كقوله
اذا قدم فلان او اذا جاء غد فقد اخلت على الف يصح والقبول اليها اذا قدم فلان او جاء غد والخلع
من جانبها عليها يجوز كالبيع فيصح رجوعها قبل قوله ويبطل نفيها من المجلس لا يتوقف حال
غيبتها ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا الاضافة الى وقت ولو خالها بالف على انه بالخيار ثلاثة
ثلاثة ايام فالخيار باطل وان قال عي انما بالخيار فكذلك عند المالان الخلع طلاق ويمين ولا خيار
فيها وعند ابي حنيفة بالخيار لها صحاح فان ردت في الثلاثة بطل الخلع لان الخلع طلاق من جانبه
تخليك من جانبها فيجوز لخيارها ردت قال ويكره له ان ياخذ منها ان كان هو التاثير قاله
وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وان تيمم احد من قنطار فلا تاخذوا منه شيئا فخلته على
الكراهية عملا بالنص الاول وقيل هو نهي توبخ لا تحريم وان كانت هي الناسخ كره له ان ياخذ اكثر مما اعطاها
ماري بن ان حملة بنت عبد الله بن ابي بن سلول وقيل حبسيتها بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن سماس
فانت رسول الله فخلت يا رسول الله لا انا ولا هو فارسل عم الى ثابت فقال قد اعطيتها حديثه فقال لها
ان تدين عليه حديثه وتعلمين امره فقال نعم وراية قال ان الزيادة فلا فقال عم يا ثابت خذ منها
ما اعطيتها ولا تزدك فخلت سبيلها ففعل واخذ الحديثه ونزل قوله نكحها ولا تحل لكم تاخذوا
مما اتيتموهن شيئا الى قوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به وان اخذ منها اكثر مما اعطاها حل له
بطلاق الية قاله وكذلك ان طلقها على مال فقبلت ووقع الطلاق باينة لما قلنا وبينها المال
بالتمسك ولانه ما روى بالطلاق الا بالمال المسمى وقد ورد الشرع به فلم قال وما صلح من
صلح بدلا في الخلع لان البضع حال الدخول متقوم دون حال الخروج فاذا صلح بدلا المتقوم لان
يصلح لغير المتقوم اولى قاله واذا بطل البدل في الخلع كان باينة وفي الطلاق يكون رجعا وذلك
مثل ان يجالها على خمر او خنزير او ميتة ونحوه اما وقوع الطلاق فلا يعلقه بقبولها وقد وجد
واما البينة فلا يثبت في الخلع فلا يثبت كناية والذم في الطلاق لانه صريح ولا يجب للزوج عليها شيء

لأن البضع لا قيمة له عند الخروج وهي فيما سبقت له مالا فيغير به ولا بد لا سبيل إلى التمسك به ولا إلى
غيره لعدم الالتزام بخلافه لأن البضع منقوض حال الدخول ومهر المثل كالمسكن شرعا وبخلاف
ما إذا خلعها على هذا الذي من الخلق فإذا هو خير لأنها سُميت له مالا فأغتر به وبخلاف العتق والكتابة
على خير حيث يجب قيمة العبد لأنه مكره منقوض وما رضى خروجه بغير عوض ولا كذا البضع حاله خروج
على ما يتناول لو خلعها على عبد فلا هو خير رجوع بالمهر وعند أبو يوسف بغيره لو كان عبدا ولو خلعها على
ثوب ولم يتي أو على دابة فله المهر في العبد الخط كحاشي المهر وكذلك على ثوب هروي وطلع مروي
يرجع هروي وسط ولو خلعها على ذراهم موعيته فإذا هي ستوقفة رجوع بالحيار ولا يرد بدل المخلع
إلا بعيب فاحش كحاشي المهر ولو خلعها بغيره قاله أبو الطلاق صدق لأنه كناية ولا يصدق إذا
كان على مال لأن البذل لا يجب إلا بالبيوتة وإن قالت خالعه على ما في يدي وليس في يدي شيء فلا عليها
وكذا لو قالت على ما في يدي ولا شيء في بيوتها لأنها لم تيسم المثل لم تقتره ولو قالت على ما في يدي مائة
أو على ما في يدي من صناعات ولا شيء في يدي أو لا متاع في بيوتها ردت عليه مهره والأصل في ذلك أنها متى
أطعته في مال منقوض فلم ييسم له لفعله وعدمه رجع عليها بالمهر لأنها غترتها حيث أطعته
في مال واخبر رجوع على الخار بما يبدل فإذا كانت الشروط المظمعة فيه زوال ملكه نجاة فيلزمها
إذا جردت فإذا كانت الشروط المظمعة فيه زوال ملكه نجاة إذا جردت ولو لم يملك البضع وقد عجز
عن رده فيلزمها رده قيمته وهو المهر ولو خلعها بغيره عليه من المهر ولم يبق لها عليه شيء من
المهر لم يرد لها من المهر وإن علم الرجوع أن لا مهر لها عليه ولا متاع في البيت لا يلزمها شيء ولو قالت
على ما في يدي من الدراهم أو من الدراهم ولا شيء في يدي فأنزلها ثلاثة دراهم لأنها سميت الدراهم
وأقل الجمع ثلثة قال ولو خلع ابنة الصغيرة على ماله لا يلزمها شيء لأنه لا نظر لها فيه إذا البذل منقوض
والمبدل لا قيمة على ما بينا ولا أكبر من يتوقف على قبولها لأنه لا ولاية له عليها فصار كالغضولي
ولو ضمن المال لزمه في المثلين لأن شرط بد الخلع على الأجنبية جابن فعلي الأب أو الولي ولو
اختلعت الصغيرة نفسها على صدقها وقع الطلاق لأنه علقه بغيرها ولا يسقط الصداق
لأنها ليست من أهل الالتزام لما فيه من الضرر ولو خلعها أبوها على صداقها لا يسقط ثم إن
قبلت الصغيرة الخلع وقع الطلاق وإن قبل الأب فيه روايتان في رواية لا يقع لأنه كالأجنبي فلم
يُصف له بدل لنفسه ويحتمل الخلع مصرة بها فلا يقوم قبوله مقام قبولها وفي رواية لا يقع لأنه
فحص بالخلاص عن عهده فصار كقبول الميت ولو ضمن الأب الصداق رجع الزوج عليه والآ
فلا وكذلك الأجنبية لأنه متى ضمن البذل فالخلع يتم بقبوله بقبولها لأنه يجب البذل عليه بالتمتع
من مكره ولا يجب عليه إلا إذا وقع العقد معه قال ولو قالت طلقني ثلاثا باللف فطلقها واحدة
فعلها ثلثة راتين ولو قالت طلقني فطلقها واحدة

عليها وهي رجعية وقالوا هم سواء لأن على كالبائع في المعاوضات لأن قوله أحمل هذا بدرهم وعلى درهم
سواء ولا فرق رضان صرف بالمعاوضة وهو يجب الأعواض فينقسم العوض على المعوض وإذا وجب
المال كانت بآينة أما على فإنها للشرط قال الله سبحانه يعنك على أن لا يشرك بالله شيئا وكذا لو قالت
طالق على أن تدخني الذكر كان شرطاً والشرط لا ينقسم على أجزاء الشرط لأن وجوب اللف صار معلقاً
بالنطبق ثلاثاً فلا يلزم قبله لأن المعلق عدم قبل وجود الشرط وإذا لم يجب المال فطلقها
تصح الطلاق فكانت رجعية ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا باللف أو على الف فطلقت
واحدة لم يقع شيء لأنه ما رضى بالبيوتة إلا لیسلم له جميع اللف بخلاف المسئلة الأولى لأنها ما رضى
بالبيوتة باللف فلان ترضى ببعضها كان أو لم ولو قال لها أنت طالق وعليك الف فقبلت
طلقت ولا شيء عليها وكذلك إن لم تقبل وقال إن قبلت فعليها اللف والآ لا شيء عليها لأن هذا كلام
يستعمل للمعاوضة يقال أحمل هذا درهم كقوله بدرهم وله أن قوله وعليك الف لا ارتباط له قبله إذ
الأصل والأدلة على الارتباط لأن الطلاق يوجد بدون المال بخلاف البيع والأجار فقامت بالانفكاك
عن وجوب المال ولو قال لعبد أنت حر وعليك الف فعلى الف بخلاف ولو قالت له اخلعني على
الف فقال لحسبها أنت طالق كان كقوله خلعتك ولو قال بعث منك طلاقك بمائة مائة فقلت
طلعت نفسي بآنت منه بمهرها عجز له قوله ما اشتري بيت ولو قال بعث منك طلاقك
فقلت اشتريت تقع واحدة رجعية مجازاً لأنه صحيح قال والمباراة كالمخلع يسقطان
كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت
المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبض شيئاً لا يرجع عليه شيء ولو خلعها على مال آخر لم يرد
وسقط الصداق وقال محمد بن عمر رحمه الله لا يسقط فيها إلا ما سميته وأبو يوسف رحمه الله محبة المخلع
ومع شيخنا المبالاة في حبه رحمه الله أنه تعدد العمل بحقيقة اللفظين على ما يأتي في جمل كناية
عن الطلاق على ما لا يجب إلا ما سميته ولا أبو يوسف رحمه الله أن المبالاة مفاعلة من البراءة
وقبضتها البراءة من الجانبين مطلقاً إلا أن اقتصرنا على ما وقعت المبالاة لأجله وهو حقوق
النكاح أما الخلع فيقتضي الانحلال وقد حصل الانحلال من النكاح فلا حاجة إلى حقوقه
ولا في حقيقته رضاء الخلع عبارة عن الانحلال والانشراح على ما مر في قول الباب والمباراة كما قال أبو يوسف
رحم فيقتضي الانحلال والبراءة من الجانبين ونفس النكاح لا يحتمل الانحلال كالمبالاة وحقوقه
تقبل ذلك فيتحقق البراءة عنه بالتحصل ما هو المقصود من الخلع وهو انقطاع المشاجرة بين
الزوجين أو بقوله نحل باطلا فمات النكاح وأحكامه وحقوقه بدلالة العرض ولو وقع
الخلع باللفك البيع والشرا فالصحيح أنه يجب البراءة عندنا حرمه ولو اختلفا ولم يذكر المهر

وان نوى طلاقها فطلاق المختار وان نوى التخيير فظهار وان لم يكن لربنية فأيلاء وعند محمد
ظهار وقدره وجهها ولو قال نسائية أنتن علي كظهر أمي فعليه لكل واحدة كفارة لانه يصير
مظاهرا من كل واحدة منهن باضافه الظهار اليهن كما اذا قال أنتن طوالق تطلق كل واحدة منهن وإذا
كان مظاهرا من كل واحدة منهن يثبت الحرمة في كل واحدة والكفارة لانها للحرمة فيستعد
بتعدد الحرمة وان ظاهر منها مراك في مجلس واحد ومجالس فعليه لكل ظهار ركعتان كما في
تكرار اليمين ونوى المحسن عز وجل ان قال لا مراثة انت علي كظهر أمي مائة مرة وجب عليه
مائة كفارة وهو خالف مائة مرة **فصل** والكفارة عتق رقبة قبل المسيس للنصر عتق
فيها مطلق الرقبة التسليمه فينطلق على المسلم والكافرة الذكور والانثى والصغير والكبيل
بالاطلاق وهو قوله تعالى فتحرير رقبة والرقبة عتابة عن الذات المرفوعة المملوكة من كل وجه
وعند الاطلاق ينصرف الى التسليمه فمن قيدها بوصف فربما يد ففقدت الرقبة نصه وعليه قالوا لا يجوز
المدير وام الولدان الرق فم ناقص لاستحقاقهم العتق بجرمة اخرى ولا المكاتب الذي ادب
بعض كتابته لانه يشبه العتق ببدل ويجوز المكاتب الذي لم يؤد شيالا الرق قائم فالدم
المكاتب عتق ما بق عليه درهم وما ذكرناه من المعنى فيمن ادب بعض منتهى على انه روي عن
انه يجوز من ادب البعض ايضا لانه عتق بالحدث حتى لو فسخت الكتابة عاد رقبته بغير
وام الولد والمدير فان ذلك لا يفسخ اصلا قال ولا مقطوع اليد بدوا برها من الرجلين
ولا الاخي ولا الاخي الاخر من المجهون المطبق لان جنس المنفعة تغتفر في هؤلاء وهو البطلان
والسبي والسميع والبصر والانتفاع بالجراح بالعقل فليجوز في ايت المنفعة وبطش اليدين
بالاها من فيفوتها بفوت جنس المنفعة ولانه مانع لان قيام الرقبة بقيام المنفعة فان قلت جنس
صارت الرقبة هالكة من وجه فكانت ناقصة فلا يتناولها الاسم اما اذا اختلفت المنفعة
فليس بما نفع لان الغيب القليل ليس بما نفع لتعدد الاعتزاز عنه وذكره كالا عور ومقطوع احد
اليدين واحده الرجلين من خلاف ولا يجوز اذا قطع من جانب واحد لغوات جنس منفعة
المشي ولا يجوز المعتوق والمفلوج اليابس المشي لما يتا وتلك اصابع من اليد لها حكم الكلي وتجزئ
عتق الخصمي والمحبوب لان ذكر يبريد الغيبة ولا يتقصها ويجوز مقطوع الاذن لانه لا امر
فيه ويجوز مقطوع الشفتين ان كان يغدر الاكل والافلا ولا يجوز عتق البعض لانه ليس برقبة
كاملة قال وان اشترى كاهن اباه وابنه بنوع الكفارة اجزاء لان شرا القربى اعتاقه فلام
لن يجزي ولد والده الا ان يحله مملوكا فيشترى به فيعتقه اخبرهم ان الابن قادر على اعتاق
الاب فيكون قادرا تصديقاه فيما اخبر ولا يقدر على اعتاقه قبل الشراء لعدم الملك ولا
بعد الشراء لانه يعتق عليه بالشرا فيكون نفس الشرا اعتاقا فان شئ بالشرا الكفارة بغير اعتاق

عن الكفارة

عن الكفارة فصيح ويجزيه وان اعتق نصف عبده ثم جامعها ثم اعتق باقية لم يجزيه عند
بجزيه بناء على تجزي الاعتاق فعنده لما اعتق نصفه كان اعتاقا للجميع وعنده لا فاعتق
النصف قبل الميسر والنصف بعتة والشرطان يكون الاعتاق قبل الميسر فلا يجزيه فيستأ
عتق رقبة اخرى وان لم يجامع بين الاعتاقين اجزاء بالاجماع اما عندهما فظاهر واما عنده
فلا ثمة اعتقه بكلامين وما حصل فيه من النصف حصل بسبب الاعتاق للكفارة وانه
غير مانع كما اذا اصاب التكين عين شاة الاضحية وقدا صلحها للذبح وعلى هذا الواعظ
نصف عبد مشترك لا يجزيه مؤسس كان او مفسر بناء على ما مر وعنده ان كان مؤسرا
اجزاه لانه يملك نصيب شريكه بالضمن فكان مؤتقا لكل وان كان مفسرا لا يجزيه لان السعاية
وجبت للشريك في نصيبه فلم يوجد منه عتق للجميع قال والعبد لا يجزيه في الظهار الا الصوم لانه
عاجز عن الاعتاق والاطعام لانه لا يملك شيئا قال عم لا يملك العبد الا الطلاق قال فان لم يجد المظاهر
ما يعتق صام شهرين من متتابعين لقوله فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتما
قل ليس في صام رمضان ويوم العيد وايام التشريق اما رمضان فلانه يقع عن الفض لعينه عما ملكت
في الصوم فلا يقع واما الباقي فلان الصوم فيها حرام فكان ناقصا عن غيره فلا يتادي به الواجب
قال فان جامعها في الشهرين ليلا او نهارا عاملا او شيا بعذر او بغير عذر استقبل لقوله فان
من قبل ان يتماسا وقال ابو يوسف رحمه الله ان جامع ليلا عاملا او نهارا ناسيا لم يستأنف لانه
لا يمنع التتابع حتى لا يفسد به الصوم وجوابه ان التمسك شرط كونه قبل المسيس وانه يتعدى بالمسيس
فيستأنف ولو حاضت المرأة في كفارة الصوم لا يستقبل وان افطرت لمرض استقبلت ولو حاضت
في كفارة اليمين استقبلت لان الحيض يتكسر في كل شهر ولا ذكر المرض وعنه رحمه الله لو حاضت شهرين
لم حاضت ثم استقبلت وعنه ابو يوسف رحمه الله لو حاضت في شهرين ثلثي بنت وهذا دين ليس له غيره
على استخلاصه كف بالصوم ولو حث مؤسرا ثم اعسر وبالعكس فالعتق حال التكفير ولو ايسر
خلال الصوم اعتق كما لم يتم اذا وجز الماء في صلوة قال وان لم يستطع الصيام اطعم ستين مسكينا او
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويطعم كما ذكرناه صدقة الفطر ففعله عم في حديث سهل بن
صخر واوس بن الصامت لكل مسكين نصف صاع من تين ولا ثمة حاجة السكين في اليوم فاعتبر به
بصدقة الفطر قال او قيمة ذلك لما مر في دفع القيمة في الزكاة بخلافه وعنده ان قال الله فاطعام
ستين مسكينا وهو التكين من الطعام ولا بد من شبعهم في الاكلين اعتبار العادة ولا بد من اللدم في
خبر الشعير دون الحنطة لانه لا يتمكن من الشبع في خبر الشعير بدون اللدم فانه قل ما يسكع دون ولا ذكر
خبر الحنطة وعنه جرحه لو غداهم وعظام خبرا او اذما او خبر البعير احم او خبر الشعير او سويقا او تمر اجاز

نصف

مطلا

المتشبه

ولو غدا مستبين وعشيتة غيرهم لم تجزى الا ان يعيد على سبب من غدا او عشاء ويجوز غدا او عشاء
ان وعشا يحوت وكذا لو غداهم يوما اخر لوجود الكلبين مشبعين ولو غداهم في رمضان لم يكن
ليدلين اجزاء والمستحب غدا وعشاء لو اطعم كل مسكين مائة فعليه ان يعطيه مائة اخرى ولا يجوز
ان يعطيه غيرهم لان الواجب شيئا مراعاة عدة المسكين والتخفيف في الوطيفة لكل مسكين قال ولو اطعم مسكنا
واحدا ستين يوما اجزاء لان المستحب دفع حاجة المسكين وانما يتجدد بتجدد اليوم وان اعطاه في يوم
واحد غير الكل اجزاء عن يوم واحد لا ندفع الحاجة بالمرة الاولى وهذا الاخلاق فيه في الاباحة قاتما التملك
منه في يوم في دفعات قيل لا يجزيه وقيل لا يجزيه لان الحاجة الى التملك يتجدد في اليوم مرات واودع الكفاية
مرة واحدة لا يجوز لان التفريق واجب بالنقص فان جاءها في خلال الاطعام لم يستأنف لان النقص
لم يشترط في الاطعام قبل المسيل الا انا اوجبه قبل المسيل لاحتمال القدرة على الاعتناق والصدق فيشعأ
بعد المسيل والمنع المعنى في غيره لا ينافي في المشروعية قال ومن اعتق رقبتين او صام اربعة اشهر
او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن كفارة فظن ان اجزائه عنهما وان لم يعين لان الجنس متحد فلا
حاجة الى التعيين وقال زفر بن لا يجوز عن واحد منهما ما لم يعتق عن كل واحدة واحدة لانه لما اعتق عنهما
انقسم كلاهما فيمنع العتق لثما صاعا مع كل واحدة فلا يجوز كما اذا اختلط الجنس ولان الواجب
تكميل العدد دون التعيين اذا تعين لا يجزى في الجنس الواحد عما عدا في خلاف اختلاف الجنس لان التعيين
مفيد فيه فيشترط وان اطعم مائة مسكينا عن كفارة صاعا من بر عن كفارة من لم يجزى الا عن واحدة
وقال محمد بن رضوان اطعم ذلك عن ظنهما وانما الاجزى عنهما بالاجماع وعليه قاسم محدث وهذا لانها
لمودكا وقاء بهما والمصرح في اليه محل لهما فيمنع عنهما وصات كما اذا فرق في الدفع ولهما ان النية بعينه
في الجنس لا في جنس واحد واذا اختلفت النية في الجنس الواحد بنى اصل النية فيجوز عن الواحدة كما اذا
قال عن كفارة الظهار وان اعتق وصام عن كفارة ظنهما فله ان يجعل ذلك عن ايتهما لان النية معتبرة عند
اختلاف الجنس واساعلم يا **اللحان** وهو مصدر لا عن بلا عن ملا عن كفارة
يقال مقاتله والملا عن مفاعله من اللحن ولا يكون هذا الوزن الا بين اثنين الا ما شذرت هية العلم
وطارقت النحل وعاقبت النقص وخوه وهو لفظ عام وفي الشرع مختص بملا عن يجزى بين الزوجين بسبب
مختصة بصفة مخصوصة عاميا يتكران شاء الله تعالى وهو شهادتان موكدات بالايان مؤثقة باللحن والغيب
من الله تعالى كما نطق به الكتاب وقد كان موجب القذف المحذوف الاجنبية والزوجة بقوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الاية فتشخص في الزوجات الى اللحن لقوله تعالى والذين يرمون ان واجهم الاية وسبب ذلك ما رواه
بن عجلون ان هلال بن امية قد ف امراته خوله بشربك بن السجاء وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ساريت يعني
وسمعت باذي فاشهد ذلك على امية فقال سعد بن عباد لا يجوز به هلال وشهدته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رسوله

واحد في ظهره فقال يا رسول الله اذا راى احدا على امراته رجلا يتلف ياتس البيت فعمل عم يقول النبي
احدا في ظهره فقال هلال والى بعث الحق ان صادق وليسزل الله ما يبري ظهره من الحد فنزل قوله تعالى
والذين يرمون ان واجهم الاية ان كان من الصادقين فلا عن عم بينهما وقال عبد ذكر اللحن والغيب
امين وقال القوم امين قال ويجزى بصدق الزوجة بالزنا ما دلونا او ينفي به لانه في محناه قال اذا كان من
اهل الشهادة فوهي ممن تجزى فانها وطالبت بذلك لان الركن فيه الشهادة فقال الله تعالى ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم
فشهادتهم احدهم والشهادة لا يكون معتبر الا اذا صدرت من اهلها فوجوب الشهادة عليهم انما ينتشر لكونها
من اهل الشهادة ولا بد من ان يكون ممن تجزى فانها لان اللعان في حقه الحد القذف لما ان اللعن عقوبة فان كان
كاذبا بالحق لا يقبل شهادته بعد اللعان اي اذ هو في حقه الحد القذف لان اللعن عقوبة فان كان
من اهل الشهادة لا يقبل شهادته لانها لا تثبت اللعان بالشهادة في اللحن
ولا يكاب القاض ولا الشهادة النساء كالحودود ولا بد من طهر لان الحق لها كما في حد القذف وشروط اللعان
قيام الزوجية بينهما بنكاح صحيح دون القامد لان مطلق الزوجة تنصرف الى الصحيح قال فان امتنع
منه حبس حتى تلاعن لانه حق وجب عليه فيحبس فيه لقدرته عليه او يكذب نفسه خط اللعان واذا سقط
وجب عليها اللعان بالنصر حبس حتى تلاعن لما ثبت ان تصدق فلا حاجة الى اللعان ولا يجب عليها احد الزنا
لان من شرط الاقرار بالاربعة عند ما ياع ما ياب ولم يبق الا الشايعي من حدلان الزنا تجزى عنه بالقرار
مرة واحدة ويستند في اللعان في الزوج لانه هو المتزوج ولا بد من يدا بالزوج فلما اللعان فرق بينهما فان
التعنت المرأة اقل من الزوج اعادته لتكوت على الشربيب المشرك فان خرف بينهما قبل الاعادة جاز
لان المقصود تلاعنهما وقد وجد قال اذا لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان كيدا او حودوا
في قذف او كافرا فعليه الحد لان اللعان امتنع بجمع من جهته فيرجع الى موجب الاصل وان كان من اهل الشهادة
وهي ممن لا تجزى فانها بان كانت امته او كافرة او محدودة في قذف او صبيته او مجنونة او زانية
فلا حد عليه ولا اللعان لان المانع من جهته فصار كما اذا صدقته ويؤثر لانه اذاها والحق الشربيب بها ولا يجب
الحديث في التحذير حاشا لهذا الباب ولو كانا محدودين في قذف حد لا اللعان امتنع من جهته لانه يدا به وهو
ليس من اهل الشهادة والاصل في قوله اربعة لان اللعان بينهم وبين نسائهم اليهودية والنصرانية تحت المملوك
تحت الحر والخنث تحت المملوك ورواية والمسلم تحت كافرة والكافر تحت مسلمة وصورة ان كانا كافرين
فاسلمت فقتل في قبل عرض الاسلام عليه وصفة اللعان ان يستند القاض بالزوج فيشهد اربع مرات تقول
في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك من الزنا وتقول في الخامسة لعنه عليه ان كان من الكافرين
فيما رويتك من الزنا وان كان الحد في بولده فقول فيما رويتك من الزنا وتقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الكاذبين
من نفي الولد لانه المقصود باليمين ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الكاذبين

الذي

أجلهم أن يضعن حملهن وقوله كما فطلقهن واحصوا العدة وهي ثلاثة أنواع الحيض والشهر والوطي
الحمل ويجوز أن يكون نكاحا ويجب بثلاثة أشياء بالطلاق والوفاء والوطي على ما بيننا من أن شاء الله تعالى علة للحرمة
التي تحيض في الطلاق والفسخ بعد الدخول ثلث حيض والصغيرة والآيسة ثلاثة أشهر وعدتهن في الوفاة
أربعة أشهر وعشرة أيام لما نكحناهن الأباة والفرقة بالفسخ كالطلاق لأن العدة للتعريف عن براءة الرحم وإن
يشملها وعدة الأمهات الطلاق حيضتها لغيره مطلق الأمة شيئا وعدتها حيضتان وفي الصغيرة والأباة
شهر ونصف لأن الرق منتصف الآن الحيضة لا تحرم فكلت احتياطاً وقد قال عمر رضي الله عنه لو استنقضت
لحملها حيضة ونصفاً أما الشهر فيتحريم فحملها شهر ونصفاً وعدتها في الوفاة شهران وخمسة
أيام لما بيننا وعلة الحمل وضعه لعموم قوله كما فاولات الاحمال ولا المقصود التعريف وزوجها على سريته
لا نقضت عدتها وحملها أن يشرع ويحرم من مسعود رضي الله عنه من شاء باهلية أن سرية النساء القصص يعني
سورة الطلاق قوله كما فاولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن نزلت بعد التي في سورة البقرة يعني والذين
يتوفون منكم الآية وأنا اسقطت سقطاً استبان بعض خلقه انتقضت به العدة والأفلا لأنه إذا استبان
فهل ولد وان لم يستبين جاز أن يكون ولداً وغيره ولذا تنقض العدة بالشك قالوا لعدة في الطلاق قبل الدخول
لقوله كما فبما كنتم عليهم من عدة تعتدونها ولا على الذميمة في الطلاق الذي وقدمت في النكاح ولا عدة في النكاح
الغضولي قبل الإجازة لأن النسب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم ينقضه حقاً حكمه فلا يورث بشبهة المكر والخد
والعدة وجبت صيانة للماء والتحريم عن الخلط واحتراماً على اشتباه الأنساب قالوا عدة أم الولد من موت
سببها والاعتاق ثلث حيض أو ثلثة أشهر إن كانت ممت لا تحيض لما روي أن مارية القبطية أم ولدها
اعتدت بعد وفاته بثلاثة أشهر ولم يتكبر عليها أحد من الصحابة رضي الله عنهم فاما ما نقلته عن النبي صلى الله عليه وسلم
أجماعهم وكل ذلك حجة وعن عمر رضي الله عنه أنه قال عدة أم الولد ثلث حيض ولو تزوجها المولى ثم ماتت فلا عدة عليها
لأن الفرض انتقل إلى الزوج فان طلقها الزوج وانقضت عدتها ثم مات المولى فعليها العدة لأن الفرض عاد اليه
وقد ضار الموت قالوا لعدة في النكاح الفاسد والوطي بشبهة بالحيض في الموت والفرقة لأنه لله في العرش عاد اليه
ولا يجب عدة الوفاة لأنها ليست بزوجة قالوا عدة امرأة الغار بعد الأجلين في البابين وعدة الوفاة في الرجعي وهي
الأطلقها وهو مريض فورثت وهي في العدة وقال أبو يوسف رضي الله عنه عدتها ثلث حيض في البابين لأن النكاح انقطع بالطلاق
ونزها العدة بالحيض لأنه لا يشرع في الأثر لما بيننا لا تغير العدة بخلاف الرجعي لأن النكاح باق من كل
وجود لها أنه بقي حق الأثر فلا يبق في حق العدة أو في لاة العدة مما يحتاط فيها فيجب بعد الأجلين قالوا
اعتقلت الأمهات العدة من طلاق رجعي انتقلت إلى عدة الحرام في البابين لأن النكاح قائم من كل وجه في الرجعي دون
البابين وموته كالبيوتة قالوا لو اعتدت الآيسة بالشهر ثم رأت الدم بعد ذلك أو الصغيرة ثم رأت في
خلال الشهر استأنفت بالحيض ما لا يسه فلان بالعود على أنها غير آيسة وإن عدتها الحيض وصارت كالأمهات
طهر فيستأنف أمما الصغيرة فلان الجمع في عدة واحدة بين الحيض والأشهر ممتنع لما فيه من الجمع بين البديل

والمبطل ولأنه لم يزد به شيء ولم يقل به شيء وقد عذر الاعتداد بالأشهر فتعين الحيض لقوله
الأشهر خلعت الحيض وقد قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلق فيجب عليها كالميت إذا وجد الماء
في صلوة ولو اعتدت بحيضة أو حيضتين ثم آيسيت استأنفت بالأشهر لما بيننا
الأقارب الحيض ولو قولاً بذكر عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي رضي الله عنهم أجمعين أنها الأظهر وأما حاصل
أن اسم القراء يقع على الحيض والطهر جميعاً الخ حقيقة بقا لا قرأت المرأة إذا حاضت وقرأت إذا طهرت
وأصله الوقت المحي الشئ وذهبه يقال رجوع فلان لقربه من الوفاة الذي يرجع فيه وعدة الخلاق يظهر في انقضاء
العدة فمن قال إنها الحيض بقول لا ينقض الاستكمال ثلث حيض ومن قال إنها الأظهر بقول إذا شرعت في
الحيضة الثانية انتقضت العدة والحمل والحيض أو لي بالنصر المحقول أما النص فقولاً ممتنعاً
دعي الصلوة أيام اقراءك وإنما يترك الصلوة أيام الحيض بالإجماع وقوله عم عدة الأمهات حيضتان و
المحقول أنه ذكره بلغظ الجمع فمن قال إنه الحيض قال لا بد من ثلث حيض فيتحقق الجمع ومن قال إنه الأظهر
لا يتحقق الجمع على قوله لأن الطلاق لو وقع في آخر الطهر انتقضت العدة بطهرين آخرين بالشرع في الثالث
فلا يوجد الجمع والعمل بما يوافق لفظ النص ولو قال ابتداء عدة الطلاق عقبيه والوفاء عقبيه وانقض
بعض المدة وإن لم تعلم بها لأن الطلاق والوفاء هو السبب فيعتدل ابتداءه من وقت وجود السبب
وان أقربه طلق مرارته من وقت كذا فكذلكه وقالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار يجعل هذا
أنشاء احتياطاً وإن صدقته فن وقت الطلاق واختيار المشايخ أنه يجب من وقت الاقرار عقر من كان
المواضعة وزجره عن كتمان طلاقه لأنه سبب الوقوف عليها في المحرم ولا يجعلها نفقة العدة ولها أن
تأخذ منه مهرها ثانياً وإن وجد الدخول من وقت الطلاق إلى وقت الاقرار لأنه أقدر بذكر وقد صدقته قال
وأبتداء عدة النكاح الفاسد عقيب العدة ولأنه التمكن من الوطى على وجه الشبهة أقرم مقام
لحفاية فيجعل والوطى أحكاماً إلى حاله التوقيف وعزم التردد فيجب العدة من حين انقطاع الوطى حقيقة وشرعاً
أخذ بالاحتياط قالوا وإذا وطئت المعتلة لشبهة فعليها عدة أخرى لوجود السبب ويندأ خلان فإن حاضت حيضة
ثم وطئت حكمتا بثلاثة أخرى وبحسب حيضتان من العدة من نكاح الأول والثالثة بتمه الثانية لأن المقصود
من العدة التعريف عن براءة الرحم وأنه حاصل بالعلة الواحدة لأنه لا بد من ثلث حيض بعد الوطى الثاني وبه يتعرف
براءة الرحم والثاني أن يشرع جرم بعد استكمال الأول لأننا لا نعلم لو وطئت المعتلة عن وفاء ثم طهرت وماتت من الحيض
فما يحتسب من الثانية قالوا لم تكن فيها ثلث حيض فقد استقصينا ما والاحتتم الثانية بما بقي من حيضها
لما بيننا قالوا وأقل مدة العدة شهران أو ملة ينقض فيها ثلث حيض وقالوا أقلها تسعة وثلاثون
يوماً وثلث ساعات لأنها يعتد بها أول مدة الحيض وهي ثلثة أيام وأقل الطهر وهو خمسة عشر يوماً ثم عدل
وقوع الطلاق قبل أن تحيض ساعة فثلثة أيام حيض وخمسة عشر طهر ثم ثلثة حيض ثم خمسة عشر طهر

ثم ثلث حيض فكلت العدة وابوح رمة محرمة من طريقتين احدهما يعتبر اكثر الحيض احتياطاً
فيبدأ بالحيض عشرون ثم خمسة عشر طهر ثم عشرة حيض فذلك سنة
يوماً وهذه رواية محمد والآخر رواية الحسن ابن زياد انه تعتبر الوسط من الحيض وهو خمسة ايام
ويجعل مبداء الطلاق في اول الطهر عملاً بالسنة فحتمه عشر في ما ظهر وختمه حيض هكذا ثلث مرات
يكون ستين يوماً والامة تصدق عندها في احد وعشرين يوماً ستة ايام حبصتان وخمسة عشر يوماً طهر
بينهما وعند الحرج روية الحسن ابن عيسى يوماً على رواية محمد رمة خمسة وثلثين ولو كانت حاملاً وقد علق
طلاقاً بالولادة فعلى قياس رواية محمد عن الحرج رمة لا تصدق في اقل من خمسة وثمانين يوماً وعلى قياس رواية
الحسن مائة يوم وعلى قياس قول ابو بكر رمة خمسة وستون يوماً روية الحسن
خمس وسبعون وعمر ابو بكر رمة سبعة واربعون وعند محمد رمة ستة وثلثون وثلث ساعات ويعرف ذلك بتأمله
بتوقيف الله عن رجل من ان وقع طلاق الايسة والصغير في او الموت عشرون الشهر اعتبار الشهر بالاهل
بلا حرج وان نقص عدد ما وان وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر بالايام فيعتد في الطلاق بتسعين يوماً
وفي الوفاة مائة وثلثين يوماً وهو رواية عن ابو بكر رمة روية عنه وهو قول محمد رمة يعتد به
الشهر بالايام وتكملت من الشهر الرابع ويعتد شهرين فيما بينهما بالاهل لان الاصل اعتبار الشهر بالاهل
الا عند تعذر وقد تعذر في الاول فيعمل فيه بالايام لانها كالبدل عن الاهل وتعمل في الباقي بالاصل ولا يرد
انه لا يدخل الشهر الثاني ولا يؤخذ الا بعد انقضاء الاول ولا انقضاء الاول الا بعد استكمال الاول من الثمانين
وهكذا الثاني مع الثالث فتعذر اعتبار الاهل في الكفر وهذا ملة الابل واليمن اذا حلف لا يفعل كذا سنة
والاجارة وعذرة واذا قالت انقضت عتق صدقت لانها امينة فان كذبها الزوج خلعت كالمدودع
واختلفوا ما جاء في حد لا يأس قال بعضهم نفيه بانسائها او قتلها وقيل يعتبر بتركها لانه يختلف بالسمن والهرال
وعن محمد رحمه الله انقول بسنتين سنة وعنده في الروميات خمس وخمسين وفي المحلات سبعة وخمسين
سنة والغتوى على خمسة وخمسين من غير فصل وهو رواية للحسن عن ابي حنيفة وعنه ايضا ما بين خمسة وخمسين
السنين وذكر محمد رمة في نكاح الصلوة الهجورة الكبيرة اذا رأت الدم مدة الحيض فهو حيض اذا لم يكن عذراً فاقول
محمد بن مقاتل الرزي هذا اذا لم يحكم باياسها فاما اذا حكم باياسها فزادت الدم لا يكون حيضاً وهذا الصحيح المرأة اذا
تخضرت اذ حتمه مسلماً تحتضر فزادها غالباً حكم باياسها وذكر في الجوامع الصغين اذا بلغت ثلثين سنة ولم
تظهر حكم باياسها قال لا ينبغي ان يخطب المعتلة لقوله لا جناح عليك فيها عرضت به من خطبة النساء للمسلمين
المعتلات بلا حرج انما لا جناح في التعريض وانما يدل على ان تركه اولى فيلزم كراهة التصريح بطريق الاولى
ولا يكون بالتعريض لانه تعالى في الجناح في التعريض وانما دليل الاباحة وروى انه عام دخل على ام سلمة وهي العدة
فذكر منزلته من الله وهو منجى من اكله حتى انما الخصير في يده من شدة كراهة عليها وانما تعريض والتعريض

ان يفر لا في فيك لكرامته واودان ان تزوجك وان تزوجك لا حسنين اليك ومثلك من غير غيب فيه ويصلح
للرجال ونحوه وعنه النخعي لا يكره ان يهدى اليها ويقدم بيتها في العدة ان كانت من شاة والنخعي قوله
انكحوا وانزوجة ونحوه وانما مكرهه وقال النخعي ولكن لا تنكحوهن حتى يسرا قال نعم السر النكاح وهذا
كله في المبسوطة والمتنوعة عنهما وجهها اما المطلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح
الاول قائم على ما يتبين **وقال** وعلى المعتدة من نكاح صحيح عز وفاقه وطلاقاً بين اذا كانت
بالغة مسلمة نكحاً او امة الحداد ويقال الاحداد والاصل فيه ما روي ان امرأة مات عنها زوجها فاجتات الى
رسول الله فاستأذنه في الانتقال فقال كانت احديكن تمكت في شرا خلاصتها الى الحول افلا ابعة شهر وعشراً
قد لا انه يلزمها ان يقيم في شرا خلاصتها اربعة اشهر وعشراً وقال عام لاجل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تترك على ميتة ثلثة ايام فافقرها الا على جوارها اربعة اشهر وعشراً وروى انه عزم في المعتدة
ان تحتضب بالحياء وقال الخطيب وانما عام في كل معتدة ولانه ما حرم عليها النكاح في العدة امرت
بالتحجب الذينة حتى لا تكون بصقة الملقية للازواج وانما يعي الفصلين ولا نها وجبت اظهارها للتاسع على
فوت نكاح النكاح الذي كان سبب مؤنتها وكفايتها من النكاح والسكينة وغير ذلك وانما موجود في المبسوطة
والمستوفاة قال وهو ترك الطيب والزينة والكحل والدهن والحلأ الا من عذر نفسه عن ذلك والحلأ وقول
الخطيب قد روي ان الخطيب يحظر عليها ويدخل فيه الثوب المطيب والمصفر والمنزعة قالوا
لو كان غسلاً لا ينقض حارس لانه لم ينقله راجحاً فان لم يكن لها الاثوب واحد مصبوح لا بأس به لانه عذر
ولا تمسك لانه زينة فان كان قال لسان المنعجة دون المضمونة ولا تلبس حجباً لانه زينة
ولا تلبس قصيراً ولا خيراً لانه زينة وعن ابو بكر رمة لا بأس بالقصب والخمر الاحمر فالحاصل ان ذكر
بلبس الحاجة ويلبس فيعتد في القصد لانه وقد صح ان النبي عم لم ياذن للمتبوطة في الاكل بخلاف حالة
المدوى لانه عذر وكان ضرورة دون الثوب وكذا اذا خافت من ترك الدهن والكحل حدوث مضربان كانت
معتادة كذلك يباح لها ذلك ولا احداد على الصغيرة ولا يجوز لغيرها لعدم الخطاب ولا تلبس عدا حتى لا تجب
على الكافر بخلاف الامة لانها اهل العبادات وليس فيها ابطال احد المولى وليس في عداة النكاح الخامس
احداد لانه لا يتاسخحان والماله لانه واجب الزوال ولانه نقرة وزواله نقرة قال ولا يخرج المبسوطة من غيرها
ليلا ولا نهاراً لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولا نفقة واجبة على الزوج فلا حاجة
لها الى الخروج كالزوجة حتى لو اختلفت على ان لا نفقة لها قبل خروجها من بيتها لمعاشتها وقيل لا وهو
الاصح لانها هي اختيارت لخطا نفقتها فلا تنشر في ابطال حقها كما لا يخفى على ان لا تسكنها الا يجوز
لها الخروج قال والمعتدة عز وفاقه يخرجها من بيتها وبعض الليل وتبيت في منزلها لانه لا نفقة لها فتضطر الى
الخروج لاصلاح معاشتها وربما امتد ذلك الى الليل وعنه محمد رحمه الله لا بأس بان تبيت في غير منزلها اقل من نصف

لما ثبتت الاثمة تخرج الحاجة المولية في العدين في الوقتين جميعا لما في المنع من ابطال حق وحق
العبد فقدم على حق الله تعالى وان كان المولى يتوكل على ما يخرج ما دام على ذلك الا ان يخرجها المولى وكذلك
المكانة والكفاية يخرج الا اذا منعها الزوج لصانته مائة والمجنونة والمعقوبة كالزمية والصبيبة
تخرج لانها لا يكون معها العبادات ولا حق الزوج لانه لحفظ الولد ولا لاداء الطلاق الرجعي فلا
يخرج الا باذن الزوج لبقاء الزوجية على ما مر وتعد في البيت الذي كانت تسكنه حال وقوع
الفرقة لان البيت المضاف اليها بقوله تعالى من بعد من الله هو الذي تسكنه وتولد له لئلا يفتقر زوجها اسكنه في بيته
حتى يبلغ الكتاب اجله قال الا ان يبرء من او يخرج منه او لا تقدر على اجرة فينتقل لما يلحقها من المهر
في ذلك ما اذا انهدم فلا تسكن في الخربة لا تات من على نفسها وما لها ثم قبل تنتقل حيث شاءت الا ان تكون مبنية
فتمتقل الى حيث شاء الرجل لانه مخاطب بقوله تعالى تسكنوهن واذا حولها الورثة او صاحب المنزل فمن مودة
وذلك روي عن علي بن ابي طالب انه نقل ابنته ام كلثوم لما قتل عمره لانه كانت في دار الامارة وعاشته
رضة نقلت اخيرا لما قتل طلحة رضي الله عنه لطلب منها اكثر من اجرة النفل فيما يلحقها من الضر وهما ركن كفاء
المسا في يجوز له التيمم اذا كان باكثر من ثمن النفل ولو اياها والمنزل واحد يجعل بينه وبينها ستر
وكذلك الورثة في الوفاة فان لم يجدوا انتقلت ثمنها عن الغيبة واذا كان المطلق غائبا وطلب اهل المنزل
الاجرة اعطيتهم ياذن القاضي ونصير دينه على الزوج **فصل** اقل مدة الحائض شهر لما
روي ان رجلا تزوج امرأة فجاءت بولد لستة اشهر فمعه عثمان رضي الله عنه فقال ابن عباس رضي الله عنهما
صبرك بكتاب الله لخصمتكم فان الله تعالى يقول وحمل وخصاله ثلثون وقال والوالدان يرضعن اولادهم
حولين كاملين فيبقى لمدة الحائض شهر قالوا اكثر هاستن ان لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت
لا يبقى الولد في رحم امه اكثر من سبعة اشهر ولو بغيره مغزل وذلك لا يعرف الا موقفا اذ ليس للعقل فيه حال
فكانها روية عن النبي صلى الله عليه وآله واذا اقتت بانقضاء العدة فمجيء بولد لا يقل من ستة اشهر ثبتت النسبة
لانها لم تكن قد بانقضاء العدة فمجيء بولد لا يقل من ستة اشهر ثبتت النسبة
من حمل جاءته بعلة فلا يثبت نسبه قالوا يثبت نسبه لانها لم تكن قد بانقضاء العدة فمجيء بولد لا يقل من ستة اشهر ثبتت النسبة
ما لم يقر بانقضاء العدة لاحتمال الحمل والعلوق في العدة لجواز ان يكون هتدة المظهر فان جاءته
لاقل من سنتين بانست لانقضاء العدة وبقيت النسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
ولا يصير مراحلا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعلة فلا يصير مراحلا بالسكر وان
جاءت به لسنتين او اكثر كان رجعة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه وانه وطهره في العدة
حلالا على الاحسن والا صلح قالوا يثبت نسب ولد المبتوتة وانما توفي عنها زوجها لاقل من
سنتين لاحتمال ان الحمل كان قائما وقت الطلاق فلا يكون الغرض زايلا بتعدين فيثبت النسب

مطل

ولا يثبت الاكثر من ذلك الا ان يدعيه في المبتوتة لانا يثبت الحمل ولا يكون منه الا ان يدعيه فيحمل
كانه وطهره ابشبهه العدة وقالوا فرحم الله في عدة الوفاة اذ اجاز به بعد انقضاءها الستة اشهر لا يثبت
لان الشرع حكم بانقضائها بالاشهر فصا كقرارها وجوابه ان انقضاء العدة وجه اخر وهو وضع الحمل **فصل** لان
الاصول عدم الحمل فيها لعدم الحلية فوقع الشك في البلوغ قالوا لا يثبت نسبه ولا المعتدة الا بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين او رجل ظاهر واعتراف الزوج او تصديق الورثة وقالوا يثبت بشهادة امرأة واحدة
لان الغرض قائم لقيام العدة وهو ملزم للنسب كقيام النكاح ولا يبرح رضاءها الوقت بوضع الحمل
انقضت العدة والمقتضى لا يكون حجة فيحتاج الى اثبات النسب فلا يبرح رضاءها كاملة اذ اظهر الحمل
او اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة والحاجة الى التعيين وانما يثبت بشهادتها وكذا اذا
اعترف به الورثة بعد الموت وهذا في حق الارث ظاهر لانه حقهم واما النسب فان كان من اهل الشهادة يثبت
بشهادتهم ولا يثبت في حقهم باعترافهم ويثبت في حقهم معالشبهت في حقهم قالوا لا يثبت نسبه ولا المطلقة
الصغيرة رجعية كانت او مبنية الا ان ياتيها لافل من تسعة اشهر وفي عدة الوفاة لاقل من عشرة اشهر
ايام بساعة وقال ابو يوسف رحمه الله في المبتوتة يثبت الحملين لانها معتدة لم يقر بانقضاء العدة ويحتمل
ان يكون حاملا وصارت كالباغية ولها ان تعين لانقضاء عدتها جهة واحدة وهي الاشهر فاذا مضت
حكم الشرع بانقضائها ولو اقر من الاقرار لاحتمال الخلف في الاقرار دونها واما الرجعي قال ابو يوسف رحمه الله
الرجعة وتسعة اشهر لانها لا يحمل واطيا في اخر العدة وهي ثلاثة اشهر ياتي به لاكثر مدة الحمل
وهي سنتان ولو ادعت الصغيرة الحمل في العدة كالكرية في الحكم لانه يثبت بانقضائها باقرارها ولو قال
لمهان ولدت فانت طالق فشهدت امرأة بالولادة لم تنطق وقالوا تنطق لعقد عدم شهادة النساء جائزة
فيما لا يطلع عليه الرجال وكانت شهادتهما حجة في الولادة فيكون حجة فيما يثبت عليه هو الطلاق ولا يبرح رضاء
انها ادعت على زوجها الحث فلا يثبت الا بينة كاملة وشهادتها من ورثة في الولادة فلا يبرح رضاء الى الطلاق
لانها يدعي عنه قالوا ان اعترف بالحمل تنطق بحجته وقولها وقالوا لا بد من شهادتها امرأة مشهدة بالولادة
لانها ادعت فلا بد من حجة له انه اقر بالحمل فيكون اقرارا بالولادة لانه تقضي اليه ولانه اقر بكونها امينه
فيقبل قولها في رد الامانة قالوا لو قال لامنه ان كل في بطنك ولد فهو من فشهدت امرأة بالولادة فبرحم
ولده لان الحاجة الى تعيين الولد وانما يثبت بالقبالة اجماعا **فصل** في النكاح
الاصول وجوبها قولها تسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تنقضوا عليهن من وجكم وقدرته
ليفتقدوا وسعة من سعة وقدرته من سعة وسكنتم من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجكم وقدرته
كرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعلم المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال الرجال قوا
عن النساء انفقوا من اموالهم وروى ابو حنيفة عن القاسم عن عمه قال كنت اخذ بزمام ناقه رسول الله صلى الله عليه وآله

اوسط ايام الشرب اذا ودعه الناس فقال الله في السماء وذكر الحديث الى ان قالوا لم نعلم
 رزقنا وكسوتنا بالحرف وقالوا لا امرأه الى سفيان خري من مال الى سفيان ما يكفركم ولذا بالعرف
 ولولا وجوبها لما امرنا بتركه وسبب وجوبها احتباسها عند الزوج اذا كان ثمة ما له الاستمتاع بها وطيبا
 او دواعيه او التحسين لما بعد ذلك النكاح لانها لما صارت محبسة في حقه عجزت عن الاكتساب
 والافاق على نفسها فلم يسحق النفقة عليه لما كانت جوعا قال ويجب للزوج على زوجها اذا
 سكنت اليه نفسها منزلا نفقة وكسوتها وسكنها المأمن من الدلائل تعتبر بقدر حاله لقوله
 لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه قلينفق مما آتاه الله كذا اختاره الكرخي واختار
 الخصاف الاعتبار لحالها فان كانا موسرين لها نفقة الموسر وان كانا معسرين فنفقة المعسر
 وان كانت موسرة وهو معسر فلها نفقة المعسر وان كان بالعكس فدون نفقة الموسر وان
 كانا معسرين احدهما مفطر الاخر مفطر في الاعمال يقض عليه بنفقة الوسط والغول قوله
 في اعسار في حق النفقة لانه مكروه البتة بيننا لانها مودعة قال مقدر يكفهايتها بلا تقية ولا اشراف
 لما تقدم من حديث هند وليس فيها تقدير لازم لاختلاف ذلك باختلاف الاوقات والطباع والرخس
 والغلاء والوسط خبر البر والادام بقدر كفايتها وبغرضها نفقة كل شهر ويسلم اليها لانه يتعذر
 انقضائها كل ساعة وينفذ لجميع المدة فقد تراه بالشهر لانه الوسط وهو اقرب الاحوال والكسوة
 كل ستة اشهر لانها يحتاج اليها في كل ستة اشهر باختلاف الحر والبرد والزوج ان باي الاتفاق
 بنفسه الان يظهر عند القاضي انه لا ينفق عليها فيفرض لها كل شهر على ما يتنا ويقدرا النفقة
 بقدر الغلاء والرخس كل وقت ولا يقدر بالدرهم والدنانير ولو صاحته من النفقة
 على ما لا يكفيها كلها القاضي ان طلبت ذلك وان كان الرجل صاحب ما يلة لا تقض عليه النفقة و
 تقض الكسوة قال ويقض لها نفقة خادم واحد وليس لها ان يعطيها من خدمته من خدمها
 بغير رضا او قال ابو يوسف ربح بغرض خادم لا يحتاج الى احدى الداخل البيت والاخر خارجا لما
 ان الواحد يكفي كذلك فلا حاجة الى اثنين حتى قبلوا الكفاة بنفسه لم يلزمه نفقة خادمه وقيل ان
 كانت من بنات الاشراف فلها نفقة الخادم من احدى الخدم والآخر للرسالة وهو خارج البيت
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ان كان الزوج معسرا لا يفرض لها نفقة خادمه اصلا وان لم يكن لها خادم
 لا يفرض لها نفقة خادم وكذا اذا كانت فقيرة ويجزم نفسها رولا له الحسن عن ابي حنيفة وكسوة الصبي
 قميص ومقنعة وملحفة وفي الشتاء مع ذلك جبة وسراويل على قدر حاله وعلى الموسر كرم ساروق
 وخمار ابرسيم وملحفة كنان ويناد في الشتاء جبة ولحاف وان طلبت فراشاتهام عليه لما ذكر
 لان النوم على الارض بما يؤذيها ويمرضها وما يعطى به دفعا للبرد والحر ويجنل في ذلك باختلاف

العادات والبقاع ولخادمها عتق كرم ليس وان في الصيف وفي الشتاء قميص وازار وجبة
 وكساء وخفان فان امتنعت الخدم من الخدم من النفقة لها لانها مقامات الخدم من خلاف الزوجية
 لانها مقابلة بالحبس لا غير لا تجبر المرأة على الطبخ والخبز اذا امتنعت وبأيها من خبز ونطبخ لان الواجب
 عليه اطعام قائلوا وهذا اذا كانت لا يقدر على ذلك او كانت مريضة الاشراف وان كانت تقدر وتخدم نفسها
 تجبر عليه لانها متعصية قال فان نشرت المرأة فلا نفقة لها لما روي ان خاتمة بنت قيس نشرت على احمائها فنقلها
 عم الى بنت ابن ام مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكن ولان الموجب للنفقة الاحتياج وقد زال بخلاف ما اذا امتنعت
 من التمكين لانه لا يغور الاحتياج وهو يقدر عليه كرها فان عادت الى منزل عادت النفقة لعود الاحتياج وان
 منعت نفسها حتى يوفى مهرها فلها النفقة لان لها الامتناع لتستوفى حقها ولو سقطت النفقة
 تنقض والضرر تحت الخاف بالزوج الظالم الممنوع عن افعالها وحقوقها ولا ان المنع بسبب جهته وصاد
 كالأعدم وسواء كان قبل الدخول او بعده وقالوا ان كان بعد الدخول فلا نفقة لها لاسلمت المهر فليس
 لها ان تمنعه لقبض المهر كالبائع اذا سلم البيع ولا يوجبه رضاءها سلمت بعض المهر لان المهر مقابل
 لجميع الوطيات على ما تقر في كنف النكاح والبائع اذا سلم بعض المهر لم يحق حبس الباقي كذا هذا ولو كانت
 كبيرة والزوج صغير فلها النفقة وبالعكس اما الاول فلا تملك نفسها والعجز من جهته
 وصاد كالحجوب والعين واما الثاني فالمراد صغير لا يستمتع بها لان المراد من الاحتياج
 ما يكون وسيلة الى المقصود من النكاح فانه ممنوع بسبب منها فصار كالأعدم ولو كانا صغيرين
 فلا نفقة لها لما مر ولو سكن دارا غصبا فامتنعت ان تسكن معه فليست بناتية لانها امتنعت
 بحق وان كانت ساكنة فدارا فنفقة من دخولها وقالت خولان الى من ذكر او اكثر لدار فلها النفقة
 لما يتنا ولو حجت او حبت بدين او غصبها عاصب وزهيبها فلا نفقة لها لولا الاحتباس
 لامن جهته وعن ابو يوسف ان الحرة لا يسقط النفقة ذكره في الامالي لانه عذر لكن يجب نفقة الحرة
 لانها المستحقة فيعطىها نفقة شهر والباقي اذا رجعت وان حج مهرها فلها نفقة الحرة لانها كالمقيمة
 في منزل ولا يجب عليه الكراء وان مرضت في منزل فلها النفقة وكذلك اذا جاءت اليه مرضت لان الاحتباس
 موجود فانه يستأجرها وتحفظ متاعه ويستمتع بها كزوج غيره ومنع الوطى لعرض كالحيف
 والنفاس والقياس ان لا نفقة لها اذا كان مرضيا منع الباطل كالصغير وعنه ابو يوسف رحمه الله ان مرضت
 في منزل اشارة اليد واذا طالبت بالنفقة قبل ان تنقلها الى منزلها وهي بالخاء فلها النفقة اذ لم
 لم يطالبها بالنفقة لان النفقة حق والنفقة حقها فلا يسقط حقها بتركه حقه فان طال بها
 ليقله فامتنعت فلا نفقة لها الا ان يكون بحق على ما يتنا قال وللامنة والمديرة وام الولد النفقة
 ان يواها مولدا ما بيتا مع الزوج لوجود الاحتباس قال ومن اعسر في النفقة لم يفرق بينهما وتوهم

ان يواها مولدا ما بيتا مع الزوج لوجود الاحتباس قال ومن اعسر في النفقة لم يفرق بينهما وتوهم
 سقطت النفقة لغيره فان يواها استحقها

لان في التفريق ابطال الحق وفي الاستدانة تأخير حقها والابطال آخر فكان دفعه اولى فاذا قد
لها القاضى واخر ما يستدانه صارت ديناً عليه فيتمكّن من الاحالة عليه والرجوع في تركته لو كان ولو استدان
بغيره القاضى يكون مطالبة عليها ولا يمكنها الاحالة عليه ولا ترجع في تركته لانها الاولوية لها عليه فلمذا قال
توهم بلا استدانة عليه ومعنى الاستدانة ان تشتري بالدين قال واذا قضى لها بنفقة الاعسار
ثم ايسرتم لها بنفقة الميسر لانها بنفقة الميسر لانها يختلف باختلاف الاحوال وقا فرض تقدير
بنفقة لم يجب بعد فاذا تبدل حاله لمطالبة بقدرها وكذا لو قضى لها بنفقة الميسر ثم اعسر
فرض لها بنفقة العسر لما بينا قال واذا مضت مدة ينفق عليها سقطت الا ان يكون قضى بها او صلحت على
مقدار ما يقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة لم تجب عوضاً عن البضع لان المهر وجب عوضاً عنه والعقد الواحد
لا يوجب عوضين عن شئ واحد ولا عوضاً عن الاستمتاع لان الاستمتاع تصرف في ملكه والانسان لا يجب عليه شئ
بالصرف في ملكه فبقى وجوبه جزاء عن الاحتباس صلة وترى قال العوض لان الله تعالى ان الله تعالى رزقنا
بقوله وعلى المولود رزق من الرزق اسم لما يذكر صلة والصلوات لا تتم الا بالتسليم حقيقة
او بقضاء القاضى كما في الهبة او بالتزامه بالتراضى لانه لما التزمه بقضاء القاضى فلان يلزمه بالتزامه كان
اولاً لان ولايته على نفسه اقوى قال فاذا مات احداهما بعد القضاء او الاصطلاح قبل القبض سقطت
ما بينتهما صلة والصلوة تسقط بالموت كالهبة قبل القبض فانما سئلها النفقة او الكسوة ثم مات احدهما
لم يرجع بشئ وقال محمد بن حنفية بن حبيب بن نفقة ما مضى وما بقى للزوج لانها استجملت عوضاً عما تستحقه عليه
بالاحتباس وقد بطل استحقاقها بالموت فيبطل المهر بقدره ولم يما بينتهما صلة وقد اتصل القبض
بها فيبطل الرجوع بالموت كما في الهبة الا يبري انها لو هلكت من غير استبرالاه لا يرجع بشئ بالاجزاء
قال واذا كان الغائب عاقل حاضراً في منزله او دعيه او مضاربة او دين وعلم القاضى به وبالنكاح او اعتق
بها من المال فيلزمه نفقة زوجته وولديه وولده الصغرى لان الذي في يده المال وعليه ما اقر
بالزوجية فقدره بتبوت حقها فيه لانها ان تاخذ من مال زوجها حقها من غير رضا او اقرار صاحب اليد
في حقها نفقة صحيح فيقضيه القاضى عليه باعتراق فيقع القضاء عليه او لا ثم ييسر الى الغائب
بخلاف ما اذا جحد احد الامرين لانه ان جحد الزوجية لا تسمع البيينة عليه لانه ليس يخصم في الزوجية
وان جحد المال فري ليست خصماً في ثباته وعلم القاضى بحجوزة الغضابه في محل ولايته على ما عرف ونفقة
الوالدين والولد الصغير كنفقة الزوجة لانها تجب بغير قضاء بخلاف غيرهم من الاقارب بحيث لا يجب
نفقتهم الا بالتقضاء ثمان وجوبها يختلف فيه قال وهذا اذا كان المال من جنس النفقة كالدرهم والدينار
ولطعام والكسوة لانها ان ياخذ بغير رضا اياها كان من خلاف جنسها لا يفرض فيه النفقة لانه
يحتاج اليه ولا يبيع على الغائب اعند ارج رضاءه فلا يبيع على الحاضر فكذا الغائب وما عند ما فلا يبيع

على الحاضر لظهور ظلمة بامتناعه ولا ذكر في الغائب قال ويجوزها انهما ما اخذتهما وياخذ منها كغيرها
نظر الغائب واحتياطاً للاحتمال حضوره فيقيم البيينة على الطلاق او على انه اسلمها وان لم يعلم القاضى بذلك
او انكر من في يده المال الزوجية او المال لم يقبل سر ما عليه ما بينا وان لم يكن له مال وارادت ان يقيم البيينة على الزوجية
ليفرض لها القاضى النفقة وياخذها بالاستدانة عليه لا يقبل لانه قضاه الغائب قال فرضه ما يقبل ويقض بالنفقة
واستحسنه ذلك الحاجة وعليه القضاء اليوم وهو جازم فيه فينفذ قال وعليه ان يسكنها داراً مخرجة ليس فيها
احد من اهله او جوب السكنى فلا تنها من الجوارح الاصلية وهي من الكفاية فموجب الطعام والشراب وقد
قال انا سكنوهن فكان واجباً حقها ويكون بين قوم صالحين ليعينوها على ما لم دنياها ويمنعوا
من ظلمها بالولد فليس له ان يشرى معها غيرها لانه قد لا تاتى من على متاعها ولا يخلو لاستمتاعها الا ان يجاز
ذلك لانها رضى بنقض حقها ولو كان في الدار بيوت وابنتان تسكن مع ضرتها او مع احد من اهله
ان يخلو لها بيتاً منها ويجعل لمرافق وغلها على حده ليس لها ان تطلب بيتاً اخر وان لم يكن البيت واحد
فلم ياذك قالوا له ان يمنع اهله وولدها من غيره الدخول عليها لان المنزل ملكه ولا يمنعهم كلامها والنظر اليها
اي وقت شاء والمال فيه من طبيعة الرحم ولا ضرر فيه انما الضمير في المقام وقيل لا يمنعها من الخروج الى
الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها كل جمعة وغيرها من الاوقات كل سنة هو المختار
وللمطالبة النفقة والسكنى في عذتها باين كان او رجعياً اما الرجعي فلما تقدم ان النكاح قائم بينهما
حتى حل له الوطى وغيره واقام البايين فلا ينالها حبوسة في حقها وهو صيانة الولد بحفظ الماء عن الاختلاط
والعسر لحقه موجب للنفقة كما تقدم واما حديث فاطمة بنت قيس انها قالت طلقني زوجي ثلاثاً فلم يفرض لي
رسول الله عم سكنى ولا نفقة رده محمد بن الخطاب وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وعائشة رضي عنهم اجمعين قال عمر بن
لا بدع كتاب ربنا وسنة نبينا يقول امرأه لاندرى اصدقت ام كذبت حفظت ام نسيت سمعت رسول الله يقول
للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى مادامت في العلة ويروي المبتوتة لها النفقة والسكنى ولانه ورد في مخالفاً لقوله
اسكنوهن ومخالفاً للاجماع في السكنى فان ادعت انها حامل لا نفق عليها الى سنين منذ طلقها احتياطاً
للعلة فان قالت كنت انتوهم الى حامل ولم احصر الى هذه الغاية يعني انها معتدة الطهر وطلبت النفقة
فله النفقة ما لم يدخل في حد الاياس لانها معتدة فاذا دخلت في حد الاياس لم تنال نفقة العدة ثلاثة اشهر قالوا لا نفقة
للمنفقة في حيزها زوجها لانها محبوسة لحق الشرع للزوج فلا يجب عليه الا يبري انه لا يشترط فيها الحيض الذي يبري فيه
بواة الرحم والحمل الذي هو حقه ولان المال انتقل الى الورثة فلا يجب في المهر قالوا كل قدر فتجاءت من قبل المهر بحصية
كالرودة وتقبل ابن الزوج فلا نفقة لها وان جاءت بغير حصية كخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة فلها النفقة
وان كانت المرفقة من جهة الزوج فلها النفقة بكل حال لان النفقة صلة على ما مر وبعضيان الزوج لا تحرم عن النفقة
وتحرم بعضيها من الحاناة وعقوبة ولانها حبست نفسها بغير حق فصارت كالناتية بخلاف ما اذا كانت بغير حصية

لانها حبيب نفسها بحق وذلك لا ينفق نفقة لانها قد تزوجت بالطلاق والايلاء
 او بالحب والعنف بعد الدخول والخلق لها النفقة ما بيننا واذا طلقة الامة الميونة لها نفقة العدة
 فان استخدرها المولى سقطت وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق لان نفقة لها في العدة كالمعتدة من تكاح
 فاستخدر الامة اذ لم يزوجها المولى بيننا لانها ناشئة لانها محبوبة في حق المطلقة اذ لم تطالب نفقتها
 حتى انقضت عدتها كما انكرت وان طلقها ثلاثا ثم ردت سقطت النفقة لانها صارت محبوبة في حق
 الشرع وهذا اذا خرجت بيت الزوج للعسر ما لم يخرج من بيتها نفقة وان مكنت ابن زوجها سقط
 لان الفرقة ثبت بالطلاق الثلاث ولا اثر للمكنت في ذلك وهي معتدة محبوبة في حق نفقة فيجب النفقة ولو كان
 الطلاق رجعي فلا نفقة لها لان الفرقة جاءت من قبلها بالتمكث وهو معصية فلا يستحق النفقة
 لما بينا ولو صالح امراته على نفقة العدة ان كانت بالشهر ورجان لانها معلومة وان كانت بالحيض
 لا يجوز لانها مجهولة المدة فيكون النفقة مجهولة **فصل** ونفقة الاولاد الصغار على الاب
 اذا كانوا فقيرا لقوله تعالى وعلى المولود من رزقهن وكسوتهن بالمعروف وليس على الام ارضاع
 المصبي لان اجرة الارضاع من نفقته وهي على الاب قال الا اذا تعين بان له نكاحا غيرا ولا يأخذ المصبي
 من لبن غيره لا يجب عليها حنث صيانة للصغير عن الهلاك قال ويستاجر له الاب من يرضعه عنده
 لان الاجرة عليه والحضانة لهما فان استاجر من رزقته او متعديه لترضع ولدك لم تجز لان الارضاع
 مستحق عليها بالاصل لقوله تعالى والوالدان يرضعان اولادهن فاذا امتنعت حملناه على العجز فحولا
 عندنا فاذا اقامت عليه بالاجرة علمنا قدرتها فكان واجب علينا فلا يحل لها اخذ الاجر على فعل
 وجب عليها ولا خلاف في المعتلة الرجعية واما المستتونة فكذلك في رعاية لان النكاح قائم من زوجة وقيل
 يجوز لان النكاح قد زال بسنهما وصارت اجنبية وذكر الخصاف اذ لم يكن المصبي ولا لايه ملاجرت
 الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يد في الدين فان طلبت من القاض ان يقضيه لها بنفقة الارضاع
 حتى ترجعها على الاب اذا ايسر فعل كما لو كان معسرا وهي مؤسسة على الانفاق على الصغير ثم
 يرجع على الاب اذ ايسر ان كان للمصبي مال روي عن محمد بن عيسى انه يرضع لها نفقة الارضاع
 في مال المصبي قال وبعد انقضاء العدة هي ولي من الاجنبية فانها استحق وفي ذلك نظر الصغير
 الا ان تطالب بزيادة اجرة لما فيه من ضرر الاب وقيل في قوله تعالى ولا تنصروا قردة بولدها هو ان ترضع اجرة
 المثل فلا يرجع اليها ولا يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له ان يولد له
 فقراء على الاولاد الذكور والاناث قال لا تنقل لهما في مناه عن الاصل بربهما بهذا القدر وترك الانفاق
 عليهما عند حاجتهما اكثر اخصا من ذكره وقاله ام انت وما لك لا يبدى وقاله ام ان اطيب ما اكل التجل من كسبه
 وان ولد من كسبه فكلوا من كسبه لادكم فاذا كان مال الابن مضاف الى الاب بانه كسبه صار غنيا به فيجب

وقال الله تعالى وصينا الانسان بوالديه حسنا اي يحسن اليهما وليس احسانا تكثرهما محتاجين مع قدرته
 على دفع حاجتهما وقال تعالى في حق الوالدين الكافرين وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس من المعروف ان تكثرهما
 جايعين وهو قادر على شبعهما وهو الذكور والاناث على التسوية في ربايته وهو المختار لا يستويهما في
 العلة والخطاب وقيل على قدر الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ويستثنى طفرهم لان ايجاب
 نفقة الغني في مال له اول رجل معسر له اولاد صغار محتاجين ولد ابن كبير فهو معسر على فقيرهم قال ولا يجب
 النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة وقربة الاولاد اعلى واسفل لاطلاق النصوص ولان نفقة
 الزوجة جزاء الاحتساب كما من وبالعقد كالمهر وذلك لا يختلف الدين ولهذا لا يجب مع يسارها واما
 قربة الاولاد فلمكان الجزية اذ الجزية في معنى النفس ونفقة النفس يجب مع الكفر فكذلك الجز وهذا اذا كان
 دمه فان كانوا جبر بالايحى وان كانوا مستأمنين لقوله تعالى انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم
 في الدين الانية بخلاف من ذوات الارحام لان الارث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتباره بالنقص قال نفقة
 ذوات الرحم سوى الوالدين والولد يجب على قدر الميراث كالاخوة والاخوات والعمام والعمات والاخوان
 والخالات ولا يجب لرحم ليس بحرم والاصل فيه قوله تعالى وعلى الاوارث من ذكره في قوله ابن مسعود روى
 وعلى الوارث ذمة المحرم الرحم مثل ذلك فذكره الوارث ايسر الى اعساره قدر الميراث ولعلون الحرم
 بالخبر واما يجب اذا كان فقيرا به زمانه لا يقدرا على الكسب اقا الفقير فلما مر فاقا العجز عن الكسب
 فلانه يكون غنيا بكسبه ولا كذلك الوالدين حيث يجب نفقتهم مع القدرة على الكسب لا يحقر ما فيه
 من التقى والنصب والولاد ما هو يدفع الضرر عنهما فيجب عليه ان يدفع عنهما ضررا لاكتساب وذكر
 بالانفاق عليهما قال او تكون انش فقيرا لانه امانة لجاهلته وكذا من لا يحسن الكسب لحرقة
 او لكونه من البيوتات او طلب علم لان العجز عن الاكتساب في حق هؤلاء ثابت لان شرط جواب نفقة الكسب
 العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعمي وخورما او مع كونه به حرف ونحوه ونفقة زوجة الاب على ابنه
 رواه هشام عن ابي يوسف رحمه الله ونفقة زوجة الابن على ابية ان كان صغيرا فقيرا ونرمنا لانه من كفاية
 الصغير وذكره المبسوط لا يجب الاب على نفقة زوجة الابن ويجب على الابن نفقة خادم الملب اذا احتاج
 اليه لان خدمة الاب مستحقة على الابن فكذلك نفقة من يخدمه ولا كذلك زوجة الابن قال ولا يجب النفقة
 على فقير الا للزوجة والولد الصغير لقوله ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اناة الله وقاله على الولد
 رزقه من ولا لا نفقة الزوجة مجازاة وذكر يجب مع العجز ولا يجب لغيرهم مع العجز لانها مصلة فلو
 وجبت للفقير على الغني لم يكن ايجابا عليه او لم يوجبها له والمعتبر الغني المحرم للصدقة هو
 المحتضر والمريض بمرضه بالانصاب ومن يخدمه اذا فضل عن نفقة شهر له ولعالمه يجب عليه نفقة
 اقارب وان لم يكن له شيء ويكتسب كل يوم درهمين ينفق به رزقه فان لم ينفق الفضل على اقربائه ومن

كتاب النفقة
 كتاب النفقة

ولا يعجزوا عبدا ولا نهر مشغولون بخدمة منكم فيكونوا في ملككم فيجب عليهم الانفاق عليهم لئلا يهلكوا جوعا فان امتنع
القسبروا وانفقوا الآن في رعاية الجانبين بقاء ملكهم وجانبهم يدفع حاجتهم وان لم تكن لهم كسب كالزمن والاعشى
وللجارية المستحسنة التي لا ترجى اجرا على بيعهم لان الرقيق من اهل الاستحقاق وفي بيعهم ايفاء واجب الحق
من قبلهم الخلفه ولا يلزم على هذا الاعاز نفقة الزوجة لان نفقتها يصير ديناً عليه فيمكن مطالبتها وجبته ولا دين
للعبدة على مولاه ولا دين يقوت ملكه في التكاح لا الي الخلف وهما ينفون الى الثمن على ان البيع هنا يقع
باختيار وعقله والفسخ لا يقع الا في نفقة ساير الحيوانات يؤمر فيها بيه وبين الله تعالى ما فيه من ارضاعه اكل
وقد يبيع الحيوان وقد ورد النهي عنها وليست من اهل الاستحقاق ليقضي لها الجهر المولى على نفقتها او يبيعها
فصل في الحضنة وهي من الحضان وهو ما دون اللابط الى الكشح وحضانة الشئ جانباً وحضانة الظاهر
ينضه يحضنه اذا ضمنه الى نفسه تحت جناحه فكان المزد للولد يتخذه في حوضه والحضنه ولما كان المصغر عاجزاً
عن النظر فصار في نفسه حمل الله كذا ذكر في علمه فهو الولاية في المال والعقد الى الرجال لانهم يذكرونهم وعليه اقدروا ففرضت
الى النساء لانهم اشفقوا واخبروا وقد علموا الترتيب من الرجال والافواه واذا ختم الزوجان في الولد قبل الفراق او بعد
فالام احق به لما روي ان امرأة انت المرسول الله فقال يا رسول الله ان ابني هذا كانت بطني له وعاء وحجرت له حواء
وثدي استقاه زعم ابوه انه ينزعه مني فقال رسول الله انت احق به ما تشكي وروي سعيد بن المسيب انه سئل عن الخطاب رضى
طلق زوجته ام ابنه عاصم فتنازعا وارتفعا الى ابي بكر الصديق فرفعه فقال له ابو بكر ربيها خير له من شهد وعسل عندك
يلعب ورفعه اليها والنصيحة كاحضنة متكاثرين ولانها اقوم بالترتيب واقدر عليها من الاب فكان الدفع اليها
انظر للصبي كل من له حضنة لا يدفع الولد اليه مالم يطلبه ففصله بهجن عنه بخلاف الاب اذا امتنع عن
اخذه بعد الاستفتاء عن الحضنة حيث يجبر على اخذه اذا امتنع لان الصيانة عليه قال عمر اقمها
ثم ام الاب ثم الاخت لا يوين ثم الام ثم الاب ثم الحلات كذا ذكر في العرائ والامانة ذلك ان هذه الولاية يستفاد من قبل الام
لما قدمنا فكانت حرمه الام مقدمة على حرمه الاب ولان الجدات اقرب من الاخوات والاخوات اقرب من الحلات والعرائ
وروي عن عمر بن الخطاب ان الخالة بمنزلة الام قال عمر الخالة والمنزلة والدة والحلات مساويات للعرائ
في القرب واتخذت الحلات لان قربهن من حرمه الام وتخدم من كانت لاب وام لانهما يدي لجهنتين فيكون اولي
الام ثم من الاب ثم جحش القرابة الام والحق لمن لم ينزح رحم غير محرم كبنات الاعمام والعرائ وبنات الاخوال والحالات قال ومن
لها الحضنة اذا تزوجت باجنبي سقط حقها لغيره ثم انت احق به ما تشكي وروي رواية مالم تنزوي في حديث
ابو بكر رضى الله عنه اولى به مالم يشب او تنزوي ولان الصبي يلحقه من زوج امة جفاة فيسقط حقها للمضرة لان حقها امة
يشب في الحضنة لشقها نظر له فاذا زالت زال خلاف ما اذا تزوجت بغير محرم من الصبي حيث لا يسقط
لشقته عليه كما اذا تزوجت الام بغيره والحجة بالجد لانه يلحقه جفاة من جد وعمة قال فان فارقته عاد حقها لان
المانع قد زال والقول قول المرأة في نفق الزوج لانها تنكر بطلان حقها في الحضنة قال ويكون الغلام عند من حقه يستحقه من

مخادم وهو محتاج خل له الصدقة وتجب نفقته على اقراره فان كان في مسكنه فضل يكفيه يعرضه فهو
بيع البعض ينفق على نفسه وكذا اذا كانت له دابة نفقة يوم يبيعها ويشترى الا وكسر وينفق الفضل
ومن كان ياكل من الناس يسقط تعقبه عن القرب وان اعطى قدر نصق كفايته يسقط نصق النفقة وقال
ابو جعفر ان كان الابن فقيراً كسوا والاب من شاركة القوت بالمعروف ومن لم يقدر على الكسب للزمانة او
كان مقطوعاً يتكفل الناس نفقته ولله في بيت المال لو كان الاية خسر ولها ابن من غير مؤسر او اخ مؤسر
تؤسر الام بالنفقة على الولد ثم يرجع على الاب وكذا المرأة المحسنة اذا كان زوجها مؤسراً ولها
ابن من غير مؤسر او اخ مؤسر فنفقها على زوجها وهو من الابن او الاخ بالانفاق عليها ويرجع
على زوجها اذا ايسر ويحبس الابن ولا يخ اذا امتنع لان هذا من العرو فان كان للعقير اب عمن وابن عمن
فالنفقة على الابن لان شهرته في مال الابن اكثر قال عمر انت وما لك لا يكره ويعتبر في نفقة قرابة الولد الاقرب
فالاقرب دون الارش لان الله تعالى اوجب النفقة على المولود له وانه مشتق من الولاد وهو الخيرة والبقية
باعبار النولد والتفريع عنه وفي نفقة ذى الرحم المحرم يعتبر كونه اهلاً للارث ويجب بقدر الميراث عند الاجتماع
لانها تعا وجها باسم الدارسة فقير له ابن وبنت فنفقته عليها نصفان ولو كان له بنت واخ فنفقته على ابنته
لانها اقرب له بنت وابن ابن مؤسران فنفقته على البنت لانها اقرب ولو كانت له بنت بنت وابن بنت واخ مؤسران
فنفقته على اولاد اولاده دون الاخ لما يتا فقير له اخ واخت لاب وام فالنفقة عليها بقدر ميراثها و
لو كان له اخ واخت وعلم عليها نصفان ولو كان له ام وجد فعلمها الثلثان وروي الحسن عن اخيه ردها على الجد
ولو كان له ام وجد واخ فالثلث على الام والباقي على الجد وعندهما الباقي على الاخ والجد نصفان له عمر وقال
النفقة على العمر له خال وابن عمر النفقة على الخال والميراث لابن عمر وفي العمة والحالة ثلثان وثلث قال واذا باع
الاب متاع ابنه في نفقته جاز وقال الجوز وفي العقد لا يجوز بالاجماع ولو انفق من ماله في يده جاز با
لاجماع لانه نفقة بحسن عهده فله ان يأخذ له لاق نفقة واجبة قبل الفضا على ما بيننا والام في هذه كالأب لهما ان
بالبلوغ انقطعت ولايته عنه وعن ماله حتى لا يملك ذلك في حضنة ولا في دين غير النفقة وصار كالام وله
وهو الاستحسان ان الاب ان يحفظ ماله ابن القاي كالأوصى بل اولي لانه او نفقة وبيع النقلي من
باب الحفظ فاذا باعه فالثمن من حبه خفه وهو نفقته في اخذه منه حقه ولا كذا العقار فانه يحفظ بنفسه
وخلاف الام وغيره من الاقارب لانه لا ولاية له حال صغره ولا ولاية الحفظ حال الغيبة مع الكبر فانه
قال واذا قضى القاض بالنفقة ثم مضت مئة سقطت لانها انما وجبت دفعاً للحاجة وقد انقضت
الحال في الزوجة اذا قضى بها لانها وجبت مع اليسار لا دفع الحاجة فلا يسقط بحصول الاستفتاء
قال لان يكون القاض امر بالاستئذنة عليه لان ولاية القاض عامة فكان الغايب امره بذلك فيصير
في ماله فلا يسقط قال وعلى المولى ان ينفق على رقيقه لقوله في حقهم اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما
تلبسون

فيا كل واحد منكم وجهه ويستحق وحده وقد رآه أبو بكر رضي الله عنه في المنام
 واليه الامارات يقول الصديق رضي الله عنه من حق بيب ولا تذا الاستغنى فحاج الى التاديب ياداب الرجال
 والخلق باخلاصهم وتعليم القرآن والعلم والحرف قالاب عازدا قد رآه في مكان يذكره اوله واجد قال يكون الجليل عند
 الام والخلق حقة خبيرة عند غيرهم حقة تستغنى وقبل حقة شتى لان الجار يتبعه لا يستغنى فحاج الى التاديب النساء
 وتعلم استغناهن والام اقدرا على ذلك فاذا بلغت احتاجت الى الحفظ والصيانة والادب على ذلك فذكرها واما غير العلم
 الجاهل فلا تها لا تدر على استخدامها فلا يحصل التاديب ولا تذكر الام والحدة وعزهم اذا بلغت حد الشتم في ياد
 الاب من الام الحاجة الى الحفظ وسيل محمد رحمه الله اذا اجتمع النساء ولم يكن ارباب قال يضعه القاض حيث شاء لانه لا حق له
 كمن لا قرابة له قال واذا لم يكن للصغير امرأة اخذ الرجل اوصاله واولادهم اقربهم تعصيا لان الولاية عليه بالقرابة
 وكذلك اذا استغنى عن الخضاعة قال ولا بالحفظ اقربهم تعصيا فانهم الصبية لا تدفع الى غير محرم كابن العم والعم
 العتاقه خوفا من الوقوع في المعصية ولا الى محرم ما جن فاسق لانه لا يدين من نفسه فان لم يكن لها الا
 ابن عم فان شاد القاض فتمها اليه ان كان اصبحت والا وضعا عند امينه ولو كان الاخ مخوفا عليها يضعها القاض
 عند امهات شقة الثبت المأمونة لها حق التعهد بالسكنى فان لم يكن مأمونة فالاب يضعها اليه وليس للمكر
 حق التفرد فان دخلت في السن وكان لها راي فلها ان تفرد قال واذا اجتمع مستحقو الخضاعة في درجة
 واحدة فاورعهم اولهم اكبرهم قال ولا حق للامه وام الولد في الخضاعة لانها من باب الولاية وليست من اهلها
 فاذا اعتقتا فمما كالحرة والذمية احق بولدنا المسلم ما لم يخف عليه الكفر لان النظر له في حضنتها قبل ذلك
 وبعده عليه في الضرر قال وليس للاب ان يخرج بولد من بلده حتى يبلغ حدا الاستغناء لما فيه من ارباب
 حق الام من الخضاعة وليس للام ذلك لان تحرج وطهرها وقد وقع العقد فيه لان البروج فيه دليل المقام
 فيه ظاهر فقد التزم المقام في بلدها وانما لزمها اساعه حكم الزوجية فاذا زالت الزوجية جاز لها ان تغد
 اليه لانه رضى بذلك الا ان يكون تزوجها في دار الحرب وهو وطهرها لانه من ربا لصبي لانه يهود اخلاق
 الكفار ويزن بالغير والارادت ان تحرجه الى بلدها ولم يقع العقد فيه ليس لها ذلك لانه لم يلزم لها
 ذلك لان لم يلزم بها المقام فيه فلا يجوز لها التفرق بينه وبين ولده من غير الترامه وغير شرع ان تفرق
 الدار فاعصيه احق بالولد وان كان العقد في غير وطهرها فان ادت ان تنقله اليه ليس لها ذلك لانه دار غربة
 كالبلدي الذي فيه الزوج واذا نسأ ويا ولم يجز لها نقله وقيل لها ذلك لان العقد وجد فيه فتوجب احكامه
 فيه فلا بد في النقل من الوطن وقد وقع العقد فيه وهذا اذا كان بين المصيرين مسافة اما اذا كان بينهما
 ما يمكن للاب الاطلاع عليه ويتثبت من شره فلا بأس به لانه لا يلحقه بذلك فتر وصار كالنقل من محله الى
 محل اخر في المصر المتباعد الاطراف والقرينان كالمصريين وبالعكس لان اخلاق اهل السواد اجفى
 البقاء يقال عتق الطائر اذا قوي على الطيران وعتاق الظير كواسرها لقوتها على الكسب وعتقت
 الحرة قويت واشتدت وتستعمل الجمل يقال فرس عتق ان له راجع جميل وسمي الصديق رضي الله عنه عتيقا

فيا كل واحد منكم وجهه ويستحق وحده وقد رآه أبو بكر رضي الله عنه في المنام

ويستعمل الكرم ومنه البيت العتيق والكرم ويستعمل السعة والحدودة ومنه رزق عاتق او واسع
 جيد وفاسع زوال الرقعة المملوك وفيه هذه المعاني اللغوية فانه بالعتق يقوى عياله لم يكن قلوبا
 عليه قبله من الاقوال والافعال ويورثه جماله وكرامة بين الناس ويبرئ عنه ما كان فيه من ضيق الحرج
 والعبودية فيتسع رزقه بسبب الغدرة على الكسب الحرة والحر والحر والحر ومنه طين خيرة
 خالص لا رمل فيه وارض حرة خالصة من الفرج والشوايب والتخبر اشبات الحرية وهو الخلو من الداء
 عرسانية الرق والرق في اللغة المضعف ومنه ثوب رقيق وصوت رقيق رقيق اس ضيق وفيه اشع ضعفا
 معنوي وهو العجز عما يقدر عليه من الولايات واشهادات والخروج الى الحج والجهاد وصلوة الجمعة والجمعة
 وغيرهما من العبادات وبما عتاق والتخبر يثبت له القوة على هذه الافعال ويخلصه من شوايب الرق
 والاذلال وقال الغدور في العتق اسقاط الحق عن الرق والحق ويسقط به اسقاط فاسقاط الحق
 عن الرق عتق واستاحة البضع طلاق وعمر الديون براءة فانه اذا سقطت هذه الاشياء لم يبق شيء يحتاج
 الى النقل فيسقط ولا كذلك الا عيان فانه لا يصح اسقاط الحق عنها لان المعين بعد الاسقاط يبقى غير متغلب فلا
 يسقط حقه وهو قضية مشروعة وقد تضمنت دونه اما شرعية فلقوله بها فتحرر برقة وقال فتحرر برقة
 مؤمنة كلفتا بتحرر برقة ولو لا شرعية لما كلفتا اذ تكليف ما ليس بمشروع فيصح وانبيء وواحياء
 اعتقوا والاجل على شرعية واما الندية فقوله بها فخرقة او اطعام في يوم ذي مسغبة والندية
 يدل على المشروعية ايضا وروى ابن عبيد بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما مؤمنا اعتق مؤمنا في الدنيا اعتق الله بها
 بكل عضو منه عضوا منه من النار وسأل اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عما لا يدخل الجنة فقال لا
 اقصر الخطبة لقد اعرضت المسئلة اعتق النعمة وفكر الرقة قال اليسا واجدا قال لا اعتق الرقة الله
 ان تغرد بعثتها وفكر الرقة ان تعين في غيرها ثم اعتق قد يقع رقة ومباحا ومعصية فان اعتقه لوجه
 او غير كفارة فهو رقة وان اعتق من غير الله او اعتقه لفلان فهو مباح وليس بقربة وان اعتقه
 للمصنم او للشيطان فهو معصية ويسحب ان يكتب له كتابا بالعتق ليشهد عليه به توثيقا وخوفا
 من التجار ولا يقع الا من ماله فادى على التبرعات اما المالك فلقوله لا يعتق فيما لا يملكه ابن ادم وكذا اذا اضافه
 الي ملكه كما مر في التطلاق واما كونه قادرا على التبرعات فلا تشرع قال والفاطمة صرح وكناية فالاصح
 يقع بغير نية كما قلنا في التطلاق وهو قوله انت حر او عتق او معتق وان نوى به الخلو والاعدم من الرق
 ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر وهو محقق وقوله اعتقك او حررتك صرح ايضا وكذلك هذا مولاي اويا
 مولاي او هذه مولاي لانه يستعمل في المعتق والمعتق فاذا انتفى احدهما ثبت الاخر ضرورة ولو نوى النضر
 والحببة صدق ديانة لا قضاء بيتا ولو قال انت حر من هذا العمل او انت حر اليوم من هذا العمل عتق قضاء
 لانه من صاخر في شيء صاخر في كل الاشياء لان الحرية لا يتجزى وباخرة وباعتق صرح ايضا الا ان
 يجعل

حقة لاعتق عبد غيره لا ينفذ

عبد للصائم او للشيطان عتق وكان عاصيا للصدور والاعتاق من اهل مضاف الى محله عن ولايتهم
قوله انت صرح في العتق فيقع ويلحق قوله للصائم او للشيطان ويكون عاصيا لان ذلك من فعل الكفر
وعبد الاوثان قال ومن اعتق حاملا عتق حملها معها لا متصل بها فصارت كعوض اجزاها وليس العتق والتسلل
فيه شرط فيصح بخلاف البيع والهبة حيث لا يصح لا اشتراط القبض او الغدرة عليه وان اعتق حملا
عتق خاصة لان العتق لم يرد عليها التعلق اصله ولا يعتق بيعا لانها اصل ولما عتق على مال عتق
وبطل المال لا يلزم الحلال لانه لا ولاية ولا عليه ولا يلزم الام لعدم التزامها ثم انما يعرف قيام الحلال وقت العتق
اذا جازت به لا قبل من شئ اشهر من يوم العتق لما عرف قال والولد يبيع الام في الحرية والرق والامانة
بسر لان جانب الام راجح اعتبار المحضاته وولد الام من مولاها حر لانه يخلق من ماله وقد انفق
على ملكه فبعث عليه وولد الغور حر بالقيمة وهو ما اذا ترقج حر املاة على انها حر فاذا هي
املاة قال ولدها حرار وعليه قيمته لمولاها على ذلك باجماع الصحابة لان الفصل وقالوا اولادهم
ارقاء لحصولهم بين رقيقين فلا وجه الحرية ثم بخلاف الاب الحرة فانه امكن جعل الولد حرا
تبعاً لابه واجماع الصحابة رضوا لم يرد قولنا بالاحكام بذكر في صورة كان الاب حرا فلا يقاس عليه
ولان العبد لا يعتبر بكون ولده عبداً ولا حريراً فافتقر قال ومن اعتق عبده على مال فقبل
عتق ولزمه المال مثل ان يقول انت حر بالف او علفا ان لي عليه الف او علفا ان لي عليه الف او علفا
ان نودى الى الفاء وانما شرط قبوله لانه معاوضة ومن شرطها موت الحاكم لقبول العوض في الحال كالبيع
ولهذا قلنا يعتق اذا قبل لانه عتق العتق بالقبول لا بالاداء وقوله لزمه المال معناه يصح ديناً عليه
حتى يصاح به الكفالة واللفظ باطلاقه ينتظم جميع انواع المال النقود والعروض
والحيوان وان كان بغير عينه لانه معاوضة مال بغير مال كالنكاح واخواته ويتعلق بقوله
والجلسر ان حفر وان غاب على المجلس عليه وان كان التعليق باداء فهو كالتعليق بمخ لا يتق
بالمجلس قد عرف في الطلاق قال وان قال ان ادبت الى الف فانت حر صارت ماذوناً
يعتق بالتخلية بيته وبين الخ لانه يبعه قبل اداء المال كما صيرودته فاذا نفاذ المولى
لا طلب منه اذا مال وطريقه الكسب بالتجارة غالباً فقد اذن له في التجارة دلالة واما جواز البيع
قبل اداء المال لانه عتق عتقه باء واجمع المال فاليه يوده لم يوجد شرطه فلا يعتق وليس بكاتب فله
بعده واما عتقه بالتخلية فذهبنا وقال زفر رحمه الله لا يعتق لا باء واليه لانه الشرط فلا يعتق
قبله ولنا ان هذا التعليق لغا معاوضة مقصود لان الالف يصلح عوضاً عن العتق حتى لو نص
على المعاوضة بغير عوضاً فيعقد معاوضة بين الالف والعتق تحصيل المقصود فباعث
للمعاوضة ينزل المولى قابلاً للبيعة من وصل اليه ليلا تنضر العبد به وقد رضى المولى بغير
العتق

عند وصول

عند وصوله الى ابيه والتخلية قد وصلت اليه فجلت لتعلق ابتداء عملاً باللفظ دفعاً للضرر
عن المولى ليلا يخرج من ملكه ولا يشري الى الولد قبل الاداء معاوضة عند الاداء دفعاً للضرر عن العبد حتى يعتق
بالاداء على ما بينا ونظير السهبة يعوض هبة ابتداء بيع انتهوا وانما البعض بحر المولى على قبوله ولا يعتق
لما قلنا فان انى الفاء اكتسبها قبل التعليق عتق لوجود الشرط ويرجع عليه المولى بمثلها لانه اذا ما من مال المولى
وان اذا ما من مال الكسبه بعد التعليق عتق ولا يرجع عليه لانه ما ذون في الاداء منه على ما بينا **فصل**
ومن اعتق بعض عبده عتق وسعى في بقية قيمته لمولاة ولا يعتق كله لان الاعتاق لا يخرج عن عتق ما فاضاه
العتق الى بعضه كاضافته الى كله كما في الطلاق وعندنا يرجع عنه يتجزى فيقتصر على ما عتق له ما قوامه
من اعتق شركاه فعتق عتق كله ليس به فيه شركاء ولان الاعتاق اثبات العتق وهو قوة حكائية
والقوة لا تتجزى كما لا يكون بعضه قوتاً وبعضه ضيقاً ونقول هو زالة الرق الذي هو ضعف
حكمي وكلا واحد منهما لا يتجزى فصارت كالعوض عن القصاص وله ما روي نافع عن ابن عمر ان النبي
قال من اعتق شقصة من عبده فعليه عتق كله وفي رواية كلف عتق ما بقي وفي رواية وجب عليه
ان يعتق ما بقي ولو عتق بنفس الاعتاق لما وجب عليه عتق ما بقي لان اعتاق المعتق محال
وقالهم من اعتق شقصة من عبده وكان له مال يبلغ ثمن العبد فقدم عليه قيمة عدل واعطى شركاه حصصهم
وعتق عليه العبد والافق عتق ما عتق وروى سعد بن المسيب عن جماعة من اصحاب رسول الله عم انهم
قالوا اذا كان عبد بين رجلين فاعتقه احدهما فانه تقدر عليه باعلى القيمة ثم نحره ثم يعتق
العبد وعاشته نثره الى رسول الله عم ولان الاعتاق ازالة ملكه والمتصرف انما يتصرف فيما يدخل تحت
الولاية وهذا ازالة ملكه فينقذ ربه والاصل ان المتصرف يقتصر على موضع الاضافة والتعدي في الطلاق
والقصاص لعدم التجري اما الملك فانه يتجزى كما في البيع والهبة ويسمى اعتاقاً مجازاً لانه يصير الى
العتق فمحال حليتها على ذلك فبقا بين امرأته ورجلها وجب استعاينة الباقي على العبد لانه مالكية
الباقي صارت مختصة عند العبد ولان ما بقي منه على ملكه وجب اخراجه الى الحرة بما روي
وكالمكاتب قال والمسنس كالمكاتب عندنا رجح رضخه يودي الاستعاينة لانه تعلق عتقه باداء المال
فلا يقبل شهادته ولا يورث ولا يترك ولا ينفق ويغارق المكاتب في خصلة وهو ان لا يبر في الرق
لو عجز لان الذي اوجبه الاستعاينة وقوع الحرية في بعضه وهو موجود بعد العجز وقالوا هو حر مذنون
لان العتق وقع في جميعه بناء على ما تقدم من الاصل في التجري فهو كسائر الاحرار عندنا وهذا كما
اذا عتق بعض عبده او عتق بعض الشركاء نصيبه او بعض الورثة او الغرماء او المريض ولم
يخرج من الثلث اما العبد الرهن اذا عتقه الراهن وهو مؤسر ويسمى العبد فهو حر بالاجماع
لان الدين على الراهن لا في رقية العبد ولهذا يرجع العبد على الراهن بما سعى قالوا لو اعتق احد الشريكين
نصيبه عتق فان كان قادراً على قيمته نصيبه

فأضالاً عن ملبوسة وقوت يومه وعياله فشر بكنه ان شاء اعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء
ضمن المعتق وان شاء استسقى العبد وان كان ميسر فكذلك لا يضمن وقال ليس له الا يضمن مع
الميسر والسعاية مع الاعسار والاعسار في هذه المسئلة في مواضع احدها الضمان حالة الميسر والدليل
عليه ما روي من الاحاديث النبوية اوجب الضمان على المعتق الميسر فيجب عليه ولانه اتلف
نصيب السكات اعجز عن التصرف فيه بالتخليك فله ان يضمنه فالمعتق ان شاء لانه ملكه بالضمان
وان شاء استسقى العبد لانه انتقل اليه بما كان لشريكه من الحقوق والولاية في ذلك لانه هو الذي
اعتقه او عتق على ملكه ويرجع بايدي العبد لانه لما ادى صار كالشريك السكات والسكات ذلك بالسعاية
فكذلك هذا والثاني السكات ولانه الاعتاق لما تقدم انه على ملكه فله ان يعتق لتسوية بينه وبين شريكه
فاذا اعتق كان ولا نصيب له والثالث السكات ان يستسقى العبد العبد الحديث ابي هريرة رضي قال
قال رسول الله من اعتق شقيقا من مملوك فله ان يعتقه كله ان كان له ماله فان لم يكن له ماله استسقى
العبد غير مشقوق عليه ولان نصيبه باق على ملكه فله ان يأخذ من العبد ما يبيتا فاذا استسقى فولا نصيب
له ايضا لانه اعتق على ملكه والرابع لان يدبر او يكتب لانه ثابت ان ملكه باق فيه كان قابلا للتدبير والكتابة
ولان التدبير نفع اعتاق والكتابة استنساخا منجى ويكون الولاء له ايضا وحالة الاعسار ان شاء
السكات اعتق او دبر او كاتب او استسقى لما يبيتا والولاية في الوجه كلها لانه اعتق على ملكه وهذه المسئلة
تبين على تجري الاعتاق فلما كان يتجرى عنده تفرعت هذه الاحكام عليه ولما لم يتجرى عندهما
عتق كله فان كان مؤسرا يتعين الضمان لانه اتلف عليه نصيبه وهو مؤسّر وان كان ميسر
تعدّ ضمانه فيستسقى العبد لان قايسته محبسة عنده فله ان يستسقيه كغاصب الغاصب
ونحوه ولا يرجع العبد ما نودي باجماع بيننا لان منفقته حصلت للعبد بخير رضا المولى فكان ضمنا زاجوا
حصل له ولانه سقى لفك كل رقبته لا قضاء دين على المعتق لانه ميسر لم يلحقه شيء له ايضا قوله من اعتق
نصيبه غير مشركه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا يسقى العبد قسم والقسمه بينا في الشركة ويعتد الاعسار
واليسار يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو مؤسّر فاعسر لا يبطّل التضمن وان كان ميسر فليس لا يثبت له
حق النصيب لانه حق يثبت بنفس المعتق فلا يتغير وان اختلفوا في ذلك بحكم الحال لان يكون بين الميسر
والمعتق متة يختلف فيها الاحوال فالقول للمعتق لانه منكر ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان
قابلا يقوم للحال وان كان هالكا فالقول للمعتق ايضا وان كان الاعتاق سابقا على الاختلاف فالقول له ايضا لانه
منكر الزيادة ولو اختلفا في القيمة وقت الاعتاق يحكم بالعتق للحال وعلى هذا التفصيل لو اختلف العبد والسكات
في القيمة ولو مات العبد قبل ان تختار السكات مشايير له الا التضمن لان العتق والسعاية فانما بالموت فاذا
ضمن رجح المعتق على كسبي العبد ان كان له كسب ان كان المعتق ميسرا قال سكت ان يرجع في كسابه لانه السعاية

171

تجب بنفس العتق ولو كان المعتق يؤخذ الضمان من ماله ان كان العتق في الصحة وان كان في المرض فلا شيء في تركه
وعند محمد رحم الله يؤخذ من تركه وهو رواية عن ابي يوسف رضي الله عنهما ان التملك لا يختلج بالصحة والمفروض لو مات
السكات فالورثة اخذ الخيارات فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهذا ذكره وروى الحسن
عن ابي حنيفة انهم لم يجمعوا على اجراء احد ما اعتق نصيبه وهو مؤسّر وسريته عند ما دون ان كان مديونا
فله خيار الضمن او السعاية وان لم يكن مديونا فالخيار للمولى وان كان شريكه صبي فان كان له ولي او
وصي ان شاء ضمن وان شاء استسقى وان لم يكن له ولي ينتظر بلوغه او ينصب له الخلف وليا وهذا اجل كبير
يتبين عليه من سائر العتق وغيره قال واذا اشتريا ابن احد ما اعتق نصيب الاب وشريكه ان شاء عتق
وان شاء استسقى علم اولم يعلم وكذا اذا ملكاه بهيمة او صديقه او وصية وقال لا يضمن الاب نصف قيمته
ان كان مؤسرا وان كان ميسرا يسقى الابن في نصف قيمته لشريكه ابيه وعلى هذا اذا اشتريا وقد خلق احدهما
يعتقه ان اشترى نصفه وان ملكاه بالارث فكما قال ابو حنيفة رضي الله عنه بالاجماع له ما ان شتر القريب اعتاق على
اصلنا فقد فسد نصيب الشريك بالاعتاق وضار كعبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه لا يرجع
ان شتر القريب اعتاق كما قال ابو حنيفة في ذلك فلهذا قال فيكون راضيا بافساد نصيب
فلا يضمن كما اذا اذن له بالقول ولا فرق بين العلم وعدمه لان العلم يذكّر على السبب وهو الشك
كما اذا امر رجلا باكل طعام مملوك للام ولم يعلم به ولو اشترى للاجنبي نصفه او لا ثم اشترى الاب
النصف الاخر وهو مؤسّر فالاجنبي ان شاء ضمنه لا ما رضى بافساد نصيبه وارشاء استسقى العبد في نصيبه
وان شاء استسقى العبد في نصيبه لا يختار ما يتيه عنده وقال لا يضمن الاب نصف قيمته لا غير لما عرف
ولو اشترى نصف ابنه وهو مؤسّر ممن يملك جميعه لمن يضمن للبائع شيئا وقال لا يضمن والماصل
ما من قال ولو قال العبد به احدا كما حرّم باع احدهما او عرضه على البيع او دبر او مات عتق الاخر
لانه خرج بالموت عن محلية العتق وبالباع عن محلية العتق من جهة وبالعرض قصد الوصول الى الثمن وانه
ينافي الحرية وذلك بالبائع واذا خرج عن محلية العتق من جهة ثنتين الاخر وبالتدبير قصد بقاء الانتقاء
الى حين موته وانه ينافي العتق المتجرى فيتعين الاخر قال كذلك واذا استولوا احدا الجارية ثنتين
لان الاستيلاء كالنكاح فيما ذكرنا وبلا قوى ولو قال لعبد به احدا كما حرّم قال لو احدث بعينه انت حر او عتق
فان نوى البيان صدق ديانته والاخر عبد وان لم يكن له نية عتقا ولو قال لعبد به احدا كما حرّم قبل ان يها
نويت فقال له اعتق هذا عتق الاخر فان قال بعد ذلك اعتق هذا عتق الاول ايضا وكذلك طلاق احدهما
يخلف ما اذا قال لاحد هذين علي الف ففيل له هو هذا فقال لا يجب للاخر شيء والفرق ان التعيين
واحد عليه في الطلاق والعتاق فاذا انفاه عن احدهما تعين الاخر فامته للواجب الاقرار لا يجب
عليه ابيان فيه لان الاقرار للمجهول لا يلزم حتى لا يجبر عليه فلم يكن نفى احدهما تعينا للاخر ولو اعتق احدهما

تبين

في الصحة ثمة بين في المرض يعتق من جميع المال لانه استأنتق مستحقا عليه من جميع المال كالكفالة
ولومات قبل البيان عتق من كل واحد نصفه لعدم الاولوية ولا يقوم الوارث مقامه في البيان ولو خلا
لامته احديا آخر ثم وطى احديها لا يعتق الاخرى وقال لا يعتق لان الوطى لا يحل الا في المذكر واحد اخر
فكان مستتبها المذكر الموطوءة فتعين الاخرى كخ طلاق احدي المراتين ولا يحرم رضاءه او وقع العتق في
المنكر والوطى وقع في المعينة وهما متغايران فالاحتياط في بيان ثمة قبل العتق غير نازل قبل البيان لعلقه
ولهذا ملكه المولى كسبها وعقدتها وارساها ويحل له وطئها عنده ولا يفتى به وينزل العتق
في احديهما عند البيان وما دام الخيل المولى فيهما كامين وقيل انه نازل في المنكر وانما ينظر في حق
حكم قبله والوطى يقع في المعينة فلا يتعين الاخرى بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل
من النكاح الولد فبالوطى قصد الولد فدل على استيقا الملكة في الموطوءة هيئته للولد والمعصية من الله
قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على الاستيقاء ولو وطى وطئا موطئا فليس بيان ولو استخذه
طوعا او كرها لا يكون بينه بالاجماع ولو شهد انه اعتق احد عبديه او احدي امتيه
فهي باطله وقال لا يقبل ويجوز ان يفاد على احدها مائة طلاق احديا امراته يقبل بالاجماع
ويجوز ان يطلق احديهما وهذا بناء على ان دعوى العبد شرط القبول الشهادة على عتقه
خلافا لهما ولا يشترط دعوى الامت والمراة اقبول الشهادة على حرتهما وطلاقا لهما بالاجماع لهما
ان هذه الشهادة تعلق بها حق الله تعالى لان حقوق الله تعالى بالحرية من اداء المحبة والمخرج والحق
وعنده فلا يشترط الدعوى كامة والحرية وله ان يشهد بان قامت على حقوق العباد فيشترط له الدعوى
كسائر حقوقهم وهذا لان معظم المقطوع من العتق ونفعه يقع للعبد لانه ساهل له الولايات و
القضا والشهادات وترفع عنه ذلك الملكة ويصير ما كمالا الى غير ذلك من المنافع بخلاف الامت والزوجة
فانه يتضمن تحريم الفرج والله تعالى حقه لولا يتضمن تحريم الفرج لا يقبل بان كانت الشهادة على حق
احد الامتين بغير كمينها فافتى فاذا كانت الدعوى شرطا لقبول الشهادة عند هذا الشرط
لم يوجد هنا لان الشهود له مجهول الدعوى من المجهول لا يتحقق ولما لم يكن شرطا عتدهم اقبل الشهادة
من غير دعوى فيجوز القاض على التعيين واما الشهادة على المومعتق احدي الامتين فلان الدعوى
وان لم يكن شرطا في عتق الامت فانما لم يقبل لانها لا يفتى تحريم الفرج فصارت كالشهادة على احد
العبدين وهذا اذا شهدا عليه في صحته اما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته
او دبره واديا الشهادة في مرضه او بعد موته قبلت استحقاقا لان العتق في المرض وصيته
وكذلك التدبير وصيته والخصم معلوم لان العتق مشبع بالموت فيها فصار كل واحد منهما متقينا
وانشاعا بامر

التدبير وهو العتق الواقع عند بر الانسان امر بوجه

منه وحقيقته ان يعلق عتق مملوكه بموته على الاطلاق والاصل مجاوزه انه عتق معلق بشرط
فصار كالمعتق بدخول الدال لانه وصيته للعبد يرقبته فصار كغيره من الوصايا وهو ايجاب العتق
للمحال وتأخير موته الى ما بعد الموت لا يثبت به الموت يستدعي اعتناق والميت لا يملك فلا بد من
ان ينفذ سببا للحرية في اخر جزء من اخر جزء لا يعتقه معلق بموته موصوق نصقه وانه مشكوك
فيه فلا يفيض الى الموت قطعا فنقد اعتبار سببا اما الموت المطلق كاي لا محالة فكان مقضيا
الى الموت فامكنه اعتبار سببا للمحال قال اذا قال لعبد اذما فانت حر وانت حر حرام موقوف عند موته
او انت مدبر او قال دبرك وانت حر مع مولى او عند موته او في موته او وصيت له بنفسه او برفقة
او بثلث مالي فقد صار مدبرا اما اللفظ التدبير فهو صريح فيه كلفظ العتق والاعتناق واما
تعليق الحرية بالموت فلا تدبر معنى التدبير واما مع مولى فلا تملك للقران والشروط لا بد من تقديمها
فكانه قال بعد موته وانه تدبر وعنده مولى تعليق كالتعليق بالموت ولا بد من وجوده او لا في مولى
لان حروف الظرف اذا دخل على الفعل جعله شرا وذا ذكرنا ذكر مكان الموت الوفاة او الهلكة لان المعنى
واحد واما الوصية بالرقبة ونحوها فلان العبد لا يملك برفقة نفسه الوصية زوال ملك الموصي وانتقاله
الى الموصي له وانه العبد حرية مثل قوله بعت نفسك منكرا او وهبتها لك واما الوصية بالثلث ونحوه
فلا تقيض ملكه ثلث جميع ماله ورفقته من ماله فملكها فيعتق وكذلك بغيره من ماله لانه
عبارة عن التسدس ولو قال نحر من قال لا يكون تدبرا لانه عبارة عن جزء ومنه والتعيين
الى الورثة فلا يكون رقبته داخل في الوصية لاحاله وروى الحسن عن النوح رضى اذا قال اذا مت
ودفنت او غسلت او كفنت فانت حر ليس بتدبير لاعتق العتق بالموت وبعث اخر القياس
ان لا يعتق بالموت لان التدبير تعليق بالموت على الاطلاق وهذا تعليق بالموت ومعنى ان يرفع فصار كما اذا قال
اذا مت ودخلت الدار كنت استخس ان يعتق من الثلث لانه علق العتق بالموت ونصه بوجوب عند
الموت قبل استقرار ملك الوارث فصار كما اذا علق بالموت نصفه بخلاف الدخول لانه لا تعلق له بالموت فصارت
يمينا فتبطل بالموت كسائر الايمان وفي اختلاف زفر ويحقوب اذا قال انت حر انت حر انت حر انت حر
قال ابو يوسف رضى ليس بمدبر وقال زفر هو مدبر لانه علقه بالموت لا محالة ولا يوسق رضاءه علق
العتق بعد ابرين فصار كقوله ان مت او مات زيد واذ اصح التدبير لا يجوز له اخراجه عن ملكه
الا بالعتق لقوله عدم المدبر لاسباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث ولانه سبب الحرية
للمحال ما يتناوآه كاي لا محالة وفي الهبة والبيع ابطاله فلا يجوز ان يقع في الحر يجوز في المدبر
كلا استخدام والاجارة والوطى لاحق الحرية لا يكون اكثر من الحرية وكل نقص لا يجوز في الحر
لا يجوز في المدبر الا الكتابة على ما ثبتته كالبيع والهبة والرهن اما البيع والهبة قلما يتناوآه واما الرهن

فلان المقصود منه الاستيفاء وما لا يجوز بيعه لا يمكن الاستيفاء منه قال ويجوز كتابته لأنها فاعل الحرية
الموجله وله ذكر كماله بحسن العتق واذا ولدت المدبرة من مولاهما صارت ام ولد وسقط عنها الزمان
لانه خير لها فانه زيادة وصفي وتأكيده لانه ثبت به الحرية بعد الموت بالاجماع ولا ينسحق في شيء اصلا
وله المتخذهما واجارتهما وطهرها لان ملكه ثابت فيها فينفذ هذه التصرفات لما بيتناه انقا وكسبهما
وارشها للمولى لانها باقية على ملكه وانما يسهل الحرية عن وجود الشرط وقوله هو كالأمة والمولى
تزوجها بغير رضا لان ملكه متافع بغيرها ويكر وطهرها وكرها في الحرية ايضا وولد المدبرة
مدبر باجماع الصحابة رضي الله عنه ولان وصفه لازم فيها فينتسبها فيه كالكتاتبة قال واذا مات المولى
عتق من ثلث ماله ثمان مائة من الحديث فلان عتق عتقه بالموت فكان وصية والوصية بغير
من الثلث فان لم يخرج من الثلث في حيايه معناه يجب ثلث ماله فيعتق منه بقدر وسعي
في باقيه وان كان على المولى دين سعى في كل قيمته بما بيتناه انه وصية والدين مقدم على الوصية والمراد
دين يحيط بالتركة والحرية لا يكون رد ما فوجب رد ما فوجب عليه السعاية رعاية للجانبيين
قال ولود بر احد الشريكين ومنه نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه لان نفسه
على ملكه عند من غير تدبير وعند من يعتق جميعه بالتدبير لان تدبير بعضه تدبير الجميع وهي قروح
تخرج من الاعتاق وان قال له ان من مرضه هذا او في سفي هذا وان مات الى عشرين سنة فهو عتق
وهو التدبير المقيد بحوزه لما بيتناه ان ليس بسبب الحال فلا يكون البيع والتصرفات ابطالا للسبب لانه
لم يستحق حق الحرية لاحالة فلا يكون ابطالا لحرية فيجوز بخلاف المدبر المطلق فان مات
على تلك الصفة عتق لوجود الشوط من الثلث ما بيتناه وذكر ابو الليث في النوادر والحكم والمنتهى لو قال لعبد
ان مات الى مائة سنة فانت حر فمروا حر مذبذب مقيد وهو قوله ابو يوسف رحمه الله فيجب بيعه
وقال الحسن زبادة وهو مذبذب مطلق لا يجوز بيعه والمختار انه من ذكر مدة لا يعيش اليها
غالباً فهو مذبذب مطلق لانه كالكاين لاحالة باب الاستيلاء وهو
في اللغة طلب الولد مطلقاً فان الاستفعال طلب الفعل وفي الشرع طلب الولد من الامه وكما لو كانت ثبوت نسب
ولدها من اكلها او لبعضها فهي ام ولد له لا استيلاء فبيع لثبوت الولد فاذا ثبت الاصل ثبت
فرعه قال لا يشهد نسب ولد الامه من مولاهما الا بدعواه لانه لا فاش لها فان غالب المقصود
من وطء الامه قضاء الشهوة دون الولد فان اشرف الناس بمنتهون من وطء الامه انحرز
عن الولد لئلا يعتبر ولا يكون ولادة فيشترط لثبوت دعواه لهذا المعنى ولهذا اجاز للعلم
في الامه دون الزوج لان المراد من وطء الزوج طلب الولد غالباً قال عم تنكحوا تنكحوا الي
ان المراد من شرعية الشكاح التوالد والتباعد ثم ان كان تطاهاها ولا يعبر عنها الا بحال بغيره

فيها بينه وبين امه ان تعرف به لان الظاهر انه منه وان كان يغير عنها ولم يحضرها
جاء له النفي لتعارض الظاهرين وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان تطاهاها ولم يحضرها احب
الي ان يدعيه وقال محمد رحمه الله الى ان يعتق ولدها ويستمتع بها فاذا مات اعتقها الا بيو
رحم الله ان يعتق ان يكون منه فلا ينفقه بالشكر والمحرر رحمه الله ان يعتق ان يكون منه ويجوز
ان لا يكون فلا يجوز التزامه بالشكر اما المعتق فيجوز ان يكون عبداً ويجوز ان يكون حراً
فلا يسترقه بالشكر ويستمتع بلام لانه مباح له وان ثبت نسبه فاذا مات اعتقها لا يسترقه بالشكر
فاذا اعتق في ماله صارت ام ولده فاذا ولدت منه بعد ذلك ثبت بغير دعوى لانه لما ادعى الاول وثبت
نسبه ثبتت انه قصد الولد فصارت فراشاً فيثبت بغير دعوى كالمسكوبة وينتفي عن المهر
نحو دفعه بغير امان لا فراشاً صنفه حتى يقد راعى ابطاله بالنزوح وبالعتق فينفذ بغيره
بخلاف النكاح فان فراشه قوي لا يمكن ابطاله فلا ينتفي ولده الا بالعادة ولو اقر ان امه حلي
منه ثم جاءت بولد لسنه اشهر ثبت نسبه منه وصارت ام ولد لاكثر من ستة اشهر
لا وسواء كان الولد حياً او ميتاً او سقط قد استبان خلفه او بعض خلقه اذا قد به وهو
بمنزلة الكامل لان السقط يتعلق به احكام الولادة على ما مر وان لم يستبين بشئ
من خلقه والقتة مضغطة او علقه فادعاه لم تصرام ولده وله الحسن عن ابي بصير انه قال
يكون دماً او حياً فلا يثبت الاستيلاء بالشكر ولو حرم وطئها عليه بعد ذلك بوطئ ابيه او ابنه او بوطئ
امها او ابنها لم يثبت نسب ما تلده بعد ذلك الا بالدعوى لان فراشها انقطع واذا ولدت الامه من رجل
ولدها لم يثبت نسبها بان زنا بها لم ملكها وولدها عتق الولد وجاز له بيع الام وقال زفر رحمه الله
لا يجوز لان الحرية يثبت للولد بالولادة فيثبت لامة الاستيلاء كالنكاح والنسب ولما ان الا
ستيلاء من بيع النسب ولهذا ايضا قاله فيقال ام ولد وهو الذي يثبت لها الحرية قال في ائتمن
ولدها ولم يثبت النسب فلا يثبت البيع واماً حرة الولد فلا يثبت بحكم الحرية
وصار كالمولود عتقه بالعتق قال لا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعتق فلا يجوز بيعها ولا هبتها
ولا تملكها بوجه ما والاصل في ذلك ما روي محمد بن الحسن رحمه الله باسناد من سوادهم اعتق
امهات الاولاد من جميع المال وقال لا يعرف ولا ينفق وعمر عمر رضي الله عنه كان ينادي على منبره رسول الله
عم الا ان بيع امهات الاولاد حرام ولا يرقا عليها بعد موت مولاهما ولم ينكر عليه احد من الصحابة
فحل الاجماع وعمر ابن عبد الله رضي الله عنه ان النبي عم امه يعتق امهات الاولاد ولا يستعين
في الدين ولا يجعل من الثلث وروي عبيدة السلمي قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه
لا يورث امرأته نكاحها رسول الله عم علي عتق امهات الاولاد ثم رأت بعد ان ينفق في الدين

فقال عبيد بن اسلماني رايك وراي عمر في جماعة احب اليك في العفة قال علي ربه
 ان سلماني ليقبح ويجمع ذلك قال وله وطها واستخدمها واجارها وكتا بنها لان الملك قايما فيها
 كالمدة فان كل واحد منهما عتق معلق بالموت والكتابة تجعل العتق على ما بيننا في المدبر
 ولان النبي عم لم يفارق ما بيننا ما بعد ولدت قال وتعتق بعد موته من جميع اهل البيت
 في ديونه ما تقدم من الحديث وحكم ولدان من غيره بولد الاستيلاء حكما لما تقدم ان الحكم المستقر
 في الام يسري الى الولد قال واذا سالت ام ولد النهر في سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة لا تعتق
 حتى يوتي وي قال في ربه الله تعالى في حقها وان زوال الرقة عنها واجب بالام
 اما بالبيع او بالاعتاق وقد عذر بالبيع بالاستيلاء فتهين العتق ولان ما قلنا فنظر المهر لان
 زوال الرق يندفع عنها بجملة ما كانت له لا نكاحا يدا ويندفع الضر عن الذي فتس في الاداء
 لتتال الحرة ولو قلنا يعتقها في الحال وهي مهنه تتواني عن الاكساب والاداء الى الذي
 فينضرب وهي وان لم تكن متقومة متفري محترمة وهو يكتفي للضمان كما اذا عتق احد اشراة
 عن القصاص يحبس اهل الدباقين وهذا انما يجب عليها اذا عتق عليه الاسلام فاي حجة
 يجب زوال ملكه عنها ما اذا سلم في ام ولد على حالها قلنا في النكاح ولو مات سيدها عتقت
 بلا سعاية لانها ام ولد ولو تزوج امه غيره فحلت بولدتها ملكها صارت ام ولد له وكذا لو تزوجت
 بملك عيني ثم استخفت ثم عادت الى فري ام ولد له لان نسب الولد ثابت منه فيثبت امه الولد
 لانها تتبعه على ما مر ولان الاستيلاء حرية يتعلق بشي من النسب فاذا جاز ان يثبت النسب
 في ملك الغير جاز ان يثبت ما يتعلق به ايضا بحاله بخلاف ما اذا ولدت منه من زنا على ما بيننا
 قال ولو وطئ جارية ابنه فولدت واذا عا شت نسب وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وعقرا وقيمة
 ولدها لان للاب ان يملك ما لابنه الحاجة الى البقاء للملك والمشرع فله ان يتملك جاريته الى اجرة
 الى صيانة ما به وبقاء نسله لان كفاية الاب على ابنه عامرة النفقات الا ان حلقته الى صيانة ما به
 وبقاء نسله دون حاجته الى بقاء نفسه فلهذا قلنا يتملك الجارية بقيمتها والطعام بغير قيمة ويثبت له هذا
 الملك قبيل الاستيلاء لثبت الاستيلاء في المصحح للاستيلاء اما حقيقة الملك او حقه ولابد من شئونه
 قبل العلوق لئلا في ملكه فيصح الاستيلاء واذا صح في ملكه لا عتق عليه ولا قيمة الولد لمان العتاق
 حدثت على ملكه ولو ان الابن زوجه من الاب فولدت منه لم تصام ولان ما هو صار مقصودا
 بالنكاح فلا حاجة الى الملك ولا قيمة عليه لانه لم يملكها وعليه المهر لانه التزمه بالنكاح ولدها
 حر لانه ملكه اخوة فيعتق عليه ما بيننا واصله ان هذا النكاح صحيح لانه لا ملك للاب فيها
 لان الابن يملك فيها جميع التصرفات وطها وبيعا واجار وعتقا وكتابة وغير ذلك فلا بد لملكها

من ذلك وانما دليل انشاء ملك الاب وعد وجوب المهر على الاب بوطها بالمشيئة واذا انشئ ملك الاب جاز نكاحه
 كما اذا تزوج الابن جارية الاب قال فابن كالا بن عند انقطاع ولايته لا يتقوم مقامه ومع ولايته
 لا ولاية له لحد والولاية ينقطع بالكفر والرق والرقة والخاق والموت قال جارية بين اثنين ولدت فادعاه
 احدهما يثبت نسب لانه لما ثبت في نصفه لصادقته ملكه يثبت في الباقي لانه لا يتجزئ لان سببه وهو العلوق
 لا يتجزئ فان الولد الفرع لا يتعلق من ماء رجلين وصارت ام ولد له وهذا عند ظاهر لان الاستيلاء
 لا يتجزئ وما عنده فنصيب يصير ام ولد وبتملكه نصيب صاحبه لانه قابل للملك فيكمل له فيصير الكل
 ام ولد له وعليه نصف قيمتها لانه يملكه وعليه نصف عقرا لو طئه جارية مشتركة ان الملك يتعقب
 الاستيلاء حكما ولا يثبت عليه من قيمته ولذا ان انسب يثبت مستندا الى وقت العلوق
 ولم يتعلق بشي منه على ملكه شريكه قال واذا ادعياه معا صارت ام ولد لهما نصيبته دعوي
 كل واحد منهما في نصيبه في الولد ولا استيلاء ببيع الولد ويثبت نسب من المار في
 ان عمر بن الخطاب رضي كني الى شرح في هذه الحادثة ليست فليست عليها ولو بيتا لبيت لهما
 هو ابناهما بين شهما وبرتانه وهذا لما في منها وذلك بحضور الصحابة رضي الله عنهم من غير نكاح
 فكان اجماعا ومثله عن علي رضي الله عنه ايضا ولا تهما مستويان في نسب الاستحقاق وهذا الملك فيستويان
 في الاستحقاق وما روي من حديث المدعي واسامة بن زيد وفرح النبي عم قلنا لم يثبت
 ذلك عنده عم يقول القاي فانه عم كان يعلم ذلك وكان المشركون كانوا يظنون في نسب اسامة
 فكان قول القاي فاطمة الطهر لانه كانوا يعتقدونه في الجاهلية لانه حكم شرعي فلذلك
 قدح عم واما كون النسب لا يتجزئ فيتعلق به احكام متجزية فالاي قبيل الضري يثبت في حق
 كل واحد منهما كمالا وما يقبله فيثبت في حقهما متجزيا عملا بالدلائل بقدر الامكان موخر
 فانه كانت الجارية بين اب وابن فهو للاب بترجيح الجانية لانه من الحق في نصيب الابن كما
 تقدم وان كانت بين مسلم وذمي فهو للمسلم ترجحا للاسلام وقلنا فرجها سواد المسلمين
 لاستوائهم في الملك لوجب قلنا دعوة الاب راجحة بدليل انه لو ادعى نسب ولدا جارية لا يصح وبالعكس لا والمسلم
 راجح بالاسلام ولانه نفع للصغير تقدم وعلى كل واحد منهما نصف عقرا ويسقط قضاها عماله على
 الاخراد لا فائدة في قبضه واعطائه وبرت من كل واحد منهما كما كان لانه لما قرأه ابنه فقد قرأه جميعا
 ابن ويرتان منه كاب واحد لا مستويان في الاستحقاق كما اذا اقاما البيئته كتابا ٩
 الكتابة مستحبة مندوبة فلا تكا فكا تبوهم ان علمهم فم خبرا والمراد النكاح لان الايجاب غير مراد بالاجماع
 الفقهاء ولو حملناه على الجوان يلزم ترك العمل بالشروط لانها جائزة بدونه بالاجماع وقوله ان علمتم
 فم خبرا خرج فخرج العادة او يقول ان لم يعلم فيه خير فلا فضل ان لا يكتابه ولما فيها من نهي

في حصول الحرية ومصلحتها وهي مشروعة مما تلون من الكفاية والسنة وهو قوله من كانت عليه مائة اوقية فاذا
كتمها لمعشر اواق فهو عبد وقوله المكاتب عبد ما يق عليه درهم وعجاوان في الجماع قال من كان عليه مائة اوقية
صار مكاتباً ما الجوار فلما يتاوتا شرط الفدية فلا بد من التزانه وذكر بالقبول ولا يعتق الا بالاداء
جميع البدل ما روي من الحديث فاذا اداه عتق وان لم يقبل المولى ان ادبته فانت حر لانه موجب العقد فثبت
من غير شرط كما في البيع والصغير الذي يعقل كالكبير وهو في عدة الاذن للصبي العاقل قال وسواء شرط جلالاً او جواراً
او من غير الاطلاق النصوص وقيل التاجيد زيادة على النصف فيرد وكما سائر المعاضات بخلاف السلم لان السلم فيه
مقدور عليه وهو بيع المفايس على ما بيناه في السلم فلا بد من زمان بقدر ما يحصله اما هنا البدل معتد به
فلا يشترط قدره عليه كالثمن في البيع اذا كان المشتري مفسداً او افسد بعد الشراء ويجوز ان يفترق البدل
وكونه في الحال ما السلم فيه لو قدر عليه فان كان له او اقترضه لما نعه باوكس الثمنين ولباعه فمن
يريد بقبضه العتق واذا كانت حاله كما امتنع من الاداء يرد في الرق لا يحجز وعجن المكاتب يوجب
رده الى الرق قال واذا صحت الكتابة يخرج عن يد المولى دون ملكه حتى يصير احق بمنافعه وكناله
لان المطلوب من الكتابة حصول المولى البدل ووصول العبد الى الحرية ياداه بدله ولا يعتق ذلك الا
بفك الحجر عنه وثبوت حرمة اليد حتى يتجر به ويكتسب ويؤدي الى البدل فاذا ادب عتق هو
واولاده يعتقه وخرج عن ملكه المولى ايضا عملاً بمقتضى العقد كما صرح قال واذا تلف المولى ماله
عزماً ما بين ان اكتسبه له فيكون فيها لا اجنبية ولا لولم يضمنه لسلط على التلافة فلا تقدر على
اذا الكتابة فلا يحصل المقصود بالعقد وان وطئ المكاتبه فعليه عقراً لانه من اجزائها وهي احقر
لتحقيق المقصود وهو وصولها الى الاولاد ولهذا الوطئ المكاتبه عليه عتقها الشهادة اوجب
عليها كان عقداً وارثاً اجنبية قال ولو جن عليها او على اولادها لزمه الارث قال وان اعتق المولى
المكاتب نفذ عتقه لبقائه على ملكه رقبة وسقط عنه مال الكتابة لحصول بدونه وهو العتق
وكذلك لو ابراء عن البدل او وهبه منه فانه يعتق قبل او لم يقبل لانه اني بجمع العتق وهو ابراء
من البدل واسقاط عنه الا انه اذا قل لا قبل عتق ونفى البدل ديناً عليه لان هبة الدين ترد بالرد
والعتق لا وقال هو كما دون في جميع البصقات ويمنع من التبرعات الاما جرت به العادة
كما عرف ثم لان مقتضاها اطلاق تصرفه في التجارات لا اكتساب كما اذا دون الا انه لا يمنع
المولى لان ذلك يودي الى فسخ الكتابة والمولى لا يملك فسخ الكتابة من جانبها تعليل العتق
فلا يملك فسخه والرجوع عنه قال وله ان يكف عن ماله من باب التجارة ولا اكتساب وان
شروط المولى لا يخرج من بدله فله التسعة استخساراً لانه شرط بخلاف موجب العقد وهو
حرية المولى والتفرد بالتصرف في بطل الا انه لا يفسد العقد لانه لم يتمك في ماله وماله لا يفسد

ويزوج

ويزوج الامته لانه من الاكساب فانه يوجب لها النفقة او المهر بخلاف العبد فانه يجبرها في رقبتها قال المكاتب
ويكاتب عبده لانه من انواع الاكساب فصار كالبيع بل هو انفع لانه لا يزول ملكه عنه الا بعد وصول البدل اليه
وفي البيع يزول الملك بالعقد والغياص ان لا يجوز ماله لان ماله الى العتق فصار كاعتناق عيال مال وجوابه
ما قلنا بخلاف العتق على مال فانه بالعقد يخرج عن ملكه وقد لا يصل الى البدل لافلام بين العبد وعجزة
الاكساب ولا لانه يوجب للمعتق اكثر ما وجب له والشيء لا يضمن ما هو فوقه بخلاف الكتابة فانه
يثبت الثاق مثل مكاتبته وفيه احتياط قال فان ادبني قبله فولاؤه للمولى معنا ان ادبني المكاتب فانه يثبت
الثاق قبل الاول لان المولى فيه نوع ملكه فيصح اضافته الاعتناق اليه لانه مستب عند تعذر اضافتها
الي المياشر كالوكيل فاذا ادبني الاول بعد ذلك وعتق لم يستقل اليه الولاء لان المولى جعل معتقاً بسبب
صحيح فلا ينتقل عنه فان ادبني الاول قبل فولاؤه له لانه اذا ادبني الاول عتق وصار اهلاً فيضاف
اليه لانه الاصل قال وان ولد له من امته ولد تحكيمه كحكمه وكسبه له لانه لو كان حراً عتق عليه فاذا
كان مكاتباً يملك عليه كحصول المصلح بقدر الامكان واذا دخل في كتابته كان كسبه له لان كسبه
ولد كسبه كسبه قال وكذلك ولد المكاتبه معها لانه ثبت فيها صفة امتناع البيع فيشتري الاولاد بالتدبير
ونحوه قال ولو زوج امته من عبده ثم كانت لها فولدت دخلت في كتابته الامم رجحان جانب الامم في الحرية
الرق وان ولدت حرصولة ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت صارت ام ولد وعجزت نفسها
لانه صار لها جرتها حرة عاجل ببدل الكتابة واجل بغير بدل وهي امية الولد فيختار اهما شاء
وولداً ثابت النسب من المولى لان ملكه ثابت في الام وهو كاف للاستيلاد وهو حر لان المولى يملك
اعتناق ولده فان عجزت نفسها وصارت ام ولد فحكمها في حكمها ما تقدم وان مضت على الكتابة
فلما اخذ العقد بما قد مناه فان مات المولى بعد ذلك عتقت به استيلاد وسقط عنها بدل الكتابة
وان ماتت قبله وتركت ما لا يؤدي منه بدل الكتابة وما لم يرد ابنها كما عرف وان لم يتركه وقاء
فلا سحاية على الولد لانه حر فان ولد له اخر لم يلزم المولى الا بدعوة الحرية وطرها عليه فان لم يدعيه حتى
ماتت من غير وقاء لم يمسح الولد الثاني لانه مكاتب يتعالمها فلو مات المولى بعد ما عتق وبطلت
عنه السحاية لان حكم ام الولد قال وان كاتب ام ولد جاز لما مر في الاستيلاد فاذا ماتت
سقط عنها مال الكتابة لانه عتقت بالاستيلاد والبدل التحصيل العتق وقد حصل ويسم لها
الاولاد والاكتساب ما بينا وان ادت قبل موت المولى عتقت بمقتضى عقد الكتابة وان كاتب مدبره جاز لما مر
في التدبير فان مات المولى ولا مال له ان شاءت في ثلثي قيمته او جميع بدل الكتابة وقال ابو يوسف في بيع
في الاقل منها وقال محمد في بيع في الاقل من ثلثي قيمته وثلث بدل الكتابة فالتخييس منه هب بالروح وحده
ومحمد وحده خالفه في المقدار وخلافهم في التخييس بناء على اختلافهم في جنة الاعتناق فعند الجرح

عبد له اي عبد المكاتب

على بحري عتق ثلثة بالموت وبقي ثلثاه فقد توجه له ونجها عتق مخرج وهو الاستعانة بالتدبير وموجب بول
الكتبه فيختار لهما ما شاء وعندنا ما عتق كله ما عتق بعضه وقد وجب عليه احد المالين فيؤدي اقلهما
لانه يختار الاقل لا محال ولو لم يرد في المقدار ان البذل مقابل بالكل وقد سلم له الثلث بالتدبير فيستط
بقدره لانه ما وجب البذل بمقابلته الثلثين الا بركانه لو خرج من الثلث سقط عنه جميع البذل فلا يخرج ثلثه
الثلث وصار كما اذا تبرم مكانه ومات فانه يسحق في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي البذل لما هذا وكما علم انه
قابل جميع البذل بثلثي رقبته سقط منه شيء وهذا لانه بالتدبير لا يحق حرته الثلث ظاهر والقول
لا يلزم المال بمقابلته ما يستحق من حرته وصار كما اذا طلق امراته ثنتين ثم طلقها تالفا
على الف كانت الف مقابلة بالواحدة الباقية لدلالة الارادة كذا هذا بخلاف ما اذا تبرم مكانه
لان البذل مقابل بالجميع اذ لا استحقاق له في شيء بل ككتابه فافتراق **فصل** واذا كاتب
المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمة العبد او على الف على ان يترك المولى عبدا
بغيره وانما يكتب المولى عليه فهو فاسد لان الخمر والخنزير ليسا بمال في حق المسلم فلم يقبل ابدلا
والقيمة مجهولة القدر والجائز والصفة نصار ككتابه على ثوب او دابة فانه لا يجوز لتفاحش
لنفا حياجهما لكذا هنا واما الثالثة فذهب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف وهو جازم
ونقسم الف على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فيبطل منها حصته العبد ويصير مكانه
بالباقى لان لو كاتبه على عبد فصح وانصف العبد وسط فكذا يصح بشتاء منه ولو لم يمان المستن
مجهول فيوجب جبرها لانه المستثنى منه ولان العبد لا يصلح مستثنى منه الا الف وانما المستثنى قيمة
والقيمة لا تصلح يد لا فلا يصلح مستثنى فان ادعى الخمر عتق باعتبار التعليق وان لم يتقرر على
التعليق لان الفاسد معتبر بالحياتين كالمبيع وقاد زفر رحمه الله لا يعتق الا بقاء قيمة الخمر لان القيمة
هي البذل وقال ابو يوسف رحمه الله يعتق بقاء كل واحد منهما اما الخمر فلا تدب صورته واما البذل فبذل
وعنه ارجح ربه انما يعتق باءا خمر الخمر اذا قال ان اديتها فانت حر للتخصيص على التعليق
وفي ظاهر الرواية لم يفصل عما مر قالوا اذا عتق باءا الخمر فعليه قيمة نفسه كذا قلنا في البيع الفاسد
اذا هلك المبيع لا ينقص من المسمى ويزاد عليه لانه عقد فاسد فيجب القيمة عند الهلاك بالغه ما بلغت
كالمبيع فاسدا ولان المولى ما رضى بالنقصان والعبد رضى بالزيادة خوفا من بطلان العتق فيجب
الزيادة قالوا فيما اذا كاتبه على قيمة يعتق باءا القيمة لانه هو البذل فيعتق كله وانما الجدة
في الفاسد بخلاف بدهيها اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باءا ثوب لخش الخمر لانه فانه
لا يدبر على ثوب ابد المولى ولا يثبت العتق بدون ارادة به قالوا الكتابة على الدم والميتة باطل
لانها ليسا بمال اصلا ولا موجبهما ولو عتق العتق باءا ثوبا عتق باءا لوجود الشرط ولا شئ
عليه لعدم المالية قالوا والكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح ان عتق النوق صح وان اطلق لا يقع
وقامه

مصر النكاح ولو عتق عتق باءا ثوب او دابة او حيوانا فادى لا يعتق بالخمر على ما يشاء وان كاتبه
على حيوانا موصوف فادى القيمة اجبر على قبوله قالوا لو كاتبه الذي عليه على خمر جاز اذا ذكر قدر معلوما وكذا
اذا كاتبه على خنزير لانها مال في حقهم وانما اسم المولى في قيمة الخمر لانه اذا كان العتق هو المسلم فهو ممتنع من ثمنها
فوجب القيمة وانما ادعى عتق لان القيمة يصلح بدلا لكتابه على حيوان موصوف فيعتق باءا ثوبا كان **فصل**
ولو كاتب عبده كتابه واحدة ان ادعى عتقا وان عجز ادى الى الرق جاز لا يعتق الا بقاء الجميع لان الكتابة
واحدة وشرطه فيها معتبر ولا يعتق احدها باءا من نصيبه لما قلنا فان عجز احدها فادى الرق ما شئنا
لها او ردة الفاقه ولم يجعل به الاخر بذكر ثدي الاخر جميع الكتابة عتقا لانها مستحقة واحد الا ترى انها
لا يعتق ان الا بقاء الجميع فكذلك لا يرد ان لا يعجز عنها ولان الغايب يتضرر من هذا القضاء لانه لو نفذ سقط
حصته من البذل ولا يعتق باءا حصته والمحال ليس تحتص عنه فيما يصير وكذا الوصي بعد ذكر وادى
نجا ونجسين ثم عجز ورده الرق فهو باطل لان ردة الاول مما لم يصح صار كالعهد فلا ينتحق العجز لاحتمال
قدرة الاقل **فصل** ولو كاتب الرجلين فكتابهما ككتابه واحد من مكاتب حصته يعتق باءا ثوبا كل واحد
منهما انما استوجب البذل على مملوكه منها انما استوجب البذل على مملوكه ويعتبر بشرطه في مملوكه لا في مملوكه
بخلاف المسئلة الاولى لان شرطه معتبر في حقها لانها مملوكه قالوا وان كاتبها على ان ذكر واحد مناهما
الاخر جاز المستحق انما يحصل كل واحد منهما اصلا في وجوب الف عليه ويلون عتقا معلقا باءا ثوبا ويجعل
كفيلة بالالف في حق صاحبه **فصل** انصر فراهما جازم الى الخروج من الرق وان كان كذلك فليهما ادى عتقا
لوجود الشرط ويرجع على شريكه بنصف ماله لانه قضى دينه عليه بامره فيرجع عليه تحقيقا للساواة بينهما
ولو لم يرجع بشئ او رجع بالجميع لا يحصل المساواة ولو عتق المولى احدهما قبل الاداء عتق لما يتا وسقطت
حصته لما تقدم وسوى على الاخر النصف لان البذل مقابل برقبتهما على الحقيقة وانما جعلناه على كل واحد منهما
احتياطا للصحة الكفالة ويعتق احدهما المستغنيا عن ذكره اذا كان مقابلا برقبته بنصف المولى ان كان
خذ بالنصف الباقي انما شاء بالكفالة وصاحبه بالاصالة ولو كاتب نصف عبده جاز وصار نصفه كتابا
وعندهما يصير كله مكانا بقاء على بحري الاعناق وعلمه فيصير نصفه مكانا بقاء ونصفه
ما دونه في النجاة لان الاذن لا يجرى ونصفه كسابقه ونصفه للمولى فان ادعى عتق نصفه
وسوى في نصف قيمته ولا حق للمولى في اكسبه بعد العتق لانه مستثنى وهو كالمكاتب عبد ولا حق للمولى
في اكساب المكاتب **فصل** واذا مات المكاتب وترك وفاء اذ ثبت مكانته وحكم بحريته في آخر عمره
من اجزاء حيوانه ويعتق اولاده فان فضل شيء فلو رثته زوجا تركه على وابن مسعود ولان
عقد معاوضة لا يفسخ بموت احدهما وهو المولى فلا يفسخ بموت الاخر تسوية بينهما وكذا المبيع
ولان البذل كان في ذمته تبقى صالحه كذلك بالموت ولها حل به فينتقل الى التركة كسائر الديون في ذمته

وخلق الله من وجوب العتق الا انه لا يحكم بالعتق حتى يصل المال الى المولى مراعاة لحقه والمحقق خلق ذمته لا خلق
 هلاك تركه قبل الاداء فاذا وصل حكمه بغيره اخرج من اجزاء حوته فيموت جزا فيعتق اولاده تبعه على
 ما قد صنفان فضل شي فلورثته لانه حر وم احرار فان لم يترك وقاء ترك وكذا ولد له في الكتابة داخل في كتابه
 ابيه لانه وقت العتق كان من اجزاء الاب متصل به فورد العتق عليه فدخل في كتابته وكسبه لكسبه
 فيخلقه في الاداء وصار كما اذا ترك وقاء قال وان ترك والاشتراف نادى الكتاب بتحلالات الاداء في الرق
 وقال هو كما لو ولد في الكتابة لانه لا يملك عليه تبعه فاستويا ولا يوجبه من الموقوف كما يدخل تحت العتق
 لان العتق لم يصفى اليه لان العتق لا يبرأ من العتق ولا يبرأ من العتق ولا يبرأ من العتق ولا يبرأ من العتق
 ونسب العتق اليه ودخل في حكمه فسوق في حقه الا ان المشتري اذا ادعى في المحل يصير كان المالك شيئا من وقاء في
 يعتقه آخر عمره فيعتقه اياه فباعا ما يبتاع قال واذا مات المولى ادى الكتابة الى ورثته على تجزئة لانه
 كلفه في الاستفاء وان اعتقه احدهم لا يعتق لعدم المالك فانه لا يملك سائر سباب المالك فكذلك بالارث وان
 اعتقه جميعا اعتق لانه يصير ابراهم لا يعتق لان الاب كوى في البذل فالابن عند موجب العتق كما لو ابراه
 عنه موجب العتق كما لو ابراه المولى الا ان اعتاق البعض لا يوجب لقاط يصير البذل لانه لا يمكن جعل
 ابراه عن اكله لتعلق الغير به قال واذا عجز المالك عن عتقه نظر الحاكم فانه كان له مال يبرج ووصوله
 يومين او ثلاثة ولا يبرأ عليه الا ان ذكر نظر لجانين والثلاث ملة بصرى لا يبرأ الا اعداد كما
 كما في اهل المديون للقضاء ونحوه وان لم يكن له حصة تجزئه وعاد الى احكام الرق وقال ابو يوسف
 لا يجوز حتى يولى عليه بجان وهو ما نثر عن علي رضي الله عنه العتق بسبب الفسخ وقد تحقق فان من
 تجزئ كان عتق بجان عتق ولانه فوات مقصود المولى وهو وصول المال اليه عند حلول النسخ فلو كان
 راضيا ففسخ واليومان والثلاثة لا بد منها لا مكان الاداء ليس بآخر ولا رث معا ومن
 روي ان ابن عمر رضي الله عنهما عتق عتق عتق واحد ورد الى الرق فتعارفا
 فان عتق عتق عتق عتق فردة مولا برضاه جاز لان النسخ بالراضع يجوز من غير عتق فيعتق
 اوله وان ابراهم عتق من القضاء بالفسخ لا يعتق لازم ولا بد في فسخ من القاضي او الرضا
 كسائر العتق واذا فسخ عاد الى احكام الرق لان بالفسخ نصير الكتابة كان لم يكن وما في يده
 اكسبه لولاه لانها كسبه عليه **كتاب الرق** وهو نوعان ولا عتاقه ويسمى ولا عتق
 ولا مولاة وسببه لاء العتاق لا عتاقه اليه والحكم يضاف الى سببه وسواء كان ببدل او غير
 بدل او الكفارة او اليمين او النذر وعتق القريب بالشرا والمكاتب ببلاد او المديون وام المولود بالرق
 اعتاق لان جميع ذلك يضاف اليه فيكون من حصته فيدخل قوله في المولاة كمن اعتق والمعتق من المولاة
 شرع التناصروا كالتبليغ هلية يتصوره باشتيا منها الخلق وغيره فقد روى عن تناصرهم بنوعى
 الدلاء فقال مولا القوم من المولى بالخليف مولا المولاة فانهم كانوا يعتق المولاة الدوام بالخلق قال
 ويشب للمعتق ذكر كان او انثى وان شرطه لغيره او سبابه لا طلاق ما روي به ولا ينفصل عنه ابا

عن
 ع

لانه محقق على ماله وتلك السبب جهة فلا ينفصل عنه فاذا مات فمولا قرب عصبية فيكون لابنه دون
 اذ اجمعا وفيه ذكرته دلائله الغرض من هذا الكتاب دون الله قال وان استوفوا في الرق فم سوا
 لاستواءهم في العتق وهي العتاقية والحصولية قال ليس للنسب من المولاة الا ما له ولا من اعتقت
 او اعتق من اعتقت او جرو ولا معتق من لانه ليس بعصبية اولاد النسب النسبة وليس
 اهلها ولقوله عدم ليس للنسب من المولاة من اعتقت او اعتق من اعتقت او كان ابن او كانت ابنة
 او جرو ولا معتق من او معتق معتق من وهذا دليل على ثبوت المولاة لهن اذا اعتقت او كن
 سببا في الاعتاق ويبقى ثبوت المولاة لهن بعد ذلك ويريد هذا حديث ابن عمر وقد ذكر في الغرضين
 ولانها سائر الرجل السبب هو العتاق واذا استحققت ميراث معتقها فكذلك معتقها لانها نسبت لاعتق
 ولان معتقها نسبها بالمولاة وصورة جرو ولا معتق من بان زوجت عبدا معتقة الغير فولدت
 فمولاة لمولى الزوجية لان الاب عبد لا ولادة ما اذا اعتق جرو لاه ابنه الى مواليه وصورة معتق
 معتق من اذا اعتقت عبدا فاشترى عبدا وزوجه معتقة الغير فولدت منه مولاة اولادها
 لمواليها بالنسبة فاذا اعتق معتق المولى العبد جرو ولا ولادة اليه ويكون ذلك المولاة لمعتق فذلك
 جرو ولا معتق معتقها ولو اعتقت الام وهي حامل فولدت لا ينفصل المولاة عن مولها ابدا لانه العتق
 ورد على الولد لانه كان موجودا متصلا بها وقت العتق فلا ينفصل ولا عتقها فصدقا ويعرف
 ذلك اذ ولدت لاه من سنة اشهر من يوم العتق على ما عرف وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لاه من سنة اشهر
 لانه اخلقا من ماء واحد والاصل في جرو المولاة قوله عدم المولاة ونسب النسب الى اباة فكذلك المولاة
 فاذا امتنع اثباته الى الاب الى الغفلة ان المانع عاد المولاة الى الاب عملا بالاصل كولد للملاعة ينسب اليه
 فاذا الكذب الاب نفسه بنسبه منه وروى ان الزبير بن العوام راي نخير فتيه لعينا فظفر فهم
 وامه مولاة لرافع بن خديج وابوهام عبد لبعض جهينة او لبعض اشجع فاشترى اباها فاعتقه
 وقال لهن النسب الي فقال رافع بل هم موالى واختصا الى عثمان رضي الله عنه ففقه بالمولاة للزبير وغيره
 من غير مخالفة من غيره ولو اعتق الجدة لم جرو المولاة ولا يكون الصغير مسلما باسلام جده فان
 المسلمين لم يجهلوا الصغار مسلمين ببلاد امهم عدم ونوح عليها السلام وهاجران وروى الحسن
 ابي جرحه انه يكون مسلما تبع المجد والمجد ولادة لان المجد بمنزلة الاب عند عدمه قال سيبويه ولاد
 المولاة المعتق والمطلوب منه التناصروا له ثلثة شرائط ان لا يكون له معتق لاه العتاقه اخوة فيمنع
 ثبوت الاضعف الثاني ان لا يكون عمر سالن العرب لا يسترقون فلا يكون عليهم ولا العتاقه قوله المولاة
 اول والثالث لا ينسب الى احد ولا يكون له نسب موقوف وهو عقد مشروع لقوله عدم لما سئل عن مسلم على يد
 رجل فقال هو احق الناس به فحياه ومما نذر ان والاه امي عتق لاه لا شخصه وروى انه رجل مسلم على يد رجل ووالاه على ان
 ووالاه فقال له عدم هو اخوك ومولاك تعقل عنه وترثه وصورته اذا سلم على يد رجل ووالاه على ان

اعجبه ح

تجب

فقال كان الخلق فيه هو الذي يلزم بالحدث فلا يخفى فيه ذلك لانه من خلق الله على امر يظنه كما قال وليس كذلك
 لغا الخلق عليه وبقوله والله فلا يلزم منه شيء واليمين بغير الله تعالى الخلق عليه ويقوله امر الله طاعة وعبد خاضعة
 الخ فيلزم مدلوله اما المنعقدة فانواع منها ما يجب فيه البر كفعل الغريب ومنع المعاص لان ذكره في قوله تعالى
 باليمين ونوع يحجب فيه الحدث كفعل المعاص ونسك الواجبات قال عدم من خلق على يمين واما غير ما حجبها فليكن
 ان يعصيه فلا يعصيه ونوع حدث فيه خير من البر كبر كبر الله وخوفه قال عدم من خلق على يمين واما غير ما حجبها فليكن
 التي هي خير وليكن غير يمين لان الحدث يحجب بالكفارة ولا جاز للعصية ونوع ما عدا السوء فحفظ اليمين فيها اولى قال الله
 واحفظوا عما فكر ايمن لحدث قالوا اذا حدثت يمين في الايمان يمين في الاستغفار فعليه الكفارة لقوله تعالى ولكن يؤخذكم
 بما عقدتم الايمان قالوا ان شاء الله رغبة وندى اطعم عشق مساكين او كسائر ما يظهر فان يجد صام ثلاثة ايام متتابعات
 قال الله فكلارته اطعم عشق مساكين من كسب ما قطعوه اهليلكم او كسوتهم او تحمير رغبة خير فيكون الواجب احدا من ذلك
 فحذره يجد قسيما ثلاثة ايام فرائضه صوم رفته عنه ثلاثة ايام متتابعات في قرانه مشهورة فكانت كالفجر المشهور
 والكلام في الرقة والطعام والتفصيل في ذلك من غير النظر في ما الكسوة فلو لم يكتسب به والمقصود منها في العري
 فكذلك يبره بكتسب كسوة والا فلا فان اختار الحائض الكسوة كسوة مساكين كل مسكين ما يظن
 عليه لم الكسوة نور وعمر في رفته والى يوحى رفته ان ادناه ما يستمر عامة بدنه ولا يجوز السراويل لان لا يستر
 عريا ناعرا وعمر رفته ان ادناه ما يجوز فيه الصلوة ولا يجوز الخلق في القنوس لان لا يستره الا يستره مكسبا ولهذا لا يجوز فيها
 الصلوة وقيل كل مسكين الارور رداء وقبض وقيل كسوة وقيل حلة وقيل جوارح الارز ان كان يتوسم به وان كان يستمر
 عورته دون الكسوة لا يجوز كاستراويل وعمل قوله محمد رحمه الله يجوز لانه يجوز فيه الصلوة وعمر رفته في العامة ان كانت
 سابقة قدر الارز السابغ وما يقطع منه قبض يجوز والافلا وما لا يجوز به في الكسوة بحرية من الاطعام باعتبار
 القيمة اذا غدا ولا يبناء الكفارة الا بفعل بيزيل ملكه عمر العيز ليكون زاجرا وادعاه فيتحقق صحة العقوبة ولا بد فيه
 من التملك ولو اعاده لا يجوز لانه لا يزول ملكه عمر العيز بخلاف الطعام حيث يجوز فيه الاباحة لان ملكه يزول وعمر الطعام
 بالاباحة كما يزول بالتمليك ولو كفر عنه غيره يامره جاز وبغير امره لا يجوز كما في الزكاة لانها جازة وعقوبة فدية
 من الاتيان بنفسه او نايبه وذلك بان الاذن لينتقل فعله اليه فلا يجوز التكفير قبل الحدث لقوله عدم من حلف على
 يمين ولا يغيرها خيرا فليكن التي هي خير وليكن غير يمينه وروى عن ليكن يمينه امره وان يقتض الوجب ولا يجوز
 قبل الحدث او تقول اذا حنث يجب عليه ان يكفر بالامر ولان الكفارة ساقطة والاستغفار يعتد فيها او جناية
 ولا يوجد قبل الحدث لان الجناية هي الحدث لما يتعلق به من هتك حرم الله تعالى واليمين مائة من ذكرك فلا يكون
 سببا مفضيا الى الحدث بخلاف ما اذا كفر بعد الجرح قبل زهق الروح لان الجرح سبب مفض الى الزهق غالبا
 وبخلاف ما اذا ادعى الزكوة بعد النصاب قبل الحول لان السبب الى حاله قالوا الغاصد والمكر والناسخ في اليمين
 سواء فالعدم ثلث جده من جدوه من حد الطلاق والنكاح والايمان وعمر رفته اربعة ادرى بدافين وعندها
 الايمان وروى الى الشكرين استخلفا حديثا وابه ان لا يمين رسول الله فليل رسول الله عدم فقال لي
 لرم جدهم وبيستقين الله عليهم فحكم بصحة اليمين مع الاكره والكلام في الاكره مضى في اباءه ولان شرط الحدث

في الفصل

فصل

هو الفعل وجود الفعل حقيقة لا بعد منه الاكراه والنيان ولا يصح يمين الصبي والمجنون والنايم غامض
 في الطلاق وحروف القسم الواو والباء والتاء هو المهرود المتوارث وقد ورد بها القرآن
 قال الله امنتكم به وامنتكم له الاصل فيه ان حرف الالتاق وصفا والواو بدل عنه فانه للجمع في الصاق معناه التاكيد
 بدل من الواو كقولهم بركت وبحاء فلما كانت ابا اصلا صلت للقسم في اسم الله تعالى وسائر الاسماء وفي الكناية كقولهم
 بكذا فعلن كذا وكون الواو بدل لغتها تفهت عنها فصليت في الاسماء الصحيحة دون الكناية وكون التاء بدل
 الحثفت باسم الله وحده ولم تنص في غير من الاسماء ولا في الكناية قالوا وتضم الحروف في قول الله لا فعل كذا
 ثم قد ينصب لشرع الخافض وقد خفض دلالة عليه وهو خلا في بين البصريين والكوفيين والنبطية حلف
 الذي يطلق امر الله البتة ادته ما ردت بالله الواحدة والحذف من عادة العرب تخفيفا والخلق في الاثبات
 ان يقول والله لقد فعلت كذا والله لا فعلت كذا ما قبله ناكيد وهو اللام والعهد الثوب حتى لو قال والله
 لا فعلت كذا اليوم فلم يفعل لا يلزم الكفارة لان الخلق في الاثبات لا يكون الاجرة التاكيد لاختلاف
 النفي يقول والله لا فعل كذا والله ما فعلت كذا واليمين بالله وباسما به لا يجب تعظيمه ولا يجوز هتكه من
 اسمه اصلا ولانه متعاهد متعارف والايمان مبنية على المعرف فما تعارف الناس لحلف به يكون يمين او مالا
 فلا لان قصده ونيتهم ينصرف الى الحقيقة العرفية كما ينصرف عند عدم العرف الى الحقيقة اللغوية لان
 الحقيقة العرفية قاضية على اللغوية لسبق الفهم اليها قالوا لا يحتاج الى نية الا فيما يمين به خيرة كالحكم
 والعلم فيحتاج الى النية وقيل لا يحتاج في جميع اسمائه ويكون خالفا لان الخلق بغير الله لا يجوز والظاهر
 انه قصد يميننا صحبة فيحمل عليه فيكون خالفا لان يتوكل غير الله تعالى لانه نوى محتمل كلامه وعمر
 محمد رحمه الله وامانة الله يمين فلما نسب لعمر معناه قال لا ادري كانه وجد العرب كلهمون بذلك عادة
 فجعله يميننا وعمر الى يوسف رحمه الله ليس يمين لاحتمال انه اراد الفرائض ذكره الطحاوي فيقال بصفات ذاته
 كعق الله وجلاله الا وعلم الله فلا يكون يميننا وكذا ذكره الله وسخطه وعظيبي ليس يمين اعلم ان الصفات
 صر بان صفات الذات وصفات الفعل والفرق بينهما ان كل ما يوصف بالله ولا يجوز ان يوصف بصفته فهو من صفات الفعل كالرحمة
 ذاته كالقدرة والعزة والعلم والعظمة وكل ما يجوز ان يوصف به وبصفته فهو من صفات الفعل كالرحمة
 والرافعة والسخط والغضب فاما صفات الذات اذا حلف به يكون يميننا الا وعلم الله لان صفات الله تعالى
 قد تمت كذا الله تعالى فاعترف الناس بالحلف به هناك فالحق بالاسم والذات فيكون يميننا والافلا وعلم الله
 ليس يميننا عرف حتى قلا عامة المشايخ لا يكون يميننا وان نواه لعدم التعارف وعند بعضهم يكون يميننا
 كغير هامة الصفات ولان صفات الذات لما لم يكن لها معنى غير الذات كان ذكرها كذا الذات فكان قوله وقدرة الله تعالى
 كقول الله تعالى القادر وهو القياس في العلم لانه من صفات الذات الا انه جرت العادة ان العلم يذكر ويراد به المعلوم
 ومعلوم الله تعالى غيره قال السنفي وهذا لا يستقيم على مذهب اهل الحق والصحيح ان كلها صفات الله

طالع الجنه والبر

ان يلية قايمة بذاته والخلق بها خلق بالله في الفرق الصحيح ما قال له محمد بن ابي هاشم ان هذه الاشياء يراد بها غير
 الصفة قل هذا لم يرض به حالها بالشك فالرحمة تذكر ويراد بها المطر والنعمة ويراد بها الجنة قالوا
 ففي رحمة الله فيها خالدون واسحقون والغضب يراد بها ما يقع من العذاب في النار والرضا يراد بها ما يقع
 من الثواب في الجنة وصار حالنا بغير الله تعالى من هذا الوجه قال والحلف بغير الله تعالى ليس بيمين كالذي في القرآن
 والكعبة والبراة من يمين والاصل في هذا ان الحلف بغير الله تعالى لا يجوز لما روينا وروى عن ابي عبد الله
 سمع عمر بن الخطاب يقول ان الله ينهاكم ان تخلقوا باياكم من كان حالها فيخلق باسمه او فليصنع وروى عن ابي عبد الله
 بغير الله فقد اشرك ولان الحلف بعظم المحلوق به ولا يستحقه الا الله تعالى وان لم يحل الحلق بغيره كما لا يثبت
 به كفارة لانه ليس بيمين ولم يرتكبه حرمة منع من هتكها على السابيد ويدخل في ذكر ما ذكرنا اما النبي و
 الكعبة فظاهرهما القرآن فهو المجموع المكتوب في المصحف بالعربية لانه من القرء وهو بلع والله
 يقتضيه الصفة والتزكية ذكر من صفات الحدث فيكون بغير الله تعالى وغير صفاته لان صفاته قايمة بذاته اذ لا
 كيف حقه لو خلق بكلام الله تعالى كان يميناً لان كلامه صفة قايمة بذاته لا بوصف بشيء من اللغات لان اللغات
 كلها محدثة مخلوقة او اصطلاحية على الاختلاف فلا يجوز ان يكون قايمة بل هي عبادة عن القديم الذي هو
 كلام الله تعالى من هذه اهل السنة والجماعة من اصحابنا وكذا كروى دين الله تعالى طاعة الله وستر ابعث
 انبياءه وملائكته وعرفته وحدوده والصلوات والصوم والحج والبيت والكعبة والصفاء والمروة و
 الحج والود والقبور والمنبر لان جميع ذلك بغير الله تعالى قال نعم لا يحلوا باياكم ولا بالطواغيت ولا بعد
 من حدود الله ولا يحلوا الا بالله قال ابو جعفر رضى عنه لا يخلق الا بالله مستحراً بالتوحيد والاعلان اما
 البلاء من ذلك فميمون لقوله ان فعلت كذا فانابري من القرآن او من الكعبة او من هذه القبلة
 او من النبي لان البراة من هذه الاشياء كفر وكذا اذا قال انابري مما في المصحف او من صوم رمضان
 او من الصلوة او من الحج او من غيره ان كل ما يكون اعتقاده اعتقاده كفر ولا تجعله الشريعة
 فقيه الكفارة اذا حثت لان الكفر لا يجوز استباحته التابيد لحق الله تعالى فصار حرمة اسم
 هذا انا عبد الصليب او اعهد من دون الله ان فعلت كذا ولو قال الطالب الغالي ان فعلت كذا
 فهو يمين للعرف قال وحقق الله ليس بيمين وروى عن ابي يوسف رحمة الله انه يمين لان الحق
 من صفات الله تعالى وهو حقيقة كانه قال والله للحق ولانه الحلف به معتاد وهو المختار اعتبار
 للعرف ولما روينا رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن حق على عباده فقال ان تعبدوه ولا تشركوا
 شيئا فصار كقوله والقطاعات والعبادات ولو قال كذا ليس بيمين قال والحق يمين لانه من
 اسماء الله تعالى ولو قال حق لا يكون يميناً لانه يراد به تأكيد الكلام وتحقيق العهد وقال الطحاوي حقاً
 كقوله واجبت علي فمؤيدين قال ولو قال ان فعلت كذا فعليه لعنة الله او هذا حق ثاب لم يمين

وكتبه الله

[illegible]

المؤلفة

لأنه تطهير في الشريعة وهو ارتقاء من الحرام إلى الحلال جزاء جزاء واستباح منه حنث كقوله لا شرب
الماء ولو وهبه أو صدق به لا يجنب عليه لأن المراد بالتحريم حرمة الاستمتاع عرفاً لا حرمة الصدق والبر
ولو قال كل على حرام فهو على الطعام والشرب إلا أن ينوي غيرهما وقال زفر بن محمد يحنث كما فرغ
لأنه يشرعاً لا حلالاً والشفس ولما ان المقصود البر ولا يحصل على اعتياد الهجوم فيسقط الهجوم
فيصرف إلى الطعام والشرب لأنه مستعمل فيما ينشأ من عادة ولو نوى امرأة دخلت مع المأكول والمشروب
وصار مؤثماً وإن نوى امرأة وجد صدق ولا يحنث بالكل والشرب قال شيخنا رحمه الله
في غيرهم أنا في غيرنا يكون طلاقاً عرفاً ويقع بغير نية لأنه تعارفه فصار كالفرج وعليه الفتوى
ولو قال ما فلا نعي حرام فأكلاً وافقاً حنث إلا أن ينوي أنه لا يحنث لأنه حرام فلا يحنث عليه ولو خلق
بترك حراماً فهو على الزنا وإن كان مجبوراً فعلى القبلة الحرام واشباهها ولو خلق لا يطأ حراماً فوطئ امرأة
حال الحيض أو الطهر لم يحنث إلا أن ينوي أنه لا يحنث لأن الحرام على حرام في نفسه قال زفر
حنث حاله الكفر لا كفارة في حنثه لأن الكفر المكافئ ليس بأهل لليمين لأنها تعظيم لله تعالى ولا تعظيم
مع الكفر وليس أهلاً لكفارة لأنها عبادة حتى يباديها بالصوم وليس من أهلها وتبطل اليمين بالرد
فلو استلم بعد ما لا يلزم حكمها لأن الرقة تبطل الأعمال قال ومن قال إن شاء الله متصلاً بيمينه فلا حنث
عليه وقوله في الطلاق ولا بد من الاتصال لأنه بالتكوت يتم الكلام فلا يستثنى بعده يكون وجوباً
ولا رجوع في اليمين **فصل** الخروج هو الانتقال من الداخل والرجوع الانقضاء من الخارج إلى الداخل
فعلى من وصف وحيد كان خروجاً سواء كان ركياً أو ماشياً من الباب ومن المستطاع أن يفتق في الحائط أو
سور الحائط إلا أن يقول من باب الدار فلا يحنث إلا بخروج من الباب قال حنث لا يخرج فأمرو رجلين فخرجه
حنث لأن الفعل مضاعفاً إليه بالمر كما إذا كب دابة فخرجه مكرراً لا يحنث لعدم إضافة
الفعل إليه لعدم وهو خروج وليس بخارج وفيل أن قد على الامتناع حنث عند حنث لأنه لما يمتنع مع الفذل
صار كأنه فعل الدخول لركوب الدابة وعز أبو يوسف حنث أنه لا يحنث وهو الصحيح لأنه ليس بدخول وروى
محمد بن عمار بن يوسف رحمه الله لو حله برضاه لا بأس به لا يحنث لأنه ليس بفعل الدخول واليمين متعلقة على
الفعل دون الرضا والارادة أو يقول أنا يضاف إليه بأسه وقبل يحنث وللخذ على الدخول على هذه الوجه
حنث لا يخرج الأجانة فخرج إليها عتاً في حانحة لا يحنث لأنه لم يوجد الخروج لغيره بالحنث عليه وإنما
خرج إلى الجانة وإنه مستثنى من اليمين والاثنيان بعد ذلك ليس بخروج حنث لا يخرج إلى مكة فخرج
يريد أن يرجع حنث لوجود الخروج قاصداً إليها وكذلك الذهاب في الأصح لأنه عبارة عن الانتقال
والذهاب من موضعه قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا يذهب عنكم الرجاس من البيوت أي يزيل عنكم قاذب
الخروج وفي الاثنان لا يحنث حتى يدخلها لأن الاثنان الوصول قال الله تعالى فاني فزعون والمراد الوصول إليه

ويقال في الحنث خرجت من بلد كذا ولم آت أي قصدته بالخروج ولم أصل إليه والذهاب كالخروج في الكساح
أيضا حلف لا يخرج من هذا البيت فخرج يديه وقد صبه وهو قاعد لم يحنث يخرج أكثر حنثاً أقامته
لأنه مقام الكل من هذا فهو على القبلة بدنه وأهل هذا هو العرق ولو خلق على امرأته أن لا يخرج في غير حق بعله
الناس حنثاً استعمالهم دون الواجب كحنث الوالد بن وزوء الأرحام وأعدائهم وعبادتهم وغزوهم وغير
أبي يوسف حلف لا يخرج إلا إلى أهلها فأبواها لا يخرج فان عد ما فكل ذي رحم محرم منها أو ما السطوق
أهلها فلم كان أبوها متزوجاً بغير أمها وأقربا كذلك فاهلها بمنزلة أمها لا يحنث حلف لا يخرج إلى بغداد
فخرج من بيته لا يحنث ما لم يجاوز العراق قاصداً بغداد بخلاف الخروج إلى الجانة حيث يحنث
بنفس الخروج لأن الخروج إلى بغداد سفر ولا سفر حتى يجاوز العراق ولا كذلك الخروج إلى الجانة
حنث لا يدخل امرأة الأب إذا نه فلا بد من الأذن في كل مرة لأن النهي يتناول عموم الدخولات
الداخلية مقرونه بأذنه فصار كقوله لا تكتبه أو لا تنقبة فإن بشرط ذكره في كل مرة كذا هذا ولو نوى
الأذن مرة صدق لأنه محقق كلامه وعز أبو يوسف حنثاً لأنه لا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر وكذلك اليمين
على الخروج ولو قال قد أدت كذا بالخروج كلما أردت فخرجه من بيتي لم يحنث وإنها ما يصدق
فخرجه حنث ولو قال إلا إذا نكح يمينه أذن واحد وكذا حنثاً إذا نكح لأنه لا يحنث حنثاً لأنه غاية ليمينه
لأنها كلمة الغاية فأنهت اليمين لوجود الغاية وإن أذن لها وهي نائمة صح كما لو كانت صماء
وقيل لا يصح لعدم حصول العلم ولو أذن لها ولم يعلم فدخلت حنث وقال أبو يوسف لم يحنث لأن
الأذن الطلاق وأنه يتم بالأذن كالرضا ولمحان الأذن هو الأعلام ولم يوجد لأنه لا يتحقق الأعلام
بدون العلم والافهام بخلاف الرضا فما إذا قال الأبرصاني ثم قال رضيت ولم تسمع لأن الرضا إزالة الكراهة
وأنه يتحقق بدون السماع والعلم لأنه فعل القلب ولو قال لا بأس به فامره ولم تسمع فدخلت حنث بالإجماع
لأن الأمر الزام المأمور فلا بد من السماع كما هو المسمى حلف لا يخرج بغير علمه فخرجه حنث وهو كذا فلم يحنث
لأنه حنث فأن أذن لها بالخروج فخرجه بغير علمه قال محمد بن الحنفية لا يحنث لأنها قد علم أنها خرجت فكان الخروج
بغير علمه قال حنث لا يدخل هذه الدار فصارت صماء ودخلها حنث ولو قال داراً لم يحنث وفي البيت
لا يحنث في الجهر بين لأن الدار اسم للحرص حقيقة وعرفاً والبناء صفة لأن قوام البناء بالعرضة ولهذا
ينطلق اسم الدار عليها بعد هذه البناء وفي أسفار العرب في يدهم الدور الدار بفتح الدال
شاهد غير أن الصفة معتبرة في الغايب وهو المنكر نحو في الحاضر لحصول التعريف بالإشارة على
ما عرف وأما البيت فهو اسم غايبات فيه والعرضة إنما تقع صالحة للبيت وإنه لا ينبغي بعد زوال
حنث لو قال لو خرب السقف وبقيت الحيطان يحنث لأن مكان البيت فيه ولو بني البيت بعد ما نهى
لم يحنث بدخوله في الدار يحنث لزوال اسم البيت بعد الانهلام ويقال اسم الدار على ما يتبعها

او الاجارة والمهنة والصدقة والوصية ونحوه واخذ المباحات فاما الميراث فيدخل في ملكه بغير فعله فلا يكون
كسبه ولو مات المحلوف عليه وانتقل كسبه الى وارثه فاكل الخالف حنثا لانه كسبه ولم يعترض عليه كسبه
ولو انتقل الى غيره بغير الميراث لم يحنث لانه صار كسبه الثاني وكذلك لو قال لا اكل مما تملك او مما ملكت او مما
فاز خرج من ملك المحلوف عليه الى ملك غيره فاكل منه الخالف لم يحنث لان الملك اذا تجدد على عين بطلت الاضافة
الاولى وصار ملكا لثاني وكذا لو حلف لا ياكل من ميراث فلان فان فاكل من ميراثه حنث
وان مات وارثه وانتقل الى وارثه لم يحنث لانه الميراث اصبحت ميراث الاخر فبطلت الاضافة الاولى
الى الاول قال حلف لا يتكلم فقراء القرآن او سبح او هلك لم يحنث لان مبني الايمان على العرف يقال
ما تكلموا فاقرا ما وسبح والقياس ان يحنث فيها لانه كلام لان الكلام ما بينا في الخبر والتسكوت والاب
ما قلنا وقيل لا يحنث في الصلاة وحنث في خارجها لان الكلام في الصلاة مقسود ولم يجعل كلاما ماضيا
ولا ماضيا خارج الصلاة قال ابو الليث ان حلف بالعربية فكذلك وان حلف بالفارسية
لا يحنث فيها لانه لا يسمى متكلما قال حلف لا يكلم بشرا فمن حنث حلف لانه لو لم يذكر الشهر تابدن
اليمن فلما ذكر الشهر خرج ما وراء بحر اليمن وبقي الشهر وكذلك الاجارة بخلاف الصوم لانه لو لم
يذكر الشهر لا تابد فكان التعيين اليه قال حلف لا يكلم فكل من حنث سماع الا انه ناهى حنث
وكذا لو كان اصم لانه كلمه ووصل الى سمعه وعدم فهمه لغومه وصميه فصار كما اذا كان متخافلا
فلا او يجنون او في رواية استلزم ان يوقظ لانه اذا ايقظ فقد سمعه ولو ناداه من حيث
لا يسمع في مثله الصوت لا يحنث وكذلك ان كان لعبد الواصفي اليه لا يسمع لا يحنث لان
الكلمة عبارة عن الاسماع الاله باطن فاقم السبب المفض الى السماع مقامه وهو ما لو اوصفي اليه
سمع ولو دخل دارك ليس فيها غير المحلوف فعليه فقال من وضع هذا او من اين هذا حنث
لانه كلام له بطريق الاستفهام ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يحنث لانه مخاطب
لنفسه لو كان في الدار اخر لا يحنث في المسلمين ولم كلمه غيره وقصد ان يسمع لم يحنث لانه
بكلمة حقيقة ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث لان السلام كلام للجميع وان نواهم دونه لم يحنث
ديانة لعدم الغصد ولا يصدق قفناء لان الظاهر انه للجماعة والنية لا يطلع عليها الحاكم ولو كتب
اليه او اشار او ارسى اليه لم يحنث لانه ليس بكلام لان الكلام اسم لحي وفي منظومة مفرومة ياموا
ممنوع عن قوله بوجه ولو كان الخالف ايمانا فسلمه والمحلوف عليه خلقه لا يحنث بالنسبة اليه
لانها من افعال الصلوة وليس بكلام عر فاو لو كان الخالف هو الموم فكذلك وعرفه حنث لانه يصير خالفا
عن صلوة الامام بسلامة خلافا للمها وكوسمجه في الصلوة وفتح عليه حنث وخارج الصلوة حنث
ولو وقع المحلوف عليه الباب فقال الخالف من هذا ذكر القدر ورجع حنث وقال ابو الليث رحمه
ان قال بالفارسية كيست لا يحنث لانه ليس بخاطب له وان قال كيتي تو حنث لانه خطاب له وهو المختار وقال

ليلا واسلا اكله فلا ياموا فهو من حين خلق الخوب اشمن من الغد وكذلك لو قال انها لا اكله ليلة فمن
حين خلق الى طلوع الفجر من الغد لان اليمن اذا تعلقت بوقت فابتداؤها عقيب اليمن كالابلاء
لان كل حكم يتعلق بمدة لا على طريق القرينة اختصاص بعقيب السبب كالاجارة ولو خلق في بعض الليل
لا يكلمه ليلة فمن حين خلق الى مثل الساعة من الليل المقبلة لانه خلق على يوم منك فلا بد من تمامه
ونكته من اليوم الذي يليه فيدخل الليل ضرورة تبعا ولو قال في بعض اليوم لا اكله اليوم فعلى باقي اليوم
وكذا في الليلة لانه خلق على زمان معين فيعلق بما يقع منه اذ هو المراد ظاهر وعرفا لان ما مضى
منه خرج عن الاداة ضرورة قال حلف لا يكلم عيدا فلا يحنث ويكلمه يوم الحنث لا يوم الخلق وكذا
التقريب والدار لان اليمن عقدت على ملكه مضاني الى فلان فاذا وجدت الاضافة حنث والاقلا ولان اليمن
المنع عن الحنث فيعتبر وقت الحنث ولو قال عند فلان هذا او دار هذا لا يحنث بعد البيع لا ينقطع
الاضافة ولا يتعارف لانها لا سقوط غيرها الا ان ينوي عينا بالثالث على ما ورد به الحديث وفيه الصديق
والزوج والزوجة حنث بعد المعادة والغرف لان الزوج والصديق يقصدا بالهجران
لان من جهتها فكاتب الاضافة للتعريف وكانت الاشارة اقوى وقال محمد بن حنث في العبد ايضا
اذ كان معين لان المنع قد يكون له عين وقد يكون لما كلفه فيتعلق اليمن بهما وان طلق اليمن في الزوجة
والصديق لم يحنث عند الزوج رضى وحنث عند الزوج لان المنع اذن من جهتها ولا يخرج رضى ان هذه
الاضافة يحتمل التعريف دون الهجران ولهذا لم يعينه فلا يحنث ويحتمل الهجران فيحتمل فلا يحنث
بالشكر ولو لم يكن له امارة ولا صديق فاستحدث ثم كلمه حنث خلافا لمحمد رحمه حلف لا يكلمه اليوم
شهر او اليوم سنة فهو على ذكر اليوم من جميع ذكر الشهر وتلك السنة لان اليوم الواحد لا يكون
شهر او سنة فعلمنا ان مراده انه لا يكلمه في مثل ذكر اليوم شهر او سنة ولو قال لا اكله اليوم اكله يوم السبت عشر
ايام وهو يوم السبت فهو على سبيلين لان يوم السبت لا يدور في عشر ايام اكثر من مرتين وكذلك قال ثلثة ايام
يوم السبت يومين كان على سبيلين لان السبت لا يكون يومين فكان مراده سبيلان وكذلك قال ثلثة ايام
كانت كلها يوم السبت لا يتشكك في بنت فلان فولدت له بنت اخرى لم يحنث بغير غيرها
لان اليمن انصرف الى الموجود في الحال ولو قال بنت فلان او بنتا من ربي فلان فعن
ان يخرج رويان حلف لا يكلم اخوة فلان فهو على الموقنين وقت اليمن لا غير فان كان له اخوة
كثير لا يحنث ما لم يكلمهم ولو قال لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دواب فلان او لا يلبس ثياب فلان
حنث بفعل ثلثة مرات في الاذنوى الكل والفق ان الاقل اضافة تعريف فتعلقت اليمن باعيانهم
قاله يكلم الكل لا يحنث وفي الثانية اضافة ملك لانها تقصد بالهجران لكونها جمادا وخسنة العبد
العبد وانما المقصود الملك فتناولت اليمن اعياناً منسوبة اليه وقت الحنث وقد ذكر النسبة

بلفظ الجمع واقله ثلاثة وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله كل شيء سوى بني ادم ونوع واحد اذا اكلته
يمس به على بني ادم فاقبل ثلاثة **فصل** الحين والزمان ستة استعمل في التعريف والتكثير
منقول عن ابن بطر وسعيد بن المسيب ولان الوسط فما فسر به الحين فكان اوله والزمان كالحين
لان يستعمل استعماله يقال ما رايتك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد وان نوي شيافعل ما نوي
لانه يحتمل وقيل يصدر في الحين في الوقت ليس دون الزمان لانه يستعمل في الحين قال الله تعالى فحين
الله حين تموز وحين تصبحون والمراد صلوة الفجر وصلوة العصر والعرف في الزمان وعرف في
لا يترن في القضاة في اقل من سنة اشهر قال والده لا بد من الاصابا كذا صام الدهر يعني جميع الدهر وقد
قال ابو حمزة لا ادري ما هو وعندها هو كذا زمان لانه يستعمل استعماله وله ان لا عرف فيه فيسبغ و
اللفظ لا يعرف قياسا والدلالة فيه متعارضة فتوقف فيه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه وهو سواء
وهذا عند عدم النية وان كان له نية فعل ما نوي قالوا الايام والشهور في الستين عشرا وكذلك
الان منه والجمع وفي المنكر ثلاثة وقال في الايام سبعة والشهور اثنا عشر وغيرهما جميع الجملان اللام
للمعهود وهي ايام الاسبوع وشهور السنة ولان الايام ينتهي بالاسبعة والشهور بالاثني عشر ثم تعود
ولامعهود في غيرهما فتناولت العشرة والاربع وهذا اللفظ معر في هذا اللفظ اكثر عشرا وما زاد
ليغير لفظه فلا يزداد عليه العشرة اما المنكر يتناول الاقل وهو ثلاثة بالاجماع وفي رواية
المبسوط عشرة عند ابي حنيفة والمختار ما ذكرنا حلف لا يكلمه الى كذا فعلى ما نوي فان لم
ينوف يوم واحد لانه اقل العدد وان قال كذا وكذا ولا نية له في يوم وليلة حلف لا يكلمه الى الحصاد
فصل اول الناس بذكر ذلك الى قدوم الحاج فقدم واحد اتممت اليمين حلف لا يكلمه قسامة سنة فبواحدة
لشهر ويوم ولو قال لا يكلمه قريبا فهو اقل من شهر ويوم ولو قال لا يعيد فاكتر من شهر وعرف في رواية
هو مثل الحين واجل اكثر من شهر وعاجلا اقل من شهر لان الشهر اذن الاجل ولو قال بضعة فثلاثة
لان البضع من ثلاثة الى تسعة في **فصل** على الاقل عند عدم النية **فصل** حلف لا ياكل من هذه الخطة
لا بحث ما لم يقصمها ولو اكلها من خبزها او سويقها لم يحنث وقال لا يحنث بالخبز للعرف وله ان الحقيقة
مستعملة فانه يقال ويبيدك ويؤكله قضمًا والحقيقة المستعملة قاضية على المجاز قالوا وهذا
الذي يفح حلف لخبز دون سنة لانه غير معتاد فانصرف الى ما يتخذ منه وهو الخبز وكذا ان اكل من عصيد
او اتخذ خبيصا او قطايقا حث الا ان نوي اكل عينه لانه نوي حقيقة كلامه وكذلك ما لا يؤكل
عارف يقع اليمين على ما يتخذ منه لان المجاز المتعارف راجع على الحقيقة المبرجوة قال والخبر معتاد
اهل البلد لان اليمين مبنية على العادة والمنع ان يقع عن المعتاد وليتحقق معنى اليمين ولو حلف لا ياكل
خبزا فاكل ثوبا قال ابو الليث رحمه الله لا يحنث للعرف الطعام حقيقة ما بهما يتطعم وتكرار في العرف

يختص بعض الاشياء الا يرى ان الادوية لا يسمى طعاما وان كانت فكل ويتعدى بها كجوت التورد
ونحوه والخل والزيت والمالح طعام لحم بان العادة ياكله مع الخبز اذ ما له النبيذ شرب عند ابي يوسف
طعام عند حمزة رحمه الله والغائبة طعام حلف لا ينسرى طعاما لا يحنث الا بشرط الخطا والدقيق
والخبز استحسنه المهرق وعرفنا حث بالشعير والذرة ونحوها ايضا قالوا والشوا من
الحم والشحم والالبنة لانه المتعارف عند الاطلاق الا يرى ان التسمية الباع المشوي من اللحم دون عليه ونحو
قوله لا ياكل الشواء وان اكل البازنجان والشمك المشوي وغيره لم ياكل المشوي من اللحم وان نوي كل شيء
ليشوي صحت نيته وهو الفياض لان الشوي ما يجعل في النار ليسهل اكله وهو موجود في كل شيء
الان العرف اختص بالحم على ما بينا قال والطبيخ ما يطبخ من اللحم بالماء للعرف وان نوي كل
ما يطبخ صدق لانه شئ على نفسه ويحنث ياكل مرقه لان فيه اجزاء اللحم وفي الشواء حلف لا ياكل
طبخا فاكل قلبه يابسة لا عرف فيها لا يحنث لانه بدون المرق لا يسمى طبخا فانه يقال لحم مقالي ولا يقال
مطبوخ الا لما طبخ في الماء ولو اكل سمكا مطبوخا لم يحنث لان الاسم يثبت ولو عند الاطلاق وعرف بجملة الطبخ
يكون على الشحم فان طبخ عدس او ارز او زبد كرفر طبخ وان كان بسمت او زيت فليس بطبخ والمعتبر
العرف ولو حلف لا ياكل من طبخ فلان فطبخ هو واخره اكل الحلق منه حث لان كل جزء منه يسمى طبخا
وكذلك من خبز فلان فخبز هو واخره وكذلك من زمان اشترط فلان فاشترط هو واخره وكذلك لا البس
من نسج فليس هو واخره ولو قال مرقه طبخا فلا فاكل ما طبخا لم يحنث لان كل جزء من القدر ليس بقدح
وكذلك مرقه خبز فلان او رطله يشترطها فلان او ثوبا ينسجها فلان لما يتناول حلف لا يلبس ثوبا
من عزل فلان فلا بد ان يكون جميعا من غير ما حث لو كان فيه جزء من الغاية ومن عزل غيرهما
لم يحنث رعا هاشم عن محمد بن حنفية لا ياكل من هذا الطعام مادام في ملكه فباع بعضه واكل الباقي
لا يحنث ذكره الحسن حلف لا ياكل من مال فلان فساها ولا ياكل لا يحنث لانه اكل مال نفسه عرفا
المعنى عن ابي يوسف رحمه الله حلف لا ياكل من مال فلان وبينهما دراهم فاحد منهما درهم فاشترى به شيئا
واكل لم يحنث حلف لا ياكل من طعام شريكه فاكل من طعام مشترك بينهما لم يحنث لانه اكل حصة
الا يرى ان له ان يأخذ من حصته والطبخ هو الذي يوقد النار وذي الذي ينصب القدر ونصب الماء والخم
وجوابه فيه والخارج الذي يضرب الخبز في النور نوى من عجنه ونسجه قاد والرؤس ما يكتسب وبيع في السوق
جرى على العرف وعرف ان حرمه انه يدخل في اليمين رؤس البقر والخزير وعندهما حصص رؤس الخنزير وهو
اختلاف عائد وعصر قالوا الرطب والعنب والزمان والحب ليس بفائده وقالوا الرطب والزمان
والعنب فأكلمه لانها يتفكر بها عادة كساير الفاكهة حتى يثبت بايدها فأكلمه ولو اوج منه فأكلمه فأكلمه
ونخل ورمان وكذلك عطف الفاكهة على العنب فاية اخرى والمعطوف بغير المعطوف عليه لانه ذكر

والفرق ان في المسئلة الاولى فتشاورها اليمين تكونها في ملكه وفي المسئلة الثانية لم يكن في ملكه ولم يتناولها
اليمين وقال في رحمه الله يعتق في الوجهين لان ذكر التسري ذكر للملك لان التسري لا يصح الا بالملك
قلت الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري فيتقدر بغيره ولا يظهر في حق الحرية وهو الجواز
لان الثانية بالضرورة يتقدرها قال حلف لا يتزوج فزوج غيره بغير امره فان اجاز بالطلاق
حت لان الاجازة في الانشاء كالاذن في الابتداء على عرف في تصرفات الفضولي وان اجاز بالفعل كاعطاء
المهر ونحوه المختار انه لا حث لان العقود تختص بالاقوال فلا يكون فعلة محققا وانما يكون رفيا
وشروط الحث العقد للرضا وروى عن محمد بن حماد انه لا حث في الدخول في وافتى به بعض المشايخ
لان الاجازة ليست بانشاء العقد حقيقة وانما هو بتيقيد حكم العقد بالرضا ولو امر
غيره ان يزوجه حث لان الوكيل في النكاح سفوف صغير على ما عرفت موضع ولو قال عيب ان لا اكلم
صدق ديانة لانه يحق له الافضال في خلاف الظاهر وكذلك الحكم والطلاق والعناق وكل عقد لا يرجع
حقوقا الى الوكيل كالكتابة والخلع والرهبة والصدقة والوديعة والحارية والعرض والاستقراض
وكذلك كل فعل ليس له حقوق كالتزويج والقتل والذبح والكسوة والقضاء والاقتضاء والخصومة والعهود
الشوكية فانه حث بفعله وبالامر وفي الصلح روايتان بمنزلة البيع والنكاح وحلف لا يتزوج عليه
او امره حث بالتوكيل والاجازة لان ذلك مضاف الى متوقف على ارادة ملكه ولايته وكذلك ايمته وبنته
الصغيرين لولا ايمته عليهما وفي الكبرياء لا حث الا بالباشرة لعدم ولايته عليهما فهو كالاجني عليه فيعتق
بحقيقة الفصل قال لا يبرء عبك فوكل به حث لان منفعة ذكر ترجع الى الملك فيجعل مباشره لا حقوق
قاله يرجع الى الوكيل وان تولى ان لا يباشر بنفسه صدق قضاء لانه فعل حسي فاذا نوى الفعل بنفسه
فقد تولى الحقيقة فيصدق قضاء وديانة تحذف ما تقدم من النكاح واخوانه لانه تملك بنفسه
الى النكاح والطلاق والامر بذكر مثل التكلم به فاذا نوى التكلم به فقد نوى الخاص من العام فيصدق
ديانة لا قضاء ولو حلف لا يضرب ولده فامر به لم حث لانه منفعة عائدة الى الولد وهو الشقيق
انتاديب فلا يمسب الى الامر بخلاف ضرب العبد على تقدم وذكى الشاة كضرب العبد حلف لا يضرب
حرًا فامر غير نفسه لا حث لانه لا يملك ضرب الحر لان يكون سلطانا او قاضيا فيحث لانه يملك ضربه
حدا وتعذير فيضرب لانه لا حث فلا حلف لا يبيع فوكل به لم حث وكذا سائر المعوضات المالية لان العقد
يوجد من العاقد حجة يرجع الحقوق فامر في البيع فوكل به لم حث وهو العقد من الخالف الا ان
انه ينوي ذلك لان فيه تشديدا عليه او يكون الخالف ممن لا يباشر العقود كالسلطان والمخدرة
لانه انما يمنع نفسه عما يعتاد ولو كان الخالف يباشره مرة ويوكل اخرى يعتبر الغلبة حلف لا يبيع
فباع ولم يقبل المشتري لا حث وكذلك الاجازة والصرف والسلم والرهن والنكاح والخلع ولو وهب

او تصدق او اعاد فلم يقبل حث لانه المعاوضة تملك من الجانبين فيكون القبول ركنا لتحقيق المعاوضة
وفي غير المعاوضة تملك من جانب المملك وحده وقال في رحمه الله لا حث في الرهبة ولهذا فانه ايضا لان تأملها
بالقبول فصار كالبيع قلت الرهبة تملك فتمت بالمملك والقبول شرط لثبوت المالك دون وجود الرهبة
فصار كالوصية والاقراء بخلاف البيع لانه تملك وتملك على ما بيننا وعرف في الفرض روايتان
وحث بالبيع الفاسد والرهبة الفاسدة وعرف في رحمه الله لا حث وقال في رحمه الله لا حث فيه الا بالقبول
لان المقصود الملك وهو بالقبول قلنا هو بيع حقيقة لا وجود الاجازة القبول على هذا البيع بشرط الخيار قال حلف
ليقتضيت دينه الى قريب فادون الشهر ويصدق اكثر من الشهر لان مادون الشهر يعد قريبا والشهر وما زاد يعد بعيدا والعبرة
والهين للمعاد وان قال ليقتضيت اليوم ففعل وبعضها ز يوف او بمرجة او مسمى لم حث لانها دراهم
الانها مهيمنة والعيب لا يعدم الجنس الا يرى انه لو يجوز به في الصرف والسلم حان والمستحقة دراهم فيها
صحيح ويرد لا ينفق من القبر الاول المسحق باليمين ولو كانت رصاصا او ستوقا حث لانها
ليسا دراهم لو يجوز بها لا يجوز وبهذا اذا كان الاكثر ستوقا اما اذا كان الاكثر فقة لا حث حلف ليقتضيت
من فلان حقه فاحد من وكيله او كفيله عنه بامر او حثا عليه بامر المطلوب يبرأ وان كانت الكفالة والوكالة
بغير امر المطلوب حث لان المقضي ليس من المحلوف عليه الا يرى ان الدافع لا يرجع عليه في الفصل
الاول اخذ من وكيله اخذ منه ثمانية حث في قضاء الفرض لا يرجع الى المأمور وكذا كفيل بامر كالكفيل ولهذا
يرجع بما ادنى عليه وكذا الوكيل ليحط بغيره فلا حث فاحقه فامر غيره بالاداء او احواله فقبض بغيره ولو باع
شيئا وقبضه بغيره ايضا لان البيع صار الثمن دينه في ذمته فيقتاضان وهو طريق قضاء الديون ولو ابرأه
وهبه حث لانه اسقاط محض من جهة الطالب ليس بقضاء من الخالف بخلاف البيع على ما بيننا حلف
لا يغارق عرصة حتى يستوفي حقه فامر به منه الغريم لم حث حلف لا يقبض دينه متفرقا فقبضت
بعضه لا حث حث يقبض باقية لان الشرط قبض جميع دينه متفرقا ولم يوجد شرط الحث الا يرى انه لو ابرأه
من الباقي او وهبه لا يكون قابضا للكل وان قبضه في ورين متعاقبا لم حث لانه قد يتعذر وزن الكلا
دفعه واحدة فيكون هذا القدر مستثنى من اليمين فلا حث به وان اشتغل بين الورين
بعمل او اخر حث لانه شذو المجلس فاختلف الدفع قال حلف لا يفعل كذا تركه ابدا لانه بقي مطلقا فيهم
وان قال لا فعلية بربوا حلة لانه في معرض الاسات فيبتر باقي فعله وانما يحث بموته او بها
بحال الفعل اذا ايسر من الفعل قال استخلف الوالي رجلا ليعلمه بكل مفسد ففعل حال ولايته
خاصة لان المقصود من ذكر دفع الفساد ودفع الشر بالمنع والرجوع ذكره في حال سلطنته ولايته
فيتقيد بها وزوالها بالموت والعزل حلف لمهيمنة ففعل ولم يقبل بذكر ذلك القرض والحارية والصدقة
وقد مر الوجه فيه **فصل** التدرقرية مشروعة اما كونه فدية فلما يلازم من القرب كالصوم والصلوة

موجوب
مك

والج والعقود والصدقة ونحوها وأما شرعيته فلا والله الوارد بألفاظه قالوا ولو كان نذرا
وقالهم من نذر من نذر في فعله الوفاء بما سمي وقال من نذر أن يقطع الله فليقطع الله إلى غير هذا من النصوص
وعاشر عينة الإجماع ولا يفتح إلا بقوله تعالى من جنس ما واجب كالقرب المذكورة ولا يفتح بما
ليس له تعالى من جنس ما واجب كالسج والتفريد وعبادة المريد وكيف الميث وتشييع الجنائز وتوابع
المسجد ونحوه والأصل فيه أن إيجاب العبد محض إيجاب الله تعالى لا ولاية على الإيجاب ابتداء أو
صحته إيجابية مثل ما أوجب الله تعالى تحصيل المصلحة المتعلقة بالنذر ولا يصح النذر بمعصية قالوا
لا نذر في معصية الله تعالى قالوا نذر نذر مطلقا لا يغير بشرط ولا تعليق كقولهم نذر صوم أو نحوه فعليه
الوفاء به لما تقدم وكذلك أن علقه بشرط فوجد أن المعلق بالشرط كالمسجن عنده ولأن النذر موجود نظرا
إلى الجزاء والجزاء هو الأصل والشرط تبع واعتبر الأمر أو ما قصار كما أخرجه عن إباحة رخصة الجزاء كقوله
إذا كان بشرط لا يريد وجوده كقوله إن كلمت فلانا أو دخلت الدار فعمل صوم سنة أو صدقة ما ملكه
وهو قوله محمد بن واختر بعض المشايخ البلوى والضروة ولو أدى ما ألزمه يخرج عن العهدة
أيضا لأن فيه معنى الإيمان وهو المنع وهو نذر لفظا فتحت رأي الجاهلين شاولو كان يريد وجوده كقوله
إن شفاء الله مريض أو قطعت ديتي أو قدمت من سفر لا يجزيه إلا الوفاء بما سمي لأنه نذر بمصيبة وليس
معنى الإيمان ولو قال فعلت كذا قال في درهم من ماله في صدقة ففعل وليس ملكه إلا ما يدرى لا يلزمه
غيره لأن النذر بما لا يمكن لا يفتح ولو نذر صوم الأبد فضحك لا شفعه بالمعيشة أقطر ليل لا تمل
فأبصره ويذكر كالمشايخ الثاني في شهر رمضان ولو نذر عدد من الحج ليعلم أنه لا يمكنه إلا ما يدرى غيره بلحكمة لأنه لا
يجوز القدر الغايبي مخافا للصوم فلا يجوز له ولو قال أنه على الطعام عشرة مأكنين أو كسوة عشرة مأكنين
لا يجزيه إلا ما يجزيه في كفارة الإيمان لما تقدم أنه معتبر بإيجاب الله تعالى وقوله على طعام مأكنين كقوله الطعام
لأن الطعام اسم عرف وانما يفتح إيجاب الفعل وقال أبو يوسف قال الله على طعام أطعم ما شاء ولو لمعه ولو قال
نذر على نذر نذر الصوم والصدقة دون الحد لزمه في الصوم ثلاثة أيام وفي الصدقة طعام عشرة
مأكنين اعتبارا بالواجب في كفارة الإيمان إذا هو الأقل فكاة متفقنا ولو نذر صوم أيام حياها أو قاله
الله على أن الصوم عدا في أمت فبطل عند محمد بن زفر لأنها أضافت الصوم إلى وقت لا يتصور فيه
وقال أبو يوسف رحمه الله في المسئلة الثانية لأن الإيجاب صدر محصيا في حال بين الصوم ولا إضافة إلى
رمضان فيه إذا الصوم متصور والعجز بعرض محتمل كالمريض فيقضيه وصار كما إذا نذر صوم شهر
يلزمه قضاها أيام حياها لأنه يجوز خلق الشهر عن الحيض فيصح الإيجاب ولو نذر صوم اليوم الذي تقدم
فيه فلا نذر فقدم لئلا لا شيء عليه وكذا لو قدم بعد الزوال أو قبله وقد أكل عند ذلك لأن المعلق
بالشرط كالمنع به عند وجوده وقال أبو يوسف رحمه الله تنقض في الفصلين الآخرين كما إذا نذر صوم

عند فحاصت ولو قدم في رمضان أو في يوم الفطر قضاء ولا يجز به صوم لأن الإيجاب خرج صحيا ولو نذر صوم
ركعة وصوم نصف يوم صارا كغير صوم يوم لأن الركعة صلوة وقدرته في الجملة لا شتم لها على ذكر الله تعالى والقراءة
وغيرها أو كالتوثر عند بعضهم وصوم يوم النصف قربة كما سكر غداة الأضحية فصاح الترامد ثم يلزمه حفظه وإقامه
ضرورة عدم التجسس شرعا ولو نذر ثلاث ركعات لزمه أربع عند أبي يوسف وركعتان عند زفر رحمه الله
ولو نذر أن يصلي بغير وضوء فليس بشيء وعز أبو يوسف رحمه الله بوضوءه لأن إيجاب فعل الصلوة صحيح
وذكر الوصف بطل ولو نذر أن يصلي بغير قراءة أو غير ما نصح خلاف لزمه بقرأة مستوفى لأن القول
كما ذكر قرينة في الجملة كالأقي ومن لا يقدّر على ثوب فصاح الإيجاب ولو نذر يدح والله أو نحو لزمه يدح شاة
عند أبي حنيفة وكذا النذر بذبح نفسه أو عبده عند محمد بن الوليد والوالدة عن أبي حنيفة رضي رواتها الأمت
عدم الصحة وقال أبو يوسف وزفر لا يفتح شيء من ذلك لأنه معصية فلا يفتح ولها في الولد مذهب
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياسا فيكون سماعا ولأن الإيجاب
بذبح الولد عبان عن إيجاب ذبح الشاة حتى لو نذر ذبحه بمكة يجز عليه ذبح الشاة بالهرم بيانه
قصة الذبيح فإن الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده بقوله أفل ما ترمون وابتدأ بذبح الشاة حيث
قال قد صدقت الرثوى فيكون كذلك في شريعتنا ما لقوله تعالى أو حين اليك ان تتبع ملة إبراهيم
حينئذ أو لأن الشريعة من قبلنا تلتزمنا حتى يثبت النسخ وله نظاير منها أن إيجاب المشي
الذي بيت الله تعالى عبارة عن حج أو عمره أو حجاب المهدى عبادة عن إيجاب شاة ومثله كثير وإن كان نذر ذبح
الولد عبارة عن ذبح شاة لا يكون معصية بل قرينة حتى قال الاستحباب غير من المشايخ أن ذبح الذئب وعرف
أنه معصية لا يفتح ونظيره الصوم في حق الشيخ الغاني معصية لا فضايه إلى أهله كذا ويصح نذر
بالصوم وعليه القدية وجعل ذلك التزاما للغدية كذا هذا ولحمد رحمه الله في النفس العبدان ولا يثبت
عليها فوق ولا يثبت على ولده فكان أوبى بالجواز ولا يحرم رمضان وجوب الشاة على خلاف القياس
عرفناه استدلالا بقصة الخليل عليه وآله وتروى في الولد فيقتصر عليه ولو نذر بلغظ القتل لا يلزمه
شيء بالإجماع لأن النذر ورد بلفظ الذبح والخم مثله ولا كذلك القتل لأن الذبح في النحر ورد في القتل
على وجه القدية والتفديده والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة والانتقام والنهي ولأنه لو نذر ذبح
الشاة بلغظ القتل لا يفتح فهذا أولى **كتاب**
جمع حد وهو في اللغة المنع ومنه الحد للحدود لمعنه الناس من الدخول وحدود العقار وموانع من
وقوع الاشتراك وأحدث المعتلة إذا منعت نفسها من الملاوة الشجر على ما عرف واللفظ الجامع المانع حد
لأنه يمنع محاق الشيء ويمنع دخول غيره فيه وحدود الشرع موانع ورواها عن ابن عباس رضي الله عنهما
أن عقوبة مقدرت وجبت حق الله تعالى فيها معنى اللغة على ما بيت والقصاص لا يسمى حدا لأنه

لانه حق العباد ولذا التعذر لانه ليس بمقدر يثبت شرعيته بالكتاب والسنة اما الكتاب فقولنا
انما ثبت في الاية وقوله تعالى والسارق والسارقة الاية وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية والية
الحاربة وغير ذلك من السنة حديث ما عثرنا من الفقه والفقهاء وغير ما عثرنا من الاحاديث المشروعة مما ياتي في
في اثبات الابواب ان شاء الله تعالى والمعقول وهو ان الطباع البشرية والشهوة النفسانية ما يلبث ان يقضي
الشهوة واقتصاص الملاذ وتحصيل مقصودا وجوبها بالشرب والزنا والتمتع بالقتل واخذ مال
الغير والاستطالة على الغير بالشتم والطرد بخصوصا من القوي على الضعيف من العالم الذي فاقته
الحكمة شرع هذه الحدود وختمها هذا الضاد وزجرها عن ارتكابها لئلا يبقى العالم على نظم الانتقام فان اخلت
عن الزواج وتوكلت على الحرمة وفيه من الفساد ما لا يخفى واليه الاشارة بقوله تعالى ولكم في القصاص حياة ومن كلام
حكيم العرب القتل اني للقتل قال الزنا وطى الرجل المرأة في القبل في غير المكر وشبهته اما الاول فله عدة موارد
استعمال اسم الزنا فانه متى قيل فلان زنا يعلم انه وطى في قبلها وطى حراما الا ان يرى ان ما عثرنا من
الزنا بالوطى في القبل حراما كالميل في الكحل وحده النبي ما ما كونه في غير المكر فلان المكر سبب
للاباحة فلا يكون زنا وما عثرنا من المشبهة فله عدة موارد الحدود بالشبهات ولا يذوق فيه من مجازاة
العتان لعتان لانه صوم وفروج مخالطة بذلك يتحقق وما دون ذلك فلا يستلزم لا يتعلق بالحكم
الوطى من غسل وكفارة صوم وفساد حج قالوا ويثبت بالبيينة والاقراء لانها حج الشرع وبما يثبت احكام
على ما مر في الدعوى وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات فليزينا بقا باربعة شهداء فاجلدوا كل واحد
ان الزنا الذي هو مرم به يثبت اذا اتوا باربعة شهداء سقط عنهم حد القذف وهي البيينة واما الاقرار
فالصدق فيه لا يحج لانه اقرار على نفسه وفيه مضرة على نفسه ورحم عدم ما عثرنا والحد القطعي معتد
في حقنا فيكتفي بالظاهر لا يحج والبينة ان يشهد اربعة على رجل وامرأة بالزنا لما دونها والقول
واللا في تاتين القاحشة من زنا فاسف شهدا وعليهم اربعة منكم شرط الاربعة والحد الذي تقدم
في اللعان فاذا شهدوا بيسارهم القافية عن ماهيته وكيفية ومكانه وزمانه والمنزلة بها لان في ذلك احتمالا
للدلالة المنعوبة اليه بقوله نعم ادر والحد وما استطعت اما السؤال عن ماهيته وكيفية فلا حتم لانه
استنبه عليه فطن غير الزنا فان ما دون الزنا يسمى مجازا قالوا نعم العينان تنزيهان واليدان تنزيهان
والرجلان تنزيهان وتحقق ذلك للفرج واما السؤال عن المكان والزمان فلا حتم لانه زنا في دار الحرب
او في زمان الضبي او في تقادم من الزمان فيسقط الحد عنهما ما ياتي في ان شاء الله تعالى واما السؤال
عن المنزلة بالاحتمال فله من تحله اوله فيها شبهة لا يعرفها بالشهود فان سألهم فقالوا لا نرى بها هذا
لاحدون لانهم شهدوا بالزنا واربعة وما قد فوا قالوا فاذا بينوا ذلك وذكرنا انها محرمات عليه من كل وجه
وشهدوا به كالميل في المحلة وعقد لوان في استروا العلانية حكم به لثبوت البيينة وكيفية التعديل

في شهادته ولم يكن يزوج من بظاهر العدل في الحدود احتسابا للدور والمندوب اليه فان نقصوا عن اربعة فزعم
قدومه يحدون القذف اذا طلب المشهود عليه لانه كما اوجب الحد عند عدم شهادة الاربعة وكذلك ان جاءوا متفرقين
الا ان في مجلس واحد ساعد واحدة لان قوتهم احتمال ان يكون شهادة واحتمال ان يكون قد قوا وانما تنتمي الشهادة
عن القذف اذا وقعت جملة ولا يمكن ذلك دفعة واحدة فاعتبرنا اتحاد المجلس وان شهدوا بالزنا مرة لا يعرفها
لا يحد لقيام الشهادة لاحتمال ان زوجه او امته قالوا ان يجهلوا قبل الرجم سقط وحدود اما سقوط الحد
فليطمان الشهادة بالرجوع واما وجوب الحد عليهم فلا نرى فزعموا ان رجوعا بعد الرجم يضمن الدية لانهم نسبوا
الي قتلهم والسبب بحجة عليه الدية كما في البيروان جمع واحد فزعموا لانه تلف بشهادة ربع النفس وتقولون ان
من يبق بشهادة ثلثة ارباع الحق فيكون الناقص شهادة ربع الحق ولا وجد الي وجوب القصاص لانه
مستلزم ولا قصاص على السبب ويجز حد القذف مع الدية خلافا لفرقة رجوع لانه قد قذف حيوات فبطل
اوان كان قد قذفها فقد جرم بقضاها ورث شبهة ولنا ان الشهادة انما تنصير قذفا بالرجوع فيجعل قاذفها
حالة الرجوع فقد بطلت الحجة فيبطل القذف الذي يثبت عليه فلا يورث شبهة وان رجعوا بعد الجلد
فاجلدوا مرة ولا يضمنون ارس السياط وكذلك ان مات من الجلد وقالوا يضمنون وان رجع واحد فعليه
ربع الارش وان مات فربع الدية لانه من الجلد وقد حصل بسبب الشهادة فكان الشاهد هو الموجد كما في الرجم
ولا يوجب رجوعا ان ابر الضرب والموت ليس موجب للشهادة لان الجلد قد يورث وقد يموت ولو كان موجب للشهادة لما ذكر
عليها كما في الرجم واذا لم يكن موجب للشهادة لا يلزم من الشهادة الشاهد ضمانه ولانه لو وجب امان يجب على الشاهد
ولا وجه له ما يثبت على الجلد ولا وجه له ايضا لانه ما دون ذنوبه فعله لا على وجه البذل ولم يتعد مجاوز ما امره
كعين القصاص ولا ان لا لو اوجبنا عليه لامتنع الناس من تركه وفيه ضرر كلني او على سب المال ولا وجه
لان الحكم غير موجب لانه ينفك عنه غالبا فلا يجب كمالنا الشاهد قالوا ان شهدوا باربعة شهداء فاقامته
بعدهم من الامام لا يقبل ما روي عن عمر بن الخطاب انما شهدوا باربعة شهداء فاقامته فاقامته
لا يقبل شهادتهم ولا نرا شهادته تكتفي بها تامة فيبطل بيانه ان الشهود اذا عاينوا القاحشة فهم بالخيار شاؤا
شهدوا به حسبة ليحتمل اقامته الحد وان شؤا ستروا على المسلم حسبة ايضا فان اختاروا الاداء حرم عليه
التأخير لان تأخير الحد حرام فيجعل تأخيرهم على الستر حسبة حملها المهر على الاحسن فاذا اخبروا شهدا اتموا
انما يشهدوا والضمنية حملها على ذلك كالحال يحرم من ان كان تأخيرهم بالحسبة الستر يثبت فيسقط ورون
شهادتهم بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه فلا يتهم في التقادم في الحدود والحالته لله كما يمنع
قبول الشهادة الا اذا كان التأخير بعد المسافة او مرض وخوذا كحد الزنا والشرب والسرقة خالفوا حقا في
حج يصح رجوع المعتر عنها فيكون التغلظ فيها مانعا وحد القذف فيه حق العباد ما فيه من دفع الغار عنه ولهذا
يوقف على دعواه ولا يصح الرجوع فيه والتقادم فيه لا يمنع قبول الشهادة لان الدعوى فيه شرط فاحتمل ان تأخيرهم

في شهادته ولم يكن يزوج من بظاهر العدل في الحدود احتسابا للدور والمندوب اليه فان نقصوا عن اربعة فزعم قدومه يحدون القذف اذا طلب المشهود عليه لانه كما اوجب الحد عند عدم شهادة الاربعة وكذلك ان جاءوا متفرقين

لنا خير الدعوى فلا يتهمون في ذلك ولا يلزم حد استيفاء لأن الدعوى شرط لها لا الخد لا الخد خالفه
ولأن الشرف يكون في البتة والخفية من المال فيجب على الشاهد اعلامه بالتأخير فيسقط ايضا وأما حد القتل
فابوح ربه لم يقدر في ذلك وقوضه الى امر الامام كما هو دأبه روي المالك عن ابي بصير قال جاهدنا بأربع ربه
ان يوقت في التقادم شيئا فلي لان التقادم يختلف باختلاف الأحوال في الاعتدال ورتبة الاجراء
الحاكم روي الحسن بن محمد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لأنه في حكم البعيد ومادونه في حكم القريب فوجب ان يعقد التقادم به اذا لم يحدك وحكم الطحاوي في سنة
الشهر والاقرب ان يفد العاقل البالغ مرات في رتبة محاسن بركة القاض في كل مرة حتى لا يبل ثم يسأله
كما سأل الشهود الا عن الزمان فاذا بين ذلك لم يمتد التقادم اشتراط العقل والبلوغ فانها شرط التكليف وأما الشهود الا
ربع فلما روي ان ما عزيه قال كذا في حديث النبي عم فاعرض عنه فعاد فاقه فاعرض عنه فعاد الثالثة
فاقه فاعرض عنه فعاد الرابعة فاقه فقال عليه السلام الآن اقرت اربعاً فيمن وز رواية فاعرض عنه
حتى خرج من المسجد ثم عاد والتمسك به من وجوه احدا ان اتخذ لو وجب بالمرة الواحدة لم يؤخر
الى الرابعة لانه لا يجوز تأخير الحد اذا وجب قال عم ما ينبغي لو اتي حد من حد من حدود الله كما
الاقامة الثانية ان اقول عم الا اقرت اربعاً دليل على ان الموجب هو الاقرار اربعاً هذا هو المذهب
من حوى هذا الكلام الثالث ما روي ان ابا بكر ربه عنه لما قرأ في الثالثة قال له اقرت الرابعة وحكم
رسول الله وهذا دليل على انه على ان الرابعة شرط لوجوب الرجوع ومثل هذا لا يعلم الا بوقفاً وكذا
روي عن ابي بصير انه قال كذا بن محمد بن بين يدي رسول الله عنه ان ما عزيه لوقعه في بيته بعد المرة
الثالثة ولم يقبل رجعه عنه وهذا دليل على انه عرفه بشريعة قبل رجوعه ما عزيه ولان الزنا اختص بزيادة
وتأكيد لم يجز غير الحد واعظاماً لأمره وتحقيقاً لغيره استكره ياد بعد الشهود والتسوية عند حال المهر
فما سألنا حتى نزيد في الاقرار ايضاً واشترط اختلاف المحل المقتضى لان الاقرار قائم به دون القاض فلذا
اقرار بجناح ما وصفت اياها للقاض من حد ما روي انه عم قال لما عزيه اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره
الرفوع فساله هل سكر ونصر له شيئا قالوا لا فامر به فوجده فاذا عرف صحه فقلد بالزنا لما تقدم
في الشهود ولا احتمالاً له وطهرها فمادونه الفرج واعتقد زنا ولا نه عم قال لما عزيه اكره اكره اكره اكره
ما شئت فلما ذكر له ما عزيه النون والكاف قبل اقراره وبسبب ذلك عزيه ما لانه عم قال لما عزيه فيمن
ولجواز انه وطهر من لا يجب الحد بوطيرها كحارية الابن ولجواز اشتراكه ونحوهما وهو لا يعلم ذلك فساله
عن المكان لما يتناول لاساله عمر الزمان لان التقادم لا يمنع قبول الاقرار لما بيننا وقيل يسأل الجواب انه
زنا حاله الصفر فاذا بين ذلك لم يمتد الحد اتمام الحجة ولما روي ان قال فانما رجوع عن اقرار قبل الحد

او في وسط خطي سبيله لان رجوعه اخبار بحتم الصدق كالاقرار ولا يكذب له فتخفقت الشبهة
لتعارض الاقرار بالرجوع بخلاف القصاص وحد القذف لانه حق العبد فانه يكذب به فلا معارض للاقرار
للاول وروي ان ما عزيه حرقنا هرب فذكر ذلك للنبي عم فقال هذا حليتم سبيله فجعل المهر الكمال
على الرجوع مستقلاً للحد فلا يستعط بصريح الرجوع او لي قال ولا يجب للامام ان يليق الرجوع له لعلك
بشئته او قبلت اولت لما روي انما احتياطاً للدور روي انه عم ابي بسير قال لما اخذ بسرق وفيه دليل على
جواز التلقين وعلى سقوط الحد بالرجوع والا لما افاد التلقين واذا اقر الخصى بالزنا يحد له قاضه الا بالاج
لسلامة اليه ولو اقر المحبوس لا يحد له قطعا وكذلك الشهادة عليهم ولا يحد الاخرى بالاقرب الشك في الشهادة واذا
اقره زنا امرأة غايبه اقيم عليه الحد استصحاباً والقصاص لا يحد حتى يحضر لجان انهما قد عصى بهما يستعط
وجه الشك ان ما عزيه اقر بالزنا امرأة غايبه فرجعه عم قبل احضار بالقض بوجهه اذا قتله انسان او قاتل
عينييه لاشي عليه ولو قتله قبل القضا يجب القصاص في العود الدية في الخطا لانه انما يصير مجازي الدم بالقضا **فصل**
وحد الزاني ان كان محصناً الرجوع بالحجرات حتى يموت الحديث ما عزيه عليه ربه المصاهرة وكان محصناً
وقال عم لا يحد دم امرأ مسلم الا بثلث وذكورها اوزنا يحد احصان والنبي عم ربه المصاهرة وعن عمر ربه انه قال
فما اتزله كما ايتز الرجوع الشيخ والشجة اذ زنا فاجرمها البتة وهذا ما قالوا انه فان نسخ لفظه وبقي حكمه
وعلى ذلك اجماع العلماء قال ويخرج الى ارض قضاه كما فعل النبي عم بما عزيه من رجعه ولم يجز له قال فان ثبت
بالبيته مبتدك الشهود في الامام ثم الناس لما روي عن علي ربه انه بدأ برجم المصاهرة لما قرب عنده بالزنا وقال
الرجوع رجمان رجم سري ورجع علانية فالعلانية ان تشهد على المرأة في بطنها والتسري يشهد الشهود في رجم
الشهود ثم الامام ثم الناس ولان البداية بالشهود ضرب احتياط للدرء لان الشهادته قد يمحى سرياً اذا
ويتعاطى المباشرة حرمة للبفس فيرجع عن الشهادة قال فان امتنع الشهود او بعضهم لا يحد
لانه دليل رجوعهم وكذا اذا غابوا في ظاهر الرواية لغوات الشهود وكذا اذا مات بعضهم وكذا اذا
جنوا ونسقوا اقد فواخذوا واحداً منهم اثمى واخرى واراد ان الطاري على الحد قبل الاستيلاء كالوجود
في الابتداء حكمه رجوع للمقرض انما شهدوا وهم بهذه الصفة فلا يحد وعزيه الى يوسف ربه اذا غاب
الشهود رجم ولم ينظر واذا اذا امتنعوا او امتنع بعضهم لا يحد فلا يشترط فيه مباشر
الشهود كالجدة قبل الجدة لا يحد كاحد فرما وقع مهلكا ولا كذا الرجوع لانه اطلاق وعزيه ربه
ان كانوا صرعي او مقطوع الايدي يبتدك الامام ثم الناس لان الامتناع اذا كان بعد ظاهر زنا التهمة
ولا كذا كذا ما نزل الاحتمال الرجوع والامتناع فكان ذلك شهرة ولا بأس لكامل من رضي ان يتعذر مقتله
لانه واجب القتل الا ان يكون زوجه محرم منه فالاولي ان لا يتعذر مقتله ويؤتى ذلك غيره لانه نوع من
قطيعة الرحم من غير حاجة قال وان ثبت بالاقرار ابتداء الامام ثم الناس لما روي انه عم حرق القامرية

حفرة الى صدرها واخذ حصاة مثل الحقة فرفاها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقوا الوجه فلما طفت اخرا
وصلى عليها وقال الفذ ثابت توبة لو قسمت على اهل الجحيم لو سخرهم وحديث علي رضي الله عنه لا ينبغي
ان يربط المرحوم ولا يكر ولا يحرق الرجل لكانت تقادم قايما ثم يرحم لانه عم لم يفعل شيئا
ذلك بما عرو ما نقل انه هرب دليل عليه ويغسل ويكف ويصل عليه لما مر من حديث الغامدي وقاله وما
اصنعوا به ما صنعون بموتكم فقد تاب توبة لو تاب بها صاحب فكس عقر له ولقد رايته ينحس
في انهار الجنة ولانه مقتول بحق فصار كالمقتول قصاصا قال وان لم يكن فصا لجده الجلد
مائة لخر وخمسون للعبد قال الله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة وقال في حق الاماء
فان ابنين بفاحشة فعليه من نصف ما على المحصنات من العذاب قال يضرب بسوط لا تمر له ضربا
متوسطا نقره على اعطائه الاثنتي عشرة ووجهه ورجله لان عمليا ربه كسر عرق السوط لما اذا قامت
الحدية والمتوسط من الضرب بين التلف وغير المولم ليحصل المقصود وهو الانزاج ببدون الهلاك واما
التفريق على الاعضاء لانه اذا جمع الضرب في مكان واحد ربما ادى الى التلف والحد غير متلف وليدخل
الام على كل عضو كما وصلت الذمة اليه الا انه يتلف الاعضاء التي لا يؤمن منها التلف ما ليس بمسحق
اذا التلف ليس بمسحق قاله الراس فالفرج مقتل والوجه مكان البصيرة والشم وعمره انه قال للجواد ابق
الرأس والوجه وعمره ابو يوسف رحمه الله انه يضرب الرأس فقد روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال اضربوا
فان الشيطان فيه ولانه لا يخفى بالتلف بسوط وسوطين وجوابه مامر وان الصديق رضي الله عنه في حد كان
راعيما وهو مسحق القتل قال ويجزى عن ثيابه الا ان كان هكذا نقل عن علي رضي الله عنه ان بلغه ايصال
الام اليه وحد الزنا مسأه عيا شدة الضرب فيقع البلع في الزجر ونزع الار يوقد في الكشف الهرة
فلا ينزع قال ولا تجزى المرأة الا عن الفرج الحشوان صبيح حاله من على السرة في نزع ثيابها كشف
عورتها والسرة يحصل بدون الحشوان وفيه ما منع من وصول الام فيمنع عان ونظر بجالسة
لانه استر لها في الرحم جاز ما روي من حديث العامة تينة وعلى رض حقه لعمدانية وان تركه لا يضر لانه غير
ما موربه ويضرب الرجل قايما في جميع الحدود وحديث علي رضي الله عنه ولا يشد لانه زيادة عقوبة
غير مسحق عليه قال ولا يجمع على المحضر الجلد والرجم لانه مدمر ماعز او لم يجلد ولانه لا قابلية في
الجلد لان الملة من الحد الرجز وهو لا ينزجر بعد هلاكه وزجر غيره يحصل بالرجم اذا القتل بلغ
العقوبات وما هو مذهب العامة العلماء قال ولا يجمع على غير المحصن الجلد والنفي لقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا الآية وانه بيان لجميع الحكم لانه كل من ذكره اوله ذكره بحرف الفاء وهو الجرم فلا يزداد
عليه الا بدليل يبيانه او يشرح عليه اذ الزيادة على النص نسخ ولان النفي يفسخ عليها باب الزنا
نقله استحياءها من عيشة زناها وفيه قطع المادة عنها فربما اتخذت ذلك مكسبا وفيه من الفساد

قالا محفي واليه الاشارة بقول علي رضي الله عنه بالتهذيب فتمتته واما قوله عم البكر بالبكر جلد مائة وتغريب
عام قلنا الآية مناصرة عنه فتمتسخه ببيان ان الحد في الاصل كان الذي بالكلام بقوله تعالى فاذا زنا ثم نسخ
بالجس بقوله تعالى فامسكوهن في البيوت الى قوله او جعلهن سبيلا ثم قال عم خذوا عن حدوا عنه قد جعل الله
سبيلا الحديث فكان بيان السبيل الموعود في الآية وذكر قبل نزول الآية الجلد فكانت ناسخة للحكم وبقول هود حديث
احاد فلا يزداد به على الكتاب لما بينا قال الان يراه الامام مصلحة فيفعل بما يراه فيكون سياسته وتعديل الاحكام
وهذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما انه نفي رجلا فلي بالروم فقال
لانني بعد احد ولو كان النفي حدا لم يجر تركه قال لك ولا تأخذنكم بها رافعة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر فدل انه كان سياسته وتغريبه لانه لو كان حد لا شهر بين الصحابة كسائر الحدود ولو اشتهر لما اختلفوا فيه وقد
ما تقدم في اختلافه من قول علي ورجوع عمر رضي الله عنهما فدل علي انه ليس بحد ولا يقيم الحد في المسجد وربي ابن عباس رضي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام الحدود في المساجد وروي حكيم بن حزام قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يستفاد في
المساجد او ينشد فيها الشهادتين او يقيم فيها الحد ولا تأخذنكم بها رافعة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر ان يجرجه الى باب المسجد وما من من يجلده وهو يثاقله ويجوز له ان يبعث بامير يامر به باقامة الحد
قاله في حديث العسيف واعذ يا ابيس الى امره بهذا فان اعترفت فاجرها قال ولا يقيم المولى الحد على عبده
الا باذن الامام لا الحد حق الله فلا يستوفيه الا نبيه وهو الامام او نائبه بخلاف التهذيب لانه حق العبد حتى
جاز تهذيب الصبي وحقوق المشرع موضوعه عنه ويؤتى ذلك قوله ام ارجع الى الولاية وعندها اقامة الحدود
لان المولى مأمور في اقامته الى عبده لانه يخاف نقصان مال بيته فلا يضرب به الضرب المشرع فلا يحصل مصلحه
الرجز فلا يكون له ذكر وان كان الزاني من بيته فان كان محصنا رجلا ان الاتفاق مسحق عليه فلا يصح للتأخير قال
والا لا يجلد حتى يسر لانه ربما افضى الى الهلاك وليس مشروعا له هذا امرهم بحسب السارق ولهم هذا لا يقطع في البرد
الشديد وللشدة الشديد قال والمرأة الحامل لا تحد حتى تضع حملها لانها يخاف من الحد هلاك ولها البرء من الجنابة
وروي انه رضي عنه برجم حامل فقال له ان كان كرهها سبيل فلا سبيل لك علي ما في بطنها في اعزها فاذا ولدت فان كان
حدا الجلد فحق تعالى من نفاها لانها مريضة ضعيفة وان كان الرحم فقريب الولادة لان التأخير كان فسيب الولد
وقد انفصل عنها فان لم يكن للصغير من يربيه فحق يستغنى عنها لان ذلك هيأته الولد عن الهلاك وروي انه عم للعا
مدية لما اقرت بالزنا وهي حامل اذ هي حتى تضعي فلما وضعت جادت فقال لها ارجع حتى يستغنى وذلك فجاءت
وفي يده خبر فقالت يا رسول الله هذا ولد قد استغنى قاصر بها فرجعت ويحس البرء حتى يسر والحامل حتى تضع
ان شئت يا الله تخافه ان تهرب وان ثبت بالقرار لا يحبس لان الرجوع عنه صحيح فلا قابلية للجس والتهذيب عم
لم يحبس لها مديته ولو قالت الزانية انا حبلي بغيري بالنساء فان قلن هي حبلي حبسها سنتين ثم رجمها وهذا
التقادم لا يمنع الاقامة لانه بعد ذلك لو كان من عليه الحد ضعيف الخلق يخاف عليه الهلاك او ضرب بشدة لا يضر مقدرات ما يتحمله

مطلحد الضم

قال واحصان الزوج للزوجة والعقل والبلوغ والاسلام والدخول وهذا لا يلج في القبل في نكاح صحيح وهو باطل
اقال الحرية فلقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحصنات من العذاب او جيب لمن عقرته بنصف وارجم لا ينصف
ولا يجيب على الاماء واما العقل والبلوغ فلا نه لا خطاب بدونهما واما الاسلام فلو لم يشرع في نكاحه فليس المحصن
وماروي انه لم يجرى يهودين قاتلتهما جميعا بحل التورية والنقصة مشهور واما النكاح الصحيح والدخول فلقوله
البكر بالبكر جلد مائة والبكر اسم لمن يتزوج قبل ولادة بنته او قبل ان يوطى الحلال او انما بشرط لقوله نعم النبي بالشيب جلد مائة
ورجم بالحجارة والنسب الا لو طوى في النكاح الحلال في القبل ولان هذه نعم متوافرة متكاملة صادرة عن امر تكاثر
الفاضة فكانت جنانية عند وجودها متغلظة فان الجانية والمعصية عند تكامل نعم المنع اقبح فالحش
فيما سب تغلظ العقوبة فحقه واما كونها على صفة الاحصان فلان كل واحد لا يوجب احصان احد الواتين
لا يوجب احصان الاخر كالمملوكين والمجنونين وصورته لولون زوج بامه او صبيته او مجنونة او كافرة ودخل لم يصير
محصنا وكذا لو كانت حرة عاقلة بالغة وهو عبد او صبي او مجنون لا نصير محصنة الا اذا دخل بعد الاسلام
والعتق والبلوغ والافاقة فيعبد يصير محصنا بهذه الاصابة لا بما قبلها لان نعم الزوجية لا يتكامل مع هذه
لان هذه المعاني تنفك بطباع العداوة الدين او لذل الرق او لعدم العقل او لنقصانها وعدم ميل القربة
اليه فلا يتغلظ جنانيته وعرضه ان يكون رذالا لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه ان الواطي اذا عقل
قبل العتق ثم اعتقا صلت محصنين بالوطي الاول ولو طوى لا يوجب احصان احدهما
لا يوجب الاخر ملابيت وعنه الاخر ان كل واطي لا يوجب احصان عند وجوده لا يوجب في الثاني من الزمان ولو طوى
المولى وعنه ان يوطى اذا دخل بامرانه ثم جنى او صار معتوقا ثم افاق قال لا يكون محصنا حتى يدخل
بها بعد الافاقة لان الاحصان الاول بطل فلا يثبت احصان مستأنف الا بدخول مسانف قال ويشترط
الاحصان بالاقرار لانه غير متناه في حق نفسه او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الاحصان
ليس له لوجوب الرجم لانه عبارة عن خصال حميلة واوصاف حميلة وذلك لا اثر في العقوبة فلا يشترط
لشروطه ما يشترط لوجوب الرجم واما الاحصان بشرط فحضر وكذا ان كان بينهما ولد محروق بهما لانه
دليل ظاهر على الدخول في النكاح الصحيح وذكر ثبت به الاحصان ويكفي في الاحصان ان يقول القهود دخلا
وقال محمد بن لا بد ان تقول باصعها او جامعها لان الدخول مشترك فلا يثبت الاحصان بالشكر ولما ان الدخول
منه دخولا صغيرا المرات بحرف الباء لا يواديه الاجماع قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها من غير ذلك
ولو خلا بامرانه ثم طلقها وقال وطئها وانكرت صار محصنا باقراره ولا يكون محصنة لمجرد ذلك
وكذا لو قال بعد الطلاق كنت نصرانية وقال وطئها وانكرت صار محصنا باقراره ولا يكون محصنة
كانت حرة مسلمة وان كان احد المحصنين دون الاخر محصنا بواحد محله لان جنانية احدهما لا يوجب
اغلظ فان اختلفا في الجنانية اختلفا في مؤجرهما صورة فصل ومن وطى جارية ولده وان سفل

المحل

وقال علمت انها على حرام او وطى جارية وان علا واهمه او زوجته او سيدا او معتدلة عن ثلاث وقال علمت
انها حلال لم يحل ولو قال علمت انها حرام حذو في جارية الاخ والعلم يحذو بكل حال والاصل في ذكر قوله عدم در الحدود
بالشبهات من الشهرة انواع شهرة في المحل وشهرة في العقل وهي شهرة الاستنباه وشهرة في العقد اما الشهرة
في المحل هي ان يطأ جارية ابنة او عمة المأذون المديون او مكاتبه او وطى البايعة في جارية المبيعة بيضا
قاسدا قبل القبض وبعده او كان بشرط الخيار او وطى جارية التي جعلها صداقا قبل التسليم او وطى
البانة بالكتابات في عذرتها او وطى الجارية المشتركة فانه لا يجب حذو جميع هذه الصور وان قال
علمت انها على حرام لان الشهرة في المحل وهو المحل موجوده سواء علمه بالتحرير او لم يعلمه واما شبهة
ففيها اذا وطى جارية ابنة او امه او جارية زوجته المطلقة ثلاثا او على مال في العدة او ام ولد بعد العتق
في العدة او جارية مولاه والمهر من بطا جارية الرهن في احد الروايتين في رواية يجب الحذف ان قال علمت
انها حلال لاحد عليه وان قال علمت انها حرام حذو لان ظن ان العقل مباح للاستغفار بماله اوله نفع حقه في المحل
ببقائه العدة فظن ان ذلك صحيح ولها فكأنه مستند الى دليل فكان شهيدا في ذلك اذا ادعى الحذف وبدون
الدعوى انعدمت الشهرة ولا يثبت النسب وان الادعاء لاندرنا محض لان سقوط الحد لاستنباه الامر عليه لا للشبهة
في نفس الامر فان حضرا فقال احدهما علمت انه حلال لاحد عليه احد منهن حتى يقر جميعها بالحرية لان
احدهما اذا ادعى الشهرة خرج فعليه ان يكون زنا فخرج فعلى الآخر فسقط الحد عنهما ولو طوى
الجارية المستأجرة او المستعارة او جارية اخيه او عمة او ذم رجم محرم غير الولاد حذو في الوجهين
جميعا لانه لم يستند ظنه الى الشهرة صحيحة لانه لا يحل له الاستغفار بماله هؤلاء وما كان المنفعة لا يكون
سببا للمكالمات بحال واما الشهرة العقدية وطى امرأة زوجها بغير شهود او امانة بغير ان مولاه
او تزوج العبد بغير ان مولاه او امانة عليه ولو تزوج بجورسية او ختمته في عقده او جمع
بين اثنين او تزوج محارمه فوطى فانه لا يجد عند الحق وان قال علمت انها حرام وعندها
يحد اذا كان عاملا محرمة لانه عقد لم يصرف محله لان محله ما يثبت فيه حكم وحكم المحل وهو غير ثابت
بالاجماع وصار كاضافة العقد الى ذلك ولا زوج به انه عقد صادق محله لان محله ما هو صالح الحصول
المقصود والمقصود من النكاح التوالد والتناسل والانش من الادميات قابله لذلك وقضيته ثبوت
الحذف ايضا لان تغاير عتقه فاوثر شهرة وانما يكفى لسقوط الحد الا انه عليه التحريم وموجع عقوبة
لان ان تكب جنانية ليس فيها حد مقدر فيعذر قال ولو استاجر امرأة لغير زفافها او وطى جنسية
فيها دون الفرج او لا فلا حد عليه ويغزو وقال لا يحد في المسيل كلها لهما في الاجماع ان منافع البضع لا تملك
بالاجابة فصار وجود الاجابة وعدمها سواء فصار كانه وطىها من غير شروط وله طروحي ان امرأة
استسقت رعايا الباقى وقال ذلك مهرها ولان الجارية تملك المنافع ومنافع البضع منافع فاوثر شهرة
وصار كالمصلحة ولما في اللواطة انها كالزنى لانه قضاء شهوة في حال مشتهى على وجه الكمال وقد تحق حرامها
فيجب الحد كالزنى والصحابة

ان ينفقها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم في الامر الى امره حتى يسهل عنه وقد اختلفوا في

وابراهيم جده واسماعيل عمه يا ابن ماله اسم ابراهيم في السباحة والنسب والظاهر من هذا ان كان جده
اسمه ماء السماء واد نسبة اليه فهو قد في ومن قال لغيره لست يا ابن فلان ان كان في حالة الغضب
حدث لانه يراى به السب وان لم يكن في حالة الغضب لا يجد لانه يراى به العاتبة عادة ينفى شربه لابيهم الكرم
والمرورة ولو قال لامرأة زينت بغيري او بغيري لا يجد ولو قال زينت بغيري او بغيري او بغيري لا يجد
لان مقتاة زينت واخذ هذا في الرجل لا يجد في جميع ذلك لان الرجل لا يأخذ الا على الزنا عرفا ولو قال
لاجنبي يا زانية فقالت زينت بك لا يجد الرجل تصديقها واخذ المرأة لقذف الرجل قال ولا يطالب بقذف
الميت الا من يقع القذف بعزقه في نسبه لان العاتب يلحقه الجزوية ويجوز بقذف اصوله دون فروعه
فثبت للولد وولد الولد وان كان كافرا او عبدا لان الشرط احصان الذي ينسب الي الزنا حتى يقع
تغييرا كاملا فيرجع هذا التغيير الى ولد والرق والكفر لا ينافي اهليه الاستحقاق بخلاف ما اذا وقع
القذف ابتداء الكافر والعبد لانه لم يوجد التغيير كاملا على ما ساء وعز حرمه ليس له البنت طلبة
لقذف حن ارامه لانه نسبه الى غيره وجوابه ان العاتب يلحقه كالحق ولذا لا ينسب فكانوا سوا من قذف
امرأة ميتة فصده بعض الورثة يجد الباقي لان قذف الام ينال الكل مكان بمنزلة ما لو قذف
الكل فصده البعض فانه يجد لمن لم يصدقه قال ليس للابن والعبد ان يطالب اياه وسيله بقذف
امه الحرة لان الاب لا يعاقب بسبب ابنه ولا تسبب بسبب عبده حتى لا تقتل ان بهما قاذ ومن وطى وطيا
حرما في غير ملكه وملا عنه بولد لا يجد قاذفهما لغرات العفة وكذا ان قذف امرأة معها اولاد
لا يعرف له اب لان ذلك اماره الزنا وان اعنت بغير ولد لا يجد اماره الزنا اعلم ان من وطى وطيا
حرما فلا يحلوا فان كان حرما لعينه او لغيره فان كان لعينه سقط احصانه لانه زنا فلا يجد قاذف
وان كان لغيره لا يسقط احصانه ويجوز قاذفه لانه ليس بزنا في الوطى في غير الملك من كل وجه اخر حرام
له بينه وكذا الوطى في ملكه والحرمة مؤبدة وان كانت مؤقتة فالحرمة لغرض وعنداي حرمه يشترط
للحرمة المؤبدة للاجماع او الحدوث المشهور بيان ذلك في صور المسائل وهي الوطى بالنكاح القامس والامانة
المستحقة والاكرام على الزنا والمجنون والمطوعة والحرمة بالمصاهرة بالوطى وطى الاب جارية ابنه في هذه
المسائل يسقط احصان ولا يجد قاذفه لانه حرام لعينه وان لم يأنم انا الجهد او الاكرام بخلاف ثبوت
المصاهرة بالتقيل والسر لا كثيرا من العفة لا يرون ذلك في ما ولا نص في اشياء الحرمة بل هو في
المصاهرة الا احتياط اقامة السبب المسبب فلا يسقط احصان الثابت سعن بالسك بخلاف الوطى لان فيه
نصا وهو قوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وقد قام الدليل على النكاح حقيقة
في الوطى والاعتبار الاختلاف مع صريح النص وما حرمة المؤبدة في الملك الاخت من الرضاع والجارية
المستحقة فاما يسقط احصان لاساق ملك المتعة فيكون الوطى واقعا في غير الملك فيصير له شبهها بالزنا والامانة

كل من سبته والحايز والظاهر منها والمحرم باليمين والامانة الكوفة والمعتدة من غير ووطى الاختين
بملك اليمين والمكاتب والمشتراة بشرا فلا يسقط احصان لان مع قيام الملك في الحال لا يكون الفعل زنا ولا في
في معناه والحرمة على شرف الزوال ومن قذف كافرا زناه في حالة الكفر لا يجد لان زناه في الكفر حرام ولو قذف
مكاتبات عن وفاء لا يجد لو وقع الاختلاف في خبريته ولو قذف محوسيا تزوج بامه ودخل عليها ثم اسلم
حده عند اجماع من خلا فامها بناء على ان له حكم الصحة عنده خلا فامها وقدم في النكاح قال والمستأنس
يجوز للقذف ما فيه من حق الغير وقد التزم ايضا بحقوق العباد وكان ابو سرح رضى يقول ولا لا يجد لغيره
حق الله تعالى واختار الاول ولا يجد في خطبه بالاجماع لانه برى حله واما الزنا والسرقة قال ابو يوسف رحمه الله
يجوزها كالدني ولهذا نقض منه الاجماع ولا يجد فيها عندنا لانه لا يلزمه الا ما لزم وهذا انما التزم حقوق
العباد ضرورة اليقين من المعاصات والرجوع الى بلده ولم يلبه ولم يلتزم حقوق الله كخلاف العصاص
فان حق العباد وادامات المعذوق بطل الحد ولومات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي ولا يورث ولا يصح العفو عنه
ولا الاعتراض وكذلك يجري فيه التداخل وهذا بناء على امر الغالب فيه حق الشرع ولا خلاف ان فيه حق العبد والشرع
لرفع الحد عن المعذوق وهو المنتفع به وفيه معنى العجز ولا يسمى حذوا والمراد بالزجر اخلاء العالم من الفساد وهذا
اية حق الشرع ثم اختلفوا في الغالب منها فاصحابنا رحمهم الله غلبوا حق الشرع لان حق العبد يتولاؤه مولاه
فصحة حق العبد مستوفاهما الحق المولى ولا كذلك بالعكس اذ اولاد العبد على استيفاء حق الشرع
الا بطريق النيابة **فصل** ومن قال لمسلم يا فاسقا او يا خبيثا او يا كافرا او يا سارقا او يا مخنثا لم يجر
لانه اذا ذكره لم يجر به الشين والحدود لا يثبت قياسا فوجب التعزير ليمتدح من ذكره وتعتبر غير ذلك في الجرد
عن الجرح منه يا شارب الخمر يا خاين يخبر وكذلك لو قال انك باوي للصوم والى الزواني فاسا وكذلك اجماع
يا خبيثا ان كان فقها او علويا وكذلك يا خور يا كلب لانه لم يجر به الشين في ذلك الا في دول الجاهل العاتق وقيل يعزب
في حق الكفر في عرفنا لانهم هاربا يعذرونه سبنا وقيل لا يعذر في حق الكل لا انفسا بغيره في الحق به شين واما
لقا القاذق شين الكذب ولانه انما يثبت به هذه الاشياء لخلقها او قبح خلقه وليس كذلك بخصيته رجل زنا بامارة
ميتة يعذر قال ومن حقه الامام او عزير فقات فهو هدر لانه مأمور بمرجعة الشرع فلا يتقيد بالشاة
كالغصاة او نقول استوفى حق الله تعالى بامره فكان الله تعالى بغير واسطة فلا يجب الضمان
والزوج انه يجر ان يعذر زوجته على شريك الزينة اذا اراد ما وترك اجابته الى فمعه وترك غسل الجنابة
وعلى الخروج من المنزل لانه يجب عليها طاعة وطاعة الله تعالى في غيرهما على مخالفة ومن سرق او زنا او شرب
غير مرة في ذنوبه للكل لان المقصود الاخراج ولا يجره في حصوله بالاقول فيمكن في الثاني شبهة عدم
المقصود فلا يجب اما لو زنا مرة وشرب قاذف فانه يجب لكل واحد حد على حدة لانه لو ضرب لاحد ضربا
اعتقد انه لا حد في الباقي فلا يجره عنها ولا كذلك اذا حدث الجنابة ولو اقيم على القاذق تسعة
سبعون سوفا فوذف اخر لم يضرب الا ذلك السوط للتداخل فانه مما يتداخل لغيره حق الشرع ولان المقصود

فمن قال لمسلم يا فاسقا او يا خبيثا او يا كافرا او يا سارقا او يا مخنثا لم يجر

وترك الصلوة

انما ركبه ليندفع به العار عن المغزوف وذلك يحصل في حقها بالسوط الواحد واذا اجتمع حد الزنا
 والسرقة واستشرب القذف وفشاء العين يبدأ بالفقار لكونه خالصا لحد العبد مقدم فاجزى وكذا
 نكاح ويجوز حتى يبرأ فاذا برئ يحد القذف لما فيه من حق العبد ويجوز حتى يبرأ لا يحد لو جمع بين النكاح
 وتمايل في التلف ليس بواجب فاذا برئ فلا امام ان شاء الله بالقطع وان شاء الله لا يستأجر
 في الثبوت واخر ما حد الشرب لانه ثبت باجماع الصحابة فكان دونها يثبت بالكتاب وان كان فحشا
 بداء بالفقار ثم حد القذف ثم الزجر وليسقط الباقى لان الغبل تاتي على النفس فيؤدي الى السقاط
 بعض الحدود وقد مرنا بذلك وان كان مع ذلك قيل ضرب القذف في ضمن السرقة ثم قيل وسقط
 عند الباقي فنقل ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما **حد الشرب** ٩٥
 الاصل في وجوبه قوله من شرب الخمر فجلده فان عاد فجلده وهو كحد الزنا كيفية وحد القذف كيفية
 وثبوتها فيجوز وعشر ثمانية كما مر في حد الزنا ويغرق على اعضائه عامر وعن محمد بن ابي بكر بن حفص عن
 حد الزنا قلنا است التحفيف في الحد العدد فلا يحق ثانيا وعدده ثمانون سوطا في الخمر باجماع الصحابة
 رضى واربعون في العبد لان الرق منصف وثبت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كحد
 القذف غير انه تبطل الرجوع والتقدم في البينة والاقرار وعنه ان يوسق رحمه الله يشترط الاقرار
 مرة واحدة وبشهادة رجلين كحد القذف وعنه ان يوسق رحمه الله يشترط الاقرار مرتين على ما ياتي في التسمية
 قال والتقدم بذاب السكر والرايحة فلو اقر بعد ذهاب ريحها او شرب عليه بعد السكر ذاب بالرايحة
 لم يجز وقال محمد رحمه الله فالتقدم يمنع قبول الشهادة بالاجماع غير ان محلا قدس بالزمان كالزنا لان التأخير
 يخلق بمحض الزمان والرايحة مشبهة وعندها مقدر بزوال الرايحة لان حد الشرب انما ثبت باجماع
 الصحابة ولا اجماع بدون ذلك بن مسعود رضى عنه فانه شرط وجود الرايحة لما روي ان رجلا جاء ابن ابي له عبد
 ابن مسعود رضى عنه فاعترف عنده بشرب الخمر فقال له ابن مسعود يشرى في التيمم انت لاذت به صغير
 ولا استنرت عليه كثيرا لتلوه ومنزوه ثم استنكره فان وجدته بالخمر فاجلده شرط وجود
 الرايحة فيكون شرط فلو اخذ وشربها يوجد منه فلما وصل الى الامام انقطعت لبعده المسافة حد
 في قوله جميعا لانه عذر فلا بعد تقادم كما قلنا في حد الزنا ولا يجد السكران باقراره على نفسه لزيادة
 احتمال الكذب فتمكنت الشهادة فسقط بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالمصاحي
 كما يترصفا فانه محفوف له قال ويجوز شرب قطرة من الخمر وبالسكر من النبيذ لقوله مع حرمة الخمر ايها
 والسكر من كل شرب واطلاق قوله من شرب الخمر فاجلده وعليه اجماع الصحابة قال والسكران لا يعرف
 الرجل من المرأة ولا الارض من السماء وقالوا هو الذي يخلط كلامه وبهذا لانه المتعارف بين الناس وهو
 اختيار اكثر الشايح وابوح رضى عنه في احوال الحدود باقصاء در الحذف واقصاء الغلبة على الغلبة حتى
 يميز بين الاشياء لانه سبب فذلك دلاله الصحو وبعضه وانه ضد السكر فثبت احدهما او ثبوت منه

ذكر

لا يثبت الاشر قال ولا يحد حتى يعلم انه سكر من النبيذ وبشره طوعا لان السكر يكون من المباحات
 كالبنج والبن والمار وغيرهما وذكر لا يوجب الحد وكذلك الشرب مكره لا يوجب الحد فذكر شرط ذلك قال
 ولا يحد بوزن السكر بل بالضرر فيحصل مصلح الضر قال ولا يحد من وجد منه رايحة الخمر او ثبوتها لان الرايحة
 مشبهة واحتمال ان شربها مكره ثابت والحدود لا يجب مع السكر والاحتمال واسه اعلم **كتاب الشرب**
 وروي جمع شراب وهو كل ما يحرق يشرب ولا ياتي فيه المضع فمما كان او حلا لا وهي مستخرج من العنب
 والزبيب والتمر والحبوب ومنها خلل فالخمر من الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قذف بالزبيب وعندها
 لا يشترط القذف بالزبيب لانه يمتنع حرمانه ولان الموشى فساد العقل والتغطية هو الاستداد ولا يحد
 ان السكر اصل في العصير ما بقي شيء من اثاره فالحكم له واحكام الشرع قطعية فلا علم بكونه حراما مع
 مع وجود شيء من اثار العصير للمعاينة بشرها ولان الثابت لا يزول الا بتقنين مثله فابقى شيء من اثاره
 العصير لا يتيقن بالخمره واما حرمة ما في الكتاب والسنة قوله من حرمت الخمر اي حرمها وقد تواتر
 خبرها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الامم وينطبق بها احكام اخر منها انه يكره مسجلها لثبوت حرمتها
 بدليل مقطوع به ومنها ان يحاسنها مغلط لثبوتها بالدليل القطعي ومنها ومنها انها لا قيمة لها
 في حق المسلم حتى لا يجوز بيعها ولا يضمن غاصبها ولا يمتلئها لان ذلك ذل لها وتحريمها دليل انها حراما
 وقال اعم ان الذي حرم شربها حرم بيعها واكل ثمرها ومنها حرمة الانتفاع بها لئلا يحاسنها ولان في
 الانتفاع منها نفع بها واسه قال فاقبح ومنها ان يحد بشرب القليل منها على ما بيناه في بابها ومنها ان
 الطبخ لا يجلها لان الطبخ في العصر يمنع الحمة لا يبرعها ومنها جواز تحليلها على ما ياتي ان شاء الله
 الثالث العصير اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلاء وان
 ذهب نصفه فالمنصف وان طبخ اذ غلبه البياض والكل حرام اذا غلا واشتد الطلاء وقذف
 بالزبيب على الاختلاف لانه رقيق لذيق مطرب يجمع الفساق عليه فيحرم شربه دفعا يتعلق به من الفساد
 الثالث السكر وهو التي من ماء الرطب اذا غلا كذلك قال اعم الخمر من هاتين الشجرتين واثان
 الي الكرم والنخلة وعليه اجماع الصحابة الرابع نعيم الزبيب وهو التي من ماء الزبيب اذا غلا وثبت
 كذا على الخلاف في حرمه ايضا كما روينا وحرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية على
 فامر وحرمة هذه الاشياء اجتهادية فيجوز بيعها ويضمن بالاتلاف خلافا لما لانه حرام فلا يجوز بيعه
 كالخمر وعنه ان يوسق رحمه الله يجوز بيعها اذا ذهب الطبخ اكثر من ثلثه ولا يحد رضى عنه مال متقوم وماد لا يحد
 الدليل على سقوط نفعها بخلاف الخمر ثم يجب بالاتلاف عنده القيمة دون المثل لانه ممنوع من الانتفاع
 بها لحرمة ولا يحد شرابها حتى يسكر ولا يكره مسجلها لما بيناه وعنه ان يوسق رحمه الله ما كان من الاشربة
 يبقى بعد ما يبلغ اي اشتد عشن ايام لا يقصد اي الخمر فاني اكبره لانه يقاء هذه المدة دليل قوته

للغير المشبهة له فيه لانه الحد وبتدبر بالشبهات على ما هو يكون على سبيل الخفية لان السرقة لا يكون
على الجهر على ما هو قال والنصاب دينار وعشرون درهم مضمومة من النقود لقوله لا قطع في افك من عشرة
درهم وما روي ان القطع على عهد رسول الله وم لم يكن الا عن الجح فقال نقل عن ابن عباس ان
أبى قال كانت قيمة الجح الذي قطع فيه على عهد رسول الله عشرة دراهم ونقل اقل من عشرة دراهم
والاخذ بالكثر والاحتياط للدراهم وفي الاقل شبيهة بعدم الجناية وروى عن ابو يوسف ومحمد انه لا يقطع في
عشرة دراهم تبرأ له تكن مضمومة بدينار او بدينارين من رضى به يعتبر قيمته بنقد البلد وروى الحسن اذا سرق
عشرة دراهم صارت روح بين الناس قطع ففي هذا اذا كان التبرأ بحايتين الناس قطع وروى الحسن
ايضا لو سرق احد عشرة دراهم لا تروح فان كانت تساوي عشرة راحة قطع والآفل وقوله او ما
قيمة عشرة دراهم دليل على ان غير الدراهم تعتبر قيمته بالدراهم وان كان ذهباً او بغيره
عن محمد رحمه الله لو سرق نصف دينار قيمته عشرة دراهم قطعت وان سرق دينار قيمته اقل من عشرة
لاقطعة ثم حرز كل شيء على حسب ما يليق به فاذا اذنه الحرز يقطع البعد في قيمته القطع وقوله لا قطع
في حرز لستة الجبل وما اواه المزاح ففيه قطع اي موضع يرجح منه قال والحرز يكون بالحفاظ والمكان لان الحرز
ما يصير المال به غير متاعه فلو حرز به وسوء كان نائماً او مستيقظاً اما اذا كان مستيقظاً فظاهر واما
اذا كان نائماً فظاهر وبما عليه سلام قطع سارقاً اذا صفعوا من تحت راسه وهو نائم في المسجد وسواء كان
المتاع مخفياً وعنده لانه بعد حفاظه في ذلك كله حرزاً والحرز بالمكان هو ما عتد بالحفظ كالدرهم والبيوت
والخانات والصندوق ونحوه ولا تعتبر فيه الحفاظ لانه حرز بدونه وهو المكان الذي عتد بالحفظ الا ان
القطع لا يجب بالاخذ من الحرز بالمكان الا بالاخراج منه لان يد المالك قائمة فلم يخرج من الحرز بالحفاظ يجب
القطع كما اخذ لانه يد المالك زالت بمجرد الاخذ فتمت السرقة ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل بها
واخذ متاعاً لم يقطع لانه مكابرة وليس سرقة لعدم الاستئذان على ما بينا وان دخل لئلا قطع
لانه حرز لانه يبقى للحرز ولو دخل بين العشاء والعقمة والناس فهو بمنزلة النهار ولو علم صاحب الدار
باللص والقص لا يعلم به او بالعكس قطع لانه مستخف وان علم كل واحد بالآخر لا يقطع لانه
مكاتب واذ سرق من الحمام لئلا قطع وبالنهار لا وان كان صاحبه عنده لانه ما ذورت له بالدخول
فيه نهياً فاختل الحرز ويقطع لئلا لانه مبنى للحرز وما اعتاد الناس من دخول الحمام
بعض الليل فهو كانه حرز لوجود الاذن على هذا كل حرز اذن بالدخول فيه كالجليات وجوانيب
التجار والضيغ ومكاتبهم قال والمسجد والصحن والحرز بالحفاظ لان الضحى ليس بحرز
والمسجد ما بيني للحفظ والاحراز فلو سرق منه وصاحبه عنده يحفظ قطع او جرد السرقة

بخلاف الحمام والحرز التي اذن بالدخول فيه حيث لا قطع وان كان صاحبه عنده لانه يبقى للاحراز فلا يعتبر
الحفاظ لما مر قال والجواريق والعتاط وان كان كالبث لانه عمل للحرز فان سرق العتاط والجواريق
لا يقطع لانهما ليسا في حرز وان كانا حرزاً لانهما لانهما يكون لهما حافظ فيقطع لوجود الحرز وقال الحسن
فاكان حرز النوع فهو حرز لجميع النوع حتى جعلوا اشركه البقال حرز الجوهرة لانه يجوز خلفها الدراهم
والدنانير ولهمذا قالوا لا قطع النباش لان القبر ليس بحرز لغير الكف فلا يكون الكف قال وثبت
السرقة بما ثبت به القذف يعني بالاقرار منة وبشهادة شاهدين كسائر الحقوق وقد تقدم
وقال ابو يوسف رحمه الله لا بد من اقراره مرتين لانه احدي المجتنبين فيعتبر فيها النسبة كالأخرى
وهي البيعة كما في القربا والشرب على هذا الخلاف ولم يمان السرقة والشرب ببيعت بالمرة الواحدة
فلا حاجة الى الاخرى كالفصاح وحده القذف والبيعة في الشهادة منصوص عليه ولانه ينفع تعليل لثمة الكذب
ولا كذا الاقرار لانه لانه فيه واستشرط الزيادة في الزنا على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص
وبين في ان يلقن المقر الرجوع احتياطاً لا بد منه ويؤيد به ابي سارق فقال السرقة ما خالته
سرقوا زاد حج عن الاقرار صح في القطع لانه خالص حق الله تعالى ولا يكذب له فيه ولا يصح في المال لان
صاحبه يكذبه قال ويبطل الشهود عن كيفية ما زانها وما كانها وما هيئها لانه ليس على كثير من الناس
فيسأل عنه احتياطاً للحد وقال ولا بد من حضور المشرق منه عند الاقرار والشهادة والقطع
حتى لا يقطع ما لم يصدق لانه حقه متعلق بالسرقة حتى لا يثبت بدون دعواه ولا احتمال ان يثبت المشرق
او يملكه فيستقط القطع فاذا حضر اشفي هذا الاحتمال واذا دخل جماعة للحرز وتولى بعضهم الاخذ قطعوا ان
كل واحد منهم نصاب لوجود السرقة من كل واحد منهم لان الاخذ وجد من الكل معي للمعاونة كما في قطع الطريق وصار
كالردم والمعين وان كان اقل من نصاب لم يقطع لان القطع يجب على كل واحد بجنايته فيعتبر كل واحد حقه
وان نخب فادخل يده واخرج المتاع او ادخل وتناول المتاع اخر من خارج لم يقطع اما الاول فلا لانه لم يوجد
المتمتع كما وجهه كمالا وهو الدخول فصار فيه شبهة العدم فلا يجب للحد واما الثانية فلان الداخل لم يخرج
المتاع لا اعتراضاً عليه قبل اخرجه والخارج لم يوجد منه هتك فام يتم السرقة من كل واحد
منهما وعرف ان يوسف رحمه الله القطع في الاول لا في المفصود من السرقة اخراج المال من الحرز وقد وجد فصار
كما اذا دخل يده في صندوق الصبر واخرج الدراهم وعنه في المسئلة الثانية ان اخرج الداخل يده وتناولها
الخارج قطع الداخل وان ادخل الخارج يده فتنالها من الداخل قطعها وهي بتاعه الاولى وجوابه كمال
هتك فيه دون دخوله قال وان القاه في الطريق لم يقطع كما لو اخذه مخبئاً ولما انه لم يحرز عليه فعل اخر
القطع كالمولم باخذ واحد وبالخذ من الطريق لا يقطع كما لو اخذه مخبئاً ولما انه لم يحرز عليه فعل اخر
اخر فاعتبر الكل فعلاً واحداً ولا فذلك عاده اللصوص لانه بعد خرخر جرم بالمتاع فتفعلوا ذلك

او تغسلونه ليتفرغوا المذيق لو ظهر عليهم او للمهرته فكان من تمام السرقة بخلاف ما اذا القاه لم يافذه
لانه مصطنع لا سارق وكذا لو حمله على حمار وساقه قطع لان مشييه مصطنع اليه ولو خرج قبل الخمار ثم خرج
للمخار بعد وجده الى منزله لم يقطع ولو علقه على طائره وشره في المنزل فطار بعد ذلك الى منزله لم يقطع
لانه مختار في ذلك ولو طرح المتاع في نهر في الدار فذهب به الماء واخرجه لا يقطع عليه لانه مختار في نهره
لو لم يكن بقوة وحركة هو حيا خرجه قطع لانه مختار في الدار وان ادخله في صندوق وقادكم غيره
واخذ قطع لانه حرز اما الصندوق في حرز بنفسه على ما بيننا واما الكفر في الحرز بالحافظ فيقطع
ولا قطع فيما يوجد في انحاء دار الاسلام كالحطب والسمك والصيد والطين والنون والزرنيخ وكما بيننا ان اليد
كانت لا يقطع على سارق من سرق من هذه الاشياء انتافه وهو الحقير وما هو صاحب الاصل بصورة حقيق لظنة الرغبات فيه
وكذا لا يخرجه فيه الشئ والصنعة وما كان كذلك لا يوجد على كره من المالك عادة فلا حاجة الى الذاجر كما قلنا في اورد
النصاب وما فيه من الشئ كالعامة في الاصل يوجب الشهمة وقاله لا قطع في الطير ونعم جميع الطيور حرة الاتباع
والبطر ويدخل في السمك والمخيط والطير قال ولا ما يتسارع اليه الفساد لانه يقطع في الجيوب والسكك كما قلنا
وقال لا يقطع في ثمر ولا كثر قال محمد بن ابي حنيفة في ثمر النخل والكمثرى لانه لا يقطع في الثمار والوا
الحسين ففيه النقطع وهو موضع يحجم فيه الثمار اذا حرمت فالذي يجمع عادة هو الصياص قال وما يتناول
فيه الا كذا كالاشربة الطرية واللات الدهو والنرد والشرخ وصليب الذهب لانه يصدق دعواه في تأويله لانكار
لانه ظاهر حال المسلم بالحب عليه ذكر لانه من غير المنكر قال ولا في سرقة المصحف المحلى وعن ابي حنيفة لانه يقطع
اذا بلغت الحلية نصيبا لانها ليست من المصحف فاعتبرت بالافراد لولنا انه يتناول في القرآن لان الاخذ
ولا عبرة بالنسب والاصل انه متى اجتمع ما تحت فيه النقطع وما لا يجب لا يقطع كالشراب وماء الورد في اناء
ذهب او فنته لانه اجتمع ما لا يقطع وعده فاورث شهرة حتى لو شرب ماء الاناء لم يقطع ثم اخرج الاناء من
الدار فارغ قطع لان المقصود حينئذ هو الاناء واه هشام عن محمد بن حماد وكذا في الصبي الحر المحلى وعن ابي
يوسف انه يقطع لان المحلى غيره فكان مقصودا ولنا ان المحلى تنج له ولو ليس بمال ولنا انه يتناول في اخذ خوف
الهلك ورده على اهله ولو كان قصده الحلي لاخذ دونه الصبي وكذا لو سرق كلبا عليه فلا يقطع لانه تابع
له ولا يقطع في الاصل فكذا في النصب قال ولا في سرقة العبد صغير كان او كبيرا عند ابي يوسف رحمه الله لانه ادعي عن وجه
ماله من وجهه ولا يقطع في العبد الصغير لانه مال ككوة منتفع به او بعرضية الانتفاع بخلاف الكبير لانه خدام
او عصب ليس بسرقة وانما كان يعجز عن نفسه ويعجز عن نفسه كالكبير قال ولا في سرقة النمرق قبل احصاءه
والنمرق على الشئ اهدم الحرز والمحدث المتقدم قال ولا في كسب العلم لانه يتناول في قرانها وان المقصود
عافيا وليس بمال ولا يقطع في فارت الحساب لان اجزا غير مقصودا والمقصود الكاغد ولو سرق الجلد والكواغد
قبل الكتابة قطع وفي كتب الادب روايتان قال ولا يقطع في الشئ والابوس والقنا والعود والياقوت والزبد جدد والفضة
كلها لانها من انفس الاموال واعتبر في غير ما يقطع فيها ولا يوجد مباحة في دار الاسلام بصورة فصار كالكهنة والفقنة

اقائل ان

ويقطع في الاول في المتخذة من الخشب لانها الخشب بالاموال النفس بالصفة ولا قطع في العاج ما لم يجعل فاذ اعلم
شئ قطع فيه ولا قطع في الزجاج لان المكسور منه تافه والمصنوع يتسارع اليه الفساد وقيل يقطع في المصنوع لانه
قال نفس لا يتسارع اليه الفساد قال محمد بن حماد رحمه الله لو شرب جلود السباع المدبوغة وقتمها مائة لا يقطع لوجعلت
مصلحة او بساطا قطع لانها خربت من ان يكون جلود السباع لتغير اسمها ومعناها قال ولا قطع على خاين
ولا نبتاش ولا منتريب ولا مختلس وسلب على رهن عن المختلس والمنتريب فقال لك دعاء لا شئ فيها ولا ان السارق
لا يتناول ولا يدخل تحت النصارى لانه لا يقطع على خاين ولا مختلس ولا منتريب لان الحرز قاصر في حق الخاين
لان المال غير محرر عنه ولا منتريب ولا مختلس فاجاه فلا يكون سارقا واما النبتاش فيقطع عند ابي يوسف
رضه لقوله عم من نبتش قطعناه ولا نه سرق ما لا متفق ما من حرز مثله فيقطع وكثيرا يورد الزهري
ان نبتاش اخذ من من مرقان بالدينه والصواب انهم متوافرون مو مفيد فاجاهوا ان لا قطع عليه ولان اسم
السارق لا يتناول ولا يري ان العرب افرده والاسماء والقطع وحب على السارق نصافلو او حبا عليه
كان للحاق له فيكون ايجاب الحدود بالقياس فلا يجوز ولا لانه ليس ملكا للبيت لانقطاع ملكه بالثبوت ولا
ملك للوارد لانه لغيره جواز تصرفه فيه فلم يكن له معين فلا يقطع كمال بيت المال وما رواه ابو حنيفة
وقيل هو موقوف وليس هو قوق قال ابي حنيفة سرق من ذي رحم محرم او من سيدة او زوج سيدة او زوج
او مكاتبه او من بيت المال او من الغنينة او من مال له فيه شركة لو قوع للخلد في الحرز لوجوده لا في الدخول
في البعض وبسوطه في البعض في مال اخر ولا في حقها كساب المكاتب وله نصيب في بيت المال والمصنف وهو
سرق من غيره لانه اذا سرق المكاتب من موله لا يقطع ولا يقطع بالسرقه من غيره مثل ماله عليه استوفى حقه
والحال والموجب سوالا لا للحق ثابت والتاحيل والتأخير المطالبة وكذا لو سرق اكثر من حقه لانه يصير بشريا بمقدار
حقه ولنا اذا اخذ جود من الدراهم او اورد في لانه ليس متحد ويقطع بسرقة بخلاف جنس لانه ليس له
ولاية الاستيفاء منه الا سبعا اذا اخذته رهن لحي او قصده فلا يقطع لانه مختلف فيه فقد ظن في موضع
قوم سرقوا او فيه صبي او محبوس لا قطع عليهم وان قولي ذكر الكبير لانه فعل واحد يوجب النقطع على البعض
فلا يجب على الباقي للمتهم وكذا في شركي ذي الرحم المحرم وقال ابو يوسف رحمه الله اذا سرق احد مناهما معتبرا بالافراد وشركي
واقطع الاخر اعتبارا بحاله الاجتماع بحالة الافراد اذا فعل كل واحد منهما معتبرا بالافراد وشركي
الاخر من كسبه يكتفى في المحل فلا يقطع على الاخرين لاحتمال انه لو نطق ادعي شهرة الشريعة
ونحو ما قال ابو حنيفة لا يقطع الا على اذا سرق لجهله بما لا يحسن وحسنه في **فصل** ولا يقطع
على سارق من الزبد ولا يقطع على سارق من الزبد ولا يقطع على سارق من الزبد ولا يقطع على سارق من الزبد
وعليه الاجماع واما من الزبد لانه لا يقطع على سارق من الزبد ولا يقطع على سارق من الزبد ولا يقطع على سارق من الزبد
مفسر لها بما ذكرنا فان النسبي عم من يقع يد السارق من الزبد واما المحرم فلقوله ومما يقطعوه واحسنوه

اي مودع الخاين

قبر حقيق

عنه

او من امارة سبيله

فان قيل انهم اذا لم يمسس يده الى التلف لان الدم لا ينقطع الا بالية ولقد زاجر غير متلف ولهذا لا يقطع في السرقة
 الشديدة والبرء الشديدة فان عاد قطعته جمل اليسر فان عاد لم يقطع ويجزى حتى يفتقر الى اصل
 ان حد السرقة شرع في جوار لا مثله لان الحد وشرعت للزجر على ارتكاب الكليات متلفة للنفس
 المحترمة وكل حد انما في النفس من وجه او من وجه لم يشرع حدا وكل قطع يؤدي الى التلافى جنس المنفعة
 كان التلافى للنفس من وجه فلا يشرع وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى يؤدي الى التلافى جنس منفعة البطش
 والمشي فلا يشرع حدا واليه الاشارة بقوله تعالى لا يسحق الله ان لا ادع له يدا ياكل بها وشيها
 ورجلا يمشي عليها وهذا يحتاج بقية الصحابة رضي الله عنهم فانه قد اجماعا وعرضه ان يترك قطع اليد
 الرجل قد سرق يقال سرقه فان كان يقطع فقال له على رءوسنا عليه قطع يد رجل فحبسه عمر ولم يقطع فصرخ
 على ورجوع عمر عنه اليه من غير تكبر ولا مخالفة من غير ما دل على اجماعهم عليه وانه كان شرعية عرفها
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف الفصاحين لان حق العبد في نفسه في جسد الحققة وما روي من الحديث
 في قطع اربعة السارق طعن فيه الطحاوي رحمه الله ونقول لو صح الاحتجاج به الصحابة على رءوسنا لرجوع اليهم وحيد
 حجرهم ورجعوا الى قوله دل على عدم صحته فانه كانت يده اليمنى ذاهبة او مقطوعة يقطع رجل اليسرى
 من المقتضى وان كانت رجله اليسرى مقطوعة فلا قطع عليه لما فيه من الاستهلاك على ما بينا ويضرب
 السرقة يحبس حتى يموت قال فان كان قطع اليد اليسرى او اشلتها او ابهرها او اصبعين سواها ورواية
 ثلاثا صاحبها واقطع الرجل اليمنى او اشلتها او ابهرها مخرج يمنع على المشي عليها لم يقطع يده اليمنى ولا جمل اليسرى
 وجلتنا من مئة كان حال لو قطعت يده اليمنى لا يقطع يده اليسرى ولا يقطع برجله اليمنى لانه كانت قبل
 القطع لا يقطع لان فيه تقويت جنس المنفعة بطش او مشيا وقوام اليد بالابهام فعد منها واشلتها
 كشل جميع اليد ولو كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة او شلتا قطع لان قوت الواحدة لا يوجب
 فقضا ظاهر في البطش بخلاف الاصبعين لانهما كالابهام في البطش ولو كانت اليد اليمنى شلتا او ناقصة
 الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لان المستحق بالانصر قطع يده اليمنى دون اليسرى واستيفاء الناقصة
 تعدر استيفاء الكمال ايجاب عن عمر ان يوفى رحمه الله لا يقطع لان مطلق الاسم يدل على الكمال ذكره في اختلاف
 زفر ويعقوب ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع المشي عليها قطعت يده اليمنى
 والآفل ما بينت فان سرق في الثانية بعد ما قطعت يده ورجله حبس وضرب لان القطع لما سقط لم يسبق الا لجزء
 بالحبس والضرب والحديث عمر رضي الله عنه قال وان اشترى السارق المسروق او وهب له او اذاعه لم يقطع وقال زفر
 ان كان بعد القضاء بالقطع قطع وهو رواية عن عمر رضي الله عنه لان السرقة قد تمت انفقها وظهورها
 وبالشبهة لم يثبت قيام الملك وقت السرقة فلم يثبت الشبهة ولما ان الامصار في الحدود من باب
 القضا استيفاء القضا لا استيفاء لان القضا لا يظن وروى الحق الله تعالى وهو ظاهر عنده وان ثبت ذلك لم يثبت

بمنسوب

قيام الخصومة عند الاستيفاء فصارت كما اذا ملكها قبل القضا ولان الشبهة دائمة وانما يتحقق بمجرد الدعوى
 الاحتمال صدقة قال وانما قطع والعين في يده كالا انها ملكه قال عمر بن عبد العزيز قال فواحق به واليها
 قطع سارق رءوسا صفوان ورد الرءوسا على صفوان وكذا كان كان ما حكمها غير ما ياتي طريق كان وهي قائمة
 بعينها لما قلنا وان كانت هالكة لم يضمنها لقوله لا عزم على السارق بعد ما قطعت يمينه ورواية بن
 عوف عن عمر اذا قطع السارق فلا عزم عليه ولانه لو ضمنها للمكمل من وقت الاحد على ما عرف في القصب
 فيكون القطع واقعا على اخذ ملكه ولا يجوز رءوس ابن سماعة عن محمد رحمه الله ان امره برء قيمة ما
 ما استمر ملكه وان كنت لا اقصه عليه بذلك لان القضا يؤدي الى اليجاب ما بينا في المقطع لكن بالرد لانه
 انما يملكه من التلف لا المحذور بخير حق وكذا قطع الطريق فان سقط المقطع لشبهه ضمن لان اخذ قال
 الخيرة موجب للضمان وانما سقط بالقطع على ما بينا فانما سقط القطع عاد الضمان بحاله قال ومن قطع
 في سرقة ثم سرقها وبها كالمها لم يقطع والقياس ان يقطع في رواية الحسن عن ابى يوسف رحمه الله لانها
 اذ اردت لصارت كعين اخرى اخرى في حق الضمان فكذلك في حق القطع وجه الاستصحاب انما صارت غير
 متعققة في حقه لانه لو استهلكها ولا ضمان عليه وما ليس بمنقوم في حقه لا قطع عليه في سرقة و
 بالرد الى المالك ان عادت حقيقة العصمة فشبته السقوط بالية نظر الى ايجاد الملك والحال قال وان تعين حالها
 كما اذا كان غزلا ففسخ قطع لتبدل العين اسما وصورة وموقع حتى يملكه الغاصب به واذا ثبتت التفت
 الشبهة الناشئة من ايجاد الحال والقطع فيه فيقطع ولو سرق عينا ففقطعه فهاثم ان المسروق منه باعها من اخرى
 ثم اشترىها ثم عاد وسرقها قال مشايخ الحراف لا يقطع لان العين قائمة حقيقة لكن تبدل سبب الملك
 فيها فكان سببه سقوط العصمة قائمة وقال مشايخ حراف لا يقطع لان العصمة سقطت
 في حق الاول ضرورة وجوب القطع وهذه الضرورة انقضت في حق المشتري فقد وجد دليل العصمة فقد لم يسبق
 فبقيت معصومة فاذا عادت الى البائع عادت معصومة متفقون كما كانت وكذلك لو سرق قتلنا ففقطعه فيه ثم غزل
 ففقطعه فيه ثم نقض المصوب فسرقة ثانيا لا يقطع لان العين والمالك لم يتبدلا وحضرة الملك لم يبق مقامه
 شرط الصحة القضا بالسرقة لان القضا بالسرقة قضا بالمالك ولو عاد بعد القضا قبل الاستيفاء لا يقطع
 لان للاستيفاء شبرا بالقضا ولهذا رجوع الشهود وخرجهم بعد القضا يمنع الاستيفاء وغيبته الشهود
 وموتهم بعد القضا لا يمنع الامضاء في الحقيق قكها لان الحدود لا تدرى بشبهة بقوله ثم مثل رجوع الشهود وخرجهم
 لان هذا التوهم لا يقطع قالوا اعتبر لم يجر حدا ابدا ولو فسقوا وعما اوجبوا وارادوا بعد القضا يمنع الامضاء
 في الحدود والنقصان دون الاموال لان القضا انما يظهر ولاية الاستيفاء للقاضي لان الحق ظاهر لصاحبه وهو
 الله تعالى والحاجة الى القضا لظهور ولاية الاستيفاء فصارت فكانت هذه العوارض حادثة فيل القضا
 معنى بخلاف الاموال لان الحق اذا ظهر بالقضا فولاية الاستيفاء يثبت لصاحبه بالمالك السابق لا بالقضا

بمنسوب

ولو سرق من احد او سرق من اجنبية ثم تزوج بها سقط القطع لان اعتزاله الزوجية بعد القضا يخفى الاستيفاء فيمنع القضا او لا
ويقطع السارق خصوصاً لو دعي والمنسوب والغاصب المضاربة المستأجر والمرتهن والاب والوصي اعلم ان اليد تترتب بان يمسك
بشيء صحيح فلو سرق من اليد الصحيح يتعلق بها القطع يد ما لم يكن كالتا او غير ذلك ومن غير الصحيح لا يتعلق بها
القطع يد ملك كالمسكن واليد الصحيح يد ملك ويد امانة ويد ضمان والتي ليست بصحيحة يد السارق
اذا سرق من يد المالك فلو امانة قاتلها كيد المالك لان المؤدع ويد الضمان يد صحيح كالمترهن
والقاضي على سبيل التمسك والغاصب لان له ولاية الاخذ والحفظ فلو امانة عندهم فاستهتروا يد المالك
ويقطع خصوصاً المالك ايضاً اذا سرق من هولا او المراهن لانه لاحق له في بعض العين مع قيام الرهن
فاذا قضى الدين بطل الرهن وكان له ولاية الخصومة ايضاً وقال زرارة لا يقطع الا بخصومة المالك والاب
والوصي لان ولاية الخصومة للباقيين انما ثبت ضرورة الحفظ فلا يظهر حق القطع ولان السرق
يثبت بحجة شرعية عقوبت خصوصاً من جازم الى الاسترداد فستوعق القطع كالسرقة
من المالك ولا يعتبر مشروطة وهو هو الاعتراض واليد التي ليست بصحيحة يد السارق فلا قطع على مسرق
منه لانها ليست يد ملك ولا امانة ولا ضمان فصار كانه اخذه من الطريق او اخذ المالك الصايغ ولا
يقطع بخصومة المالك ايضاً لان السارق الثاني لم ينزع عن المالك يد صحيحة فصار كانه اخذه من الطريق
وكما يجد السارق في العين المسروقة على وجهين اما ان يكون نقصاً او زيادة فان كان
نقصاً قطع ولا ضمان عليه ورُدت العين لان نقصان العين ليس بكسر من هلاكه وان كانت زيادة
فاما ان يسقط حق المالك عن العين لقطع الثوب وحياطته فناء او جبة ونحو ذلك قطع السارق ولا
سبيل للمالك على العين ولا ضمان لان العين زالت عن ملكه المسروق منه تعذر الضمان بالقطع فصار كانه
استهتك وان كانت الزيادة لا يقطع حق المسروق منه على العين وقالوا ياخذ ويعطى ما زاد الصبيغ
فيه لان المالك متخير بين تضمن الثوب وبين اخذه فضمن الزيادة وقد تعذر التضمين
بالقطع فتعين اخذه وضمان الزيادة لان المتخير بين شيئين اذا تعذر احدهما تعين الاخرى
ولا يخرج رضاء لا يجوز تضمن الثوب بعد القطع لما مر ولورد الثوب بقيمة السارق شيوا فيه سبب
متقدم على القطع وسرقة العين المشتركة يسقط القطع ابتداءً فاذا وجد القطع لم يجز اثبات ما ينافيه
وليس كذلك اذا صنف بعد القطع لان السرقته بعد القطع لا تسقط القطع كالموابع المالك بعض الثوب من
السارق ولو سرق ذهباً وفضة فصر به درهم او دينار قطع ورُد الدرهم والدينار عنده ابو حنيفة
وقالوا لا سبيل للسرق منه علمها وهذه صنعة متقومة عند رما خلا فله عرف في الغصب في الحديد
والرصاص والصفران جعلوا في ان كان سباع عدداً فهو للسارق بالاجماع وان كان نوزاً فهو على اختلاف
في الذهب والفضة وبهذا الاصل يعرف جميع مسائل ما يحدثه السارق في المسروق من ثيامله **فصل**
واذا خرج جماعة لقطع الطريق او واحد فاخذوا قبل ذلك حبسهم الامام حتى يتربوا فان اخذوا في اسلام

او ذمى واحداً منهم نصاب السرقة قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا
الا قتلهم ولا يلبثت العفو ولا يولد لانه انما يقطع ايديهم جذاها الله تعالى ولا يصح الصفح عن حقوق الله تعالى
وان قتلوا واخذوا المال قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم ويغفر من غير قطع ايديهم
من غير قطع والاصل في ذلك قوله تعالى انما جزا الذين يجارون الله ورسوله وليسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا
او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قبل محناه الذين يجارون اهلها الله واولياءه الرسول لا تخالف
محاربة الله تعالى بطرق حذو المضاق وقيل المراد حكم الحاربين لانهم لما امتنعوا على نابت الله الامام وجماعة المؤمنين
وتظاهر بخالفته او امر الله تعالى كانوا في حكم الحاربين وهذا توسع في الكلام ويجاز كقوله تعالى ومن يشاق الله
والجارون المذكورون في الآية هم القوم مجتمعون بهم منعه بانفسهم على بعضهم بعضاً ويتناصرون على ما قضا
اليهم وسعاصدون عليه وسواء كان امتناعهم بحديد او خشب او حجارة فيكون قطعهم على المساكين
في دار الاسلام من السلم واسهل الذمة دون غيرهم هذا عندنا في رضى واصحابه رحمهم الله الآية صريحة على ما ذكرنا من الاصل
وروي ذلك عن علي وابن عباس والنفخ وابن جبير عنهم ولان الجنات تتفاوت على الاحوال قال الايق يغلط الحكم
يتغلط كما فاذا اخذوا السبيل لم يقتلوا ولم ياخذوا ولا احبسوا وهو المراد من الايق من الارض وقيل هو ان الامام
لا يزال يظلم حتى يخرجوا من دار الاسلام وان اخذوا وقالوا على الوصف المذكور قطع ايديهم وارجلهم من
خلاف يعني اليد اليمنى والرجل اليسرى وبشرط ان يكون المال معصوماً عصمة مؤبدة فلهذا قال مال
مسلم او ذمى حتى قطع على مستامن لا يعطى لان خطر موقت فلا يجب فيه حد كالسرقة الصغرى ولا يدان
بصبي كل واحد نصاباً لما مر في سرقة وان قتلوا ولم ياخذوا ولا قتلهم جذاً على ما يتبعوا وان قتلوا واخذوا
المال فالامام فيهم بالخيار على الوجه الذي بينا وهذا لان اخذوا المال موجب للقطع في السرقة الصغرى وبطلان
الكبرى بقطع الطرفين والقليل موجب للقتل في غير قطع الطرفين وتغلط هنا بان قتل ولا يلبثت الى عفو الذي
وصلح وهو معنى قولنا يقتلهم جذاً فاذا جمع بين القتل والسرقة يجمع عليه بين موجباً وهكذا تراجعت
بالحد فيهم ويكون او في الآية بمعنى الواو وقال ابو يوسف رحمه الله لا يترك الصلب لانه منصوص عليه بالقتل والقطع
ولانه ابلغ في التشهير وهو المقصود ليعتبر به وجوابه ان التشهير حصل بالقتل والصلب مبالغته فيختر فيه
وقال محمد بن قيس يقتل او يصلب ولا يقطع لان النفس صارونها اذا اجتمعا لحق الله تعالى دخل ما دون
النفس في النفس كالحصن اذا نزل وسرق قلنا هذا واحد واجب بغير واحد ومن وافقنا في الطريق
على وجه الكمال بالقتل واخذ المال والحد الواحد لا يدخل بعضه بعضاً الا يرى ان قطع اليد والرجل حد واحد
في اخذ المال في الكبرى حدان في الصغرى والتداخل في الحد ولا في حد واحد واختلف في الصلب قال الطحاوي
رحمهم الله يقتل ثم يصلب وقال الكرخي يصلب حياً ويطعن تحت شدة ونهش يسرى حتى يموت لانه ابلغ في رجم
عنهم قال ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام ثم يخلى بينه وبين اهله ليدفون لانه يتغير بعد ذلك

فيسطر الناس براحة ولا ان المقصود يحصل بذكره وهو الاشتراك وهو ان يوافق الله في كل شيء
ينقطع فيسقط لتعطين به غير هو ولم يقطع اليد والرجل ما يتناه في الصغر من شلل ايديهم وذاب بعض الأعضاء
لما ذكرنا قال وان باشر القتل واحد منهم اجر على الكل لان المحاربة تتحقق بالكل لانهم انما اعدوا لعدو واحد
عليهم حتى لو غلبوا او هزموا انجز واليه فكانوا عتقنا لهم ولهذا المعين كان الرد في الغنمية كالمقاتل
ولان الرد ساعى في الارض فسادا الا انه انما وقف لتقتل اذا قتل فيقتل كاهل البغي قال وان كان فيهم
صبي وجنون او ذور رحمهم من المقتول عليهم صار القتل لله وليا ومعناه انه سقط الحد فلو عفي الولي وصالح سقط
القصاص وهذا لان الجنابة واحدة قامت بالكل فاذا لم يكن فعل بعضهم موجبا صار فعل الباقيين بعض العلة فلا يترتب
عليه الحكم اما الصبي والجنون فلما مر في السرقة واذا ذور رحمهم فلا توافقه كالحز فقد حصل للخلل في الحرز فيقتل
فيسقط الحد فيقتل القتل الاولياء ولهذا هو قطع بعض العاقلة على البعض لا يجب الحد لان الحرز والحد قصار كدار
واحدة ولو كان في المقتول عليهم ستمائة قطعت لان الامتناع في حقه للخلل في العصمة وذكر كحصه وخلل الحرز نعم
المكالم شرط قطع الطريق ظاهر الرواية ان يكون قومه لهم منعوا على ما تقدم ينتظم بهم الطريق ولا يكون في مصر
ولا بين قريتين ولا بين مدينتين ويكون بينهم وبين المصرين السفر لان قطع الطريق بانقطاع المائدة
والسائل ولا يمنعون عن المشي في هذا الموضع فيلحقهم الغوث ساعة بعد ساعة من المسلمين او من
جهة الامام وروي عن ابي يوسف لو كان في المصر لئلا او بينهم وبين المصر قل من مسي سفيرهم
قطع الطريق وعلى الفتوى عليه نظر المصلحة التي يدفع شر المتعلقة المضادين وابعوح رمة اصاب عاقشا
هذه زمانيه فان هذا المصالح كانوا يحلون السلاح فلا يمتك قاطع الطريق من مخالفتهم فاما اذا تركوا
هذه العادة وامكت يتقلب عليهم قطاع الطريق اخرى عليهم الحد ولهذا قال يثبت قطع الطريق بين الجيرة
والكوفة لان الغوث في زمانه كان يلحق ذلك الموضع لا اتصال المصريين اما لان فري برية تجري فيها قطع
الطريق وليست فيه الامتناع بالخشب والسلاح لان المعنى يوجد بها ولا بد ان يكون في دار السلام على ما تقدم
لان الحد اذا وجد بسببه في دار الحرب لا يستوفى في دار الاسلام كما مر في الحدود واذا تاب قطاع الطريق قيل ان
يوجد واستقط عنهم الحد وبقى حق العياد في المال والقصاص لقوله تعالى الذين تابوا من قبل ان يتعدوا
عليهم فيقتلهم فخرج عن الجيرة عملا بالاستثناء في السرقة اذا تاب ولم يرد المال يقطي لان قوله تعالى فان تاب
من بعد ظلمه ليس استثناء فلا يقتض خروج التائب من الجيرة السابقة وهو كلام مبتدأ يستغنى
عن غيره فيعمل على الابتداء لانه اولى اما الاستثناء فيقضي في صحته الى ما قبله فافترقا **كتاب السير**
وهي جمع بين وهي الطريقة خير كانت او شر ومنه سيرة العزمين او طريقتهما ويقال فلان نحو سيرة وفلان
منه يوم السيرة يعني الطريقة ويسمى هذا الكتاب بذلك لانه يجمع سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وطريقته في مخازنه وسيرة
اصحابه وما نقل عنهم في ذكر الجهاد فريضة محكمة يكفر جاحدة ثبت فرضيته بالكتاب والسنة واجماع الامة

السير
الطريق
الطريق
الطريق

اما الكتاب قوله تعالى الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى غير ما من الايات في الامر بقتال الكفار والسنة
قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وقال في الجهاد ما في من فرض منذ بعثني الله
الي يوم القيامة حتى يقاتل عصابة من امة من الدجال وعليه اجماع الامة وكان رسول الله اذا بعث جيشا
او سرية او هي صاحبها امرهم بيقولوا لا اله الا الله وقالوا لا اله الا الله قالوا لا اله الا الله ولا تغلبوا
ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى ثلاث خصال الي
الاسلام فان سلحوا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وان ابوا فادعوهم الى اعطائهم حرية فان ابوا فابعدوا اليهم ايامهم
بالقتال واذا حاضرتهم حصا اومدينه فادعوكم ان ينزلوكم على حكم الله فانكم لا تدرؤن ما حكم الله
فيهم ولكن انزلوكم على حكمكم ثم اقضوا فيهم ما رايتهم واذا ارادوكم ان تعطوهم ذمة الله وذمة رسوله
فلا تعطوهم ذلك ولكن اعطوهم ذمتكم واذمة ابايكم فانكم ان تحفروا ذمتكم واذمة ابايكم اهلون من ذمة
الله وذمة رسوله واخاف الذمة نقصها قال الجهاد فرض عين عند النفي العام كفاية عند عدمه
اما الاول فللقوله تعالى اتقوا الله واتقوا الاية والنفي العام ان يحتاج الى جميع المسلمين فلا
يحصل المقصود وهو اعزاز الدين وتوالمشركين الا بالجميع فيصير عليهم فرض عين كالصلوة اذا لم
يكن كذلك فهو فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين كرسد اسلام وكفه لان المراد بالمقصود
منه دفع شر الكفرة وكسر شوكتهم واطفاء نارهم واعلا كلمة الاسلام فاذا حصل المقصود بالبعث
فلا حاجة الى غيرهم والنبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجهاد ولا يخرج جميع اهل المدينة ولا امر بالمعروف ونهى عن المنكر
فيكون على الكفاية ولانه لو وجب على جميع الناس لتعطلت مصالح المسلمين من الزراعة والصناعات
انقطع ما من الجهاد من الكراع والسلاح فلا يقدر المجاهدون على اقامة الجهاد فيؤدي الى
تبطله فان لم يقم به احد من جميع الناس بتركه كسائر فروض الكفاية قال وقول الكفار واجب
على كل رجل عاقل صحيح حر قادر لان المرأة والعبد مشغولان بخدمة السيد والزوج وحق العبد
مقدم والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب واما غير القادر فلان تكليف العاجز فيجب كالمريض
والاعم والمقعور ونحوهم وفيه نزاع ليس على الا يخرج الاية التي روتها عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا اذا لم يجدوا
على جميع الناس تخرج المرأة والعبد بغير اذن الزوج والسيد لانه يصير فرض عين وحق الزوج والسيد
يظهر في مقابلة فرض الاعيان كالصوم والصلوة قال ولا بأس بالرجل اذا كان بالمسلمين حاجة لانه دفع
الضرر الاعلى باجتهاد الادنى والحاجة ان لا يكون في بيت مال المسلمين شيء ويحتاج المسلمين
شيء ويحتاج المسلمين الى المسيرة ومواد الجهاد ولا سيما وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ خروجا
من صفوان وكان عمره يومئذ لا يجوز الا عذر عن ذلك لجليله ويحظن الشاخص فرض القاعد قال
واذا حاض المسلمون اهل الحرب في مدينه او حصن دعوهم الى الاسلام طاروي انه عدم ما قال

حتى دعاهم الى الاسلام ولما تقدم من الحديث ولا نهم ربا اسلموا فيحصل المقصود باهون
الشهيد فان اسلموا كفوا عن قتالهم لقوله عم اصر ان اقاتل الناس الحديث ولما سبق من الحديث
ولان المقصود الاسلام وقد حصل قال فان لم يسلموا دعاهم الى داء الجزية لما سبق من الحديث ان كانوا
من اهلها ويتوالى كثرة ما يجب على ما يعرف في بابها ان لا يكونوا من اهلها لا يدعهم لانه لا قابلية فيه
اذ لا يقبل منهم الا الاسلام والسبق ويعرفهم قدر ما يسقط المنازعة بعد ذلك ولان القتال ينتهي بالجزية
قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد يحترقوا قلبوها قالوا فاقبلوها فلم يمانوا وعلمهم ما علينا قالوا عم
فاذا قبلوها علمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وقالوا على رضى انما يدلو الجزية لم يكونوا اموالهم
كما موالاتهم وما واهم كدماينا والمراد بالبذل بالقبول اجماعا قالوا يجب ان يدعوهم من لم يبلغه الدعوى
لما تقدم ولما تعلموا ما يقابلهم عليه فربما اجابوا فيكفي مؤنة القتال فان قاتلهم بغير دعوة قتل جوار لان الدعوة
الى الاسلام قد انتشرت في دار الحرب فقام الشيوع مقام البلوغ وقيل لا يجوز وهو اتم للنزاهة او مخالفة
الامامة ولان الشيوع في بعض البلاد لا يعتبر شيوعا في الكل قالوا ويستحب ذلك لمن بلغته ايضا لغة
في الانذار وهو غير واجب لانه عم اعاد على بنى المصطلق وهم غارقون في غمر اسامة ابن زيد رضى الله
النبى عم عهد اليه ان يغير على بنى الاصغر صاحبا حرا يخرج قتلهم والغار لا يكون عن دعوة
قال فان ابوا دفع عن الاسلام والجزية استهانوا بالله ودار بوجه ما يتبع لقوله عم فان ابوا فاستع
بانهم علىهم وقاتلهم ولان الله اعاد اليهم فاقاموا على عادتهم فوجبت مناجرتهم وان استعان
بانه عليهم لانه انما صلا لا ياتى المذل لاعدائه فيستعان به قالوا ونصبوا عليهم الحجاب وفسد
زروعهم واشجارهم وخرقوا دمهم وان تترى بالاسلمين ويقصدون الكفار ولان في ذلك
وعظا للكفار وهم المقصود وقد فتح الله عليهم حاضرا اهل الطائف فربما هم بالمنجنيق وكان فيهم المسلمون
الا سببهم والتجارة والاطفال قالوا امتنع القتل باعتبار ذلك لا يمنع اصلا ولا يقصدون بالرفق بالمسلمين
خبرنا عن قتالهم بقدر الامكان ولما هم يربطون الطائف بدالك قمرهم وبالك النصر فامر بتخريبه فلما انتهى اليه
الكرهم امر بقطعها قالوا انهم وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخل بين النصر وحرق البيوت وما يخص بنو النضير من دارهم
امر بقطع نخيلهم وحرقهم فقالوا يا ابا القاسم ما كنت ترضى بالفساد فانزل الله تعالى ما قطعتم من نخيلهم
او تتركتموه قائمة على اصولها فبازن الله فيبين ان الله لم يكن فسادا وقد قال تعالى ولا يطمون مواط
يفيظ الكفار ولا ينالون من عدو قبلا الا كنت لهم قال ويبغى للمسلمين ان لا يغدروا ولا يغفلوا ولا
تمثلوا ما رويناه من الحديث او الكتاب والغلل الخيانة والسرقه من الخفم والغدر نقض العهد فلا
يجوز بعد الامان ولا يأسى به قبله وهو حيله وخدعة قالوا عم الحرب خدعة والمثله المنهية بعد الظفر
ولا يأسى بها قبله لانه ابلغ في كبرهم واضربهم قالوا ولا يقتلوا الجفونا ولا امراة ولا صبيا ولا ايتي ولا تعد

ولان بلادهم لا يخلوا عن المسلمين

ولا مقطوع اليمن ولا شيخا فانما الا ان يكون احدهما ملكا او ممن يقدر على القتال
او يحضر عليه اوله راي في الحرب او مال تحت يده او يكون الشيخ ممن يحيل له به عم عن قتل الصبيان
والزراريب ورأى عدم امراة مقتولة فقال هاهما لها قتلت وما كانت تقاقل ولان الموجب للقتل هو الحرب
باستارة هذا النص وهو لا يقالون والمجنون غير مخاطب وكذلك مقطوع والرجل من خلاف ويايى الشق غايبا
وان كانت احد الثمنين والمجنون غير مخاطب وكذلك مقطوع والرجل من خلاف ويايى الشق غايبا
او يقدر على القتال اوله ما يعين به او راي لا يؤمن بشيء قصار كالمقاتل والنبى عم قتل دريد بن
الصمة وكان له مائة وعشرون كنة لانه كان صاحب كنة ويقتل الرهاطين واهل الصوامع والديت
تخلدون الناس ويدلون على عورات المسلمين لما فيهم فان كانوا لا يخجلون الناس وحسبوا انفسهم
في جبل او صومعة ونحوه لا يقتلون لما يتبع **فصل** واذا كان بالمسلمين قوة لا ينبغي
لهم موادة اهل الحرب لانه مصلحة في ذلك ما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى او تاخير
لان الموادة طلب الامان وترك القتال قالوا ولا تخفى تهنا وتدعوا الى الله لهم وانتم الاعلى
وان لم يكن لهم قوة فلا بأس به لانه خبير بالمسلمين قالوا وان جئوا بالسلم فاجب لها امان
قالوا الى المصلحة فكل اليها وصالحهم والمعتبر في ذلك مصلحة الاسلام والمسلمين فيجوز عند وجود
المصلحة دونهما ولان عليهم حفظ انفسهم بالموادة الاسرى انه عم صالح اهل مكة عام الحديبية
على وضع الحرب بمشورتين ولان الموادة اذا كانت مصلحة للمسلمين كان جهادا ومعنى لان المقصود
دفع الشدة وقد حصل ويجوز الموادة اكثر من عشر سنين على ما ساء الامام من المصلحة لان تحقيق
المصلحة والخير لا يتوقف جملة دون مدة قالوا وان وادعهم غرر القتال اصلح نبذ الى ملكهم وقاتلهم
قالوا فانما نبذهم على سوء والنبي عم نبذ الموادة التي كانت وبين اهل مكة ولان المعتبر بالمصلحة
على ما يتبع فاذا تبذلت نصير السبذ جهادا وتركه الجهاد صورة ومعنى ولا بد من النبذ خيرا عن العذب
المزى عنه ويكتفى بعلم الملك لانه صاحب امرهم ويعلمهم بذلك ويشترط مدة يبلغ خبر النبذ الى جماعتهم
واذا امتنع ملكه يمكن الملك اعلامهم جاز مخالطهم وان لم يعلمهم لان التقصير من ملكهم فلا يكون غدر ولا ضرر
ولم ينزلوا من حصرتهم فلا بأس بقتلهم بعد الاعلام وان نزلوا الى عسكر المسلمين فربما على ما نهم
حتى يعودوا الى حصرتهم لانهم نزلوا بسبب الامان فلا يزالون على ملكه حتى يعودوا اليه قالوا فان بدوا
بخيانة علم ملكهم باقاتلهم من غير نبذ لانهم قد نقضوا العهد لما كان باختيار ملكهم اموالهم وكل من
جماعة دارنا وقطعوا الطريق يغير امر الملك لا يكون نقضا في حق الجميع لانه بغيب اذن الملك ويكون
نقضا في حقهم خاصة فيقتلون قالوا ولا يجوز ان يؤادعهم بال وغبير اذا كان في ذلك مصلحة
للمسلمين ولهم حاجة الى المال لما هم وما اخذوا قبل محاصرتهم بان ارسل اليهم رسولا فهو كالجزية

لا يجوز لاهل الحرب حمله بغير قتال وما اخذه بعد محاصرة مخرج من كمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقتله ما حتى يقتله دونها ثم اعلقت روث الباب وجات
الى النبي صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال ما كان ذلك قد اجرت امان من امنت فوالله ان امانا واحد جابر واذا جازا امانه
لا يجوز لاحد النعمه ان يقتله ولا اخذ ما له من امانه الا ما قال قال فان كان فيه مفسدة اذ به الامام لا يقتله على رايه
بخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه لما يفتى بالتاخير فيقتل قال ولتذ الميم لان الامام اذا جازى بالامان ان
يدعوهم الى الاسلام او الى اعطاء الجزية فان اجابوه الى الاسلام فيها ونعت وان ابوا واجابوا الى الجزية قبلت منهم وصاروا
ذمة وان ابوا ردهم الى ما هم فيه وقال لهم قال نعم ابغض ما امة ولانه لا يجوز التفرقة بين الامان ولا يجوز
تركهم على الكفر من غير جزية فيجوز عليهم الاسلام والجزية التي لا تسمى معها الا ان كان ايوالم يجوز تركهم
غير ذمة ثم يقال لهم كما لو خرجوا الى امان قال ولا يصح ما في ذمة ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا من اسم عندهم
وهو فيهم لان الذمة منتهمة ولا ولاية له على المسلمين والباقيون موقوفون عند ذمة فلا يجازونهم فلا يكونون
من اهل الايمان على ما ثبت ولا لانه لو انتقم هذا البات لاستد باب الفتح لانهم كلما اشتد الاسلام عليهم
لا يجازون عن اسير وتاجر فيخلصون به وفيه ضرر ظاهر قال ولا امان محبة كجور عن القتال
وتحاربهم الله يصح وقرن لا يوسخ رحمه الله مضطرت لمحرمه قوله عليه يسبي بذمتهم ادناهم وقياسا على
المأذون في القتال ولا يوجرهم انهم امنون منه فلا يصح ان كانه كاسير والتاجر ولانه اتمم تلك الحقوق
لما فيها من اسقاط حق المولى ولا يملك ما فيه سقاط حق المولى وسائر المسلمين وهو الامان بطريق الاول بخلاف
تخلاف المأذون لانه لما اذن له في القتال فقد جعل اليه الراي في القتال وتارة يكون الراي في القتال تارة
في الكفر عنه فكذلك جعل امانه ولان الظاهر من المحجور ظاهر لعدم علمه بعد المباشرة وخطا المأذون
تأدي لمباشرة القتال ولا امان المراهق وقال محمد رحمه الله ان كان يعقل الامان ويصفه يجوز امانه لانه
يصير مسلما بنفسه ومن لا يعقل الاسلام انما يحال به بالسلامة تبعه فلا يعتد به ولان المراهق من اهل القتال
كالبايع ولا يوجر رضاه لانه لا يملك الحقوق والامان عقد ومن لا يملك ان يعقد في حق نفسه في حق غيره
او يوان كان مأذونا له في القتال قبل يصح امانه وعامة المشايخ انه لا يصح لان المصلحة والخير له
حقيقة لا يهدس اليها الامن له كشره محبة وممارسة وذكر بعد البلوغ **فصل** واذا فتح الامام
بلد فله ان يشاء قسمها بين الغانمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وسود البني قد بيظروا ان شاء
اخذ اهلها عليها ووضع عليهم وعلى ارضهم الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه سواد العراق باجماع الصحابة رضي
الله عنهم وكان ذلك قد وقع فيستحبس قالوا الاول اولى عند حاجة الغانمين والثاني عند عدمه ليكون ذخيرته
لهم في الثاني من الزمان فانهم يعملون المسلمين وهم يعملون وحق الزمان وللهذا قالوا يعطونهم من المنقول
والايد لهم منه العمل لئلا يتربوا لهم ذلك ولان المذير قاربهم لمنفعة الزراعة حتى لو لم يكن لهم ارض لا يجوز ان
عليهم برقابهم وكذا لو من برقابهم لا غير ولهم ان يرضوا برقابهم واموالهم لا يجوز لانه ابطال حق الغانمين

لا يجوز لاهل الحرب حمله بغير قتال وما اخذه بعد محاصرة مخرج من كمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقتله ما حتى يقتله دونها ثم اعلقت روث الباب وجات
الى النبي صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال ما كان ذلك قد اجرت امان من امنت فوالله ان امانا واحد جابر واذا جازا امانه
لا يجوز لاحد النعمه ان يقتله ولا اخذ ما له من امانه الا ما قال قال فان كان فيه مفسدة اذ به الامام لا يقتله على رايه
بخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه لما يفتى بالتاخير فيقتل قال ولتذ الميم لان الامام اذا جازى بالامان ان
يدعوهم الى الاسلام او الى اعطاء الجزية فان اجابوه الى الاسلام فيها ونعت وان ابوا واجابوا الى الجزية قبلت منهم وصاروا
ذمة وان ابوا ردهم الى ما هم فيه وقال لهم قال نعم ابغض ما امة ولانه لا يجوز التفرقة بين الامان ولا يجوز
تركهم على الكفر من غير جزية فيجوز عليهم الاسلام والجزية التي لا تسمى معها الا ان كان ايوالم يجوز تركهم
غير ذمة ثم يقال لهم كما لو خرجوا الى امان قال ولا يصح ما في ذمة ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا من اسم عندهم
وهو فيهم لان الذمة منتهمة ولا ولاية له على المسلمين والباقيون موقوفون عند ذمة فلا يجازونهم فلا يكونون
من اهل الايمان على ما ثبت ولا لانه لو انتقم هذا البات لاستد باب الفتح لانهم كلما اشتد الاسلام عليهم
لا يجازون عن اسير وتاجر فيخلصون به وفيه ضرر ظاهر قال ولا امان محبة كجور عن القتال
وتحاربهم الله يصح وقرن لا يوسخ رحمه الله مضطرت لمحرمه قوله عليه يسبي بذمتهم ادناهم وقياسا على
المأذون في القتال ولا يوجرهم انهم امنون منه فلا يصح ان كانه كاسير والتاجر ولانه اتمم تلك الحقوق
لما فيها من اسقاط حق المولى ولا يملك ما فيه سقاط حق المولى وسائر المسلمين وهو الامان بطريق الاول بخلاف
تخلاف المأذون لانه لما اذن له في القتال فقد جعل اليه الراي في القتال وتارة يكون الراي في القتال تارة
في الكفر عنه فكذلك جعل امانه ولان الظاهر من المحجور ظاهر لعدم علمه بعد المباشرة وخطا المأذون
تأدي لمباشرة القتال ولا امان المراهق وقال محمد رحمه الله ان كان يعقل الامان ويصفه يجوز امانه لانه
يصير مسلما بنفسه ومن لا يعقل الاسلام انما يحال به بالسلامة تبعه فلا يعتد به ولان المراهق من اهل القتال
كالبايع ولا يوجر رضاه لانه لا يملك الحقوق والامان عقد ومن لا يملك ان يعقد في حق نفسه في حق غيره
او يوان كان مأذونا له في القتال قبل يصح امانه وعامة المشايخ انه لا يصح لان المصلحة والخير له
حقيقة لا يهدس اليها الامن له كشره محبة وممارسة وذكر بعد البلوغ **فصل** واذا فتح الامام
بلد فله ان يشاء قسمها بين الغانمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر وسود البني قد بيظروا ان شاء
اخذ اهلها عليها ووضع عليهم وعلى ارضهم الخراج كما فعل عمر رضي الله عنه سواد العراق باجماع الصحابة رضي
الله عنهم وكان ذلك قد وقع فيستحبس قالوا الاول اولى عند حاجة الغانمين والثاني عند عدمه ليكون ذخيرته
لهم في الثاني من الزمان فانهم يعملون المسلمين وهم يعملون وحق الزمان وللهذا قالوا يعطونهم من المنقول
والايد لهم منه العمل لئلا يتربوا لهم ذلك ولان المذير قاربهم لمنفعة الزراعة حتى لو لم يكن لهم ارض لا يجوز ان
عليهم برقابهم وكذا لو من برقابهم لا غير ولهم ان يرضوا برقابهم واموالهم لا يجوز لانه ابطال حق الغانمين

لأنه الرقاب لا تروم بل ينقطع بالموت أو الإسلام أو ما يجوز تبعا للارضي نظرا للغنائم لا يستغلون
بالزراعة فينقعدوا عن الجهاد وفيه مصلحة لمن يحاربهم كما قاله عمر رضي الله عنه ما وضع الخراج على أرض لغريق
طلبوا منه فسموها وحبسوا عليه بقوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من أهل القرى الآية ويقولون كما للعقارب الكلاب
الآية فاحتج عليهم بقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم وقالوا لو قسمتها عليكم لم يبق لمن بعدكم شيء فاطاعوا ورجعوا
إلى قولهم وإنما ملكوا إياها لحقهم بالقتل دفعها لشركهم فلا يتحضر ضرا آتيا المتحضر فحضر لجعلهم عونا للكفر
وهذا في العقارب أما المنقولة لا يرد عليهم لأنه لم يرد به الشرع قال وإن شاء قتل الأسارى لأنه عدم قتل وفيه تقليد
مادة الكفر والفساد وقتلهم عقبة بن أبي معيط والنظريين شميل بعد ما حصل في يده وقتل بني قريظة بعد شربهم
وإن شاء استرقهم لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة للمسلمين وإن شاء تركهم ذمة للمسلمين لما تقدمت الآيات
ومشرك العرب على ما يأتى في الجزية ولا يجوز ردهم إلى دار الحرب لأنه فيه تقوية للكفر عيا المسلمين ولو أسلموا بعد
الافتداء ليقبلهم لأنه دفع الشراء ولا يجوز استرقاقهم لأن عقد سبب الملك بخلافه والواحد قبل الأخذ حيث
لا يجوز الاسترقاق لأنه لم ينعقد سبب الملك قال ولا يبايعون بالبيعة المسلمين وقالوا يبايعونهم
لأن عود المسلم إلى دينه أو إلى غير دينه لا يفسد ما كان عليه من قبل الكفر وقد قال الله فاما ما بعدوا وما
فداء ولا يرجع قولهم يقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقولهم قاتلوهم حتى لا تكون فتنة فيجب
قتلهم وذلك يمنع رجوعهم ولأن الكافر يصير كافرا بغير حربهم من خلع المسلم منهم لأن كونه
المسلم لا يبيدهم أنه لا يفسد ما كان عليه من قبل الكفر بغير مضى اليأس وأما ما بعدوا وما فداء ولا يرجع قولهم
استرقاقهم لا يفسد ما كان عليه من قبل الكفر بغير مضى اليأس وأما ما بعدوا وما فداء ولا يرجع قولهم
كل حال قاله ولا يبايعون بالبيعة ومفاداة النبي يوم بدر عاتبه الله تعالى عليها بقوله لو لا كتاب من الله سبق لم ينزل
الكتاب وأبو بكر رضي الله عنه قال لو نزل من السماء عذاب لما جئنا منه إلا نرى لأنه أشار بقتلهم دفعه الله
والنقص معروفه ويجوز عند الحاجة الاستعداد للجهاد لأن المعتبر المصلحة وهي فيما ذكرنا قال محمد
رحمه الله لا بأس بأن يبايعوا بالشرح العاني والعجز الغائبة بالمال إذا كان لا يرد على منعه الولد لأنه
لا معونه لهم بخلافه والنساء لأن في الرد عليهم معونه لهم ولا يجوز المن على الأسارى لما فيه من البطلان
حق الغنائم بغير عوض فإن حقهم بنت فيهم بالأسر فلا يبطل ولأن النصوص الواردة في قتال
المشركين وقتلهم ينفي ذلك قال وإذا أراد الأمام العود معه مواسم يعجز عن نقلها ذبحها وحرقها
ليلا ينتفعون بالحم ولا يهقرها لأنه مثله وذبح الشاة جائز لعرض صحيح وكسر شوكة الأعدا
عرض صحيح وصار كقطع الشجر وحرقه ببناء أو الحرق قبل منتهى عنه لما فيه من تعذيب الحيوان
وحرق الأسلحة والامتنعة أيضا وما لا يحترق منها يدفن في موضع لا يجدر الكفار عليه إطلاقا
للمنفعة عليهم أما الأسارى ممنون إلى دار الإسلام فإن عزا وقبل الرجال وترك النساء والصبيان في أرض

مضجهم حتى يتوارجعوا وعطشوا لا لا يقتلهم للنهي ولوتر كوا في العثمان عادوا حرا علينا فالتاء بحصول من
النهي والصبيان يكبرون فيصيرون حرا باعينا فتعين ما قلناه ولهذا قالوا إذا وجد المسلمون دار الحرب حيا
وعقارب يترعون خمسة العقرب وانبياي الحية دفعا لضررها عنهم ولا يقتلونها إلا لا ينقطع مسلمهم وفيه منفعة
الكفار وعلى وجه القهر والغلبة وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة أو خلسة أو هبة فليس بغنيمة وهو لا أخذ
خاصة قال ولا يقسم غنيمة دار الحرب لكن يخرجها إلى دار الإسلام فيقسمها وقال أبو بكر رضي الله عنه إن غنيمة
جان واجب إلى أن يقسم دار الإسلام فيقسمها ولا يجوز بيعها قبل القسمة ولا في دار الحرب ومن مات من الغنائم في دار الحرب
فلا سهم له وإن مات بعد حرازا بدارنا فتمسكه لورثته وإذا لحقهم مدد في الحرب شاركهم فيها ولا تنضم بالانفاق
وأصله أن الغنائم لا تملك بالأصالة ويثبت فيها الحق وهو اليد المأقولة المتصرفه وثبتا كالحق بالأحرار ويثبت
بالقسمة فلو أسلم الأسير بعد الأخذ قبل الأحرار لا يكون حرا ولو أسلم قبل الأخذ يكون حرا والدليل عليه أنه عدم نهي
عن بيع الغنيمة في دار الحرب والقسمة بيع محض فيدخل تحت النهي ولأنه عدم قسم غنائم بدر بالمدينة ولو كان قسمتها
قبل ذلك لم يؤخر لأن تأخير الحق عن فسحة لا يجوز مع حاجته إليه إلا بأذنه ولأن فيه ضررا بالمسلمين لأنه المدة ينقطع طهرهم
عنها فلا يلحق بهم فلا يؤمن كثرة الكفار عليهم ورعا كان سببا لرجوع الكفر عليهم لاستغفارهم محل نصيبه والدخول
إلى وطنه وما روي أنه عدم قسم غنائم خيبرها وغنائم بغي مصطلق فيها فانه فتحها وصارت دار الإسلام ولو قسمها في دار الحرب
جاء بالاجماع لأنه فضي في جهنم فيه قال ورد في المقاتل في الغنيمة سوا الاستواء في السبب وهو المحاور
أو شهود الواقعة على عايف ولأن أرباب العدة وتحصل مثل المقاتل أو أكثر فقد شاركوا المقاتلة في السبب فيشاركونهم
في الاستحقاق قالوا وإذا لحقهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها لما ثبت في حديثهم رضي الله عنه إلى سعيد بن أبي وقاص وإنما ينقطع شركتهم أما
بالأحرار بدار الإسلام أو بالقسمة في دار الحرب أو بيع الأمام الغنيمة في دار الحرب فإذا وجد هذه المعاني الثلاثة انقطعت
الشركة لأن الملك يستقر بها واستقلال الملكة اشتركت ولو فتح العسكر بلدا من دار الحرب واستقرهم وأعليه في حقهم
مدد في مشاركتهم لأنه صادر من بلاد الإسلام وصارت الغنيمة حرة بدار الإسلام فلا يشاركهم قال وليس للسوق سهم إلا أن
يقالوا لعدم السبب في حقهم وهو المحاور بقصد القتال فيعتبر السبب الآخر وهو حقيقة القتال ويعتبر حاله
عند القتال فارتأوا رجلا وكذلك ما بينا قال وإذا لم يكن للأمام ما يحمل عليه الغنائم أو دفعها الغنائم إلى دار
الإسلام لم يقسمها لما مر أن القسمة لا يجوز في دار الحرب ولا بد من الحيل إلى دار الإسلام فإن كان في الغنيمة حيلة
حمل عليها لأن الحول والحول لهم وكذا إن كان مع الأمام فضل حيلة في بيت الملاحم عليها لأنه مال المسلمين وإن لم يكن
معه فن كان من الغنائم معه فضل حيلة يحمل عليها بالاجر بطيبه من نفسه وإن لم يطب لا يحمل لأنه لا يحمل
الاستماع بمال المسلم إلا بطيبه نفسه هذه رواية السبي الصغير وذكر في السير الكبير أنه يحمل على كره منه
باجر المثل لأنه ضرورة وحالة الضرورة مستثناة كما إذا انقضت مدة الاجارة في المفاداة أو في البحر أو الزرع ونقل يعقد
مدة اجرة باجر المثل فكذلك هذا فإذا لم يجد حيلة أصلا ذبح واحرق وقتل عا ما بينا قال ويجوز للعسكر أن يهلكوا دار الحرب

وبأكل الطعام وبشرب الماء واللباس وبغير ذلك مما يحتاج اليه من غير ما يملكه من ماله
ان جيشا عتقوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأخذ منه شيء ونحن اوفى بن ابي اوفى فان الطعام يوم خيبر لم يكن
الرجل اذا احتاج الى شيء فذهب فلهذه وكتب عمر بن الخطاب الى امير الجيش بالشام من العسكر فليأكلوا فليجلبوا ولا يبيعوا
بذهب ولا فضة من باع بذهب ولا فضة ففقد الجيش ولا سوز عليهم حمل الطعام والعلق الى دار الحرب لانه منقطع
عنهم فان اهل الحرب لا يبيعونهم فلو لم يحرمهم ذلك ضاق عليهم الامر او يقولون الطعام والعلق لا يمكن حملهم الى دار السلام غالبها
فلا يجزى فيه الحماضة فلهذا كان لا يجوز ان يبيعوا شيئا من ذلك بذهب ولا فضة ولا عرو ولا لانه اقرب لهم من ذلك الحاجة فلا يجوز
لهم البيع لمن اياها طعامه لغيره ويردون النش الى الغنيمة لانه صار ما لا يجزى فيه التامع كغيره من الاموال ولا يجوز
الى دار السلام لم يحرمهم شيء من ذلك لان الحاجة زالت ولانه استقر حق الغنائم بالحياة فلا يتنفع بعضهم بغيره
الباقين قالوا ويردون ما فضل عنهم قبل القسمة ليقسم على مستحقه فان وقعت القسمة ويتصدقون به ببعض ان
كانوا محتاجين انفعوا به لانه لا يمكن قسمة ذلك بين جماعة الجيش فصار كماله كما لا يمكن ايضا ان يستحقه وحده
تكرارنا كالخطبة وان انفعوا به بعد خروجه الى دار السلام ان كان غلبت نفسه بقيمته بعد القسمة لما بينا ويرده الى الغنيمة
قبل القسمة ايضا لا للحق الى مستحقه وان كان فقيرا ارد قيمته قبل القسمة ولا شيء عليه بعد ما علم ما بينا
واذا ذبحوا البقر والغنم والجلود الى الغنيمة او الحاجة لم يبيعوا بها ولا يتنفع بها ذكرنا من الاشياء الامر لهم من
الغنيمة او يبيعوا غنما او كان فقيرا او يطعم من معد من النساء والاولاد والماليك ولا يطعم الاجير وكذلك
المدد ولو اهداه الى تاجر لا يستحق ان تاكل منه الا ان تكون خبز الخنطة او طبخ اللحم فلا يبيع بالاكل منه
لانه مملوك بالانتماء لا كغيره ينبغي للامام او نائبه ان يحرص الجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الغنائم
من الرجل ليعلم بينهم بعد استحقاقهم من دخل فارس ثمرات فارس بعد ذلك فله سهم فارس وكله الواخذ العدو
قبل حصول الغنيمة او بعد لان الغنائم من اوجف على بلاد العدو بفارس فدخل فارس لان المقصود ارجاء العدو
دون القتال عليها فان من دخل فارسا وقال ارجاء الجيش سهم فارس وارباب العدو وانما يحصل بالدخول لان عند ينشر
الجيش ويصل اليهم انه دخل بلاد فارسا وكذا اذا دخلوا ويترددون فوف عليهم عند القتال لانه وقت البقاء للصغار
وتعينه الجيوش وترتيب الصفوف والوقوف حينئذ يضيق عن اعتبار الغنائم من الرجل ومصرهم
وكسبهم وقد يقع الحاجة الى القتال داخل في المصايف وابواب الحصور وبين الشجر ويخوذ كرفاجب
ان يعتبر السبب الظاهر وهو المجاوزة لحصول المقصود به على ما بينا لان الله تعالى جعل الدخول في ارض العدو
كاصابة العدو وبقولته ولا سطاؤن موطئا يخيظ الكفار ولا يبالون من عدو ينزل الا كتب لهم قالوا
باع فرسه او وهبه او رهنه او كان مهن او كبير او مريض لا يستطيع القتال عليه فله سهم راجلا لان اعداء
على هذه التعريفات والمجاورة بفارس لا يقدرون على القتال لانه لا يمكن من قصد المجاوزة للقتال فارسا وقرى
الحسن يخرج سهم فارس اعتبار المجاوزة وصار كونه ولو باع بعد القتال فله سهم فارس لحصول المقصود قال ومن جاوز
الاجل ثم اشتد فله سهم فارس

لان العيون التي اوتيت لما يتناولون اللحم اذا دخلوا دار الحرب فاشترى فرسا او وهداه او التاجر او المتجار وقاتل عليه فله سهم فارس
عنه ارجع رده شهيد الوقود وايضا وجه هذه الرواية ان الانتفاع بالفرس كالتجارة اكثر منها حال المجاوزة فاذا استحق سهم فارس بالاجل
فله سهم بالقتال او بالاجل واذا غلب المسلمون في السفن فاصابوا غنائم ومنه البر سوا ويحسب سهمهم حال المجاوزة للفارس والرجل والبيوع
لهم الجبل الخمسة وكانت حصونهم ايضا لمواضع الجبل وانما قاتلوا راجلا ولان سهم السفن يحتاج الى الجبل اذا وصلوا جسر او ساحل فصار كما في
البر قال ويقسم الغنيمة اثنا عشر اربعة منها بين الغنائم للفارس سهمين والرجل سهم واحد والاصل فيه قوله تعالى واحملوا اثامهم
لانه خمسة ذكر الحسن ليهو لا يثبت الاربعة الاغنياس للغنائم بدلالة قوله غنمته فانه يهبط بخفضهم لما لا يغنياء وقال ابو بوب
وقد رده الفارس ثلاثة اسهم لاربعه النصف سهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم
فصار لثلاثة ولا يوج سهمان الغنيمة بالحق لا في كماله لان كماله بالقتال تركت بالنصف والنقص من مختلفه فيروى ان اعطى الفارس
ثلاثة وروى سهمين ولو ما روى المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم لاسهم واحد سهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم لثلاثة اسهم
قال شريك خيبر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت غنيمة خيبر على ثمانية عشر اسهما كانت للجبل ثلثه سهم والرجل الف سهمان فاعطى
للرجل سهم واحد ولرسول الله صلى الله عليه وسلم سهم واحد واختلفت النصوص فابوح ربه اثنت المنفق عليه وحمل الباقي على الاصل ولان الانتفاع
بالفارس اعظم من الفرس الا ان الفارس يقاتل بانفراده ولا يثير للفارس بانفراده فلا يجوز ان يسحق الفارس اكثر من سهمه
ولانه لا يجوز تفضيل البهيمة على الادب وقد روي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل مذهب ابوح ربه فصار سهمان
فكان ما وافق غيره او لم يوافقهم لانه لا يصح للمكر والفر فصار كالرجل ولا يسهم الا الفرس واحد
وقال ابو بوب يسهم لفرسين لما روي انه سهم لفرسين ولان الواحد قد يعنف فحتاج الى الاخر ولهما ما روي بان
ابن الزبير بن عوام حضر خيبر باقرى فلم يسهم النبي صلى الله عليه وسلم الا فرس واحد ولان القتال على فرسين غير ممكن والحاجة رده
بالواحد فصار الثاني كالثالث وجوابه ان القياس يمنع الاسهم للجبل الى اخر ما ذكرنا والحق من الجبل والمخلف والحق
والبر دون سواء لان اسهم الجبل ينطلق على الكل ولان الحق ان يختص بزيادة القوة والطلب والهرب فالبر دون الغنم
بزيادة الشدة على حمل السلاح وكثرة الاطعام في ارضه فيستويان في سبب الاستحقاق قالوا فله سهم
والصبي والمكاتب يوزع لهم دون سهم اذا قاتلوا والمرأة ان دأبت الجرحى وللزني ان اعان المسلمين او دلهم
على عورات الكفار والطريق فالاصل ان كل من لا يلزمه القتال في غير حالة الضرورة لا يسهم له لانه ليس من اهلهم ومن يكرمه
القتال يسهم له لانه من اهلهم لان اسهمها لكل سويها بينهم ولا يجوز العليل عليه ما روي ابو هريرة رضي الله عنه انه كان لا يسهم
للعبيد والنساء والصبيان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه يرضخ لهم وقادهم لا يجهلونهم كاهل الجهاد ولحقان عام باليهود
على اليهود فلم يسهم لهم والمرأة عاجزة عن القتال فتقوم مداواة الجرحى منها مقام القتال لما فيه من منفعة المسلمين و
الاجير اذا قاتل قال محمد رحمه الله ان ترك حده صاحب وقاتل لا يستحق والا شئ له ولا يجتمع له اجر ونصيب في الغنيمة
وحملته ان من دخل للقتال استحق السهم قاتل او لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لا يستحقه الا ان يقاتل اذا كان من اهل
القتال فالسوق والتاجر دخلا للمعاش والتجار ولم يدخلوا للقتال فان قاتلوا صار بالفعل كمن دخل للقتال والاجير

اذا دخل تحت التاج لا لاختلاف اذ ان كان قد مدد وقال صار كاهن العسكر قالوا ونفسه يحسم ثلاثة اسمهم للديناء والمساكين واليتامى
ومن كان اهل الفقه بصفتهم تقدم عليهم كما لو كان من الائمة الا انهم لا يتركوا ما فتح الكلام اذ الدنيا والاخرة متصلة ولان الائمة المهديين
والخلفاء الراشدين لم ينفردوا بهذا السهم ولا ينقل عنه ولا يملكوا به بل ينفقونه على ما كان فيهم من النعمان والبركة فيكونون في كل عام ينفقون
الرسالة كما كان يستحق الصنف من النعمان وهو ما كان محتاجا من ذريع او سيف او جارية لنفسه ففسطط جميعا بمجدة ثم اذ
لا سواد يوده وقالوا فيما اذا سئلوا ان النعمان لا ان النعمان قد دود فيكم وكذلك الائمة المهديين لم ينفردوا به بعدكم ولوليت
او لستحقه غيركم لصرقوا اليه وان سئلوا في النعمان فانهم كانوا يستحقون به من النعمان ولا ينقل عنه ولا يملكوا به بل ينفقونه على ما كان فيهم من النعمان
ان جيبين مطم وعثمان بن عفان جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اننا نكره منكم الذي
وضعتموه انما نبت في المطم اعطيتهم ومنعتنا وانما نحن منكم بمنزلة فقلنا نعم انهم لم ينفقوا في اهل بيته
ولكنهم وهذا يدل على الاحتياج الى القرابة وانما يكون من محبيهم ومنوا وروى انه اعطى بن المطم حرم بن امية
وهو اليه قريب لانه امية او له وهذا يبين ان المراد قرب النسب لان ابا بكر وعمر وعثمان وعليهم قسما
على ثلاثة كما قالوا وكفى بهم قدوة وانما يعطى من كان منهم مع صفة الاضاف الى الثلاثة لقوله نعم باينه فانهم انما سئلوا
لكنهم اوساخ الناس وعوضكم عن النعمان والصدقة انما حرمت على فقراهم لانها كانت محرمة على اغنيائهم
واغنياء غيرهم فيكون خمس النعمان حرم من الصدقة عليهم وماروي ان عمر بن الخطاب كان ينفق من اثمهم ويغضي عنهم
غارهم وقد دهم عليهم وكان ذلك بحضرة الصحابة رضه من غير تكبر واذا ثبت انه لا سهم له في النعمان وسئل النبي
سقط وسهم ذوي القربى يستحقون به بالفقر لم يبق الاضاف الى الثلاثة ذكرنا ما فوجب ان نفقه عليهم ويخردون
ذوي القربى فيهم اذا كانوا بصفتهم قالوا اذا دخل جماعة لهم منعه دار الحرب فاخذوا شيئا من ثمنها فلا يعلم ان الداخل
دار الحرب لا يخلوا ان كان لهم منعة او لا ولا يخلوا انما كان باذن الامام او لا فان كان لهم منعه فيما اخذوه
فهم او غلبه فكان غنيمته وله ما يجب على الامام ان ينصفهم لانهم اخذوا من ثمنها وهذا للمسلمين فكان الماخوذ بقوة
المسلمين فحقوا وان لم يكن لهم منعه فان كان باذن الامام خمس لان الامام خمس لان الامام لما اخذت لهم فقد التزم نصرتهم
بامدادهم بالعسكر فكان الماخوذ بقوة المسلمين فيخمس وروى انه لا يخس لانهم لا يقدرون على مخالفة
المسلمين فلا يكون غنيمتهم وانما هو تلصص وان كان بغير اذن الامام لا يخس لانه ليس غنيمته لانه لم يوجد بقوة
المسلمين ولا يلزم الامام نصرتهم لانه لم يامرهم ولا وهن على الاسلام في ترك نصرتهم فلا يخس كالذي ياخذ المأجر
والنقد واذا لم يكن غنيمته فما اخذه كل واحد فهو له خاصة لانه ما اخذ على اصل الا باخذ كالحديث والصيد
لما مر في الشريعة قال ويجوز التسفل قبل احراز الغنيمته وقبل ان يضع الحرب او يتركها فيقول الامام من قبل
قتل فلان سلبه او من اصاب شيئا فله ربحه وخود كد وبعد الاحراز يسفل من النعمان ان النعمان في اللغز اسم
للغنيمه وروى الشريفة اسم لاختصة الامام لبعض هذه الخزانة فخر بها لهم على القتال لزيادة قوته وجدة منهم
ويجوز ذكر ما روي انه لم ينفذ يوم بدر فقال من قبل قسلا فله سلبه وعز ما كرمه انه قال ان ذلك يوم خير من لافيه

من النعمان على القتال المندوب اليه بقوله تعالى يا ايها النبي خبر المؤمنين على القتال ولان الشجعان برعون في الغل فيحاطون
بانفسهم ويقدمون على القتال ولهذا قال الله تعالى لا يجوز قبل الاحراز لانها حينئذ يغيب الخربض والخش على القتال اما ان احرازه فقد
استحقاق النعمان فيها ولا يجوز التسفل لاجبة من سخط البعض لانه لا ينفذ فائدة النعمان بعض الاقهار من الغنيمه من ابطال
حق الغنائم بعض الغنيمه قالوا في روى انه عليه السلام بعد الاحراز انما كان من النعمان من النعمان فقلط قدم فظنوا ان
النعمان يجوز بعد احراز الغنيمه وما قاله محمد صحيح لانه يجوز تصرف الامام بعد الاحراز لا في النعمان بل في ما يتبعه ويجوز من النعمان
لان لاحقا للغنائم فيه قالوا وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في روى انه عليه السلام ما كان مع
غلامه او عبي قريسه اخر من امواله فهو غنيمه للكل واذا جعل الامام السلب للقتال انقطع حق الباقي
عنه لانه انما ينبت ملكه بالاحراز على ما بينا ولا يخس السلب الا ان يقول فله سلبه بعد النعمان فانه
لنعمان ولا ينبغي لامام ان ينقل بجميع الماخوذ لان الغنيمه حق العسكر فاذا نزل الجميع قطع حق الصنف عنها
وابطال السهام التي جعلها الله تعالى لغنيمته قالوا وهذا هو الوجه فان فعله مع سرية جاز لو ان يكون المصلحة
من ذلك وان لم ينقل بالسلب فهو حيلة الغنيمه لا يستحقه القتال قالوا نعم ليس المرأة الا ما طابت به نفس الامام **فصل**
واذا استولى الكفار على اموالنا واخذوا من اموالهم ملكوها فان ظهرنا عليهم فنحن وجد ملكه قبل الغنيمه اخذ به غير شيء
وبعد ما بالغنيمه او شاء وان دخل تاجر واشترى ما كان له ان شاء اخذه بغيره وان شاء تركه وان وهب له اخذه
بالقيمة لما روى عن عمار بن عبد الله بن مروان رجل وجد بغيره في المغنم قد كان المشركون اصابوه قبل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان وجدته قبل فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد فقسيم اخذته بالقيمة ان شئت ولوم عليكوه لما اوجب القيمة
وغيره من طرفه ان العدة غلب على ناقة او بغير رجل فاشترى رجل من العدو وقد ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اخذه
بالثمن ان شئت والا فهو لهم وهذا يدل على صحة ملكه اهل الحرب اذ لو لا ذلك لم يلزمه الثمن وعمر بن الخطاب
وزيد بن ثابت والعميد بن الجراح مثل مذهبنا وعن علي بن ابي طالب قال من اشترى ما احراز العدو فهو جائز ولانه
يجب على جميع المسلمين حق الرد عليهم لانه يجب عليهم الاستفادة من ايد الكفار فلهما المخرج العود الى مثله وقبل القسمة
قد حصل لهم بغير عوض والرد مستحق عليهم فلزمهم الدفع اليه اما بعد القسمة فقد حصل بعض
وهو نصيب من الغنيمه الذي سلبه الغنائم ولم يستحق عليه بدل المالة الرد ولذلك وجب ان يعمر له العود الذي
ليس مستحق وكذلك اشترى منهم حصل له بغيره بغيره مستحق عليه فلذلك رجع بالثمن واما الموهوب له فلا ملكه
بعقد فصار كالبيع وليس فيه عوض نسبي فياخذه بالقيمة كما بعد القيمة فان اسلموا عليها او صاروا ذمة او اشترى
حربي فاسلم او دخل اليها بامان فهو لهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على ما له فهو له واذا اسلموا قبل الاحراز يلزمهم ردوه على المالك الاول
لعدم ثبوت ملكه لبقا بعصمة واما النعمان والمكيل والموزون ان وجدوه قبل القسمة اخذ به بغير شيء كما قلنا
وبعد القسمة لا سبيل له عليها لانه لو اخذها مثلها ولا فائدة فيه قالوا وان غلب بعض اهل الحرب بعضا واخذوا
اموالهم ملكوها لا سبيل لهم على ما لم يباح فاذا ظهرنا عليها فاخذناها ملكناها كسائر اموالهم ولا يكون علينا
مكاتب ومدين وامتات اولادنا واحرازنا

لأن الأصل في الحرية والحرية مقتضى قوله تعالى ولقد كفرنا بن آدم الآيات الشريفة جعله محلاً للتملك جزاء عن
استنكافه وعثر طاعة الله تعالى وقد حقق الكافر دون المسلم ولأن الملكة الرقاب بناء على الرق ولارق علينا والمال
بناء على المالكية والكافية سواء قال وان ابق الرق عبد لم يملكه وقال لا يملكه كما اذا اخذوه من دارنا او في الودعة ولأنه
انما خرج من دارنا زالت يد المولى عنه فظهرت يده على نفسه لان سقوط يده باعتبار يد المولى لينتقل من الانتفاع به فصار
مخصوصاً بنفسه فلم يبق محلاً للملك فلا يثبت له فيه ملك وبعد ذلك ان ظهرنا عليهم اخذه المالك القديم قبل التمسك
وبعد ما يؤدى عوضه من حيث الحال لتعذر إعادة العتمة بعد هرق المغانين ولا جعل على المالك لانه الغانم انما
عمل لنفسه لانه بزعمه ملكه وكذلك ان كان مشتركا وهو هو باخذه بغيب شي لان له يملكه فلم ينصح تقديفه
قال واذا خرج عبيدكم البياسيين فم احرار وكذلك ان ظهرنا عليهم وقد اسلموا لانه لم يقض بعتق عبيد خرجوا
من الطائف وقد اسلموا وقال هم عتقا لله ولأنه احرز نفسه بالتحاقه وبيعة المسلمين وبيده اسبق من المولى
فكانت اوله قال واذا اشترىك المستامن عبداً مسلماً وادخله دار الحرب فحقق عليه وقال لا يعتق لانه تجب عليه
ان الله عز ملكه بان يجبر على ذلك فبقى على حاله ولا يوج رضاء خلاص المسلم عن رق الكافر واجب ما لم يكن وقد
تعذر رجعه على ذلك فاقمنا بين الطرفين مقام الاعناق كما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب اقامت
مضى ثلاث حيف مقام التفريق قال واذا دخل المسلم دار الحرب بايمان لا يتعرض بشيء من ذمها وما هو الم
لان فيه غدا بهم وانه منزه عنه فان اخذ شيئا واخرجه تصدق به لانه ملكه بامر مخطوب والخدمة للثانية
وسبيل التصديق به لانه ملكه خبيث بخلاف الاسير لانه غير متنازل ولم يلتزم تركه يتعرض له فيباح له
التعرض وان اطلقوه ولو دخل مسلم دار الحرب فاذا انه حريق او اذنه حريق او غصب احدهما صاحبه خرج
المسلم واستام من الحرب لم يقض بينهما بشيء من ذلك اما الغصب فلانه صار ملكا للذي اخذه لاستيلائه على
على حال صاحبه واما المغانية فلانه لا ولاية لربا عليها وقت الاداء والغضايعة والولاية ولا على المستامن
وقد انقضت لانه ما التزم احكاما في الغنائم ونفك الحربين اذا فعلوا ذلك ثم خرجا متنازعين لما يتناولوا من البياسيين
قضى بينهما بالديون دون الغصب اما الغصب خامر واما الدين فلو قرع صحب آخر تراعى والولاية
ثابتة لا التزم احكاما وقسند **فصل** واذا دخل الحرب دارنا بايمان بقوله الامام ان اقرنت
ضعته عليك لغيره واصل ان الحرب لا يمكن من الاتفاقة من دارنا دايما الا معيين اما الاسترقاق والذممية
لانه رجا يطالع على عورات المسلمين فيدل ولا يمنع من المدة اليسيرة لقتله بها وان احدهما من المسلمين
استجارك فاجره الى قوله ثم ابلغه طامنة وفي منعه قطع الجلب والمينة وسد باب التجارات وربما
منهوا تجارنا من الدخول اليهم وفيه من الفساد ما لا يخفى واذا كان لا يجوز ان تعلم الكثير ويجوز القليل
فلا بد من الحد الفاصل فقد رنا في السنة لانها مدة تجب فيها الجزية فلا يكون الاقامة لمصلحة الجزية قال
فان اقام يبع سنة صار ذميا لا لتز منه الجزية بشرط الامام فتوضع عليه الجزية ولا يملك من العهود الدار الحرب

لا عقد الذمة لا يتقصد ولا في مضمرة السلم بجهل ولد محريا علينا وبانقطاع الجزية قال وكذلك وقت له
الامام دون السنة فان اقام لانه يصير ذميا قال وكذلك اذا اشترى ارقه خراج فاذا اخرجها لا يخرج الراس
لانه اذا اذاه فقد التزم المقام في دارنا ولا يصير ذميا بجهل الشر الاحتمال الشر النجاس ولو اخرجها من سلم واخذ الامام
الخارج من التجار وراى ذلك على الرق لم يصير ذميا بل الرق وبصيرة ذميا حين وجب عليه الخراج فيؤخذ منه الجزية
بذممية ولو تزوج الحر ذممية لا يصير ذميا لانها السنة امتقام محرم ولم يلزم هو لانه يخلعها ويجود قال والجزية
فرباه ما يوضع بالتراضي فلا يتعد عنها لارتها وجبت بالرضا فلا يجبر على شيء به ولان فيه ترك الوفاء بالحق وقد صالح
وتصارى بخران على الف وما يشي حلة وكانت جزية بالصلح وجزية يضعها الامام اذا غلب الكفار واقرهم على ملكهم
فيضع على الفخ في كل سنة ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسط اربعة عشر درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما
ويجب في اقل التوليد يؤخذ في كل شهر بنفسه هكذا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من غير نكير من غيرهم
فكان اجماعا وماروي انه عم قال لعاز بن من كل حال وحالة ديننا اذ وعدك محافره فهو مجهول على الصلح الا ان
قال ولا جزية على النساء الا في المصالح كما صالح عمر بن الخطاب بنى بطلب على ما قرنا في الزكاة واختلفوا
في حد الفخ والمتوسط والفقير والخيار ان ينظر في كل بلد الاحوال اهله وما يجهلونه ونزك فاذ عادوا البلاد فاذ
تخلعوا واما قلنا انها يجب في اقل التوليد لايتها وجبت لا سقاط وقسطناها على الاشرع خفيفا وليمكنه الاخذ قال
ويوضع على اهل الكتاب والمجوس وعيلة الاوثان من الحجج اما اهل الكتاب فلقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
وان قلا من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واما المجوس فلما روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما صنع بهم
فقال عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس اني قد جئتكم بكتاب من الله عز وجل
واما عبد الاوثان من الحجج فلا يجوز اخذ الجزية من رجلهم كالكتابي والمجوسي اولانه عاجان ابقاؤهم
على الكفر باحد النبيين وهو الرقي جار بالآخر وهو الجزية ولا يجوز اخذها من عبدة الاوثان من العرب ولا من المرتدين
لانه لا يجوز ابقاؤهم على الكفر بالرق فكذا بالجزية لان كفرهم اقيم واغلظ اما الحرب فانهم بالخروج اذ اقام
بالكذب واخرجه من وطنه فتغلظت عقوبتهم فلا يقبل منهم الاسلام او السيف وقال عمر يوم جبر لو كان
بحر على علق رق لكان اليوم واما الاسلام والسيف واما المرتد فلانه كفر بعد اسلامه واطلاعه على محاسن الاسلام
وقال اسلام من تعدل دينه فاقتلوه ونسرق نسا العرب لان النبي صلى الله عليه وسلم قال استرقوا اهل الكتاب ولا يجزى على الاسلام
واما المرتد فيجب عليه ما ياتي ان شاء الله ولا جزية على الصبي ولا امرأة ولا مجنون ولا عبدا ولا مكاتب ولا من ولا اعشى
ولا مقعد ولا شيخ كبير لان الجزية شرع من اجل الكفر وحملته على الاسلام فيجوز ان يقتل من لا يعاقب بالقتل الا يؤخذ
بالجزية فاذا حصل الزجر عفا المقاتلة وهم الاصل الزجر المتبع او يقول وجبت لاسقاط القتل فمن لا يجب قبله لا توضع عليه الجزية
وهو لا يجوز قبله فلا جزية عليهم ولان عليهم ولا توضع على النساء جزية وعنه ان يوجرح احدنا يجب
على الزمن والاعشى والشح اكبر اذ ان لم مال لانا وجبت على الفقير المعقل وجود المال اكثر من العمل ولا يجرى قتل

من كان له ربح في الحرب او كان له مال فيجب الجزية كذا قال ولا على الرهبان من الجزية ولا على فقير غير معتقل
والمراد بالرهبان الذين لا يقدرون على العمل فصاروا كالمعتقلين اذا تركوا العمل فيوجد منه الجزية لا تعطيل ارضه فخرج اقاله
الجزية المعتقل فلا يرضى بكونه معتقلا وان دليلا عدم وجوبها على غير المعتقل ولانه غير مطبق للاداء فيعتبر بالارض
التي لا تصلح للزراعة اعتبارا لخراج الراس لخراج الارض ولا جزية على الفقير التغلبي لما سبق في الزكاة من صلحهم انه
يؤخذ منهم ضعف ما يرضى من المسلمين ولا شيء على الفقير المسلم ولو فرض ان جميع السنة لاجزية عليه لانها لا
على الصحيح المعتقل ما يتجاوز من اكثر السنة سقطت ايضا اقامة لاكثر مقام الكل وكذلك لو فرض نصف السنة
لانه معتقوبة فيخرج السقط ولو ادرك الصبي وفاق المجنون وعنت العبد وبه المريض قبل وضع الامام الجزية
وضع عليهم وبعد وضع الجزية لا يوضع عليهم لان المعتبر اهليتهم دون الوضع لان الامام يخرج في عرف حالهم
في كل وقت ولم يكونوا اهلا وقت الوضع بخلاف العتق اذا ائتمن بعد الوضع حيث يوضع عليهم لان الفقير
اهل الحرية وانما سقطت عنه الجزية وقد زال وسقط بالموت والاسلام لانها شرعت للزجر عن الكفر
وجعلها على الاسلام ولا حاجة الى ذلك بعد الموت والاسلام ما بينا انها بدل عن العتق وقد سقط القتل عنهما ولانها
وجبت على وجه المضغاب وقد تعدد ذلك بالموت والاسلام قالوا اذا اجتمعت حولان تدخلت فلا يجب الا واحدة
وقالوا يؤخذ بجميع ما مضى لان مضى السنة لا تأثير له في الحفاظ الواجب كالديون ولا يوجب رضاءها
عقوبة على الكفر والصلح العقوبات التي داخل كالحجود او لانها للزجر والزجر عن الماخذ والى وينبغي ان يؤخذ
الجزية على وصف الذل والضعف كما قالوا كاحق بغير الجزية عن يدهم صاغون فيكون الاخذ قاعدا والذي
قايما بين يديه ومؤخذ ثلثة ويهز ههنا ويقول اعطوا الجزية باعدوا الله ولا يجري فيها النيابة لانها
عقوبة وعندنا يجوز النيابة لانها للزجر تخفيف المال يحصل به ونيابته ويجوز تعجيل الجزية لسنتين
واكثر كالحج فلو تجوز لسنتين ثم اسلم يردت خارج سنة واحدة لانه اذا قبل الوجوب ولا يرد خارج سنة
الاولى اذا مات او سلم بعد دخوله لانه اذا بعد الوجوب قال ولا ينقض عهدهم الا بالاقا بدار الحرب او
ان يغلبوا على موضع فيجوز ان يغير حكمهم كالمتردين الا انه اذا ظفرت بهم تسترهم ولا يجبرهم على الاسلام
لانهم اذا صاروا حرة على اقلية في عقد الذمة فيصير كالمتردين وما لهم كالمتردين الا انهم يسترقون ولا يجرون
على قبول الذمة لان المقصود ان يصيروا من اهل دارنا وان يحصل بغير اتفاق والمقصود من المرتدة
العود الى الاسلام ولا يحصل الا بالجر فان عادوا الى الذمة اخذوا بحقوق العباد التي كانت عليهم قبل
القبض كما في الردة لا يؤخذوا بما اصابوا في المحاربة قالوا يؤخذ اهل الحرب بما يتيمنون به من المسلمين
في ملابهم ومراكبهم قال ابو جهم ربه ينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة ينشبه بالمسلمين في كلبه
ومركبه ولا في هيئته والاصل في ذلك ان عمر بن الخطاب ربه كتب الى امراء الاجناد يامرهم ان يامر اهل الذمة
ان يحتموا رقابهم بالرمح وان يظهروا مناظرهم وان يخلقوا خواصهم ولا يشبهوا بالمسلمين في الثياب
وروي انه صالح اهل الذمة على ان يشدوا في اوساطهم الزنار وكان يحضره من الصحابة ربه من غير نكير

ولان المسلم يجب تعظيمه ومولاه وبدايته بالسلام والتوسعة عليه الطريق والمجاهدين الكافر بحال بضد كذا قالهم
لا ابتداء وهم بالسلام والرحم الواضحة الطريق فاذا لم يتبرقوا على المسلمين فيما ذكرنا من اعظمنا الكافروا ابناهم
وبدائنا بالسلام ظنا منا انه صلح وكذا يجوز فوجب تمخيرهم بما ذكرنا من احتراز عن ذلك ولان شيئا يستدل بها على حال
قال الله تعالى يعرفهم بسميهم وقال الفقهاء من راي عليه زنا الفقير جاز لنا دفع الزكاة اليه ويؤخذ كل واحد
بجعله وسطا كسنيجيا مثل الخيط الخليط من الشعر والصوف ويكون غيظا ليطهر للراي ولا يلبسوا الهيايم
ويلبسوا قضا خشنا جوبهم على صدورهم وان يلبسوا القلائد الطوال المضربة وان تركوا السروج التي قد رويتم مثل الركائز
وفي الجامع الصغير كهيئة الكف وان يجعلوا شركاء لهم مثلثا ولا ياخذوا مثل المسلمين ولا يلبسوا طيا لستة
لا ارادية مثل المسلمين ولا يكون الخيل الاضروية فان وجدت تركبوا على وصفنا وينزلون في جامع المسلمين ولا
يحملون سلاح لانهم اعداء المسلمين ويتبعون من يملأ خنق به اهل الشرف والعلم والدين ويجوز ان يغير نساءهم
من نساء المسلمين ويكون عبادهم علامات يميز بها عن دور المسلمين لئلا يفت عليهم استيلا قد عولهم بالمحقق
فالحاصل انه يجب تمخيرهم بما يشعرون بظلمهم وصفارهم وقهرهم بما يتعارفهم اهل كل بلدة وزمان قال ولا يحدث
كنيسة ولا صومعة ولا بيعة في دار الاسلام قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذه الرهبان فكانه خصاصهم واذا نهضت
القديمة اعادوا لانهم اعداء عليا والبسالة لا يتأبد ولا يذو لا يذو متروكها فلما اقر عليها فقد انتم لهم اعادتها وليس لهم
ان يحولوها لانه احداث لا عادة ثم قيل انما يمتنعون في الامصار اما القرى التي لا يقيم فيها الجمع والحدود ولا يمتنعون
من ذلك ولا مزيج الجزية والخمس فيها وهذا في القرى التي اكثر من اهلها من المسلمين فلا يجوز ذلك واما رضاء الحرب
فيمتنعون من ذلك في المصروف قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع في ما خمر وخنزير
مصر كان قدية ويمنع المشركون ان يتخذوا الرضاء العرب مسكتا وطنا لقوله لا يجتمع دينان في ارض العرب ويمتنعون
من اظهار الواحش والربوا والمرامير والطنا بغير والعنا وكل لم يمتنع في دينهم لان هذه الاشياء كباير في جميع الاديان
لم يفرعوا عليها بالامان وان حضرت عبيد لا يخرجون فيه صلبانهم ولا يصنعوا ذكرا كنائسهم ولا يخرجوه من الكنائس
حتى يظهر في المصرا لانه محصينة وفي اظهر اعدان للكفرة واما الكنائس فلا يمتنعون منه كالا يمتنعون من الهباب
الكفر فيها وعلى هذا ضرب النفاق من يفعلونه في الكنائس لما قلنا ولا يكون من اظهرها ببيع الجزية والخمس في امصار
المسلمين لانه محصينة فيمنع منه كساير المعاصي وكذلك في القرى التي لا يقيم فيها المسلمين لما بينت قال ويؤخذ من نصاري بين
تخلط ضعف زكاة المسلمين ويؤخذ من نصاريهم ويضعف عليهم العشر لان عمر ربه صلحهم على ان ياخذ منهم
ضعف زكاة المسلمين على ما قدرنا في الزكاة فلم يذو يؤخذ من نصاريهم دون صبايرهم لان الكوفة يجب على نساء المسلمين
دون صبايرهم قال وهو لا في الجزية والخراج كقول القريشي لان الصلح وقع مع التغلبي تخفيف فلا الحق
المولى الا ان الجزية توضع على مولى المسلم اذا كان نصريا قالوا تصرف الجزية والخراج وما يرضى من بني تغلب
ومن الاراضي التي اجلى اهلها عنها وما اهداه اهل الحرب الى الامام في مصالح المسلمين لانه مال وصل الى المسلمين

خذ

ببعض الحقائق من تأويلها وصداها عند رده عن ردها ولا يسلط وصداها في القلوب لا غير قال ويغيب دون
الاسلام من كسب السلام وديون الله من كسبها وقال لا يقف بيقين في ذلك الكسب لانها جميعها ملكه عند ردها ولا ينفق كل دينها
الكسب في تلك الحالة لكونه الغريم بالغتم قال انه عاد مسلما كما وجدته في يد وارثه من مال اخذه لانه اذا عاد مسلما فقد
عاد حيا فعادت الحاجة والحلافة كما كانت للورث لاستفتاء فان اعادته حاجته تخدم على الوارث وجميع ما عطفوا
ما هو الا ما ذكرناه ولا يملكه بغيره فوجد ان ثبت له حق الرجوع طرادا على ملكه كالميراث ولا رجوع له في شيء من الرعي ملك الوارث
كالميراث وسواء في الحق الفسخ كالبيع ونحوه او مالا يلحقه كالعتق وكذا لا سبيل له على من حاكم الحاكم بعقده لانه لا
يلحقه الفسخ وكذا المكاتب اذا عتق بالاداء الى الورثة وياخذ البديل من الورثة ان كان قائما كغيره من الاموال ولو لم
يقض القاض بشيء رجح مسلما لا يثبت شيء مما ذكرناه لانه ما لم يتصل للغضاء بالحق لا يحكم بغيره قال
واسلام الصبي العاقل وارثا له صحاح ويجهل على الاسلام ولا يقتل وكذلك اذ بلغ يجبر ولا يقتل وحملته ان
اسلام الصبي الذي يعقل الاسلام ورثته صحاح وقال ابو يوسف ربه الاسلام صحاح وردنه لا يبيع وقال ربه
لا يجهل ان لان طريقتها الاقوال واقوال غير صحيحة لا يتعلق بها حكم كالطلاق والعتاق والاقارب والعقود ولا ي
يؤخر عن الاسلام فيه نكح والكفر فيه ضرر ويجوز نصره النافع كقبول الرتبة ولا يجوز الضار كالميراث
ولم يزل ان الذي يجبر نصره النافع دون الضار ولما كان عليا راسا لم يوصي به وصي النبي صلى الله عليه وسلم
واختاره فقال سقتكم الى الاسلام طرا علاما ما بلغت وان علمي ولان الاسلام يتعلق به كمال العقل
دون البلوغ بل ان من بلغ غير عاقل لم يصح اسلامه والعقل يوجب الصغير كما يوجب من الكبر لانه
ان حقيقة الاسلام وهو التصديق مع الاقرار بالانوار طارعا ليل الاعتقاد والحقايق لا ترد وانما صار مسلما
فاذا ارتد يصح كالبالغ ولان الاسلام عقد والردة حلة وكل من ملك عقدا ملك حلة كالميراث والعقد ولان من كان
بني الاعتقاد تصور صحاح منه تبدل فاذا اقررت به الاعتراض دل على تبدل الاعتقاد كالاسلام واذا ثبت رده
ترتب عليها احكام الرد لا يرث ولا يورث ولا ينعين امراته ولا يصح عليه لومات مرتدا ويجوز على الاسلام انما حكمنا
باسلامه لا يترك على الكفرة كالبالغ ولان بالخبر يندفع عنه مخرج حرمان الميراث وبينون الزوج وغير ذلك
وانما لا يقتل لان كل من لا يباح قبله بالكفر الاصل لا يباح بالردة لان اباة الاعتقاد بناء على اهلية الخاب على ما
عرف ولان العقل عقوبة وهو ليس من اهله ولان الغنم لا يتعلق بفعل الصبي كالقصاص واذا كان
الصبي لا يعقل لا يبيع ابلا ولا ارثا له وكذلك الجنون لان الاسلام والكفر يتبعها يتبعها العقل على ما بينا
وكذا كونه غلب على عقله بوجه من الوجوه كالتبسم والمعنوه ومن سقى شيئا فزال عقله عابثا ومن يجهل
ويبقى في حال حيوانه احكام المجانين وفي حال افاقته احكام العقلاء وروى التكرار ليس بشيء احكاما
واسلامه صحاح لانه يحتمل ان يكون عن اعتقاد او لا واسلام محال في انشاء الكفرة نفيه فافتراق
القياسان تبين امره التكرار لان الكفر سبب الفقة كالطلاق وجب الاسمحان ان الردة لم يثبت بغيره وانما

قال ابو يوسف في هذا ما اذا سلم فلان
فان مات او قتل او غلب على عقله لم يملك

يقع الفرقة لا خلاف وردت في ليست بصحة فلا يخلف من وروى بسعتر ابو يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه
ابو اسلم الكافر او لم يسمع منه الاقرار بالاسلام بعد ما بلغ قلا لا تقبل ويجبر على الاسلام وانما تقبل من اقر بالاسلام
بعد ما بلغ ثم كثر لان الاقل لم يجز عليه الحد ولا نسلم بغير مسلم بفعله تعرض عليها الاسلام فان اسلمت والاحتيت
وتخرج في كل يوم ويعرف على فان ابنت ضربها اسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها وغرقت في البحر
يوم وترب على ما وصفنا لانه لم يجز قبلها وقدرت كبت جريمة عظيمة ولا حد فها فتعز وتعرض للضرب والحبس
وانما لا تقبل لانه عم نهي عن قتل النساء مطلقا ولان كفرها الاصل لا ردها لانها لم يثبت صحتها القتل فكذلك
الكفر الطاري وقديت في اول السير ان السبب المحجب للقتل اهلية القتل وان النبي صلى الله عليه وسلم تبه على انه السبب
بقوله ما لها قتلت ولم يقابل وحديث دينه فاقتلوه رواه ابن عباس رضي الله عنهما ومذهبه ان المرتدة لا تقبل
فديت تقيده بالرجال قال ولو قتلها انسان لا شيء عليه لانه اعتقد اطلاق النصر وهو مذهب
جماعة من العلماء ولكن يؤدب ويعز ان كانت في دار الاسلام لا في دار الايمان قال وتصرفها في دارها جائز
ان كانت في دار الاسلام لانها تفرقت في دار الاسلام لان دار الاسلام ليست بدار استرقاق وان
زالت عصمة نفسها ولم يزل الاسترقاق مادامت في دار الاسلام لان دار الاسلام ليست بدار استرقاق وان
لحقته غم سببت استرققت واجبت على الاسلام لان الصحابة رضي الله عنهم لم يبيع عصمة نفسها لم يزل وبعد ما ردها وام
محمد بن الحنفية منهم ولا تقبل كالاصلية فان لحقت او ماتت في الحبس فكسبها الورثة ان ملكها ثابت
فيها لما بينا فيثقلان الى ورثتها ولا ميراث لزوجها لانها ثابت بالردة ولما تصرفه على الهلاك
فلا يكون فارة وله ان يتزوج بخبرها عقوب على قهرها لانه لا حلة عليها كما لم يثبت فان عادت مسلمة
او سببت لم ينتقم نكاح الاخت لان نكاحها لا يعود بعد ما سقط ولما ان يتزوج من شاء
عند عدم العلة وان ولدت بارض الحرب لاقل من سنة اشهر ثبت نسبها وهو من الزوج وهو
سلم تبع لابيها ولان ولدت لست اشهر فصاعدا من حين الحاق ثم سببا ما كانا فيا لان النسب
غير ثابت من الزوج لعدم العلة فيكون الولد كافرا تبعا لها ولم يولد بحبس فان كان مولاه محتاجا
الى خدمتها دفعه اليه ويؤمر ان يجبرها على الاسلام ويرسل القاض الىها كل يوم من اجلها على
الاسلام جميعا بين المصلحين فصل فيما يصير الكافر به كفا فاصل فيه ان الكافر اذا اقر ما اعتقده
حكم بالاسلام فمن ينكر الوحدة انية كالشنيوية وعبد الاوثان والمشركين والمانوية اذا قال لا اله الا الله
او قال اشهد ان محمدا رسولا الله او قال اسلمت او امنت بالله واما على دين الاسلام وعلى الحنفية فربما
كله اسلام وكل من امن بالوحدة انية وسكر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم كالميراث والنصارى لا يصير مسلما بشهادة التوحيد
حتى يشهد ان محمدا رسولا الله وهما ثمة بالعراق ينعمون ان محمدا رسولا الى العرب لا الى بني اسرائيل فلا يكون مسلما
بالشهادتين جنه يبرأ من دينه ولو قال دخلت في الاسلام قال بعضهم حكم بالاسلام لانه دليل

وانما بالدين في هذا ما اذا سلم فلان
فان مات او قتل او غلب على عقله لم يملك

على دخول اشارة الاسلام وتذكر غير ما كان عليه فدل على خروجهم فما كان هكذا ذكره الكرخي في مختصره ولو قال
انا مسلم كان ابو جرح يبقو لايكون صلاحه شبرا او ثمر رجوع وقار ذلك السلام منه الكافر اذا صاح بجماعة او
اذن في مسجد او قال انا معتقد حقته الصلوة في جماعة يكون صلاحا لانه اتي بما هو من خاصية الاسلام
مكان الاتيان خاصة الكفر يدل على الكفر فان من سجد لصنم او تزيين بزنار او لبس قلنسوة الجور
كذلك يكفر ويحق عليه اذ صاح وحله واستقبل قبلتنا كان مسلما ولو لبس واحرم وشهد المناسك
مع المسلمين كان مسلما الكفر الذي على الاسلام فاسلم يصح اسلامه ولو رجع لا يقتل ولكن تجزى حتى
يرجع الى الاسلام فصل الخوارج والبيعة قالوا ان طائفتان من المسلمين اقتتلوا فاصلى احدهما
قلا على ربه انما انا بخوا عليا وكل بدعة يخالف دليل يوجب العلم والعلم به قطعاً فهو كفر ببدعة لا يخالف
ذلك وانما يخالف يوجب العلم طاهراً فهو بدعة وظلال وليس بكفر وانما تفقت الامة على تحليل اهل
البيعة اجمع وتخطيتهم ونسبوا احد من الصحابة وبعضه لا يكون كفراً لكن يضل فان علياً ربه
لم يثبت حتى لم يقتله واهل البغي كل فئة لهم منعه يتغلبون ويحتمون وبقايتهم اهل الله
يتأولون ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية وان تغلبه قدم من اللصوص على مدينة فقتلوا واحد
والاخرى وام غريمنا ولين اخذوا باجرامهم وليسوا ببيعة لان الله انهم وجدوا فالتاويل لم يوجد قال
واذا خرج قدم من المسلمين عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم اليه الجماعة وكشف شتمهم لان
عليه ربه نعت ابن عيسى ربه يدعوا لاهل حوز او ناطق به قبل قتالهم ويستحب ذلك لانه اهل الله
فلهذا ان يرجعوا ولا يبدؤهم بقتال لانهم مسلمون فان يدعوا قاتلهم حتى يفرق جمعهم قالوا فانه
يفتت احد على الاخرى فقالوا الحق حتى الاية ولان علياً ربه قاتلهم بحضرة الصحابة ولا تفرق
معصية الخائفة للجماعة فيجوز صدها عنها ويجوز رميها بالنبل والخنيف وارسال الماء والنار على النبا
ليلالانه من الله القتال وماري عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة رهن العقود عن الفتنة فيجوز
انهم كانوا عاجزين ومن لا قدر له لا يلزم ماري عن اوج عنه انه قال ينبغي ان يعقل الفتنة ولا يخرج
من بيته اذا لم يكن هناك امام يدعوه الى القتال فلا اذا دعاه الامام وعنده غنا وقد ركب فيه الخلف
قال فان اجتمعوا وتكلموا بينهم دفعوا لشركهم لان في تركهم تقوية لهم وتمكيناً من ادب المسلمين
والغلبة على بلادهم وكان ابو جرح يقول ينبغي للامام اذا بلغه ان الخوارج يثبثون ويتأهبون للخروج
ان ياخذهم ويحبسهم حتى يقرأوا عن ذلك ويترى بالان العزم على الخروج معصية فيخرجهم عنها وفي
حسبهم قطعهم عن ذلك وينبغي المسلمين مؤثرهم قال فاذا قاتلهم فان كان لهم فيه اجرة على اجرة
واتبع لهم لان الواجب ان يقاتلهم حتى يعودوا الى الحق فلا تغني الي امر الله فاذا كان لهم فيه يتجاوزون
اليها لا يلزم بغيرهم لانهم يتجاوزون اليه فتمتعة من البيعة فيعودوا الى القتال واما الاسير فان

راى قتله لان بغيره لم يزل وان راى ان يحل عليه فعل فان عليه ان اذا اخذ اسيراً استخلفه ان لا يقتل عليه خلا
وان راى يحبس حتى يتوب اهل البغي فعل وهو الاصل لانه يؤمن شر من غير قتل ولا يمكن لهم فيه لم يجز على اجرامهم
ولم يتبع مولاهم ولا تقتل اسيرهم هكذا فعل علي رضي الله عنه ولا ينبغي لهم مال ولا ينسب لهم ذرية وقال
وقال ابو الجهم لا يتبعوا مدبراً ولا تقتلوا اسيراً ولا تذكفوا على جرح اسير لا يتم قتله ولا يكشف ستره ولا يؤخذ
ماله وهو القدر في الباب والمقصود في سهر وان لم يفسد فمقتله لا يوجب له ذرية ولا يغير
ماله ولا يجزى حتى يتوبوا فيرد عليهم لما تقدم من حديث علي رضي الله عنه ولا يملكون ولا يملكون ولا يملكون
بقتلهم عليهم وفيه مصلحة المسلمين فاذا تابوا ردت عليهم لزموا الموجب للحبس ولا بأس بالقتال بسلامهم وكرامهم
عند الحاجة معناه اذا كان لهم فيه فيقسم على اهل العدل ليستجيبوا به على قتالهم ولا يجرى للامام ان ياخذ سلاح
المسلمين اهل العدل عند الحاجة فلهذا اولى وهو ما شرب عن علي رضي الله عنه يوم البصرة اذا استعصموا عنه حبسه
لهم ولا يدفعه اليهم لئلا يستغيثوا به على المسلمين فيجسوا سلاح وسع الكراع ويجسونه لان ذلك انفع واسرع فاذال
يغيرهم برده اليهم كسائر اهلهم وما اصاب كل واحد من الفريقين من الاخر من دم او جرح او استملاك مال فهو
موضوع لادبته ضمانة ولا قصاص وما كان قائماً في يد كل واحد من الفريقين لاخر فهو لصاحبه لما روي
الزهري قال وقهض الفتنة فاجتهدت الصحابة رهنهم متوافرون ان كل دم اريق بنا وبلا لقران فهو هذا
وكل مال ائلف بنا وبلا لقران فلا ضمان فيه وكما فرج استباح بنا وبلا لقران فلا حدة فيه وما كان قائماً في يده
رقة قال محمد رحمه الله اذا تابوا فغيرهم ولا اجبرهم على ذلك لانهم اتلوه بغير حق فسقوط المطالبة
لا يسخط الضمان فيما بينهم وبين الله وقال اصحابنا ما فعلوه قبل التحيز والخروج وبعد تفرق جمعهم
بوجودنا به لانهم من اهل دارنا ولا منتهه لهم فمهم كغيرهم من المسلمين اما فعلوه بعد التحيز لالضمان
فيه عابثنا ولا يفتل منهم من النساء والصبيان والشيوخ والرمم والعيان لانهم لا يقتلون اذا كانوا
مع الكفار فلهذا اولى وليسوا من اهل القتال فاعلمت المراء مع الرجال لا بأس بقتلهم حال القتال ولا يقتل
اذا اسرت ويحبس من اعتبار بالحريسة قالوا اذا قتل العادل الباعى ورشه وكذا كان قتله الباعى وقالوا على حق وان قال
انما الباطل لم يره لانه قتله بغير حق ولا تأويل وقال ابو جرح ولا يره الباعى العادل في الوجهين لانه قبل بغير حق ولنا
ماري من اجماع الصحابة رهنهم ويكره حملهم وادعاهم الى الافاق لانه قتله ولم يفر عن علي رضي الله عنه وروي انه حمل ابي بكر
راس فان كرهه فقبل له ان فارس والروم يفعلون ذلك فقالوا لاشتان فارس والروم وقد قال اصحابنا رهنهم ان كان
لهم وهذا فلا بأس به لان ابن مسعود رضي الله عنه حمل راسه الى رسول الله فلم يتركه كتاب الكراهية
وفيه بيان ما يكره من الافعال وما لا يكره وتسمى بالكراهية لان بيان المكروه اهم يوجب الاحتراز عنه والقدر في رتبة
ستاه في مختصره وشرح الخطر والاباحة وهو صحيح لان الخطر المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما منع منه
الشرع وما اباحه بغيره الاستحسان لان فيه بيان ما حثبه الشرع وقبحه ولفظه الاستحسان

أحسن أولادنا كثر ما سألنا عن حال النكاح فيها وبعضهم يسمى كتاب الزهني والوحي لأن فيه كثير من
 المسائل التي لم يشرعوا في الرد والوحي قالوا لكفر عند محمد حرام إلا أنه لم يجد فيه نصا لم يطلق عليه حرمة
 وعندنا هو الحرام أقرب إلى الحرام في الدنيا وفيه تغلبت جانب الحرمة لقوله ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب
 الحرام الحلال قالوا معناه دليل الحلال ودليل الحرمة وقالوا النظر إلى العورة حرام إلا عند الضرورة
 كالطبيب والمخاض والحافضة والتغلبت وقد ثبتت العورة في كتاب الصلوة والأصل في ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين
 يغضوا عن رءوسهم ويغضوا عن صدورهم وقوله قل للمؤمنات لا يبدنن زينتهن ولا يبدنن رءوسهن ولا يبدنن صدورهن
 الغرض من هذا أن يكون من نظر إلى سوا أخيه فاما حالة الضرورة في بيع المحظورات لا يرى إلا في
 البيع والشراء والوكالات والمخبرين وما لا غير حالة المحنة وما إذا غلب هذا إلا أن الأحوال الضرورية مستثناة
 قالوا وما جعل عليكم في الدين من حرج وقالوا لا يكلفكم إلا وسعها واعتبار حالة الضرورة خرج وتكليف
 ما ليس في الواسع ولأن هذا الأفعال ما هو في بعض بعض من وجبه وعند بعض سنة مؤكدة ولا يمكن قولها
 إلا بالنظر في حالها فكان المهر ما بالنظر في حالها ويلزم منه الإباحة ضرورة وينبغي الطبيب يعلم المرأة
 متى ما كان لا ينظر إلى المرأة إلا في حالها لا ينظر إلى غيرها لئلا يفتنه فإذا لم يكن منه بد فليغض نظره
 ما استطاع يحذر أن ينظر بقدر الإمكان وكذلك يفعل المرأة عند النظر إلى الفرج عند الولادة وتعرف
 المبكيات لا يعرف أن يجوز النظر إلى الرجل الشراذم على الزنا ولا ضرورة في هذا وفي العورة في الركبة اخت
 فكأنها لا بد من غير ذلك وكأنه يفتن عما ذكره من السوء فيؤتى به كما شقها قال وينظر الرجل من الرجل
 إلى جميع بدنه إلا العورة لأن المرء عند النظر إلى العورة دون غيرها وعليه الإجماع وقد قيل أبو هريرة رضي الله عنه
 بن علي أنه قال هذا موضع قبله ولا يسمه ولا أن الرجال يفتنون في الطريق بأزواجهم إلا أن من غير أن يفتن
 جواز النظر إلى الأبدان قال وينظر المرأة والرجل إلى ما ينظر الرجل من الرجل أي المرأة إلى المرأة فإذا ندمت الشبهة
 والضرورية في الحرامات وغيرها وما ينظرها إلى الرجل فلا يستويها في إباحة النظر إلى ما ليس به عورة ولأن
 الرجال يفتنون بين الناس بأزواجهم فإذا خافت الشهوة وغلب على ظنها ما ينظر أحترار من الغنمة
 وكما ما جاز النظر إلى جاز من الاستواء في الحرام إلا خافت الشهوة قال وينظر من زوجه وامتد الخ
 تحال إلى جميع بدنها ولكن لا ينظر إلى ما ينظر الرجل من الرجل ولا ينظر إلى ما ينظر الرجل من الرجل
 فظنوا إلى قوله فإنهم غير ملومين وقال عليه عيسى بن بكر الأعمش وجوز ولا يحل له الاستمتاع بها في الدبر ولا
 في الفرج حالة الحيض لقوله من من ألقى حيض أو امرأة في دبر أو ألقى كاهنا وصدفه فيما يقوله فقد كفر
 ما أنزل الله على محمد ونظر إلى فرجها ونظر إلى فرجها مباح وعن بن عمر رضي الله عنهما أن النظر إلى فرجها في تخفيف اللذة وقيل
 الأولي أن لا ينظر لأنه يورث النسيان وقالوا إذا حدثكم أهله فليست حراما استطاع ولا يتجرع وإن تجرد العين
 قال وينظر من دوات محارمة وأما العين إلى الوجه والرأس والصدر والساقين والعصدين والشعر والأصابع

أي المرأة

قوله ولا يبدنن زينتهن والآبوع لثمن الأبدان والمراد موضع الزينة لأن النظر إلى نفس الثياب والحلي والحلي
 وأنواع الزينة حلالا للجانب والاقارب فكان المراد موضع الزينة بطريق حذف المضاعف وإقامة المضاعف لله
 مقامه مواضع الزينة ما ذكرنا فالمراد موضع الأكل والشعر موضع العظام والأذن موضع القرو والعنق
 موضع الغلايد والصدر موضع الوشاح والحضدان موضع الدملج والذراع موضع السوارع والساق
 الخخال والحسن والحسين وهما أنهما كانا يدخلان على اختها أم كلثوم وهي تمتشط ويستوي
 في ذلك الحرمة بالنسبة الرضاع والمصاهرة لأن الحرمة موبلة في الكل فيستويان في إباحة النظر والشر
 ولا بأس أن يمتحن يجوز النظر إليه إذا لم ينشأ من المسافة معهن حلال بالنظر وبحجاجة في السفر إلى
 مستهن في الأركان إلا أن ابن عمر أنه كان إذا قدم من مكان به قبل رأس فاطمة رضي الله عن أبي بكر رضي الله
 قبل رأس عائشة رضي الله عنهما وكان يقول رأيت أم ولد المحرم لما كان لا يسرى عادته حلت معه هل الرجل
 الرجل ولا ينبغي أن يفعل شيئا من ذلك إذا خاف الشهوة أو غلبت على ظنه بل ينبغي أن يغض بصره فإن
 من رجع حول المحرم يوشك أن يقع فيمقال مدع ما يرسكو إلى ما لا يرسكو ولا يجوز له النظر من هؤلاء إلى ما بين
 الستة حتى تجاوز الركبة لأنه عورة ولا إلى النظر والبطن لأن حلم الظهر إذا ثبت لتشير به بطن الأم فهو
 لا حرمة يظهره لما هو في ثبته حرمة الوجه كما إذا شربها ببدنها ورجلها وإذا ثبت حرمة الظهر فالبطن
 أولى لأن الشبهة فيها أكثر فكانت أولى بالتحريم ولأنه ذكر ليس موضع الزينة فإن سافر معهن فلا بأس
 أن يجلمن ويبرلمن ويأخذ بالبطن والظهر لأن المستمسك من فوق الثياب لا يوجب الشهوة فصار
 كالنظر حتى لو كانت متجردة أو عليها ثياب رفيقة حاررتما من فوقه لا تفسد حشوها فيقع النظر إليها
 الغنمة وأما أمة الغنم فلا تفتن إلى الخروج وقضاء الحاجج والأخذ والإعطاء فيقع النظر إليها
 ضرورية ومن بعض أعضائها كما في المحارم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا راى أمة مستحبة التي خالها
 وقال بالكاف تشبهت بها الحرير ولا ينظر إلى ظهرها لأنه هل الشبهة ولأنه محارم من المحارم مع عدم
 الشبهة فيمن عاد فلا يحرم من الأماكن أو لي وأما يباح ذلك عند عدم الشهوة لما بيننا إلا إذا أراد
 الشرفا أنه سأل النظر مع الشبهة دون المستلان المستبرق استمتاع بأمة الغير وأنه حرام أما النظر فليس
 باستمتاع وأما حرم لأفضاياه إلى الاستمتاع وهو العظمى والمساخ بأمة الغير قبل كمال كماله وقيل لا وهو
 المختار لأن الشبهة إلى أمة العبي كسب ولا كذلك في المحارم ولأنه لا ضرورة إلى المسافرة والخلوة معها في الحيات
 ضرورية لما بيننا وكذلك محل الأمة للنظر من الأجنبية إلى جميع بدنها ومسته وعنى ما خلا العورة بشرط
 عدم الشهوة لأن العادة أن جارية المرات تخدم زوجها وتغسله وبذنه فدل على الجواز قال ولا ينظر إلى
 الحرة الأجنبية إلا إلى الوجه والكفين إن لم تخف الشهوة وعندنا وجهه أنه إذا قدم في ذكر ضرورة
 الأخذ والإعطاء ومعرفة وجهها عند الحاجة مع الإحسان لا قامت بها شها ومعادها لعدم من تقوم

باسباب معاشها فلا يصل فيه قوله تعالى ويبعد بين رينتين الآية عامة الصحابة رضي الله عنهم
والمراد موضعها كالمبيت وموضعها الوجه واليد وما القدم فربما أنه ليس بجورة مطلقا لأنها محتاجة إلى المشي
فيبدوا ولأن الشوق في الوجه واليد أكثر فلان يحمل النظر إلى القدم كان أولى وفي رواية القدم عبودية في حق النظر
دون الصلوة قال فان خاف الشوق لا يجوز إلا للحاكم والشهاد لما فيه من الضرورة في معرفتها العقل الشهاداة
ولما حكم عليها وكما يجوز النظر العوبة لا فائدة للشهادة على الزنا قال ولا يجوز ان عرس ذكر وان امن الشوق لان
المستألف من النظر فان الشوق بالمسك أكثر فان كانت عجزا لا تشترى او كان سخي لا يستحق فلا يلزم بها صافيتها
لما روي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الرجل إلى امرأة حتى يرى
والصغيرة التي لا تشترى لا بأس بمسكها والنظر إليها بعدد خوف الفتنة ومن اراد ان ينظر رجلا امرأة يجوز له
النظر إليها وان خاف ان تشترى لقوله عم الخبيث وقد اراد ان ينظر رجلا امرأة النظر إليها فانه أجوز
ان يودم بينكما قال والعبد مع سيده كالاجنبي لان خوف الفتنة منه سلمها من الاجنبي وبالأكثر
لكن الاجتماع والنصوص المحرمة مطلقا والمراد من قوله تعالى او ما ملكتم ايمان من ان ما دون
العبد قال الحسن وابن جبير قالوا في الفحشاء المحرم سواها لان الآية تعم النكاح والطفل الصغير
مسنة بالنكاح لان الفحشاء جامع والحجب يباح فلا تؤمن الفتنة كالفحل قالوا وكبر ان ينظر
الرجل في الرجل او شياء منه او يعانقه ويحذر ان يورثه لا بأس به ويحذر المشايخ لا بأس اذا قصد به
الكرام والمبتدعة ولم يخف الشوق لما روي انه عم عاتق جعفر بن ابى طالب حين قدم من الحبشة
وقبل بين علي بنه وكان فتح خيبر وقال لا ادري باي امرين استم ليخبر ام بعدد جعفر وجه
الظاهر به به عم الحامية والمكاملة والاول لا تقبل والآخر في الحاشية ومارواه محمد بن ابي نعيم
قبل النبي قال ولا بأس بالمصافحة فانها سنة قديمة متواترة بين المسلمين من لدن الصدر الاول الى يومنا
هذا قال ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون الهراة رسول الله عم
بن سفيان بن عيينة انه تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة فقال عبد الله بن المبارك وقبل
راسه وتقبيل الارض بين الملك والسلطان او بعض اصحابه ليس بكفر ولا نكبة وليس بجادة ومن كثر على
ان يسجد للملك افضل ان لا يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه التختة لا يصير كافرا فصل
في جيل النساء ليس للحريم ولا لغيرها الا مع اذن من اصابع كالعلم لما روي عن علي رضي الله عنه
ان رسول الله عم اخذ حريمه بشماله وذهب بيمينه ثم رفع بها يديه وقال ان هذين حرام علي ذكر رافعي
حل الانا ثم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال حرم رسول الله عم ليس للحريم الا موضع اصبعين او ثلاثة او اربعة
وان حله الاعلام واهدي المفق قيس ملك الاسكندرية لرسول الله عم جنة اطرافها من ديباج فلبسها
ولان الناس اعتادوا لبس الثياب عليها الاعلام في سائر الاماكن والمعنى فيه انه تبع الثوب فلا حكم له

السجدة عند السلطان على وجه التختة

قال ولا بأس بتقبيل يده واقتراشه وكذا ستر الحريم وتعليقه على الباب وقالوا بكبره لجهنم الذي ولانه من رتبة الاعاجم
وقد نهي عنه ولان النبي ورد في النبي هذا دون فلا يلحق به ولان القليل من اللبس حلال وهو العلم فكذا
القليل من الاستعمال حتى لا يجوز حمله ذلك بالاجماع ومن اين عتبر به انه كان له من فقد حرم على سبيله ولان
اقتراشه استخفاف به فصار كالنساء ويرى على الساط فان يجوز الجلوس عليه ولا يجوز لبس النساء ولا ولا بأس
ما سداه ابرسم والحجبة قطن او خشن لان الثوب بالنسج والنسج بالحجبة فتعتبر الحجبة دون السدا
فما كان سداه حريم ولا وجهه غير يجوز لبسه في الحريم وغيره بالاجماع وما كان بالاعتكاف يجوز في الحريم خاصة
بالاجماع ايضا للضرورة لانه اهيب وادفع لغيره السلاح قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس للحريم في الحرب جازن لما روي
الشمعة في ان النبي عم رخص في لبس الحريم والديباج في الحرب ولانه ادفع لمصر السلاح واهيب عين العدو
قسمت الحاجة اليه وقال ابو يوسف رضي الله عنه لا يجوز لعموم النبي والحرام لا يحل الا للضرورة وقد اندفعت يا
الحلم لخلوط فان الحاصر ان ختنه ليرى لخلوصه فخلوط اختص بزيادة النجاسة والفقه فاستثنى ما ينجس به ولو كان
الثوب رقيقا ولا يحصل به الاركاب بالاجماع وفي نوادره هتاف محمد رحمه الله تكملة لبنية الحريم من القلب وتكملة
الديباج والابرسم لانه لا يتناول وما كان سدا فاهد كالعناني قبل يكره لان لا بأس به منظر العيز لا بأس
حريم وفيه خيلاء وقيل لا يكره اعتبارا للحجبة كحاشي وكبره للفرقة التي يباح بها العرق ويمتنع لها
لانه ضرب كبير وان كانت لازالة الاذي والعقد لا بأس بها ولا بأس بالخرقة يباح بها الوضوء لتوارث
المسلمين ذلك وقيل ان فعله تكبر يكره كالترج في الانكاح وان فعله تكبر يكره والحاجة لا قال ويجوز
للنساء اللخمي بالذهب والفضة ولا يجوز للرجال اللخمي من الحديث الا لغيره والميتقة وحلية السيف
من الفضة وكتابة الثوب من الذهب او فضة وسد الاسنان بالفضة اما الخاتم والمنطقة وحلية السيف
فباح الاجماع والنبي عم كان له خاتم فضة نقشه محمد رسول الله ونهى عن النقش بالذهب ثم النقش سنة
لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاض ومن في معانها ومن لا حاجة اليه فتركه افضل والسنة
ان يكون قدر مثقال فادونه ويجعل قصه الى باطن كفه بخلاف النساء لانه للزينة في حقهن دون الرجال
ويجوز ان يجعل فضة عقيقا او فير ورجا او ياقوت ونحوه ويجوز ان ينقش عليه اسم او اسم امر
اسماء الله تعالى للنساء من الناس كمن غلب تكبر ولا بأس بشد ثقب الفضة بسم الله والذهب لانه قليل فاشبه
العلم ويكره التختة بالحديد والصف للرجال والنساء لانه حلية اهل النار وقضى عنه وروى ان
كان قبيلة سيخهم من فضة واما كتابة الثوب لما بينا في العلم الحريم وكبره ابو يوسف رحمه الله بناء
على اختلافهم في الاناء المفضق واما شد الاسن فذهب ابراهيم رضي الله عنه وقال لا يجوز بالذهب ايضا قياسا
على الانف فانه روي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اصيب انفا من فضة فانتقم منه فانه
فانتقم انفا من فضة فكان ضرورة فيجوز لانه ضرورة في الاسنان تندفع بها في وهو العضة ولا يكره
في الانتقام فافترقا

وبكده ان ليس الصبي الذهب والحرب لئلا يعتاد الاثرا انه يومها الصوم والصلوة ونحوه
 للحر ليعتاد فعل الخير وبالفكر المحرمات فكذلك هذا والاثر على من ليسه لاضافة الفعل اليه قالوا
 يجوز استعمال النية الذهب والفضة للرجال والنساء لانهم زهوا بالشرب في انية الذهب والفضة وقالوا من شره
 في اناء ذهب وفضة فكانما يجزى به بطنه نار جهنم وعلى هذا المجتزئ والملاحقة والمدهد والميل والمكحل
 والمدة ونحو ذلك والنصوص وان وردت في الشرب فالباقي في معناه لاستواء الاستعمال والجامع الذي
 المتكبرين وتنعم المترفين وانه منهي عنه ونعم الكل ويستوى فيه الرجال والنساء لعموم النهي وعليه
 الاجماع قالوا لا بأس بنية العقيق والبلور والزجاج والرخام لانه لا يفاض في ذلك فلم يكن في معناه قال
 ويجوز الشرب في الاناء المفضى للجلوس على اسرير المفضى ^{تدبر} اذا كان تبقى موضع الفضة اي يبقى في ذلك
 وقيل يبقى اخذه باليد وقال ابو يوسف انه يكره وقول محمد رحمه مضطرب على هذا الاختلاف والتفصيل
 السراج المفضى والكرسي والانه المفضل بالذهب والفضة لا يجوز من انما استعماله في هذا
 من الاناء فقد استعمله فيكون مستعملا للذهب والفضة ولا يوحى رقة ان الفضة في هذه الاشياء
 تابعة والعين المتنوع لا تتبع فصارت كالقالب في الثوب ومسما بالذهب في فضة الخاتم وعلى هذا
 اللجام المفضى والركاب والنقل ما للجامع من الفضة والركاب فحرام لانه مستعمل في الفضة يعنيها
 فلا يجوز ولا بأس بانتفاع الاواني المصنوعة بالذهب والفضة بالاجماع لان الذهب والفضة مشرك
 فيه لا يخلص فصارت كالعدم والاشنان والذهن يكون في انافضة او ذهب يصب منه على اليد قال
 محمد بن اكرههم ولا اكله ذلك في الغالية لانه يدخل فيه او عودا فيخرجها الى اكله ثم يبيتهلها
 من الكف فلا يكون مستعملا لانا ولا كذلك الذهن والاشنان فانه يكون مستعملا لانه
 بالنصب منه **فصل** في الاحتكار وهو مصدر احتكرت الشيء اذا جمعته وجبته فالكم
 الحكم بضم الحاء قالوا بكرة في الاوقات الادميتين والبهائم في موضع يضرب باهله والاصل في ذلك قوله
 ومن يرد فيه بالحد بظلمة نذرة من عذاب اليم قالوا لا يحل الاحتكار والطعام بكرة فانه الحاد وما روي
 عنه من انه قال الحالب من وق والاحتكار محرم وفي رواية ملعون وعنه عم انه قال من احتكر
 طعاما اربعين يوما فقد برئ الله وبرئ الله منه وروى ابو امامة عن ابيها رضي الله عنه انه قال
 ان يحتكر الطعام وروى محمد بن فضال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احتكر على المسلمين طعاما
 منه به الله تعالى بالحدام والافلاس ولان فيه تضيقا على الناس من انحصارهم ومن الممكن يجلب طعامه الى
 المصر ويحبسه الى وقت الغلاء ويشرطه ان يكون يضرب الاحتكار لانه يتعلق بحقوق العامة وشرط بعضه
 اشترا في وقت الغلاء ينتظر زيادة الغلاء والكل مكروه فالحاصل ان يكون باهلا تلك المدينة حتى لو كان
 مصرا كبيرا لا يضرب باهله فليس يحتكر لانه ليس ملكه ولا ضرر فيه بغيره وعلى هذا التفضيل في الجلب

في وقت الغلاء
 لا يجوز الاحتكار
 في وقت الغلاء

لانه عم قالوا الاحتكار غلبة ضيقة واجلية اي من كان بعيدا من المصر او ما من حرمه لان له ان لا يجلب ولا يوزع
 فله ان لا يبيع وقال ابو يوسف رحمه الله بكرة في الجلب ايضا لعموم النهي وقال محمد رحمه الله بكرة اذا اشتراه من موضع
 يجلب منه الى مصر الغالب لتعلق حق العامة به وما لا فلا قالوا اذا رفع الى القاضي حال الاحتكار يامره ببيع ما يفضل
 عن قوته وعياله فان امتنع باع عليه لانه مقدار قوته وعياله غير محتمل ويترك قولهم على اعتبار السعة
 وقيل اذا رفع اليه اول من شرهه عن الاحتكار فان رفع اليه ثانيا حبسه عزرا عما بين زجره ودفعه للضرر
 قال محمد رحمه الله اجبر المحتكرين على بيع ما احتكروا ولا أسعوا ويقال له بيع كما يبيع الناس ويزاد بفتحين
 في مثلها ولا اتركه ببيع بالكثر والاصل في ذلك ما روي ان اسعد غلام المدينة فقالوا يا رسول الله لو سهرت
 فقال ان الله هو السهر ولان التقيير التسيير بقدر الثمن وانتفع محرو وقوله محمد رحمه الله اخبرهم على البيع
 تحتل وجربين ما لا فيه من المصلحة العامة او بناء على قولهم ما في الحجر قالوا لا ينبغي للسلطان ان يبيع
 على الناس لما بيننا قالوا ان يتقوى ارباب الطعام تعديا فاجتاز في القيمة فلا بأس ذلك بمشورة اهل الخبرة به
 لان فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع وقد قالوا اصحابنا رحمهم الله اذا خاف الامم على اهل مصر المهلاك
 اخذوا الطعام من المحتكرين وفرقه عليهم فاذا وجدوا مثله وليس هذا حجة وانما هو للضرورة كما في حال
 النخلة ولو سهر السلطان على الخبايا من الخبز فاشترى رجل منهم بذكر السهر والخبايا تخاف ان نقصه
 ضربه السلطان لا يحل اكله لانه في معنى المكروه وينبغي ان يقول له يبيع عما تحت لمتح البيع ولو انفق
 اهل بلدة على سولج وشمع يوزعون فرفع رجل الى رجل منهم درهما ليعطيه فاعطاه اقل من ذلك والمشرع
 لا يعلم رجوع عليه بالنص من الشر لانه فارض في الاسهر البلد وقال ابو يوسف رحمه الله الاحتكار في كل
 ما يصير بالعامية نظرا الى الضرر وقال محمد رحمه الله الاحتكار في الاوقات الادميتين كالشر والخنطة والشعير
 واوقات البراءة كالقت نظر الى الضرر المقصود واختل في مدة الاحتكار قليل اقلها اربعون يوما
 كما ورد في الحديث وما دون ذلك فليس بالاحتكار لعدم الضرر بالمدة القصيرة وقيل اقله شهر لان ما دونه
 عاجل ثم قيل بانه بنفس الاحتكار وان اقلت المدة وانما يبين المدة لبيان احكام الدنيا فالحاصل ان
 التجارة في الطعام مكروه فانه يوجب المعصية في الدنيا والاثر في الآخرة قالوا لا بأس ببيع العصير
 ممن يعلم انه يتخذ خمر لان المعصية لا يقوم بعينه بل بعد تغيره قال ومن حمل خمر الذي طاب
 له الاجر وقالوا بكرة لانه اعانه على المعصية وفي الحديث لعن الله في الخمر عشرين وعدهم حاهلها ولان
 المعصية شرها وليس ضرر ولا الخمر وهو فعل فاعل مختار ونحو الحديث الخمر لقصد المعصية حتى لو حملها
 ليرتقا او ليعملها جاز وعلى هذا الخلاف اذا جريت الميتة بين تاي وبيعة او كبسة في استوداعها
 انه اعانه على المعصية وله ان العقد وورث على منفعة البيعة حتى وجبت الاجرة بالتسليم وليس
 بعصية والمعصية فعل المستاجر وهو مختار في ذلك قالوا لا بأس ببيع السمرقين لانه منتفع به

احتكار
 في وقت الغلاء

يلحق الاصل طلب الكثرة الربيع ويجوز في السح والفضة وتبذل الاعراض في مقابلته فكان مالا
 فيجوز بيعه كسائر الاموال بخلاف العدة فانه لا ينتفع بها الا بعد الخلط وبعد الخلط يجوز بيعها
 هو المختار يجوز الانتفاع بها بعد الخلط كزيت وقعت فيه نجاسة ولا يابس بسعينا ويوت مكد ويكن
 بيع ارضها وفيها النجاسة ويكره اجازتها في الموسم وقال لا يابس ببيع ارضها لانها مملوكة لهم لاختصاصهم
 الاختصاص الشرعي فيجوز كالبناء وله ما روي ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مكد حرام وبيع رباها حرام
 وروي الدارقطني باسناده انه عليه السلام قال مكد مباح لا يباع رباها ولا يؤاجر بيوتها قال الدارقطني
 قطني كانت تدعى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله عنهما السوايب من بناء سكر ومن استنجى
 اسكر ولانها من الحرم لحرم صيدها ولا يحل دخولها بالناسك الا باحرام فيجوز بيعها كاللحبة
 والصفا والمروة والمسعى وانما جاز بيع البناء لان النجاسة تحرمه وقهرها ابراهيم بن عيسى والبناء
 مكد لان اخذته فيجوز تصرفه فيه والطين وان كان من الارض وهو من جملة الوقف لكن من اخذ
 طين الوقف فعمله لبناء ملكه وصار كسائر املاكه ووجه رواية الحسن ان الناس يتبايعونها
 في سائر الاعصار من غير انكار قال ويقبل في المعاملات قول الفاسق لانها يكثر حولها بين الناس
 فلو شرطنا العدالة لخرج ان شاء الله ما في الدين من خرج فيقبل قول الواحد عدلا كان او فاسقا
 حرا كان او عبدا او كرا كان او انثى لان الصدق فيه جامع باعتبار عقله ودينه سيما فيما لا يحل له انفع
 ولا ينفذ عن ضرر ولا يهلك قبلت رواية الواحد العدل للاخبار النبوية وانما شرطنا العدالة
 لانها مما لا يكثر وقوعها كثيرا المعاملات ولان الفاسق منهم والكافر غير ملتزم لها فلا يلزم
 المسلم بقوله بخلاف المعاملات فانه لا مقام له في دارنا الا بالمعاملة ولا معاملته الا بقبول
 قوله ولا كذلك الديانات والمعاملات كالاخبار بالنجاسة والوكالة والرهبة والهيبة والاذن ونحو
 ذلك والديانات الاخبار بخدمة القبلة وطهارة الماء فلو اخبره ذي دين بخباصة الماء لم يقبل قوله لان الظاهر
 كذبه اضار بالمسلم للعداوة الدينية ولا يتجرى فان وقع في قلبه صدقة لا يتبين ما لم يرق الماء وان
 توضع به جان ولو اخبر بذلك فاستقى او لا يعرف عدالة فان غلب على ظنه صدقة سمع قوله
 والا فلا والاحوط ان يريه وتبين قال ويقبل في الهدية والاذن فزله الصبي والعبد والامة
 فلما جئنا الى ذكره وعليه الناس من لدن الصدر الاول الى يومنا هذا **فصل في ما يباح في بيع**
 قال ويجوز بيع الامنة بغير اذنها وعرض حجة باذنها لان الزوجية حق في الوطى لغضاض الشهوة
 وتخص الامانة ببيتها لهما الخيار في الحب والعنف والامانة وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الخلع من
 الخلع الا باذنها وقال لو اذنت لاهلها انزل عنها ان شئت قال ويكره استعمال الخصيان لانهم يقرضون
 على الخفاء المهرى عند كونهن مثله قال ويكره اللعب بالنرد والشطرنج وكل لهو قال عمر بن الخطاب بن ادم

في بيعها
 في بيعها

حرام الاثلث ملاعبة الرجل مع امراته ورمية عرقوسه وتاديت قوسه ولانه ان قام عليه فهو مبسر
 والا فهو عبث وكل لهو حرام وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لست مزدية ولا رد مني اللعب وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فهو مبسر وهذا اللعب مما يلحق به الجرائم فيكون حراما وعن علي رضي الله عنه انه من علم قوم يلعبون
 بالشطرنج فلم يسلم عليهم وقال ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وعمر رضي الله عنه لم ير ابوح رضى باسا
 بالسلام عليهم لانشغالهم عن اللعب وكثرة ذكركم استغفارهم واهانتهم ولجوز الذي يلعب به الصبي
 يوم العيد يوكل ان لم يكن على سبيل المقامة لما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يشتري الجوز لصبيانه
 يوم الفطر يلعبون به ويأكل منه فان قاموا به حرم قال ووصول الشعر بشعر الا في حرام
 سواء كان شعرا او شعر غير الفولة لعنه الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة و
 الواشمة والموشمة والنامصة والمستنصصة قالوا صلة التي تصل الشعر بشعر الغير والتي
 توصل شعرنا بشعر اخر زرع والمستوصلة التي توصلها في كديطها والواشمة التي تشتم الوجه
 والذراع وهو تغزل الخلد بابت ثم يحشي بكحل او نيل فيزرق والمستوشمة التي يفعل بها
 ذلك بطلها والواشمة التي تفعل اسنانها بابت تخدوها وتزق اطرافها تفعله العجوز ينسب
 بالشواب والموشمة التي يفعلها بامرها والنامصة التي ينتف من الوجه والمستنصصة التي يفعلها
 ذلك قال ويكره ان يدعو الله الابن فلا يقول اسألك بفلان او يا نبيك وبلا يكثر ولا يكثر لاحق
 للمخلوق على الخالق او يقول في دعائه اسألك بعقد العز من عرشك وعمر ابو يوسف رضي الله عنه ان يجوز
 فقل جاء في الآثار ان اسألك بعقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الا يحل
 وكلما تكرر التماسه يومه تعلق عزه بالعرش والعرش حدث وصفات الله تعالى بها قديمة
 بقدمه فكان الاحتياط في الامساك عنه وما را خبر احاط لا يترك به الاحتياط ورد السلام في غيبة عما كل
 مسلم من سماع السلام اذ اقام به البعض يحفظ عن الباقيين والتسليم سنة والرد فريضة لان
 الامتناع عن الرد اهانة بالمسلم واستخفاف به وان حرم وثواب المسلم اكثر قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الثواب عيشة وللرد واحدة ولا يفتح الرد حتى يسمع المسلم لانه انما يكون جوابا اذا سمع الخطاب
 الا ان يكون اصم فينبغي ان يرد عليه بتحرير شفيع وكذلك تشتمت العاطس ولو سلم على
 جماعة فيهم فرددتني ان كان لا يعقل هل يصح فيه اختلاف ويجب على المرأة رد السلام الرجل والارتفاع
 صوتها لانه عورة وان سلمت عليه فان كانت عورة ردت عليه وان كانت شابة ردت بنفسه وعلى هذا التعميل
 تشتمت الرجل المرأة والعكس ولا يجب رد السلام للسائل لانه ليس له ان يسأل بل شعار السؤال ومن بلغ غيره
 سلام غائب ينبغي ان يرد عليه ما روي الحسن بن علي رضي الله عنهما قال يا رسول الله ان يني يسلم عليك
 وعيا بغير السلام ولا ينبغي ان يسلم على من يقر بالقران لانه يشتم الله عز وجل فان سلم عليه يجب
 عليه الرد

في بيعها

لا تفرق بين القراءة والكتابة في ادب القضاء ان من دخل على القاضي في مجلس حكم وسعد ان يترك السلام
 عليه هيبته واحسن ما يجرى من ان الولاية والاشراف اذا دخلوا عليهم لا يسلموا واليه مال
 الخصاف وعليه وعلى الامير ان لا يتركه السنة لتقليد العمل وان جلس ناحية من المسجد للحكم لا يسلم
 على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزايرين فينبغي ان يستغل بما جلس لاجله
 كالذي يقر القرآن وان سألوا لا يجيب عليه الرد على هذا من جلس بغير تلاوته ويقرهم القرآن
 قد دخل عليه داخل فسلم وسعد ان لا يرد لانه انما جلس للتعليم لا الرد السلام ويكره السلام على اهل الدار
 لما فيه من تعظيمهم وهو مكروه واذا اجتمع المسلمون والكفار سلم عليهم ويتوسل المسلمين ولو قال
 السلام لمن اتبع الهدى يجوز ولا يباس يرد السلام عليهم لان امتناع عنه يوقرهم والرد احسان وان لم
 مكروه والاحسان بهم مندوب ولا يزيد الرد على قوله وعليكم فقد قيل انهم يقولون السلام عليكم
 فيجاءون بقوله وعليكم وهكذا فعل عنه عم انه رد عليهم ولا يباس بعبادتهم اقتداء به عم فلان فيه برهم
 وما ينبغي عنه ولو قال الذي اطال الله بقاءه ان يؤم اليه بطيله ليكره او ليرد الجزية جاز لانه دعا الى السلام
 والا لا يجوز ومن دعا السلطان الاوامر ليس له من شيء لا ينبغي ان يتكلم بغير الحق
 قال عم من كلمه عند الظالم عليه ويسلط عليه اما اذا خاف القتل او تلف بعض جسده او ان يأخذ
 ماله فيجوز له ان يسلط عليه ذلك لانه مكروه قال واستماع الملاحى كالضرب بالقضيب والدق والمزمار وغير ذلك
 حرام قال عم استماع صوت الملاحى معصية ويجوز عليها فسق والتلذذ بها من الكفر الحدب خرج
 مخرج التهديد وتغليب الذنب فان سمع بغيته يكون معذورا ويجب ان يتحذر لان لا يسمعه ماله في اعم
 ادخل الصبي في اذنيه لئلا يسمع صوت النسابة وعن الحسن بن زياد رحمه الله عنه لا يباس بالدف في العرس
 ليشتبه ويعلن النكاح وسيل ابوي رحمه الله يكره الدف في غير العرس تقصير المرأة للصبي في فسق
 قال لافان الذي يحكي منه الفاحش للفتافق وقال ابوي رحمه الله في دار يسمع منها صوت المزمار والمعاذ
 ادخل عليهم بغير اذنهم لان الهوى في الشر فلو لم يجر الدخول بغير اذن لا متنع الناس من اقامة هذا العرس
 رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه فان كف عنه والا ان يشا يحبس او يضربه سكاطا
 وان شئت ان يحجزه عن داره ومن رأى منكرا او ممن يرتكب يكره ان ينهى عنه انه يجب عليه ترك المنكر والنية
 عنه فلا تترك احدهما لا يستقيم عند الاخر والفتاوى والتحايد والمغف ان اخذ المالك من غير شرط ليباح له
 وان كان بشرط لا يباح اجر على معصية قال ويكره تعشير المصحف ونقطة كقول من مسود
 وغيره من الصحابة بحد المصاحف وبروي جرد القرآن والنقط والتعشير ليس من القرآن فيكون
 منه ما عنه قال ولا يباس بتخلية لانه تعظيم له ولا يباس بنقل المسجد وقيل هو قرينة حسنة وقيل مكروه
 والاول اصح لانه تعظيم له واما التخصيص فحسن لانه احكام للبناء ويكره الزينة على المحراب لما فيه من شغل

في قوله لا يباس بتخلية لانه تعظيم له ولا يباس بنقل المسجد وقيل هو قرينة حسنة وقيل مكروه والاول اصح

من علة

قلب المصطلح بالنظر اليه واذا جعل البياض فوق السواد او بالعكس للنقش لا يباس به اذا فعل من ماله نفسه ولا
 يستحسن من قال الوقف لانه يضع ويكره الخياطة وكل عمل من اعمال الدنيا في المسجد لانه ما بيني لذكر ولا
 وقف له قال كذا في بيت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه والجلوس فيه ثلاثة ايام للتعز به مكروه وقد رخص
 في ذكره في غير المسجد غير المساجد ولو جلس للعلم او الناسخ كسك في المسجد لا يباس به ان كانت حسنة ويكره بالاجر
 عند الضرورة بان لا يجد مكانا اخر وكانوا يكرهون خلق باب المسجد ولا يباس به من مناسك غير اوقات الصلوة
 لغيا واهل الزمان فانه لا يوم من عمارات المسجد قال ولا يباس بدخوله الذي في المسجد الحرام ولا بعبادته وخبر
 من المساجد ما روي انه عليه انزل وقد ثقب في المسجد وكانوا كقار وقال ليس على الارض من تحسبهم شيئا
 وتاويل الآية انهم لا يدخلون مسنولين او طائفين خذرة كما كانت عادتهم **فصل** السنة تعظيم الاظفار
 وتنف الاظفار وحلق العانة والشارب وقصته احسن وهذه من سنن التحليل صلوات الله عليه وفعلها نبيته
 وامر بها وقيل اول من قص الشارب واخترن وقلم الاظفار وروى الشيبان في شرح
 الاثار قص الشارب حسن وهوان ياخذ حقه يتقص من الاظفار وهو الطرف الاعلى من الشفت العليا قال
 والحلق سنة وهو احسن من التقص وهو قول اصحابنا رحمه الله قال عم حلق الشارب واعفو الحصى والاحفا
 الاستيصال واعمال الحصى قال محمد رحمه الله عز وجل من تركها حجة ثلاث وتكسر والتقصير فيها سنة وهوان
 يقبض الرجل لحيته فانه اذا علم قبضته قطعة لان الحية زينة وكثرها من كمال العينة وطولها الفاحش
 خلافا للزينة والسنة التفت في الايط ولا يباس بالحق وينتد في حلق العانة من تحت الستة واذا
 قصه اظفاره او حلق شعره ينبغي ان يدقنه قال كذا الم تحجل الارض كفاتنا احياء وامواتنا
 وان القاء فلا يباس به ويكره القاء في الكنيف والغسل قالوا لانه يورث المرض وتوقير الاظفار والشارب
 مندوب اليه في دار الحرب ليكون اهيب في عين العدو والافا في سلاح عديم السلاح والختان الرجال
 سنة واما من الغطن وهو النساء مكرمه فلو اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام لانه من شعائر الاسلام
 وخصا به واختلوا في وقته قيل حتى يبلغ وقيل اذا بلغ سبع سنين وقيل عشرين وقيل متى كان يطيق
 الم الختان ختن والافلا ولولد له وهو يشبه المختون لا يقطع منه شيء حتى يكون كانيوار في الحشفة ولا يباس
 من شقبات ذات النيات الاظفار لانه لمنفعة الزينة وايصال اللام الى الحيوان لمصلحة ليعود اليه جانيب الختان
 والحجامة وبط القرحة وقد فعل ذلك في زمن رسول الله ولم يكره عليهم امره حاصل اعترض الولد
 في بطنها ولا يمكن استخراجها الا بان يقطع وتخاف على الام ان كان ميتا لا يباس به وان كاحتيا لا يجوز ابداء
 مانت وهي حامل فاضطر ب الولد بطنها فان كان اكبر الراي انه حي يشق بطنها من الجانب الايسر
 لانه تسبب الى احياء نفس محترمة عن محمد رحمه الله رجل لم تبلغ ذرة او ذائره لرجل ومات ولم يتك مالا
 لا يسق بطنه وعليه قيمته لانه لا يجوز ابطال حرمة الادمي لصيانة المال وروى الجوزي في عن اصحابنا رحمه الله

في تعظيم العانة والشارب
 في حلق العانة

انها يسبق ان حق العبد مقدم على حق الله ومقدم الظالم المتعدي مرة عالجته اسقاطا ولها لا تانم مالم
يستثنى شيء من خلقه شانه دخل قريها في قدر وتعدل اخر اجد ينظر ايها اكثر قيمته الاخر خير كله ثم يظن
ايها شاء ويكره تعلم الباني وغيره من الجوارح بالطير الحي باخذ فيعده ولا بأس بتعليمه بالمذبح قال
ولا بأس بدخول الطعام للرجال والنساء اذا اتوا وغض بصرهما لما فيه من معنى النظافة والزينة وتوارث النساء
ذلك من غير تكبر وعظم الاعضاء في الطعام مكروه لانه عاد المترفين والمتكبرين الا من عذر اليه او تعبد فلا بأس
ويكره العقود على القبول لورود الزني عنه ويكره الاشارة الى الهلال عند زواجه لانه من عاد الجاهل
هليله كانوا يفعلونه تعظيما له اما اذا اشار اليه لم يبر بصاحبه فلا بأس به ولا تحل الخمر الى الخل اليها ولا الخمر الجفة
الى الهرة وتخل الهرة اليها ولا يحمل سلاح المسجد اليه ولا بأس بتحملها من البيت الى المسجد ولا يؤخذ اية
النصراني الى البيعة ويعود من البيعة الى البيت ويستحب القبول لانه ذكره بن الخليلي قال عم قيلوا فان
الشيطان لا يقبل رجل يخلف الى اهل الظلم والشر ليدفع عنه ظلمه وشره ان كان مشهورا ممن يقتدي به
كوله ذلك لان الناس يظنون انه يرضى بامرهم فيكون مدله لاهل الحق وان لم يكن مشهورا فلا بأس به
فما يجوز ما بقية على الاقدام والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس والنجس
ان النبي عم قال لا سبق الا فحقا او نصل او حافوا والمراد بالحق الايل وبالنصل الرمي بالخاف الفرس والبغل
والحمار وغيره الزهرى رضي قال كانت الحما بقه بين اصحاب رسول الله في الجبل والركاب والادجل ولانه مما يحتاج
اليه في الجهاد ولكم والفروكل ما هو من اسباب الجهاد فيعلم مندوب اليه وكانت العضية تارة رسول الله
لا تسبق فجاه اعراق على قعود فسبقها فشق ذلك على المسلمين فقال عم ما رفع الله شي الا وضعه
وه الحديث سابق رسول الله عم وابو بكر وعمر رضي الله عنهما فسبق رسول الله عم ابو بكر وثلاث وعشر النبى
لا تحضر الملايكة شي من الملاهي سوى النصال والرهان الرمي والسابقة قال فان شرطه جعل من
احد الجانبين او من ثالث لا سبقها فهو جائز وذلك مثل ان يقول احد الصاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا
وان سبقتك لا اخذ منك شيئا او يقول الامير لجناحتي فرسان من سبق منكم فله كذا وان سبق لاشركه
او يقول لجناحتي من اصحاب الهدى كذا وانما جاز في هذين الوجهين لان تحريف على تعليم الله الحبيب و
الجهاد ولقوله عم المؤمنين عند شرطهم وفي الغيا لا يجوز لتعليق المال بالخطر قال فان شرط من
الجانبين فهو قاتل وانما جاز الا ان يكون بينهما محلل بغير كفي لغرضهما بينهما سبقه لهما ان سبقها
اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وانما جاز ذلك لان المحلل اخرج من
ان قاتل فيجوز لما ذكرنا وقيل في المحلل ان يكون ان سبقها اعطيه وان سبقها لم ياخذ منها وهو جائز
ايضا لما ذكرنا ولو لم يكن فليس المحلل مثلما لا يجوز لانه لا قابلية في ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون
قمارا قالوا على هذا التفصيل اذا اختلف فقيرهما في مسألة واراد الرجوع الى شيخه وجلا على ذلك جلا

لانه لما جاز في الاخر اسلمه يرجع الى الجهاد يجوز هنا الحديث على الجهاد في طلب العلم لان الدين يقوم
بالعلم كما يقوم بالجهاد والسابقة بالخيل للريضة عالم تبعها مندوب اليه وكذلك على الاقدام والركبي
قال عم ان اسك يدخل بالسنة الواحد لينة ثلاثة صانعة ومنسلة والراعي يرواه عقبة بن عامر الجهني
وتحسب الدابة وركضها للجهاد وغيره من غرض صحيح لا بأس به والتلمي مكروه وركض الدابة يمكن
للغرض على المشتري مكروه لانه يفر للمشتري وفي الحديث تصرب الدابة على النقاد ولا تضرب على العشار
لان العشار يكون من سوء مسالك الركاب للحمام والنقاد من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك وعرض
الخطاب رضي ان كتب الى سبعة من ابي وقاص لا يحضر فرسا ولا يجرب فرسا ومعناه ان صهيل الفرس يذهب الحق
والخصم منه لانه حرام لا تعارفه من لدن رسول الله عم الى يومنا هذا **فصل** في كسب الجهاد في سعة
سمعت محمد بن الحسن يقول طلب الكسب فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح ما روي عن ابي سعيد
عمر النبي انه قال طلب الكسب فريضة على كل مسلم وقال عم طلب الكسب بعد الصلوة المكتوبة او الفريضة بعد
الفريضة ولا يتوسل الى اقامة الفرض الاية فكان فرضا لانه لا يتحقق من اداء العبادات الا بقوة يده
وقد بدنه بالقوت عادة خلقه قالوا وما جعلنا له جسدا الا يكون الطعام وتحصيل القوة والكسب لانه يحتاج
في الطهارة الى اله الاستقاء والانه يحتاج في الصلوة الى ما يستريحون به وكذا كذا انما يحصل عادة بالاكساب
والرسول عليه السلام كانوا يكتبون قادم عم زرع الحنطة وسقاه وحصدنا وداسها وطحنها وعجنها و
خبزها واكلها ونوح عم كان بخاري وابراهيم عم كان بزاز وداود عم كان يصنع الدروع وسليمان عم
يصنع المكائيل من الخوص ونكر تاء عم كان بخاري ونبيها عم رعى الغنم وكانوا ياكلون من كسبهم وكان الصدوق
ببزان وعمر رضي عنهما في الادب وعثمان رضي كان تاجر الجلب الطعام فيبيعه وعليه كان يكتب فقد
صح انه كان يواجر نفسه ولا يلتفت الى جماعة انكره اذ ذكر وقعدوا في المساجد اعينهم طائفة وابداه
ماده الى ما في ايدي الناس ليعلموا انفسهم المتوكلة وليسوا كذا كذا يكون بقوله تعالى في السماء وركبكم
وما تعدون وهم بعناهم وتاديب جاهلون فان المراد به المطر الذي هو سبب انبات الرزق ولو كان الرزق
يترك لعين من السماء ولما امرنا بالاكساب والسعي في الاسباب قالوا فامشوا في منابرها وكلوا من رزق
وقالوا انفقوا من طبيقات ما كسبت وفي الحديث ان الله تعالى يقول يا عبيدي حرك يديك انزل عليك الرزق
وقال الله تعالى وهذي اليك بذخر النحلة تساقل عليك رطبا جنيا وكان الله قادرا ان يبرزها من غير هن
منها لكن امرنا بالعمل العبادات لا يتركوا الكسب الاكساب فان الله هو الرزاق ونظير هذا خلق الانسان
فان الله تعالى قادرا على خلقه لا من سبب ولا من سبب كاد عم وخلقه من سبب في سبب لا ينفى كون الرزاق
فطلب العبد الولد بالكساح لا ينفى كون الخالق بقوله الله فكذلك طلبه الرزق باسبابه لا ينفى كون الرزاق
هو الله تعالى والدلائل على ذلك كثيرة والاخبار الواردة فيه متوافقة وكتابنا هذا يضيئ عن شيعته ما واه هذا

لا من سبب
في سبب

ان يدعوا الاضياف قوما بعد قوما حتى ياتوا على اخره لان فيه قلبية ومن الاسا فان ياكل وسط الخبز ويدع
 حواشييه او ياكل ما انتفع منه ويترك الباقي لان فيه نوع محير لان يكون غيره يساومه فلا بأس كما
 اذا اختار غنيادونا رقيق قال ووضع المعلقة على الخبز ومسح الاصبع والسكين ياتي مكروه
 ولكن يترك الملعقة على الخبز لان غيره يستقدر ذلك وفيه اهانه بالخبز وقد أمرنا بالكرامة قالوا لعل الخبز
 فانه من بركة السموات والارض وقالوا ما استحق قوم بالخبز الابتلاء الله تعالى بالجويع ومن اكرام
 للخبز ان لا ينظر الانسان اذا حضر ومن الاسراف اذا سقطت من يده لقمة ان يتركها قالوا نعم القاعنا الذي
 ياكلها قالوا من الطعام يستلم في اوله والحمد لله في اخره فان نسي البسمله في اوله فليقل اذا ذكر
 بسم الله على اوله واخره بجميع ذكره الاثر وهو شكر المؤمن اذا رزق قالوا ان الله يرزق من
 عبده المؤمن اذا قدم اليه الطعام ان يستلم الله في اوله ويحمد الله في اخره قالوا غسل اليدين قبله وبعده
 قالوا نعم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي الهم والمراد بالوضوء هنا غسل الميدين والادب ان يبدأ
 بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ولا يمسح يده قبل الطعام بالتمديد ليكون اثر الغسل باقيا وقت الاكل
 ويمسحها بعده ليزول اثر الطعام بالكلية قالوا يجب اتخاذ الاوعية لتقل الماء الى البيوت كحاجة
 الوضوء والشرب النساء لانهن عورت وقد هن من عجز الخرج قالوا نعم وقد يكون فيلزم للزوج ذلك
 كما يبرح حاجاتها قالوا ونحوها من الخذف افضل اذا اسرف فيه ولا تخليه في الحديث من اتخذ اوان
 بيته خزانة للملايكة ويجوز اتخاذ ما من نحاس وفضة وذهب او ادم ولا يجوز من الذهب
 والفضة لما من قال وينفق على نفسه وعياله بلا اسرف ولا تقتير ولا يتكلف لتخصيل جميع شهرته
 ولا يمتنعهم جميعا ويتوسط قالوا نعم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا في قوله قوما ولا يستعديهم الشئ قالوا
 اجوع يومين واشبع يومين قالوا صل الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم قالوا لا يتقدم الشئ قالوا
 الله تعالى ولا تتبع الفساد الا ارض قالوا لا يجب القصد وقالوا لا تشرفوا ان لا يجب المسرفين وقالوا لا يتقدم
 تبذير ان المبتدين كانوا اخوان الشياطين قالوا ومن استند جوعه حتى عجز عن طلب الخوت ففرض علي
 كل من علم به ان يطعمه او يدع عليه من يطعمه صوتا له عز الهلاك فان امتنعوا من ذلك حتى ماتوا استر كما
 في الاثر قالوا ما كان يادم من بات شعبان وجار الجنة طوى وقالوا ما جاء من صناعا بين اقوام
 اغنياء فقد برئت من ذمة الله وذمة رسوله واذا اطعموا واحد سقط عن الباقيين ولذا اذا رزق
 لقيط اشرف على الهلاك او امرى كاد ان يتردى في البئر وصار هذا كالحجاء الغريق قالوا فان قدر
 على الكسب لزمان يكتب لما بيتا وان عجز عن كسبه لزمان السوال فانه نوع الكسب لكن لا يخل الا عند
 العجز قالوا نعم السوال آخر كسب العبد فان ترك السوال حتى مات اثم لان الذي يتقسه الى التهلكة فان السوال
 اخر كسب العبد يوصله الى ما تقوم به نفسه في هذه الحالة كالكسب ولا دالة السوال في هذه الحالة فقد اخبرنا

اجوع يومين واشبع يومين

كلما استحال

عن موسى وصاحبه علمها منهم انهما اتيا اهل قرية استطاعا اهلها وقالوا لرجل من اصحابه هل عندك ناكله
 قالوا ومن كان له قوت يوم لا يحل الاستسوال لقوله لرجل من سال الناس وهو غني عما يسال جاء يوم القيمة
 ومسلته خدوشا وخوشا وكدر وروح في وجهه ولان اذل نفسه من غير ضرورة وان حرام قالوا نعم لا تحل
 للمسلم ان يذل نفسه قالوا ويكره اعطاء سؤالا المساجد فقد جاء في الاثر ينادي يوم القيامة ليقيم بغيب
 الله فيقوم سؤالا المسجد وان كان لا يتخطى الناس ولا يمشي بين يدي المصلين لا يكره وهو المختار فقد
 روي انهم كانوا يسألون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روي ان عليا رضي الله عنه تصدق بجماعة في الصلوة
 فمدح الله بها بقوله ويؤتوا الزكوة وهم راكعون وان كان يرمي بين يدي المصلين ويتخطى رقاب الناس
 يكره لانه اعانه على اذى الناس حتى قيل ان هذا فليس يكره سبغون فليس قالوا ولا يجوز قبول هدية
 امره والجور لان الغالب في مالهم الحرمه قالوا اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب تجارة او ربح
 فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلو عن قليل حرام فالعبرة بالغالب وكذلك اكل طعامهم ووليمة العرس سنة
 قديمة وفيها مشيئة عظيمة قالوا نعم ولو بشاة وهي اذ ابني الرجل بامرته ان يذبحوا الجيران والاقرباء
 والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما وينبغي للرجل ان يجيب فان لم يفعل اثم لقوله
 من لم يجيب لدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعي وان لم يكن صائما اكل ودعي وان لم ياكل اثم
 وجفي لانه اشترى بالاضيق وقادع لودعيت الى كراع لاجبت قالوا لا يرفع منها شيئا ولا يعطى
 سائلا الا باذن صاحبه لانه انما اذن له في الاكل دون الرفع والعطاء قالوا ومن دعي الى وليمة عليها
 لم يوافق علم به لا يجيب لانه لم يلزمه حق الاجابة وان لم يعلم حتى حضر ان كان يقدر على منعه ففعل الا
 لانه نهي عن منكر وان لم يقدر فان كان له راحة على المأثمة لا يقعد لان استماع الله هو حرام والاجابة سنة والاستماع
 عن الحرام او يكره الاثبات بالسنة وان لم يكن على المأثمة فلا بأس بالاعتقاد فان كان مقتدي به لا يقعد
 لان فيه سبب الدين وفتح باب المعصية على المسلمين وما روي عن ابي حنيفة قال ابتليت بهذا مرة فصرت
 كان قبل ان يصير مقتدي به وان لم يكن مقتدي به فلا بأس بالاعتقاد وصار كمشييع الجبان اذا كان معها
 يباح له لا يترك التشيع والصلوة عليه باعدها من الشبهة كذا هنا فصل الكسوة منها فرض وهو
 ما يستتر العورة ويدفع الحر والحر قالوا لا يكره ان يستركم عند كل سجدة ما يستر عورتكم عند الصلوة
 ولان لا يقدر على اداء الصلوة الا بستر العورة وخلفه لا يحتمل الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك
 بالكسوة فصار نظير الطعام والشرب فكان فرضا وينبغي ان يكون من الخشن والكتان هو المأثور
 وهو بعد من الخيلان وينبغي ان يكون بين النعيس والذئب لا يكره في الذئب وياخذه الخيلان في النفس
 وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان يستر من ثيابه في نهاية النقاسة وما كان في نهاية النقاسة وخير الامور
 سلها وينبغي ان يستر الغسيل في عامة الاوقات ولا يكره الجديد قالوا نعم البذاءة من الايمان ومستحب
 وهو ستر العورة واخذ الزينة

كلما استحال

قوله ان الله تعالى يجب ان يرى اثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب لجعل الشربين في الجمع والاعمال
 وحيث ان الناس قد روي انهم كان له جنة في كل يوم عبيد واهدي له الحقوقس قباء مكفوا
 بالحري كان يلبسه للجمع والعباد ولقاء الوفود الا ان في تكلف ذلك في جميع الاوقات صلف ومشقة وربما
 يغيظ المحتاجين فالجواب عنه اوله ومكروه وهو اللبس للتكبر والخيلاء لما بينا ولفظه ان الله تعالى
 ممد كبر كل والبس والشرب من غير محيلة ويستحب الابيض من الثياب لقوله من خير ثيابكم البيض
 وقاله ان الله يحب الثياب البيض وانه خلق الجنة بيضا ويكره الاحمر والمصفر لانه من ثياب النجس
 ولا يظاهر بين جنتين او اكثر في الشتاء اذا وقع الاكتفاء بدونه ذلك لا يفيده المحتاجين وفيه تجرؤ وكان
 حريصا لا يلبس الا الخشن واختيار الخشن اوله في الشتاء فانه يدفع البرد واللين في الصيف فانه
 انشق للعرق وان لبس اللين في الوقتين لا بأس به قاله قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده
 واستتر ارجاء طرف العمامتين كتفيه ففعله من قبل قد روي في وسط الظهر وقيل الى
 موضع الجوارح واذا اراد ان يجرد كفاها نقضها كما لغها ولا يلبسها على الارض دفعة واحدة هكذا نقل
 من فعله من **فصل** الكلام منه ما يوجب اجرا كالنسيج والتخمين وقراءة القرآن والاحاديث
 النبوية وعلم الفقه قاله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعد الله لهم مغفرة واجرا عظيما
 والايات والاحاديث كثيرة في ذلك وقد ياتى بها اذا فعله في مجلس الفسق وهو بعمله ما فيه من
 الاستمراء والمخالفة لموجبه وان سبغ فيه للاعتبار والانكار وليستغلوا عما هم فيه من الفسق
 فحسن وكذا من سبغ في الشوق بنية ان الناس غافلون مسهلون بامور الدنيا وهو مشغول بالتيق
 فهو افضل من تسبغ وحده في السوق قاله تعالى في الغافلين كالجاهدين في سبيل الله
 فادركه فعله للتاجر عند فتح متاعه وكذا الغفائي عند فتح الغفاعة بقوله لا اله الا الله على محمده فانه ياتى
 بذلك لانه ما ذكره ثوبا بخلاف الغاري او العالم اذا كثر عند الجانية وفي مجلس العلم لا يقصد به التعظيم
 والتفخيم واظهار شهادته لرب قال ويكره الترجيع بقراءة القرآن والاستماع اليه لانه تشبه بفعل
 الفسق حال فسقهم وهو التفتي ولم يكن هذا في الابتداء ولذا ذكره في الاذان وقيل لا بأس به لقوله من زينوا
 القبور باصواتهم وعن النبي وانه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والحجاة والزحف والتذكير
 اء الوعظ فانه كره عند استماع الغناء المحرم الذي يستمود وجدا وكذا يوجب رفعه قراءة القرآن عند القبور
 لانه لم يصح عنده في ذلك شئ من النبي ولم يكرهه محمد رحمه الله وبه نأخذ ما فيه من المنفعة البيت لورود الآثار
 بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاخذ وغير ذلك عند القبور وهذا من اهل السنة والجماعة ان
 الانسان ان يجعل ثواب عمل لغيره ويصل لحدث الخشعية وقد مر في الحج ولما روي انه من صحت بكشين
 اهل بين احدهما عند نفسه والآخر عن امته ان جعل ثوابه عن امته وروي ان رجلا قال يا رسول الله

في
 في

ان الله اقبلت نفسها قبل لها اجران تصدقت عنها قال نعم وكذا رفعت امرأة صبرها وقالت يا رسول الله
 هذا حج فقال نعم وكذا اجر والاثار فيه كثير ومنع بعضهم من ذلك وقال لا يصل ممسكا بقوله تعالى وان ليس
 للانسان الا ما سعى وبقوله من اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث الحديث والجواب عن الآية من وجوه
 احدها انها سبقت على قوله ان لم ينسأ بما في صحف موسى وابراهيم الذي وفي فيكون اخبارا عما كان
 في شريعتهما فلا يلزم من كيف وقدره وينبغي ان ينسأ بما في صحف موسى وابراهيم الذي وفي فيكون اخبارا عما كان
 القوم ابراهيم وموسى ما هذه الامنة لهم ما سعى وسعى لهم الثاني انها منسوخة بقوله
 الحقنا بهم ذرياتهم ادخل الذرية الجنة بصلاح الابرار قاله ابن عباس رضي عنه الثالث قال الربيع بن انس
 المراد بالانسان هنا الكافر اما المؤمن له ما سعى وسعى له الرابع ان يجعل اللام بمعنى على وانه جائز قال
 فخذ صريحا للبين واللفظ فيصير كانه قال وان ليس للانسان الا ما سعى فيجعل عليه توقيفا بين الآية
 والاحاديث ولانه معنى صحيح اخلاق فيدول لا يدخل تخصيص الخامس انه سعى في جعل ثواب عمله
 وقوله ومنها بسبب قرابته ومنها بصدق سعى في خلقه ومنها باسعى فيه من اعمال الخير والصلاح وامور
 الدين الذي يحبه الناس بسببها فيدعون له ويحصلون له ثواب اعمالهم وكل ذلك بسبب سعيه فقد
 قلنا بموجب الآية فلا يكون حجة علينا واما الحديث لا ينبغي على ان الناس عن آخرهم قد استحسنوا
 ذلك فيكون حسبا بالحديث قال ومنه ما لا اجور فيه ولا وزر كقولهم في واقعه واكملت وشرب ونحوه
 لانه ليس بجبار ولا محصية في قول لا يكتب له الا ما كان فيه اجرا او وزر وقيل يكتب له قوله
 عن هشام عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان قال ان الملايكة لا يكتب الا ما كان فيه اجرا او وزر وقيل يكتب له قوله
 وتكتب ما قد مر واثارهم الآية ثم سعى في الاجزاء فيه ويبقى ما فيه جزاء ثم قيل سعى في كل اثنين وخمس
 وفيها تعرض الاعمال والاكثرون على انها سعى في يوم القيمة ومنها ما يوجب الاجر كالكذب والغيبة
 والغيبة والشيعة لان كل ذلك محصية حرام بالنقل والعقل كالكذب في القتال والخيعة و
 في الطلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم لقوله لا يصلح الكذب الا في ثلاث في الصلح بين
 وفي القتال وفي ارضاء الرجل اهله وفي دفع الظالم عن الظلم من باب الصلح ويكره التعريض بالكذب في الحاجة كقوله
 لرجل كل فيقول اكلت بعني امس فلا بأس به لانه صادق في قصده وقيل يكره لانه كذب في الظاهر قال ولا غيبة
 لظالم يودي الناس لقوله وفعله قاله اذكر في الغلج ما فيه لكي يحذره الناس ولا الله في استحي به الي
 السلطان ليجزه لانه من باب النهي عن المنكر في منع الظلم قال ولا غيبة الا لظالمين فلو اغتاب اهل
 قربة فليس بغيبة لان المراد بحول وصار كالغدي وكذا محمد رحمه الله ارجاء الشتر على البيت لانه نوع تكبر
 وفيه زينة ولا بأس بستر حيطان البيت للبرد ونحوه لدفع البرد لان فيه منفعة ويكره للمريضة وقد
 من قال واذا ادنى الغم ايضا واجب ان يتعم بمظهر حسن وجوار جميل فلا بأس به فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يماريه

في
 في

ام ابراهيم مع ما كان عنده من الخرايب وعلي رضى استولى ادم محمد بن الحنفية مع ما كان عنده من الخرايب والارواح
فيه قوله تعالى ومن حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية ومن قنع بادي الكفاية وصف الباقي الى ما ينفعه
في الاخرة فهو ولي لان ما عند الله خير وابقى واعلم ان الاقتصاد على ما يكتفيه عزيمته وما زاد عليه من التفتيم
وبيل اللذات رخصته وقد قال الله تعالى يحب ان يؤتى رخصة كما يحب ان تؤتى عزاه وقال ما يجد يوم
القيامة حتى يسأل عن يوم القيمة بحث الحنفية السهلة المتبعة ولم ابعث بالرهبانبة الصعبة والحديث لا يدر
لا نزول قدما بعد يوم القيمة حتى يسأل عن اربعة عشر عمره فيها افناه وعمر شبابه فيها ابلاه وعمر ماله
ابن اكتسبه وفيما ذاصفه والذي يحب على المسلم ان يتسكع فصولها منها التجرع من ركب الفواحش من مظهر
منها وما يرضى منها المحافظة على اذا الفربض او قاتلها بواجباتها تامة كما امر بها ومنها التجرع من السمات
والكتساب المالك من غير حله ومنها التجرع من كل مسلم او معاهد وما عدا ذلك فقد وسع الله تعالى علينا
الامر فيه فلا نقصد عقوبته ولا احد من المسلمين وفي الحديث النبي د وعظ الناس يوما وذكر الدنيا من فرق
له الناس وبكوا فاجتمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون وهم ابو بكر وعلم وابن مسعود
وابن عمر وعبد الله بن عمر والعاصم وابودر وسالم ومولي ابي حنيفة والمقداد وسلمان الفارسي ومعهدين
مقدون رضي الله عنهم واتفقوا على ان يفرهوا ويحبوا ما كبرهم ويكسوا المسح ويصوموا الدهر
ويقوم الليل ولا يبيتوا مع الفرائس ولا ياكل اللحم والودك ولا يقربوا النساء والطيب ويسبحوا في الارض
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم الم ائتاكم اتفقتم على كذا وكذا قالوا بلى وماذا الاخير فقال لهم
ان لم امر بكذا فمما لا انفسكم على كذا فاصوموا وفطروا وقوموا وناموا فاني اقوم ونام
واصوم وافطر واكل اللحم والدم والى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ثم خطب فقال ما اكرم
حرموا النساء والطعام والطيب والنوم وشهوات الدنيا اما اني لست امركم ان تكونوا قسيتين
ورهبانا فانه ليس في ديني ترك اللحم والنساء ولا اتخاذ الصوماء فان سياحه امم الصوم
رهبانية الجهاد عباد الله ولا يشركوه شيئا وخجوا واعضوا فاقبوا الصلوة واتوا الزكوة
وصوموا رمضان واستقيموا يستقيم لكم فانما هكذا من كان قبلكم بالشد يد شد دوا
على انفسهم فشدد الله عليهم وترا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحرموا الطيبات ما احل الله لكم
الى قوله تعالى واتقوا الله الذي انتم به مومنون **كتاب الصيد**
وهو مصدر صادي صيد وينطلق على المفعول يقال صيد الامير وصيد كثير ويراد به المصيدود
وينشد صيد الملوك ان رب وتعالى ومثله الخلق والعالم ينطلق على المخلوق والمعلوم فالله تعالى
هذا خلق الله اني مخلوقه ولهذا قلنا اذا قال وعلم الله لا يكون يمينا لان المراد معلوم قال وهو
جائز بالجوارح المعلمة والتمهات المخلدة بما يحل الكله وما لا يحل الكله لجلده وشعره اما الجوارح فكله
دمون

والعلم

واذا جالمتهم فاصطادوا وقوله احل لكم صيد البحر الآية وقوله احل لكم الطيبات وما علمت
من الجوارح مكسبين وقوله عم الصيد ان اخذه وقوله عم لعدى بن حاتم اذا رسلت كليل المعلم وذكت
اسم الله تعالى عليه فكل واذا رسلت سمك وذكت اسم الله تعالى عليه فكل قال والجوارح ذوات من السباع وذوات
من الطير وهو ان يكون يكتسب بنابه او تحليه وعمنع به لان المراد من قوله من الجوارح التي تخرج وقيل الكواكب
ومكسبين ابرهسلطيق واسم الكلب لغته ينطق على كل سبع حتى الاسد فيجوز الاصطيد به كذا كتاب من السباع
لعموم الآية الا ما كان جنس العين كالخنزير لانه لا يحل الانتفاع به ولا يجوز الاصطيد به الا بالاسد والذين
قائلهم لا يصطادوا وكذلك الدب حتى لو نعلوا اجازوا عن ابي حنيفة رحمه الله بن حزم اذا علم فتعلم جاز ولا بد
فيه من الجرح وكون المرسل والرامي مسلما او كتابيا وذكر اسم الله تعالى عند ارسال الرمي وان يكون الصيد
مستورا ولا يتوارى عن بصيرة ولا يقعد عن طلبه اما الجرح ليعتق اسم الجرح ولانه لا بد من اراقه
الدم كالذكاة الاختيارية فلو قتله صدما او جثما او خنقا لم يؤكل لعدم الجرح واما صفة المرسل فلانه
كالذبح ولا يجوز ذبح غيرها واما ذكر اسم الله تعالى فلقوله عم ولان الجرح انما جعل ذكاة فهو ذكاة الجرح عن
الذكاة الاختيارية والعجز انما يكون في المختص حتى لو رمى طيما رميا وهو يظن انه صيد فاصاب طيما اخر لم
يؤكل لان الرمي لم يبق صيدا ولو رمى به غير ذكاة فاصاب صيدا اخر لا يذبحه صيدا وقوله لا يتوهم في غير
ولا يقعد عن طلبه فانه عم كره اكل الصيد اذا غاب عن الرمي وقال العمل هوام الارض قتله ولان احتمال
الموت بسبب اخر موجود فلا يحل والموت هو كالمحقق لانه لا الله سقط اعتباره اذا لم يقعد عن طلبه
لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي الحديث كل ما اصبحت ودع ما اصبحت اصبحت الصيد اذا رميته فقتلته
وانت تراه وقد صي الصيد يسمى اذا مات وان تراه ورميت الصيد فاصبته اذا غاب عنك ثم مات
هكذا فسره صاحب الصحاح قال وتعليم ذبي الثاب كالكل ونحوه تراكا لذي الخيل
كالباري والصفر ونحوها الاتباع اذا رسل والاجابة اذا دعي وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما
ولان التعليم بترك العادة الاصلية وعادة ذبي الخيل النفاذ فاذا اجاب اذا دعي فقد ترك عاداته
فصار معلما وعادة ذبي الثاب الافتراء والاكل فاذا ترك الاكل فقد ترك عاداته فصار معلما
ولان التعليم بترك الاكل انما يكون بالضرب حاله الاكل وجبة الطير لا يحل الضرب اما الكلبة حمل
فاملن تغلبه بالضرب على ذكده والفرد ونحوه تحمل الضرب وعادة الافراس والنفاذ
فيشرط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا قال ويرجع في معرفة التعليم الى اهله الخبير بذلك
ولان المقادير لا تعرف اجتهادا بل سماعا ولا يسمع فنفرض الى اهل الخبرة به ولان ذلك يختلف
باختلاف طبائع اوري كالحصان اذا رسله او لا ياكل الا اكل ما يصيله ولا الثاني ويؤكد الثالث
وقال ابو يوسف وعمر بن محمد الله اذا ترك الاكل ثلاثا ناصار معلما ولا يؤكل الثالث لان العلم لا يثبت

بالنزك من الاحتمال انه تركه شبيها او خوفه من الضرب فلا بد من المرات واقلة ثلاثة لانها لا بد من الاعذار
 ولا يوكل الثالث لان بعد احكامها يكونه عالما وعلم رواته الحسن فيوكل لان بالثانية علمنا انه عالم فكان
 صيده حرة محالة فيوكل قال فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بنعله وحرم ما بقي من صيده قبل ذلك
 وقال الا الذي اكل منه لان احكامنا جعل صيده قبل ذلك باجتهاد فلا ينقص باجتهاد منله وله ان ياكل
 علمنا اجتهاده لان الصيد حرة قلنا تنسى قلنا اكل علمنا انه لم يكن عالما فحرم جميع ما صاده قبل ذلك
 لان صيد كلبه غير معلوم وبثب الحرمة فمابقي من صيده لان ما اكل لم يبق محلا للحكم والاجتهاد بترك مثله
 قبل حصول الغشود وهو الاكل كاجتهاد الغاشي اذا تبدل قبل القضا وما كان في المغارة من صيده
 فحرام بالاجماع قال ولو تركه التسمية تاسيا محل لقوله رفع عن امت الخطايا والنسيان الذي
 ولو لم يسم واحد صيدا او ارسل كلبه على صيد فآخذ غيرها اخذها ولو سلكه الى صيد فآخذ
 غيره حل مادام في جهة ارساله لان الغشود به حصول الصيد والذبح يقع بالارسال وهو فعل واحد
 فيكتفي فيه بتسمية واحدة بخلاف من ذبح الشاتين بتسمية لان التسمية مذبوحة بفعل
 اخذ فلا بد من تسمية اخرى لواضح احد ما فوق الاخر كما في ذبحها مرة واحدة اجزاه
 تسمية واحدة ولان الاخذ مضاف الى الارسال وذبحه تسميتين المشابه اليه نوع خرج فلا
 يعتبر بعينه ولو ارسل الذئب فاكل حتى استمكن من الصيد فوثب عليه فقتله حل لان ذلك
 من عادته لم يمكن من اخذ الصيد وكذلك الكلب اذا تعود هذه العادة بمنزلة الغرير ولو
 علم عن الصيد عينا او ليسن وتشاغل في غيره طلب الصيد وفترة سنة ثم اتبع صيدا فآخذه
 لم يوكل لانه غير مرسى والارسال شرط لقوله فكل مكلبين او سلطان فان زجره صاحبه فان زجر
 حل لان الزجر كارسال مستأنف ولو انعلت فصاح به وسمته فان زجره جياحة حل والافلا قال
 ولو ارسله ولم يسم بزجره وسمته وارساله مسلم فان زجره جوسي او بالعكس فالمعتبر حال
 الارسال وكذلك الوارسال مسلم فان زجره او سمته فان زجره كذا لو نزل التسمية عامدا زجره
 مسلم وسمي لم يحل لان الحكم مضاف الى الارسال الاول وبه يسلط ومكلب وما بعده تقونه الارسال
 فكل صيد الكلب في هذه الحالة الارسال فاذا ادب صحح لا ينقلب فاسدا فاذا صد فاسدا لا ينقلب
 صححا بالزجر ولو ارسل كلبه المعلن قد رد عليه الصيد كلبه غير معلوم او غير مرسى فآخذه الاول لم يوكل
 ولورد عليه ادعي او ذابة او طير او جوسي حل لان اخذ الكلب ذبح حكما ولا يصح اخذ هو لا مشاركا
 اياه في الذبح والكلب لجاهل يصح مشاركا لانه جارح بنفسه فاجتمع المباح والمحرم فيجوز
 كما لو مد القوس مسلم وجوسي فاصابا صيدا فانه محرم ولو لم يرد عليه ولكنه شد عليه واتبع
 اثره لم يرد حة قبل الاول اكل لان الشاة محرم لا يشارك قال فان اكل منه الكلب لم يوكل لانه غير معلوم لما بينا والقوله

فان اكل منه فلا تاكل فانما امسكه عن نفسه ولو شرب من دمه اكل لان ترك غاية التحريم ولو اخذ
 قطعه فمأخوذ الصيد وقوله تاكل ما القاة اكل لانه لم يتقصد كحة لو اكل من نفس الصيد هذه الحالة
 بغيره فمأخوذ او لي قال فان اكل منه البازي يوكل وقد مر قال وان ادركه حيا لا يحل الا بالتذكية وكذلك في الرقي
 لانه قد رعى الزكاة الاختيارية فلا تجزى الا اضطرار لانه دفع الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه فان ادركه
 حيا ولم يتمكن من ذبحه اما الفقدان او لصيق الوقت وفيه من الحيوان فوق حيوان المذبوح لم يوكل ولا غيره
 واي يوكل حيا والله ان يوكل اذا لم يتغير على الزكاة حقيقة فصارت كالتبكي اذا وجد الماء ولم يقدر على
 استنحاله وحسن الظاهر انه لما قدر عليه وبه حيوان لم يبق صيدا فلا يحل الا بالزكاة الاختيارية
 وهذا اذا كان حال يتوهم حيوانه اذا بقي فيه من الحيوان مثل المذبوح او بقر بطنه او اخرح ما فيها
 ثم اخذه وبه حيوان فانه حل لانه ميت حكما ولهذا لو وقع في هذه الحالة في الماء لا يحرم كما اذا وقع وهو
 ميت وعرض روحه ان لا يوكل ايضا لانه اخذه حيا فلا يحل الا بالزكاة الاختيارية فلو انه ذكاه حل بالاجماع
 قال الله الا ما ذكيت من غير فصل وعلى هذا المتردية والنطيحة والموقودة والذي يقتل الذب بطنها
 وفيها حيوان خفية او طاهرة وهو المختار لما تلونا وعن محمد بن رحمة اذا كان حال تعيش فرق ما يعيش المذبوح
 حل والآ فلا اذا لا اعتبار بهذه الحيوان وعن ابو يوسف رحمه الله اذا كان حال لا يعيش مثله لا يحل لان موته
 لا يحصل بالذبح قال وان شاركه كلبه كلب لم يذكر اسم عليه او كلب مجوسي او غير معلوم لم يوكل لقوله لم يورد في حاتم
 وان شاركه كلبه كلب اخر فلا تاكل فانما سميت على كلبه ولم يسم على كلبه غيرك ولانه اجتمع المحرم والمباح فيغلب
 المحرم احتياطا قال ولو سمع حيا فقتله ادبيا فمأخوذ ما ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل لانه لا اعتبار
 بطنه مع كونه صيدا حقيقة وكذلك لو قتل حيا صيد فقتل كذا حل لانه صيد وقصد فيجوز ذبحه ولو ذبحه
 انه لم يثنى الحذر بل شدة حرمة حية لا يثبت باحد من غيره من السباع يثبت الا بآخرة جلد ولو ثبت انه حي
 ادعي او حيوان اهل ما تاقوا البيوت لم يوكل المصائب لانه ليس بصيد قال واذا وقع الصيد في الماء
 او على سطح او على جبل او سنان رجع في تردي الى الارض لم يوكل لانه متردية وقاله لعدتي وان وقعت
 رميته في الماء فلا تاكل فانك لا تدري في الماء قتله ام سهره فقد اجتمع دليل الحل والحرمة وكذلك لو وقع
 على شجرة او قصبة او حرف اخر لاحتمال موته بهذه الاشياء ولو وقع ابتداء على الارض اكل لانه لا يمكن
 الاحتراز عنه فلو اعتبرناه محرما انسداد باب الصيد فلا يمكن الاحتراز عنه كالعدم قاله فطير الماء وان اصاب
 الماء الجرح لم يوكل والا اكل لا يمكن الاحتراز عن الاول دون الثاني قال ولا يوكل ما قتلته البندقة والجرح
 والعصا والمعرض بعرضه لان ذلك كله في معنى الموقودة فان خرق المعراض الجلد حده اكل قاله ام
 فيه ما اصاب بجده فكل وما اصابه بعرضه فلا تاكل فان خرجت الحجر ان كان ثقلا لا يوكل لاحتمال
 قتله بثقله وان كان خفيفا وبه حدة يحل لانها قتلته بحدته ولو رماه بها فايقان رأسه وقطع العروق

ككل
 صيد ومقتله

يغوي التسمية حل والمنقول المتوارث من الذكر عند الذبح باسم الله أكبر وكذا فسر ابن عباس قوله
 فاذا ذكره باسم الله عليها صواب قال والسنة بغير الابل وذبح البقر والغنم فان عكس فذبح الابل وبقر
 والغنم كره ويؤكد قال الله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله فذبحه وقال الله يا مريم ان تذكري
 بقرة وقال وفيه بذر عظيم والذبح ما يذبح وكان كيشا وهو المنوار من فعل النبي والمصباح
 الي يومنا هذا وانما ذكره اذا عكس لخالفة السنة ويؤكد لوجود شرط الحل وهو قطع العروق
 وانما الدم قال والعروق التي يقطع في الذكوة والخلقوم والمرقي والودجان وقال الكرخي رحمه الله الذكوة
 في الاوداج فالوداج اربعة للخلقوم والمرقي والعرقان اللذان بينهما واحد قوله عدم افراوداج في شيت
 وهو اسم جمع فينا والثلثة وهي المرقي والودجان ولا يمكن قطع هذه الثلاثة الا يقطع الخلقوم فيشبه
 قطع الخلقوم اقصا فان قطعها على الاكل لوجود الذكوة وكذلك اذا قطع ثلاثة منها اي ثلث منها
 اي ثلثة كانت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يذبح من قطع الخلقوم والمرقي واحد العدسين وعن محمد رحمه الله
 انه يعتبر الاكل من كل عرق وذكر القزويني قوله محمد رحمه الله مع ابو يوسف وحمل الكرخي قوله الذبح وهو ان قطع
 اكثر من احدى ما قاله محمد رحمه الله والصحيح ما ذكرنا لوجود رحمة الله ان لا يذبح من عروق العروق وكل
 واحد منفصل عن الباقيين فيحصل بنفسه فلا يقوم غيره مقامه الا انه اذا قطع اكثر فكانه قطعه قائمه
 للاكثر مقام الكل ولان المقصود يحصل بقطع الاكثر لا يري يخرج به ما يخرج بقطع جميعه ولان الذبح قد
 يبقى السير من العروق فلا اعتبار به ولا في يوسف رحمه الله ان كل واحد منهما يقصد بقطعه غير ما يقصد
 بقطع الاخر فان الخلقوم يجزئ النفس والمرقي يجزئ الطعام والودجين يجزئ الدم فانما قطع احد
 فاذا قطع احد الودجين حصل المقصود بقطعه ما وانما ترك الخلقوم او المرقي لا يحصل المقصود
 من قطعه بقطع ما سواه ولا في رحمائه ان الاكثر يقوم مقام الكل في الاصول فيقطع اي
 الثلاثة كان حصل قطع الاكثر ولان المقصود يحصل بذكر وهو انما الدم والتشبيه الى ان ذهاب
 الروح لانه لا يحى بعد قطع مجزئ النفس للطعام والدم يجزئ بقطع احد الودجين فيلتنفي به
 كثر اذن زيادة التعذيب قال ويجوز الذبح بكل ما افترق الاوداج وانما الدم الا انما
 القائمة والظهر القايمة لقوله اذ ذبح الاوداج فكل ما خلا السن والظهر فلهما مذبة الجشنة والجشنة
 كانوا يذبحون بها قايمين ولان القتل بها قايمين يحصل لقوة الادمي وثقله فاشبهه المتخفة
 ولو ذبح بها منزعجين لا يابس بالكله ويكرهها الكراهية فلظاهر الحديث ولانه استعمال جزء الذبيحة
 فانه حرام ولا يابس به فاذا ذكرنا من المعز والحصول المقصود وهو انما الدم وقطع الاوداج ونقص جوده
 على ان الذبح بها قايمين ميتة لانه وجد فيه نصا وما لا يجد فيه نصا يتجزي فيقول في الحل لا يذبح
 وفي الحرمة لا ياكل ويكره ويستحب ان يذبح شفرة لقوله اذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله فذبحه
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله فذبحه
 قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله فذبحه

٢٥

وليحد احدكم شفرته وليرجم ذبيحته ولا يرمي رجليه اجمع شاة وهو محد شفرته فقال هذا حدتها
 قبل ان يذبحها قال ويكره ان يبلغ بالسكين الشجاع او يقطع الرأس ويؤكد والشجاع عرق ابيض
 في عظم الرقبة لانه عليه كان ينحس الشاة اذا ذبحت وفسده بما ذكرنا وفي قطع الرأس زيادة تعذيب
 الحيوان فائده ويؤكد لوجود المقصود ولان هذه الكراهية لمعنى رابدين يذبح بالام للحيوان فلا يذبح
 التحريم قال ويكره سلكها قبل ان تبس داسي يسكن اضطرارها وكذا يكره كسر عنقها قبل ان تبس داسي
 من قلم الحيوان وبعد ذلك لا الم فلا يكره وفي الحديث الا لا تنحسوا الذبيحة حتى تجبها لا تقطعوا
 رقبتها وتفصلوا حتى يسكن حركتها وان ذبح الشاة من قفاها ان ماتت قبل قطع العروق فري ميتة
 لوجود الموت بدون الذكوة وان قطعت وهي حية حلت لانها ماتت بالذكوة كما اذا جرحها ثم ذبحها
 الا انه يكره فعلها فيه من زيادة الام من غير فائدة قال وما استأنس من الصيد فذكاة اختيارية
 للمقدرة عليها وما تخش من النعم فاضطرارية للعجز عن الاختيارية قالوا اذا كان في بطن الذبوح
 جنين ميت لم يوكله قالوا اذا ذبح خلع اكل والا فلا لقوله عدم ذكاة الجنين وكذا امه ولان جزء الام
 متصل بها يتخذ في بطنها ويتنفس بنفسها ويدخل في بيعها ويعتق باعناقها فيبذل بذكواتها
 كسائر اجزائها ولا يذبح ردها انه حيوان بانفاده حتى يتصور حيوة بعد موتها فيفقد الذكوة ولهذا
 يعتق باعناق مفرد ويجب فيه الغنم ويكفي في العوصية به وله ذواتها ولانه حيوان ذمي
 لم يخرج دمه فصار كالمتخفة لان ذكاة الام لا يخرج دمه بخلاف الصيد لان الجرح موجب للجرح
 الام ولانه احتمال موته بذكر الام واحتمل قبله فلا يحل بالشكر والحديث روي بالنصب ينزع الحار
 فدل على تساويها في الذكاة لقوله كما ينظرون اليك نظر المصطفى عليه من الموت وعلى رواية الرقعة
 احتمال التشبيه ايضا كقولهم كما جنة عرضها السموات والارض فيحمل عليه نفي قفاؤه لانه كذا
 ابوح ربه ذبح الشاة الحامل التي قربت ولانها بما فيه من اعضاء الولد وعند رها لا يكره لانه يوكله عند
 واذا ذبح ملايوك كل لحم طهر جلده ولحمه الا الجنين والادمي فان الذكوة لا يعمل فيها لان الذكوة تنيل
 الرطوبات وتخرج الدماء السائلة وهي المنجسة لاذاق اللحم والجلد فيطهر كذا في الدباغ اما الادمي
 فكل من مته وحرمة الجنين بل نجاسة واهانه فلا يعمل الذكاة فيها كما لا يعمل الرماع في جلدها
 وقد مر في الطهارة ولو ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها شيء الا فها قال محمد بن سنان ان فاحت
 فاهها وعينها ومدت رجلها وقام شعرها لم توكل وان كان على العكس اكلت **فصل** ولا تحل الكذبة
 ناب من السباع ولا ذى فخلب من الطيور لانه عم نهي عن الكذبة تحلب واكل كذا في ناب من السباع وقوله
 عقيب النوعين من السباع وقوله يتصرف اليها فيثبت الحكم فيها له تحلب وناب من سباع الطير واليربا
 ثم دون غيره والسبع كل جارح فكل منتهب متعود عادة كالاسد والخنزير والغنم والذئب والشعب

قوله لا تأكلوا مما لم يذكر باسم الله فذبحه

والذب والغبل والقرد واليربوع وابن عرس والسنور المبري والاهلي وذئ الحلب من الطير الصغار والباندي
والنسر والعقاب والشاهين والحداد فقال ابو جرحم والذئق والسحاب والغنك والسمور وما شابه سبع
ولا يوكل ابن عرس لانها ذات اشيا ب قد خلت تحت النصارى في الحديث نهي عن اكل الخنثى والشرية والمجتمعة فالخنثى
التي تحت طير في الهواء كالباندي ونحوه والتمبة الذي ينتمى على الارض كالذئب والكلب ونحوه والمجتمعة
فقد روي بالفتح والكسر فالفتح كل صيد جثم عليه الكلب حتى مات غميا وبالكسر كل حيوان من عادته ان يجثم على
الصبيد كالذئب والكلب ومن خيم هذه الاشياء كرامة لبني آدم لئلا يتعدوا لهم شيء من هذه الفصال
الذميمة بالاكل وكال ما ليس لهم سائر حرام الا لجراد مثل الذباب والذئب والبق والاساير هوام الارض
وما يذب عليها وما يسكن تحتها وهي الحشرات كالقاراة والورقة واليربوع والقنفذ والحية ونحوها
لان جميع ذلك من الغيايب فيجوز لقوله تعالى ويجرم عليه الغيايب قال ولا تاكل لحم الالهية ولا البغالة ولا
الغليل لقوله تعالى ولا تاكلوا مما يركبون ولا ينبت في ارضهم حتى يقطعوا راسه ولا تأكلوا مما لم يذكر
لغليل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لغليل وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لغليل وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لغليل
لان نعمه الاكل اعظم من نعمة الركوب وعن علي وابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي يوم خيبر عن لحوم الحمير
الاهلية وعن مسعدة النساء وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله علمنا لحم الخيل حلالا لما روي عن انس رضي الله عنه قال
أخبرتني فريسي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه نهي يوم خيبر عن لحوم الحمير الالهية واذن في الخيل ولا يجرم
ما تلون من الالبان وما روي عن ابي خزيمة بن الوليد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن اكل لحوم الخيل والبغال والحمير الالهية وروي
المقداد بن ابي ابيان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام عليكم لحم الالهية وخيلها وبغالها وكل ذئاب من السباع وكل
ذئ من الطير ولا تأكلوا من الغنم ولا يوكل فلا يوكل الفرس لان اكل الشباج معتبر بامه الالهية
ان الحمار الوحشي لو تدا على الاقان الالهية لا يوكل فكذا هذا قال وبكره الرخم والبغاث والغراب
لانها تاكل الخيف فكانت من الغيايب اذا لم يرد الغراب الاسود وكذلك العذاف وقال القنبي لما روي
عائشة رضي الله عنها انه اهدى الي النبي صلى الله عليه وسلم صبي فامتنع من اكله فجات سائله فارادت عابثه رضي الله عنها
ان يطعمها فقال انطعن مالا تأكلين ولولا حرمة ما منعها عن التصديق كما في النساء الانصاف قال
والسكبان لانها من الغنم والسق والحشرات بدل الجوز قلها للحرم قال ويجوز غراب الزرع والعقود
والارنب والجراد قال ابو يوسف رحمه الله غراب الزرع له هيئة مخالفة للغراب في بعض الخبيثات والله يجرم
في منازله وبالف كالحمام ويبيح ويرجع والعقود خلط في اكله فاشبه الدجاج والارنب لما روي عن ابي عمار بن يونس
قال اهدى لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة مشوية فقال لا يصح اكلها قال ابو يوسف رحمه الله فاما الوتر فلا اخف
فيه شيئا عن ابي جرحم وهو عند كالأرنب وهو يختلف بالقول والنبت وهذا الاثر الاستيعاب الالهية
الاما قام عليه دليل الخطر واما الجراد فلقوله صلى الله عليه وسلم اكلت لنا صبيتان ودمان ما السيتان فالسكك
والجراد واما الدمان فالكلب والطائر وسواء مات حيا نفعا وامرته افته كالمطر ونحوه لانه لا يملك

الدرقا

عن

قال ولا يوكل من حيوان الماء الا السمك لانه صيته فيجوز بالنقض وانما حل السمك بما روي في الحديث وانه
وانه يشتمل جميع انواع الحريث والمار ما هي وغيرهما وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الضفدع يجعل لحمه في الدواء
فهي عن قتل الضفدع وقال اخيه من الغيايب قال ولا يوكل الطائر في منه من السمك وهو ما مات خفا نفه
لما روي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل الطائر في منه من السمك وهو ما مات خفا نفه
ما دسره النبي صلى الله عليه وسلم فكله وما وجدته مطفوا على الماء فلا تاكله وما مات من الحمار او البقر او كذا الماد وانه يوكل
لانه مات سبب حادث كما لو القاء في الماء على اليبس وروي انه لا يوكل لان الحمار والبقر من صفات النيران وليس من حيوان
الموت عادة ولو انما تلبث سمكة يوكل لانه سبب حادث للموت قال ابو يوسف رحمه الله في ثلاث ايام
وعن محمد بن حماد لم يوقت ابو جرحم فيه وقتا وقال يجزئ حتى تطيب والحيلة كالبق والغنم ونحوه التي تاكل
كالعذرة فاذا خلطت فليست بحلالية ولذا ذكر قالوا الدجاجة لا يكون حلالا لانهما يجلط وقال محمد بن حماد
اذا انتن وبغيره وجد منه ريح مستنقة فري حلالا لا يشرب لبنها ولا يوكل لحمها ويجوز بيعها وهبتها
واذا حبست زالت الكراهة لان ما في جوفها يزول وهو الموجب للتغير والذئب ولم يوقت
ابو جرحم لانه اذا توقف على ان ذئب النتن واجب اعتبار هذا المعنى ورواية ابي يوسف رحمه الله
قد روي بثلاثة ايام ثم ياكل وهذا طيب في التره فيجوز ان يكون رواية التقدير بالثلاثة بناء على هذا
الحديث كتاب الاضحية وهي بضم الهمزة وكسر الهمزة اسم لما يذبح ايام النحر بنية
القرية لله تعالى وكذلك الضحية بفتح الضاد وكسر هاويقال ايضا افحاة قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عام افحاة وعمنيرة والاضحية ما يذبح ايام النحر والعنيرة شاة كانت يذبح للضمة في رجب لشدة البرد
الاضحية وهي من احمى يضيئ اذا دخل في الضحى لانها تذبح وقت الضحى فسمي الواجب باسم وقت كصدقة القطر
والصلوات الخمس قال وهي واجبة على كل مسلم حق مقبر مؤسرة اما الوصوب فذهب اصحابنا رحمه الله
عن ابي يوسف رحمه الله انها سنة وذكره الطحاوي انها واجبة عند ابو جرحم سنة عند ابي حنيفة رضي الله عنهما واختار رضي الله عنه النية
والدليل على كونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم ثلاث كتب علي ولم يكتب عليكم الموت والضحى والاضحية ورواية وهي كرم سنة
وهي الجوبكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان حتى فدا ان يذبحا التمس واجبة ولا نهى الوصوب لوجوبه على المسافر كصدقة
اذا الواجبات المالية لانها شرب السفر فيها ودليل الوجوب قوله تعالى فصل لربكم وانحر من خسران بالصلوة ولا تذكروا
الا الاضحية فليس قال المراد اخذ اليد باليد على النحر في الصلوة قلنا هذا امر والله يقتضي الوجوب فيما ذكر
نحو الاجماع فتبين ما ذكرنا وقوله صلى الله عليه وسلم ضحوا فانها سنة ايكم ابراهيم امروا الله للوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم من وجد
سعة فلم يضح فلا يقرب من مصلانا علق الوعيد بترك الاضحية وانه يدل على الوجوب ولان اتمامه
اليوم اليد على الوجوب لانه لا يصح الاضحية اليه الا اذا وجدت فيه لتمامه ولا وجود الا بالوجوب
فيجب تصحيح الاضحية وكما في يوم الغطر وصدقة واما قوله صلى الله عليه وسلم ولم يكتب عليكم قلنا في الكتابة في القرية

عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل الطائر في منه من السمك وهو ما مات خفا نفه

ومن بعد من تعدد منا من انشأ الله سبحانه وتعالى
بها الكتاب وقوله تعالى كتب عليكم القصاص وهو المثل
او قوله ذكر القصاص ولم يذكر الدية لو ثبت التحجير والدية لثبت تحجير الواحد وانه زيادة على الكتاب والزيادة
نسخ والكتاب لا ينسخ به وقال في القصاص قد مر القصاص في كتاب الله تعالى في بعضه او غيره
فيجب بغيره الدية على العاقلة لانه حق مشترك بين الورثة فان البقي ورثه مرة اشهر الصالح من عقله وان كان مشركا
بغيره فكل من من العفو من نصيبه والصلح عنه كغيره من الحقوق فاذا صالح البعض فيسقط الباقي ضرورة
وانما سقط الباقي بالانحطاط لا بسقوط الباقي عوضا ولا على وجه القاتل لان الشرط ما وجبه عليه لما من ولا الزام
فيجب على العاقلة لانه اوجب بغير قصد من القاتل فصار كالخطا وليس المعافاة منه شيء سقطت حقه بعونه
قال او عند الضرر استيفاء لشبهة كقتل الاب بغيره فيجب الدية في ماله ثلث سنين وهذا لان الاب لا يقتل بغيره
قال لم لا يقاد والدية لانه جزؤه قاورث شبهة في القصاص فسقط وانما سقط القصاص من تحريم الدية في ماله
لان عدمه وجب في ثلث سنين لما يات انشاء الله قال ولا كفارة في القصاص لان الله تعالى يوجبها في غير ما يوجب
لذكر ما ذكر في القصاص ولا كفارة في القصاص فلا يتعارف بها ولا يقاس على الخطا لاجابة العبد
اعظم فلا يلزم منه دفعه الا في دفعه الا على قال وشبه العمد ان يتعد الضرب بما لا يفرق الاجزاء كالجزء والعصا
واليد قال اذا ضرب به بحجر عظيم وخشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد عند ما ان يتعد الضرب بما لا يقتل بها
كالسوط والعصا الصغيرة لان معنى العمدية قاصفة فيها لانه لا يقتل عادة ويقصد به غير القتل كالباب
وخوفا كان شبه العمد اما الذي لا يثبت لاسعاص غير عمد السيف فان هاق الروح فيكون عمدا وروى عن يوردا
رضي الله عنه في الجرح فاسم عم بالقصاص ولا يجرى في قوله عم الا ان قتل الخطا العمد قتل السوط والقصاص فيه
ما من من الا من غير فصل بين عصا وعصا وروى عن النخاع من شمس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شيء خطا الا السيف في
كل خطا ارض وعرضه ان قال شبه العمد كالعصا والسوط الصغيرين ولان القتل وفساد الادهي صور
ومع انا صورة فينقض التركيب واما معنى فاساد المنافع وقد وجد القتل ههنا معنى لا صورة ولو
وجب القصاص وانه يجب بالسيف عملا بالحديث يكون قتلا صورة ومعنى فلا يوجد المماثلة الواجبة بالقصاص
واما المبرور كما قال النبي صلى الله عليه وسلم قتله سياسة فانه روي انه كان امتدادا له وعندنا من ذكره من قتله فلا مام
ان يقتله سياسة قال وموجب الاثم لانه قبل عن قصد والكفارة لشبهة بالخطا وفيها معنى العباد في الخطا
في اجابها والدية مغلطة على العاقلة لان كدية يجب بالقتل من غير صلح ولا عفو البعض فانها يجب على العاقلة على
ما ياتي في الايات سنين ليقية وجوبها والتخليط وقد مر انشاء الله تعالى قال وهو عمد فيما روى في القصاص
لان الا في النفس بخلاف الا في اختلاف الية وما روى لا يختص بالذوق التوفيق المهتر بعد العمد وقد وجد
وكان عمدا قال في الخطا ان يرمى شخصاً بطنه صيدا او حريماً فاذا هو مسلم في خطا في القصاص وروى في
عرضا فيصيب ادميا فهو خطا وموجب الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا

استشأن

خطا قتل مؤمنا مؤمنا ودية مسالة الى اهله فلا اثم عليه قال عم رفع عن اثم الخطا والنيان الحديث وقتل المشرك
ان القتل وانما يجرى من حيث ترك الاحتراز والنيان حالة الرمي ولهذا وجب للكفارة قال وما جرت مجرى الخطا الا انه حكم الخطا
كالنيان ينقل على انسان فيقتله فهو كالخطا في الحكم لان النامي لا قصد له فلا يوصف فعله بالعمد ولا بالخطا
الا انه حكم الخطا لحصول الموت بفعله كالخطا قال والقتل بسبب كالحجر البيرة واضع الحجر في غير مكانه وغنايه
في عطفه لان موجب الدية على عاقلة لا غير لانه متعدد في وضعه وحفره فجعل دافعا موقعا فيجب الدية على العاقلة
ولا يات فيه اعدم القصد ولا كفارة عليه لانه لم يقتل حقيقة وانما الخطا بالقصد فحق الضمان فبقى ما رآه على الال
وسواء كان الدافع حرا او عبدا ودية فضمانه عليه بذلك قضى تنسجح بخص من الصحابة من غير نكير منهم ولو استقام
مما يقتله فهو مسبب لانه لم يقتله مباشرة ولا هو موضوع القتل وهذا يختلف باختلاف الطبائع وان دفعه الله تعالى
عليه ولا يات عاقلة لان انشاد هو الذي قتل نفسه وصار كما اذا تعدد الوقوع في البيرة قال وكل ذكر لوجب حرمان الار
لا القتل بسبب قال عدم لاميراث لقاتل والمسبب ليس لقاتل ولا منهم لانه لا يعلم ان مورد يقع في البيرة هو مورد في الخطا
لاحتلاله قصد ذلك في الباطن قال ولو مات في البيرة غما او جوعا فهو هدر وقال محمد بن جعفر الحاف فيهما وقال ابو
بجنت في الغم دون الجوع لان بسبب البيرة والوقوع فيها اما الجوع بسبب الطعام ولا مداخل البيرة فيذكر الجوع
ان الجوع ايضا بسبب الوقوع اذ لولا ان كان الطعام قربا منه ولا يوحى عنه انه ميت بالوقوع فلا يضمن وانما مات في
في نفسه وهو الجوع والغم وذكر غير مضاف الى الحاف فلا يكون مسببا قالا والكفارة عتق رقبة مؤمنة فانه لا يحد فقام
شهرين متتابعين ولا يجزي فيها الطعام لان الكفارات لا تعلم الا نفا ولا تصرف فيه قالا وتقتل المحر بالحر وبالعبد
اما الحر بالحر فلا خلاف عنه قالا في الحر بالحر والحر بالعبد لا يعلم الا نفا ولا تصرف فيه قالا وتقتل المحر بالحر وبالعبد
ولا نفا فيهما يتساوى في عصمة الدم فيجب القصاص المساواة وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد لا يعلم الا نفا ولا تصرف فيه قالا
بالزكاة فلا يدل على ان في سواه الاثر لانه يقتل العبد بالحر والذكر بالانثى والانثى بالذكر فلا يجد فيه ونحن نعلمه ونقره
النفس بالنفس وبالحديث فكان اول به من العرافة قال والرجل المرأة والصغير بالكبير لاطراف النصوص
قال والاسلم بالذي ياروي جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما احق من ذواته ولا يستورها في العصمة
المؤمنة ولان عدم القصاص من تنفير له عز قبول عقد الذمة وفيه من القصاص لا يخفى والمسلم لا يقتل مسلم
بما كفره الحر في ان الكافر من الخلق تنصرف الى الحر في عادة وعرفا فيصرف الله ولا يقتل من كفر بالله والذمي بالمستامن
لعدم التساوي فانه محفوف الدم على التايب وجوابه من يقتل المستامن بالمستامن المساواة وقتل
ابو سخر رضى الله عنه يقتل به اعتبار العمد وصار كالذمي وجوابه من يقتل المستامن بالمستامن المساواة وقتل
لا يقتل وهو الاستحسان لقيام البيع قال وتقتل الصحيح بالزمن والاعمى والمجنون ويناقض الطراف بما لا يرد
من العمومات ولا نالوا اعتبار التفاوت فيما رواه العصمة من الاطراف والاوصاف لا تمنع القصاص وادى
ذلك الى العاقلة لا لعاق في قال ولا تقتل الرجل لعبد ولا بعبد ولله ولا بما كتبه قال عم لا يقاد

والد بولده ولا سيد بعبده ولان الانسان لا يجيب على نفسه قصاص ولا بولده وعليه ما نعدم والمعدن والولد
 كما لعبد وكذا لا يعبد ملكا بعبد لان القصاص لا يجزي قال ومن ورث قصاصا على ابيه سقط لان الابن لا يثبت
 له قصاص على الاب لما امر بالام والابجدان من اتي جهة كانوا كلاب لما بينهما من الحرمة ولا نهم كانوا السبب في
 اختاره فصار كلاب قال ومن جرح رجلا عدا فقامت عليه القصاص من حناه اذا مات منها ما لم يعرف له عارف
 آخر اذ اقام الموت اليه لانه قتل على فوجب القصاص ولا يستوفى القصاص الا بالسيف قاله لا في الا بالسيف
 والمراد به السلام ولا قصاص على شريك الاب والمولى والمخاطي والصبي والمجنون وكل من لا يجيب القصاص بقتله لانه قتل
 حصل بشيئين احدهما غير موجب للقتل وهو لا يجزي فلا يجب لان الاصل في الدماء الحرمته والنصوص
 الموجبة للقصاص من خمسة بحالة الافراد وموضع يمكن القصاص من موضعين ممكن هذا عدم التجر فلا
 يتناول الشريك من يوجب القصاص لو اقر عليه نفس الذية في ماله لان فعله عدا وانما درسا ونفسها الاخرى عاقلة
 الاخرى كان صيا او مجنونا او خطا لان الذية يجب فيه بنفس القتل فان عدا الصبي والمجنون خطا وقاله فان
 كان الاب في ماله عام ما نعدم قال واذا قتل عبد الرهن فلا قصاص حرمه جمع الراهن والرهين لانه تعلق
 حق كلاهما من ماله والمرهين لا ملكه فيه فلا ثلثة والراهن ملكه كان لو قتل بطل حق المرهين فان شرط اجتماعهما
 يسقط حق المرهين ولا يرجع على الراهن قال واذا قتل امكا تب عز وفادله ورثه غير المولى فلا قصاص اصل
 لا يشبهه المولى فانه مات عبدا والمولى وليه وان مات حرا فالوارث وليه والمسلية مختلفة بين الصبيارة فاشبه
 المولى فتعذر بالاستيفاء فان لم يترك وفاءه القصاص للمولى لانه مات عبدا بالاجتماع وان قتل عن وفاء لا واث
 لم الا المولى فله القصاص لان حق الاستيفاء لحرمانات او عبدا والحكم واحد وهو العود واختلاف السبب
 لا يفتقر بين كبار وصغار فلا كاب الاستيفاء وقال ليس للاكابر ذكر له تحقق مشترك بينهم فلا ينفرد به
 احدهم كالخاضع من الغايب احد الوليين والولي جنيته وان القصاص لا يجزي ثبت بسبب لا يجزي وهو
 القرابة فيثبت لكل واحد منهم كلاكه لولاية الانكاح والموليات على الخلائق والعفو من الصغير غير محمول في
 انتظاره ولو عفو تقويت الاستيفاء على سبيل الاختلاف بخلاف الكبيرين والغايب لان احتمال العفو منه
 ثابت فافترقا ولو كان الكل صغارا قتل يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ احدهم والمجنون والمحتو
 كالمصبي مولى عليه فاذا استوفاه الكبير كان بعضه اصاله وبعضه نباته قال واذا قتل ولي الصبي والمحتو
 فلا باب العاقر ان يقتل او يصالح وليس له العفو والعصبي يصالح لا غير اما الاب فله ولاية على النفس
 وهذا من باب شرع الامر للجمع اليها وهو السيف فيثبت له الشجر بالقتل لولاية الانكار واذا ثبت له
 ولاية القتل يثبت له ولاية الصلح لانه انفع للصبي وليس له ان يعفو لانه ابطال الحق بخير عوض وعلى هذا
 قطع يد المحتو عدا وكذا القاض لانه بمنزلة السلطان ومن قتل ولاولى له فلا سلطان ان يستوفى القصاص
 فكذلك القاض واما الموصي فلا يملك العفو لما ذكرنا ولا القصاص لانه لا ولاية على النفس فيعين الصلح صيانة

والجنان

فان كان القاتل من الغنم والاربعاء لا يقتص من احد من الغنم ولا من الاربعاء ولا من صاحبها ولا من ماله

الحق عن البطالة قال ولا قصاص في التخيبي والتخريق خلافا لها وهي مسألة القتل بالمشقة فان تكرر ذكره
 فللامام قتله سياسة لا بدس في الارض القصاد قال ويقتل الجماعة بالواحد ما من من العوامة والمروان سبعة
 واليحد من صنعا قتلوا واحدا فقتلهم محرر وقال لولا اذ عليه اهل صنعا لقتلهم به ذكر بعض من الصحابة رة
 من غير نكير فكان اجتماعا وهذا بخلاف ما اذا اجتمعوا على قطع يد حيث لا يقطعون لان القصاص هو في النفس
 يجب بان صاق الروح وان لا يتبعض فيصير كواحد كالنفر في انلافها اما القطع يتبعض فيكون الواحد متلفا
 بعض اليد ولان الاجتماع على القتل اكثر فكان الشرح الزاجر في دفعه لا غالب الجاني لئلا يعظمها فلا
 شرع لدفع ادانها قال ويقتل الجماعة التفاء لانهم اذا اجتمعوا على قتله ورهق الروح لا يتبعض
 يصير كل واحد منهم مستوفيا جميع حقه لما بيننا فلا يجب له شيء من الارض فان قتل ولي احدهم سقط حق
 الباقي لان حقهم في القصاص قد فاق وصار كما اذا مات القتال فانه يسقط لفوات محله كذا هذا
 وصار كمن العبد لجان قال ومن ربح انسانا عدا فتوز منه الى آخر وما تا قاله محمد لانه تعذر فيه
 وفيه القصاص على ما بيننا والثاني لانه لم يقصد فكان خطأ عاملا ومن كهيته حية محقرة سبع
 وشتم نفسه وبشتمه آخر فعلى الشايج ثلث الذية والباقي هدر لانه تلف بثلاثة انواع حياته هدر في الدنيا
 والآخرة وهي فعل سبع والحيته ومحبته في الآخرة هدر في الدنيا وهو فعل فيكون على الاحبي ثلث الذية
 النفس لانه تلف في الثلث **فصل** ولا يجزي القصاص الا لاطراف الابن ممن يوجب الذية اذا قطعت
 من المفضل وتماثل في الاصل فيه قوله والجرح قصاص وان يقتل المحاملة ولان الاطراف في الاختلاف
 في القيمة بخلاف النفس على ما مر واذا كانت كذلك تستحق المحاملة بانتفاء المساوات في المال والقيمة
 معلومة بتقدير الشرح فامكن اعتبار التساوي فيها ولا يمكن التساوي في القطع الا اذا كانت المفضل
 اذا بقيت هذا فيقول لا يجزي القصاص في الطرف بين الرجل والمرأة ولا بين الحر والعبد لاختلافهما في القيمة
 وهي الذية ولا بين العبد لانهم ان تفاوت قيمتهم فظاهر وان تساوت فذلك مبني على الجور والظن ولا يثبت به القصاص ونقص
 محمد رضى على حرمان القصاص من بين الرجل والمرأة في الشجاج التي تجزي فيها القصاص لانه ليس في الشجاج تقويت
 منفعة وانما هو الحاق شين وقد استويا فيه وفي الطرف تقويت المنفعة وقد اختلفا فيها وتجري بين
 المسلم والذمي لتساويهما في الذية من نقصان نوعان نقص مشاهد كالشلل فيمنع من استيفاء الدوايل
 بالناقص ولا يمنع من استيفاء الناقص بالكامل ونقص من طريق الحكم كالذمين مع الياسر فيمنع من استيفاء
 كل واحد من الطرفين بالآخر وكذا الاصل لا يقطع الا بمثلها اليمين باليمين واليسار باليسار وكذا العين
 اليمين باليمين واليسار باليسار والشاة بالشاة والنشئة بالنشئة والصرير بالصرير ولا يؤخذ الا على الاصل
 لان القصاص منى على المساواة ولا مساواة الا بالتساوي في المنفعة والقيمة والعصوة فمنع على هذا مثاله
 فاذا قطع يد غيره من المفضل قطعت يده لما مر ولا من معتبر كية اليد وصغر هالان منفعة اليد لا يختلف

ان كان تكرر

بذلك ولد كعضو يقطع من المفصل كالرجل ومارن الانف وهو موالان منه والاذن لا مكان للمماثلة في القطع قالوا
والانف بالانف في الازن قال ولا قصاص في اللسان ولا في الذراع لان يقطع الحشفة لان كل واحد منهما يتقيص
وبسبب فلا يمكن المماثلة بينهما في القطع فلا قصاص لتعذر المساواة اما الاذن لا يتقيص فيمكن المماثلة
سواء قطعها او بعضها واما الشفة ان قطعها جرحا وجب القصاص لكان المساواة وان قطع بعضها
لا قصاص لتعذرهما قال ولا قصاص في عظم الا السن روي في ذكر عمر بن عبد الله بن مسعود رضى ولان المماثلة مستغنية
فيما سواه من العظام لانه اذا كسر موضع ينكسر موضع آخر لانه اجوف كالقارون فيمكنه في السن قالوا والسن
فان قطع يقطع سنه وان كسر يبرد بقدر تحقيق المساواة حتى لو كان السن محال لا يمكن برده لا قصاص
وتجب الدية في ماله ولا اعتبار بالكم والصنفين متواهما في المنفعة قال والقصاص في العين لتعذر
المساواة الا ان يذهب منه او هي قائمة فيمكن القصاص بان يوضع على وجهه قطن رطب تقابل عينه بالمرآة
المحماة حتى يذهب منه او روي به ذكر عمر بن عبد الله بن مسعود رضى وغيره من الصحابة رضوان طري الى استيفاء القصاص فسد
وعن ابو يوسف رضي الله عنه في الاحول لا يعرض في العين كالشغل في اليد قال ولا يقطع الا يدي باليد وقدر بينه
وتجب الدية لانه متى تعذر القصاص من جهة الدية انما يجلو الحياة عن موجب قال ومن قطع يمين رجلين
قطعها يمينه او اخذ منه دية الاخرى بينهما استويا في سبب التحقيق كالفرد في التركة فان قطعها
احد منهما مع غيبة الآخر فلا خردية يله لان الحاضر استوفى في حقه لزمها وبقي حق الغائب وتعذر استيفاء
القصاص فصار الى الدية قالوا اذا كان القاطع اسثلا او ناقص الاصابع فالمقصود ان يشاء قطع
المحبيب وان شاء اخذ دية يريده استيفاء حقه كاملا فان رضى بدون حقه اخذه ولا شئ له غيره وان شاء اخذ
العرض وهو الارش كن عيب مثلبا فان لم ينفذ عن ايدي الناس فلها كليات ياخذ القيمة كذا هذا
ولو سقطت اليد المعيبة او قطعت ظملا فلا شئ عليه لتعذر حقه في القصاص وانما يصير ما لا باختياره
فيسقط بقوات محله ولو قطعت في قصاص وسرقه فعليه الارش لانه اذا رهاحقا صحت عليه في سائله
معنى وكذا ذكر كان مدر الشاج اصغر لانه تعذر استيفاء حقه كاملا لانه اذا اخذ بقدر شجته مساحة
يتعدى الى غير حقه لانه اذا شج ما بين قديمه فقد تعذر في غير حقه فيختير ما قلنا ولو كان راس الشاج
اكبر فالمشجج ان شاء اخذ بقدر شجته وان شاء اخذ ارشها لانه لو اخذ ما بين قري الشاج يزداد
شجته المشجج بطل الشجج وليس له ذلك فيختير ما شاء وكذا اذا استوعبت الشججة من جهة الى
ولا يبلغ فخام الشاج يخس كما قلنا قال ومن قطع يد رجل خطا ثم قتل عمدا قبل اليد او خطا بجلده
اقطع يده عمدا ثم قتل خطا او عمدا بعد البس اخذ بالامر من والاصل فيه انه متى امكن الجمع بين الحراة
يجمع لان القتل بما لا يتبع والحراة متعلقة فلما اعتبرنا الحراة على حدة ادب الى الجمع واذا لم يكن
يعطى كل حراة حكمها وفي هذه المسائل تعذر الجمع اما الاول فلتنافي الخافلين وتغاير حكمها
فكذلك لثلاثة واما الثانية والرابعة فلتنافي بينهما في ان قاطع للسر بجهة اهل يتدخل بينهما

يزد بجمع بينهما ويكتفى بدية واحدة الخطابين وكذلك عمدتها في العمدتين فان قطع يده عمدا ثم قتل عمدا
قبل بجمع بينهما وتقتل ولا يقطع لان الفعل متحد ولم يتخلل البس فيجمع بينهما كما في الخطاء وقال ابو حنيفة
ان شاء الامام قاتلهم اقطعهم ثم اقتلوه ومن شاء الامام قاتلهم اقتلهم لان الجمع متعذر لان الواجب القود وهو يعتقد
المساواة وذكر بان يكون القطع بالقطع والقتل بالقتل فتعذر الجمع اولا لان القتل يمنع اضافة السرقة الى القطع
الاولي ايها الموجد من شئ معين يجب القصاص من على القاتل فصار كما اذا تحلل البر بخلاف ما اذا سرى القطع لان الفعل
واحد بخلاف الخطابين لان الواجب الدية ولا يعتبر فيها المساواة قال ومن قطع يده غيره فعق عنه القطع ثم مات فعليه
القاطع الدية في ماله ولو عوف عن القاطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والشجعة كالقطع وقالا هو عفو النفس
في المثلين جميعا لان العفو عن القطع او عن الشجعة عفو عن موجب وموجب القطع لوبده والقتل لوسرى فكان
عفو عن ايها تحقيق وصار كما اذا عفي عن الجناية فانه يثبت والجنابة المقننة والمساواة كذا هذا
ولا يوح رده انه قبل بفساد مصومة عمدا فيجب القصاص من قيا سوا لعفو وقع عن القطع لا
عن القتل الا انما استحسننا وقلنا يجب الدية في ماله لوجود صورة العفو وذكر يوجب شجرة وهو داره
للقصاص بخلاف العفو عن الجناية لانه نعم لانه اسم جنس وبخلاف قوله وما يحدث منه لانه متى عفي في العفو
عن القتل ثم كان خطا يقتل عفو من الثلث لانه موجبة الحال وحق الدية متعلق بالمال وان كان عمدا
في جميع المال لان موجب القصاص ولم يتعلق به حق الدية لانه ليس بمال قالوا اذا حضر احد الوليتين
واقام النية على القتل ثم حضر الاخر فانه بعد النية وقالا لا اعاده عليه ولو كان القتل خطا لا بعدا
بالاجماع واجهوا ان الحاضر لا يقتض حتى يحضر الغائب لاحتمال العفو لهما ان القصاص من حق الميت
بدليل صحة عفو حال حيوة بعد الجرح ولو اعلنت الا يقتض منه ديونه ويعد منه وصاياه ويورث عنه
فيقدم الواحد مقام الجميع في اقامة النية ولا يوح رده ان القصاص من حق المقتول من وجه ما قالوا وحق الدية
موجب فان الوارث لو عفي عن الخارج حال حيوة المخرج صح عفو له ولو لم يمكن ما صح كاياء القديم وكان الاحتيال
في الاعادة بخلاف الخطاء لان الواجب هو حق المقتول من كل وجه لانه يصرف في حرمه او لا وليس معناه على
التخليط حتى يثبت بشهادة النساء مع الرجل وبالشهادة عن الشهادة ولا كذلك العهد قال رجلان اقر كل
واحد منهما بالقتل فقال قتلناه فله قتلناه ولو كان مكان الاقرار شهادة فهو باطل وهذا ان يشهد
شاهدين ان زيدا قتلناه واخران عمو قتلناه فقالوا لولا قتلناه والفرق انه كذب الشهود حيث قال
قتلناه وكذب المقرين حيث قال قتلناه وكذب الشهود وتفسيق لهم والفسق يمنع قبول الشهود وكذب
المقضى بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي فاقترقا قالوا لورمي مسلما فان تدمر وقع اليهم به ففدية الدية
ولو كان مرتدا فاسلم لاشئ عليه ولورمي عبدا فاعتقه مولاه ففدية القيمة اما الاولى فذهب وقالوا لا شئ
فيه لانهما يعتزلان حالة الاصابة حالة لانه حالة التلف الموجب للعقوبة وحالة التلف اسقط عنه

نفسه بالردة فكانت فيجب الدية فالوجه فيعتبر حاله الذي لا تركه له لورثته لو وقع به السهم ولو كان
الذاري المقتول أصابته جرحه ويكون له وكف بعد الرمي قبل الإصابة بجزاعته وذلك دليل المعتبر حالة الرمي بالسهل
الثانية الثانية في الإجماع لأن الرمي ما وقع سبباً للضمان لأن الرمي غير متقوم فلا ينقلب سبباً بعد ذلك
وعما هذا إذا رمي حريراً فاسلم ثم وقع به السهم لاشي عليه لما قلناه وأما السهل الثالثة فقوله بوجه
وربما يكون منه دو قال محمد بن حبيب فضل ما بين قيمته من مال إلى غير شيء لأن العتق قاطع للكره فبقول الرمي
جناية ينقص بها قيمة الموصي إليه فيجب النقصان ولها ما بيننا أن المعتبر حال الرمي فيصير قاتلاً من وقت
الرمي وهو ملك فوجب قيمته وهذا بخلاف إذا ما قطع طرف عبد ثم اعتقه مولاه ثم مات المقتول
عليه ارشاً لم يرد مع النقصان الذي لنقصه المقتول إن عتق ولا يجب قيمته النفس لأنه اتلف بعض المحل فانه يوجب
جنايته للمولى ولو وجب بعد السرية معني ولو جيب للعبد فتصير نهاية الجناية مخالفة لا ابتداء وهذا
الرمي قبل الإصابة لا يجب به الضمان لأنه ليس باتلاف وإنما نقل به الرغبات فلا يختلف نهيته وبدائيته
كتاب ١٠٤ الروايات الدية ما يؤدى ولما كان القتل يوجب ما لا يدفع إلى الأولياء شيء
دية وإنما خص بما يؤدى بدل النفس دون غيرها من المتلذات لأن الاسم يستحق التعريف التخصيص
ولا نظردونه ووجوب الدية في القتل بحكمه بالغه وهو صون شأن الادمي عن الهدم ودمه عن الهدم وجب
بالكتاب والسنة وهو قوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله وقوله تعالى النفس الموصنة فأنه من الأبل الموصية سبب
قتل النفس الموصنة مائة من الأبل قال الدية الغلظة خمسة وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت
وحناق وجذع وقال محمد بن حبيب حرموا رجول ما بين ثنية إلى باربع عام كلها خلفات في بطونها
أولاد لما روي عنه النبي أنه قال في حجة الوداع إلا أن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا وفيه مائة من الأبل
منها رجول في بطونها أولادها ودية شبه العمد لغلظة فيجب ما قلنا ولم يوافق له عدم في النفس الموصنة مائة
من الأبل وزهره إن الدية كانت على عهد رسول الله ثم أرباعاً ومعلوم أنه لا يرد ما الخطأ فبقول المراد شبه العمد
ولو أوجبنا الخوامل وجب الزيادة على المائة وعشرين مسعوداً من التغليظ أرباعاً كما قلنا ولا يعرف ذلك
الاستماع وكان معارضاً لما روي ولأن الصحابة اختلفوا في صفة التغليظ ولو كان ما رواه ثابتاً لا
يرفع خصوصاً وقد عارضهم في حجة الوداع مع تكاثر المسلمين فكان يشتره لو اشتره لا حجة به
البعض ولو احتج لا يرتفع الخلاف ولم يرتفع دل على عدم ثبوت ولأنه لا يجوز إيجاب الكامل
فانه لا يعلم للمحل حقيقة فيكون تكليف ما ليس في الوسع قال غير المخلطة عشرون بنت مخاض
ومثلها بنات مخاض وبنات ليون وحناق وجذع فربي أصناف من كل صنف عشرون
هكذا قال ابن مسعود رضي الله عنه في قتل خطأ مائة من الأبل أخماساً كما قلنا ولأن
الخطأ أخف فينسب التحقيق فيرجبه وذلك لما ذكرنا قال أبو الغديان وعشرة الف درهم كل عشرة

[illegible]

والسمع والبصر منافع مقصوده وعمدة قرضه فاحلة باربع ديات حيث ذهب بها العقل والكلام
والسمع والبصر في قطع اللسان ان المنفعة مقصوده وهي منفعة النطق وكذلك اذا نالت تقطع
البعض لوجود الموجب ولو عجز عن النطق لم يوفى فان عجز عن الاكثر يجب الدية لان فوات منفعة الكلام
وان قد عجز اكثر فالحكومة عند الحصول الا فها م كمن مع حلال والحلال على وجه الحال فلو زالت الحلية
لا يجب شيء لان الموجب واستحال البول منفعة مقصوده فيجب الدية بزوالها قال ومن قطع
يد رجل خطأ ثم قتل قبل البرء خطأ فدية واحدة لاتحاد الجنس وقد تقدم قال وما في اليد
اثنان ففيها الدية وفي احدهما نصف الدية وفي الاخران والعينان اذا ذهب نورهما سواء
ذهبت الشحمة او بقيت لان المنفعة بالنوب لا بالشحمة والحليان والشفقتان والحاجبان واليدان
والرجلان وسمع الاذنين وندى المرأة وحملها لان اللجن لا تتم دونهما وتفواتهما نفوت
منفعة الارضاء والشدان والالبصان اذا استوصى لغيرهما حتى لا يبقى على العودك لم والاصل فيه ما روي
سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحنان الدية وفي الاذنين الدية وفي اليدين الدية وفي
الرجلين الدية وفي البيضتين الدية وفي الشفتين الدية وفي كتاب عمر بن حزم وفي العينين الدية
وفي احدهما نصف الدية واذا قطع الانثيين مع الذكر وقطع الذوات الا انثيين ففيهما ديتان لان
منفعة الانثيين بعد قطع الذكر قايمة وهي امساك المنى والبول فان قطع الانثيين مع الذكر ففي الانثيين
الدية وفي الذكر حكومة لان يقطع الانثيين صار خصيتا وفي ذكر خصي حكومة ولانه يختلف
منفعته بقطع الانثيين وفي منفعة الايلاح فصار كاليد الشلاء قال وما فيه اربعة ففي احدها
ربع الدية وهي اشجار العينين واهلاهما لانه نفوت به الحيل على الحال وجنس المنفعة وهو دفع
الغدي عن العين فان قطع الاشجار وحدها وليس فيها اهداب ففيها الدية وفي احدها ربع الدية
كذلك الاهداب وان قطعها معا فدية واحدة لانها كعضو واحد كالمارقي مع الانف قال وفي كل اصبع
عشر الدية يعني اصابع اليدين والرجلين قال في كل اصبع عشر من الدية والا اصابع فلها سواء وفي
قطع الكل نفوت جنس المنفعة فيجب دية كاملة وهي عشر فيقسم عليها او يقسم دية الاصبع على ما
فما فيها مفصلان ففي احدهما نصف ديتها وما فيها ثلث مفصلان ففي احدهما ثلثها اعتبارا بانقسام دية
اليدين على اصابعها قال واكثر تبع للاصابع لان منفعة البطش بالاصابع والدية وحيث متفوت المنفعة
قال وفي كل سن نصف عشر الدية قال في كل سن من سن اللسان والاسنان كلها سواء الشان والابواب
والافراس لا تطلق الحديث واسم المولى يتناول اكل فيجب في الاسنان دية وثلاثة اخماس دية لان الاسنان
اثنان وثلثون سننا واسنان الكرسج قالوا ثمانية وعشرون فحقت دية وخمس دية وهذا جاب
على قياس الاعضاء الا ان المخرج فيها الى النصف قال فان قلها فثبتت اخرى مكانها سقط الارش لم يرد

العين

سببه ولو اعاد المقلوب الى مكانها فثبت فعليه الارش وكذلك الاذن لانها لليهود الى الحالة الاولى في المنفعة
والجمال والمقروع ولا يثبت ثانيا لانه لا يشترط بالعرق والعصب فكان وجود هذه النيات وعدمه سواء
حتى لو قلعه انسان لاشي عليه ولو اسودت السن من الضربة او اجمرت او اخضرت ففيها الارش كما لا اله الا
تبطل منفعتها اذا اسودت فانها تنشأ ويغوت بذكر الجمال كاملا ولو اخضرت فعن ابي يوسف حكومة
عدل لان الصفة لا تذهب منفعتها بل يوجب نقصانها فمقتضى الحكومة ولو ضرب ستا فمقتضى
ينتظر به حولا لاحتمال انه يشتد وان سقط او وجد فيه صفة ما ذكرنا وجب فيها ما قلنا لان الجنات
يعتبر فيها حال الاستقرار قال في عم سياتي بالحراج سرى ولا اله الا الله مستقر لا يعلم الواجب فلا يجوز الاعتناء
قال في شهر الراس اذ خلق فلم يثبت الدية وكذلك اللحية والحاجبان والاهداب اما الحاجبان والاهداب
فلما مر واما اللحية فلان فيها جمال كامل لقوله عم ان ملائكة سماء الدنيا يقولون سبحان من زين الرجال بالانثاء
بالذوايب وعز على ربه انه اوجب في شهر الراس اذ خلق فلم يثبت دية كاملة وكذلك قال في اللحية وكان او جعفر
المهذبي يقول في اللحية انما يجب الدية اذا كانت كاملة يتحول بها اذا كانت طافات منفعة لا يتحول بها
فلا شيء فيها وان كانت غير متفرقة لا يتحول بها وليست فيها شيء ففيها حكومة عدل قال في اليد شلت
واحد اذا ذهب ضوؤها لانه اذا عذمت المنفعة فقد عذمت معنى ونحت الدية لما بينا
قال في الشارب ولحية الكوسج وتذي الرجل وذكر الخصي والعينين ولسان الاخرس واليد الشلاء والعين
العوماء والسن المستوفاء والاصبع الزاوية وعين الصبي ولسانه وذكر ان لم يعلم صحة حكومة عدل اما الشاة
فموتع الحية وقد قتل السن في الخلق فلم يكن جمالا كاملا ولحية الكوسج ليست جمالا كاملا وكلما في الشعر
انما يجب اذا فسد البت اما اذا عاد ونبت كما كان لا يجب شيء لعدم الموجب وتذي الرجل لا منفعة فيه
ولا جمال وذكر الخصي والعينين واليد الشلاء ولسان الاخرس والعين لعمور والرجل العرجاء لعدم
قوات المنفعة ولا جمال في السن المستوفاء ولا منفعة في الاصبع الزاوية وانما وجت حكومة عدل لتشريفها
للاذني لانه جزء منه واعضاء الصبي اذا لم يعلم صحتها وسلامته منقولة لا يجب الدية بالشكر والسلامة
فان كانت ظاهرة فللظاهر صلاح حجة للاستدلال بالصبي ليس بكلام يخرج صوت وحجة
اللسان يعرف بالكلام والذكر بالحركة والعين بما يستدل به على النظر فاذا عرف فهو كالبالغ في العدم
والخطا وفي شعر بدن الانسان حكومة لانه لا منفعة فيه ولا جمال فانه يظهر ولو ضرب الاذن
فيجب فيها حكومة عدل وفي قلع الاظفار فلم يثبت حكومة لانه لم يرد فيها ارش مقدر قال واذا قطع اليد
من نصفها ساعد ففي الكف نصف الدية لما تقدم وفي الزايد حكومة عدل لانه لا منفعة فيه ولا جمال
وكذلك ان قطعها من المرفق لما بينا قال ومن قطع اصبعها فثبت اخرى او قطع يده اليمن فثبتت
اليمنى فلا قصاص عليه وقال عليه القصاص في الاول والارش في الثانية وعلى هذا الخلاف ان شحمة مؤنثة

قصار مفقولة او كسر سنة قاسود الباقي او قطع الكف فمثل الساعد و قطع اصبعاً مثل الكشف او قطع
مفصلاً من الاصبع فمثل باقية الاقصاء عليه وعليه ارش الكف عنهما في الحلا فأت انه بعدد محل الجنابة
ولا يلزم من سقوط القصاص في احد من المثل متروك حيث الاتصال فتعد القصاص لان القصاص
ان جنابته وقعت سارية بفعل واحد والمثل متروك حيث الاتصال فتعد القصاص لان القصاص
يبنى على المثل ثلثة وليس وسعد القطع بصفة السارية واذ تعد القصاص وجب المال كما في مواضع
الاجماع بخلاف ما قاس عليه لان احد من المثل ليس سارية الاخر ولو قطع كفافاً او اصبعان فعليه ارش الاصابع ولا يشي
في الكف وقال لا ينظر الى ارش الاصبع والاصبعين ولا في حكمته العدل في الكف فيدخل الاقل في الاكثر لانها جنايتان
يفعل واحد في محل واحد فلا يجب الارشان ولا سبيل الى هذا واحد في محل واحد فاحسب بالاكثرة كما لو ضحكت اذا سقطت
والاصل وان قل يستحب البيع بعض شعر الرأس وله ان الاصابع اصل والكف تبع لان البطش يقوم بها ولا
قطع الاصابع يوجب الدية كاملة وكذلك قطع الكف والاصل فان قل يستحب البيع بخلاف ما ذكر لان
احد من المثل ليس تبع الاخر ولو قطع الكف فيه ثلث اصابع وجب ارش الاصابع بالاجماع لان الاصابع
هو الاصل لما يتبين ولا اكثر حكم الكف قاله عدل الصبي والمجنون خطأ لغوله عمه محمد الصبي خطأ ورعي
ان مجنوناً قتل رجلاً بسيف فقتله على رءه بالدية على عاقلة عن غير نكس ولان القصاص عقوبة
لا يستحقان العقوبة بفعلها كالحل ود وكذا من العمد الماتمة ولا ارش عليها **فصل الشجاج عشر**
الحارصة وهل تنقص الجلد اي تشقها من تخدشه ولا تخرج الدم من الدامغة هي التي تخرج ما يشبه
الدمع وقيل التي تظفر الدم ولا سبيل كالدمع في العين من الدامغة هي التي تخرج الدم وتسيل
من البامغة تبضع اللحم او تقطعه وقيل تقطع الجلد في الملاحظة تاخذ في اللحم اكثر من البامغة ثم
السمحاق وهو جلد فوق العظم يصل اليها الشجة ثم الموضحة بوضع العظم ان يكشف عن الهاشمة
تسمى العظم ان تكسر ثم المنقلة ينقل العظم بعد الكسر ثم الامدة التي تصل الى امة الدماغ وهي
جلدة فيها الدماغ قالوا في الدماغة وهي التي يخرج في الجلد وتصل الى امة الدماغ ولم يذكرها في الحديث
اذ لا قابلية ذكرها فانه لا يعتد بها وليس لها صفة ولم يذكرها في الرضعة والدماغة لانه لا يبقى
لها اثر غالباً والشجة التي لا اثر لها لا حكم لها قال في الموضحة القصاص ان كانت عمداً فمقتل
والجرح قصاص وان لم تكن فيها لانه يمكن ان ينزى السكين الى العظم فيستحق المساواة وقد
فتى عنه بالقصاص في الموضحة قال في التي قلها حكومة عدل لانه ليس فيها ارش مقدم فلا يمكن
اهداءه فيجب الحكومة قال عمر بن العزيز ما دون الموضحة خدوش فيها حكومة عدل وعمر
محمد رضى في الاصل فما قتل الموضحة القصاص هو دون ما بعد لانه يمكن اعتبار المساواة فيما قلها
بمعرفة قدر الخراطة مسار ثم يؤخذ منه على قدرها وينفذ في اللحم الى اخدها فيسحق في مثل ما فعل

اقوله في الجرح قصاص لا يمكن ذكر فيما بعد لان كسر العظم وتغلده لا يمكن المساواة فيه وفي الموضحة
الخطا نصف عشر الدية وفي الهاشمة العشرة في النقلة عشر ونصف وفي الاممة الثلث وكذا الجايغة فاذا نقتل
فثلثان لما رو محمد بن حرم ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب له في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشرة وفي الاممة ثلث
الدية وقال عمر المجايغة ثلث الدية وعمر ابو بكر رضى الله عنه حكم في جايغة نقتل بثلثي الدية ولانها اذا نقتل
فهي جايقتان قال والشجاج يختص بالوجه والرأس لغة كالحديدين والذقن والحسرة والجمجمة والجايغة
بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل لانها غير مقدرة ولا يهدر
فوجب حكمه قال وحكومة العدل ان يقوم المحرم عبدك سالماً وسليماً اي صحيحاً وجداً
فيها نقصت الخراطة من القيمة يعتبر من الدية فان نقصت عشر القيمة تجب عشر الدية وعلى هذا
واراد بالتسليم الجرح فان كان موضوعاً للدع اشعار لانه في معناه وهذا عند الطحاوي لان الجرح لا يمكن
تقويمه والقيمة للعبد كالدية للمحرر فما اوجب نقصاً في احد من المثل اعتبر بالآخر قالوا لكسرتي رءه بوحدة
مقدار من الشجة التي بها ارش مقدار بالآخر فينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدره
من نصف عشر الدية قال ومن شج رجل فذهب غفله او شعر رأسه دخل فيه ارش الموضحة لان
الغفل اذا قات فانت خففة جميع الاعضاء فصار كما اذا شج فانت واما الشعر فلا ارش الموضحة تجب بغوات
بعض الشعر حتى لو ثبت سقط الارش والدية بغوات جميع الشعر وقد تحلقاه بعقل واحد فيدخل
الجزء في الكل كما لو قطع اصبعه فثلث يله قال فان ذهب سمعه وبصره او كلاهما لم يدخل ويجوز ارش الموضحة
مع ذلك كدويته عن عمر رضى الله عنه في ضرب واحدة باربع ديات ولا تان المنفعة كل عضو من هذه الاعضاء فخصته به لا يتعدى
الي غيره فاشبه الاعضاء بخلاف العقل فان منفعته يتعدى الى جميع الاعضاء وعنه ابو يوسف رءه ان الشجة يدخل
في دية السمع والكلام دون البصر لان السمع والكلام من باطن فاعتبر بالعقل اما البصر من ظاهر فلا يلحق
وطريق معرفة ذهاب هذا كشيء وبقاؤه اعتراف الجاني او تصديقه للجاني عليه او يتكلمه عن اليقين كما في سائر
الحقوق ويعرف البصريان بنظر عدل من الاطباء ولا يثبت ظاهر يعرف ومن اصحابنا من قال يعلم البصريان بعمل
بين يديه حتى يعتد به حاله واما السمع فيستحق العقل المدعي ذهاب سمعه كما روي ان رجلاً ضرب امرأة فادعت ذهاب
سمعه فاحتكم الى القاضي اسمعيل بن حماد بن ارج رءه فتشاعل عنها ثم التفت اليها فقال عظمي عورتك فخرجت ذليلاً فعلم
انها كاذبة واما الكلام فيعرف بان يستحق العقل المدعي ذهاب سمعه كما روي ان رجلاً ضرب حسان ابنة ثابت فجاء
وجهمه عام كاذب قال ولا نقص من الموضحة والطرف حتى يثبت انما كان رءه ان رجلاً خرج حسان ابنة ثابت فجاء
الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انقصا من الموضحة فقال انتظروا ما يكون منكم فاحكم فاما الخراطة الخطا فلا يشبه
فيها لانها انقصت فظاهر وان سرت فقلنا اخذ بعض الدية فيما خلف لباقي قالوا ولو شج فالتفت ونبت الشعر
سقط الارش لئلا يوجب وهو الشين وقال ابو يوسف رءه ان رءه لاني الشين وان زال فاللام الحاصل ما زال فيقوم

فلا تلتزم على الخصوص ما لم يكن فلا بد من التمسك بالدين ما يشغل الذم فكذا ما يشغل هواها قال
وان بناه صابلا ابتلا فسقط ضمن من غير طلب لانه متعدد البناء في هواء مشترك على ما بينا قال ويجوز
الراكب ما او طات الدابة بيد او رجلها اعلم ان ركوب الدابة وسيرها ان كان في ملكه لا يضمن ما يتولد من سيرها
وحر كاتها الا الوطى لانه تصرف في ملكه فلا يتقيد بشرط السلامة كحاف البئر في ملكه الا ان الوطى بمنزلة فعله
بحصول الهلاك بتقلده ولهذا وجبت عليه الكفارة في الوطى دون غيره وقد مر وان كان في غيره فانه يضمن ما
دائمه واقفا كان او سائرا وطئا ونقيا وكذا لانه متعدد السبب لانه ليس له ايقافها في ملكه غيره ولا يستمر
حق لو كان مازونا في ذلك في حكم ملكه وان في طريق العامة وهي مسلك الكلاب فانه يضمن ما او طات بيد
او رجلها او كدمه او صدمته او اصابته برأسها وخطبت ولا يضمن ما نفلت بذنبها او رجلها والاصل فيه ان المزداد والقر
العادم صياح بشرط السلامة لانه في حقها كان مباحا وفيه حق العامة لكونه مشتركا كاسهم فقيدناه بشرط السلامة نظر
لجانبين ومراعاة للحقين والابطاء واخواته مما يمكن الاحتراز عنه لكونه بمراء مرعية فصيح التقيد فيها والتفح
لا يمكن الاحتراز عنها حاله السير لانه من صاحبه فلا يتقيد بالسلام فان اوقفها ضمن النخعة ايضا لانه يمكن الاحتراز عنه
بان لا ينفذ وان رثته الطريق وهي تسترد اوقفها كذلك لا ضمان فيها تلف لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذ حاله السير
فظاهره وكذلك اذا وقعها الان من الدواب من الارض حتى ينفذ وان اوقفها ضمن ضمن لانه يمكن الاحتراز عن ذلك بشرط الايقاف
والردف كالراكب لان السير مضاف اليها وباب المسجد كالطريق في الايقاف ولو جعل الامام للمسلمين موقفا لوقف
الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذلك وقوف الدابة في سوق الدواب لانه مازون في جهة
السلطان وكذلك كفالة وطريق ملكه اذا وقف في غير المسجدين لانه لا يضر بالناس فلا يحتاج الى الاخذن اما المسجدين في كل طرف
والقائدين من الماصات بيد هارون رجلها وكذلك السابق روي في ذلك عن شريح وقيل يضمن النخعة اما القاييد
قلانه يمكن الاحتراز عن الوطى دون النخعة كالراكب والسابق فانه يمكن الاحتراز عن الوطى ايضا واما النخعة قبل
لا يضمن لانه لا يمكن التحرز فيه اولى ليس على رجلها ما يمنعها من النخعة وقيل يضمن لان النخعة فيبقى مرعية
فيمكن التحرز بابعاد الناس عنها والتحزير ولا كذلك القاييد وقاييد للظلمة في الطريق يضمن اوله واخره
لان عليه ضبطه وصيانته على الوطى والصدمه قال واذا طلعت دابة الراكب بيد هارون رجلها يتعلق حرمان الميراث
والوصية ويجب الكفارة قد بينا في الجانيات قال ولوركب دابة في نخسها آخر فاصابت رجلا على
الفور فالضمان على النخس لان عادة الدابة النخعة والوفية عند النخسة فكان مضافا اليه والراكب مضطر فذلك
فان يترسبها مضافا اليه فصار النخس هو السبب ولو قلنا الدابة النخس فهو هدرها في البئر اذا وقع
في البئر ولو اصاب الراكب بالنخس ضمن الراكب لانه صرح لسه فصار كالفعل مضافا اليه ولو نصت من نخس
وصفه الرجل في الطريق فالواضع كالناخس لان الوضع سبب لعمول الدابة او وثبتها كالنخس قال وان اخرج
السابق والقاييد والسابق والراكب والضمان عليهما لان احدهما سابق للآخر قاييد للكل حكم الاتصال
وقيل الضمان على الراكب لانه مباح على قدامه والسابق مسبب فالواضع في المباح وجميع هذه المسائل

ان كان الهلاك ميثاقا لدية لها فله لانها فتجمل الدية في الخطا كحقها على العاقلة فحاشا ان يستصلح مال وهذا
دون الخطا في الجناية فكان اول التخفيف وان كان غير آذي كالدواب والعروض في مال الجاني لمان العاقلة لا يضمن
الا موار قال واذا اصطدم كارسان او ماشيان فانا فاعل عاقلة كل واحد دية الاخر لان قتل كل واحد مضاف الى فعل الآخر
لا الوطى لانه مضاف الى سبب ضرره فكل واحد منهما هو المشي في الطريق مباح في حق نفسه محظورة في حق صاحبه
اذ هو مقيد بشرط السلامة على ما بينا فسقط اعتبار فعله في حق نفسه لكونه مباحا فيضاق قبله الى فعل الآخر لكونه
محظورا في حق صاحبه كالمشي مع الحافر فان التلق حصل بفعله وهو المشي والمحذور مع هذا فالملف انما يضاف الى
فعل الحافر لانه محظور لا في فعل الماشي لانه مباح ولو كان عامدا في الاصطدام ضمن كل واحد منهما نصف الدية
لان فعل كل واحد منهما محظور فاضى التلق في فعلها ولو كان عابدين فها هدر في الخطا دفان الجناية تعلقت
برقبته كل واحد منهما فدفعها او فلا ذوق وفراة فيعين فعل المولى لا الى دل فسقط ضرره واما العود فلان كل
واحد منهما هلك بعد ما جنى فسقط الغصاص قال ولو تجاذبا كحلا فانقطع وما تافان وقعا على ظهرها هدر
لان موت كل واحد منهما يضاف الى فعله بقوة نفسه لصاحبه فان سقطا على وجههما فاعل عاقلة كل واحد دية
الاخر لا سقط بقوة صاحبه وحده وان اختلفا فدية الواقع على وجهه على ظهره لانه مات بقوة نفسه
وان قطع آخر الجبل فاتا فديتهما على عاقلة لانه مضاف الى فعله وهو القطع فكان مسببا قال واذا خشي العبد
خطا مولاه اما ان يدفعه الى ولي الجناية فيملكه ويقدر به بارشها وسواء كانت الجناية على حر او عبد النفس وفيما روي
قل ادبها او كثر ما روي بن عباس روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
من الرقبة فيتعلى بها كجناية العبد فاذا تعلقت برقبته فاذا خسر المولى بنية وبين ولي الجناية سقطت المطالبة
كالوارث اذا خشي بين التركة وبين ارباب الديون فاذا اختار الغداء كما ذكرنا لدفع القيمة في التركة ولو اختار المولى الغداء
ثم مات العبد فالغداء عليه لان بالاختيار انتقل الحق من الرقبة لان الجناية بالخطا يطالب بها غيره وهو المولى
وديون متعلق به ولا يطالب بها غيره واتما يملكه بالدفع لانه عقر جناية فيملكه كما بينا فاضات قال وكذلك
ان ثانيا او ثالثا من جناية العبد فدية من الاولين كالاول لانه عاقده فقد ظهر عن الجناية
وصارت كان لم تكن فيكون هذه جناية سبلة وكذلك الثالثة والرابعة وغيرها قال وان جنى جنايتين
فامان يدفع اليها يقتسمانه بقدر مال كل واحد منهما من ارش جانيته او بعد به بارشها وكذلك ان جنى على جماعة
امان يدفع اليهم يقتسمونه بالحصص اما ان يدفع جميع ارشهم لان تعلقت الجناية برقبته لا يمنع دولق
مثلها كما في الديون ولان حق المولى يمنع تعلقت الجناية برقبته فيحق ولي الجناية الاول ان لا يمنع قال فان اعتقه
المولى قبل العلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وبعد العلم يضمن جميع الارش لان حقه في احدها
ففي الاول خياره باق فيخار الاقل وفي الثانية لما علم فقد اختار الغداء لان بالعنف امتنع الدفع بسبب جهته
فكان مختار الغداء والبيع والهبة والتدبير لا يملك الاحتياق لان في دفعه الامتناع دفعه وكذلك لو باع العبد

في المزداد والقر
دركا شيا ودين وعلمها

ان قال ادب العبد فدية الجانيات
فقد روي عن ابن عمر بن الخطاب

لا تصير لهم فلا يجب عليهم ما يجب لاهل النصر ولان منفعة السجن لمجتمع المسلمين لانه وضع لاستيفاء
حقوقهم ولرفع الظلم عنهم وكانت المنفعة عليهم وهذه من فروع المالك والسكان لان اهل السجن كالسكان فلا
عليهم خلاف الا في سجن وان وجد في السوق ان كان مملوكا فعلى المالك وعندها يوفى ربه على السكان ايضا وان
كان غير مملوك او هو السلطان فهو كالسكان في العام الذي ثبت حق جماعة المسلمين وسوق السلطان
للمسلمين فيجب فيه فيكون في بيت المال ويؤخذ في ثلث سنين لان حكم التجار كاهل العاقلة وكذلك غيرهم
الا انه انما يوجد من ماله المقتضى للخطاوة بل سجن قال وان وجد برية او في شط القرات فهو هدر لانه
لا جد عليه ولا يملك لا يجد ولا يسمع الصوت منه اهل المهر قرية فكان هدر قال وان كان محبسا بالثقل
فعلى اقرب القرية ان كانوا يسمعون الصوت لانهم به من غيرهم الا ترى انهم يشربون منه ويوردون عليه واهل
فكانوا اخضر بنهرته فيجب عليهم كاهل المحلة ولو وجد في نهر صفي خاص مما يفيض فيه بالشفة فعلى عاقلة ارباب
النهر لانه مملوك لهم فم اخضر به من غيرهم فيستلقون ما يوجد فيه كالردوب والسوق المملوك ومن وجد قتيلا
في دار نفسه فدينه على عاقلة لورثته وقال الاشعري فيه لان الدار في يده حالة الخرج فكانه قتل نفسه
كان هدر لاداه ولا يوجب رضانا القصاص وجب لظهور القتل وحالة الطهور الدار ملك الورثة فيجب المديونة
على عاقلة وهم واهل بيوتهم القصاص فيه اختلوا عشاخ وهذا خلاف اذا ما وجد المالك قتيلا في دار نفسه لان الدار
على ملكه حالة ظهور القتل فكانه قتل نفسه فهدر ويجوز ان في سلاسله محرما وجد احدهما قتيلا يضمن الآخر المديونة
عند ابو يوسف ربه وقال قد رضى الاشعري عليه لانه احتمل ان يقاتل نفسه فان قتله صاحبه ولا يجب المديونة بالشلل
لا يوجب رضان الانسان لا يقبل نفسا ظاهرا فسقط اعتبارهما كما اذا وجد في محلة **باب العاقل**
من الابل جمع فتعقل فيساق الى ولي الغاية والعاقلة الدين يؤدونها والاصل في وجوب المديونة على العاقلة ما تقدم
من حديث الحسن حيث قال لم لا ولياء العاقلة قومه فمؤدونها وروي انه لم جعل على كل بطن من الانصار عقوبة وآخذوا
ايضا بدله عليه ومروان الحارثي معذوره لا يقدم حرمة النفس بل يمنع وجوب العقوبة فوجب الشرع المديونة
صيانة للنفس عن الاهلاك في الجبا بالكل عليه اجماعا وينبغي ان يكون عقوبته فيضم العاقلة اليه دفعا للعقوبة
عنه ولان ذلك انما يكون بظهور عيشه وقوة بجدة في نفسه بكثرته وقوة انصاره منكم فكانوا كالمشاركين له في
العقل فضمنوا اليه كذا الردوا والمعين فلا بد من تحمل عزمه اذا قتلوا ويحملون عنه اذا قتل فيكون من باب
المعاونة كعادة الناس في التعاون بخلاف المتلفات لانها لا يكسر قيمتها فلا يحتاج الى التخفيف والمديونة
ما اكثره فاحتاج الى التخفيف قال ويجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل كالخطا من شرب الخمر
وهذا احتراز عن الخطا وجب بالصالح والاعتراق او سقط القتل فيه بشبهة كالا ب وانما وجبت دية
بشبهة العدم على العاقلة حديث الحسن الا ترى انما تعدت ضمرا باب العهود فقطع عم على العاقلة ولانه قتل آخر

خطا

كخطا في باب الدية فكذلك تحمل العاقلة وقصص عمره بالدية في الخطا على العاقلة بحضرة الصحابة
من غير خلاف قال فان كان العاقل من اهل الديون فهو عاقلة وهم الذين لهم رقة في بيت المال في زماننا هم
اهل العسكر كل طرية ديون عاقلة وذلك ان العرب تتناهبون باسباب منها القرابة والولاء والخلف وغير
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر ربه وقوة الدواوين صار التناهب بالدواوين فاهل كل ديون ينصر
بعضهم بعضا وان كانوا من قبائل متفرقة وقد صح ان عمر ربه فرض العقل على اهل الديون وكان قبل ذلك
على عشرة الرجال اموالهم لا تدفع من وضع الديون وجعل العقل فيه وذكر بحضرة من الصحابة ربه فكان
اجمعا منهم وهو علي وعاق ما قضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاقلة فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به على العشرة
باعتبار النصر في الوجوب بطريق الصلة فاجابه فيما يصل اليهم صلة وهو العطاء اولى واهل كل ديون
عثمان يصل اليهم من كف من حلة قال يؤخذ من عطايهم ثلث سنين لما تقدم من حديث عمر ربه وهو مروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا ويثبت الثلاث من يوم القضاء لان الدية يجب يوم القضاء سواء خرجت في اقل
او اكثر لانه انما وجبت في العطاء تخفيفا فاذا حصل في وقت حصل وجد القصاص فيؤخذ منه فان
تأخر العطاء لم يطالبوا بشيء وان تحمل الثلاث سنين احد منهم الجميع لما ذكرنا واذا وجب جميع
سنين اخذ منها الجميع لما ذكرنا واذا وجب جميع الدية في ثلث سنين كان كل ثلث في سنة فاذا وجب الثلث
فادونه كان في سنة وما زاد على الثلث الى الثلثين في سنتين وما زاد الى الامام الدية في السنة الثالثة
وان كانت العاقلة اصحاب الرزق اخذ من رزقهم في ثلث سنين وان خرجت ارباقهم في كل سنة اخذ منها
الثلث وان خرجت في كل سنة اشهر اخذ منها السدس في كل شهر بحصته وعلى هذا فالأصل انه يؤخذ في كل
سنة الثلث كيف ما خرج لان الارشاق لهم كالا عطية لاهلها وان كان لهم ارباق في شهر واعطيتهم في كل سنة
اخذ من عطيتهم لانه اسهل فان الرزق يكون بقدر الحاجة لكل شهر ولكل يوم فيسبق عليهم الاخذ منه
اما العطاء في كل سنة يكون بقدر رعاية واحتارة في الحروف والحاجه فكان الاخذ منه اسهل قال وان
لم يكن من اهل الديون فعاقلة قبيلته وهم عصبة من النسب ما روي انه لم وجبت الدية على
عصبة القاتل ولان تناصره بالقرب قال لا يزداد الواحد على اربعة دراهم وثلثة ويخص منها يؤخذ منه
كل سنة درهم وثلث او درهم لان الاصل فيها التخفيف فقله فخذ في كل سنة بالدرهم لانه اقل القدرات
او يزداد ثلث درهم وهو المختار ليكون اكثر من الاقل ما لم يبلغ النصف فهو حكمه قال فان لم تبلغ القبيلة لذلك
ضم اليهم اقرب القبائل نسباً خذ من الاثني عشر درهم وثلث او درهم لان الاصل فيها التخفيف فيضم اليهم الاقرب فالاقرب
على ترتيب العصبات لان التناسل يقع بذلك وكذلك اهل الديون اذا لم يسع الديون الدية يضم اقرب
اقرب الديات اليهم نصرة اذا جرهم امرؤ درهم عدو وهو موقوف الى امر الامام واعلم بذلك ومن
لا عاقلة له رواية يجب في بيت المال لانه لو مات ولا وارث له ورثته بيت المال فاذا خضع يكون عليه ليكون

العلم بالعلم وقد روي في مال الحائز لانه الاصل في بيعه عليه لان الحائز له المال او حبيبه على العاقلة لما ذكرنا فاذا لم يكن عاقلة الى الاصل قال فان كان من بيتنا صرحت بالحق واهل خرفته وان تناصرنا بالحق فاهله لما يتا ان المعنى فيه التناصرة من ليس له ديون ولا عشرين قبل يعتبر الحال والقرى الاقرب فالاقرب وقيل بجعل في ماله وقيل ان كان القائل مسلما يجب بيت المال لانه الدين يجب باعتباره النصرة وجماعة المسلمين يتصور وينبى بعضهم عن بعض وعما هذا الخلاف اللقب ولا يعقل مدينة مدينة ويعقل المدينة عن قرىها لان اهل المدينة صرحت بدينهم واهل اسوادهم وقرىهم ولا يتناصرون باهل مصلحتهم والباديتان اذا اختلفا كصرين ويؤدى الغائل كاحد منهم لانه انما يجب عليه الحال لحاقه الاحقاد في هذا ولانه لا يقل من ان كان كاحد منهم ولا يلزمه ما يجب بالتناصرة وهو ان ينصر نفسه قال ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بالعكس لعدم التناصرة فكيف يعقل بعضهم بعضا لان الكفر فله ملة واحدة الا ان يكون بينهم معاداة وحراب فلا يتناصرون لعدم التناصرة قال واذا كان للذي عاقلة فالدينه عليهم كالمسلم لا للشرع احكاما في المعاملات ولو وجد التناصرة بينهم ولم يكن عاقلة فالدينه في ماله في ثلث نسخا كما قلنا في السلم وهذا لان الواجب عليه وانما يتحول الى العاقلة اذا وجدت فاذا لم تكن بقيت عليه قال وعاقلة المعتق قبيلة مولاه قال عم مولي الخوم منهم ولان نصرت لهم وعاقلة مولي المولات مولاة وقبيلة لان عقد المولات عقد بيتنا صرحت قال والملاعة يعقل عنه عاقلة اهل لانه نسبة اليهم فينصره في اداءه الاب بعد ذكره رجوع عاقلة الام على عاقلة الاب لانه ظهرت الذي كانت واجبة على عاقلة الاب حيث اكدت نفسه بطل اللعان ويثبت نسبه منه فقوم الام يحلوا لخطير عن قوم الاب ما كان عليهم فيرجعون به عليهم في ثلث نسخين من حين قضى لعاقلة الام على عاقلة الاب قال ويتحول العاقلة خمسين دينارا فصاعدا وما دونها في مالها في مالها روي ان عم قضى بالحق على العاقلة وهي خمسون دينارا وعشر غيره من موقوفه لا يعقل العاقلة عدا ولا عبيد ولا عتق او لا صليا ولا ما دونها من الموصى وعشر غيره من موقوفه لان التحول على العاقلة انما كان محرزا عن الاحقاد وروى في اكثر روايات القليل والقدر الغافل بينهما ما روي به الشرع وهو ما ذكرنا قال ولا يعقل العاقلة ما اعترف بالحق في الا ان يصدق مالها روي ان لا يلزمهم اقراؤه عليهم اذ لا ولاية له عليهم فاذا صدقوه فقد رضوا به فيلزمهم ولو تصادق القائل والي الجانية على ان قاضي مرقضاة المسلمين حكم على العاقلة بالدية وكذا تبين العاقلة والله عليهم لان تصادقها ليس بحجة عليهم وليس على العاقلة شيء في ماله ولان الدية تقررت على العاقلة بتصادقها وهو حجة في حقها بخلاف الاول حيث يجب الدية في ماله باعترا فله ان يذل انفسه فيكون على العاقلة كما في الخبر روي عن ابي يوسف رضى الله عنه في مال القابل وحمل قوله عدم ولا عدا ما جف عليه واخوانه لان المراد لا يتحمل جناية العبد لان المولى اقرب اليه منهم وروي عنه ايضا ان قد لا دية على العاقلة لان ضمان النفس وما زاد في مال الجانية لانه ضمان المال بناء على ان عليه بحب قيمته بالغة ما بلغت وقد تقدم كتاب الوصايا

وهي جمع وصية والوصية طلب فعل بفعله الموصي اليه بعد غيبة الموصي او بعد موته فيما يرجع الى مصلحة كعتقاد وند والقياح بغير وصية ومصلح ورثة من بعده وبغير وصايا وغيره كقول فلان سافر فاصحى وكذا واستيصا قبل الوصية يقال فلان استوصى من فلان اذا قبل وصية قاله الم استوصوا بالنساء خير فان لم تكن عوان عندكم اني اقولوا وصية في رثا اسرى عندكم وهي وصية شروعة وقربة ضرورية ذكر الكتاب في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا دليل على انها وآتسنة ما روي ان سعيد بن ابوقرظ مر في مكة فعاده رسول الله بعد ذلك فقال يا رسول الله اني لا اخلف اليتامى الاوصي بجميع مالي قال لا فاصي بثلثي مالي قال لا قال فينصفه قال لا قال فبثلثه قال الثلث والثلث كثير لان تعدو الثلث اغنياء خيرا من ان تدعمهم عالة يتكففوا الناس لا يسألون كفايتهم وقال عم ان الله يصدق عليكم بثلث اموركم في آخرها ركن زيادة اعمالكم تضمنوها حيث شئتم في رواية حيث وهذا يدل على شرعية ما يوصي وجوبها وقوله تعالى الرجل يومئذ ياتيه واليوم الآخر له مال يوصي فيه ان بيت ليلتين الاول وصية تحت راسه وهذا يدل على الشرعية واما الاجماع فان الامة المهديين والسلف الصالح اوصوا وعليه الامتثال يومئذ ولان الانسان لا يخلو من حقوق له وعليه وانه مواخذ بذكره فاذا عجز بنفسه فعليه ان ينسب في ذكر غيره والوصي بايعنه في ذكره وكان في الوصية احتياط الخرج عن عهدها فيندب اليها وشرح تحصيل هذه المصالح قالوه في موضعين عن مونة الموصي وقضاء ديونه على ما في الغر ابيض وهي مقدمة بالثلث تصح للاجنبي مسلما كان او كافرا بغير اجازة الورثة لما روينا من حديث سعيد وغيره وهي مطلقة لا يتعبد بالمسلم ولا بغيره قال وما نك على الثلث وللقاتل وللوارث تصح باجازه الورثة لان الوصية باذنه على الثلث لا يجوز الحديث سعد وروى الحديث الحنفية الوصية من الكبار قبل حقهم به الا انه يظهر ذكره الثلث بما سبق من الحديث ولحاجته ليتدارك ما قرط منه وقصر في عمله فاذا جازت الورثة ذكره فقد رضوا باسقاط حقهم فنصح وتعتبر اجازته بعد موته لانه عند ذكره ثبت حقهم فيه لا قبله وانما ينسقط الحق بعد ثبوته فتصح وتعتبر اجازته بعد موته لانه عند ذكره ثبت حقهم فيه لا قبله وانما ينسقط الحق بعد ثبوته فاجازته بعد الموت قول اسقطوا حقهم بعد ثبوته فتصح وكذلك الوصية للوارث انما تمنعت الحق باق الورثة لان الوصية لا يجوز لو ارث قاله الام لا الوصية لو ارث ولا اقرار بدين وغيره رواية الاوصية لو ارث الا ان يجبرها والنصفان ويقضى الى قطبجة الرحم فاذا اجاز بقية الورثة علمنا انه لا يحقد والنصفان فيجوز ان يجازها البعض ورد البعض جاز بحق المحجب بقدر نصيبه وبطل في الباقي لولاية على نفسه دون غيره واما الوصية للقاتل فلا يجوز اذا وجد القاتل مباشر عمدا كان او خطأ قاله الام لا الوصية للقاتل وكذلك لو اوصى لرجل فقتله بطل الوصية لما قلنا لان تغاد الوصية بعد الموت فاذا اجازتها الورثة جازت وقال ابو يوسف رضي الله عنه لا يجوز عملا بالطلاق الحديث ولانه انما لم يجز بجنايته وهي باقية ولما ان الامتناع لحق الورثة لان بطلانها يقع يرجع اليهم لبطانها للوارثة وما زاد على الثلث فاذا جاز فاذك فقد سقط حقهم فسقط كلما توقف على اجازة الوارثة فاجازة الموصي له مكر من جهة الموصي لان السبب صدر منه والاجازة رفع المانع كالمرتبين اذا جازت بيع الرهن

قال ولا يصح الا من يصح بنزعه فلا يصح من الصبي والمجنون والمكاتب والمأذون لان الوصية تبرع فمقتضى ان يقابل
عوضه مالي ولا يقع ديناً ولا وصية كالهبة وتختص بالعقل وكذلك لو وصى المجنون ثم مات بعد البلوغ والافاقه لعدم
الاصلية بحالة المباشرة وكذلك لو قال ان ادركت فقلني فلان وصية لا يصح لادم اهلية التصرف فلا يمكنه تجزئاً ولا تعديلاً
كما نطلق والعناق وآما العبرة بالمكاتب اذا وصى اليها بعد عتقها فيصح لانها اهل كذا وكذا وانما استنعى في الحال الحق المولى فاذا زال الحق
المولى زال المانع فيصح ويستحب ينقص من الثلث لقوله في الثلث كثيراً في الوصية وعلى علي بن يقطين ان اوصى بالحق احب الي
من اوصى بالربع ولان اوصى بالربع احب الي من اوصى بالثلث ولان فيه صلة الغريب بتركه لهم ولا صلة فيما اذا وصى
بالثلث تاماً لانه لم يوص له فلهذا قال فان كان الورثة فقراً ولا يستغنون بنصيبهم فتركها افضل ما فيه من الصلة والصدقة
عليهم قال نعم افضل صدقة عازي الرحم الكاشح وقال نعم لا صدقة وذو رحم يحتاج وهو كما قال نعم صدقة وصدقة لانه فقير
فيكون صدقة وقربة فيكون صلة وان كان غنياً او كافراً يستغنون بميراثهم فقل الوصية او لم يترك شيئاً لان الوصية
صدقة او ميراث وتركها صلة والكل خير قال ويصح للمولود وبه وباب دونه الحمل فلان الوصية استخلاف للموصي
له في المال الموصى به والحمل اهل ان يتركه كما في الميراث والوصية اختاره لانها تبطل بالرجوع لان الملك ما يثبت له بعد
الموت بخلاف الهبة لانه عليه ان لا يملكه احد فقل للمكسب فلا ينتقل ثم ان كان الزوج ميتاً فان ولدت لاقول من سنين ولا
يفصل حيا حارت وان يفضل ميتاً لم يجز لانه محال بالعروق الى بعد الافاق حملاً لا امرها على الصلاح ولهذا
يثبت نسب المولود وان كان له ولد من قبله لستة اشهر لان تصح الوصية في الوطى لخلل الحمل بالعروق
الى اقرب الافاق لانه لا يتحقق بوجوه حمل وقت الوصية الا اذا ولدت لاقول من ستة اشهر واما الوصية به فاقم يطرح اذا
جاء به لاقول من ستة اشهر حتى يكون موجوداً وقت الوصية فاذا كان موجوداً صح الوصية كالوصية بسائر الموجودات
ولان الوصية تصح بالثمة وبغير موجودة فلان يصح بالموجود دائماً واما الوصية بامته دونه فلان ما صح اقراره
عنها صح اقراره لانه ما صح اقراره بالعقد يصح استثنائه وما لا فلا كما في البيع وغيره وهذا لان اسم الحارية لا يتناول
الحمل يكن عند الافاق تبينها ضرورة الاتصال فاذا اقره فاصح لان كل واحد منهما نفس بانقراد في الاصل قال ويجوز
في المال الورثة الموجود عند الموت حتى لو وصى بثلث ماله ولا ماله ثم اكتسب مالا ومات او كان له فذهب او نقص فانا المحتر
مالة حالة الموت لان تنفذ بنقد الوصية وينتقل المال اليه ملك الموصي وكذلك الورثة لا اعتبار بمن مات قبله ولا باجازه ولا بد
لان المال انما ينتقل اليهم بعد الموت فلا اعتبار بغيب المالك قال وقيل الوصية بعد الموت حتى لو اجاز قبله او قبله بشيء
لان حكمه وموتها ملكه انما يثبت بعد الموت فلا اعتبار بما يوجد قبله كما اذا وجد قبل العقد وهو انما يملكه بالقبول
لانه عليه ان يثبت في وقت علم القبول كغيره من العقود بخلاف الميراث لانه خلافه حيث يثبت لغير اختيار الجيب دون
الموصي ولا يثبت خيراً من غير قبوله لانه لو ملك الموصى به من غير قبوله كان للموصي الزامه المالك بغيب اختياره ولا ذكر الا ان له عليه
ولاية له عليه ولا بد لو اجاز ذكر وصي له ما نصره مشروطاً اذ علق طلاقاً عليه وانه لا يجوز اذا كان القبول مشروطاً بملك الموصي له انما بالقبول
الا ان يموت الموصى به بعد الموصي قبل القبول فيملكها الورثة والقياس بطلان الوصية ما بيننا الا انما استحسننا وقلنا عليها الورثة

لان الوصية تمت من جهة الموصي لا من جهة الموصى به والموقوف الحق الموصى له في الضرر لوقا منه ولا يلحقه بعد الموت
فتنفذ الوصية من ورثة الموصي كما اذا مات المشرع والمخير له قبل الاجازة فان المبيع يدخل بملكه كذا هذا قال ولو وصى
ان يرجع عن الوصية بالقبول والعقل وفي المحذور اجاز الرجوع فلانه ينزع لم يمتل ان تمامه بالموت والقبول على ما يشاء
فيجوز الرجوع قبل التمام لانه لو لم يمتل تمامه لم يكن تبرعاً والرجوع بالقبول فله رجعت عن الوصية او بطلتها
وتخوذك والرجوع بالفعل مثلاً ان يفعل فعلاً يزيل ملكه عن الموصى به كالبيع والهبة لانه اذا زال ملكه بطلت الوصية
لان الوصية انما ينفذ في ملكه وسواء عاد الى ملكه او لا وكذلك فعل يكون استهلاكاً من كل وجه او من وجه وقد عرف
في الغصب وكذا اذا فعل ما تزيده العين الموصى بها كالهبة والبيع والسمن في السويق والحنو بالعقد وخاططة الطهارة
على البطانة وبالعكس ونحوه لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا سبيل الى بعض ما حصله بفعل المالك في ملكه
وتدفع الثمة الرجوع لانه فاجته عادة فلا يبقى له وقت الموت واما المحجور فهو رجوع عند اليك من خلاف المحجور فلا بد
للمحجور في الماضي والماضي في الحال للضرورة فاذا كان ثابتاً في الحال فكان المحجور له في وقت الموت ولا بد من الرجوع عن في
في الحال والمحجور في الماضي والحال فاولاً ان يكون رجوعاً ومن الرجوع قوله العبد الذي اوصى به فلان هو الغلات
آخر ميتاً ووصيته لانه لا يملكه احد فقل للمكسب فلا ينتقل ثم ان كان الزوج ميتاً فان ولدت لاقول من سنين ولا
صحت الثانية ولم يصح ولو كان حياً مات قبل الموصي بطلت الاولى بصحة الثانية وبطلت الثانية بالموت ولو اوصى
لرجل ثم اوصى به لآخر فهو سراً وليس يرجع لانه محتمل الشركة والخلف غير طاع له باصلاح فيثبت له ما قال واذا قبل
الوصي الوصية ثم ردّها في وجه الموصي في وقت الوصية لان ليس له الزام بغيب اختياره وان ردّها في غير وجهه فليس يوجه
لما فيه من خيانة الميت وغرور فان الموصي مات معترداً عليه وانما خلافته بعلمه في امور وتكرره فلا يجوز رده
بخلاف الوكيل حيث له الرجوع لان الموكل حي فيقدر على المنصرف بنفسه وعلم ان يترك غير فافترق ان لم يقبلها ولم يردّها
حتى مات الموصى فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء ولم يقبل لانه الموصى ليس له الزام في اختياره من القبول كما يكون بالقبول
يكون بالفعل لانه دلاله عليه وذلك مثل ان يتبع شيئاً من الشركة بعد موت الموصي وينفذ البيع لصورة من الاهل عن ولاية
وكذا اذا اشترى شيئاً يصح للورثة اوقفه واقضاه لزمته الوصية وسواء علم بالوصية او لم يعلم لانها خلافة لا تزي
انما ثبت في انقطاع ولاية الموصي فينتقل الولاية اليه فلا يحتاج الى العلم ولا يتوقف عليه كالارث قال فان
كان عاجزاً عن اليه القايخ آخرون كان عبداً او كافراً فاسحقا استبدل به اعلم ان الاوصياء ثلثة امين قادر على القيام
بما اوصى اليه فانه قدس وليس للقاضي عزل لانه المقصود الموصى القيام باموره وما اوصى له به فاذا حصل فتفتت
ابطال المقصد فلا يجوز امين عاجز فالقاضي يضيء اليه بضم اليه من تعيينه لان الوصية اليه صحيحة لا يجوز
ابطالها الا ان في انفراد نوع حلال بعض المقصود بعينه فيضه اليه آخر تكليلاً للمقصود فاسحقا او كافراً
وعبد فيجب عزله واقامه غير لانه لم يصح نيابة لان الميت انما اوصى اليه معتدداً على رايته وامانته وكفايته
في تصرفاته وهو لاء ليسوا كذلك اما الفاسق فلا تراه به بالخيانة واما الكافر فلا عداوة الدينية الداعية
على ترك النظر اليه واما العبد فلتوقف تصرفه على اجازة مولاه ويمكته من حرجه بعد ذلك فيجوز حرجه

في الوقت ويجوز موقفاً وموتاً في العادة والاجارة لانها تملك قال فان خرج من الثلث استخدم ويسكن واستعمل
لان الثلث حق الموصي فلا يزاحم الورثة فيه وهذا لان الوصية بالمنفعة تملك الرقبة فرض ملك المنفعة لانه لا يمكن الانتفاع
في العين الا بغير رتبة احصى بمكة الرقبة كالاجارة وكاتب وصية بمكة الرقبة فحق الانتفاع لا مطلقاً وليس ان يواجرها
لان ملكه بالمنفعة بغير عوض فلا يملك عليها بغير عوض كالعارية وهذا لان التملك بعوض اقوى والزم والا فذهب
لا يتناول الاقوى قالوا انه لا يملكه احد للمورثتين والموصي له يومئذ لانه لا يمكن ان يتقدم رجل واحد قائماً
فيه يقع على الايام كما ذكرنا لان حقه في الثلث لم يكن حقه في الثلثين كالوصية بالعين وهذا لانه من جملة المورثين
لما يقبل الوصية بحسب العين فاذا حترت الوصية بالثلث وحسب المهر بالوصية بالثلثين والاولى والاعلى في الدار ان يقسم
اثلاثاً يسكن الورثة الثلثين والموصي له الثلث لان فيه التسوية بينهما في الانتفاع وصاناً وذاتاً والمهر بالدار ذاتاً
لخلاص العبد فانه يخرج ولا يملك قسمته في المهر لانه فان كان له ما آخر لكن لا يخرج من الثلث فعلى هذا الاعتبار
يخدم الموصي له على تلك التركة والباقي للمورثة مثلاً ان كان العبد نصف التركة فانه يخدم الموصي له يومئذ والمورثة يومئذ
لان ثلث العبد تلك التركة فصار الموصي له ثلثي العبد وثلث الورثة فيقسم كما ذكرنا وعلى الاعتبار يخرج بقية مسلم
قال فان مات الموصي له عاد الى الورثة لان الموصي له يستوفى الموصي له من المتافع على المولى الموصي له لا يتنازلت
الى ورثة كسائر ماله ولو اوصى له بغيره فاستخدم بنفسه ويسكن في المنفعة في
المعصوم قبل الاجرة وهو الاصح لان الغلة دالة على ما يورث الوصية بما حصلت ولو استوفى المتافع ولو غلبت متفاتها وان
في حق الورثة فانه لو لم يورث الموصي له من اكله استرداد الغلة وايضا الدين ولا يمكن استرداد المنفعة بعد استيفائها
فكان اولو الورثة يتبع الثلثين وعزوا كونه جوازاً لان حاله حالهم وجه الظاهر ان حق الموصي ثابت في كل المجمع
ظهوره ما لا يخرج الا من الثلث ولحق المراجعة في الثلثين او من الثلث الذي في يده والبيع يبطل ذكره فيمنع
عنه ولو اوصى له بغيره عليه ولا يبرقبة ومن يخرج من الثلث فهو كما اوصى له لا واجب لكل واحد منها شيئاً ولو
حيث عطف اقدم على الآخر فصالحا لا يتقدم وحكم الموصي له بالرقبة مع صاحب الخدمة كالورث مع صاحب الخدمة
قالوا وصي بغيره يستألفان له الثمرة الموجودة عند موته وان قالوا لا ياكل ثمرته ما عاشر ولو اوصى بغيره يستألفان
للهما ثمرته واستقبل له الثمرة اسم الموصي وعرفاً فلا ينتظم المعلوم الا بدليل آخر وقوله ابدأ من خرج في رادته وينتظم اذ لم
ينتظم لم يبق للتأيد فابلية اما الغلة فينتظم الموصي له وما سجد مرة بعد اخرى عرفاً فقالوا فلا ياكل من غلة يستألفان
وارضه وداره ويؤايد الموصي له وما سجد مرة بعد اخرى عرفاً قالوا وان اوصى بصوف غنمه او بالواشي او بغيرها
قله الموجود عند موته قالوا لا ياكل من غلته لان الوصية تملك عند الموت على ما عرف فيعتبر وجوده عند ذلك وهذا لان القياس
يأتي تملك الموصي له قبل ان ياكل من غلته لان الوصية تملك عند الموت على ما عرف فيعتبر وجوده عند ذلك وهذا لان القياس
قلنا يجوز في الوصية ايضا بالحيوان ولا يملك باب الوصية مع اكله والصوف والدين لم يرد فيها شيء في المعلوم
وانما اورد في الموصي تبعاً في عقد البيع ومقصودنا في الخارج فذكرنا الوصية بجوزة الموجود دون الموصي المتبعا للمورث والشرع

عنه

ولو اوصى بغيره عليه وغلة داره في المسكين جاز ويسكن داره ويخدمه عليه لهم لا يجوز الا الواحد بعينه
لان لا يمكن سكنى الدار واستخدام العبد الا بما يلزمه والمنفعة ولا يمكن العتق على واحد منهم فتوزر بتقدير الوصية
فيطلب اما الغلة فيمكن ترهم الدار والمنفعة على العبد من الغلة فيجب تغليزها قالوا الحق في المرض والوصية بالحياة
والوصية بغيره من الثلث لانها تنبذت في المرض بما يعلق به حق الورثة فيعتبر الثلث ثابتاً قالوا والحياة ان تقدمت
على العتق فهي اولى وان تأخرت كانت وقالوا العتق او كيق كان وصي الحياة ان يبيع المريض مائساً ومما يملكه بحسب
اويته ينشئ ما يستوي بحسب بما فيه فالزائد على قيمته المثل في الشراء والتناقص في البيع حجاباً وهي كالهبة في المرض
فاعتبرت وصية وفيما يبيع مسابيل اخرها ان يحاها ثم يعتق ثم يحاها فان خرج اكل من الثلث فخذت ولا كلام فيها ولا
وان لم يخرج من الثلث ففي المسئلة الاولى نفذ الحجاباً فان فضل شيء للعق وقالوا بالعكس في المسئلة الثانية
يشتركان وقالوا لا ينفذ العتق فان فضل ولا حياة في الثالثة نصرف نصف الثلث للحياة لانها كانت اولى بالعتق
وعندهما اما بالعق الاول قسم بينه وبين الآخر نصفين وفي الدار الثلث بين الحجابين لا استواءهما ثم انصاب الثانية
قسم بينهما وبين العتق تقدم عليها فيشار كما وقالوا العتق في كل حال لان العتق لا يملكه النسخ ويملك الحياة
اقوى لانها تثبت في لا وجب التقدم في الشبهة فلا اعتبار وفيما يشتران عتق كان في الوصايا عتق بدمه ولا يورث من الحياة
اقوى لانها تثبت في ضمن عقد المعاوضة فكانه معنى لا صوراً والاعتناق جميع صورته وسعته والمعاوضة اقوى من التبرعات
فادو وجدت الحجاباً اولى وبها قولنا لا ينفذ العتق فيكون العتق في كل حال لان العتق لا يملكه النسخ ويملك الحياة
عازماً فيستويان فيشتركان ولو مات وترك عبداً فقال للورثة اعتقني بركة وقال الآخر على ابيك فادو في كل
صدقتهما في العبد في قيمته وقالوا لا يعتق من غير سعة لان العتق فلا بد من طهر احماف الصحة بنصف الوارث
كلام واحد والعتق في الصحة لا يجيب السعة وان كان العتق دين فوله ان الدين اقوى لانه يوجب جميع المال
والاقر بالعتق في المرض يعتبر من الثلث المال وكان يسوئ بطل العتق لانه لا يبطل بغيره ولا يورث
معها بايجاب السعاية قالوا ومن ادوم حقها في السعة قد تمت امرها ايضا لانها اقوى من النوازل لان الغرض من حوجه
عن العبدية والنوازل يحصل له زيادة الثواب والاولى في الظاهر انه اراد الاثم والاولى وان تساوت باركان الكل
فرايض قدم ما قدم الموصي ان صاف الثلث عليها لان الظاهر انه بدأ بالامر وقيل يبدأ بالحق ثم الزكاة لانه يورث بالمال
والنفق قبل الزكاة في المخرج لانه يعلق بها حق العباد فكانت اولاً ثم يورث الكفارات لانها اقوى من غيرها في القيمة والوجوب
على الترتيب ثم صدقة الفطر بعد الكفارات لان الكفارات عمرها وجوبها والاصححية مختلفتها وما ليس بواجب لعدم ما قدم
الموصي له من ثمنه ومن ادوم لرجل ثلث ماله والآخر يسدس فالثالث عشرها الثلث لان الثلث ضعف السدس فلهذا
اوصى لاحدهما سبعة وعشرين ولو اوصى له بثلثه وللآخر بثلثه او بنصفه او بغيره فالثالث يسدسها نصفان وهذا
كله اذ لم يخرج الورثة اما الاول فما لا يجمع لا استواءهما في قدر الوصية والثلث لا يتسع لهما فيستويان فيه واما الثانية
والثالثة فذهب اوج رده ولا يضرب الموصي له بما زاد على الثلث عند الآ في الحجابية والسعاية والدرهم المسئلة

فيكون اولو الثلث في الثلث

وقال ايضا كذا واحد بقدر ما اوصى له كذا اذ اذ الوارثه فانه يقسم على ما قدر ما اوصى به من ذلك هذا فمقسمة الثلث عند ما
في المسئلة الثانية على خمسة ثلثة للموم له بالنصف وبما للموم له بالثلث وفي المسئلة الثالثة على اربعة ثلثة للموم له
بالجميع وبما لصاحب الثلث وهذا لان الموم قصد بفصل البعض في الوصية فوجب اعتبار ما امكن وقدم ما كان بطريق القرب
كما ذكرنا ولا ضرب على الوارثه في ذلك فصار له ولد ان الوصية فيها زاد على الثلث باطله في حق الاستحقاق وانما قصد
الفصل بينه على الاستحقاق ولا جاز به دليل اضافة الوصية الى جميع المال وقد بطل الاستحقاق والاجاز في بطل
التفصيل كالمحابة الثانية في ضمن البيع اذ بطل البيع ببطل المحابة بخلاف الفصول الثلاثة لان الوصية بالارث
المرسلة والمحابة لم يقع على حق الوارث قطعا لكونه قعودا بان يظهر له ما لا يخرج من ثلثة بدون الاجازة
والوصية بالعق وصية بالسعاية وهي كالمراحم المرسلة بخلاف ما زاد على الثلث لانه الوارث وان كثر
التركة ومن اوصى لرجل بثلث ماله لثلاثة او اقل قليلا وله نصف الثلث سهم وبيان الزيادة عليه في الوارثه
لانها مجهولة قال ولو اوصى سهم من ماله فله السدس عند ارجحه في رواية للحاجم الصغير فانه قال فيه لاجن
سهم الوارثه الا ان يتحقق من السدس فتم له السدس ولا تراه عليه فكان حاصله ان له السدس في كل رواية كذا في
الفاصله اختار سهم الوارثه ما لم يزد على السدس وقلا اختار سهم الامان يزيد على الثلث فيكون له الثلث لهما ان السهم اسم
لا يستحق الوارثه عرفا وشرا واقل انهما من متيقن وما دام عليه مشكوك ولا يزداد على الثلث لان الثلث هو مطلق الوصية
عند عدم الاجازة قوله ما روي بين مسعود بن ابي رجا اوصى سهم من ماله فله السدس في رواية للحاجم ولا في السهم
يذكر ويؤيد به السدس في رواية للحاجم ولا في السهم في اللغة السدس ويذكر ويؤيد به السهم في اللغة السدس في رواية للحاجم ولا في السهم
قوله مات وترك امرا وابنا فلو وصى له الثلث على ثمانية فيكون له تسع وعلى رواية السدس
ولو ترك امرا وابنا فلو وصى له الثلث على ثمانية فيكون له تسع وعلى رواية السدس
لان بينه الماله ثلثة اثنان فصار كانه اثنان ولا مانع من الزيادة على الثلث فله السدس في رواية للحاجم ولا في السهم
او بطلان سهمه لانه لا يعقل ولو اوصى سهم من ماله علق لان السهم كيان غير السدس او غير السهم وان لم يعلم فتنفذ
اعطاء الوارثه ماله كذا في النصب في بعض النسخ لان السهم كيان غير السدس او غير السهم وان لم يعلم فتنفذ
ولو اوصى بجزء من ماله لجزء من ماله علق لان السهم كيان غير السدس او غير السهم وان لم يعلم فتنفذ
نصيبه ولو اخذ النصف كان اكثر ولو اوصى بجزء من ماله علق لان السهم كيان غير السدس او غير السهم وان لم يعلم فتنفذ
بخلاف الثلث لان مثل الثلث غير باطل لانه وصية بالارث لانه نصيب الابن ما يوجب بعد موت الاب
وكذا كراشكيل والموزون والشياب من جنس واحد وان كانت مختلفة فله ثلث الباقي وكذا العبد والدور وقال في
له ثلث الباقي في الجميع لان الثلث مشترك بينهما فاهلك حكر على العبد وما سقى عليه ما كسا من الاموال المشتركة وكذا الاجناب
المختلفة ولان الوصية بعق وصية بالسعاية ولا يجوز ان يستحق الموم له بالقسمة مع الوارثه لو قسم قبل الهلاك
لانه ما يجزى فيه القسمة جزءا وانما اقرار فيه وكما علق به الوصية ولو خرج من ثلث الماله فهو للموم له ولا نقاش

ع

اي ما علك الاثر الا اوصى له ثلثه بشي عينة كالدار والابنة والعبد فاستحق ثلثه كان له الثلث الباقي ولا كذا الاجناب المختلف
لان لا يجوز ان يستحق الموم له الباقي بالقسمة فلم يكن الوصية متعلقة به لان القسمة لا يجوز فيه حمل ولو كانت تكون مبادلة فلا يكون
الا ثلث الباقي ضرورة المبادلة وهذا ظاهر في الاجناب المختلف في عدم قسمة ثلثها واما الدور والمختلفة والرفيق فذكر عند
لانه لا يقسم عنده واما على قوله قالوا ينبغي ان يكون كالشياب والعبد لا يقسم عندهما وفي الاموال الدور فانها يقسم عند ما اذا
الحاق المصلحة فكان له معنى القسمة اضعف مما يقسم فكل حال واما الرفيق فان كان لهم عند ما لكن التفاوت بينهما
واحتياضا فصار كجنين قال ومن اوصى بثلث لفلان وللساكنين فنصفه لفلان ونصفه للساكنين وقال في ثلثة لفلان
واصله ان اسم عنده سهمها ساووا لاثنتين فصاعدا لان الوصية اختت الميراث والجميع في باب الميراث ساووا فصاعدا
فكلا هنا وعند ما ساووا الواحد فصاعدا لان الالف واللام يقتضيان الجنس ومع هذا الضمير الى الجنس صرفا الى الادق
وبما واحد كالميراث والاشياء وتزوج النساء وكلام الناس فانه يشترط قطرة وتزوج امرأة وكلام واحدة ههنا قد مر
واي الجنس لانهم لا يخصصون فقر في الادق وهو الواحد على هذا الواو ثلثة للساكنين فخذ في بقية الاجناب صرفا الى واحد وعند ما
يجوز ثلثة ولو اوصى بثلث ماله لفلان وللثلاثة والساكنين قال الزوج من سهم لفلان وسهم للساكنين وسهم للفقير والساكنين صفحا
فكان اوصى بالثلثة وعذا بوجه سهم لفلان وسهم للفقير والساكنين لانها صفحا واحد من حيث المعنى اذ كل واحد من الاسمين صفحا
عنه جاز عند محمد بن ميمون خمسة سهم لفلان وللثلاثة سهمان ثلثة ولو اوصى لرجلين كل واحد منهما عانة ثم قال لا شريك
معهما فله ثلث كل مائة حقيقة الشريكة يقتضي المساواة ولو اوصى لرجل مائة ولا شريكين ثم قال لا شريك معههما فله ثلث كل مائة
لان بعد المساواة بين الكل عاوت المساكن في ثلثه على مساواة كل واحد منهما على بلفظ الشريكة بقدر الامكان قال ولو قال الوارث لفلان
علي دين فصدق بصدق الملة اي اذا اذاع اكثر من ذكره وكذا الوارثه لانه اقرار بالمجهول فلا يصح الا بالبيان فعلم ان
تقدير على الوارثه فامضيا قصده وجعلنا وصية فيكون مقدرة بالثلث قال وان اوصى لاجنبي ووارثه فالنصف للاجنبي
وبطل نصف الوارثه لانه اوصى كما يكدر مالا يكدر فيصير فيما يكدر ويبطل في الآخر بخلاف الوصية للزوج والميت لان الميت ليس
اهلا للملك فلا يكون من احوال الوارث اهل حتى يصح اجازة باقي الوارثه فيصير من احوال الوارث ومن اوصى بثلثة فله الثلث
علا بوجه من ذمهم ولو اوصى لثلاثة من الاجناب وهي المصقة قال في المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة
وقال المصقون وغيرهم من يصير في سهمي ثلثة السكة وهو رواية الحسن بن ابي رجا وهو الاصح لانهم يستحقون جيرا
عرقا فقال جاز ملاقى وجاز غير ملاقى وقد قال في المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة المصقة
قصده البر وهو في ذمهم الا انه لا بد من الاختلاف بينهم وذكر بالتحاد المسجود والساكنين فيه سواء وكذا
الذكر والانثى والصغير والكبير والذمي لان اسمهم واحد قال في ذمهم محرم من زوجة لان النبي لم يعق
كل ذمهم محرم من زوجة صفه وكانوا يستحقون اصرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدخل فيه كل ذمهم محرم من زوجة كذا في ذمهم محرم منه
فلومات بعدد والا لنكاح بطلت الوصية لانه يشترط وجود الصبرية عند الموت وبقاؤه بالنكاح فلا والاختان زوج
ذات ذم محرم ذات ذم محرم منه ويدخل فيه الاقرب والابعد والعبد والحر لساووا لفظ الجميع ومن كلامهم فيهم لغير
العرى وعند اهل اللغة اختلاف في الاختان والاصهار غير ما ذكرنا والعرق عما ذكرنا والحرى قال وان كان مقولة ليس
في منزله لا يدخله بالا عرف

والمختار ان يفوض الامر الى القاضي ولو احوط قال اوحي لورثته فلان فلان كذا مثل حظ الاقربى من اعتبار بالبراث
 لان اسم الورثة دل عليه وان قال له لد فلان فلان كذا ولا شيء فيه سواء لان لا دلالة على التفصيل والنقطة ساول الكل والواحد
 الجنس المولود ذكر كان او انثى واحدا واكثر ويدخل في الحمل لانه ولد حي ورث ولا يدخل اولاد الابن مع اولاد الصلب لان الولد
 حقيقة ساول ولد الصلب ولو كان لصلبه وبني الابن فالوصية للبنات عند المصنف ويدخل اولاد الابن في الوصية عند عدم
 ولد الصلب لان اسم الولد ينظم ولد الصلب حصه وولد الولد حجاز واذا عذرت المصنفه صرف الى حجاز غير التقطيل
 ولا يدخل اولاد البنات ولو كان لصلبها من غير ان يولد له ولد لم يدخل فيه ولا لصلبها
 وجه رواية الحنفية ان الولد ينسب الى ابيه حصه وينسب الى جدته حجاز فاذا نسب الى ابيه بانه ابنه حجاز فكذا ينسب
 الى اب امه ولان عيسى يقال له ابن آدم ولا ينسب اليه الا من امه وجه الظاهر ان اولاد البنات ينسبون الى ابيهم قال الشهر
 بنون بنو ابيهم بنات بنو ابيهم والرجال الجانب اذا نسبوا الى ابيهم لم ينسبوا الى اب الام فلا يدخلون في الوصية
 له وهم يدعى عليهم قوله ما كان محلا لاجل من رجالكم ولو كان ولد البنت ينسب الى ابيها الحنف والحسين رضي الله عنهما
 اوصى لواليه فري من اعتق في الصحة والموت ولاولادهم من الرجال والنساء وسواء اعتق قبل الوصية او بعد لان الامة
 يتعلق بالموت فكل واحد من هؤلاء ثبت له الولد عند الموت واستحق الوصية لوجود الصفة فيه واولادهم
 ينسبون اليه بالولادة المتعلق بالعتق ويدخلون معهم والمديون من اهل البيت الاولاد لا يدخلون في الوصية
 انهم يدخلون لانهم استحقوا الحرية بسبب لا يحق النسخ فنسبوا الى الولد كالمعتق وجه الظاهر ان الوصية
 ليستحق بالموت ولو لا اعتقون عقيب الموت وثبت لهم الولد بجهل حال وجود الوصية لم يكونوا موالى
 فلا يدخلون فيها ولو قال له ان لم اصبر بك فانت قبل ضربيه دخل في الوصية لا يحصى عند عجز عن الضرب
 وذكره في آخر جرد من اجزاء صيغة فيسحق اسم الولد وعقب الموت ويدخل في الوصية قال واما مولى المولاة با
 لعتق فم مميان متغايران فلا ينظمهما لفظ واحد ومولى العتاق الزم فدخل عليه خلاف الاولاد لانهم
 ينسبون اليه والا باليه لولاء واحد قال ولا يدخل مولى المولاة لان عدمهم وهم بمنزلة ولد الولد مع ولا القبل
 فان المولى حصه الدين او وقع عليه العتق ومولى المولى ينسبون اليه حجاز فلا يتنازل لهم الاسم الا
 عند عدم المولى حصه لانه فان كان له مولى كان له مولى لان اسم الجميع في الوصية يحل على الاثنين
 فصاعدا عام فان كان له مولى واحد ومولى مولى مولى والنصف لولاه والباقي لورثته مايتان اسم الجميع يستلزم
 الاثنين فصاعدا فيسحق الواحد النصف ويسقط مولى المولى لتعذر العمل بالحقيقة والحجاز
 فيصرف الى الورثة ونظر الوصية للولد وله واحد وولد فله نصف الثلث والباقي لورثته ولا شيء
 لولد الولد والعتة مايتان قال فان كان له مولى اعتق ومولى اعتق فري باطاله لان اسم المولى
 يتناولها ومعناها تختلف لان احدهما فيم والاخر فيم عليه وليس احدهما من الآخر فعول العمل العموم
 النقط لان الاسم المشترك لا ينظم المعنيين المختلفين في حالة واحدة فيبقى الموصى له مولا وعرضه في الوصية

في الوصية

انما جائزه ويكون الحق يقين لان الاسم ينظمهما ولا يدخل مولى ابيه وقال ابو يوسف في ماله يخلون انهم لا مولى له
 حكما حتى يموتهم بالولاء فدخلوا تحت الاسم وجه الظاهر انه لم يعتقهم فلا يكونوا موالى له حقيقة ولم ينسبوا
 اليه بالولاء بخلاف ابن المولى فانه ثبت اليه بالولاء بواسطة ابيه وانما ليس له بالحصوبة لا بالولاء بخلاف
 معتق البعض لانه ينسب اليه بالولاء قال من شوى وصي باع صنيعه اسم من مقلس يوجب القاض
 للمسلم على ايام فان بعد الثمن والا فسخ نظر الاسم اوصى بان تصرف ماله حيث احب فله ان يحل
 في نفسه لانه امثال امر الموصى فيجري على اطلاقه ولو قال اعط من شئت لا يعطى نفسه لانه الاعطاء
 لا يحق لولا باحد غيره والتدفع والاخذ لا يحقق من الواحد بخلاف الوضع فانه يتحقق عند نفسه
 ولو قال تصد عن هذه العشرة على عشرة مساكين فصدق على مسكين واحد ولا تصد
 على مسكين واحد فصدق على عشرة لان الصدقة قربة لله تعالى والمسكين مصارف كالزكاة وروي
 الحسن عن ابن جريح وابن ساعدة عن ابي يوسف انه لا يوجب ان يتصدق عند الوصية ولو اوصى بان يتصدق
 طعاما للناس بعد وفاته ويطلع الزين يحضرون التعزية لله ايام قال الفقهاء بوجوب من الثلث
 للذين يحضرون التعزية من مكان بعيد وطول مقامهم عنده والا فغدا والغدا لا يجوز له ان لا
 يطول مقامه وان فعل الوصية من الطعام شاكشا يضمن وان كان قليلا لا يضمن وقيل الوصية باطله
 والوصية في باب الكفن والدفن وبالنقل من موضع الى موضع باطله لان ولا يبيعه ماله قد انقضت بالموت
 ولو اوصى بان يطين قبره او يجعل عليه قبة او يدفع شيئا الى فقير عند قبره القدران فالوصية باطلة لان
 عارية القبر للاحكام مكرهه واخذ الشيء الملقاة لا يجوز لانه كالاجرة وصية الذي للبيعة والكنيسة يجوز
 العلم ان وصية الذي امان كانت لقربه عندنا وعند من وعده ما لا يكون قربة اصلا الاول مثل الوصية للبيت المقدس
 في عمارته وذهن مصابحة والوصية للخرقة الدين يغفلون من خالفهم من اهل الحرب فهذا صحيح لانها قربة
 في الحقيقة وهو معتقد من ومثال الثاني ان يوصى بدار له لبيعه او كنيسته او كنيسته او اوصى بان
 يدعى خزانة ويطلع المشركين فلا يجوز وقال ابو يوسف ومحمد بن الحنفية ولا يجوز ان يوصى بدارها
 فلا يجوز ولا يحضره ان ذلك قربة في معتقهم وقد امرنا ان نتركهم وما يدعون قالهم وما يدعون
 ان يعتقدون في يجوز ذلك بناء على اعتقادهم واما قوله بانه بعد الموصية فليس شيء لان ذلك لو منع لما جاز قبول
 الحرية تعذر تركهم وبما هم عليه ومثال الثالثة الوصية لمعاجز بالعات والحج وغير ذلك فري باطل نظر الى اعتقادهم
 ومثال الرابعة الوصية للخوارج والمغنيان فانه لا يجوز لانه معصية عندنا وعند من جميع الاديان ولا وجه الى الجواز
 ولو كان لقوم معلومين معينين جاز طريق الوصية والاستخلاف وكذلك الفضل الثالث حري دخل دارنا
 بامان فاصح بجميع ماله لمسلم او ذمي جاز لان عدم الجواز على الثالث اعاكنا كان لا بد من ذلك فاصح وانه اعلم
 ليس للورثة حق محترم كونهم في دار الحرب اذ هم كالا موت في احكامنا فصارت كان لا بد من ذلك فاصح وانه اعلم

في الوصية
 في الوصية
 في الوصية

استحقاق الثلث مع الابن والواقف حالهما وان يستحق مع البنت وهي مثل ما في القوة والاستحقاق كان اولاً ولان
اجمعاً على ان الاثنين يستحقان الثلثان وهما اقرب والزم كان اولاً الثانية بنت الابن وللواحدة النصف والثنتين
فصاعداً الثلثان فهما كالصلبتين عند عدم ولد الصلب لان اسم الولد ينطلق عير من حقيقة وشرعاً فانه كان
المسببة توليداً من الآباء ولا الابن بلون بالابن وسببه يرثون في حجب بون به كالحجب مع الابن والحجرات مع الام
ولا يلزم اولاد الاب حيث يرثون مع الام وان كانوا يدعون بها لان السبب مختلف فان الام يرث بالاموية واولاد الاب
ولانها يستحق جميع الميراث وللواحدة فصاعداً من بنات الابن السدس مع الصليبية تكملة للثنتين ثلثين ثلثين
ابن صبيح ودان النبي ثم قطع في بنت بنت ابن واحد للبنت النصف وبنت الابن السدس تكملة للثنتين
والاخذ الباقي وبنت ابن الابن مع بنت الابن كبنت الابن مع الصليبية وان استتمت للبنات الثلثين
بنات الابن لان حق البنات في الثلثين ينص الكتاب وبنات الابن يرثون بالبنية عند عدم ولد الصلب فاذا
استتمت بالصليبية الثلثين لم يبق لجهة البنوت نصيب فنسقط بنات الابن الا ان يكون في درجة من
اواسفل منهن ذكر فيصير من فيكون الباقي من الذكر مثل حظ الانثيين للذكر مثل مثله بنات و
بنت ابن البنين الثلثان ولا شيء لبنت الابن وان كان مع بنت ابن اخراً او ابن عمه فالبنيتان الثلثان وبنت
واخيها وابن عمها الباقي للذكر مثل حظ الانثيين للذكر مثل حظ الانثيين بنيت ابن وبنت ابن ابن
للبنين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها الذكر مثل حظ الانثيين ولو تركه ثلث بنات ابن بعضهن
اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من
بعض وثلث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعض وصورتها اذا كان لابن البنت ابن وبنت لابن ابنه
ابن وبنت لابن ابنه ابن وبنت فبات البنون ونفي البنات وكذلك بنات ابن وكذا ذكر بنات ابن
ابن ابن وهذه صورتها صورة النسب والعليا من الفريق الاول لا يوزن احد ما لو سطر من الفريق الثاني
يوزن العلي من الفريق الثاني والسفلي من الفريق الاول يوزن ما لو سطر من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثاني
والسفلي من الفريق الثالث لا يوزن احد فلهم من الفريق الاول النصف والسدس تكملة للثنتين الوسط من
الفريق الاول والعليا من الفريق الثاني استواءهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العلي من الفريق الاول غلام
فالباقي بينه وبينهما المذكور مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع الوسط من الفريق الاول فالنصف
للعليا من الفريق الاول والباقي بين الغلام ومن في درجة المذكور مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلي من الفريق الاول
فالنصف للعليا من الفريق الاول والسدس للوسط مع من توارى المذكور مثل حظ الاسس ويسقط الباقي وان كان
مع الوسط من الفريق الثاني فالنصف للعليا من الفريق الاول والسدس تكملة للثنتين الوسط من الفريق الثاني
يوزن الباقي بين الغلام ومن يوزن له ومن هو اعلى منه فلا وزن للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وعلى هذا
فلا خلاف في هذا ان بنت الابن تقصر حصبة بامه الابن سواء كانت في درجة او اسفل اذا لم يكن صاحبها في الجارية يوزن الغلام

انما ورثت بسبب الغلام بعد استكمال الصليبيات الثلثين لانها لولاه لما ورثت فلان ورثت بسبب جارية اقرب منه اليه التي
كانت اولاً وامام صاحب الوصية فقل استتمت بالفرض فلا يصح ما بعد من هذا اسفل منها في الاستحقاق وهذا الفصل يسمى
التشبيهي اما لان النسب الوصف والبيان ومنه التشبيهي في الشعر انه ذكر وصفاً لنساء وبنات صفاتهن اولاً تشبيهي
درجات بنات الابن بنت تحت بنت كاحسان السباه وهذه سلمة الباقي يعرف بالتأثيل والقياس عليه والثالث الله
وله له احوال السدس مع الولد ولد الابن واثنين من الاخوة والاخوات من جيرة كانوا الثلث عند عدم هؤلاء
وقال السكولابوبه لكل واحد منهما السدس انه ولد فان لم يكن ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وقال ابن عمه في الجارية
من الثلث الى السدس ثلثه من الاخوة فصاعداً نظر الى لفظ الجمع وجوابه ان الجمع بذكر بعض التشبيه قالوا فقد صفت
قلوبكم ولان الجمع من الاجتماع وهو يستحق باجماع الاثنين وروى ابن عمر عن النبي قال لعثمان رضي الله عنه في حجب
واشنان في النساء ليس باخوة فقال كان ذكر فلا يستطيع ان ادراه فدل ان كان اجراً وثلث ما بقي بعد فرض احد
الزوجين في مسئلتين زوج وابوان او زوجة وابوان لم يبق في المسئلة الا السدس وفي الثانية الربع والسدس
العشر بين لان عمر رضي الله عنه من وضع فيها وحالف ابن عباس فيها جميع الصحابة فقال لها الثلث ولما قوله ان وورثه
ابواه فلامه الثلث جعل له ما ورثه لابوان وانما يرثون في هاتين المسألتين الباقي بعد فرض الزوجين فيكون لها
ثلثه وهو ما ذكرناه اعطاه الله الحكمة الذي انقضت الان في الذكر مع استواءهما في سبب الاستحقاق والخبر وان
خلاف الاصول ولو كان مكان الاب حذر في المسئلة فله الثلث كما لا ريب فيه رواية اخرى ما في باب الحضانة والله اعلم
ايها اقرب من الحذر لا يزدن الى الميت بحر واسطة ولقد يدعي بواسطة الاب والتفاضل بحرف اختلاف القرب
كزوجات واخت لابوين واخ لاب الزوجات الربع والاخت النصف والاخ ما بقي وهو الربع والباقي لجهة
الصحية كام الام وان علت وام الاب وان علا وكل من يدخل في نسبتها اب بين امين فهي قاسمة والواحدة
الصحية السدس لروى ان حجة ام ام جاءت الى اب بكره وطلبت ميراثها فقال احدكم في كتاب الله شيء
ولم اسمع من رسول الله فيكم شيء فارجعوا الى اصحابي وارجعوا فيكم شيء فوصل الى الظاهر خطب فقال اسمع
احد منكم شيئاً في الحجة من رسول الله فقام المخيف بن شعبة فقال شهدنا في اشهد على رسول الله
انه قضى الحجة السدس وفي رواية اطعم الحجة السدس فقال هل معك شاهد اخر فقال محمد بن سلمة انما
اشهد على رسول الله عث ما شهد به المخيف فقضى لها بالسدس وجاءت ام اب في زمن عمر فقضى لها بما
لسدس وفي رواية اخرى وقامه بذكره في فصل الحيات انما شهد به المخيف فقضى لها بالسدس وجاءت ام اب في زمن عمر فقضى لها بما
النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان لقوله ان امرءة هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك ثم
قال فان كانتا اثنتين فلم يبق الثلثان مما ترك السادسة الاخوات لاب وامه الواحد
القوة الشرعية لازم بلون جهتين وعند عدمهم هرباً على قسمة النصف والواحد من الاخوات لاب السدس
مع الاخت الابوين تكملة للثنتين وهن مع الاخوات لا يوزن من كينات الابن مع الصليبيات في حجب

لا يورث مع الام والاولاد الام وقد تقدم وجهه امثاله ذكر زوج واخت لابوين واخت اب الزوج النصف والاخت لابوين
النصف والاخت اب السدس وهو تكلم للثلاثين اصلها من ستة تعول الى سبعة فان كان مع الاخت اب اخ عصمتها
فلا يرث شيئا فهد الخ المشوم زوج وابوان وبنت وبنت ابن اصلها من اثني عشر ويعول الى خمسة عشر للزوج الربع
ثلثة وللأبوين السدسان اربعة فليبت النصف ستة وليبت الابن السدس سمان ولو كان مع بنت الابن ابن عصمتها
فليست وتعول الى ثلثة عشر وهذا ايضا شوم اختك لابوين واخت اب فاللأختين قرصاً ودقاً واولاها للاخت
اب فان كان معها اخوة عصمتها فلها الباقي وبنو الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اخ الميراث المحرم لا يحجب كالكاثر
والفارق والرفيق لانقصانها ولا حرمانها لانهم لا يرثون لعدم الاهلية والعلة بعدم لفقد الاهلية وتعدت دعوات
شرط من شرطها كسبع واذا تعدت العلة في حقهم الحق بالعدم في باب الارث وغيره من مسعودات في حجب بعض
ويظهر ذلك من مسايل الأصول المحجوب كالاخوة والاخوات يحجبهم الاب والمحجوبون الام من الثلث الى لان علة الا
الاستحقاق موجودة في حقهم لكن امتنع بالحاجب وهو الاب في ان يظهر حجبها في حق من يرث معها ويسقط
بنو الاعيان وهم الاخوة لابوين بالابن وابنه وبالاب وفي الجدة خلاف لانهم اقرب ويسقط بنو العلات وهم
الاخت اب سيم وهو لاء لما بها والحديث ويسقط بنو الاخاق وهم الاخوة لام والوالد بالابن والجدة بالانفاق
لان شرط ثورتهم كون الميت يورث كلاله بقوله وان كان رجل يورث كلاله الآية والمرد اولاد الام لما تقدم والكلالة
مثلا ولولد له والاولاد يورثون عند عدم هؤلاء ويسقط جميع الجداد بالام لابوينات والامهات لما روي انهم
انما اعطى الجدة السدس اذا لم يكن للميت ام لان الامهات يورثون بالام وتيرث بنو اسطن ما فلا يرث معها لما تقدم
ان الاقرب يحجب الاعد في حجبها نصاً وقياساً اما الامهات في حجبها نصاً لا قياساً لانها يورثون بالميت والي الميت بالاب
ورثت فرضه والقياس ان لا يحجبها الام ويسقط الابوين بالاب كالجدة لانها ليست من ولد فلو ترك اباً واماً
فاداب المحجوبة بالاب فاختلفا فاذا الام قبل لها السدس لان ام الاب ما تحت لا تحجب غيرها وقيل لها نصف السدس
لانها من اهل الاستحقاق في حجب وان حجت كالاخوة مع الام والقرين يحجب الجد وارثه كانت او محجوبة
اما اذا كانت وارثه فظاهر لانها ياخذ الفريضة فلا يبقى للجدك شيئا واما اذا كانت محجوبة وصورتها ترك
اب او ام اب وام ام قبل الكل الاب لان حجب ام وهي حجب ام الام لانها اقرب منها لما استدل لان ام الاب محجوبة
فلا تحجب لما مر **قصة العول** ويزيادة السهام على الفريضة فيعول المسألة الى اصلها من الفريضة ويرحل
النقصان عنهم وقد مر حصصهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا ضاقت
التركة عن ايقاد الكال يقسم عليهم قدر حقوقهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا ولان الله تعالى اجمع هذه السهام
في مال لا يسع لكل علم ان المراد لحاق النقص بالكل عملاً باطلاق الجمع فكان ثابتاً مقتضى جميع هذه السهام
في مال لا يسع لكل علم والناصب بمقتضى النقص كالثابت بالنقص على ذكر اجاج الصراية مرة الابن على نصفه على ما
نبيته انشاد الله واعلم ان اصول المسائل اثنتان وثلثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون

لثلاثين

فاربعة منها لا تعول الا اثنتان وثلثة واربعة وثمانية وثلثة تعول الستة والاشياء والابنة والحشر
واستة الى عشرة وثلاثة عشر واثنى عشر الى ثلثة عشر وخمس عشرة وسبعة عشر والربعة وعشرون ويعول الى سبعة وعشرين
اخر مثله الى تعول زوج واخت لابوين للزوج النصف وللأخت النصف وكذا ذكر زوج واخت اب ويسمى اليقين لان لا يورث
المال بغير يقين مكسوا وبين الآتي هاتين الثلثين بك عصبة نصف وما بقى اصلها من ثلثين اخوان لام واخ لابوين
ثلث وبقى اخوان اب وام واخ اب وام وبقى اصلها من ثلثة اخوان لابوين واخت لابوين اب اصلها
من ستة وتعول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وسدس وثلث ستة ويسمى مسألة الا لزام لانها الزام لابن
عيسى لانه ان قال لما قلنا فقد حجب الام باختين وهو خلاف مذهبه وان جعل لام الثلث فللاختين السدس فقد
ادخل النقصان اولاد الام وليس مذهبه وهو خلاف صريح الكتاب وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول وزوج
وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف لهما من ستة وتعول الى ثمانية وهي اول مسألة عالت في الاسلام وقعت
في خلافه مبرورته فاستشار الصحابة في فيه فانشأوا القياس ان تقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك وفي رواية انه
قال اجد لكم فرضا في كتاب الله ولا يري من قدمه الله تعالى ما قدمه ولا من اخره فادخره ولكي راي فان كان
صوابا فمن الله وان كان خطأ فمني اري ان ادخل النقص على الكافر فقس بالعول ولم يخالف احد في ذلك الى ان اتمى الامر
الى عثمان بن عفان فظاهر ابن وجه الخلاف وقال من قدمه الله واخره من اخيه الله ما عالت فريضة قط فقتل
له من قدمه الله ومن اخره قال الزوج والزوجة والام ولولدت من قدمه الله وامه من اخره الله فالبخات وبنات الابن
والاخوات لاب وام والاخوات لاب فتارة الفرض لهن وتارة يمكن عصبة ويدخل النقص على هؤلاء الاربع ثم
قال من شاء باهله ان شاء الله ثم في رواية ان الذي اجمع على حجبها في المال نصفا ونصفا وثلاثا فقتل
له لا ذكرت ذكره من عمره قال كان فريضة فهدت ورواية ان الذي اجمع على حجبها في المال نصفا ونصفا وثلاثا فقتل
در منه واذا لم يكن في دليل قطوعا امتنع لانه اجتهاد فلم ان يصير محجوباً ولو كان له دليل ظاهر لما سكوت ولما خلف عمره
ويسمى مسألة المبالغة زوج وام واخت ابوين اصلها من ستة وتعول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات وتفرقات
اصلها من ستة وتعول الى سبعة للزوج ثلثة وللأخت لام سهم وللأخت اب سهم السدس تكلمه الثلثين
زوج وام واختان لام واختان لابوين نصف وثلث وسدس وثلثة اصلها من ستة وتعول الى عشرة ويسمى الفريضة
لانها اكثر المسائل عملاً فشبهت الاربعة الزوايد في الفريضة ويسمى ايضا الفريضة لان شترها اقرب من قرض فيها
فربعة واخت ابوين واخ اب اصلها من اثني عشر منها زوجة وحيلة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان
اصلها من اثني عشر ويعول الى ثلثة عشر امرأة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثني عشر
وتعول الى سبعة عشر ثلث نسوة وثلثان واخ اخوات لابوين اصلها من اثني عشر وتعول الى سبعة
عشر ويسمى ام الارث من السير في ذكر وهي من المعاماة مع رجل ماتت ولو ترك سبعة عشر ديناً وسبعة عشر
امراً اصحاب كل امرأة ديناً امرأة وابوان واخ اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وابوين وثلثان ثلث

وسدس وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتقول في سبعة وعشرين وتسمى السبعة لان عليها تسعة عشر
على الخبر فقال على رضاعها تسعة وعشرين ولو كان مكان الابوين احد وجدة فكذا لو كان
مكان البنين بنت ابن زوجة وام واختان لام واختان لابوين وابن قاتل او كافرا رقيقا اصلها من
التي عشر وتقول في سبعة عشر لا تحجب والابن لا تحجب وعند ابن مسعود ربح الحجب الابن الزوج
من الربع الى الثلث اصلها من اربعة وعشرين وتقول في ثلثين للزوج الثمن مائة والام السدس اربعة
ولا ولد الام السدس ثمانية وللأختين الابوين المائتان ستة عشر ويسمى ثلاثين ابن مسعود واعلم ان السبعة
بنين عاتل في عشرة او تسعة او ثمانية فالحيت امارة قطعا وان عاتل السبعة احتل واحتمل وبني عاتل الانسان عشر لسبعة عشر
فالسبعة في ثلثه عشر وحت احتل الاموين والاربعة والعشرة اذا عاتل في سبعة وعشرين او احدى وثلثين عند
ابن مسعود فالحيت ذكر في **فصل** الرد وهو ضد العول بان يزيل الغرضه على السهام ولا يحصى هناك يستحق فرد
على الزوجين والواحد من السهام لا على الزوجين وهو مذهبهم في رد علي وابن مسعود وابن علي بن عمر وعطاء بن ريد
على الزوجين والواحد من السهام من الراد فانه اما يبيع من راد في رد علي الزوجين واما يبيع من راد في رد علي الزوجين
بالعصية اما الزوجية فلم ينقل عن احد الرد عليها وقال زيد بن ثابت روى عن الغاضل في سد المال فيه قال مالك والشافعي
رحمهما الله لم ينفذوا من تركه الا وحقا ولو رثته لم ينفذ ولا في القرابة علة الاستحقاق المالك لان الميت قد
استحق من المال فلولم ينقل الى احد من سبابه والقريب او في النكاح قد يستحقه بالقرابة علة لانها
تبعه عن استحقاق الكل عند الاجتهاد بالمزاحمة بالاجل وبقيت مقيدة له عند الانفصال فوجب ان يستحق
صاحب السهم بقدر سهمه حاله المزاحمة والغاضل عن سهمه حاله الانفصال فوجب ان يقر بينهما فاصرة فلا
استحقاق الاسرها الا في القصور لسهولان الزوجية يزول بالموت فيتبع السبب وقصة عدم الارث اصلا
الا ان اعطيناهما فخرهما تصرع الكتاب فلا يزداد عليه واعلم ان جميع من يرث عليه سبعة الام او جدة والبنت
وبنت الابن والاخوات من الابوين والاخوات لاب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلثة
ولا يكون اكثر من ذلك السهام هو الماد عليها اربعة الاشنان والثلثة والاربعة والخمسة في المسئلة لا يخلو ما كان
من لا يرث عليه ان لم يكن فاما ان كان جنسا واحدا او اكثر فان كان جنسا واحدا ما حصل المسئلة من عدة
رؤوسهم وان كان جنسين او اكثر ممن ساهموا واستقطوا الراد من كل حصة واخذت الام للجد السدس والاخذ
السدس والباقي رد عليه بقدر ساهمها حصل المسئلة من عدة او هو ثلثان لا استوار في الغرض اصل المسئلة
من عدة عادت بالرد الى اثنين حصة واصان لام للجنة السدس فالاختين الثلث فاجعل المسئلة من ثلثة وهو
عدد رؤوسهم بنت وام للبنات النصف مائة والام اسدس سهم اجلها من اربعة عدد ساهم وان كان في المسئلة
من لا يرث عليه وهو الزوج والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرد من لا يرث عليه من اقل عارجه ثم اقسم الباقي
على عدد عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي للبنات وهن ثلث يخرج

لا

عليه وان لم يستقيم عليه فان كان بين رؤوسهم وما بقي من فرضه لا يرث عليه موافقة فاضرب وفوق رؤوسهم
في مخرج فرضه لا يرث عليه كزوج وست بنات للزوج الربع سق مائة لا سقوا على البنات وسهم وس الباقى موافقة بالثلث
فاضرب وفوق رؤوسهم وبناتان في مخرج فرضه لا يرث عليه وهو اربعة يكون ثمانية للزوج الربع ساهم باقى ستة نصيب
بنات وان لم يكن سهمها موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل فرد سهم وهو خمسة في مخرج فرضه لا يرث عليه جميع جنس
او ثلثة من يرث عليه فاعط فرد من لا يرث عليه في اقسمة الباقي عامسلة من يرث عليه ان استقام والا فاضرب
جميع مسئلة من يرث عليه في مخرج فرضه لا يرث عليه فابالغ حصة المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرث عليه في مخرج
مثال الاول زوج واربع جدات وست اخوات لام للزوجة الربع سهم سق مائة وسهام من يرث عليه ثلثة فقام
على ساهمهم ومثال الثاني اربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثلث سهم باقى سبعة وسهام لار خمسة
لا يستقيم عليها ولا موافقة ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرضه لا يرث عليه وهي ثمانية يكن اربعين
منها تصح ثم اضرب سهام ولا يرث عليه واما واحدة مسئلة من يرث عليه ومن سبعة لكن خمسة وثلثين للبنات اربعة
اشترا سق ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة سنالك اخوة جد وبنت وبنت ابن وحلة للزوجة بنتي سبعة وسهام
الرد خمسة لا يستقيم ولا موافقة فاضرب سهام من يرث عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرث عليه لكن اربعين
منها تصح **فصل** في مقاسمة الجدة في الاخوة قال اكثر الصحابة رضي الله عنهم او بكر وابن عباس وابن ابي كعب
للمجد بمنزلة الاب عند عدم ميراث مع ميراث مع الاب وسقط به من سقط بالاب وهو قول الخرج رضي الله عنهم والجد
الاب بمنزلة الاب الا في ثلثين زوج وابوين او زوجة وابوان على اقدم وروي عنه الحسن بن زياد انه بمنزلة
الاب فيهما ايضا وعن الصديق ايضا رويان في هاتين المسلتين وقال علي وابن مسعود وثلثهما في ردها
ثابت للمجد لا سقطت من الاخوة والعملات وسقط منه واختلوا في كيفية توريثهم وكتابنا هذا يصفى عن
استحقاق اقاربهم وما يتفرع منها لكن يدكر مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه اجتمعا في معرفة قول ابو يوسف ومحمد فانها
اخذت بقوله وعمر بن عباس رضي الله عنهما سمع قوله زيد قال لا يليل انه يرث جليل بن الابن ابنا ولا يجلل اب الاب اباء ولا يجلل اب
اب بكره لانه بعد عن التردد والتوقف عن التردد ولم يعارض من الروايات ونفاضة عن غيره قال رضي عن احب
ان يتفرع جواشم جهته وليقتضيه الجد والاخوة وروي عبيدة السلماني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضيه
بحالف بعضهما بعضا وعنه انه جمع الصحابة رضي الله عنهم وقال لهم ان بعضوا على شيء واحد في الجد فقام
رجل وقال اشهد ان ربه فقضى للجد بالسدس فقال من قال لا ادري فقال لا ادري فقام اخر فقال كذلك
ورد عليه كذلك فستقطت حصة من السقط فتفرع من السقط فقام على شيء فقال عمر رضي الله عنه فقال ان
يرفع هذا الخلاف وعمر علي رضي الله عنه كان يقول لا يجلل عبيدا مسألا الفريضة وان ذكر الجدة لا حياء الله ولا لسانه
عن ابن المسيب قوله واعلم ان الجدة الصالحة العارث لا يكون الا واحدا لانه لا يكون الا من جهة الاب والا قرب
يسقط الاجد قال زيد بن ثابت رضي الله عنه اذا اجتمع الجد والاخوة كان الجد كاحد منهم يقسم ماله بين بقض المقاسمة

[illegible][illegible]

ورحم والفرق بين ولا العتاقة وولاء الموالاة ان السبب في ولا العتاقة العتق الذي هو احصاء من هو اسبغ من
 على ما يتبين من الاما التي عقدت وشروطها ولا صلة الارث بولي الموالاة قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم والذين هم
 وكان في ابتداء الاسلام ينوون بالعتق والحنك دون النساء وانهم حتى سلك قوله واولادهم بغيرهم اولى
 ببعض ففسخ نفي عدمه وصار موثرا عند الامام وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعلي وعندهما بن مسعود
 عند الله بن علي وجماعة من التابعين رضي وهو مذهب اصحابنا رحم الله اولادهم ولا يعقل ولا يعقل
 للوارث به فصار كالوصية بجمع المال ولا وارث او كان لكنه اجاز الوصية فانه يجوز كذا هذا فصار مستحقا
 للمال فلا موضع في بيت المال لانه انما موضع في بيت المال عند عدم المستحق لانه مستحق في بيت المال
 اسلام على يد رجل وولاه فقال هو احق الناس به بحياه ومماته بسبب الالهة والارث في هاتين العاليتين
 من الفرق والهدى في العلم ايتهم مات اولادهم كل واحد اخر من ورثته وكان ذلك في كل جماعة متوا
 ولا يدرى ايتهم مات اولادهم القتل والحرق ونحوهم وهو قول عامة الصحابة رضي وعن علي وابن مسعود
 انه يرث بعضهم بعضا الاما ورث من صاحبه وهو قول اي حرفة اولاد اخوان غير قادر لكل واحد
 سعون دينارا وحلف سائرهم فاعند عامة العلماء رحمهم الله يقسم تركته كل واحد من الاجزاء
 من ورثته البنت والام والعم على ستة اولا اقدم من الآخر وعلى قول علي وابن مسعود يقسم
 السبعون للبنت النصف والاربعون دينارا والام السدس خمسة خمسة عشر دينارا والباقي وهو
 الثلثون للاخ ولا شيء للعم ثم يقسم الثلثون بين البنت والام والعم اسدسا لانه اقدم والعم
 قول العامة رحمهم الله لانه اقدم موتها معا واحتمل تقدم احدهما واحتمل تاخره فوقع الشك في
 استحقاقه واستحقاق الاحياء متيقنا ولا يعارضه الشك ولان احدهما جعل حيا حتى ورث من الآخر كيف
 يجعل متاخا بركة الآخر وان علم موت احدهما اولادهم فهو اولى بالآخرين ووقف
 المشكوك حتى يصفى **فصل** في النكاح والطلاق والنفقة والطلاق هو اطلاق الزوجين ووقف
 الاخوة دون الزوجية واذا اجتمع فيه قرابتان لزوجها في شخصين ورثتهما ورثها وهو مذهب عامة
 الصحابة رضي وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه ما سئل عن رجل مات له ابنتان ورثتهما ورثتهما ورثتهما ورثتهما
 قول العامة لان كل واحد من القرابين بانفرادها علة صالحة لاستحقاق الارث ويجوز ان يستحق الواحد
 ما ليس بهتين اذا وجد سببا استحقاقا كما بني عم احدهما اخ لام او زوج على ما قدم ولا يلزم الاختلاف بين
 حلالين في نكاح ابوة والامومة لان التشرع جعلها قرابة واحدة في التورث نصا لا قهرا وصورة
 محبوس في روح بينة فولدت منه بنتا ماتت بعد ما عزم من قلها للامان والباقي لعصبة وسقط اعتبار
 الزوجية ولو ماتت بعده البنت السابعة ماتت زوجها وولدت له بنتا عزم من قلها للامان والباقي لعصبة وسقط اعتبار
 الاختنم وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورث من بعده البنت المولودة فقد جعلت امها وهي اختها من الاب
 قلها الثلث بالامومة والنصف بالاختية والباقي لعصبة وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورث من بعده البنت المولودة فقد جعلت امها وهي اختها من الاب

لانها لا تحب كحال ولادها فقولوا لينا فتمت اسمهم كالقصة بين المسلمين قال الله تعالى فان جاؤك فاحكم
 بينهم بما انزل الله وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ورواية عن زيد بن ثابت **فصل** في النكاح
 نصيبه باجماع الصحابة رضي الله عنه لانه يحتمل وجوده فرك ويحتمل عدمه فلا يرث من يورثه حتى يثبت العتق فان ولد
 الى سجين حيا ورث لانه عرف وجوده وان احتمل حدوثه بعد الموت لكن جعل من وجوده اصل الموت حكما في سبب
 لعدم الغرض من العتق وهذا اذا كان له اولاد من قبله فانما اذا كان من غير الميت كما اذا مات وامه حامل من غير ابه وزوجها
 هي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر فانه يرث كانه بعد لوجوده عند موته في الحمل لا محال وان يكون من غير حرم
 او حرم او يكون شاركا لهم فان كان من غير حرم فان كان من غير حرم كالخوة والاخوات والاعمام وسهم يوقف جميع
 التركة الى ان يملكوا لان الحمل اسنانا وان كان من غير البعض كالخوة والامومة يعطى الجدة السك ويوقف الباقي ان كان من غير
 حرم يعصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي ولذلك يعطى الاب السدس لاحتمال ان يكون له
 ابن وان كان لا يحرم كالمولى والجد يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحرم **فصل** في النكاح
 اذ سات حملها وكان المأثر عن زوجها انه لو ولد له نصيب اربعة من البنتين او البنات انها اكثر لانه قد وقع
 ذلك فيوقف ذلك احتياطا او كان بشريكا بن عبد الله من حملته به امه من ثلثة وروى هشام بن عمار عن زيد بن ثابت وهو قول
 محمد بن عبد الله انه يوقف نصيبه لانه كسب الوفا وما لا دل عليه نادر فلا اعتبار به وروى النخعي عن زيد بن ثابت
 وهو قوله انه يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى لانه العاقل المعاصر وهو فوقه بحمل الحكم سني على الغالب
 دون المختار فان تركه اسس وحملها فعلى فوط بن المبارك رحمه الله يوقف سائر المال وان ولد ما واحدا وارثا
 وانما يعرف خيانه بان يتقرب الى ولد او استعمل بان يسمع له صوت او عطش او نحو كعضومته كعينة او سفيه
 او يدن لان هذه الاشياء يعلم الحيوة قالهم اذا سئل الصبي ورث وصلى عليه فان حرستها فاذا خرج
 صدره ورث وان خرج منكروا فبغير خبر وجب سرته وان مات بعد الاستبراء ورث ويورث **فصل**
 المفقود قد ذكرنا احكامه وما يتعلق به حال حيوته ومدة حكم موته في بابه وذكرنا هنا المختص بالارث فيقول
 مرمات في حال فقده من يرثه المفقود لو حلف نصيب المفقود الى ان بعض حاله لاحمال لقائه فاذا مضت المدة التي
 تقدم ذكرها على ما فيها من الاختلاف ولم يعلم حاله وحكمنا بموته قسمت امواله بين الموجودين من ورثته كما بينا
 واما الموقوف من تركته غيره فانه يرد على ورثته ذكر الغير ويقسم سهمه كات المفقود لم يكن لا ياتقنا لولده وان
 وشككنا فيه وكان يورثهم او لان السك لا يعارض النفي والاصل في ذكر ان من كان معه وارث حتى
 لا يشا وان كان لا يحل ولكن بعض يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي **مسألة** مات عن سنان وابن مفقود
 وابن ابن وبنت ابن يعطى السنان النصف لانه مسنون ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم
 كجورن به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحل كل واحد والاخوة يعطى كل نصيب كما في الحمل
فصل في النكاح ودسقه في كتاب النكاح صورته واحكامه والاختلاف فيه والدليل على يورثته من مثاله

تصح المسألة الأولى من مسئلة الأب وسهمن من الأخت أصرها في أربعة بكنة السهم وكما في المسألة
الثانية من مسئلة الأب وسهمن من الأخت أصرها في أربعة بكنة السهم والباقي للسهم وهو سهم في أصل السهم
ابن الميت الأول وأخ الثاني وفي المسألة الأولى ثمانية من الثانية أربعة ومن الثالثة سهم آخر رجل
مات وترك ابنين ولدين ثم مات أحد الابنتين عز امرأة وسوا عصبية الأولى من ستة والثانية من ثمانية وسهام
من الأولان لا يسع على مسئلة بكنة توافق فريضته بالنصف فاضرب ووافق حصوه وهو أربعة في الفريضة
الأولى بكنة أربعة وعشرين منها تخرج المسئلة كان للابن الميت الأول سهمان مضروبان في أربعة بكنة عاينة فوجد
مات ثم ثلثه في زوج سهم مضروب في دونه فريضته ويكون بكنة لها والسارعة مضروبة في سهم هي لها والعلم بكنة سهم هو له
لوماته الميتة في الزوج وأما عصبية تخرج ستة وسهامها من المسئلة الثانية أربعة وسهامها موافقة بالنصف فاضرب ووافقها
وهي ثلثه في الفريضة الأولى وهو أربعة وعشرون بكنة ابن وسعيها تخرج المسألة الأولى على هذا يخرج جميع مسائل
هذا الباب والدلالة على كثرة العمل والله أعلم **حساب الفريضة** علم أن الفريضة نوعان الأول نصف والربع والثاني
السك والصلبان والسك يخرج كل كسرة على ما في الواحد من أصله ويخرج الكسرة المكررة فخرج المفرد كالثلث والثاني
والسك والصلبان والنصف من السك والربع من أربعة والصلبان من ثمانية والصلبان والصلبان من ثمانية والنصف من ثمانية
من النوع الأول لكل النوع الثاني وهو السك والصلبان والسك وبعضها واحد منها أو ثلثين فريضة وإن اختلف الربع
بالكل أو ببعضه فمن السك وان اختلف الثلث كذلك من أربعة وعشرين وقد نعدم المسئلة في فضل الأصول وإذا صححت
الفريضة فإن انقسمت سهام كل فريضة فلا حاجة إلا الضرب وإن انقسمت فاضرب عدد السك من الكسرة على أصل المسئلة
وعولها إن كانت عاملة فأخرج صحت من المسئلة مثالة امرأة وأختان للمرأة الربع سهم سعي ثلثه لا يسع على أخوين
ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة بكنة ثمانية منها تصح وإن وافق عددهم في المسئلة مسألة امرأة وأخت
للزوج الربع سعي له لا يسع على سهمها موافقة بالسك فاضرب ووافق عددهم وبما كان في أصل المسئلة وهو بكنة ثمانية منها
تصح كان للزوج سهم في ابنين وللأخت سهم في ابن بكنة كسرة لكل واحد منهم سهم آخر زوجة وسهامها في
أخوات لا يوبن أصلها من أربعة للزوج سهم سعي له لا يسع على خمسة بكنة سهمها موافقة بالسك فخرج السك
إلى لها وبوجه فاضرب خمسة من أربعة بكنة عشرين منها تصح وإنا نكسر على فريضتين فأطلب الموافقة بين سهام
كل فريضة وعدد سهمي الأختين فإن كانا متساويين فاضرب أحدهما في أصل المسئلة وإن كانا متساويين فاضرب
أكثرهما وإن كانا متساويين فاضرب ووافق أحدهما في الآخر فأخرج المسئلة وإن كانا متساويين فاضرب كلاهما
في الآخر المجموع في المسئلة مثالة له أعوام وله بنتان الثلثان يبقى سهم الأم فاضرب ثلثيها في الفريضة
وهو ثلثان فاضرب أحدهما وهو له في أصل المسئلة بكنة ثلثه منها تصح آخر خمس حلال وخمس حلال
لا يوبن وهم أصلها كسرة الموافقة السهام والأعداد مما له فاضرب أحد عشر وهو خمسة المسئلة بكنة ثمانية منها
آخر حله وسهام أخوات لا يوبن وسهام أخوات لا يوبن وسهام أخوات لا يوبن وسهام أخوات لا يوبن وسهام أخوات لا يوبن
وللأختين لا يوبن أربعة وسهامها موافقة بالنصف فخرج إلى له وهو داخل في النسبة فاضرب بسبعة في أصل المسئلة

[illegible]

في معرفة النواهي والتايل والتداخل والتباين اعلم ان كل عدد من هذه اقسام الاربعه اما ان يكون
 فيها المتساويان المتساويان كالمسألة والمسألة والمسألة وهذا يعرف بالبداهة واما المتداخلان فكل عدد من
 احدهما جزء الآخر وهو ان لا يكون اكثر من النصف كالمسألة مع القسم والاربعه مع الاربعة عشر فالمسألة بالمسألة
 السبعة والاربعه بالمسألة والاربعة نصف المسألة وكذلك المسألة مع القسم طريق معرفة ذكر ان يسقط الاقل
 من الاكثر فان بقى فيهما متداخلان كالمسألة والاربعة مع القسم فان كانا سقطت لخمسة عشر مرات والاربعة خمسة
 مرات فمستوى فعلت انهما متداخلان او بقوله كل عدد من نفسه الاكثر على الاقل قسم صحيح فمما مثله
 كما ذكرنا فان كانا قسما على القسم في الاربعة اقسام صحيحة وكذلك اذا قسمها على الاربعة في خمسة
 اقسام صحيحة واما المواضعان كل عدد من لا يتجزأ احدهما الآخر ولا يقسم عليه لكن يقسمهما عدد آخر يكون
 متوافقا مع العدد المعنى كالثمانية مع الاربعة عشر فمما متوافقا بالربيع ولذلك خمسة عشر مع
 خمسة وعشرين يقسمها خمسة فيوافقها بالخمسة وقد اعداد كالمسألة عشرة فانه يقسمها بالمسألة
 والسبعة والاسنان فوجد جزءا موافقا من اكثر الاعداد فيكون اخرها ضرب والحساب وطريق معرفة المواضع
 ان ينقص احدهما من الآخر لئلا يبق على جزءا موافقا من ذلك فمما خمسة وعشرين فان كانا اذا
 القسب منها خمسة عشر فيعشرون فاذا انقصت العشرة من خمسة عشر يبقى خمسة فبما جزءا موافقا
 من خمسة طريق معرفة جزءا موافقا ان ينقسم الواحد الى العدد الباقي فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزءا
 النوافق مثاله ما ذكرنا هي خمسة انصه الواحد اليها يكن خسا فاعلم ان الموافقة بينهما بالانحاس وان كان
 الجزء المعنى اكثر من عشرة فالمسألة والاربعة والخمسة والاربعة فمما ثمانية عشر واثنين وعشرة
 وثلاث وثلاثون يقسمها احد عشر وثلثون وخمسة واربعون يقسمها خمسة عشر فان كان المعنى
 فردا او لا يور بالربيع لم جزءا صحيحا لا يتجزأ من ضرب عدد واحد عشر ففعل للموافق قد سها جز من
 احد عشر لئلا يمكن القسب عنه بشئ اخر وان كان العدد المعنى زوجا كالثمانية فمما ذكرنا او فردا كالمسألة وهو
 الذي جز من صحيحا اذا واكثر خمسة عشر فان لم يجرى بها صحيحا وهو خمسة والمثلث خمسة وبعين
 مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو خمسة وخمسة فمما في سبعة اربعة اقسام في عدد الاول هو موافقة جز
 من خمسة عشر وجزءا من ثمانية عشر وان انصه الواحد اليه يكن ينصاف احدهما الى الآخر فمما خمسة عشر سها
 موافقة للمعنى في خمسة عشر بغير السلك وقس عليه نظائر واما المتباينان بكل عدد من لسا متداخلان
 ولا متباينين ولا يقسم الا الواحد كالمسألة مع السبعة والسبعة مع السبعة واحد عشر مع عشرين واما مسالدونا
 صحيح المسألة فمما عدم من الطريق وارت ان يعرف نصيب كل فرد من الصحيح فاقرب ما كان له من اصل
 المسألة فمما ضربه في اصل المسألة يخرج نفسه مثاله اربع زوجات كست اخوات لابوين وعشرة اعمام اصلها
 من ابي عشر للزوجات الربع لانه لا يستلهم ولا موافقة للاخوات السبع ثمانية لا يستلهم لكن موافقا بالنصف

يرجع الى المسألة والاعام واحد اربعة وثلثه وعشرة بين الاربعة والعشرون موافقة بالنصف فاقرب نصق
 احدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين في ثلثه يكن ستم اصرها في اصل المسألة اربعة عشر يكن سبعة
 وعشرين منها صحيح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل فرد في عدد كان للزوجات ثلثه مضروبة فمما ضربه في اصل المسألة وهو
 يكن مائة في ثمانين وكان للاخوات ثمانية مضروبة في ستم اربع مائة وعائيه وكان للاعام ثمانين في ثمانين يكن ستم اربعة
 ان تعرف نصيب كل وارث فوجد ان لكل زوج ثلثه اربع مائة مضروبة في ثمانين يكن ستم اربعة في ثمانين يكن ستم اربعة
 ومعرفة نصيب كل فرد في كل وارث فقس على اصلها واعلم ما وصحة الطريق بقدره كذا كانت في ٢ وطريق
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان يقسم المضروب على ابي فيخرج كسره ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الطريق في اصل
 نصيب كل واحد من ذلك الطريق مساله ما عدم من المسألة المضروب يكون تقسم على الزوجات اربع يخرج خمسة عشر يقربها
 في نصيب الزوجات وهي ثلثه يكن خمسة واربعين فهو نصيب كل زوج ولو قسمها على الاخوات يخرج لكل احد عشر
 يقربها في سها مائة وهي ثمانية يكن ثمانين في كل واحد ولو قسمها على الاعام يخرج ستم مائة في نصيبهم وثلثهم
 يكن ستم اعم وطريق اخر طريق النسبة ان تنسب سها م كل فرد في اصل المسألة الى عدد رؤسهم يعطى كل
 ذلك النسبة للزوجات لكل واحد من احدى الطريق مساله مسالنا حصول سها م الزوجات ثلثه سها م الاعام
 ومما اربع يكن ثلثه اربع المضروب وثلثه واربعون فمما يعمل في نصيب الاخوات والاعام **فصل**
 في قسمة التركة اذا كان في التركة دماهم او دنانير وارت ان يقسمها على الورثة فاضرب سها م كل وارث
 من التركة في التركة ثم اقسم المبلغ وان كان بين التركة وبين الصحيح في اقسام سها م كل وارث من
 الصحيح في التركة اقسام المبلغ على اقسام الصحيح يخرج نصيب كل وارث وكذلك العمل في معرفة نصيب
 كل فرد وان شئت ان يعمل بطريق التثنية كما تقدم وان شئت بطريق القسمة واذا اردت ان تعرف
 العمل من خطاه فاجمع تفصله وقابله بلحله فان تساوبا فالعمل صحيح والا فهو خطأ ما بعد العمل انتهى
 انشاده مساله زوج واخت لاب واخت لام اصلها ستم وعول السبعة يخرج احدا وعشرة ثلثه اسباع وكذلك
 للاخت من الاب وسها م للاخت من الام نصيب في خمس يكن خمسين اقسما على سبعة يخرج سبعة وسبع واذا جمعت
 كانت خمسين فقد صحيح العمل وطريق السنان ينسب سها م الزوج وهو ثلثه اسباع فيكون له من التركة ثلثه اسباعها
 وهي احد وعشرون وثلثه اسباع وهكذا بفعل الباقي وطريق القسمة التركة على سبعة يخرج سبعة وسبعة
 فاضربها في سها م الزوج وهي ثلثه يكن احد وعشرون وثلثه اسباع وسها م الزوج وهو ثلثه اسباعها
 وسنان اصلها من ابي عشر وعول السبعة يخرج ستم اربعة واربعين يكن خمسين اقسما على
 فاضرب سها م السبع وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن ثمانين واربعين اقسما على
 وفق الصحيح وهي خمسة ثلثون اربعة واربعين اقسما على ستم اربعة واربعين يكن ثمانين واربعين اقسما على
 وعشرين يكن مائة داني عشر فمما خمسة يكن ستم اربعة واربعين اقسما على ستم اربعة واربعين يكن ثمانين واربعين اقسما على

كذا ربع وعاش اقسمها على خمسة يكن عشرة واربعه اقسامها وطريق العتمة ان يقسم وقول التركة
وهو عاشر وعشرون على وفق المسئلة في خمسة يخرج خمسة وثلثه اقسام ان ضرها في سهام الزوج يخرج عشرة واربعه اقسام
في سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان في سهام السنين اربعة واربعون وخمسة اقسام والخمسة اقسام في اربعة وعشرون
فقد صحت وطريق المسئلة ان يقول الزوج ثلثه عشرة سدسها وعشرها فاعطها سدس التركة وعشرها وهو
اثنان وعشرون وخمسان وللنين ثمانية من خمسة عشرة وثلثه فله ثلث التركة وخمسها وذكر اربعة وعشرون
واربعه اقسام في اربعة وعشرون ههنا المسئلة وان كانت سهام المسئلة اعم واعلم ما ذكرت
من طريق النظر فان نفي سس لا يقسم بالاحاد على المقسوم عليه فاضرب في عدد العوار بطر وهو عشرون
واقسمها فان نفي من العوار يط من لا يقسم بالاحاد فاضرب في عدد الحساب لسه ثم اقسم فان نفي شيء لا يقسم
فاضرب في عدد الارث اربعة فان نفي شيء فاضرب بالاجزاء الى الاول ماله زوج وحده وجد وس
من اثنى عشر ويعول الى ثلثه عشرة والتركه احد وثلثون دسارا فاضرب سهام الزوج لسه في التركة يخرج
لسه وثلثون اقسامها على المسئلة لسه عشر يخرج لكل واحد سبعة نفي اثنان لا يقسم بالاحاد فاضرب
ضربها في عدد القراريط يكن اربعين اقسامها على المسئلة وهي لسه عشر يخرج لسه سوي واحد كل
ابسط ان يكون اربعة عشر نسبا الى المسئلة بالآخر فيكون للزوج سبعة دنانير وثلثه قدر يط واثني عشر جزء
موزن والنجاة سهام ان ضرها في واحد وثلثون يكن اثنان وسس اقسامها على المسئلة يخرج اربعة سوي
عشرة اصوبها في القراريط يكن ما بين اقسامها على المسئلة يخرج خمسة عشر سوي خمسة ابسطها
حيات يكن خمسة عشر اقسامها على المسئلة سوي حبتان ابسطها ان يكون ثمانية اقسامها بالاجزاء
فصل الحاد اربعة دنانير وخمسة عشر قرطا وحبنة ومائة اجزاء من لسه عشر جزء موزن
والنجاة مثله وللبنات ضعف الزوج وهو اربعة عشر دينار وست قراريط وارز واحد عشر
جزء من لسه عشر موزن حبتان واحد وثلثون دينار لصحت المسئلة وكذلك تقسم بين ارباب
الديون فيحصل مجموع الديون كصحيح المسئلة ويحصل كل دين كسره وارث **فصل**
ومن صالح من الغرماء او الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم اقسم الباقي على سهام البا
قين مساله زوج وام وعم صالح الزوج عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر طرجه كانها مائة
عشرون وعم قاسم التركة سس الى الام والباقي للعم وقد سبق في الصلح بفروجه وتعاليله بنو
فيق الله **المسألة الثانية** وقد تقدم اكثرها في انشاء الفصول ووقم اسماها كالحاسبة
ليسهل تناولها وهذه مسائل لم يذكر المشرع زوج وام واسان من ولاد الام واخوه واخوات
من الابوين للزوج النصف وللأم السدس ولاولاد الام الثلث وكذا لو كان مكان الام جده هذا
قول ابو بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي وهو مذهب اصحابنا وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي

العصبة من ولاد الابوين ليشركون وللام الثلث وهو قول عمر رضي اخره قامة قضى ولا
يحمل مذهبنا فوقع في العام الغالب فاذا ان يقسم على قصاصه الاول فقال احد الاخوة لابوين
يا امير المؤمنين ^{الاعتد} ان ابانا كان حمارا ليسا من ام واحدة فشارك سسهم وقال ذلك ما فعلنا
وهذا ما نقضين سميت شركة والصحيح مذهبنا لقوله في الحقوق الغرايض باهلهما فاجابت
فلاول عصبة ذكر وان يقتض دفعهم اولاد الام ممن شرك سسهم فقد حالف البصر ولانه يوافق
الاصول فان اولاد الام اصحاب فرض سس الكتاب اولاد الابوين عصبة بنقص الكتاب على
ما سبق والشريك سافي ذكر الحرقا ام وجد واخت سميت حرقا لان اقاول الصحابة
حرقها قال ابو بكره للام السس والسافي للجد وقال زيد غلام الملك والباقي بين الجد والاخت
الابا وقال علي رضي للام السس وللأخت والباقي للجد وعن ابن عباس رضي روايتان في رواية للاخت
النصف والباقي بين الام والجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي للاخت النصف وللأم
بنات الباقي والباقي للجد ويسمى عثمان رضي انفراد فيها دعوى حرق الاجزاء فقال
للأم الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه سميت حرقا ويسمى مثله عثمان رضي
ومرثعة ابن مسعود رضي ونحوه السعي الان الحاج سال عنها فقال اختلف فيها خمسة
من الصحابة رضي واذا اضيق المزم قول الصدوق كانت مستدسة المروانية سب اخوات متفرقات
وزوج للزوج النصف وللأختين لابوين السس وللأخت لأم السس وسقط اولاد الاب اصلها
منه دعوى الى سبعة سس موزن لوفوق عمرها في زمن مروان امن الحكم ويسمى الغر الاسهاريا
سهم الجارية ثلاث حلات متخاضات وحده ولد اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رضي
للحلات السس والباقي للجد اصلها مرس وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي للاخت من الابوين
النصف ومن الاب السدس ثمكة الثلثين وللجدات السدس وهو قول ابن مسعود رضي
وعن ابن عباس رضي رواية شاذة للجنة ام الام السس والباقي للجد وقال زيد رضي للحلات
السس والباقي بين الجد والاخت لابوين والاخت لاب على اربعة ثم الدالاخت من الاب ما اخذ على الاخت
من الابوين اصلها مرس وتصح من اثنين وسبعين ويعود بالاختصاص الى سس وليس
للحلات سس وللأخت من الابوين نصيبها اخيرا خمسة عشر وللجد خمسة عشر سميت منبيرة
لان حمزة الدواب سأل عنها فاجاب هذا الاجوبة الدينادية زوجة وجده ويسان والى عشر اخا
واخت واحدة لاب وام والتركة سماية دينار للجنة السس فانه دينار وللثنتين السس
اربعة دينار للزوجة الثمن خمسة وسبعون دينار ولذلك سميت الدينادية ويسمى
الداودية لان داود الطائي رضي سئل عنها فقسمها هكذا فجاءت الاخت ابواي ح رضي فقال ان اخوات

مات وترك سمية دنيار فما أعطيت الا دينارا واحدا فقال من قسمة التركة قالب تليذك
داود الطائي وقال هو لا يظلم هل ترك اخوك قالب نعم قال هل ساس قالب نعم قال هل ترك
روحه قالب نعم قال هل ترك معك ابي عشر خا قال نعم قال اذن حقك دينار وهذه المسئلة
من الحايطة وقال رجل خلف ستمائة دينار وسبعة عشر درهما وثلثا ذكورا وانا واصاب احدهم دينارا
واحدا الا سبعة اربع زوجات وخمس بنات وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة
وعشرت للزوجات الثمن ثلثه وللبنات السدس اربعة للبنات السدس عشر وللأخوات ما بقي من
ولا موافقه بين السهام والرؤوس ولا بين الرؤوس والرؤوس فيحتاج الى ضرب الرؤوس بعضها في
بعضها فاضرب اربعة في خمسة كن عشر ثم اضرب عشر في سبعة يكن مائة واربعين
ثم ضرب مائة واربعين في تسعة وعشرت يكن سلس الواوي مائة واربعين منها يصح المسئلة
وحرر الامام ان يقال رجل خلف اصنافا عدد كل تصح المسئلة من عشرة ولا يصح مسئلة
الامام يزيد على الثلثين الفا المأمونية ابوان وثمان مائة احد السدس وخلفت من خلفت
سميت مأمونية لان المأموون اولاد ان يولي قضا البصرة واحدا واحضر من يدير محقق
أكثره فاستحق فسال عن هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن المسئلة الاول
ذكر او ابي فعلم المأموون انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والحواب فيها مختلف
لكون المسئلة الاول ذكر او انا ان كان ذكر او المسئلة الاولى من ستة للسدس الثلثين
وللابوين السدسان فان امانت احد السدس فقد خلفت احدا واحدا صحح اب اب
وحله صححه ام اب قال السدس للجنة والباقي للجد وسقطت الاخت على قوله ابو بكر رضي
وقال يزيد رضي للجنة السدس والباقي بين الجد والاخت اثلا ثا على ما عرف من الاصول وصحح
المناخنة كما مر في الطريق وان كان الاول ابي فعد مائة السدس من واحد وحله صححه ام ام
وجد فاسد اب ام فللجد السدس وللأخت النصف والباقي رد عليهما وسقط للجد الفاسد
بالاجماع **مسائل** من مشابه الفرائض ما سألها ويمحقها الفرضون ذكرها رياضية
للخاطبة قال محمد بن الحسن رضي خازن الى قوم يقسمون ميرا ثا فقال لا تقسموا فان في امارة
ماتت وترك ابنا واختين لابوين واختا لام واختا لاب هو زوج اختها لامها فللاختين الثلثان
وللام السدس وللأخت السدس ان كانت حية ولا يبقى لزوجها شيء لانه عصبة فانه اخ لاب وان كانت ميتة
فله الباقي وهو السدس لانه عصبة امرأة جاءت الى قوم يقسمون ميرا ثا فقالت لا يقسمون
فاني حية فان ولدت غلاما وردي وان ولدت جارية لم يرث صورته رجل مات وترك ساس
وعما وامرأة حية من اخيه فان ولدت غلاما فهو ابن اخيه وهو عصبة مقدم على العم فيرث

وان ولدت جارية فهي مسأله من ذوى الارحام ولا يرث ولو قالت ان ولدت غلاما لا يرث وان ولدت جارية
ورثت صورته امرأة ماتت عن زوج وام واحد لام وحمل من الاب ان ولدت جارية فهي اختها لامها فيكون
للام السدس وللزوج النصف وللأخت لاب النصف وللأختين لام السدس اصلها من ستة بعول المسئلة وان
ولدت غلاما وللزوج النصف ولللام السدس وللاولاد الام السدس لاشيء للغلام لانه عصبة وان قالت ان ولدت
غلاما لا يرث هو ولا انا وان ولدت جارية ورث ابا وهي فميراث رجل مات ولزوج حامل هي امته الغير
قال لها مولها ان كان في بطنك جارية فانت حرة فاذا ولدت جارية ساسها حرة وابنتها حرة فميراث
وان ولدت غلاما فهي جارية وابنها عند فلا يرثان ولو علق للحرة مائة غلاما فللجواب على العكس
وان قالت ان وصعت ذكرا وان في عاد للجد ويرد سهم عي الاخت لابوين وان ولدت ذكرا وان في رد
على الاخت الى تمام النصف وبقي لها نصف سبع وهي محض زير فان قالت ان ولدت انا ورثت
انا وهو السدس لان ولدت بنتا لم يرث شيئا هذا رجل زوج ابن اخت بنت ابن ابن له اخر فولدت
اسا وصار الابن في درجة امه ثم مات الرجل وخلف سوس هدم سلس ولو ولدت ساس سقطا
لاس ساس كمال البنات الثلثين وعدم المعصية لها ولو قالت ان ولدت اسام لم يرث شيئا وان
ولدت بنتا فلها النصف والثلث والباقي للمعصية هذا رجل خلف عصبة وعبد لا مكر له غيرها
واعتقرها العصبة فسررد بعد العتق لامرأة انما زوجة المسائل حامل منه فان ولدت غلاما لم يرث
لانه لو ورث سقطت العصبة فبطل عتقها فبطل شهادتها فلا ساس الزوجية والنسب فميراثها يودي
الى ابطاله وان ولدت ابي فلها الثلث وللبنات النصف والباقي للمعصية وهو بعد عتق العبد
لابن العصبة فيهما نصيب فان كان مورا يضمن نصيبهما وصحت شهادتهما وساس النكاح والنسب
وان كان مورا سعي العبدان والمساكني كالحق المديون وهذا كله على قول ابو يوسف ومحمد رضي
رجل خلف خالا وعم ورث خاله دون عمه هذا رجل سرج اخوه لابييه وامه فجاءت بابين فميراثه وابنا
وهو اقرب من العم فقال رجل خاله ابن اخيه وسال رجل هو خاله وعمه فقال عم خاله رجلا خلف زوجته واخا
لها الثلث والباقي لاجلها هذا رجل زوج اسه حاربه فان ولدت ابنا فهو اخو زوجته وابن ابنة رجل هو حال
رجل وعم هذا رجل سرج ابنه ام امه فولدت اساف هو خاله وعمه رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته رجلان سرج
رجلان سرج كل واحد منهما ام الآخر فولدت ابنتين وكل واحد ابنة عم الآخر وصورة اخر رجل سرج اخر
لامه ام ابية فولدت ابنا فالمولود عم الرجل عمه رجلان كل واحد منهما خال الآخر صورته رجلان سرج
كل واحد منهما صاحب فولدت ابنا والابن كل واحد منهما خال الآخر وهو رجل سرج اوامه
باخته لابنة فولدت اساف فالمولود حال الرجل خاله رجلان احدهما خال الآخر والآخر عم صورته
رجل سرج امرأة وسرج اسه امها فولدت ابنتين فابن الاب عم ابن الابن خال ابن الاب

